

مـذكـرات
صبحي عـبـد الحمــيد

العراق
في سنوات الستينيات
١٩٦٠ - ١٩٦٨

- الطبعة الأولى ٢٠١٠

- الناشر: دار بابل للدراسات والإعلام

Email: info@darbabl.net
www. darbabl.net

- موافقة وزارة الإعلام ١٠٣٢٤٥ في ٢/١١/٢٠٠٩
- التوزيع في سوريا والوطن العربي: دار المورد للنشر والتوزيع
دمشق ـ الحلبوني ـ هاتف: ٤٤٦٧٩٤٤١ ـ ٢٢٣٩٤٨٢

Email: info@almawred-it.com
www.almawred-it.com

- التوزيع في العراق: مكتبة الدار العربية للعلوم ـ بغداد ـ الكرادة خارج
Mobile: 07901516275

- الفهرسة أثناء النشر: إعداد دار بابل للدراسات والإعلام
- تصميم الغلاف: فتيان أكرم الفتيان

مذكرات صبحي عبد الحميد

العـــراق

في سنوات الستينيات

١٩٦٠ - ١٩٦٨



المحتـويــات

السيــرة الذاتيـــة

- ولد في بغداد سنة ١٩٢٤ من أبوين عراقيين عربيين ينتميان إلى عشيرة العبيد. وكان والده ضابطاً في الجيش العراقي، انتمى إليه في ٦ كانون ثاني ١٩٢١ تخرج من الكلية العسكرية العراقية في حزيران ١٩٤٨.
- تخرج من كلية الأركان العراقية بدرجة امتياز (أ) في حزيران ١٩٥٥ وحصل على قدم لمدة سنتين.
- شغل بعد تخرجه منصب ضابط ركن ثالث حركات في مقر الفرقة الثالثة.
- التحق بكلية الأركان الإنكليزية في كامبرلي بتاريخ ١٧ كانون ثاني ١٩٥٧، وتخرج منها في تشرين أول سنة ١٩٥٧.
- عُين أستاذاً في كلية الأركان العراقية في كانون أول ١٩٥٧.
- انتمى إلى منظمة الضباط الأحرار في العراق في تشرين ثاني ١٩٥٢، وكان برتبة ملازم أول ويشغل منصب نائب مساعد في فوج الحرس الملكي الأول.
- التحق بعدة دورات عسكرية، وكان الأول في دورات الاستخبارات والتعبية الصغرى والأسلحة الخفيفة.
- أصبح عضواً في الحلقة الوسطية (القيادة البديلة) لمنظمة الضباط الأحرار في أواخر سنة ١٩٥٧ وهو برتبة رائد ركن.
- عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كان يومها في الأردن مع كلية الأركان العراقية في زيارة للحدود الأردنية الإسرائيلية.
- عاد إلى العراق في ٢٨ تموز ١٩٥٨ واستُخدم ضابط ركن في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة وكان القائد العام زعيم الثورة عبد الكريم قاسم.
- اعتُقل ليلة ٩/٨ آذار سنة ١٩٥٩ بعد حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل.
- أُطلق سراحه من التوقيف في ١١ تموز ١٩٥٩ وأُعيد تعيينه أستاذاً في كلية الأركان العراقية.
- ترفع إلى رتبة مقدم ركن في ١٤ تموز ١٩٦٠، وإلى رتبة عقيد ركن في ١٤ تموز ١٩٦٤.
- شكّل مع رفاق له قيادة جديدة لتنظيم الضباط الأحرار في أيلول ١٩٦٠ هدفها الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم الذي انحرف عن أهداف ثورة ١٤ تموز. مهدت هذه القيادة الطريق لثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) التي شارك فيها.
- عُين بمنصب مدير الحركات العسكرية في ١٠ شباط ١٩٦٣.
- كان له دوراً بارزاً ومهماً في حركة ١٨ تشرين ١٩٦٣، فعُين على أثرها وزيراً للخارجية.

- شارك مشاركة فعالة في إبرام اتفاقية مجلس الرئاسة المشترك مع الشقيقة مصر ثم في إبرام اتفاقية القيادة السياسية الموحدة معها.
- عُين وزيراً للداخلية العراقية في وزارة طاهر يحيى الثالثة في ١٤ تشرين ثاني ١٩٦٤.
- استقال من الوزارة في ٣٠ حزيران ١٩٦٥.
- كان عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي الذي تشكل في ١٤ تموز ١٩٦٤. وبعد انهيار الاتحاد الاشتراكي في تموز ١٩٦٥، شكل مع رفاق له الحركة العربية الاشتراكية وانتُخب أميناً عاماً لها، ثم أميناً عاماً لحزب الوحدة.
- لجأ إلى مصر بعد ١٧ تموز ١٩٦٨، حيث تعرض هناك إلى محاولة اغتيال فاشلة سنة ١٩٧٢، دبرها مدير الأمن العراقي في حينها ناظم كزار الذي أرسل إلى القاهرة زمرة لاغتياله مع ستة من رفاقه السياسيين.
- عاد إلى العراق سنة ١٩٧٥ حيث اعتزل العمل السياسي.
- بعد الاحتلال الأمريكي المشؤوم للعراق واحتلال بغداد الخالدة في ٩ نيسان ٢٠٠٣، عاد للنضال السياسي وشكّل مع رفاق له حركة التيار القومي العربي، هدفها النضال ضد الاحتلال والزمرة التي جاء بها مع دباباته وسلمها حكم العراق. وهي لا تؤمن بوحدة العراق وهويته العربية.
- وتهدف الحركة إلى استعادة استقلال العراق وكرامته وحريته والحفاظ على وحدة الشعب العراقي وهويته العربية، والنضال ضد الفدرالية والأقاليم التي تنادي بها الزمرة التي تولت الحكم بعد الاحتلال.

له مؤلفات كثيرة أهمها:

١ ـ معارك العرب الحاسمة (أعيد طبعه أربع مرات).

٢ ـ أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (أعيد طبعه مرتين).

٣ ـ نظرات في الحرب الحديثة.

٤ ـ تنظيمات الجيش العربي في صدر الدولة العباسية (بالاشتراك مع ضباط آخرين).

٥ ـ معركتنا مع الصهيونية (محاضرة ألقاها في مقر اتحاد الطلبة الفلسطيني ببغداد) نشرها الاتحاد بكراس.

٦ ـ مقالات عسكرية وسياسية نشرها في المجلة العسكرية ومجلة الركن والصحف العراقية والعربية.

المقـدمــة

كانت ولادتي في يوم ٣١ كانون ثاني ١٩٢٤ من أب وأم عربيين، وكان والدي ضابطاً في الجيش العراقي ينتسب إلى عشيرة العبيد، ووالدتي ابنة عمه.

نشأت وترعرعتُ في بيت محافظ كان يقدس الإسلام والعروبة. ورضعت لبان الوطنية والقومية وأنا طفلٌ صغير. وكان عمي الساكن معنا في الدار نفسها رغم أنه لم يحصل على شهادة تعليمية عالية يقصّ عليَّ بطولات العرب والمسلمين القديمة والحديثة في كل يوم. وكان معجباً بثورة الشريف حسين في مكة وثورة العشرين في العراق، ويكره الإنكليز والفرنسيين كراهيةً شديدةً.

فنحن الجيل الذي ولد في العشرينيات من هذا القرن (القرن العشرين) نشأنا في زمن ليس ببعيد عن الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي شريف مكة أثناء الحرب العالمية الأولى للتخلص من الحكم العثماني وإعلان الدولة العربية المستقلة في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب معتمداً على وعود وعهود الحلفاء، الذين سرعان ما نكثوها بعد أن ربحوا الحرب.

وكانت ثورة العشرين في العراق التي أجبرت المستعمر الانكليزي أن يعلن الحكم الوطني فيه، لا يزال صداها يرن في أذن كل عراقي. وكنا نحس ونحن أطفال بالصراع بين أبناء الشعب الوطنيين والإنكليز من أجل نيل الاستقلال الكامل، فكنا نهتف مع الهاتفين وننشد مع المنشدين، ونصفق للمتظاهرين والثائرين.

في مثل هذه الأجواء ولد ونشأ جيلنا.

كان آباؤنا ومعلمونا يحدثونا عن الثورة العربية وأهدافها النبيلة، وكيف نكث الحلفاء بوعودهم وقسموا البلاد العربية بينهم وفق معاهدة سايكس ـ بيكو، وحالوا دون قيام الدولة العربية كما أرادها الشريف حسين. وحتى الحكم الوطني الذي أقامه الملك فيصل الأول في سورية قوضه الجيش الفرنسي، ودخل الجنرال غورو إلى دمشق وزار قبر صلاح الدين الأيوبي وقال أمام الضريح:

(لقد عدنا يا صلاح الدين).

وهو بذلك يشير إلى الحروب الصليبية وكيف طرد صلاح الدين الأيوبي الصليبيين من الأرض العربية.

وكانوا يحدثونا عن مفاخر ثورة العراق التي قامت في حزيران ١٩٢٠، وكيف أجبر العراقيون الإنكليز على التخلي عن الحكم المباشر وتتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق.

علمونا في مثل هذه الظروف ونحن أطفال أن نكافح ونصارع الاستعمار للتخلص منه وإعلان الاستقلال الكامل، والكفاح من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي ثار آباؤنا ضد العثمانيين

من أجلها. وزرعوا في قلوبنا كره المستعمرين، وغرسوا فيها الإصرار على الصراع المستمر من أجل الاستقلال والوحدة.

وكانوا يلقنونا ونحن أطفال أن بلاد العرب واحدة، لغتها واحدة وتاريخها واحد، ومستقبلها ومصيرها واحد. وكنا ننشد دوماً:

بـــــلاد العـــــرب أوطـــــاني	مـــــن الـــــشام لبغـــــدان
ومـــــن نجـــــد إلى يمـــــن	إلى مـــــصر فتطـــــوان
فـــــلا حـــــد يباعدنـــــا	ولا ديـــــنٌ يفرقـــــنا
لـــــسان الـــــضاد يجمعنـــــا	بقحطـــــان وعدنـــــان

وننشد أيضاً:

حطمـــوا يـــا نـــشؤ عـــنكم	واكـــسروا هـــذه القيـــود
فزمـــان الـــنحس ولـــى	وأتـــى عـــصر الـــصعود

وننشد:

هكـــذا دائـــماً نمـــشي للأمـــام	شـــأننا نعـــتلى الـــدهر بانتظـــام

عمَّ الشعور الوطني والقومي والوحدوي مدارس العراق كافة. وكانت الأناشيد الوطنية والقومية تلهب حماسنا. وكنا ننتظر يوم الخميس من كل أسبوع بفارغ الصبر حيث تجتمع صفوف المدرسة صباحاً في ساحتها لرفع العلم وتحيته. وعندما يرتفع العلم ذو الألوان الأربعة، الأبيض شعار الأمويين والأسود شعار العباسين، والأخضر شعار الفاطميين، والأحمر شعار الثورة العربية. وفي وسط الأحمر النجمتين السباعيتين ترمز إلى الألوية (المحافظات) الأربع عشرة، وعندما يرتفع ننشد نشيد العلم:

يـا علـم الأمـة أنـا معـك أنـا معـك	حـــتم علينـــا لـــك أن نرفعـــك

ثم يخرج أحد التلاميذ ويقرأ:

دم هكـــذا في علـــو أيهـــا العلـــم	فإننـــا بـــك بعـــد الله نعتـــصم

ثم بعد ذلك تبدأ المحاورات الوطنية والقومية التي كان يعدها معلم اللغة العربية الأستاذ رؤوف الخطيب، ويدرب التلاميذ عليها لتمثل على شكل حوار بين تلميذين أو أكثر.

وبعد ظهر يوم الاثنين كنا نرتدي ملابس الكشافة ونحمل الرماح على أكتافنا كالبنادق ونذهب بمسيرة عسكرية منتظمة إلى ساحة الكشافة التي لا تزال موجودة في منطقة الكسرة للتدريب فيها ونحن ننشد في الذهاب والإياب الأناشيد الحماسية وأهمها:

يـا أوربـا لا تغـالي لا تقـولي الفـتح طـاب	سـوف تأتيـك الليـالي نورهـا لمـع الحـراب

وعندما أنهينا الدراسة الابتدائية سنة ١٩٣٧ ودخلنا المدارس المتوسطة كنا مشحونين بالأفكار الوطنية والقومية التي كنا نرددها دون فهم أو وعي، وتحولت إلى غريزة فينا. وفي المتوسطة بدأنا

ندرس المعاني والأهداف التي تعنيها الوطنية والقومية والوحدة العربية. فكان درس الواجبات الوطنية مكرساً لدراسة الوحدة العربية ـ معناها ـ مزاياها ـ فوائدها ـ أسلوب تنفيذها.

ثم برز دور درس الإنشاء حيث كان أساتذة اللغة العربية السوريون من أمثال علي الطنطاوي وعثمان الحوراني وفؤاد الشايب يطلبون إلينا أن نكتب في هذا الدرس مواضيع تتعلق بالروح القومية والوطنية والوحدة العربية ومحاربة الاستعمار. وفي درس التاريخ كان الأساتذة يركزون على الوحدة الألمانية والإيطالية، وكيف تحققت في كل منهما، وكانوا يحرضوننا على أن نقتدي بهم، ونتبع خطواتهم. وكانوا يؤكدون أن العراق سيكون (بروسيا العرب) وستتحقق وحدتهم على يديه بقيادة مليكه الشاب غازي الأول.

ففي هذه المرحلة تحولت الغريزة القومية فينا إلى عقيدة واضحة المفاهيم والمعاني. وأصبحت لفظة قومي تعني أن هذا الشخص مؤمن بوحدة الأمة العربية ويضحي ويعمل من أجل تحقيق الوحدة.

وكم كان سرورنا كبيراً ونحن نرتدي ملابس الجوالة والفتوة ونتدرب تدريباً عسكرياً بإشراف ضباط وضباط صف من الجيش وننشد:

لاحت رؤوس الحراب تلمع بين الروابي   جاءت وفود الشباب هيا فتوة للجهاد

وكانت إذاعة قصر الزهور التي يشرف على إدارتها الملك غازي بنفسه تثير حماسنا وتحرضنا لنطالب بوحدة سوريا والكويت مع العراق.

وفي هذا الدور كان طلاب كلية الحقوق التي كانت تجاور مدرستنا الغربية المتوسطة يخرجون دوماً وبكل مناسبة وطنية بمظاهرة يمروا على صفوفنا ويخرجوننا منها لنشاركهم في التظاهر. فخرجنا مرة نطالب بوحدة سورية مع العراق. ومرة نحتج على إبرام اتفاقية شط العرب بين العراق وإيران وتوجهنا إلى المجلس النيابي نندد بخيانة من يوافق على تصديق الاتفاقية ولقد قاومتنا الشرطة وجابهتنا بعصيها، فأصابتني عصا على كتفي الأيمن لازمني ألمها لمدة أكثر من أسبوع.

وكانت فجيعتنا الكبرى في ٤ نيسان ١٩٣٩ يوم إعلان وفاة الملك غازي في حادث سيارة قيل أن الانكليز بالاتفاق مع رئيس الوزراء نوري السعيد قد دبروه، وخرج الشباب في الشوارع يبكون وينوحون صائحين:

(قوموا اسألوا الوزارة ونوري السعيد ـ الملك غازي وينه).

(الله أكبر يا عرب غازي انفقد من داره .... واهتزت أركان السما من صدمته السيارة).

وارتجل أحد الشعراء على قبره:

قل للوفود إذا ندبت تجبني   ذكر العروبة عنده إقداما

قسماً بغيرته الأبية   إنني أخشى عليه أن يثور عظاما

ولازلت أذكر كيف ألقت السلطات القبض على بعض تلاميذ مدرستنا الغربية المتوسطة بتهمة تحريض الشعب ضد السلطة واتهامها بقتل الملك، وحكم المجلس العرفي عليهم بعقوبة الجلد. ونفذ الحكم أمامنا في ساحة المدرسة، وسقط الأستاذ علي الطنطاوي غائباً عن الوعي لأنه لم يتحمل رؤية طلابه وهم يجلدون أمامه، وكان من بين الطلاب الذين جلدوا حسين أمين أستاذ التاريخ فيما بعد،

وعبد الخالق مال الله المعلق الرياضي فيما بعد ومظفر القشطيني، ورابعهم جهاد الربيعي المحامي فيما بعد حيث جُلِدَ في الثانوية المركزية.

وحصلت حركة مايس ١٩٤١ فلم يتخلف الطلاب عن تأييدها. ولازلت أذكر كيف نقلتنا سيارات الحمل إلى منطقة أبي غريب لحفر الخنادق للجيش ليدافع فيها عن مدينة بغداد.

إن إخفاق حركة مايس أصابت حركة الوحدة العربية بنكسة حيث شن الإنكليز حرباً شعواء ضدها، كان وراءُها رئيس وزرائهم العجوز المتعجرف ونستن تشرشل حامي الصهيونية وسندها الأكبر.

أشرف الإنكليز إشرافاً مباشراً على وزارة المعارف فغيروا مناهج التعليم في المدارس، وألغوا درس الواجبات الوطنية، ورفعوا من كتب التاريخ كل ما يشير إلى الثورة العربية أو الوحدتين الألمانية والإيطالية. وفتحوا نوادي إخوان الحرية التي كانت تشرف عليها (فريا ستارك)، وكانت هذه النوادي تغري الشباب للانتماء إليها بمختلف السبل وتلقنهم دروساً ضد القومية والوحدة، ودروساً أخرى تخدم مصالح الاستعمار البريطاني. ونشروا التميع والتخنث، وعملوا كل ما ينسي الشباب الشعار الشهير الذي كان معلقاً في كل مدرسة:

(اخشوشنوا فإن الترف يزيل النعم).

وفتحوا المعتقلات في الفاو والعمارة وزجوا فيها بكل من يحمل الأفكار القومية الوحدوية. ولما وجدوا أن الفكرة القومية أصبحت عقيدة راسخة في قلوب الشباب، قرروا أن يحاربوها بعقيدة أخرى، فشجعوا الشيوعية والشيوعيين، فانتشرت الشيوعية بسرعة، وبدأ صراع فكري بين الشيوعيين والقوميين استمر طوال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ وازدياد النشاط الشيوعي في العراق، بدأ الإنكليز ونظام الحكم في محاربة الشيوعيين والقوميين بالتساوي وبالقسوة نفسها.

بعد الحرب تأثرتُ وتأثر جيلي بأفكار حزب الاستقلال الذي نشط بعد الحرب، وكنت يومها تلميذاً في الكلية العسكرية، وكنا نجلب صحف الحزب ونشراته وأدبياته إلى مكتبة الكلية بعد أن تسلم إدارتها الزميل الأخ عبد الستار رشيد. واتصلت مع إخوان آخرين ببعض أعضاء الحزب كالسيد عبد الكريم كنه.

وفي النصف الثاني من الأربعينيات وفي بداية الخمسينيات تأثرنا بكتب الأستاذ ساطع الحصري والأستاذ قسطنطين زريق. وكان أول كتاب قومي قرأته سنة ١٩٤١ هو كتاب (نحن) للسيد عبد الرزاق الحصان ثم كتاب (الوعي القومي) لقسطنطين زريق وكنت يومها في الصف الثالث متوسط وما أزال أحتفظ بهذين الكتابين. وكنت معجباً بالوحدتين الألمانية والإيطالية وبنهضة اليابان، لذلك كنت أقرأ كل ما يتعلق بهذه المواضيع من كتب ومقالات.

وفي هذه الفترة انحسر المد القومي وطغى المد الشيوعي، وكنا نصارع الأفكار الشيوعية ودعاة الإقليمية والشعوبية الذين كانوا يحاربون الأفكار الوحدوية ويشككون بفكرة الوحدة ويدعون إلى الإقليمية الضيقة. وكان وراء هؤلاء عناصر غير عربية تعتبر الوحدة خطراً عليها كأقليات تعيش في هذا الوطن.

وفي هذه الفترة أيضاً ظهرت الأحزاب والحركات القومية العقائدية كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، وكان لي أصدقاء في الحزب والحركة يزودوني بنشراتهم وأدبياتهم، وزاد تعاوني معهم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وعندما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تحول الصراع الفكري والعقائدي بين الوحدويين والشيوعيين إلى صراع دموي عنيف انتصر فيه الشيوعيون بمساندة زعيم الثورة عبد الكريم قاسم الذي قدم لهم الإسناد التام رغم أنه كان يحمل أفكار الحزب الوطني الديمقراطي ولم يكن شيوعياً وكان يعتقد أنه قادر على ترويضهم والاستفادة من إسنادهم. فدخل القوميون السجون والمعتقلات التي لا قوا فيها من صنوف التعذيب على أيدي الشيوعيين الشيء الكثير.

ودخلت المعتقل بدوري بعد ثورة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ ولبثت فيه حتى ١١ تموز ١٩٥٩.

وانتهى الصراع في الستينيات بنصر القوميين في ثورة ١٤ رمضان سنة ١٩٦٣ التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي وشارك فيها القوميون جميعاً بكل طاقاتهم. ودارت الدائرة على الشيوعيين فشربوا من الكأس نفسها. وبعد ثورة ١٤ رمضان بدأ صراع جديد بين الأطراف القومية نفسها. كلٌّ يريد تحقيق الوحدة بطريقته الخاصة.

الوحدة العربية حدثٌ ضخم يحارب قيامها الغرب الاستعماري لأنها تهدد مصالحه الواسعة في المنطقة العربية. وتحاربها إسرائيل لأنها لا تريد أن تحيطها دولة عربية واحدة كبيرة وقوية لأن نهايتها ستكون على يد هذه الدولة. ويحاربها الشعوبيون الذين يكرهون العرب ولا يريدون أن تضمهم دولة واحدة قوية. ويحاربها دعاة الإقليمية الضيقة الذين اصطفوا مع الشعوبيين وحرصوا على بقاء الكيانات العربية المتعددة ضماناً لبقاء مصالحهم. ويحاربها الحكام حرصاً على بقائهم في مراكزهم ملوكاً وأمراء ورؤساء.

فالوحدويون سيبقون في صراع دائم مع كل هؤلاء، وسيكون صراعاً رهيباً ينتصر فيه من يثبت ويصبر ويواصل النضال. إلا أنَّ أخطر الصراعات هو صراع الوحدويين فيما بينهم، كل يريد التفرد بالسلطة وتنفيذ إرادته ومبادئه، وهي كلها مبادئ وأهداف واحدة وإن اختلف الأسلوب.

وسيبقى العراق جزءاً من الأمة العربية على الرغم من أنف كل من يدعي عكس ذلك.

لقد ذكرت في الجزء الأول (أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) الأحداث التي شاركت فيها قبل الثورة وبعدها وحتى أواخر سنة ١٩٥٩ وسيتناول هذا الجزء الأحداث منذ سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٨.

لقد كنت صادقاً مع نفسي ومع التاريخ في تدوين هذه الأحداث كما وقعت، وتوخيت أن لا أهاجم أحداً أو أظلم أحداً، ولكني تناولت الأخطاء بالنقد الموضوعي، وركزت على الأحداث الهامة والمصيرية وذكرت السلبيات والإيجابيات لكي يكون تاريخنا كاملاً تفيد منه الأجيال القادمة وتتعلم الدروس والعبر من سلبياته وإيجابياته، لعلّ حظّها يكون أسعد من حظّنا في تحقيق الآمال التي لم نستطع نحن تحقيقها، وحكمتها أفضل بحيث تتجنب الأخطاء التي وقعنا بها وبالتالي يكون مستقبل العراق والأمة العربية زاهراً ومجيداً ومن الله التوفيق.

الطريق إلى ثـورة ١٤ رمضـان

قيادة جديـدة لتنظيـم الضباط الأحرار

أنهيت كتابي الأول (أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق) بفصل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩/١٠/٧ التي نفذها حزب البعث العربي الاشتراكي.

وأعقب إخفاق هذه المحاولة حملة اعتقالات في صفوف المنتمين إلى الحزب والمتعاطفين معه، صاحبتها فترة ركود في نشاط الضباط الذين فقدوا القيادة والتنظيم بعد إخفاق حركة الشواف في الموصل، وإعدام الضباط القائمين بها في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ في ميدان أم الطبول. واتسمت الاتصالات بين بعض الضباط القوميين بالفردية وعلاقات الصداقة والتذمر من الأوضاع.

وجاء أيلول سنة ١٩٦٠ فاغتنمت فرصة عودة الأخ عبد الستار عبد اللطيف إلى بغداد من فترة علاج طويلة قضاها في لندن، فأقمت مأدبة عشاء على شرفه في داري في الوزيرية، وتعمدت دعوة إخواننا من أعضاء (الحلقة الوسطية السابقة) وهم المقدم الركن إبراهيم جاسم والمقدم الركن خالد حسن فريد والمقدم الركن خالد مكي والمقدم الركن صالح مهدي عماش.

وكان كل من خالد مكي وخالد حسن وإبراهيم جاسم آمري كتائب الدبابات الرابعة والمثنى والأولى وجميعها في بغداد. وبحثت معهم في هذه المأدبة تفكك الصف القومي في الجيش وخلو الساحة من تنظيم عسكري، وعدم وجود قيادة تأخذ على عاتقها إعادة تنظيم الضباط القوميين والتصدي لحكم عبد الكريم قاسم الذي أصر على إتباع نهجه الخاطئ والابتعاد عن الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وتكريس حكمه الفردي الدكتاتوري، واستمراره بإسناد القوى الشيوعية واليسارية، والتنكيل بالقوى القومية واضطهادهم.

وبعد نقاش عميق اتفقنا على العمل لتشكيل قيادة تأخذ على عاتقها تحقيق وتنفيذ أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتطيح بحكم عبد الكريم قاسم وتقيم بدلاً منه حكماً قومياً وحدوياً يديره مجلس قيادة ثورة منسجم ومؤمن بتحقيق الوحدة العربية، ولا يؤمن بحكم الفرد، ويمهد الطريق لإقامة حكم ديمقراطي سليم.

وبعد نقاش طويل عن الماضي والحاضر والمستقبل، واستعراض أسماء الضباط الذين قادوا تنظيم الضباط الأحرار قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ والذين كانوا في محل الصدارة في قيادة التنظيم في حركة الشواف. وجدنا أن معظم القادة السابقين إما خارج العراق أو استشهدوا في ميدان أم الطبول أو تركوا العمل أو ساروا في ركاب عبد الكريم قاسم. ولم نجد نحن الستة الحاضرون:

(عبد الستار ـ صالح ـ خالد حسن ـ خالد مكي ـ إبراهيم جاسم ـ صبحي) من هم أحق وأجدر منا بتولي قيادة التنظيم المنوي إعادته على أسس عقائدية، خاصة وأننا كنا نمثل الصف الثاني بعد

الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار السابقة، وكنا قبل ثورة ١٤ تموز القيادة البديلة لها. وجميعنا كنا نحمل رتبة مقدم ركن وهي رتبة متقدمة في الجيش. وثلاثة منا يقودون ثلاث كتائب دبابات.

وأقسمنا اليمين على أن نبدأ بالعمل فوراً، واتفقنا على أن نفاتح الضباط الذين يؤمنون بالخط القومي الوحدوي فقط ونبتعد عن مفاتحة المتذمرين الذين لا هوية قومية أو عقيدة تشدهم للعمل.

طرح صالح اسم العقيد المتقاعد أحمد حسن البكر ليكون عضواً في القيادة وطرحت أنا اسم العقيد الركن عبد الكريم فرحان، فوافق الباقون على قبولهما عضوين في القيادة.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في داري أيضاً اجتمعنا نحن الثمانية ووضعنا أسس التنظيم وأهدافه وأسلوب المفاتحة والعمل. وحددنا أهداف التنظيم بما يلي:

١ ـ الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وإقامة حكم جماعي بدلاً منه يتبنى أهداف ثورة ١٤ تموز.

٢ ـ يستمر الحكم الجماعي خلال فترة انتقال أقصاها سنتان تهيئا الأجواء خلالها لإقامة حكم دستوري ديمقراطي مستقر يؤمن بالتعددية الحزبية، كما يؤمن بإقامة مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً.

٣ ـ العمل بجدية وتصميم على إقامة الوحدة العربية.

ثمَّ استعرضنا بعض الأسماء لمفاتحتها أولاً وعلى حسب أهميتها وثقتنا بها لتكون نواة للتنظيم. وبدأنا بالعمل بعد هذه الجلسة بجدية ونشاط، فتمكنا من تشكيل الحلقات والخلايا بسرعة. وكان إقبال الضباط القوميين على الانتماء جيد جداً فانتشر التنظيم بسرعة في معسكرات الجيش كافة وتنامى في وقت قصير.

وكنا نشدد على الضباط المفاتحين بأن أهداف التنظيم هي نفسها أهداف ثورة ١٤ تموز مع التركيز على تحقيق الوحدة العربية وخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة، وإقامة نظام دستوري ديمقراطي يؤمن بالتعددية الحزبية.

وفي الجلسة الثالثة حضر صالح ومعه حردان التكريتي وفرضه عضواً في القيادة بدعوى عدم وجود من يمثل القوة الجوية فيها، وقبلنا الأمر الواقع لأننا جميعاً نعرف حردان ونثق به، وكان مرتبطاً قبل ١٤ تموز بنا عن طريق إبراهيم جاسم على الرغم من أننا لمنا صالح بعدئذٍ وحذرناه من فرض أعضاء في قيادة التنظيم مهما كان مقامهم دون مناقشة الأمر مسبقاً.

وبعد تنامي التنظيم درسنا إمكاناتنا العسكرية لتنفيذ الحركة، وكنا نعتمد بالأساس على الكتائب الثلاث التي أشرت إليها سابقاً إضافةً إلى فوج من اللواء العشرين كان مسؤولاً عن حراسة مبنى دار الإذاعة والتلفزيون وكان يقوده صديقي وزميلي المقدم الركن هادي خماس الذي قبل أن يكون عضواً في خليتي. وعليه كانت القوة كافية. لذلك قررنا مناقشة الخطط السياسية التي تعقب الحركة تمهيداً لاستغلال الفرص والظروف لتنفيذها وتحقيق الأهداف التي ذكرتها سابقاً.

فقررنا:

١ ـ الإبقاء على مجلس السيادة بشكله الذي كان عليه خاصة وأن رئيسه الفريق الركن محمد نجيب الربيعي كان محل احترام وتقدير أعضاء القيادة جميعاً.

٢ ـ تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء القيادة أنفسهم، يمارس واجبات السلطة التشريعية والأمنية ويوجه أعمال السلطة التنفيذية.

٣ ـ تأليف وزارة برئاسة اللواء الركن ناجي طالب العضو البارز في قيادة الضباط الأحرار (اللجنة العليا للضباط الأحرار سابقاً)، وكان وقتذاك يعيش في المنفى في فينا. وانتخبنا أعضاءها من القوميين المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة. وقررنا أن يكون اللواء ناجي طالب رئيساً لمجلس قيادة الثورة إضافة إلى رئاسة الوزارة وذلك:

أ ـ لاعتمادنا عليه وثقتنا به.

ب ـ لأننا كنا نعتقد قبل ثورة ١٤ تموز أنه أجدر وأقدر من عبد الكريم قاسم لتولي زعامة الثورة وقيادتها.

جـ ـ القضاء على الازدواجية في عمل مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة بحيث يكون شخصاً واحداً رئيساً للمجلسين.

٤ ـ تعيين العقيد أحمد حسن البكر وزيراً للدفاع والعقيد الركن عبد الكريم فرحان رئيساً لأركان الجيش.

٥ ـ تعيين العقيد المهندس رجب عبد المجيد السكرتير السابق للجنة العليا السابقة وزيراً للداخلية، وضمه إلى مجلس قيادة الثورة، ولقد ذهبنا إليه أنا والعقيد عبد الكريم فرحان وبلغناه بقراراتنا أعلاه، فوافق. واتفقنا معه على أن لا يحضر اجتماعاتنا خوفاً من انكشاف التنظيم لأننا كنا نعلم في ذلك الوقت أنه كان تحت المراقبة.

ناقشنا موضوع الأخ جاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع وقررنا مفاتحته لثقتنا به، والإفادة من مركزه الخطير لحماية التنظيم من جهة، ومساعدتنا في نقل بعض الضباط الذين نعتمد عليهم إلى المحلات الحساسة خاصة في بغداد. فذهبنا إليه أنا والمقدم إبراهيم جاسم، فوافق على أن يكون عضواً في القيادة على أن لا يحضر اجتماعاتها حتى لا ينكشف فنفقد بذلك عنصراً مهماً قرب عبد الكريم قاسم يشغل منصباً مهماً. واتفقنا على أن نمر عليه أنا وإبراهيم أو أحدنا أسبوعياً أو كل ما دعت الحاجة لتبادل المعلومات.

وهكذا اكتملت القيادة في الوقت الذي كان ينتشر التنظيم في كل المعسكرات. كما أمَّنا اتصالاً مباشراً مع العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق الذي كان يشغل منصب آمر جناح الطيران في الحبانية.

كان آمرو الكتائب الثلاث يدعون إلى التريث في تنفيذ الحركة وأن نفسح المجال لهم لمعرفة حقيقة شعور ضباطهم وجنودهم. وكانوا يخشون الجنود ويقولون أنهم مازالوا يحبون عبد الكريم قاسم، وأنهم موالون له فلا بدَّ من الانتظار والعمل الدؤوب لنزع هذا الولاء من نفوسهم.

كنا نعرف أن السيدين أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش منتميان إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، ولقد اتفقنا معهم على العمل قيادة مستقلة على أن نتعاون مع الأحزاب والحركات القومية كافة، وبالأخص مع حزب البعث لأن أهدافنا واحدة وعقيدتنا واحدة.

إلا أن صالحاً ومنذ البداية أخذ يقنع أعضاء القيادة فرادا بالانتماء إلى الحزب وبعد جهود مضنية تمكن من إقناع السادة عبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي وحردان التكريتي على الانتماء إلى الحزب وأخفق في إقناع الآخرين.

وبذلك أصبح عدد الأعضاء الحزبيين خمسة من أصل تسعة أعضاء يحضرون الاجتماعات الدورية. وبعد هذا التحول أخذ صالح يزودنا دوماً بنشرات الحزب وبياناته الداخلية وأدبياته التي توزع على أعضائه فقط، إضافة إلى نشراته العامة. وكنا نناقش بعض هذه البيانات التي كنا نعتقد أنها لا تتفق وآراؤنا وخططنا.

واحتدم الجدل بيننا عن ما جاء في إحدى نشراتهم الداخلية التي جاء فيها (إن تعاونهم مع القوى القومية الأخرى هو تعاون مرحلي تمليه الظروف الحالية التي تقتضي تحشيد كل الجهود القومية لإزالة نظام حكم عبد الكريم قاسم). ولقد طلبنا من صالح إخبار قيادة الحزب بأننا نؤمن أن يكون تعاونهم مع القوى القومية تعاوناً استراتيجياً ونهائياً، لأن تخليهم عن هذه القوى أو تخلي هذه القوى عنهم يضعف الاتجاه القومي في العراق، ويؤخر تحقيق الوحدة، ويمزق الصف القومي. وإن الشعبية التي كسبها الحزب بعد عملية اغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩/١٠/٧ كان بفضل التيار القومي الذي التف حوله في الشارع العراقي، وأنهم بتخليهم عن هذه القوى سيفقدون هذا التيار الجارف وسيضعفون بسببه ولا يستطيعون مقاومة التيارات الشيوعية والشعوبية والرجعية بمفردهم وبدون وحدة القوى القومية. كما أن إنهاء التعاون بعد انتهاء حكم قاسم سيقسم الصف القومي ويخلق جواً معادياً بينهم وبين باقي حركاته وفئاته.

احتدم الجدل المثير بين الحزبيين والمستقلين من أعضاء القيادة منذ بداية نيسان ١٩٦١، حيث شعرنا نحن المستقلين بأن الأعضاء الحزبيين بدؤوا يفرضون علينا توجيهات الحزب الذي ينتسبون إليه. بينما نحن غير ملزمين بتنفيذ أوامر وتوجيهات قيادة حزبية لا ننتمي إليها. ولقد كان هذا إسفيناً كبيراً شطر قيادة التنظيم إلى كتلتين، بالرغم من أني وعبد الكريم فرحان كنا نؤمن بالتعاون مع الحزب إلى أبعد الحدود، وكدنا ننتمي إليه لولا تماديه في فرض إرادته على القيادة. وكنا نتفق مع الأخوين خالد حسن وإبراهيم جاسم بضرورة وأهمية استقلالية قرارات قيادة التنظيم، وابتعادها عن أية تأثيرات حزبية مهما كان نوعها. ولكن يبدو أن الإخوان كانوا مصممين بتأثير قيادة الحزب على أن نخضع إلى توجيهات القيادة الحزبية وتنفيذ ما تريده. ولما تعذر ذلك أخذوا يفرضون ما يريدون عن طريق طرح القضايا للتصويت ولهم الأغلبية حيث كانوا خمسة ضد أربعة.

وفي أحد الاجتماعات طرح صالح إعادة النظر بمنصب رئيس الوزراء وباقي المناصب الرئيسية. وقال لا بد أن يكون رئيس الوزراء من ضمن أعضاء القيادة التسعة وأن ينتخب باقتراع سري، فعارضت الفكرة بشدة كما عارضها الإخوان المستقلون الآخرون، وأصررنا على بقاء السيد ناجي طالب الذي سبق أن انتخبناه بالإجماع رئيساً للوزارة. فكان جواب صالح:

(لا يمكن أن يكون رئيس التنظيم جالساً في فيينا ينعم بالراحة ونحن هنا نكافح ونعرض أنفسنا للخطر، فعليه أن يحضر إلى بغداد ويشاركنا الكفاح).

فقلت: (إننا انتخبناه لهذا المنصب دون علمه أو أخذ رأيه، حتى لم نرسل إليه من يخبره بذلك لثقتنا به ولسمعته الجيدة وروحه الوطنية والقومية).

ثمَّ تكلَّم خالد مكي كلاماً آخر مؤيداً وجهة نظر صالح. وبعد جدلٍ طويلٍ اشترك فيه الجميع، اقترح صالح طرح اقتراحه للتصويت، وكان واضحاً أن الأعضاء الحزبيين كانوا متفقين وبتوجيه من قيادة الحزب على إجراء هذه التغيرات ليكون رئيس الوزراء من أعضاء الحزب. وكانت نتيجة التصويت خمسة ضد أربعة لصالح اقتراح صالح. ثم اقترح أن نصوت على من يكون رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء، ففاز به أحمد حسن البكر وهو مرشح الحزب طبعاً. ثم جرى التصويت على منصب وزير الدفاع ففاز به عبد الكريم فرحان وكان هذا تكتيكاً حزبياً حتى لا يعطوا لنا الانطباع بأنهم يريدون الاستحواذ على المناصب المهمة جميعها. ثم جرى التصويت على منصب رئيس أركان الجيش ففاز به خالد مكي الهاشمي وكان هذا رشوة منهم إليه ليبقى حزبياً مخلصاً وليستفيدوا من الكتيبة التي كان يقودها.

أعطيت أوراقي بيضاء في جميع اقتراحات التصويت لأني كنت معارضاً للفكرة من حيث المبدأ.

وسع هذا التبدل في المناصب الانقسام في القيادة، وأصبحنا تابعين لا قادة وفقدنا استقلالية اتخاذ القرارات وبتنا نشعر نحن المستقلين أننا أصبحنا أسرى قرارات قيادة حزب البعث.

وفي الاجتماع التالي طرح صالح ضرورة أن يكون وزير الداخلية عضواً مهماً في الحزب. وطرح الموضوع في التصويت، وحصل على الأكثرية المعتادة. ولما سألناه عن اسم الوزير، قال: ستعرفون اسمه بعد نجاح الثورة. واستمر الخلاف في كل اجتماع حتى نهاية أيار ١٩٦١.

سافرت في يوم ٥ حزيران ١٩٦١ إلى لندن للعلاج من مرض السكر الذي أصابني في بداية هذا العام، ولبثت فيها حتى ٥ أيلول. ولما عدت إلى بغداد وجدت أن انقسام القيادة قد تم فعلاً. وأخذ كل طرف يقنعني أن أكون إلى جانبه. بالرغم من أني كنت مقتنعاً بأن الاستمرار بالعمل مع الحزبين أصبح غير ممكن إلا أني حاولت أن أوفق بينهما بشرط استمرار العمل بمعزل عن تدخل الحزب. وشاركني في ذلك الأخ العقيد الركن محمد مجيد الذي كان ملحقاً عسكرياً في باكستان وعاد إلى بغداد في الفترة التي كنت فيها في لندن بعد أن أحيل على التقاعد، ولكن جهودنا ذهبت هباءً لأن الحزبيين كانوا مصرين على مواقفهم وقالوا بصراحة أن ارتباطهم الحزبي هو الأساس وأن توجيهات الحزب وتطلعاته هي التي يجب أن تسود. وكان من الطبيعي إزاء هذا الموقف أن ننحاز أنا ومحمد مجيد في النهاية إلى التكتل المستقل، وهكذا حدث الانشقاق التام.

شكل الحزبيون المنشقون عنَّا هيئة استشارية عسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ولم يضمهم الحزب إلى مكتبه العسكري الذي كان صالح عماش أبرز أعضاءه. واستمرينا نحن المستقلين نعمل باسم (القيادة العليا لتنظيم الضباط الأحرار). وقد حاولنا أن نقنع خالد مكي بأن ينضم إلينا فحضر اجتماعاً في دار عبد الكريم فرحان واتفق معنا، إلا أنه عاد وأخبر خالد حسن فريد بعد يومين بأنه قرر العمل مع الحزب لأنه عضو فيه. وعلى أثر ذلك اجتمعنا وقررنا ضم بعض الأعضاء البارزين في التنظيم إلى القيادة وأعدنا تنظيمها بحيث أصبحت تضم:

العقيد الركن عبد الكريم فرحان ـ العقيد الركن محمد مجيد ـ المقدم الركن صبحي عبد الحميد ـ المقدم الركن خالد حسن فريد ـ المقدم الركن إبراهيم جاسم ـ المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي ـ المقدم الركن هادي خماس ـ المقدم الركن عدنان أيوب صبري ـ الرائد الركن فاروق صبري. واتصلنا بالمقدم الركن جاسم العزاوي وأخبرناه بتفاصيل الخلاف والانشقاق، فقرر العمل معنا وأيدنا بكل توجهاتنا. وكذلك فعلنا مع الأخ العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق فاتفق معنا، وقررنا ضمه إلى القيادة بالرغم من عدم تمكنه من حضور اجتماعاتها حتى النهاية. وأصبح هو وجاسم العزاوي عضوين قياديين لهما حقوق وواجبات أعضاء القيادة بالرغم من عدم حضورهما جلساتها.

ثم بدأنا نتصل بضباط الخلايا والحلقات والأفراد ونخيرهم بين العمل معنا بصورة مستقلة أو الانتماء إلى الحزب، وكذلك فعل الطرف الآخر. فانتمى إلينا عدد كبير منهم. وبالرغم من هذا الانقسام فقد استمرت أواصر الصداقة والزيارات وتبادل المعلومات بيننا وبينهم، واتفقنا على أن يساند بعضنا البعض عند تنفيذ إحدى الكتلتين للثورة.

ونحن في خضم هذا الانقسام الخطير في الصف القومي، وانقسام قيادة التنظيم العسكري حدث انقلاب الانفصاليين الرجعيين في سورية في يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١ حيث أعلن الانفصاليون السوريون انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام الجمهورية العربية السورية متذرعين بأخطاء وتصرفات تافهة نسبوها إلى المصريين. وكانت السعودية والأردن وعبد الكريم قاسم وراء هذا الانفصال شاركوا في تدبير الانقلاب جميعاً دون تنسيق أو اتفاق بينهم.

وهكذا تحطم أجمل أمل راود الأمة العربية منذ أوائل القرن العشرين حيث ناضل العرب جميعاً في محاربة الاستعمار العثماني لتحقيق الوحدة العربية.

ولقد أسفنا جداً عندما قرأنا بيانات القيادة القومية لحزب البعث وهي تحمّل الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة مسؤولية هذا الانفصال. كما أسفنا جداً عندما علمنا أن صلاح الدين البيطار الرجل الثاني في الحزب يبارك وثيقة الانفصال مع باقي رجالات سورية الرجعيين، ولقد نهج حزب البعث في العراق النهج نفسه حيث أصدر بياناً يشجب الانفصال ولكنه في الوقت نفسه يهاجم جمال عبد الناصر ويعدد أخطاء القيادة المصرية التي أدت إلى هذا الانفصال. وعندما كنا نلتقي بزملائنا الضباط البعثيين الذين كنا نعمل معهم سابقاً نعتب عليهم بصدور مثل هذه البيانات، كانوا يرددون كالببغاء أن أخطاء عبد الناصر هي السبب. وإن محاربته للبعث في سورية كان من نتائجها هذا الانفصال، وإن وحدة الأمة العربية سيحققها الحزب عندما تقوى فروعه في البلدان العربية. وإن أية وحدة قادمة يجب أن يقودها حزب البعث العقائدي.

تم الانفصال بين سورية ومصر بعد انقسام قيادة التنظيم العسكري في العراق، وأن موقف البعثيين منه شجع عدداً كبيراً من الضباط القوميين في الجيش على الانتماء إلى تنظيمنا دون تردد خاصة بعد أن اطلعوا على نشرات حزب البعث المؤيدة ضمنياً للانفصال.

زارني المقدم جاسم العزاوي في صباح أحد الأيام وطلب إليَّ إخبار صالح عماش بأن دوائر الأمن تعد خطة للقبض على علي صالح السعدي، واتفقوا مع عوض كامل شبيب الذي تربطه صداقة بعلي

بأن يعد له حفلة عشاء يقبض عليه خلالها، ولا بد من تحذيره برفض هذه الدعوة. كما رجاني أن اخبر صالح بضرورة أن يلتقي به في داري.

ذهبت في اليوم نفسه إلى صالح ونقلت له ما قاله جاسم واتفقنا على موعد للقائهما. حضر الاثنان إلى داري مساء أحد الأيام، وحاول جاسم إقناع صالح بالعودة لعمل التنظيمين سوية ودمجهما إن أمكن على أن يكون العمل مستقلاً وغير خاضع لحزبٍ معين، مع احتفاظهم بحزبيتهم. إلا أن صالح رفض العرض وحصلت مشادة بينهما انتهت إلى قطيعة.

وعلى أثر ذلك استغل صالح وجود جاسم معنا استغلالاً انتهازياً حيث أخذ يشنع (بأن جماعة صبحي يعملون مع عبد الكريم قاسم بدليل وجود جاسم العزاوي ضمن قيادتهم). وكان البعثيون يطلقون على تكتلنا القومي اسم جماعة صبحي.

وزارني الملازم شهاب أحمد وقصَّ عليَّ ما يشيعه صالح فأفهمته بأن جاسم معنا منذ البداية وباتفاق الجميع ومن ضمنهم صالح، ولما حصل الانشقاق اختار أن يكون معنا. فاقتنع شهاب وأقنع الآخرين بسلامة موقفنا،

وذهبت مع العقيد عبد الكريم فرحان نبحث عن صالح فوجدناه في دار العقيد أحمد حسن البكر ومعه عبد الستار عبد اللطيف. ولما عاتبناه قال:

إنكم أقنعتم خيرة الضباط للعمل معكم ولم أجد طريقة أمامنا سوى تشويه سمعتكم باستغلال اسم جاسم الذي يعتقد معظم الضباط أنه من جماعة عبد الكريم قاسم. وبعد نقاش لاماه على تصرفه أحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف فاعتذر إلا أنه استمر يحاربنا في الوقت الذي كان يبدي فيه الود والمحبة.

ويقول هاني الفكيكى في كتابه أوكار الهزيمة في ص١٨٢ أن صالح أخبر عبد المجيد جليل مدير الأمن العام بنية مجموعتنا القيام بحركة ضد النظام بالرغم من معارضة قيادة الحزب وتحذيره من القيام بهذه الوشاية التي تؤذي الحزب وتشوه سمعته، وتفقده احترام القوميين وتضعف موقفه.

وفي هذه الفترة انبثقت تنظيمات أخرى في الجيش تعمل لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم. كتنظيم القسم بزعامة العميد الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي وكان يضم مجموعة من ضباط مدينة الموصل الذين أقسموا على أن ينتقموا للمدينة المجاهدة المحافظة الصابرة التي استباحها الحزب الشيوعي برضى ومعرفة عبد الكريم لمدة ثلاثة أيام بعد القضاء على حركة الشواف التي قامت في يوم ٨ آذار ١٩٥٩. وتنظيم عبد الهادي الراوي ـ جابر حسن حداد.

وحاولت هذه التنظيمات التعاون معنا إلا أننا رفضنا الاندماج لعدم وضوح أهدافها وحتى لا نخوض تجربة جديدة قد تؤدي إلى الانقسام والفشل واكتفينا بالتعاون على تبادل المعلومات فقط.

تبنت القيادة الجديدة الأهداف والمبادئ والأسس التي وضعتها القيادة السابقة عند أول تشكيلها. وقررنا أن يكون رئيس الوزراء بعد نجاح الثورة اللواء الركن ناجي طالب ووزير الدفاع عبد الكريم فرحان. كما قررنا أن نعهد بمنصب رئيس أركان الجيش لأقدم ضابط كفؤ في الخدمة شرط أن يؤمن بأهداف التنظيم.

بعد فترة أخذت قواتنا الضاربة تضعف فقد نقل فوج المقدم الركن هادي خماس من بغداد. كما أرسلت كتيبة مدرعات المثنى التي كان يقودها المقدم الركن خالد حسن فريد إلى الموصل لتشارك في قمع عصيان الملا مصطفى. ولم يبقى لدينا سوى كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها المقدم الركن إبراهيم جاسم، وبعض آمري السرايا والفصائل في كتيبتي الدبابات الثانية والخامسة وبعض ضباط أفواج اللواء التاسع عشر في بغداد، إضافة إلى ضباط في الكلية العسكرية.

أما جناح حزب البعث فلم يبقى لديه سوى كتيبة الدبابات الرابعة التي كان يقودها المقدم الركن خالد مكي. ولم يكن لديه عناصر يستند إليها في باقي وحدات بغداد. فالظروف تغيرت عما كانت عليه في سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٢ حيث كانت السنتان المثاليتان للقيام بالحركة وخاصة سنة ١٩٦١ قبل الانشقاق حيث كنا نسيطر على معظم وحدات الدرع في بغداد إضافة إلى فوج مشاة كامل. وأصبح القيام الآن بالنسبة لنا وبالنسبة لحزب البعث مغامرة لابد من حساب نتائجها بدقة.

أما على المستوى الشعبي فقد ضعف نفوذ الحزب الشيوعي بشكل واضح حيث تخلى عنه عبد الكريم قاسم وسحب إسناده له، وفي الوقت نفسه كان الشعب يكرههم كراهية كبيرة نتيجة أعمالهم التعسفية والفوضوية والوحشية التي قاموا بها منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ذلك التاريخ. بينما كان التيار القومي يقوى ويتنامى في الشارع باستمرار بين طبقات الشعب كافة. واستغل حزب البعث هذا التيار الذي التف حوله بعد قيام شبابه بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد، وتغلغل في صفوف العمال والطلاب في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم فنظموا عدة إضرابات أزعجت السلطة. وكان أهمها الإضرابات والمظاهرات التي نظمها الشباب القومي في منطقتي الأعظمية والكرخ والتي اشترك فيها الطلاب والعمال وباقي شرائح المجتمع على أثر زيادة أسعار البانزين للسيارات.

ولقد لعب آمر الفوج الذي يحرس دار الإذاعة المقدم الركن هادي خماس دوراً كبيراً في إذكاء وتحريض المتظاهرين ضد السلطة.

أخذ القوميون يسيطرون على النقابات المهمة تدريجياً، حيث فازت قوائمهم في الانتخابات، وسيطروا فعلاً على أهم نقابتين وهما نقابة المعلمين ونقابة المحامين. وانتخب أحمد عبد الستار الجواري نقيباً للمعلمين وعبد الرزاق شبيب نقيباً للمحامين. والأول بعثي والآخر قومي.

وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٢ بدأنا نفكر جدياً في تنفيذ الحركة وكذلك كان يفكر حزب البعث. وبعد دراسة عميقة للوضع قررنا تنفيذ الحركة في العيد الصغير بعد انتهاء شهر رمضان عام ١٩٦٣. وكانت الخطة بسيطة تعتمد على زمرة تنفيذ مكونة من أربعة أشخاص يساعدها عدداً من الضباط وذلك باغتيال عبد الكريم قاسم في النادي العسكري في اليوم الأول من أيام العيد أثناء مراسيم المعايدة، التي كان معتاداً على حضورها في كل عيد، وفي الوقت نفسه يغلق الضباط المساعدون أبواب النادي ويمنعون خروج الضباط منه عدا المنتمين للتنظيم والموالين والمؤيدين حيث يطلب إليهم الذهاب إلى وحداتهم للمشاركة في السيطرة على بغداد. وفي الوقت نفسه تقوم كتيبة الدبابات الأولى التي يطلب إلى آمرها وبعض ضباطها عدم حضور مراسيم المعايدة والانتظار

في محل قريب من معسكر الكتيبة والذهاب إليه حال تلقي إشارة التنفيذ. وتتحرك دباباتهم للسيطرة على المرافق المهمة في بغداد وخاصة وزارة الدفاع، تعاونها سرايا وفصائل من باقي الكتائب. ويعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وتشكيل وزارة برآسة السيد ناجي طالب الذي عاد مؤخراً من فيينا واستقر في بغداد بالرغم من أننا لم نتصل به ولم نخبره بهذه التفاصيل. ويبقى مجلس السيادة على وضعه دون تغير.

وكان حزب البعث يفكر في الوقت نفسه بتنفيذ الثورة ويعد العدة لها. ولقد اضطر للاستعجال في تنفيذها على أثر اعتقال صالح عماش ومن بعده أمين سر الحزب السيد علي صالح السعدي، خوفاً من اعتقالات أخرى وانكشاف خططه. ونفذ الثورة صباح يوم ١٤ رمضان الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ معتمداً على بعض منتسبي كتيبة الدبابات الرابعة التي كانت في معسكر أبو غريب دون إخبار أو تبليغ آمرها المقدم الركن خالد مكي الهاشمي لأن الشكوك كانت تحوم حوله بأنه خاف من نتائج إخفاق الثورة فأخبر عبد الكريم قاسم بعزم الحزب على القيام بها. ولقد أخبرني الأخ المقدم الركن جاسم العزاوي في حينه بأن خالد زاره في داره ورجاه التوسط بنقله إلى منصب ملحق عسكري خارج العراق لأنه لا يريد أن يشارك في الثورة المرتقبة، وأخبره بكل تفاصيل خطط الحزب.

ناقشنا في اجتماعاتنا الأولى موضوع العقيد الركن عبد السلام عارف الذي كان ما يزال في سجنه، وقررنا إعادة الاعتبار إليه. وتركنا المنصب الذي نسنده إليه إلى ما بعد قيام الثورة.

ويبدو أن حزب البعث بعد انقسام قيادة التنظيم قرر إلغاء مجلس السيادة وبدأ يبحث عن شخص يسند إليه منصب رئاسة الجمهورية. فاختار شخصين لهذا المنصب هما السيد ناجي طالب والسيد عبد السلام عارف.

ويقول هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية لحزب البعث وقتذاك في كتابه أوكار الهزيمة صفحة ١٨١ عن هذا الموضوع ما يلي:

(وعندما كلفت القيادة والمكتب العسكري على صالح السعدي الاجتماع بناجي طالب، عاد علي بانطباع غير إيجابي الأمر الذي رفع أسهم عبد السلام ورصيده بالحزب).

أما نحن فلم نغير قرارنا السابق فأبقينا على مجلس السيادة وأعدنا ترشيح السيد ناجي طالب رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء.

ثـورة ١٤ رمضان ـ ٨ شبـاط ١٩٦٣

كان حزب البعث يستعد للثورة ويتحين الفرصة الملائمة لإعلانها، إلا أنه فوجئ باعتقال صالح عماش عضو قيادته وأهم عنصر عسكري في تنظيمه العسكري، فاجتمعت قيادة الحزب في يوم ٤ شباط١٩٦٣ وتدارست الموقف، وخشيت أن يبوح صالح تحت ضغط التحقيق والتعذيب بأسماء أعضاء التنظيم العسكري وبأسماء القيادة المدنية. وبذلك يصاب الحزب بنكسة تؤخر عمله أشهراً ولربما سنين. فقررت المخاطرة والقيام بالثورة في يوم الجمعة المصادف ٨ شباط (١٤ رمضان)١٩٦٣.

وفي اليوم التالي ٥ شباط اعتقل علي صالح السعدي أمين سر الحزب في وكره في العطيفية ومعه كريم شنتاف وبهاء شبيب وعماد شبيب.

وفي يوم ٦ شباط اجتمعت القيادة وقررت بإصرار المضي بتنفيذ الثورة في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٨ شباط وقررت أن يتولى قيادتها العقيد أحمد حسن البكر. وكانت القيادة قد سبق أن انتخبت عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية إذا نجحت ثورتها.

لذلك أرسلت إليه من يخبره أن يكون على استعداد خلال الأيام القادمة لأن الثورة ستعلن خلالها.

وكانت الخطة تعتمد على (٢٩) ضابطاً بضمنهم ثلاثة طيارين هم النقيب منذر الونداوي (بعثي)، والنقيب فهد السعدون (قومي مستقل) والنقيب واثق عبد الله (قومي مستقل).

يذهب الطيارون إلى الحبانية ليلة ٨/٧ شباط ويستعينون بالضباط وضباط الصف البعثيين والقومين في القاعدة الجوية في تجهيز الطائرات بالوقود والعتاد، حيث يطير منذر بطائرة هنتر بينما يطير فهد وواثق بطائرتي ميك ١٧، ثم يُخبر بعد إقلاعهما آمر جناح الطيران العقيد الركن عارف عبد الرزاق ليلتحق بالقاعدة ويسيطر عليها ويوجه الطائرات منها تباعاً نحو أهدافها في بغداد.

وكان هدف الطيارين قصف وكر عبد الكريم قاسم في مبنى وزارة الدفاع وأوكار الطائرات في القاعدة الجوية في معسكر الرشيد لمنع الطائرات فيها من التحليق والتصدي للطائرات المغيرة، حيث كان معظم طياريها موالين لعبد الكريم قاسم.

أما باقي الـ (٢٩) ضابطاً فيذهبون إلى معسكر أبو غريب ويستولون على كتيبة الدبابات الرابعة بمعونة بعض ضباطها وينطلقون بدباباتها إلى أهدافهم في بغداد كما يلي:

١ ـ رتل من دبابتين يتقدم إلى مرسلات الإذاعة في أبي غريب بقيادة عبد الستار عبد اللطيف.

٢ ـ رتل من ثلاث دبابات يتقدم إلى دار الإذاعة في الصالحية بقيادة العقيد المتقاعد ذياب العلكاوي.

٣ ـ رتل من سبع دبابات يتقدم إلى وزارة الدفاع بقيادة العقيد الركن المتقاعد عبد الكريم مصطفى نصرت.

٤ ـ رتل مؤلف من ثلاث دبابات يتقدم إلى معسكر الرشيد بقيادة العقيد المتقاعد طاهر يحيى.

٥ ـ يسيطر شباب حزب البعث على منطقة المأمون ومركز الشرطة فيها وعلى جسر الخر ويؤسس نقاط سيطرة على طول طريق المأمون أبو غريب لحماية طريق تقدم الدبابات من أبي غريب إلى أهدافها في بغداد.

٦ ـ يتوجه العقيد الركن عبد الغني الراوي إلى الحبانية لقيادة اللواء الثامن حيث سيسهل له ذلك الرائد الركن داود الجنابي مقدم اللواء (بعثي) وسيتعاون معه حتماً آمرو الأفواج الثلاثة وهم قوميون.

كانت القوة قليلة والخطة جريئة لا يصدق نجاحها. إلا أن البعث اعتمد على عنصر المباغتة، كما اعتمد على مساندة القوى القومية في الجيش والشارع له حال إعلانه للثورة. وكان متأكداً وواثقاً من أن القوى القومية في الجيش ستزج بكل ثقلها لإنجاح الثورة، لأن المعركة ستكون معركة مصير فإذا أخفقت الثورة فلن تقوم بعدها للقومين على اختلاف فئاتهم قائمة.

ومثل ما توقع الحزب، فحال إعلان الثورة من مرسلات أبو غريب هبَّ الضباط القوميون جميعاً وشاركوا في إنجاحها.

التنفيــــذ :

سيطر الحرس القومي في صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان) على منطقة المأمون، واحتل مركز الشرطة فيها وسيطر على جسر الخر.

كان عبد الكريم قاسم في ذلك اليوم في داره الكائن في العلوية، وقد اتصلت به أجهزة الأمن وأخبرته بوجود شغب وتجمع للشباب في جانب الكرخ سيطروا على مركز شرطة المأمون وجسر الخر.

اتصل عبد الكريم بمقر اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد وطلب إلى مقدم اللواء تهيئة سرية مشاة وهو قادم إليهم. وفي هذه الأثناء وصل العميد الركن طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية فنصحه بالتوجه إلى وزارة الدفاع بدلاً من معسكر الرشيد وقال له أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون شغباً قامت به قلة من الشباب يمكن السيطرة عليه والقضاء عليهم بسرعة. ولم يخطر بباله وبال عبد الكريم قاسم أن الجيش وراء ذلك وانه قام بثورة ستعصف بالنظام وتنهي حكمهم. وبينما هو يغادر الدار سمع البيان الأول للثوار من راديو صغير كان يحمله بيده. وتوجه إلى وزارة الدفاع حيث دخل مبنى الانضباط العسكري، وبعد لحظات وصلت الطائرات وأخذت تقصف مبنى الوزارة، فشعر أن الموقف أصبح خطيراً وأن الجيش قام بثورته المنتظرة، حيث سبق له قبل أيام أن وصلت إليه أخبارها، ووقف في يوم ١٩ كانون ثاني ١٩٦٣ خطيباً في ضباط اللواء التاسع عشر يهدد ويتوعد المتآمرين.

وبعده وصل إلى الوزارة كل من رئيس أركان الجيش اللواء أحمد صالح العبدي ومدير الحركات العميد عبد الرحمن عبد الستار والعميد وصفي طاهر والعميد فاضل المهداوي وكان قد سبقهم إليها آمر الانضباط العسكري العميد عبد الكريم الجدة.

انطلقت الطائرات من الحبانية في الساعة التاسعة صباحاً ومرت فوق أبو غريب وهي إشارة لتبدأ الأرتال بالتقدم إلى أهدافها.

فتوجه رتل عبد الستار عبد اللطيف إلى المرسلات في أبي غريب واحتلها وكان معه حازم جواد وطالب شبيب. وبدأ حازم بإذاعة البيان الأول. ثم التحق بهم العقيد أحمد حسن البكر بعد أن تأكد من أن الأرتال جميعها قد تحركت إلى أهدافها، وأشرك معها فوجاً آلياً كان موجوداً في المنطقة يتهيأ في ذلك الصباح للسفر إلى الشمال وكان يقوده المقدم الركن فاضل الدوري الذي وافق على أن يشترك بالثورة لأنه كان قومي الاتجاه.

وانطلق ذياب العلكاوي إلى الصالحية واستولى على مبنى دار الإذاعة وبعد أن استقر فيه اتصل هاتفياً بالمرسلات وطلب حضور أحمد حسن البكر إلى الإذاعة. فغادر البكر المرسلات ووصل إلى الإذاعة وبعده بلحظات وصل إليها عبد السلام عارف قادماً من بيته بصحبة عدنان القصاب الذي ذهب إليه وأخبره ببدأ الثورة.

وتقدم طاهر يحيى إلى معسكر الرشيد ومعه رشيد مصلح وأنور عبد القادر.

كما تقدم عبد الكريم مصطفى نصرت إلى وزارة الدفاع ومعه سبع دبابات وعدد من شباب الحزب أطلقت عليهم بيانات الحزب اسم الحرس القومي.

كما صدر من الإذاعة مرسوم بتعين عبد الكريم مصطفى نصرت قائداً للحرس القومي. وكان تقدمه بطيئاً حيث شاهدته في الساعة الواحدة ظهراً قرب جسر الصرافية في جانب الكرخ، وسألته عن مكان القيادة فأخبرني بأنه في دار الإذاعة في الصالحية.

كما سارع المرحوم إبراهيم جاسم التكريتي آمر كتيبة الدبابات الأولى إلى معسكر الرشيد حال سماعه البيان الأول للالتحاق إلى كتيبته والمشاركة بالثورة، إلا أن العقيد طاهر يحيى وأنور الحديثي منعاه من الذهاب إلى الكتيبة خوفاً من أن يكون عنصر قوة للقوميين يفرضون بواسطته على الحزب إشراكهم في مجلس قيادة الثورة، فغضب من هذا الموقف وعاد تاركاً المعسكر، فالتقاه أحد الضباط الشيوعيين، واغتاله في باب المعسكر. وكان أول شهيد في ثورة ١٤ رمضان، وهكذا فقدنا هذا الأخ الكريم والزميل القومي المجاهد.

أما الطيارون فلما وصلوا إلى بغداد وجد منذر الونداوي مدافع طائرته لا تعمل. فأخبر زميله وطلب إليهما قصف وزارة الدفاع ريثما يعود هو إلى الحبانية لاستبدال طائرته بأخرى ويعود إليهم. وبدأ فهد وواثق بالانقضاض على مبنى الوزارة يرميان حممهم عليها. ثم غادراها إلى مطار معسكر الرشيد فوجدوا الطيارين يهيئون طائراتهم على المدرج للطيران والتصدي لهم، فقصفوا المدرج والأوكار ودحروا خمس طائرات ميك ١٩.

وعاد فهد إلى الحبانية للتزود بالوقود والعتاد في الوقت الذي وصل فيه منذر إلى بغداد حيث قصف مرة ثانية وزارة الدفاع. وعاد فهد وكرر قصف الوزارة ومعسكر الرشيد، ولما نفد عتاده

وأوشك وقوده على النفاد عاد إلى الحبانية ماراً بوزارة الدفاع فأطلقت مدفعية مقاومة الطائرات الموجودة في الوزارة والتي فاقت من أثر الصدمة الأولى وجهزت نفسها، أطلقت النار عليه فأصابته، فاضطر إلى القفز بالمظلة، وهبط سالماً في منطقة المنصور.

التحق العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق بالقاعدة الجوية في الحبانية حال إخباره بأن منذر وزميله طاروا متوجهين إلى بغداد للاشتراك بالثورة، وسيطر على النقاط الحساسة في المعسكر، وأدام الاتصال بعبد الغني الراوي المعين آمراً للواء الثامن من قبل الثوار حال وصوله إلى المعسكر في الساعة العاشرة صباحاً، ثم سمح له بالتوجه إلى بغداد على رأس اللواء في الساعة ٣٠و١٢ من يوم ٨ شباط بناءً على مكالمة تلقاها من عبد السلام عارف. ثم أشرك كل الطيارين القوميين الموجودين في القاعدة وبعثهم تباعاً لقصف الأهداف في مبنى الوزارة طوال يوم ٨ شباط وصباح يوم ٩ شباط حتى استسلام عبد الكريم قاسم.

وكان لالتحاق عارف (قومي من تنظيمنا) وسيطرته على القاعدة الجوية في الحبانية أثر كبير في استمرار تدفق الطائرات على وكر عبد الكريم، وكان للقوة الجوية الدور الحاسم في نجاح الثورة والقضاء على حكمه.

سمعت ببيان الثورة في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة ٨ شباط (راجع نص البيان في نهاية هذا الفصل)، فاتصلت فوراً بمن استطعت الاتصال به من أعضاء قيادة تنظيمنا، واتفقنا على الاجتماع فوراً في داري لدراسة الموقف واتخاذ القرار المناسب.

فحضر كل من العقيد عبد الكريم فرحان والمقدم عرفان وجدي والمقدم هادي خماس والرائد فاروق صبري. ولم أستطع الاتصال بالمقدم إبراهيم جاسم الذي انتقل حديثاً من الأعظمية إلى داره الجديدة في اليرموك، ورفض عدنان أيوب صبري الحضور، وكان خالد حسن فريد مع كتيبته في الموصل. أما محمد مجيد فكانت داره في منطقة الحارثية ولا يستطيع الوصول إلى الوزيرية وأخبرني بأنه سينفذ القرار الذي تتخذه الأكثرية.

درسنا الموقف دراسة مستفيضة وقررنا تأييد الثورة والمشاركة فيها، وكتبنا برقية تأييد وقعناها جميعاً، واتصلنا بعدنان أيوب صبري هاتفياً لأخذ موافقته على وضع اسمه في البرقية فاعتذر، أما محمد مجيد فوافق بحماس.

تركنا الدار في حدود الساعة الواحدة ظهراً وتوجهنا إلى أبي غريب للاتصال بقيادة الثورة. ولما عبرنا جسر الصرافية الحديدي التقينا العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت مع رتله، فأخبرنا بأن قيادة الثورة انتقلت إلى مبنى الإذاعة في الصالحية، فتوجهنا إليها. ولما دخلنا دار الإذاعة استقبلنا فيها الإخوان عبد السلام محمد عارف وأحمد حسن البكر بترحاب وفرح وكان معهم عبد الستار عبد اللطيف وصالح مهدي عماش (وكان صالح موقوفاً في سجن رقم واحد في معسكر الرشيد ولقد حَررته من سجنه قوات الثورة وجاءت به إلى دار الإذاعة).

سلمنا البرقية إلى العقيد أحمد حسن البكر الذي أمر بإذاعتها فوراً، فأذيعت عدة مرات وكان لذكر أسمائنا صدى كبير في نفوس الضباط القومين من أعضاء تنظيمنا والمؤيدين لنا وللقوى القومية المدنية التي تتعاطف معنا في الشارع حيث قضت على كل تردد، وتحمس الجميع على تأييد الثورة والمشاركة فيها.

ومن دار الإذاعة اتصلت بالأخ العقيد محمد مجيد وطلبت حضوره إلى الإذاعة فحضر فوراً.

كان الأخ عبد الستار عبد اللطيف يدير المعركة بواسطة أجهزة الهاتف من إحدى غرف دار الإذاعة، ولما وصلت نهض وطلب إليَّ الحلول في محله في إدارة المعركة، وتفرغ هو مع إخوانه أعضاء القيادة للأمور الأخرى.

فأشرفت على إدارة المعركة منذ وصولي إلى دار الإذاعة في الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم ٨ شباط ١٩٦٣ وحتى انتهائها في صباح يوم ١٠ شباط وكان يعاونني المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي والرائد الركن فاروق صبري.

حاول عبد الكريم قاسم عبثاً الاتصال بالمعسكرات والتشكيلات والوحدات طالباً تحركها لحمايته والقضاء على الثورة، إلا أنها جميعاً رفضت، وأيدت الثورة. وحينما اتصل باللواء التاسع عشر وجد أن العقيد طاهر يحيى قد سيطر عليه وأن الضباط القوميين فيه قد انضموا إلى الثورة. ثم أمر مدير الحركات العسكرية العميد الركن عبد الرحمن عبد الستار أن يرسل أمراً إلى كتيبة دبابات خالد التي كانت تعسكر في ساحة السباق القديمة قرب بغداد الجديدة لتتحرك إلى وزارة الدفاع وتفك الحصار عنها، فوقعت الرسائل بيد الثوار وسلمت إلى موقع بغداد.

بعد ظهر يوم ٨ شباط وصلت بعض الدبابات إلى مبنى وزارة الدفاع وحاصرته. وقبيل المساء أذاعت محطة الإذاعة برقية مرسلة من قائد الحرس القومي عبد الكريم مصطفى نصرت تعلن استيلاء الحرس على وزارة الدفاع وانتهاء المقاومة، ولم يكن الأمر صحيحاً. ولما علمت قيادة الثورة بكذب البرقية كلف الرئيس عبد السلام عارف، بحضور العقيد أحمد حسن البكر العقيد الركن محمد مجيد بالذهاب إلى وزارة الدفاع وبصحبته المقدم الركن هادي خماس لتولي قيادة القوات المهاجمة وإنهاء معركة الدفاع بسرعة.

وصل اللواء الثامن إلى بغداد مساء ٨ شباط بقيادة العقيد الركن عبد الغني الراوي.

وتوجه فوج المقدم الركن محمد يوسف طه إلى مبنى وزارة الدفاع وشارك في حصارها وتطهيرها ممن تبقى من أنصار عبد الكريم.

استمات العميد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري في الدفاع عن مبنى الوزارة مع رهط من جنوده. وكان عبد الكريم الجدة رجلاً شهماً قومي الاتجاه دفعه وفاؤه وصداقته القديمة والحميمة لعبد الكريم قاسم بالوقوف معه حتى النهاية والتضحية بحياته في سبيل هذه الصداقة. كما دافع بشجاعة عنها العميد وصفي طاهر، ومنعوا المهاجمين من دخولها حتى صباح يوم ٩ شباط حيث قتل عبد الكريم الجدة أمام مدخل الباب الرئيس، وقتل وصفي طاهر داخل المبنى.

صدر في مساء يوم ٨ شباط أمر بتعين العقيد الركن عبد الكريم فرحان قائداً لموقع بغداد، فالتحق فوراً، وفي ليلة ٩/٨ شباط صدر مرسوم بتعين العقيد المتعاقد طاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش ورُفع إلى رتبة لواء. وأعيد بعض الضباط الذين أخرجهم عبد الكريم قاسم من الجيش إليه، كما صدر مرسوم بتعين العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق قائداً للقوة الجوية، وأعيد العميد عبد الرحمن عارف إلى الخدمة وعُين قائداً للفرقة الخامسة. وفي الليلة نفسها تعين العقيد الركن محمد مجيد مديراً للخطط العسكرية والعميد رشيد مصلح حاكماً عسكرياً عاماً. وأحيل عدد كبير من الضباط

من أنصار عبد الكريم قاسم على التقاعد. وسبق كل ذلك إعلان قرار مجلس قيادة الثورة بانتخاب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، وإعلان تشكيل المجلس.

اتصل عبد الكريم قاسم ليلة ٩/٨ مرتين بدار الإذاعة وكلم عبد السلام عارضاً عليه الاستسلام بشرط أن يسمح له بالسفر إلى خارج العراق. فأجابه عبد السلام بأن الأمر بيد المجلس الوطني لقيادة الثورة وأنه عضو فيه لا يمكنه فرض رأيه، وهو يلتزم برأي الأكثرية. كما اتصل باللواء طاهر يحيى في معسكر الرشيد عارضاً عليه الطلب نفسه ولم يعده بشيء.

واستطاع الصحفي يونس الطائي صاحب جريدة الثورة المناوئة للشيوعيين والذي بقي وفياً لعبد الكريم من الدخول إلى مبنى الوزارة والاتصال بعبد الكريم الذي أرسله إلى دار الإذاعة للتفاوض، فلم يتوصل إلى نتيجة.

وبعد مقتل عبد الكريم الجدة قرر الاستسلام، حيث وجد أن لا فائدة من المقاومة بعد أن تخلت عنه وحدات الجيش، فاستسلم في الساعة ٣٠و١٢ من ظهر يوم السبت ٩ شباط ١٩٦٣ في مبنى قاعة الشعب المجاورة لوزارة الدفاع حيث انتقل إليها ليلة ٩/٨، وترك القاعة يحيط به الضباط والجنود حتى وصل إلى باب وزارة الدفاع الخارجية وكان هناك العقيد محمد مجيد فأمره بالصعود إلى مدرعة ومعه طه الشيخ أحمد والملازم كنعان حداد. وأمر فاضل المهداوي وقاسم أمين بالصعود إلى ناقلة أشخاص مدرعة وصعد معهما المقدم الركن هادي خماس، وسارت العجلتان إلى دار الإذاعة.

وعندما وصوله إلى الدار هبط من العجلة وتقدم بثبات مخترقاً صفاً من الضباط والجنود بكامل قيافته وأناقته، ولم يعتدِ عليه أحد بالضرب حيث منعهم علي صالح السعدي من إهانته. غير أن فاضل المهداوي لم يسلم من أيدي الجنود والحرس القومي فقد تعرض للضرب من الباب الخارجي للإذاعة حتى وصوله إلى الباب الداخلي. وكان سبب الاعتداء عليه أنه كان سليط اللسان في محاكماته فلم يسلم من لسانه رئيس دولة أو زعيم عربي، كما أنه أهان معظم المتهمين الذين حاكمهم خاصة الشهيدين ناظم ورفعت، وكان يتهكم على القومية العربية والقوميين لذلك زرع الحقد عليه في نفوس الناس.

كنت واقفاً عند مدخل الأستوديو الكبير في مبنى الإذاعة، وعندما اقترب عبد الكريم قاسم من بابه ضربه أحد الواقفين على رأسه وهو يصيح (خذها هذه من الشهيد ناظم الطبقجلي) فسقطت سدارته، فتناولتها وسلمتها إليه، ونهرت ضاربه ومنعته من تكرار فعلته، فكريم قاسم كان فريقاً في الجيش ورئيس الوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة فيجب أن يحترم إلى آخر لحظة من حياته حتى ولو حكم عليه بالإعدام، فيجب أن يصل إلى منصة الإعدام بكل احترام يليق برجل تبوأ هذه المناصب.

دخل الرهط إلى الأستوديو يتقدمهم قاسم ثم طه الشيخ أحمد ثم كنعان حداد، وبعد فترة وصل المهداوي وكان وجهه مغطى بالدماء النازفة من رأسه من أثر الضرب وتبعه المقدم قاسم أمين الذي أنقذه عرفان وجدي وحردان التكريتي وأخرجاه من الأستوديو، ونقلاه إلى غرفة أخرى، وبذلك تخلص من المصير الذي كان ينتظر الآخرين.

سمحت للرهط بالجلوس على كراسي كانت موجودة في الأستوديو، وطلب عبد الكريم مني قدحاً من الماء، فأمرت أحد الجنود بجلب الماء للجميع فوراً. وبعد لحظات دخل العقيد عبد السلام عارف وبعض أعضاء القيادة الجديدة فتركت المحل لأني كنت لا أريد أن أسمع الحوار، كما كنت

لا أريد مشاهدة منظر الإعدام الذي توقعته بعد أن رأيت قسماً من الضباط الداخلين يحملون الغدارات وهم متلهفون للتنفيذ.

ذهبت إلى غرفة أخرى كان يجلس فيها بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء الذين حضروا إلى مبنى الإذاعة صباح يوم ١٩٦٣/٢/٩. وبعد قليل حضر إلى الغرفة العقيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء الجديد (أعلن تشكيل الوزارة ليلة ٩/٨ ومنح أحمد حسن رتبة عميد) وقال للجالسين (أن هناك اتجاهين لتقرير مصير عبد الكريم قاسم. الاتجاه الأول يطلب تشكيل محكمة خاصة لمحاكمته، والآخر يطالب بمحاكمته فوراً والآن وتنفيذ الحكم فيه اليوم. فما رأيكم؟) فصاح الجميع أعدموه وأعلنوا ذلك للشعب لأن مقاومة الشيوعيين ستستمر ما دام قاسم حياً، فإذا أعدم ستنتهي المقاومة. فخرج رئيس الوزراء، وبعد لحظات سمعنا دوي الرصاص.

وهكذا نفذ حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم ومن جاء معه.

بتنفيذ حكم الإعدام انتهى حكم قاسم الذي استمر أربع سنوات وسبعة أشهر بسلبياتها وإيجابياتها، وانتهى عبد الكريم ذلك الشخص الذي كان قبل الثورة وديعاً، خلوقاً، شجاعاً، خجولاً، كريماً. نظيفاً. وانقلب بعدها بفعل المنافقين والمهرجين والانتهازيين والشيوعيين الذين أحاطوا به إلى طاغية، يؤمن بالفردية وحب الذات، وتنكر لأهداف الثورة، ونكل بإخوانه الثوار ولكنه بقي حتى النهاية كريم النفس ونظيف اليد.

أما الأسباب التي حدت بالضباط الأحرار للتكتل مرة ثانية والإطاحة بحكم قائد تنظيمهم السابق فهي:

١ ـ إصراره على تبني الحكم الفردي الدكتاتوري ورفضه تشكيل مجلس قيادة الثورة كما كان متفقاً عليه في السابق.

٢ ـ تخليه عن أهم أهداف الثورة وهو تبني تحقيق الوحدة العربية والعمل من أجلها في جميع الميادين، وإقامة علاقات حسنة ووطيدة مع الجمهورية العربية المتحدة تؤدي بالتالي إلى الوحدة معها.

٣ ـ انحيازه الواضح للحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي.

٤ ـ معاداته للقوى والأحزاب القومية وزج المئات من شبابها في السجون والمعتقلات.

٥ ـ سماعه للشيوعيين والأكراد البارتيين بتنفيذ المجازر في مدينة الموصل بعد حركة الشواف، وفي مدينة كركوك في يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ بالرغم من تحذير أجهزة الأمن والاستخبارات بأن الشيوعيين والبارتيين يخططون لذبح التركمان في مدينة كركوك منذ عهد قائد الفرقة الثانية الشهيد ناظم الطبقجلي الذي حذره بكتب رسمية كان يبعثها تباعاً.

٦ ـ إعدام الضباط الذين شاركوا في حركة الشواف وبالأخص الشهيدين ناظم ورفعت حيث كانت الأدلة على اشتراكهم في الحركة ضعيفة، ورفض حاكمان هما العقيد عبد الفتاح الشالي والرائد إبراهيم اللامي تصديق الحكم.

كان معظم الضباط الأحرار يؤمنون بهدف تحقيق الوحدة العربي، وعقيدتهم الفكرية والسياسية قومية وحدوية هدفها جمع العرب في دولة واحدة ويشجبون التعصب العنصري والطائفي وينظرون إلى القوميات والطوائف التي تعيش في العراق أو البلاد العربية الأخرى نظرة إنسانية وأخوية لا تهدف إلى تذويب أو تعريب القوميات الأخرى.

إن عبد الكريم قاسم تنكر لهدف الوحدة وتخلى عنها. وإن بذور الانحراف كان يحملها منذ انتمى إلى صفوف الضباط الأحرار. ولقد أخفى أفكاره وميوله بذكاء ومشى مع التيار وتظاهر بتبني الأفكار القومية وهي أفكار الأغلبية. وتمكن بذكاء أيضاً من خدع بعض الضباط الكبار في الأيام الأولى من الثورة ليساعدوه على التخلص من عبد السلام عارف وكان من ضمنهم العقيد رفعت الحاج سري الذي كان لا يثق بعبد السلام عارف.

وكان يقول لنا أن عبد الكريم أخلص من عبد السلام في توجهه الوحدوي وأنه ممتعض من تأييد البعثيين والقوميين لعبد السلام لذلك يخفي هذا التوجه إرضاءً للشيوعيين الذين أخذوا يقدمون له الإسناد والدعم. وكذلك كان يعتقد باقي قادة الفرق والتشكيلات. ولما انفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة وغاب عبد السلام عارف في السجن كشف عن أفكاره ونواياه وأصر على الاعتماد على الشيوعيين رغم تحذير رفعت وناظم والعقيلي وغيرهم من كبار الضباط، وإصرارهم على أن يعلن حياده وحل الأحزاب ومنعها من ممارسة العمل العلني والسري في فترة الانتقال. ولما تحقق لرفعت أنه مصر على تحزبه أخذ يعمل بجد للتخلص منه.

بدأ حزب البعث بالثورة بعددٍ قليل من الضباط (٢٩) ضابطاً معتمدين على كتيبة الدبابات الرابعة وعلى ثلاثة طيارين طاروا من الحبانية. وهذه قوة غير كافية للاستمرار وإنهاء الثورة بنجاح.

وكان البعث واثقاً بأن القوى القومية في الجيش ستشارك بالثورة منذ اللحظات الأولى. وفعلاً نجحت الثورة بفضل اشتراك الضباط القوميين فيها وزج كل ثقلهم وإمكاناتهم لإنجاحها حال سماعهم البيان الأول من دار الإذاعة.

لقد سيطر العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق على القاعدة الجوية في الحبانية وبفضله استمرت الطائرات بالطيران منها وقصف وزارة الدفاع طوال نهار ٨ شباط وصباح ٩ شباط حتى استسلام عبد الكريم قاسم وصحبه، بعد أن زج كل الطيارين القوميين في المعركة. ولولاه لما استطاع منذر الونداوي وغيره من الطيران مرة ثانية، ولفقد الثوار عنصر القوة الجوية نهائياً، والتي كان لها الدور الأول في حسم المعركة لصالح الثوار.

وكان لسماع الضباط من تنظيمنا للبرقية التي أرسلناها لتأييد الثورة والتي أُذيعت عدة مرات مع ذكر أسمائنا أثر كبير في القضاء على ترددهم والالتحاق بوحداتهم في المعسكرات كافة والمشاركة بالثورة.

كما ساهم في التحاقنا بالثوار في دار الإذاعة بعد ظهر يوم ٨ شباط ومشاركتنا في إدارة المعركة والسيطرة على تحرك القطعات وتوجيهها من الساعة الواحدة والنصف من يوم ٨ شباط وحتى صباح يوم ١٠ شباط. ومشاركة العقيد الركن محمد مجيد والمقدم الركن هادي خماس والمقدم الركن محمد يوسف طه بقيادة الهجوم على مبنى وزارة الدفاع، واشتراك ضباط قوميين آخرين معهم في المعركة(١) ساهم كل ذلك في نجاح الثورة.

---

(١) راجع نهاية هذا الفصل للاطلاع على تقرير معركة وزارة الدفاع.

كما كان التحاق العقيد الركن عبد الكريم فرحان الذي تعين قائداً لموقع بغداد بمنصبه أثر آخر في السيطرة على وحدات بغداد.

وكان للدور الفعال الذي قام به اللواء الثامن ومعظم ضباطه وآمريه من القوميين أثر حاسم في إنهاء المعركة والقضاء على النظام القاسمي. فقد قاد اللواء العقيد الركن عبد الغني الراوي وهو ضابط قومي مستقل.وطهر فوج المقدم محمد يوسف (من أبرز ضباط تنظيمنا) مبنى وزارة الدفاع. وقضى فوج العقيد عبد الجبار علي الحسين (وهو ضابط آخر بارز من تنظيمنا) على مقاومة الشيوعيين في الكاظمية. وسيطر فوج المقدم الركن أمين شاهين (قومي مستقل) على جانب الكرخ.

كما قامت القوى القومية في مختلف مدن العراق بالسيطرة على المعسكرات وإلقاء القبض على القادة والضباط الموالين لعبد الكريم قاسم، وحفظ الأمن والنظام في هذه المدن، وإرسال برقيات التأييد للثوار.

وهكذا بدأ حزب البعث بالثورة وشاركته القوى القومية بإنهائها بنجاح باهر.

ولابد من الإشارة إلى أن المقاومة اقتصرت على سرايا الانضباط العسكري في وزارة الدفاع وعلى أعضاء الحزب الشيوعي المسلحين في مناطق بغداد المتفرقة وكانت أشرس مقاومتهم في الكاظمية ومنطقة الشاكرية، وهي كانت تقع في محل فندق الرشيد حالياً وما يجاوره، وهي عبارة عن بيوت من الصرائف والطين يسكنها أبناء الجنوب الذين هاجروا إلى بغداد بقصد العمل، واعتنق بعض سكانها المبدأ الشيوعي. وانتهت جميع هذه المقاومات مع حلول صباح يوم ١٠ شباط ١٩٦٣.

في مساء يوم ٨ شباط أعلن عن تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولم تعلن أسماء أعضائه. وعلمت بعدئذٍ أنه مؤلف من:

عبد السلام عارف ـ احمد حسن البكر ـ صالح مهدي عماش ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ خالد مكي الهاشمي ـ حردان التكريتي ـ منذر الونداوي ـ ذياب العلكاوي ـ عبد الكريم مصطفى نصرت ـ أنور عبد القادر الحديثي.

ومن المدنين:

علي صالح السعدي ـ طالب شبيب ـ حازم جواد ـ حمدي عبد المجيد ـ محسن الشيخ راضي ـ هاني الفكيكي ثم انضم إليهم بعد شهر الفريق طاهر يحيى بعد أن وافق على الانتماء إلى حزب البعث.

كما أعلن عن انتخاب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية. وفي منتصف الليل أعلن تشكيل الوزارة برآسة العميد أحمد حسن البكر وكما يأتي:

أحمد حسن البكر	رئيساً للوزراء
علي صالح السعدي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية
صالح مهدي عماش	وزيراً للدفاع
طالب شبيب	وزيراً للخارجية
عبد الستار عبد اللطيف	وزير للمواصلات
مهدي الدولعي	وزيراً للعدل

عزت مصطفى	وزيراً للصحة
محمود شيت خطاب	وزيراً للبلديات
بابا علي الشيخ محمود	وزيراً للزراعة
أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية والتعليم
صالح كبة	وزيراً للمالية
عبد الستار علي الحسين	وزيراً للأشغال والإسكان
شكري صالح زكي	وزيراً للتجارة
حميد خلخال	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
مسارع الراوي	وزيراً للإرشاد
سعدون حمادي	وزيراً للإصلاح الزراعي
عبد الكريم العلي	وزيراً للتخطيط
عبد العزيز الوثاري	وزيراً للنفط
ناجي طالب	وزيراً للزراعة
فؤاد عارف	وزير دولة لشؤون الأوقاف
حازم جواد	وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية

استصحبني وزير الدفاع صالح عماش في صباح يوم ١٠ شباط مع اللواء طاهر يحيى إلى وزارة الدفاع للاطلاع على وضعها بعد القصف العنيف الذي تعرضت له في اليومين السابقين. فركبنا السيارة العسكرية من دار الإذاعة وفي أثناء الطريق ناولني ورقة وطلب إليَّ قراءتها وإبداء الرأي فيها. وكانت عبارة عن أمر تعيني مديراً للحركات العسكرية. فقلت عن هذا المنصب مهم ويشرفني هذا التعيين. فقال اللواء طاهر الذي كان يعرف بالأمر. مبروك وإني فخور أن يعاونني في هذا المنصب ضابط مثلك.

وجدنا وزارة الدفاع لا تصلح أبداً لاستخدامها. فقررنا فتح مقرات الوزارة ورئاسة أركان الجيش ومديرية الحركات العسكرية في مبنى مجلس السيادة. وطلب إليَّ صالح التوجه إلى المبنى والاطلاع عليه وتوزيع الدوائر عليه، والاحتفاظ بعددٍ من الغرف لأشغالها من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأن مقراتهم ستكون فيه أيضاً بصورة مؤقتة. وطلب الإيعاز فوراً إلى مديرية الأشغال العسكرية للبدء بترميم الوزارة.

توجهت إلى المجلس وكان سابقاً يعرف بالبلاط الملكي ومررت بطريقي إلى موقع بغداد الذي كان في الثكنة الشمالية (الكرنتينة) وزرت الأخ عبد الكريم فرحان ووجدت معظم ضباط مديرية الحركات موجودين في الموقع، فأخبرتهم بأني مديرهم الجديد ودعوتهم للالتحاق في مبنى مجلس السيادة. وهناك طلبت إلى الرائد الركن صبحي عبد الله وهو أحد ضباط الشعبة الأولى في المديرية أن يوزع مكاتب المجلس على الدوائر التي ذكرتها. وهكذا فتحت مقري في مبنى الحزنية الخاصة الذي كان منفصلاً عن المبنى الرئيسي. وفي اليوم التالي داوم جميع الضباط في المقر الجديد. كما داوم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والباقون فيه. حتى أن اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة كانت تعقد فيه.

أشرك حزب البعث في الوزارة بعض العناصر القومية المستقلة، كما عينوا بعضاً من القوميين في مراكز الدولة الأخرى سفراء ومدراء عامين ووكلاء وزارة. وفي الجيش لم يكن لديهم ضباط برتب كبيرة لتولي المناصب القيادية لذلك انتخبوا عناصر قومية لتولي مناصب قواد الفرق والألوية عدا قائد الفرقة الرابعة عبد الكريم مصطفى نصرت الذي كان منتمياً للحزب. وركزوا على وحدات بغداد، فنقلوا كل ضباطهم إليها، وكان جميعهم من صغار الضباط.

أما المجلس الوطني لقيادة الثورة فكان كل أعضائه من المنتمين إلى حزب البعث. واقترح بعضهم تطعيم المجلس بعناصر قومية شرط انتمائها للحزب.

فاتصل بي صالح عماش يغريني على الانتماء إلى الحزب تمهيداً لدخولي عضواً في المجلس الوطني، فرفضت ذلك وقلت له:

(لا أقبل لنفسي إن أوصف بالانتهازية، وهذا أسلوب غير صحيح، ولا أنصح بالاعتماد عليه في إغراء الضباط بالانتماء إلى الحزب لقاء مكاسب مهما كانت هذه المكاسب، لأن الذي ينتمي بهذه الصورة لا يكون مؤمناً بأهداف الحزب، وبالتالي لا يخلص له، وسينقلب عليه بالسهولة نفسها التي انتمى فيها إليه). وقلت له لا بد من تدعيم المجلس بأعضاء قوميين شرط أن يدخلوه بصورة مستقلة.

وعرض عليهم العقيد عارف عبد الرزاق إشراك خمسة عناصر قومية في المجلس بصفتهم المستقلة وهم:

عارف عبد الرزاق ـ صبحي عبد الحميد ـ عبد الكريم فرحان ـ عبد الغني الراوي ـ محمد مجيد.

إلا أنهم رفضوا اقتراحه. ثم أخذوا يضايقونه بالحد من صلاحياته قائداً للقوة الجوية مما اضطره إلى الاستقالة في نهاية شهر شباط ١٩٦٣ فقبلوها فوراً، ومنحوا المقدم الركن حردان التكريتي رتبة عميد وعينوه قائداً للقوة الجوية.

ولقد نصحت عارف بالتريث إلا أنه أصر على تقديم استقالته.

صدرت في أواخر شهر شباط أوامر تعيين قادة الفرق. فتعين العميد الركن عبد الكريم فرحان قائداً للفرقة الأولى، والعميد الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائداً للفرقة الثانية، والعميد الركن عبد الغني الراوي قائداً للفرقة الثالثة والعقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائداً للفرقة الرابعة ولقد سبق أن عين العميد عبد الرحمن عارف قائداً للفرقة الخامسة، كما تعين العقيد الركن خالد مكي الهاشمي معاوناً لرئيس أركان الجيش.

عندما أكمل المقدم الركن محمد يوسف طه في يوم ١٩٦٣/٢/٩ احتلال مبنى وزارة الدفاع ودخل مكتب عبد الكريم قاسم وجد في أحد أدراج مكتبه رسائل سبق للعقيد عبد السلام عارف إرسالها إليه عندما كان في سجن رقم (١)، كما وجد تحت جهاز الهاتف مذكرة مرفوعة من قبل أحد ضباط مديرية الاستخبارات العسكرية إلى مديرها العقيد محسن الرفيعي الذي رفعها بدوره إلى عبد الكريم قاسم وكان اسم المدير وتوقيعه عليها.

عرض الأخ محمد يوسف المذكرة والرسائل عليَّ في يوم ١٩٦٣/٢/١٢ وسألني الرأي فنصحته بتسليم الرسائل إلى عبد السلام مباشرة. أما المذكرة فنصحته بتسليمها إلى وزير الدفاع المقدم الركن

صالح مهدي عماش لأن فيها معلومات خطيرة تستوجب معرفة كاتبها لمحاسبته لأنه لابد أن يكون من أعضاء تنظيمنا أو عضواً في حزب البعث لأن ما ذكره في المذكرة يعرفه أعضاء التنظيمين فقط. وكان فحوى المذكرة:

(إن في الجيش تنظيمين يسعيان للإطاحة بنظام الحكم: أحدهما تنظيم حزب البعث ويقوده صالح مهدي عماش، والآخر تنظيم القوميين المستقلين ويقوده كل من المقدم الركن صبحي عبد الحميد والمقدم الركن إبراهيم جاسم والمقدم الركن خالد حسن فريد).

سلم المقدم محمد يوسف الرسائل إلى عبد السلام عارف والمذكرة إلى وزير الدفاع. فاستدعاني صالح وعرض عليَّ المذكرة واتفق معي بأن كاتبها لابد أن يكون من جماعته أو جماعتي. فاتفقنا على استدعاء مدير الاستخبارات السابق. ولما حضر عرضنا عليه المذكرة، فاعترف بأنه رفعها إلى عبد الكريم قاسم ولكنه لا يتذكر اسم من رفعها إليه.

وعبثاً حاولنا معه معرفة اسم كاتب المذكرة ، إلا أنه أصر على موقفه، وهذا يدل على أخلاقياته العالية، لأن واجب المدير أن يحمي مرؤوسيه، فقدرنا موقفه وصرفناه خاصة وأنه كان من العناصر الجيدة، ولم يسبق له أن أساء إلى القوميين وهو يحتل هذا المنصب الخطير.

كلف وزير الدفاع مدير الاستخبارات بتشكيل لجنة لمراجعة أضابير المديرية ومطابقة الخط المكتوب به المذكرة مع مسودات خطوط ضباط المديرية.

وبعد التدقيق تبين أن الخط مشابه لخط المقدم الركن جابر علي كاظم الذي كان ضابطاً فيها وعينه الحكم الجديد آمراً لكتيبة دبابات لأنه كان ضابطاً بعثياً، ولزيادة التأكد أرسلت المسودات والمذكرة إلى مديرية التحريات الفنية. فأكد الخبير أن كاتب المذكرة هو جابر علي كاظم.

فأمر الوزير بتوقيفه والتحقيق معه. وكانت صدمة لتنظيم الحزب العسكري أن يهبط أحد أفراده إلى هذا المستوى. وبعد التحقيق معه علل سبب كتابته للمذكرة بأسباب سخيفة تدل على عقلية متخلفة وضحلة. واكتفت الجهات المختصة بإحالته على التقاعد بعد أن لبث في التوقيف عدة أشهر.

المشكلة الشيوعية والعلاقة مع الاتحاد السوفيتي

كان الموقف من الحزب الشيوعي من أهم المشاكل التي جابهت الحكم الجديد، هذا الحزب الذي ارتكب مجازر الموصل وشارك البارتيين في مجازر كركوك في عهد عبد الكريم قاسم، ووقف موقفاً مخزياً من قضية الوحدة العربية، وحارب فكرتها بكل الأساليب والسبل، وعادى الفئات القومية كلها، وشارك في توقيف القوميين من ضباط ومدنيين وتعذيبهم، مما ولَّد الحقد في نفوس الناس جميعهم ضده. وزادت مقاومته لثورة ١٤ رمضان من حقد الناس على أعضائه. لذلك قست حكومة الثورة على أعضائه بشدة، واعتقلت أفراد تنظيماته وقياداته كافة حيث أخذ الأعضاء يعترفون على بعضهم البعض تباعاً. ولقد انزعجت قيادة الاتحاد السوفيتي من القسوة التي استخدمت ضد الشيوعيين فوقفت موقفاً معادياً للثورة والسلطة الجديدة، وكان بإمكان السلطة تخفيف عداء الاتحاد السوفيتي وكسب وده، لو استعملت الحكمة وعالجت الأمور بهدوء وعدم المزج بين موقف الشيوعيين المحليين والحكومة السوفيتية. إلا أن السلطة عادت الاتحاد السوفيتي بالمستوى نفسه الذي عادت به الشيوعيين المحليين. ولقد نصحت وزير الدفاع الفريق صالح عماش بضرورة الفصل بين الموقف من الاتحاد السوفيتي والموقف من الشيوعيين العراقيين، لأننا بحاجة إلى صداقة السوفيت لأنهم دولة عظمى لا فائدة لنا من معاداتها، كما أننا بحاجة إلى تنمية علاقتنا الاقتصادية والسياسية والعسكرية معهم، خاصة وأننا نستورد منهم السلاح. ولقد اتفق معي بالرأي، إلا أنه أخبرني بعدئذٍ بأن النفوس ما تزال ثائرة ولا تفرق بين موقف السوفيت وموقف الشيوعيين المحليين. وتصادف أن احتفلت السفارة السوفيتية في بغداد بعيد تأسيس الجيش الأحمر في يوم ٢٣ شباط ١٩٦٣. ووجهت الدعوة إلى الضباط العراقيين لحضور الاحتفال.

فصدر توجيه للضباط بالامتناع عن حضور الحفلة وهذا عمل لا يدل على حنكة سياسية. وعلى الرغم من ذلك استأذنت الوزير بالحضور، فكنت الضابط العراقي الوحيد الذي حضر الدعوة. كذلك لم أجد أي مدني عراقي في الدعوة.

وكان إجراء منع الضباط والمدنيين من الحضور غير حكيم مما زاد في تعميق الخلاف والعداء بين البلدين. وترتب على هذا العداء وقف كل تعاون عسكري أو اقتصادي أو صناعي كما اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بإلغاء معظم العقود العسكرية والاقتصادية التي لم تنفذ فألغيت عقود عسكرية مهمة كشبكة الصواريخ أرض جو التي كانت مخصصة للدفاع عن مدينة بغداد.

كان في السفارة ضابط برتبة عقيد مسؤولاً عن التجهيز والتسليح وكان يراجعني في مقري دوماً ويحاول إقناعي بأن إلغاء الصفقات المتعلقة بالصناعة والتسليح لا تخدم العراق وأنها جميعها في صالح العراق، وسيضطر العراق في المستقبل إلى استيرادها بأسعار باهظة، وإن إلغاءها لا يضر

بالاتحاد السوفيتي بل يضر بالعراق. وكنت مقتنعاً بوجهة نظره. حيث كنت كما قلت سابقاً ضد إلغاء هذه الصفقات، ولكني كنت ملتزماً بالقرار السياسي، وكنت مضطراً أن أدافع عنه أمام الضابط الروسي وأسوق إليه الحجج والمبررات للدفاع عن سلامة القرار الذي كنت شخصياً غير مقتنع به.

وبعد مضي أشهر حضر إلى العراق وفد روسي عسكري للمفاوضة عن كيفية التصرف بهذه الصفقات الملغاة التي كان قد دفع العراق بعض أثمانها، كما أن بعض أقسامها سبق أن وصلت إلى العراق، والأقسام الأخرى كانت في موانئ الشحن الروسية. وتشكلت لجنة برآسة العميد الركن حسن صبري مدير الحسابات العسكرية لمفاوضة الوفد الروسي، وحضرت جانباً من المفاوضات.

خسرنا الكثير في إلغاء هذه الصفقات حيث عاد العراق بطلب إنجاز بعضها كشبكات الصواريخ أرض جو بأضعاف قيمتها وقت الإلغاء.

وكانت العقدة الرئيسية التي سيطرت على صانعي القرار أن عبد الكريم قاسم بذَّر في أموال الدولة القليلة على مشاريع عسكرية ومدنية فوق طاقة العراق المالية. لذلك يجب إلغاء بعض هذه المشاريع، والاقتصاد في النفقات لصرفها على مشاريع إنتاجية، ومن هذا المنطلق ألغوا مشروع بناء جامعة بغداد في الجادرية الذي كان قد خصص له (٣٥) مليون دينار بعد أن تم بناء جزءاً منه. وعاد العراق بعد سنين لتكملة بناء باقي المشروع وصرف عليه مئات الملايين من الدنانير، وهكذا كان صانعوا القرار يفكرون آنياً دون دراسة ودون تمحيص، ولم يفكروا بأهمية هذه المشاريع مستقبلاً.

وبقيت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي متأزمة حتى أيار سنة ١٩٦٤. واستمرت تصفية الحزب الشيوعي طوال حكم حزب البعث الذي استمر تسعة أشهر، فأعدموا العديد من قادته وزجوا بالمئات منهم في المعتقلات والسجون، ومارسوا ضدهم كل وسائل التعذيب، وانتزعوا من الأعضاء والقياديين اعترافات مهمة كشفت عن كل حلقات الحزب وخلاياه، ولم يبقى مخفياً من أسراره وتنظيماته شيئاً عند أجهزة الأمن، وظهر بعض قيادييه وأعضائه البارزين على شاشة التلفزيون يعترفون على الحزب وأعماله ومناهجه المخفية والمعلومة تحت ضغط نفسي وتعذيب لا يطاق. وانتهى منذ ذلك الوقت دور الحزب الشيوعي في العراق وأصبح حزباً لا قيمة له.

بيان رقم (١) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم.....

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المستهترة التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها، فصادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الأمانة، وعطلت القوانين، واضطهدت المواطنين.

أبناء الشعب الكرام......

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي وسيطرة الإقطاع وسياسة التبعية، ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة، ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الإجرامية لإقامة حكمه الأسود الذي أفقر البلاد، وصدع الوحدة الوطنية، وعزل العراق عن ركب العروبة المتحرر، وطعن أماني شعبنا القومية.

أيها المواطنون:

إن حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل أجيالنا وإيماننا بثورة تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش فأوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقتها. وقد تم ذلك بمؤازرة كافة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب.

أبناء الشعب الكرام......

إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة لا بد لها من إنجاز هدفين، الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية، والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته، ولا بد لإنجاز هذين الهدفين من إطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه تؤمن كذلك بما يزخر فيه هذا الشعب من روح وطنية وثابة وما يتحلى به من عزم ثوري، وما يتصف به من وعي عميق، لذا فنحن نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والأحقاد وأن يعملوا جميعاً على ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التفاهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة، وإن لا يدعو منفذاً لعميل أو مفسد أو مأجور يسعى فيه بالتفرقة.

أيها المواطنون:

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصين من أبناء الشعب والمخلصين من أبناء هذا الوطن، وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز العظيمة

لذا فإن الحكومة ستعمل على إطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكردية، بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية.

كما أنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات باندونغ وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها. كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة. وسنحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب وإقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة إمكانياته المادية والثقافية، كما سيؤمن تدفق البترول إلى الخارج.

أيها الشعب الكريم:

إننا نعاهد الله ونعاهدكم أن نكون مخلصين لجمهوريتنا أمينين على مبادئها، مضحين في سبيلها، وكلنا أمل وثقة بأن أبناء الشعب الكرام سيكونون وحدة متراصة للمحافظة على هذه المبادئ والسير قدماً في طريق التقدم والرقي والله ولي التوفيق.

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ الموافق ٨ شباط ١٩٦٣م

المجلس الوطني
لقيادة الثورة

تقريـر عن معركة وزارة الدفـاع

ابتدأت معركة وزارة الدفاع عندما هاجمتها طائرات الثورة صباح يوم ١٤ رمضان المبارك حيث وصلت بعض الدبابات قرب سياج البناية وتحطمت. كما رابطت دبابات أخرى بالقرب من ساحة الميدان، وبدأت تشاغل مبنى الوزارة من هناك.

وفي الساعة ١٥.٠٠ وصل الرئيس الأول الركن داوود عبد الجبار وبرفقته الرئيس الأول الركن دخيل علي الهلالي وثلاث دبابات سنثورين إلى الباب الرئيسي لوزارة الدفاع ولم تكن هناك أية قطعات مشاة موالية للثورة في هذا الوقت. فبدأت الدبابات بمهاجمة المبنى، فتعطلت الدبابة الأولى التي رميت بمدفع ضد الدبابات واحترقت وانسحبت الدبابات الأخرى إلى ساحة الميدان، وتمكن الرئيس الأول الركن داود عبد الجبار الذي كان راجلاً ويوجه الدبابات من على الأرض والرئيس الأول الركن دخيل علي الهلالي الذي دمرت دبابته من تخليص نفسيهما من النار الكثيفة التي رميت عليهما من المبنى. اتصل الرئيس الأول الركن داوود بمقر قيادة المجلس الوطني لقيادة الثورة وأفهمهم بالموقف. وأخبر بأن فوجاً قد توجه إلى وزارة الدفاع.وفي الساعة ١٧.٠٠ من نفس اليوم توجه إلى مبنى الوزارة العقيد الركن محمد مجيد الذي كلفته القيادة العامة للمجلس الوطني لقيادة الثورة بقيادة معركة الدفاع والقضاء على كل من يكون فيها من طغاة.وكان برفقته المقدم الركن هادي خماس والرئيس الأول داوود عبد المجيد. وحال وصول هؤلاء الضباط إلى مبنى الوزارة بدؤوا بترتيب وتوزيع الدبابات على جميع مداخل الوزارة. ووضع العقيد الركن محمد مجيد خطة تعاون الدبابات مع فوج المشاة الذي كان يقوده المقدم الركن محمد يوسف طه.

استمرت معركة وزارة الدفاع طوال ليلة ١٤/ ١٥ رمضان. ودخل فوج المقدم الركن محمد يوسف إلى مبنى الوزارة لتطهيرها بإسناد المشاة الآلي الذي كان يقوده الرئيس الأول داوود عبد المجيد والدبابات التي كان يقودها الرئيس الأول الركن داوود عبد الجبار. واستمرت المعركة طوال الليلة المذكورة بإشراف العقيد الركن محمد مجيد والمقدم الركن هادي خماس. وفي الساعة ٠٤.٠٠ من يوم ١٥ رمضان توقف رمي الدبابات وحركة المشاة بأمر من العقيد محمد مجيد الذي وضع خطة محكمة للقبض على أركان الخيانة وذلك بمهاجمة مبنى الوزارة من المشاة والدبابات سوية وفي ضوء النهار.

وفي الساعة ٠٥.٠٠ جاء إلى قرب المبنى العقيد الركن عبد الغني الراوي والعقيد الركن عبد الكريم مصطفى والرئيس الأول الركن داوود محمد الجنابي وأخبروا العقيد الركن محمد مجيد بأن هناك مفاوضات لاستسلام الطاغية وأنه سيسلم نفسه في الساعة ٠٧.٠٠ من صباح ١٥ رمضان، وقد نبههم العقيد محمد مجيد أن هذا المجرم يبغي من ذلك كسب الوقت.

وأخيراً اتفقوا على تنفيذ الخطة التي وضعت ليلاً لمهاجمة المبنى نهاراً في الساعة ٠٧.٠٠ إذا لم يستسلم الطاغية. وكان برفقة الرئيس الأول داوود الجنابي فصيل مشاة قاده بنفسه إلى قاطع المستشفى الجمهوري.

وحلت الساعة ٠٧.٠٠ ولم ترد أنباء عن استسلام الطاغية. وفي الساعة ٠٧.٣٠ أرسل العقيد الركن محمد مجيد الرئيس الأول الركن داوود عبد الجبار إلى موقع بغداد حيث كان هناك الضباط المفاوضون المذكورون أعلاه، وفهم منهم أن المجرم لم يستسلم، وقد أمر العقيد الركن عبد الكريم مصطفى داوود عبد الجبار بتنفيذ الخطة.

أخبر الرئيس الأول الركن داوود عبد الجبار العقيد الركن محمد مجيد بذلك فأمر بتنفيذ الخطة حالاً وأخبر المقدم محمد يوسف آمر الفوج بذلك. بدأت الدبابات بالدخول إلى مبنى وزارة الدفاع من جهة الميدان متصلة بقطعات الفوج. وتقدم الفوج بإسناد هذه الدبابات وطهر معظم الوزارة ما عدا قاطع الانضباط العسكري. ثم أرسلت دبابة من جهة الشارع بقيادة رئيس عرفاء الوحدة جلوب إسماعيل المنسوب على مدرسة الدروع إلى قرب قاطع الانضباط ورمت جميع أبنية القاطع وحطمته.وبعد تحطيمه تقدم الفوج وأكمل تطهير الوزارة جميعها. وقتل في هذه المعركة الصاخبة المجرم وصفى طاهر وعبد الكريم الجدة. وفي الساعة ١٢.٠٠ توقف الرمي من داخل الوزارة. أمر العقيد محمد مجيد الدبابات بقطع الرمي. وأمر بإرسال قسم منها ومن المشاة الآليين إلى قاطع مبنى قاعة الشعب لتشديد الرقابة من هذا القاطع وقطع وسد جميع الطرق بوجه هروب الطاغية. وأمر كتيبة مقاومة الطائرات الخفيفة ١٧ التي كان يقودها العقيد محمد مصطفى بتفتيش قاعة الشعب وتطهيرها.

وقد تمكنت الكتيبة من تطهيرها وأسر الطاغية عبد الكريم قاسم والمجرمان المهداوي وطه الشيخ أحمد، وقد وضعوا جميعاً في دبابة واحدة وأرسلوا إلى مقر القيادة بأمر من العقيد محمد مجيد.

وبعد الانتهاء من ذلك استتب كل شيء في قاطع وزارة الدفاع. وكلف العقيد محمد مجيد فوج المقدم محمد يوسف بالسيطرة على مبنى الوزارة، وكتيبة المدفعية بالسيطرة على قاعة الشعب وقسم من مبنى الوزارة. وجمعت معظم الدبابات ووضعت في الساحة الكائنة قرب الباب الرئيسي للوزارة وأخلى القتلى والجرحى ووضعت نقاط الحراسة على المبنى. وهكذا تم كل شيء.

واستمرت المعركة الفاصلة في هذا المبنى من الساعة 17.00 يوم ١٤ رمضان وانتهت في الساعة 12.30 يوم ١٥ منه دون هوادة. وكان الضباط المشتركون فيها هم:

العقيد الركن محمد مجيد المقدم الركن هادي خماس	المسؤولان عن قيادة المعركة وإدارتها
الرئيس الأول الركن داوود الجبار	المسؤول عن الدروع في هذا القاطع
المقدم الركن محمد يوسف طه الرئيس الأول الركن دخيل علي هلالي	المسؤولان عن قيادة معركة الفوج
العقيد محمد مصطفى	المسؤول عن كتيبة مقاومة الطائرات التي وصلت إلى مبنى الوزارة في الساعة ١١.٠٠ يوم ١٥ رمضان وشاركت في تطهير قاعة الشعب والقبض على عبد الكريم وصحبه.
العقيد المتقاعد صالح عبد القادر	الذي رافق الفوج

الملازم عصمت يحيى ـ الملازم حمدي نجيب ـ الملازم فوزي جميل ـ الملازم عبد الرحمن سيد جواد ـ الملازم عبد الرضا حسين ـ الملازم سعد السامرائي ـ الملازم إياد ناجي ـ الملازم كنعان زكي صالح ـ الملازم محمد علي الطاهر ـ الملازم مظفر يونس ـ الملازم أحمد سليمان ـ الملازم ماهر رشيد ـ الملازم باسل محمود ـ الملازم عبد الرحمن عبد الرزاق ـ الملازم حسين شاكر السامرائي. وجميعهم من صنف الدروع.

ـ الرئيس الأول داوود عبد المجيد الفوج الآلي الثاني.

ـ الرئيس الأول عبد الكريم محمود الذي كان مع الهيئة المفاوضة وبقي يعاون القوة حتى انتهاء المعركة.

ـ العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائد الحرس القومي وقد تعاون مع العقيد محمد مجيد الذي كان يخبره بالموقف وهو بدوره يرسله برقياً إلى مقر القيادة.

ـ رأس عرفاء الوحدة جلوب إسماعيل مدرسة الدروع.

ضباط فوج المقدم محمد يوسف:

المقدم الركن محمد يوسف ـ الملازم صلاح شنشل ـ الملازم سالم القصيري الملازم غازي شاكر ـ الملازم طالب أحمد ـ الملازم قاسم صكر ـ م احتياط خالد عيسى ـ م أول إبراهيم وهيب ـ الملازم محمد الزيد ـ الملازم طارق التكريتي ـ الملازم حيدر ـ الرئيس عبد الحق نعمان.

الرئيس الأول الركن	المقدم الركن	المقدم الركن	العقيد الركن
داوود عبد الجبار	محمد يوسف	هادي خماس	محمد مجيد

ثورة ٨ آذار فـي سوريـة

بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم في بغداد اتجهت الأنظار نحو سورية. وأخذت الأخبار ترد منها بأن ضباط الجيش المعادين لنظام الانفصال يخططون لإزالته وعودة سورية إقليماً شمالياً في الجمهورية العربية المتحدة كما كانت قبل الانفصال.

وفي صبيحة ٨ آذار ١٩٦٣ حدث ما كان متوقعاً، حيث زحف العقيد زياد الحريري بلوائه من قطنة نحو دمشق وأسقط نظام الحكم فيها.

وكان زياد الحريري مستقلاً ليس له اتجاه معين، ويبدو أنه كان مغامراً وغير ميال لإعادة الوحدة مع مصر بل كان معادياً لها، وعاونه في انقلابه الضباط البعثيون والقوميون على حد سواء، وإن كان هو في قرارة نفسه يميل للبعثيين لأنه كان يعلم أنهم لا يريدون إعادة الوحدة مع مصر.

أخرج العميد الركن لؤي الأتاسي من السجن وعُين رئيساً لمجلس قيادة الثورة ومُنح رتبة فريق. وكان لؤي متهماً بأنه يدير حركة انقلابية للقضاء على حكم الانفصال وإعادة الوحدة. كما عين زياد الحريري رئيساً لأركان الجيش بعد أن مُنح رتبة لواء. وأسندت رئاسة الوزارة إلى السيد صلاح الدين البيطار وهو من كبار أعضاء حزب البعث.

وعُين السيد نهاد القاسم نائباً لرئيس الوزراء وهو محسوب على الصف القومي الذي ينادي بإعادة الوحدة مع مصر فوراً. كما عُين اللواء راشد القطيني نائباً لرئيس الأركان وهو من الصف الوحدوي أيضاً.

وعُين العميد محمد الصوفي وزيراً للدفاع وهو محسوب على الوحدويين أيضاً. وتقاسم البعثيون والوحدويون باقي المناصب الوزارية.

اجتاحت دمشق من اللحظة الأولى مظاهرات ضخمة كاسحة تنادي بإعادة الوحدة مع مصر، واستمرت المظاهرات في يوم ٩ آذار والأيام التي تلته بشكل أكثر عنفاً وتصميماً.

وتشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة:

١: الفريق لؤي الأتاسي القائد العام	وكان ذا ميول ناصرية
٢: اللواء زياد الحريري رئيس الأركان	وكان انتهازياً ومعادياً للناصرية.
٣: العقيد محمد عمران	بعثي
٤: المقدم صلاح جديد	بعثي
٥: المقدم غسان حداد	بعثي
٦: المقدم فهد الشاعر	بعثي
٧: المقدم موسى الزعبي	بعثي
٨: العميد محمد الصوفي وزير الدفاع	وحدوي اشتراكي

٩: اللواء راشد قطيني	من القوميين العرب
١٠: المقدم فوزي محارب	من الاتحاد الاشتراكي
١١: العميد أمين الحافظ	بعثي
١٢: السيد ميشيل عفلق	عضو في حزب البعث
١٣: السيد صلاح البيطار	عضو في حزب البعث
١٤: السيد شبلي العيسمي	عضو في حزب البعث
١٥: السيد عبد الكريم زهور	عضو في حزب البعث
١٦: السيد جمال الأتاسي	عضو في حزب البعث
١٧: السيد منصور الأطرش	عضو في حزب البعث
١٨: السيد سامي الجندي	من حركة الوحدويين الاشتراكيين
١٩: السيد سامي صوفان	من حركة الوحدويين الاشتراكيين
٢٠: السيد جهاد ضاحي	من حركة القوميين العرب
٢١: السيد نهاد القاسم	من الجبهة العربية المتحدة

عمَّ الفرح أنحاء العراق كافة وخرجت المظاهرات تؤيد ثورة سورية. وكذلك كانت الفرحة واضحة على وجوه البعثيين كافة من قياديين وأعضاء خاصة وهم يسمعون إذاعة دمشق وهي تعلن عن إعادة الضباط البعثيين المسرحين من الخدمة إلى الجيش، ثم زاد فرحم لما أعلن عن تشكيل الوزارة الجديدة وكان رئيسها ومعظم أعضائها من البعثيين.

عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة اجتماعاً في مبنى مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقاً) في صباح ٨ آذار واستمر اجتماعه طوال النهار يسمع من المذياع أخبار الثورة في سورية واتخذ قراراً بوضع القوات العراقية غرب نهر الفرات بأمرة القيادة السورية الجديدة. وكان القرار إسناداً معنوياً ودعائياً تتطلبه ظروف المنطقة خوفاً من تدخل تركيا أو الأردن أو إسرائيل ضد الثورة. وفي الحقيقة فإنه لم يكن هذا القرار فعالاً، لأننا كنا لا نملك غرب الفرات سوى لواء المشاة الثامن وسربين من الطائرات في الحبانية. ولكن كان له معنى معنوي وتضامني مع الثورة الجديدة.

وبعد إذاعة هذا البيان اتصل بيَّ العقيد الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية السابق الذي استقال من منصبه قبل أيام وطلب أن أخبر وزير الدفاع بأنه يضع نفسه تحت تصرف القيادة للقيام بأي واجب يعهد إليه لإسناد ثورة سورية. وعندما اتصلت بالوزير، كان جوابه مع الأسف غير ودي حيث قال (أخبره أننا لا نحتاجه لأننا نملك عشرات الطيارين أحسن وأفضل منه وليبقى جالساً في داره كما أراد).

فلم استحسن منه هذا الجواب، وقلت له: (سوف لن أنقل كلامك، وسأعتذر له وأشكره على شعوره ومبادرته). وفعلاً اتصلت بعارف وبلغته شكر الوزير، وإننا سنتصل به عندما يتطلب الأمر دعوته.

كان ضغط الجماهير السورية والضباط الوحدويون المطالبين بعودة الوحدة صباح يوم ٩ آذار قوياً مما حدا برئيس الوزراء السوري الجديد صلاح الدين البيطار إلى أن يتصل مساء يوم ٩ آذار

ببغداد ويرجو زملاءه في الحزب الحاكم بإرسال وفد حزبي وعسكري فوراً إلى دمشق للمساعدة في إقناع العناصر الوحدوية في الوزارة والجيش السوري على تأجيل المطالبة بعودة الوحدة الفورية مع مصر. فاستجابت السلطة في العراق لطلبه، وشكلت وفداً رفيع المستوى برآسة نائب رئيس الوزراء وأمين سر الحزب علي صالح السعدي للسفر صباح يوم ١٠ آذار إلى دمشق.

وكانت القيادة القومية للحزب قد اتخذت قراراً في المؤتمر القومي الخامس للحزب الذي انعقد في سورية سنة ١٩٦٢ باستبعاد الوحدة الفورية مع مصر إذا ما تم القضاء على نظام الانفصال، وتبنت قيام وحدة اتحاد (فيدرالية) مدروسة وبشروطها هي لا بشروط الرئيس عبد الناصر.

استدعاني رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في الساعة العاشرة من مساء يوم ٩ آذار إلى مكتبه، وكان حاضراً معه رئيس الوزراء العميد أحمد حسن البكر ووزير الدفاع صالح عماش، ووزير الخارجية طالب شبيب، ووزير المواصلات عبد الستار عبد اللطيف وقال لي:

(استعد للسفر إلى دمشق ضمن الوفد الذي سيغادر إليها غداً صباحاً).

وعلمت أن الوفد يضم وزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس أركان الجيش والعميد عبد الغني الراوي قائد الفرقة الثالثة والعقيد عبد الكريم مصطفى قائد الفرقة الرابعة وأنا.

ولقد غادرنا المكتب أنا وطالب شبيب سوية. واستغربت عندما خاطب الرئيس عبد السلام وزير الخارجية قائلاً: (طالب! أشوفك. لا تعودون من دمشق إلا والبيعة معكم).

وهذا معناه أنه يطالب وزير الخارجية بالضغط على السوريين بإقامة وحدة بين سورية والعراق فقط برآسته، وهذا لا ينسجم مع خطة الحزب الذي سبق أن أشرت إليه أعلاه ولا مع ماضي عبد السلام وتطلعاته الوحدوية مع ج ع م في سنة ١٩٥٨، ولا مع موقف العالم العربي والشارعين السوري والعراقي الذين كانوا ينادون منذ سماعهم بنبأ الانقلاب السوري ضد نظام الانفصال صباح أمس بعودة الوحدة الفورية مع مصر، ودخول العراق فيها شريكاً ثالثاً.

بقيت طوال الليل أفكر بكلام الرئيس، وهل هو رأيه الشخصي أو هو رأي القيادة والحزب؟ وبخاصة أن الرئيس أو رئيس الوزراء أو رئيس الوفد لم يجمع أحدهم الوفد ويوجز له مهمته وأسس مباحثاته في دمشق.

قرر المجلس الوطني في تلك الليلة منح الرئيس عبد السلام رتبة مشير وصالح عماش رتبة فريق.

سافرنا إلى دمشق صباح يوم ١٠ آذار وفي الطائرة كنت ما أزال أفكر بكلام رئيس الجمهورية، وماذا سيكون عليه موقف حزب البعث العربي الاشتراكي بفرعيه العراقي والسوري من عودة الوحدة بين سورية ومصر.

واستعرضت الأحداث السابقة وكيف شارك الحزب بإقامة الوحدة الفورية بين مصر وسورية ووافق على حل نفسه تلبية لرغبة الرئيس عبد الناصر. وشارك بعض قياديه في أول وزارة وحدوية تشكلت بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم دب الخلاف بينهم وبين الرئيس عبد الناصر واشتد حتى قدموا استقالاتهم بشكل فردي في أواخر سنة ١٩٥٩ وأخذ البعض منهم وخاصة أكرم الحوراني يعمل على فصل عرى الوحدة، ثم اختلف مع الحزب وخرج عنه وأخذ يرسل الرسل إلى

عبد الكريم قاسم يحذره من أن البعثيين يعدون الخطط لقلب نظام حكمه. وعندما حدث الانفصال في يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١ وقّع أكرم الحوراني ومعه صلاح الدين البيطار على وثيقة الانفصال.

وبعد إعادة تنظيم الحزب في سورية أخذ يهاجم في نشراته الانفصاليين ويتهم عبد الناصر بأن أخطائه وفرديته كانت السبب الرئيسي في حدوث الانفصال.

وتذكرت أيضاً قرارات المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث الذي انعقد في سورية، حيث أدان المؤتمر قرار حل الحزب عند قيام الوحدة، وناقش أخطاءها، واتهم الرئيس عبد الناصر بالفردية والتسلط.

وقرر المؤتمر على العمل لإسقاط نظام الانفصال في سورية، كما قرر استبعاد إعادة الوحدة الفورية مع مصر، ولابد من أن تقوم الوحدة الجديدة على أسس مدروسة بعناية، كما قرر أن تكون الوحدة القادمة فدرالية (اتحادية) لا اندماجية، تديرها قيادة جماعية تمنع هيمنة قطر على آخر وتقضي على الفردية، وأن يبقى الحزب ومنظماته المهنية والنقابية دون أن تمس ضمن دولة الوحدة القادمة. وإن تضمن الوحدة التكافؤ والمشاركة الحقيقية في رسم سياسة الدولة.

وتبنى الحزب في العراق هذا الخط وكان يؤكد ذلك في نشراته قبل ثورة ٨ شباط ١٩٦٣. ونادى بالوحدة المدروسة والقيادة الجماعية بعد الثورة على لسان قادته.

عكف السيد علي صالح السعدي وهو في الطائرة على كتابة بيان يذيعه في مطار دمشق وجاءني صالح بالبيان وطلب إلي إبداء الرأي فيه وكان البيان يتضمن ما يلي:

١ ـ وضع مشروع بيان مشترك بين الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة ومع الشقيقات الجزائر وسورية واليمن يخول الجيوش العربية في الدول المتحررة حق التدخل وإنزال الجنود واجتياز حدود أي بلد من البلدان العربية الخمسة عند تعرضه لأي عدوان خارجي أو ثورات داخلية استعمارية أو رجعية تهدف إلى الإطاحة بالحكم التقدمي في البلدان الخمسة.

٢ ـ تشكيل قيادة عسكرية مشتركة وإلحاق ضباط ارتباط بهذه القيادة يمثلون دوائر الأركان العامة في الجيوش الخمسة، ووضع قوات مشتركة تحت إمرة هذه القيادة. ووضع سياسة موحدة للتجهيز والتسليح والتدريب، وتوحيد الأنظمة والمصطلحات العسكرية.

٣ ـ تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي في الدول الخمس.

عندما قرأت هذا البيان أو التصريح تبين لي أن الإخوان مصرون على عدم وحدة مصر وسورية. فقلت للفريق صالح:

(لا أنصح بإذاعة هذا التصريح قبل استشارة الدول المعنية وأخذ رأيها في نقاطه. كما أن الشارع العربي يطالب الآن بعودة الوحدة الفورية بين مصر وسورية ولم أجد في التصريح إشارة لهذا الموضوع. وسيصوره البعض بأنه التفاف على رغبة الجماهير السورية التي تنادي بعودة الوحدة).

وعندما وصلنا إلى دمشق أذاع السيد علي صالح السعدي تصريحه في المطار. ولم يلق أي صدى أو تجاوب سواء في القاهرة أو صنعاء أو الجزائر، وأثار الجماهير السورية وزاد من هتافها لعودة الوحدة.

غادرنا المطار بصعوبة حتى أن كتافية الفريق صالح التي عليها رتبته الجديدة سقطت من كتفه من شدة زحمة الجماهير التي كانت تحيط بنا.

إن الإصرار على إذاعة هذا التصريح كان يعني أن حزب البعث قرر العمل على منع الوحدة الفورية مع مصر، وإن عرض التصريح عليَّ كان الغرض منه أخذ موافقة ضابط قومي وحدوي مهم عليه وإشعار الآخرين بأن القوميين في العراق لهم وزنهم.

وصلنا قصر الضيافة بصعوبة وصعدنا إلى شرفته فوجدنا الجماهير تحيط به بعمق كبير وهي تهتف ناصر... ناصر... وتدعو لإعلان عودة الوحدة. واستمرت الجماهير تحيط القصر ليلاً ونهاراً.

لقد وقفت خلف مجموعة من الوزراء السوريين نشاهد الجماهير ونسمع هديرها وحناجرها تدوي بالوحدة، وتهتف لعبد الناصر. فاغتاظ أحد هؤلاء الوزراء. وهاجم عبد الناصر بعنف، وسألت أحد الضباط السوريين عن اسم هذا الوزير، فقال إنه سامي الدروبي وهو من البعثيين. والغريب أنه أصبح فيما بعد في عهد نور الدين الأتاسي سفيراً لسورية في القاهرة، وأصبح من أشد الناس التصاقاً بعبد الناصر يمجده في كل مجلس، ويدعو إلى عودة الوحدة بين مصر وسورية بحماس وكان موضع حب الرئيس عبد الناصر وثقته.

انعقدت جلسة المباحثات الأولى بين الجانبين العراقي والسوري مساء يوم ١٠ آذار وحضر المباحثات من الجانب العراقي:

علي صالح السعدي ـ طالب شبيب ـ صالح مهدي عماش ـ طاهر يحيى ـ عبد الغني الراوي ـ عبد الكريم مصطفى ـ صبحي عبد الحميد. وحضرها من الجانب السوري: صلاح الدين البيطار ـ نهاد القاسم ـ لؤي الأتاسي ـ زياد الحريري ـ راشد القطيني.

تكلم أولاً صلاح البيطار فشرح الظروف التي تمر بها الأمة العربية، وأكد حتمية الوحدة. ثم شرح طبيعة الوحدة السابقة التي كانت قائمة بين مصر وسورية، وأكد ضرورة تجاوز الأخطاء السابقة، وهذا يتطلب وقتاً لإعداد دراسة وافية تقوم الوحدة على أساسها تجنباً لأي إخفاق جديد. ثم تكلم نهاد قاسم وقال إن الانفصال كان مؤامرة دبرتها القوى الاستعمارية والرجعية العربية، وإن هذه الثورة قامت لتقضي على نظام الانفصال، وإن الأخطاء التي ذُكرت لا تبرر تأخير عودة الوحدة، وإن ترديد هذه الأخطاء هو بمثابة إعطاء مبرر شرعي للذين قاموا بالانفصال. وكلنا نعرف أنهم كانوا ألعوبة بيد القوى الرجعية التي دفعتهم إلى مؤامرة الانفصال. وإن هدف هذه الثورة كما أعلن في بيانها الأول هو القضاء على الانفصاليين وعودة الوحدة. وإن أي تلكؤ في إعادتها يعطي لدعاة الانفصال مجال القوى بأن الثورة لم يكن هدفها سوى الاستيلاء على السلطة لأنها الآن تكرس الانفصال. لذلك أصر على إعادة الوحدة فوراً ودون تردد وهذا ما تطلبه الجماهير منذ يومين وتصر عليه. ثم سأل السيد صلاح البيطار الفريق لؤي الأتاسي عن رأيه. فقال: (إنني منذ فترة أقبع في زنزانتي ولا علم لي بحقيقة الأمور والتطورات التي أدت إلى الثورة لذلك أترك الكلام إلى زميلي اللواء زياد الحريري الذي قاد الثورة ليبين وجهة نظر الجيش).

فأيد زياد الحريري رأي صلاح الدين البيطار. وقال من الضروري أن نتريث في موضوع الوحدة لأن في الجيش ضباطاً كثيرين أيدوا الانفصال في وقته ثم انقلبوا على الانفصاليين، وهم يخشون عودة الوحدة الفورية خوفاً من التنكيل بهم. فلابد من فسح المجال لنا لكي نزيل منهم هذا الخوف.

ثم تكلم اللواء راشد قطيني وأيد بقوة رأي السيد نهاد القاسم، وطالب عودة الوحدة الفورية، وفند أقوال زياد الحريري، وقال إن الضباط الذين ندموا على تأييدهم للانفصال هم اليوم أشد الناس حماسة لعودة الوحدة.

وهكذا كان الانقسام واضحاً بين أعضاء الوفد السوري.

تكلم السيد علي صالح السعدي وأكد أهمية وضرورة الوحدة. وشرح نقاط البيان الذي أعلنه في مطار دمشق، وقال أنه يمكن أن يكون مرحلة أولى على طريق الوحدة الشاملة ريثما تعكف لجان خاصة لدراسة قيام وحدة ثلاثية بين العراق ومصر وسورية.

وأيده في كلامه السيدان صالح عماش وطالب شبيب. أما أنا وباقي أعضاء الوفد العراقي فلم نشارك في الحديث مطلقاً. ولمست أن أعضاء حزب البعث في سورية والعراق لا يريدون إعادة الوحدة الفورية بين سورية ومصر مطلقاً.

أثار كلام الوفد العراقي استياء السيد نهاد القاسم. فتكلم مرة ثانية بحماس أكثر، وركز على عودة الوحدة الثنائية بين مصر وسورية فوراً لأنه المطلب الشعبي الوحيد لغسل عار الانفصال، وبعد أن تعود سورية إلى وضعها الشرعي والطبيعي في الجمهورية العربية المتحدة ترحب هذه الجمهورية بإقليميها الشمالي والجنوبي إن تدخل للتفاوض مع العراق ليكون الإقليم الشرقي فيها.

وحاول كل طرف أن يقنع الطرف الآخر بوجهة نظره مستخدماً كل الحجج إلا أنهم أخفقوا جميعاً في التوصل إلى قناعات مشتركة.

وبعد انتهاء الاجتماع وكما يبدو فإن قادة حزب البعث في العراق وسورية اجتمعوا وقرروا إرسال وفد عراقي إلى القاهرة لإقناع الرئيس عبد الناصر في تبني المشروع العراقي الوارد في تصريح علي صالح السعدي، والتلميح بضرورة إقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسورية والعراق.

تقرر أن يكون الوفد برآسة وزير الخارجية طالب شبيب وعضوية العميد الركن عبد الغني الراوي والمقدم الركن صبحي الحميد. وعبد الغني وأنا لم نكن من أعضاء الحزب. ومن تشكيل الوفد تأكد لديَّ ما حدسته ليلة ٩ / ١٠ آذار، عندما بُلغت بالسفر إلى دمشق أن الغرض من إضافتنا إلى الوفد هو إعطاؤه الطابع القومي للحكم في العراق لإقناع الوحدويين السوريين أن الحكم في العراق لم ينفرد فيه حزب البعث وأن لضباط الجيش وزنهم وقيمتهم. وإضافتنا إلى الوفد المرسل إلى القاهرة كان هدفه إقناع الرئيس عبد الناصر بأن البعثيين والقوميين لهم قناعة مشتركة في موضوع الوحدة.

اتفقت مع عبد الغني على عدم زج أنفسنا في نقاش لم نكن طرفاً فيه حيث لم يؤخذ رأينا لا في بغداد ولا في دمشق ولم نعرف بالضبط ما هي وجهة نظر الحكم في العراق عن موضوع الوحدة خاصة وأن تصريح السعدي كُتب في الطائرة، ولكنه كان منسجماً مع وجهة نظر القيادة القومية

للحزب. وعلمت فيما بعد أن التوجيهات التي أعطيت للوفد قبل سفره إلى دمشق هي إقناع السوريين بالتريث في إعادة الوحدة مع مصر في الوقت الحاضر، إلى أن يستقر الحكم في سورية لصالح الحزب وعند ذاك يدخل العراق وسورية سوية في مفاوضات مع مصر لإقامة وحدة بشروطهما دون حل الحزب كما جرى في الوحدة السابقة أو طمس هويته، وأن يكون له المكان الأول في دولة الوحدة سواء في العراق أو في سورية.

استقبلنا الرئيس عبد الناصر مرتين الأولى مساء يوم وصولنا في ١١ آذار والأخرى مساء يوم ١٢ آذار وكان معنا السيد جعفر قاسم حمودي من كوادر الحزب المتقدمة في العراق، ولما سألت طالب شبيب عن سبب حضوره معنا وهو لم يكن عضواً في الوفد أصلاً، قال: (لقد أرسله علي صالح السعدي معنا في آخر لحظة لأنه من زلمه وليكون رقيباً على ما أتحدث به مع الرئيس عبد الناصر).

وهذا يدل على أن قيادة الحزب في العراق لا يثق بعضها بالبعض الآخر منذ لحظة انطلاق الثورة ولربما قبلها.

طرح طالب شبيب الموضوع بوضوح وصراحة دون لفٍ ودوران وكان والحق يقال بارعاً في عرضه ونقاشه، خاصة وأنه كان يناقش عملاقاً كعبد الناصر. ولقد أعجبت به بالرغم من اختلاف وجهة نظرينا حيث كنت وحدوياً مستقلاً ومقتنعاً تمام الاقتناع بضرورة عودة الوحدة بين مصر وسورية فوراً ودون تردد، ثم يفاوض العراق الجمهورية العربية المتحدة ليكون إقليماً شرقياً فيها.

كان رد الرئيس عبد الناصر واضحاً وصريحاً أيضاً، فإنه رفض تصريح السعدي واستخف به، وأصر على عودة الوحدة الفورية بين مصر وسورية لرد الاعتبار والحياة للجمهورية العربية المتحدة ورحب في الدخول في مفاوضات بعد إعادة الوحدة مع العراق لانضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة بالشكل الذي يتفق عليه.

وفند الرئيس عبد الناصر كل الحجج التي ذكرها السيد طالب شبيب والتي سبق أن تطرق إليها الوفدان العراقي والسوري في دمشق.

رجعنا صباح يوم ١٣ آذار في الطائرة نفسها إلى دمشق. وفوجئنا بأن الضباط السوريين الوحدويين الذين كانوا مقيمين في القاهرة منذ الانفصال قد حجزوا على الطائرة العراقية وطاروا معنا إلى دمشق. وأذكر منهم الوزراء:

أكرم ديري ـ جادو عز الدين ـ أحمد حنيدي ـ طعمة العودة الله ـ جمال الصوفي. والسفيرين السابقين رفيق إسماعيل وتوفيق شاتيلا. والمقدم أكرم صفدي ـ والعقيد طلعت صدقي ـ والرائد رباح شريف. والمذيعين السوريين عبد الهادي البكار وتوفيق حسن.

طلب السيد طالب شبيب إلى الطيار الاتصال بمطار دمشق وإخبار السلطات السورية بوجود معظم المقيمين السياسيين من وزراء وضباط سوريين على الطائرة. ولما وصلنا إلى مطار دمشق وجدنا قوة عسكرية. تحيط بالطائرة. وصعد إليها أحد الضباط ورجا السوريين بالعودة إلى القاهرة لأن الظروف الداخلية والوضع المتفجر في الشارع لا تسمح بوجودهم في سورية في الوقت الحاضر. فتصدى له الركاب وأصروا على النزول لأنهم عائدون إلى بلدهم وليست هناك قوة على الأرض تمنعهم من ذلك. فكرر الضابط رجاءه. فنهض أحدهم وقال له:

(إنكم تدعون في بياناتكم بأن ثورتكم قامت ضد الحكم الانفصالي وجئتم لتخليص سورية من عار الانفصال، وإننا وحدويون مثلكم، أجبرنا حكم الانفصال على ترك سورية وها أنتم تمنعوننا من العودة إليها والمعيش فيها فما الفرق بينكم وبينهم؟).

حضر إلى المطار بعض الوزراء السوريين وعلى رأسهم العميد محمد الصوفي وزير الدفاع وكان على متن الطائرة شقيقه أو قريبه الوزير السابق جمال الصوفي وهو أحد وزراء دولة الوحدة. واشتد الجدل وحاول بعض الضباط الهبوط من الطائرة بالقوة، ونجحوا ونزل الباقون. ثم نزلنا نحن وتوجهنا إلى صالة المطار فوجدنا علي صالح السعدي وبعض المسؤولين السوريين الذين أصروا على عودة القادمين إلى القاهرة، لأنهم كانوا يخشون من وجودهم حيث لكل منهم شعبيته وأنصاره في الجيش والشارع فيزيد وجودهم في هياج الشعب ومطالبته بعودة الوحدة وهذا ما لا تريده القيادة البعثية، وخشى الحزب من انقسام الجيش واتهم الرئيس عبد الناصر بتدبير سفرهم وعودتهم إلى سورية للتعجيل في عودة الوحدة. وبالطبع كان سفرهم الجماعي بموافقة السلطات في القاهرة ومباركتها.

واقترح أحدهم بإجبارهم على الصعود إلى الطائرة والتوجه بهم إلى بغداد ليحلوا ضيوفاً فيها ريثما يهدأ الوضع في سورية، وتحمس علي صالح السعدي للفكرة فانتحيت به جانباً ونصحته برفض الاقتراح إذ ليس من المعقول أن يكون العراق سجناً لأحرار سورية الوحدويين، ثم ليس من مصلحة العراق إغضاب مصر ومعاداتها. والأفضل ترك الأمر للسوريين يعالجون مشاكلهم وحدهم دون أن يزج العراق في هذه القضية الحساسة التي تسيء إليه وتسيء إلى العلاقات بينه وبين مصر. فقبل السعدي النصيحة. والحق يقال أن السعدي بالرغم من عنفه وغروره واندفاعاته كان يقبل النصيحة الصادقة.

وفي الليلة نفسها طرنا أنا وطالب شبيب وعبد الغني الراوي إلى بغداد وبقي علي صالح في دمشق.وسبق أن غادرها إلى بغداد باقي أعضاء الوفد العراقي. أما السوريون فأعيدوا إلى القاهرة على متن إحدى الطائرات السورية في الليلة نفسها.

وعلمت فيما بعد أن السلطات السورية اعتقلت السيد يوسف مزاحم وزير الأوقاف في عهد الوحدة في يوم ١٢ آذار بسبب الخطاب الذي ألقاه في المتظاهرين المؤيدين لعودة الوحدة دعا فيه إلى عودة الوحدة فوراً.

مباحثـــات الوحـــدة

استمر النقاش في مجلس الوزراء السوري عن الوحدة، وأمام الضغط الجماهيري الكبير وتهديد الوزراء الوحدويين بالاستقالة قررت الحكومة السورية إرسال وفد إلى القاهرة ليبحث موضوع الوحدة مع الرئيس عبد الناصر. وسافر الوفد فعلاً يوم ١٤ آذار ١٩٦٣ وكان مؤلفاً من:

نهاد القاسم	نائب رئيس الوزراء
عبد الحليم سويدان	وزير الزراعة
عبد الكريم زهور	وزير الاقتصاد
اللواء راشد قطيني	نائب القائد العام
اللواء زياد الحريري	رئيس الأركان
المقدم فواز محارب	عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة
المقدم فهد الشاعر	عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة

كما اتصلوا ببغداد وطلبوا إليها إرسال وفد على مستوى عالٍ للاشتراك في المباحثات فسافر الوفد العراقي في اليوم نفسه ١٤/٣/١٩٦٣ مؤلفاً من:

علي صالح السعدي ـ صالح عماش ـ طالب شبيب. وانضم إليهم في القاهرة الأستاذ عبد الرحمن البزاز سفير العراق فيها. وطار السعدي من دمشق مع الوفد السوري.

واجتمع الوفدان بوفد من الجمهورية العربية المتحدة مؤلفاً من:

الرئيس عبد الناصر ـ عبد اللطيف بغدادي ـ عبد الحكيم عامر ـ كمال الدين حسين ـ علي صبري ـ عبد المجيد فريد ـ أمين هويدي سفير مصر في بغداد (الذي سافر مع الوفد العراقي).

وناقش المؤتمرون موضوع الوحدة الثلاثية، إلا أنهم لم يصلوا إلى نتيجة، لأن الرئيس عبد الناصر كان قد أضحى لا يثق بالبعث السوري نتيجة تجاربه السابقة معهم. وكان يفضل أن تعاد الوحدة بين مصر وسورية ثم ينضم إليها العراق. كما كان يفضل تشكيل جبهة قومية في كل من سورية والعراق، وأن لا ينفرد حزب البعث في الحكم في القطرين.

واقترح الوفد العراقي أن يقوم حزب البعث فرع سورية بالاتصال المباشر مع قيادة مصر لتصفية الجو وعودة الثقة بينه وبينهم تمهيداً لمباحثات ثلاثية حول الوحدة. وهكذا عادت الوفود بعد أن صدر بيان في يوم ٣/١٦ بتأجيل الاجتماع.

وفي يوم ٣/١٤ صدر البيان الوزاري للحكومة السورية الجديدة وضّحت فيه أن مهمتها هي وضع سورية في طريق وحدة مدروسة مع مصر والعراق تكون مفتوحة لانضمام الجزائر واليمن إليها.

وفي يوم ٣/١٥ أعلن الفريق لؤي الأتاسي القائد العام للقوات المسلحة أن البيان الوزاري للحكومة السورية عن الوحدة العربية قد وضع منذ اليوم الأول لقيام الثورة ولكنه أرجئ حتى أعيدت الأمور إلى نصابها.

وفي يوم ١٩٦٣/٣/١٩ وصل إلى القاهرة وفد سوري ضم لؤي الأتاسي القائد العام وصلاح البيطار رئيس الوزراء وميشيل عفلق أمين سر الحزب في سورية والمقدم فهد الشاعر.

وجرى نقاش مطول عن كل الخلافات التي حدثت بين حزب البعث والقيادة المصرية أيام الوحدة. كما جرت مناقشات عقائدية عن المفاهيم الاشتراكية والوحدة والحرية. وفي النهاية صدر بيان يؤكد التفاهم ويدعو إلى قيام وحدة اتحادية بين مصر وسورية والعراق.

وفي يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ قالت جريدة (البعث) السورية في مقالها الافتتاحي:

(لكي لا يفاجئ الشعب بـ ٢٨ أيلول جديد، ينبغي أن تكون الوحدة أولاً ثلاثية بين الأقطار الثلاثة الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسورية، وثانياً قيادة جماعية لهذه الوحدة، وثالثاً تنظيم جماهيري ثوري يكون سياج لحماية هذه الوحدة).

وفي ٧ نيسان ١٩٦٣ اجتمعت وفود مصر والعراق وسورية في القاهرة لمناقشة موضوع الوحدة مرة أخرى.

ومثّل العراق وفد ضم: أحمد حسن البكر رئيس الوزراء ـ علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ـ والوزراء: صالح عماش ـ طالب شبيب ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ محمود شيت خطاب ـ والسفير عبد الرحمن البزاز.

ومثّل مصر:

الرئيس جمال عبد الناصر والسادة: عبد اللطيف بغدادي ـ عبد الحكيم عامر ـ كمال الدين حسين ـ علي صبري ـ كمال الدين رفعت ـ عبد المجيد فريد ـ السفير أمين هويدي.

ومثّل سورية:

السادة لؤي الأتاسي ـ صلاح الدين البيطار ـ نهاد القاسم ـ محمد الصوفي ـ عبد الكريم زهور ـ هاني الهندي ـ سامي صوفان ـ عبد الحليم سويدان ـ شبلي العيسمي ـ سامي الجندي ـ راشد قطيني ـ درويش الزدني ـ غسان حداد ـ كمال هلال ـ محمد عمران ـ فواز محارب.

وبعد مباحثات استمرت من ٧ نيسان وحتى ١٧ نيسان تم الاتفاق على الوحدة الاتحادية الثلاثية. وتم التوقيع على البيان الذي عرف فيما بعد باتفاق ١٧ نيسان والذي سميَّ ببيان تكوين الدولة العربية الاتحادية والتي سميت بالاسم السابق نفسه (الجمهورية العربية المتحدة).

وتقرر أن يجري استفتاء على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ إعلان البيان. وتعد دولة الاتحاد قائمة دستورياً عند إعلان نتائج الاستفتاء. وتستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها في مدة أقصاها (٢٠) شهراً من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء.

وعادت الوفود إلى أقطارها لتنفيذ الاتفاق.

كان الشعب في العراق يراقب مباحثات الوحدة بلهفة عارمة ويتصيد أخبارها، ويتمنى أن تتوصل الوفود إلى نتائج تُرضي طموحه، وتحقق للأمة آمالها. ومع أول بيان أذيع على الشعب في يوم ١٠/٤/١٩٦٣ يعلن عن قرب توقيع ميثاق الوحدة خرجت جماهير الكرخ والأعظمية بمظاهرات عارمة تهتف للوحدة وتهلل لها، وعبرت عن فرحتها وتأييدها، ولكن كان موقف الحزب الحاكم محيراً فقد قاوم الحرس القومي هذه المظاهرات وفرقها بالقوة، ومزَّق اللافتات التي كانت تحملها، ولم أجد أي مبرر لهذا الموقف ولم أعلم من الذي أمرهم به؟ شعب خرج يؤيد إنجازاً قومياً رائعاً كان للحزب الحاكم الفضل الأول في إنجازه يتعرض للضرب والإهانة من قبل حرس الحزب نفسه! موقف غريب ومؤلم ومحزن!!

وعاد الحرس القومي نفسه في يوم ١٧ نيسان يرفع الشعارات نفسها، ويردد الهتافات نفسها في مظاهرات عارمة شاركته فيها الجماهير نفسها التي منعها من الاحتفال، وذلك عند استقبال وفد المفاوضات العراقي الذي عاد إلى بغداد والذي استقبل استقبالاً جماهيرياً رائعاً كان في مقدمة مستقبليه رئيس الجمهورية نفسه.

اجتمع مجلس الوزراء العراقي في ٢٠/٤/١٩٦٣ وأقر الاتفاقية، كما أقر تغيير العلم العراقي بعلم دولة الوحدة الثلاثية الجديدة والذي ما زال لحد هذا التاريخ هو علم العراق بالرغم من إخفاق تنفيذ الوحدة وتخلي سورية ومصر عنه.

وأخذ الشعب يترقب تنفيذ ما اتفق عليه في بيان تكوين الدولة العربية الاتحادية. إلا أن الشعب في كل من مصر وسورية والعراق طال انتظاره لأن الحكومات في الأقطار الثلاثة لم تبدأ أبداً في تنفيذ أية مادة من مواده، بل بالعكس أخذت سورية تضع العراقيل لإخفاق هذا المشروع، وتكسب الوقت لتصفية الجيش والشارع من أنصار الوحدة ليستحوذ حزب البعث على الحكم وحده ويطرد القوى القومية التي شاركته في اليوم الأول لثورة ٨ آذار.

وبدأ الحزب بعد عودة الوفد إلى دمشق بتسريح الضباط القوميين من الجيش، ولقد أرسل محمد المهداوي الملحق العسكري العراقي في دمشق برقية في تاريخ ١٩/٤/١٩٦٣ إلى الاستخبارات العسكرية معنونة إلى وزير الدفاع يعلمه فيها بأن الحزب في سورية بدأ بتنفيذ الخطة المتفق عليها بإحالة الضباط القوميين على التقاعد. ولما عرض المقدم عبد الستار رشيد البرقية على الوزير الفريق صالح مهدي عماش قال له: صالح لقد بدأ الرفاق في سورية في تنفيذ الخطة. فقال عبد الستار إن هذا العمل هو إخلال باتفاقية الوحدة وأنت أحد الموقعين عليها.

فقال له صالح: ما دخل ذلك في الوحدة؟ إننا يجب أن نضع عبد الناصر أمام الأمر الواقع. فالسيطرة في الجيش يجب أن تكون لحزب البعث، ومن غير المعقول أن يلغي عبد الناصر الاتفاقية لمجرد إخراج بعض الضباط من الجيش.

غضب سكرتير وزير الدفاع المقدم عبد الستار رشيد وجاء إلى مكتبي وعرض عليَّ البرقية وقصَّ عليَّ الحوار الذي جرى بينه وبين الوزير، وهو يقول حتى الوحدة وهي هدف الحزب الأول أصبحت عند الإخوان سلعة تجارية؟.

فقلت له لقد اكتشفت ذلك في وقت مبكر عندما كنت معهم في الوفد الذي سافر إلى دمشق في يوم ١٠ آذار ١٩٦٣.

وفي يوم ٢٨ نيسان وصل بغداد وفد عسكري سوري يضم ستة عشر ضابطاً من كبار الضباط للاطلاع على المؤسسات العسكرية، وبحث أسلوب توحيد الجيوش العربية الثلاثة كما جاء في اتفاقية ١٧ نيسان. وكان الضباط السوريون كلهم من الضباط الوحدويين، ولقد زارني بعضهم في مكتبي في وزارة الدفاع (حيث انتقلنا إليها في أواخر شهر آذار بعد أن تم إنجاز الترميمات فيها). فوجدتهم فرحين في تحقيق الوحدة الثلاثية وكلهم يتكلمون بإخلاص ويسندون هذا الحدث القومي الهام. ولكنهم مع الأسف لم يعلموا بالغرض الحقيقي من إرسالهم إلى العراق، ذلك لأنهم لما عادوا إلى سورية وجدوا أنفسهم جميعاً محالين على التقاعد أو منقولين إلى وزارات أخرى بوظائف مدنية. ولما تكشف الأمر للقوى القومية التي كانت تشارك البعث في الوزارة في سورية، قدم الوزراء الوحدويون استقالتهم، وكان عدد المستقيلين خمسة إضافة إلى نائب رئيس الأركان العامة اللواء راشد قطيني. كما استاءت القاهرة وشعرت بأنها خُدعت وأن الوحدة كانت بنظر السوريين تكتيكاً سياسياً الغرض منه تهدئة الشارع وتصفية أنصارها في الجيش والحكم.

واستمر الموقف بالتدهور بين القاهرة ودمشق طول الشهرين الخامس والسادس. واستمر الحكم في سورية على إخراج الضباط الوحدويين من الجيش، وفرض سيطرته التامة على أجهزة الدولة والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية. وانكشف الأمر للشارع السوري والجيش السوري، واعتقد الجميع أن الوحدة الثلاثية أكذوبة كبرى والحكم الحالي هو امتداد لحكم الانفصال لابد من إزالته.

وأخذ العقيد المتقاعد جاسم علوان يخطط مع زملاء له لتنفيذ حركة انقلابية تعيد سورية إقليماً شمالياً في الجمهورية العربية المتحدة، ونفذ حركته صباح يوم ١٨ تموز ١٩٦٣ ولكنها أخفقت في ساعاتها الأولى، وقبض على بعض عناصرها ونُفذ فيهم حكم الإعدام فوراً صباح يوم ١٩ تموز بأمر من اللواء أمين الحافظ وزير الداخلية ونائب الحاكم العرفي دون محاكمة. وشمل الإعدام ١٢ مدنياً وثمانية عسكريين من بينهم العقيد هشام شبيب رئيس أركان سلاح الإشارة (المخابرة) والذي كان له ولسلاح الإشارة دور هام في الحركة.

قبض على العقيد جاسم علوان والعقيد رائف المعري ومحمد نبهان في يوم ٢٦ تموز في غوطة دمشق وقدموا للمحكمة العسكرية.

كانت القاهرة تلح على إيقاف تسريح الضباط من الجيش وإعادة الذين سُرحوا منه بعد اتفاق ١٧ نيسان، كما كانت تلح على تشكيل الجبهة القومية كما ورد في الاتفاق نفسه، إلا أن الحكم في سورية كان مستمراً في تنفيذ خطته للسيطرة الكاملة على سورية. وعلم الرئيس عبد الناصر أن كل هذا يجري بعلم الحزب الحاكم في العراق وباتفاق معه، فشعر أنه خُدع، ونفذ صبره خاصة بعد إعدام الضباط المشاركين في حركة ١٨ تموز دون محاكمة. فأعلن في خطابه الذي ألقاه في مساء يوم ٢٢ يوليو (تموز) بمناسبة احتفالات الثورة المصرية إلغاء اتفاق ١٧ نيسان، وهكذا انتهى هذا الأمل الجميل قبل أن يبصر النور.

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية في يوم ٢٤ تموز (يوليو) بياناً ردَّ فيه على خطاب الرئيس عبد الناصر قال فيه: (إن المجلس الوطني لقيادة الثورة مازال يلح على تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ وعلى ضرورة العودة إليه، ويعد التراجع عنه انفصالاً). وأكد البيان ضرورة التكافؤ في الوحدة، وضرورة تصفية الجو العربي بين القوى الوحدوية والثورات الثلاث.

وفي يوم ٢٦ تموز أعلن المجلس الوطني عن قبوله استقالة الفريق لؤي الأتاسي من مناصبه، وعين اللواء أمين الحافظ قائداً عاماً ورئيساً للمجلس على أن يحتفظ بمناصبه السابقة وهي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ونائب الحاكم العرفي.

وفي يوم ٢٩ تموز صرح أمين الحافظ قائلاً (إن هدف الانقلاب الفاشل كان ضرب الثورة وقلب نظام الحكم، وضرب حزب البعث وإبعاد العراق عن الوحدة، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة بأخطائها ونظام حكمها الفردي الدكتاتوري).

يبدو أن حزب البعث بعد فشل تجربة الوحدة بين مصر وسورية أخذ يخطط للاستيلاء على السلطة في سورية أما غسل عار الانفصال وإعادة الوحدة مع مصر، لم يكن هذا هدفه الحقيقي بل كان مجرد شعار لاستقطاب الضباط القوميين وإرضاء للشارع السوري المتعطش لإعادة الوحدة، وكان هدفه الأصلي خاصة بعد قيام ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) في العراق التي قام بها فرع الحزب وتولى السلطة فيه أن تقوم وحدة يقودها الحزب. لذلك عمل المستحيل على أن لا تعود الوحدة بين مصر وسورية متحدياً بذلك مشاعر الجماهير السورية والعربية في كل مكان. حتى الوحدة الثلاثية التي سعى إليها فرعا الحزب في سورية والعراق والتي أعلنت في يوم ١٧ نيسان ١٩٦٣ واتفق على تحقيقها في تشرين الأول القادم كان الغرض منها تخدير الشعب السوري وكفه عن الضغط على الحزب لحين السيطرة على الجيش السوري والنقابات، ولما تم لهم ذلك عملوا على إخفاقها.

وحتى وحدة العراق مع سورية لم يستطع الحزب تحقيقها في سنة ١٩٦٣ عندما كان فرعاه يتوليان السلطة في العراق وسورية.

القضيــة الكرديـــة

استعجل عبد الكريم قاسم بالسماح للملا مصطفى البرزاني بالعودة إلى العراق. فلم تكن ثوراته السابقة والتي اضطر وبعد إخفاق الأخيرة منها إلى الفرار إلى روسيا ثورات وطنية أو قومية بدليل أنه كان يعتمد فيها على عشيرته فقط ولم تشترك في أي منها العشائر الكردية الأخرى، فكانت هذه الثورات ثورات عشائرية تهدف إلى تقوية نفوذه، وإثبات زعامته على المنطقة واغتصاب أراضي العشائر المجاورة، وكان مكروهاً من قبل معظم العشائر الكردية التي عاونت الحكومة في العهد الملكي للقضاء على ثوراته. لذلك كان لا يستحق أن يعد زعيماً سياسياً وتعفو عنه حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتستقبله استقبالاً كبيراً، وتغدق عليه الرواتب الضخمة والهبات مما قوى نفوذه، وأصبح سيداً مطاعاً يخطب وده الجميع.

ولم يكن للحزب البارتي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أي نفوذ أو تأثير على العشائر الكردية، ولم تكن له قوة عسكرية يعتمد عليها في حالة قيامه بثورة مسلحة، وكان يضم نخبة من المثقفين الأكراد يطالبون بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراقية.

واقتصر نشاطه في تحقيق برنامجه الحزبي على العمل السياسي. لذلك اغتنم فرصة عودة الملا مصطفى، وأقنعه بالانضمام إلى الحزب وسلمه قيادته واستغل نفوذه في عشيرة برزان وبعض العشائر الأخرى لتكون لديهم قوة ضاربة يضغطون بها على السلطة لينالوا المكاسب السياسية. وهكذا اجتمع طموح الملا وحبه للتزعم، ورغبة الحزب البارتي في الحصول على قوة عشائرية تحقق أهدافه السياسية.

نبه عدد كبير من الضباط عبد الكريم قاسم من خطورة عودة الملا إلا أنه لم يصغ لهم، وأصر على عودته. ثم أخذ هؤلاء الضباط ينبهونه إلى خطورة السماح للملا مصطفى في التجوال في المناطق الكردية يغري ويستميل العشائر بالوعد والتهديد فارضاً عليهم زعامته بحجة أنه مدعوم من الحكومة ورئيسها. وأنه قادر على حل جميع مشاكلهم المعلقة.

وبعد أن ثبت زعامته عليها أخذ يحرضها ضد السلطة، وفي الوقت نفسه أخذ يقضي على خصومه القدماء من رؤساء العشائر الكردية. ولم يلتفت عبد الكريم قاسم أو يصغي لتحذير الضباط وخاصة تحذير قائد الفرقة الثانية العميد الركن ناظم الطبقجلي الذي كان يرسل المذكرة تلو الأخرى محذراً ومنبهاً. وكان آخرها يحذره قائلاً أن المنطقة ومدينة كركوك بالذات مقبلة على كارثة رهيبة.

وزّع الحزب البارتي في شهر تشرين أول ١٩٥٨ خريطة لمنطقة كردستان تعلوها صورة الملا مصطفى بملابس جنرال روسي، وقد ثبت حدود المنطقة، وضمت جزءاً من لواء الموصل وألوية كركوك والسليمانية وأربيل وجزء من لواء ديالى.

ولقد عرضت هذه الخريطة على عبد الكريم قاسم عندما كنت أشغل منصب ضابط ركن القيادة العامة للقوات المسلحة، فلم يعرها التفاتاً، وقال أنها من صنع الاستعمار ومطابخ السفارة البريطانية التي تريد زرع الفرقة بيننا وبين الحزب البارتي والملا. وكان عبد الكريم قاسم يعتمد على الحزب البارتي والحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي لمقاومة المد القومي في الشارع العراقي، ومقاومة مطالبته لوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

وعلى الرغم من أن الدستور الذي شرعه نص على مادة متقدمة جداً، حيث اعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن إلا أن طموح البارتي كان أكبر من ذلك. فاستغل الملا ثورة عشائر بشدر في مقاومتها لتنفيذ الإصلاح الزراعي في منطقتها حيث أعلن حسين بوسكين وعباس مامند آغا رفضهم لتطبيق الإصلاح الزراعي في مناطقهم وتصميم عبد الكريم على فرض تنفيذه بالقوة وبدأت الحركات العسكرية ضد هذه العشائر، حتى أعلن الملا مصطفى الثورة في المنطقة الكردية كلها، وحولها من ثورة عشائرية إلى ثورة قومية تطالب بتطبيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية، مستغلاً ضعف الحكم والجيش كما كان يعتقد. ونسي فضل عبد الكريم قاسم عليه واهتمامه به واستقباله في أي وقت يشاء.

عندما قامت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ أولت قيادة الثورة المسألة الكردية أهمية خاصة، فعينت وزراء أكراد لهم مكانة مرموقة في نفوس الأكراد وأوقفت الحركات العسكرية، وكانت صادقة ومخلصة في توجهها لحل المسألة سلمياً.

حتى إنها وسطت الرئيس عبد الناصر لإقناع الأكراد بقبول الحلول التي تعرضها عليهم السلطة الجديدة في العراق.

فقد وصل وفد عراقي رسمي إلى القاهرة في يوم ٢١ شباط ١٩٦٣ برئاسة السيد علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث، وعضوية صالح عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية وفؤاد عارف وزير الدولة وآخرين. وكان معهم وفد شعبي يضم عدداً من الأكراد البارزين في الحزب البارتي للاشتراك في احتفالات الوحدة التي تصادف يوم ٢٢ شباط على الرغم من الانفصال الذي حدث في أيلول ١٩٦١. وفي اجتماع الرئيس عبد الناصر مع الوفد الرسمي طلب علي صالح السعدي إلى الرئيس إقناع الأكراد الموجودين مع الوفد الشعبي بالوصول إلى حل المشكلة الكردية وعن طريق الحوار.

سافر الوفد الرسمي إلى الجزائر ولبث الوفد الشعبي في القاهرة فاجتمع الرئيس عبد الناصر بالأعضاء الأكراد فيه واستمع إلى وجهة نظرهم، ونصحهم بالوصول إلى اتفاق معقول ومقبول مع السلطة في العراق وتجنب استئناف القتال لأن فيه ضرر على العراق ولا يحقق لهم أهدافهم ويعمق الكراهية والتعصب لدى الطرفين وهم شعب واحد يعيشون بود وصفاء مع إخوانهم العرب منذ آلاف السنين.

ولما عاد الوفد الرسمي من الجزائر اجتمع بهم الرئيس عبد الناصر للمرة الثانية. وشرح لهم حديثه مع الأكراد ونصحهم بمنح الأكراد حكماً فعلياً وأكد عليهم أن استئناف القتال يعقد المشكلة ويضعف الجيش العراقي وينهك الاقتصاد العراق.

ولما عاد الوفد إلى بغداد وقص على مجلس قيادة الثورة رأي الرئيس عبد الناصر، أصبحت السلطة أكثر إصراراً على التوصل إلى حل سلمي، لذلك أرسلت الوفود الشعبية والرسمية، واستقبلت وفود البارتي، واستمعت لهم، وتحلت بالصبر أمام كل المطالب التعجيزية وغير المعقولة، وطرح الحكم مبدأ الإدارة اللامركزية. وكان أول وفد رسمي أرسلته السلطة إلى المنطقة مؤلفاً من الفريق طاهر يحيى رئيس أركان الجيش وفؤاد عارف (وزير كردي ضمن الوزارة الجديدة) وعلي حيدر سليمان وهو وزير كردي سابق وسفير في وزارة الخارجية.

اجتمع الوفد مع زعماء الأكراد في يوم ٥ مارس ١٩٦٣ وقدم له هؤلاء الزعماء مطاليب غير معقولة وغير مقبولة، على الرغم من أنهم قالوا للوفد أنهم لا يصرون عليها، وهي نقاط قابلة للمناقشة فقط.

عاد الوفد في اليوم التالي إلى بغداد وعرض مطاليبهم على الحكومة، فقررت تشكيل وفد شعبي للمفاوضة مؤلفاً من السادة:

محمد رضا الشبيبي ـ فائق السامرائي ـ حسين جميل ـ عبد العزيز الدوري ـ فيصل الخيزران ـ وزيد أحمد عثمان (كردي). اجتمع هذا الوفد مع الأكراد في قرية (جوار قرنة) في يوم ٧و٨ آذار ١٩٦٣ واتفق الطرفان على مايلي:

١: الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الإدارة الذاتية، وينص على هذا الاعتراف في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعه. وتوضح طريقة ذلك من قبل لجنة مشتركة تبدأ بالعمل فوراً.

٢: إعلان العفو العام فوراً عن كل من ساهم في عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية، وإطلاق سراح المعتقلين منهم فوراً.

٣: تطهير الجهاز الحكومي ممن أساؤوا العمل في وظيفتهم في المنطقة الشمالية.

٤: رفع الحجز المفروض على المشتركين أو المساهمين في الثورة الكردية، والبدء في دفع المبالغ المحجوزة إلى أصحابها بأسرع وقت.

٥: رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً.

٦: دليلاً على حسن النية إرتؤي أن يبدأ بسحب القطعات العسكرية من كردستان إلى أماكنها ليساعد ذلك على خلق جو من الثقة المتبادلة والطمأنينة.

عاد الوفد إلى بغداد مساء ٨ آذار وتبنت الحكومة بإخلاص تنفيذ كل هذه النقاط. وأصدرت بياناً في يوم ١١ آذار جاء فيه:

(إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما، كما ستشكل لجنة لوضع الخطوط العريضة للامركزية) وبعد أيام حضر إلى بغداد وفد كردي مؤلف من السادة جلال الطالباني ومسعود محمد ومصطفى عزيز ـ وصالح اليوسفي ـ ومحمد سعيد الجاف ورشيد عارف وعبد الصمد الحاج محمد ورؤوف أحمد وعقيد صديق وشاخة دان نامق وحبيب كريم وحسن خانقاه وهاشم حسن عقراوي وعبد الحسن فيلي.

اجتمع هذا الوفد مع الوفد الشعبي لتحديد معنى (الإدارة الذاتية). إلا أن الوفدين لم يتفقا، واختلفت وجهات نظرهم.

طلب جلال الطالباني الاجتماع مع وفد حكومي لتحديد هذه المفاهيم. فألفت الحكومة وفداً حكومياً من الوزراء:

ناجي طالب ـ صالح عماش ـ محمود شيت خطاب ـ مهدي الدولعي ـ حازم جواد ـ وعلي حيدر سليمان السفير في وزارة الخارجية. وانضم إليهم الوفد الشعبي السابق ذكره.

وعقدت عدة اجتماعات في وزارة الصناعة، واتفقوا على وضع المشروع على أسس الإدارة اللامركزية. إلا أن المفاوضات فشلت لإصرار الجانب الكردي على مطاليب غير مقبولة. وعلى الرغم من إخفاق المفاوضات إلا أن مجلس قيادة الثورة قد صادق على مشروع الإدارة اللامركزية الذي أعدته اللجنة الوزارية.

ولم تخلُ فترة المفاوضات من قيام العشائر الموالية للحزب البارتي بأعمال تخل بالأمن كالاعتداء على المواطنين وعلى العشائر الكردية المسالمة والموالية للحكومة، وأخذ الأتاوات، ومهاجمة النواحي ومراكز الشرطة، واستفزاز القطعات العسكرية وغيرها من الأعمال. وزادت حدة هذه الانتهاكات في بداية شهر أيار ١٩٦٣ واستمرت طوال الشهر تزداد عنفاً، وتوسعت حتى شملت مهاجمة قوافل الجيش ورباياه العسكرية. والحكومة صابرة تنتظر أن تتوصل عن طريق الحوار إلى حل سلمي للمشكلة. ولما أخفقت كل الجهود، لم تجد السلطة مفراً من استخدام القوة لفرض السيطرة والنظام في المنطقة الشمالية، والقضاء على الفوضى والتمرد قضاءً مبرماً. وهكذا استأنف الجيش العمليات العسكرية في يوم ١٠ حزيران ١٩٦٣.

مارست واجباتي مديراً للحركات العسكرية في تهيئة وحشد القطعات العسكرية ووضع الخطط للقضاء على التمرد بأسرع وقت ممكن. ولقد أرسلنا القطعات المتيسرة كلها إلى المنطقة، كما شكلنا مقر قوة ميدان لإدارة الحركات وتعين الفريق طاهر يحيى رئيس أركان الجيش قائداً لها يعاونه العميد الركن سعيد قطان معاوناً لقائد قوة الميدان، وكان في الحقيقة هو القائد الفعلي للقوة حيث بقي الفريق طاهر في بغداد بينما مقر القوة في كركوك. وشاركت فرق الجيش الخمس في العمليات. ورسمت مع العميد سعيد قطان خطط العمليات، وصممنا على القضاء على التمرد قبل حلول فصل الشتاء. وكانت القطعات تتقدم بسرعة، وطهرت الجزء الأعظم من المناطق الكردية التي كان المتمردون يسيطرون عليها. وأقنعت السلطة الحكومتين الإيرانية والتركية بغلق حدودهما وعدم التعاون مع الملا والحزب البارتي. وكان الجو السياسي في المنطقة ملائماً. إذ لم تكن لتركيا وإيران مصلحة في ذلك الوقت لمساعدة الأكراد أو حصولهم على حكم ذاتي خشية أن تنتقل العدوى إلى أكراد تركيا وإيران وهم أكثر عدداً ونفوذاً من أكراد العراق.

وكان الحكم في العراق منسجماً مع السياسة التي يريدها الغرب والأمريكان وتركيا وإيران في المنطقة، فقد قضى على الحزب الشيوعي قضاءً مبرماً وعلى خلاف شديد مع الاتحاد السوفيتي. وهو

غير منسجم مع الرئيس عبد الناصر خاصة بعد أن ألغى اتفاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ الوحدوي في يوم ٢٣ تموز ١٩٦٣، وهذان الهدفان القضاء على الشيوعية والابتعاد عن عبد الناصر، هما جوهر السياسة الأمريكية في المنطقة. لذلك لا مصلحة للغرب في تشجيع الثورة الكردية وإسنادها واستمرارها أو خلق المشاكل للعراق. وإضافة إلى غلق الحدود أرسلت إيران ضابط ارتباط إلى كركوك وأرسلت تركيا ضباط ارتباط إلى الموصل يخبران القيادة العسكرية العراقية بتحركات الأكراد على حدودهما. كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٠٠) ألف قنبلة نابالم مع كمية من الأعتدة لحرق المناطق والقرى التي يتجمع فيها المتمردون. كما تعاقدنا معها على شراء خمسين ألف قنبلة مدفعية لمدافع ٧٥ ملم الجبلية التي وصلت بسرعة.

ولما حل شهر أيلول ١٩٦٣ كان هناك بعض الجيوب هنا وهناك. وتطلب الموقف تهيئة قوات جديدة لإنهاء العمليات العسكرية قبل حلول فصل الأمطار والثلوج، أو الانتظار حتى فصل الربيع القادم.

الوحـدة العسكريـة بين العـراق وسوريـــة

حضرتُ اجتماعاً لمجلس الوزراء عُقِد في الأسبوع الأخير من شهر أيلول ١٩٦٣ نُوقشت فيه خطة الحركات المطبقة لإنهاء التمرد في شمال الوطن.

وشرحت الموقف للمجلس وأكدت على ضرورة إنهاء الحركات قبل بدء فصل الأمطار والثلوج. وبينت تعذر إرسال قوات أخرى لعدم تيسرها. وإن تشكيل وحدات جديدة يتطلب وقتاً، لذلك لابد من الانتظار حتى فصل الربيع القادم لتطهير الجيوب التي ما تزال تقاوم.

تكلم بعدي مباشرة الفريق صالح عماش وزير الدفاع وأكد ضرورة إنهاء جيوب المقاومة قبل فصل الشتاء، وعدم الانتظار إلى الربيع القادم واقترح الاستعانة بالجيش السوري، وطلب قوات سورية تشترك مع الجيش العراقي لإنهاء التمرد في الوقت المحدد. وبعد نقاش طويل قبل المجلس الفكرة. وتقرر إرسال وفد برآسة وزير الدفاع وعضوية مدير الحركات العسكرية وقائد القوة الجوية لطلب القوة والمعونة من الجانب السوري.

ويبدو أن قيادة الحزب اتخذت قرار الاستعانة بالجيش السوري قبل هذا الاجتماع وليس هدفها فقط إنهاء العمليات العسكرية في وقتها المحدد، بل لردع الضباط القومين الذين يفكرون بتنفيذ محاولة انقلابية مشابهة لمحاولة جاسم علوان في سورية التي قامت وأخفقت في يوم ١٨ تموز ١٩٦٣، خاصة وأنهم كانوا يخشون من طموح عبد السلام عارف ونزعته الفردية حيث كان مجرد من كل صلاحية وقد يستعين بالقوميين ويتعاون معهم لضرب الحزب والانفراد بالحكم.

سافرت مع صالح وحردان إلى دمشق صباح يوم ٢٨ أيلول ١٩٦٣ وعقدنا حال وصولنا عدة اجتماعات رسمية وحزبية. حضرت الاجتماعات الرسمية منها فقط، وفي الاجتماعات الرسمية حضر من الجانب السوري أعضاء القيادة القطرية وبعض العسكريين.

عرض الفريق صالح مهدي عماش الغرض من الزيارة بتفصيل. ووافق الجانب السوري على إرسال القوات المطلوبة بشرط إيجاد مبرر لدخولها العراق. وهذا المبرر في نظرهم يستوجب قيام وحدة اندماجية بين القطرين، وشرحوا مبررات هذا الإجراء وفوائده بتفصيل، وركزوا على أن حزب البعث هو الذي يحكم في سورية والعراق وهذا الظرف هو أنسب الظروف للوحدة، خاصة وأن الحزب وحمايته وأمنه يتطلب قيام الوحدة وشعار الحزب الوحدوي يحتم قيامها. وإن هذا الظرف هو أنسب الظروف لقيام الوحدة، فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والصناعية...الخ.

وقالوا إذا كان هذا الإعلان يلقى معارضة من مصر ويعد التفافاً على ميثاق ١٧ نيسان الذي ألغاه عبد الناصر، فإننا نضع نصاً في بيان الوحدة ندعو فيه مصر للانضمام إليها الآن أو في المستقبل في الوقت الذي تشاؤه.

إن هذا الكلام جميل لو لم تقوم الوحدة بين مصر وسورية في عام ١٩٥٨ ويحطمها الانفصال عام ١٩٦١ لأن وحدة العراق وسورية كانت حلم العراقيين والسوريين منذ عهد الملك فيصل الأول، ولكن الآن الجماهير جميعها تطالب بعودة الوحدة بين سورية ومصر ثم يعقبها دخول العراق فيها شريكاً ثالثاً.

قال صالح لهم أنه غير مخول في بحث هذا الموضوع، كما أن إعلان الوحدة بين سورية والعراق يعطي عبد الناصر حجة جديدة بأننا غير جادين في إعلان الوحدة الثلاثية الفدرالية. واقترح قيام وحدة عسكرية كاملة تمهيداً لقيام الوحدة السياسية الاندماجية.

فوافق الجانب السوري على اقتراحه على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام القيادتين السياسيتين في البلدين لمناقشة الوحدة الاندماجية.

تقرر في نهاية الاجتماع إرسال لواء مشاة بقيادة فهد الشاعر إلى منطقة الموصل بعد أن ألحق به فوجان فأصبح عدد أفواجه خمسة، كما تقرر إرسال كتيبة مدرعات إلى الحبانية، وتبادل الوفود العسكرية لوضع تفاصيل الوحدة العسكرية بين الجيشين.

ويبدو أن الغرض من إرسال كتيبة المدرعات إلى الحبانية كان لردع أية حركة تقوم ضد الحزب في بغداد.

عدنا إلى بغداد مساء ٢٩ أيلول. وفي ٣٠ أيلول عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عرض فيه صالح تفاصيل المشروع، ولقد اعترض الوزراء القوميون عليه لأنه ينسف الوحدة الثلاثية التي ما زال العراق متمسكاً بها. وطلب السيد ناجي طالب وزير الصناعة، عرض المشروع على الرئيس عبد الناصر وأخذ موافقته عليه. وأيده على ذلك باقي الوزراء القوميين. فاضطر مجلس الوزراء على الموافقة على إرسال وفد إلى القاهرة برئاسة السيد محمود شيت خطاب وزير البلديات وعضوية المقدم الركن صبحي عبد الحميد مدير الحركات وحردان التكريتي قائد القوة الجوية.

سافرنا يوم ٢ تشرين أول إلى القاهرة. واستقبلنا الرئيس عبد الناصر في داره وكان يرتدي سروالاً وقميصاً وبلوز صوف. وعند دخوله علينا اعتذر قائلاً: أنه مصاب بالأنفلونزا ودرجة حرارته عالية.

وبعد تبادل عبارات المجاملة بدأ اللواء محمود شيت يشرح الغاية من حضور الوفد، وطلب إليَّ شرح الموقف العسكري في شمال الوطن. فقاطعه الرئيس وقال له: إني أفهم الموقف بصورة جيدة. ثم شرح حردان ملخص الاتفاقية المنوي إعلانها بين سورية والعراق وطلب موافقته عليها لأنها تمثل تطبيق عملي للوحدة الثلاثية بين الأقطار الثلاثة. وهنا انفجر الرئيس عبد الناصر قائلاً بعصبية:

((من خرب الوحدة الثلاثية غير إخوانكم السوريين بتصرفاتهم (اللاوحدوية)، وتنكرهم للاتفاقية، وإخراجهم الضباط الوحدوين من الجيش، وإعدام البعض منهم في تموز الماضي دون محاكمة. ثم إن مجيئكم غريب لأخذ موافقتي على هذه الوحدة العسكرية في الوقت الذي أصدرت القيادة القومية وهي أعلى سلطة تمثل حزب البعث في سورية والعراق بياناً في ١٧ أيلول ١٩٦٣ وهو اليوم المفروض فيه أن يتم الاستفتاء على الوحدة الثلاثية مملوء بالهجوم على الجمهورية العربية المتحدة، وقد وصفها بالرجعية والانفصالية والانتهازية، وإن حكومتها إقليمية ترغب في السيطرة باسم الوحدة وتؤمن بالتسلط الإقليمي).

أنكر حردان علمه بهذا البيان. أما محمود شيت وأنا فلم نعلق لأننا لم نكن ننتمي لحزب البعث ولا نتحمل أية مسؤولية عن تصرفاته وبياناته.

ثم قال الرئيس عبد الناصر:

والغريب في الأمر أنكم في الوقت الذي تريدون فيه أن تحافظوا على علاقات طيبة معنا، ينصب وزير إرشادكم على صالح السعدي محطة إذاعة سرية باسم صوت الجماهير تهاجمنا يومياً.

استغرب حردان وأنكر علمه بوجود مثل هذه الإذاعة وهو عضو في الحزب وعضو في مجلس قيادة الثورة. أما محمود شيت وأنا فاستغربنا واستنكرنا ذلك، وقلنا لو كنا نعلم بهذه المعلومات لرفضنا على أن نكون أعضاء في هذا الوفد.

ثم قال الرئيس عبد الناصر:

أما موضوع الوحدة العسكرية فهذا شأن يخصكم ويخص السوريين ولا رأي لنا فيه، وإما الوحدة الثلاثية فقد أعلنا إلغاءها ولم تعد قائمة. وأعلن ضمناً عدم رضاه عن الاتفاقية.

عدنا في اليوم التالي ليلاً إلى بغداد. وذهبنا أنا والحاج محمود شيت إلى دارينا، واتفقنا أن نذهب سوية في اليوم التالي إلى القصر الجمهوري لتقديم تقريرنا.

ويبدو أن حردان ذهب إلى القصر الجمهوري في الليلة نفسها وشرح لهم الموقف، وفي اليوم التالي طلبنا موعداً لمواجهة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لتقديم تقرير شفوي عن الموضوع فاعتذر القصر عن تحديد الموعد مدعياً بأن الرئيس ورئيس الوزراء سمعا تقريراً شفوياً من حردان وستتخذ الإجراءات على ضوءه.

وفي يوم ٨ تشرين أول أذاع رئيس الجمهورية البيان التالي إلى الشعب وأعلن فيه قيام الوحدة العسكرية بين العراق وسورية:

يا أبناء الشعب العربي العظيم.....

أيها المواطنون ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد ناضل هذا الشعب من أجل الوحدة وقدم في سبيلها الشهداء. وكانت أمل الجماهير الشعبية في بناء حياة سعيدة في ظل مجتمع تقدمي. وما قامت الثورة في بلادنا وفي شتى أنحاء الوطن العربي إلا لتحقيق هذا الهدف الثوري العظيم إن الظروف التي تمر بها الحركة الثورية العربية، والأخطار التي تحيق بها ـ خطر الاستعمار وخطر إسرائيل ـ وخاصة محاولاتها الإجرامية لتحويل مجرى نهر الأردن وخطر الرجعية تحتم علينا نحن الثوار العرب أن نوحد صفوفنا، ونقوي جبهتنا، لترتفع عالياً راية الثورة العربية. ولتدمر قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية الباغية.

أيها الإخوان:

كان هدف إقامة الوحدة العسكرية بين الأقطار الشقيقة الثلاثة مصر وسوريا والعراق هدفاً طالما سعينا إليه لبناء حجر زاوية في صرح الوحدة. واليوم وجدنا أن الوقت قد حان لإتمام هذه الوحدة. فبعثنا إلى مصر العزيزة بوفد برئاسة الأخ وزير الشؤون البلدية والقروية ليتباحث مع الأشقاء في القاهرة حول مساهمتهم في إقامة هذه الوحدة. ولكن الأشقاء في الجمهورية العربية المتحدة أوضحوا بأن ظروفاً خاصة بهم لا تسمح لهم الآن بالمساهمة فيها ولكنهم أيدوها، فقررنا أن نبدأ بإقامتها بين

القطرين الشقيقين العراق وسورية وهي مفتوحة للشقيقة الجمهورية العربية المتحدة وللأقطار العربية المتحررة.

أيها الأخوة:

إن هذا النصر لهو ثمرة من ثمرات النضال الثوري العظيم الذي بات في مسيرته الرجال من أمثال المالكي وناظم ورفعت وشهداء رمضان وآذار، وثورتي الجزائر واليمن، وإننا ليحق لنا أن نفخر ونعتز.

لقد قرر مجلس الوزراء إقامة الوحدة العسكرية بين سورية والعراق، وصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة. وإنني باسمكم وباسم شهداء الثورة العربية، وباسم الملايين من أبناء العروبة أزف إليكم هذه البشرى السعيدة. والله نسأل أن تكون الوحدة العسكرية بين العراق وسورية حجراً قوياً صلداً في البناء العربي العظيم، وبناء الوحدة والحرية والاشتراكية.

وإذ أتلو عليكم ميثاق الوحدة العسكرية هذا أدعو الباري عز وجل أن يوفقنا معشر العرب لتوسيع هذه الوحدة لتشمل كل العرب في جميع دنيا العرب.

أي الوحدة العربية الشاملة والله المعين.

ميثـاق الوحـدة العسكريـة :

لما كانت الوحدة العربية هدفاً سياسياً من أهداف ثورتي الرابع عشر من رمضان والثامن من آذار، ولما كان وحدة المنطلق والمشيئة والمصيرين الثوريين التي جعلت منها الحقيقة ثورة واحدة قومية عربية، اشتراكية، شعبية تلقى عليها مسؤولية المبادرة في اتخاذ الخطوات العملية لإرساء قواعد الوحدة المنشودة.

وبما أن التهديدات الاستعمارية الصهيونية آخذة بالازدياد نتيجة لاندحار الرجعية الغربية، وانتصار الاتجاه الثوري الشعبي في كل من سورية والعراق وبما أن ثورتي ١٤ رمضان و٨ آذار مسئولتان ليس فقط عن الدفاع عن المكتسبات الثورية في كل مكان من القطرين بل إن هويتها الوحدوية المتحررة تفرض عليها أيضاً الدفاع عن كافة أجزاء الوطن العربي بوجه الأخطار المحيطة به. ولما كانت وحدة الجيش حلقة هامة في طريق الوحدة الكاملة، وبناءً على ما ورد في البيان المشترك الصادر في دمشق عن وفدي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية في ٢ أيلول ١٩٦٣. وبناءً على الاتصالات التي جرت في دمشق وبغداد، نتيجةً للزيارة التي قام بها الوفد العسكري العراقي برئاسة وزير الدفاع إلى دمشق في ٢٨ أيلول ١٩٦٣ فقد تم الاتفاق على مايلي:

أولاً: إعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقي والسوري وتشمل كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية.

ثانياً: تشكيل مجلس دفاع مؤلف من القائد العام للجيش الموحد وثلاثة أعضاء من كل قطر يعينهم المجلس الوطني لقيادة الثورة.

ثالثاً: تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي قائداً عاماً للقوات المسلحة.
رابعاً: تكون دمشق مقراً للقيادة العامة.

والمجلسان الوطنيان لقيادة الثورة في العراق وسورية إذ يعلنان إلى الشعب العربي قيام الوحدة العسكرية بين القطرين يدعوان الدول العربية الشقيقة الأخرى للانضمام إليها. ويؤكدان تصميمهما على العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة مبتدئة بالأقطار العربية المتحررة والسلام عليكم.

استغربت من بعض العبارات التي وردت في بيان رئيس الجمهورية وخاصة قوله إن الرئيس عبد الناصر وافق وبارك الوحدة العسكرية في الوقت الذي عارضها في حديثه معنا، إذ قال هذا شأن يخصكم والسوريين ولا دخل لنا فيه. ولما كنت عضواً في الوفد الذي اجتمع به، اتصلت برئيس الوفد السيد محمود شيت خطاب وزير البلديات، فوجدته هو الآخر ممتعضاً مما ورد في البيان لأنه يناقض الحقيقة. فذهبت فوراً إلى مكتبه وكتبنا تقريراً مفصلاً عن المباحثات التي جرت مع الرئيس عبد الناصر ومعه السيد محمود شيت وقدمناه إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.(راجع الملحق (ز) للاطلاع عليه).

بعد صدور الاتفاقية فاتحني الفريق صالح أن أكون الضابط الأقدم في مقر القيادة العامة وأن أتعاون معه في تأسيس هذا المقر، فاعتذرت شاكراً، وقلت له: إن ظروفي العائلية لا تسمح لي في السكن في دمشق، كما وأنني أفضل البقاء في منصبي الحالي (مدير الحركات العسكرية في الجيش العراقي). ورشحت له العميد الركن حسن صبري لإشغال هذا المنصب.

حضر من سورية وفد عسكري لبحث موضوع توحيد الجيشين وتناقشنا في أمور عديدة كتوحيد المصطلحات العسكرية وأسماء الرتب وغيرها، ولكن الأحداث والانقسامات داخل حزب البعث في العراق تسارعت وتلاحقت مما أخرت تشكيل القيادة العامة.

وبالرغم من ذلك وصلت قوة سورية بقوة لواء زائداً فوجان مساء يوم ٥ تشرين أول إلى الموصل وكتيبة مدرعات إلى الحبانية أي قبل إذاعة بيان الوحدة في يوم ٨ تشرين أول.

أخبرني الفريق طاهر في شهر أيلول أنه تقرر في المجلس الوطني لقيادة الثورة نقلي ونقل المقدم الركن خالد حسن فريد آمر اللواء المدرع السادس إلى منصب ملحق عسكري، أحدنا في لندن والآخر في واشنطن، وخيرني بين لندن وواشنطن ولما سألته عن سبب هذا الإبعاد. قال: إن الجماعة لا يرتاحون من وجودكما في الجيش. فقلت له: إني أفضل الإحالة على التقاعد وإذا كان لابد من الإبعاد إلى خارج العراق فليختاروا لي أي مكان يريدون.

وكان هذا العرض قبل عرض صالح عليَّ منصب الضابط الأقدم في القيادة العامة في دمشق. ويبدو أن صالح كان مصراً على بقائي في منصبي ولما عجز عن إقناع رفاقه أراد نقلي إلى دمشق في منصب أعلى من منصبي في العراق حتى لا يجرح شعوري، وفي الوقت نفسه يرضي جماعته التي تطالب بنقلي إلى خارج العراق.

وجد الوزراء القوميون أنهم ينفذون سياسة لا يشتركون في وضعها، وإن الأوضاع تسوى يوماً بعد آخر، وإن التذمر من أعمال الحرس القومي وتجاوزاته قد بلغت مداها، وساءهم موقف الحزب في العراق وسورية من اتفاق ١٧ نيسان، ومحاولتهم أخيراً إعلان وحدة عسكرية بين العراق وسورية خلافاً لتصريحات الحزب بأنه مازال متمسكاً باتفاق ١٧ نيسان، لذلك قدم السادة ناجي طالب ورجب عبد المجيد ومحمد جواد العبوسي استقالاتهم في ١٩٦٣/١٠/٢ وقبلت في يوم ٧ منه بعد محاولات لإقناعهم بسحبها. وبعد الاستقالة فاتحني الفريق طاهر يحيى بأنه مكلف من قبل رئيس الوزراء بعرض منصبٍ وزاري عليَّ وعلى عبد الكريم فرحان للحلول محل الوزراء المستقيلين.

فقلت له: قبل فترة أخبرتني بأني مرشح لمنصب ملحق عسكري هدفه الإبعاد، والآن تعرض عليَّ منصباً وزارياً! فما هذا التناقض؟.

فقال إن الإخوان يرغبون في إبعادك عن الجيش، والآن بعد استقالة الوزراء القوميين فإنهم بحاجة إلى عناصر قومية معروفة تحل محلهم، فاستيزارك يحقق لهم هذين الهدفين فقلت له إني أرفض أن أحل محل وزير قومي استقال لأسباب سياسية، لأني أحمل أفكاره نفسها وأؤيد موقفه، ومؤمن بالدوافع التي استقال من أجلها.

وحاول إقناعي إلا أنني لم أقتنع وبقيت على موقفي. وكذلك رفض عبد الكريم فرحان المنصب الوزاري الذي عُرض عليه.

مـؤامــرات جديــدة

حركة القوميين العرب:

كانت هذه الحركة القومية تأتي من حيث الأهمية والقوة بالدرجة الثانية بعد حزب البعث في محاربة نظام عبد الكريم قاسم. ولقد اتصل بيَّ المرحوم باسل الكبيسي قبل ١٤ تموز وناقش معي الوضع العام في العراق ثم أدام اتصاله بيَّ بعد انحراف عبد الكريم قاسم لتنسيق مواقفهم مع مواقف ضباط الجيش للإطاحة به. وكان باسل من أبرز أعضاء الحركة وأنشطهم. وعن طريقه تعرفت ببعض أعضائها كسلام أحمد وحامد الجبوري الذين كانوا يزورونني دوماً ويعرضون تعاونهم واستعدادهم للمشاركة بأية عملية للإطاحة بنظام قاسم. حتى عرضوا عليَّ في أواخر أيامه استعدادهم لتهيئة زمرة تنفيذ لاغتياله بإشارة منا.

أيدت هذه الحركة ثورة البعث في ١٤ رمضان، وحصلت على امتياز إصدار صحيفة يومية سمتها (الوحدة) وكانت الحركة تؤمن بزعامة عبد الناصر، ولها علاقات وثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة.

أخذت هذه الحركة في ١٤ رمضان تحت حزب البعث على إقامة الوحدة الفورية مع مصر، وتضغط عن طريق المقالات التي تنشرها في صحيفتها لتحقيقها.

وكان يعوز أعضاءها الحكمة والصبر والتجربة. واستعجالها للأمور وحماسها الزائد جعلاها تصطدم بحزب البعث في وقت مبكر، خاصة وأنها شعرت بأنها أهملت تماماً من قبله. وزادها غضباً تردد الحزب في تنفيذ الوحدة الثلاثية، وأجج هذا الغضب تصرفات الحرس القومي ضد أبناء الشعب، وضد بعض عناصرها بالذات. وكان التذمر بين بعض أفرادها الذين يزورونني واضحاً. وكنت أنصحهم بالصبر، وضرورة فسح المجال أمام الحكم وتقديم النصح الصادق له، لأن الأخطاء لا بد من أن تزول، خاصة وأن الحزب ما يزال فتياً وقليل التجربة في ممارسة السلطة، ولابد له من أن يتعلم من التجربة والخطأ، وإن معاداته منذ البداية تدفعه إلى ارتكاب أخطاء جديدة قد لا تزول آثارها بسرعة، ويصعب عليه التراجع عنها. إلا أن صدورهم ضاقت ولم تعجبهم نصائحي خاصة بعد سفر المرحوم باسل إلى خارج العراق. فانصرفوا عني. ودبروا مؤامرة مع مجموعة عبد الهادي الراوي ـ جابر حسن حداد، شاركهم فيها فاروق صبري من تنظيمنا السابق. وكانت خطتهم غير عملية تقضي باستغفال ضباط ومراتب الدبابات التي تحيط بمبنى الإذاعة والتلفزيون والاستيلاء عليها وإذاعة بياناتهم، وقد نسوا أن ضباط الوحدات الفعالة في بغداد جميعهم من منتسبي حزب البعث.

وقبل تنفيذ العملية في أوائل شهر أيار ١٩٦٣ وصلت أخبارها إلى السلطة عن طريق أحد ضباط البعث المدسوسين على جماعة عبد الهادي الراوي، فقبض عليهم جميعاً، وتعرضوا للضرب والتعذيب واعترفوا بخطتهم وبباقي مناصريهم.

كنت في داري مساء يوم إلقاء القبض عليهم، فاستدعاني رئيس أركان الجيش الفريق طاهر يحيى إلى وزارة الدفاع، فذهبت إلى مكتبه وكان معه الرائد أنور عبد القادر الحديثي سكرتير المجلس الوطني لقيادة الثورة. وأخبرني الفريق طاهر بتفاصيل المؤامرة، وألحَّ عليَّ أن أبقى في تلك الليلة في مكتبي في الوزارة واستبقاني في مكتبه حتى منتصف الليل. فشعرت بأني محتجز بصورة مهذبة.

وبعد أيام قال لي أن قيادة الحزب كانت شاكة بموقفي لمعرفتها بصلة القوميين العرب بيَّ وتردد أعضاء الحركة على داري، إلا أن التحقيق معهم أثبت سلامة موقفي وجهلي بالمؤامرة. وقال لي أن أحد أصدقائك من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة كان يلح على توقيفك والتحقيق معك. إلا أنني والفريق صالح وزير الدفاع تصدينا له وحذرناه من اتهامك على الرغم من ثبوت عدم علمك واشتراكك في المؤامرة.

لقد بذلت كل جهدي لدى الفريق صالح والفريق طاهر وبعض القيادات المدنية في الحزب، وأقنعتهم بالرفق بالموقوفين من مدنيين وعسكريين فإنهم إخوان قد ضلوا الطريق ولا بد من إقناعهم بخطئهم عن طريق الحوار، وتجنب أخطاء الشيوعيين في ممارسة العنف مع الموقوفين خاصة وأنهم يعملون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

وبعد أن كمل التحقيق معهم بدأ الحزب بإطلاق سراحهم بوجبات وتم إطلاق سراح الباقين وكانوا عشرة بعد حركة ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣.

مؤامرة ضباط الصف الشيوعيين:

قام بعض ضباط الصف والجنود في معسكر الرشيد صباح يوم ٣ تموز ١٩٦٣ بتحريض من الحزب الشيوعي بمؤامرة للاستيلاء على الحكم. وكانت خطتهم تقضي بالتوجه إلى سجن رقم (١) في المعسكر نفسه لإطلاق سراح الضباط الشيوعيين الموقوفين وعددهم (٤٠٠) ضابط ليقودوا ويشاركوا في الحركة. ولقد سيطروا على مدرسة الهندسة الآلية الكهربائية والباب النظامي للمعسكر.

وأخفقوا في اقتحام السجن حيث قاومهم حرسه.

وذهب بعض أعضاء القيادة للمعسكر حال سماعهم بنبأ المؤامرة فاعتقل المتآمرون الوزراء طالب شبيب وحازم جواد والمقدم منذر الونداوي قائد الحرس القومي عند وصولهم إلى المعسكر. واستطاع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السيطرة على المعسكر حال وصولهما إليه. وانتهت المؤامرة بسرعة. ولم تستمر إلا ساعات قلائل. وكان قائد المؤامرة يحمل رتبة نائب عريف اسمه (سريع) وقد قتله نجاد الصافي خطأً أثناء التحقيق. وبعد إخفاق هذه المؤامرة قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة نقل الضباط الشيوعيين كافة من سجن رقم (١) إلى سجن نقرة السلمان. فوضعوا في قطار الحمل ونقلوا ليلاً في جو شديد الحرارة، حتى قيل أن أحد الضباط توفي في القطار في الطريق من شدة الحرارة. وأشرف على نقلهم مدير السكك الحديدية العام وآمر الانضباط العسكري بأمر من الحاكم العسكري العام.

وفكرة النقل في قطار الحمل هي فكرة شيوعية حيث سبق لهم نقل ضباط الموصل بعد إخفاق حركة الشواف في ٨ آذار ١٩٥٩ من الموصل إلى بغداد بقطار الحمل أيضاً.

تصرفات الحرس القومـي

تشكل الحرس القومي في اليوم الأول لثورة ١٤ رمضان، حيث صدر بيان من دار الإذاعة بتعيين العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرة قائداً له، ومُنح خمسة أعضاء مدنيين في قيادته رتبة ضابط وقتي وهم:

النقيب المؤقت	أبو طالب الهاشمي	معاوناً للقائد
النقيب المؤقت	نجاد الصافي	
م أول مؤقت	صباح باقر المدني	
م أول مؤقت	أحمد أبو الجبن	
م أول مؤقت	عطا محي الدين	

ولقد تدرب عدد من أفراد الحرس تدريباً عسكرياً وبُلغوا بالثورة وخطتها ووزع عليهم السلاح والبدلات العسكرية قبل الثورة بيوم أو يومين. وعهد إليهم بواجبات الاستيلاء على مركز شرطة المأمون، وحماية طريق بغداد ـ أبو غريب، وقاموا فعلاً بهذا الواجب في الساعات الأولى من الثورة. وساهم قسم منهم بالهجوم على وزارة الدفاع. وكان هؤلاء نواة الحرس القومي، وبعد نجاح الثورة تعين النقيب الطيار منذر الونداوي قائداً له بعد أن مُنح رتبة مقدم بدلاً من عبد الكريم مصطفى نصرة الذي تسلم قيادة الفرقة الرابعة.

وصدر قانون خاص ينظم ويحدد واجبات الحرس القومي، وارتبط بموجبه برآسة أركان الجيش.

حدد القانون واجبات الحرس القومي بما يلي:

١: التعاون مع الجيش والشرطة في صيانة الأمن الداخلي.

٢: حماية وحراسة المناطق والمنشآت الحيوية.

٣: التحري وتعقيب المجرمين والمعادين للجمهورية.

٤: مقاومة الدعايات المغرضة.

٥: مكافحة الحريق.

٦: تفهيم أهداف الثورة ومبادئها إلى أبناء الشعب.

كانت هذه الصلاحيات والواجبات الواسعة التي عهدت للحرس القومي نقطة القتل للحرس والحزب.

إذ تمادى الحرس في تنفيذها أبشع تنفيذ، وتجاوز على سلطات الجهات المسؤولة من شرطة وأمن وجيش، حتى بات يتدخل في شؤون الإدارة المحلية والوزارات في محافظات العراق كافة. وأخذ يلقي القبض على الناس ويزجهم في مواقفه اعتباطاً، ويطارد اللصوص ويجمع الأتاوات، ويفرض

الغرامات أو التبرعات على أصحاب المحال التجارية. ويتدخل في التحقيق في مراكز الشرطة أو مع حكام التحقيق، ويقيم الاحتفالات، ويطرد الموظفين من دوائرهم ويطالب بفصلهم. ويمارس التعذيب ضد الموقوفين خاصة السياسيين منهم. ولم تسلم منه الحركات القومية التي كانت على صلة بحزب البعث قبل الثورة.

وسلب كثيراً من صلاحيات الشرطة والأمن والإدارة المحلية، وبات يتدخل في كل صغيرة وكبيرة. وأصبح دولة داخل الدولة. وكان لا يقيم وزناً لأوامر وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام.

ولقد انقسمت القيادة الحزبية بشأنه، فكان بعضها يشجعه على التمادي بهذه الأفعال، والتمتع بهذه السلطات الواسعة، والبعض الآخر يحاول الحد من سلطاته وإعادته إلى حجمه الطبيعي. وكان على رأس هؤلاء وزير الدفاع صالح مهدي عماش الذي كان يحاول أن يحد من سلطاته وتصرفاه، فكانت البرقيات العنيفة بينه وبين قائد الحرس منذر الونداوي الذي كان لا يأبه ببرقيات وأوامر الوزير لأنه كان مثله عضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة، ونجح الوزير أخيراً في أيلول ١٩٦٣ بتبديل منذر الونداوي وتعيين المقدم عبد الستار رشيد الضابط الهادئ المتزن قائداً للحرس. إلا أن قيادة الحرس رفضت التعاون معه بتشجيع من الجناح الضيف في قيادة الحزب.

أصبح الحرس القومي بعبعاً يخيف الناس، ولم تسلم أية جهة أو مؤسسة أو دائرة من اعتداءات أفراده، وبات يذكر الناس بأيام المقاومة الشعبية التي كان يسيطر عليها الحزب الشيوعي في عهد عبد الكريم قاسم، وما كانت ترتكبه من اضطهاد لأبناء الشعب سنة ١٩٥٩، وفاقت تصرفاته تصرفاتها. فضج الناس بالشكوى جميعاً منه وصبوا غضبهم على الحزب الذي بلاهم بهذا الكابوس الجديد. فخسر الحزب رصيده والتيار الشعبي الجارف الذي كان يؤيده ويسانده قبل الثورة بسبب هذه التصرفات وبسبب بعض خطب أعضاء قيادته خاصة خطاب أمين السر العام علي صالح السعدي في مدينة الموصل الذي هاجم التجار والمزارعين والكسبة والأثرياء بدون موجب. وأخذت شعبية الحزب تتلاشى يوماً بعد يوم كلما تمادى الحرس بتصرفاته السيئة والقاسية. وأصبح الناس يتذمرون ويدعون الله أن يخلصهم من هذا الحكم التسلطي الذي أصبح له عدد كبير من الرؤوس.

ونبهت أنا شخصياً قادة الحزب من مدنيين وعسكريين من خطورة تمادي الحرس بتصرفاته ودعوتهم إلى إعادته إلى ثكناته وتجريده من صلاحياته الواسعة والاحتفاظ به احتياطاً للشرطة والجيش يستخدم عندما تتطلب الحاجة كحدوث مؤامرة أو شغب أو كوارث طبيعية، وأن يكون عوناً للناس بدلاً من أن يكون سوتاً يجلد به الناس. فكان من اتفق معي بضرورة الحد من هذه التصرفات، ومنهم من استاء من هذه النصيحة واعتبرها مساً لشيء مقدس عندهم.

وكان القطبان المتصارعان صالح عماش وعبد الستار عبد اللطيف يصغيان لحديثي باهتمام واتفقا معي على أن تصرفات الحرس القومي أصبحت لا تطاق ولا بد من الحد منها.

وكان معظم ضباط الجيش البعثيين وغير البعثيين غير مرتاحين من الحرس القومي ويطالبون بإلغاء تنظيماته أو الحد منها، ويجاهرون بعدائهم له.

وأدرك الجميع بأن الحزب خسر الشارع بأجمعه بسبب هذه التصرفات.

وكان الحرس القومي أحد الأركان المهمة في انصراف الناس عن حزب البعث وارتاحوا عندما زالت دولة البعث في نهاية ١٩٦٣.

الصـراع داخــل الحــزب

ولَّد تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة تذمراً واستياءً واسعاً مؤثراً لدى قسم كبير من الضباط البعثيين الذين ساهموا فعلاً في تنفيذ الثورة صباح يوم ٨ شباط. وكان يعتقد بعضهم أنه أحق للانضمام إلى المجلس من بعض أعضائه. فبدؤوا يتذمرون وينتقدون هذا البعض وتصرفاتهم السابقة واللاحقة.

وكان النقد موجهاً بصورة خاصة ضد العقيد الركن خالد مكي الهاشمي الذي اتهمه الحزب قبل الثورة بإفشاء سرها للسلطة السابقة، لذلك لم يخبروه بموعد تنفيذ الثورة على الرغم من أن كتيبة الدبابات الرابعة التي كان يقودها كانت هي العماد الرئيسي لانطلاق الثورة. فاعتمد الحزب على بعض عناصرها من الضباط دون علم آمرها. والتحق العقيد خالد بكتيبته بعد سماعه بيان الثورة من المذياع. وكان الانتقاد موجهاً إلى العقيد ذياب العلكاوي لكون انتمائه للحزب كان حديثاً.وإلى الرائد أنور الحديثي والنقيب منذر الونداوي بدعوى أن رتبهم العسكرية كانت صغيرة تقل عن رتب الضباط المتذمرين. وكان يقود المتذمرين الرائد الركن محمد حسين المهداوي الشديد الطموح وكان يشغل منصب سكرتير وزير الدفاع. وكان من جملة المتذمرين العقيد سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري والرائد الركن جميل صبري مدير الأمن العام والرائد علي عريم وصلاح الطبقجلي، وكان لهم تأثير على بعض ضباط الحزب.

ولم يكف الرائد محمد حسين من تذمره وطموحه حتى بعد أن عُين ملحقاً عسكرياً في دمشق ومُنح رتبة عقيد، إلا أن رئيس الجمهورية رفض توقيع المرسوم الجمهوري بترفيعه وأن نقله إلى دمشق كما شاع في وقته كان بسبب تنفيذ حكم الإعدام في عدد من الضباط الشيوعيين دون محاكمة ودون علم السلطات أو الحزب.

واكتفى الحزب تحت تأثير رئيس الوزراء أحمد حسن البكر بنقله إلى خارج العراق وسمح له بحمل رتبة عقيد في دمشق بالرغم من عدم صدور المرسوم بترفيعه، أما فرق الراتب فكانت تدفعه له مديرية الاستخبارات العسكرية.

وكان هذا التذمر والحسد عاملين مهمين في تصدع الحزب داخل الجيش.

وكان صراع آخر في الجناح المدني للحزب وفي أعلى مستوياته يدور بين قطبي الحزب الكبيرين علي صالح السعدي أمين سر القطر وحازم جواد الذي كان يعتقد أنه أجدر من علي صالح لأمانة السر. وكان يؤيد حازم ويسنده بقوة القطب الثالث طالب شبيب، بينما كان محسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحمدي عبد المجيد يؤيدون علي صالح. فانقسم الحزب منذ البداية إلى جناحين. وأخذ كل جناح يبحث عن الأنصار في صفوف الحزب المدنيين والعسكريين. ولم يكن طابع هذا

الانقسام فكرياً أو إيدلوجياً، بل شخصياً بحتاً. وإن تسمية جناح السعدي بالجناح اليساري، وجناح حازم بالجناح اليميني كانت خاطئة. إذ لم يكن بينهما أي خلاف عقائدي كما لم يكن بينهما أي جدل على أي أمر يمس عقيدة الحزب. وكانت الاتهامات متبادلة بين الجناحين على التصرفات الشخصية وعلى الممارسات الحزبية والرسمية الخاطئة. وقد انتصر جناح حازم في أيار ١٩٦٣ بتنحية السعدي من منصب وزير الداخلية وعين بدلاً عنه حازم جواد وتسلم هو منصب وزير الإرشاد وسيطر على أجهزة الإعلام.

وتوجه الجناحان إلى الجيش وهما يزمعان كسب الأنصار والمؤيدين منه، وكان كل منهما يسعى إلى كسب وزير الدفاع صالح عماش القطب المهم الآخر في الحزب.

وكان صالح حائراً بين الجناحين، وشعر بأنه عنصر أساسي يسعى الطرفان إلى كسبه. فأراد أن يزيد في رصيده بالإيحاء إليهما بأن القوى القومية في الجيش تسانده وتدعمه. فأخذني معه بدون مناسبة إلى دعوتين أقيمت له. الأولى أقامها علي صالح السعدي ومدير الشرطة العام أحمد أمين في أحد بساتين الكاظمية. والأخرى في بيت حازم أو طالب. ولقد حدست الغرض من أخذي معه بعد أن بين لي الرائد علي عريم سكرتير وزير الدفاع سعي الطرفين لكسب صالح. ولقد مال صالح في بداية الأمر إلى جناح حازم ولكنه لما عرف أن منافسه القوي على منصب وزارة الدفاع المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف عنصراً أساسياً في جناح حازم تخلى عنهم وأصبح محسوباً على جناح السعدي.

وكان عبد الستار منذ البداية يطمح أن يتولى منصب وزير الدفاع، ولكن الحزب فضل صالح عليه لقدمه في الحزب ولأنه قبل الثورة كان مسؤولاً عن المكتب العسكري، ولأنه عضو في القيادتين القطرية والقومية.

وكان لعبد الستار تأثير على بعض الضباط البعثيين الذين انضموا إلى الحزب بعد انضمامه إليه في سنة ١٩٦١، مما أكسب حازم قوة. كما مال إليهم ضباط آخرون تعاونوا مع الحزب قبل الثورة وبعدها، كرشيد مصلح الحاكم العسكري العام، وسعيد صليبي آمر الانضباط العسكري وعدا بعثيين بالرغم من أنهم لم يفقهوا أسس الحزب وأهدافه،وكانا يعتقدان أنه الأقدر على إزاحة عبد الكريم قاسم وكان لهذين الضابطين تأثير على عدد لا يستهان به من ضباط البعث الذين كان ارتباطهم الحزبي ضعيفاً. وهكذا تعقدت وحدة الحزب. وكانت تصرفات الحرس القومي المحسوب على جماعة علي صالح والمؤيد القوي له، صيداً ثميناً لجماعة حازم، فأخذوا ينتقدونها سراً وعلانيةً، فكسبوا بذلك عدداً من الحزبيين العقلاء وخاصة المثقفين منهم الذين كانوا بدورهم غير راضين عن هذه التصرفات.

كان رئيس الوزراء العميد أحمد حسن البكر نفسه ينتقد تصرفات الحرس وغير راضٍ عنها. كما كان يرغب في الانفتاح على القوى القومية الأخرى، ويحاول كسبها إلى جانب الحزب، لأنه كان يعتقد أن الحزب نفسه هو حزب قومي لا يمكنه الابتعاد أو الاستغناء عن القوى التي تشاركه في الأهداف نفسها.

وكان رئيس أركان الجيش الفريق طاهر يحيى يؤيده في هذا التوجه.

أما الرئيس عبد السلام عارف فكان يراقب هذا الصراع ويشجعه وكان شديد الكره لعلي صالح الذي كان لا يحترم مقامه رئيساً للجمهورية ويحسب نفسه بصفته أمين السر العام للحزب أكبر من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. فتعاون عبد السلام مع جناح حازم الذي كانت تربطه علاقات صداقة معه قبل الثورة وكان يحترمه ويحترم مكانته ومقامه. وكان عبد السلام يقول بعد حركة تشرين أنه تعاون مع جناح حازم ـ طالب لأنه كان أهون الشرين.

إن هذا الصراع داخل الحزب أضعف الأسس التنظيمية والعقائدية والأخوية في بنية الحزب. ووصلت الحال في ذهن المتصارعين بضرورة حسم الموقف بالقوة.

في وسط هذه الأجواء والتناقضات والصراعات عقد المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث اجتماعه في مبنى المجلس الوطني في ١١/١١/١٩٦٣ لانتخاب قيادة قطرية جديدة.

ولقد أعدت جماعة حازم جواد بالاتفاق مع بعض الضباط الموالين لها خطة لاعتقال مجموعة علي صالح السعدي أثناء الاجتماع وتسفيرهم إلى خارج العراق، وانتخاب قيادة قطرية جديدة يكون أغلبها من جماعة حازم.

وكان الرئيس عبد السلام ورئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات والعميد الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية يعلمون بتفاصيل هذه الخطة ويؤيدونها.

وهكذا أحاطت سرية من الانضباط العسكري مبنى المجلس الوطني الذي انعقد فيه المؤتمر، ودخلت مجموعة من الضباط قاعة الاجتماع وأحاطت بالمجتمعين وجردت بعضهم من سلاحه. وكان على رأس المجموعة الرائد محمد حسين المهداوي الذي جاء من دمشق خصيصاً لهذه الغاية. وكان معه العقيد سعيد صليبي والمقدم فهد جواد الميرة والرائد علي عريم والرائد جميل صبري والرائد صلاح الطبقجلي والنقيب زكريا السامرائي.

وقف محمد حسين المهداوي خطيباً وعدد أخطاء مجموعة علي صالح السعدي، وتصرفات الحرس القومي، وهاجم صالح مهدي عماش.

ثم تلا ذلك انتخاب قيادة قطرية جديدة تألفت من:

أحمد حسن البكر ـ طاهر يحيى ـ حازم جواد ـ طالب شبيب ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ صالح مهدي عماش ـ محمد حسين المهداوي ـ كريم شنتاف ـ طارق عزيز ـ عدنان القصاب ـ فؤاد شاكر مصطفى ـ فايق البزاز ـ علي عريم ـ عبد الستار الدوري ـ منذر الونداوي ـ حسن الحاج وداي.

اتخذت هذه القيادة قراراً بإبعاد:

علي صالح السعدي ـ هاني الفكيكي ـ محسن الشيخ راضي ـ حمدي عبد المجيد أبو طالب الهاشمي إلى خارج العراق.

لم يعترض أنصار علي صالح في القيادة الجديدة على الإبعاد خوفاً من أن يشملهم هم أيضاً، وكان أشدهم هدوءاً منذر الونداوي الذي وافق على القرارات ولكنه كان يدبر في نفسه أمراً لإجهاض هذه القرارات وإعادة الشرعية إلى الحزب حسب رأيه بالقوة كما انتزعها المتآمرون على الحزب كما كان يعتقد بالقوة أيضاً.

وأعدت للمبعدين طائرة خاصة نقلتهم في الليلة نفسها إلى إسبانيا. وقررت القيادة الجديدة حل الوزارة السابقة وتشكيل وزارة جديدة برآسة أحمد حسن البكر تضم عناصر بعثية معتدلة، وبعض العناصر الوحدوية. وبدأ رئيس الجمهورية الذي أبدى فرحه الشديد بهذا النصر ورئيس الوزراء يستعرضان الأسماء لتشكيل الوزارة، إلا أن الأحداث تسارعت كما سيتضح في الصفحات التالية وجمدت فكرة التشكيل الوزاري الجديد لحين انجلاء الموقف.

في مساء يوم ١١/١١/١٩٦٣ وقبيل الاجتماع المذكور استدعاني الفريق طاهر يحيى وطلب إليَّ البقاء في مكتبي في تلك الليلة. ولما سألته عن السبب قال:

إن قيادة الحزب ستعقد مؤتمراً هاماً هذه الليلة وسيحضره جميع المسؤولين والكادر الحزبي المتقدم، ولضمان أمن البلاد لابد أن يبقى بعض المسؤولين في مكاتبهم لاتخاذ تحوطات الأمان إذا ما حدث حادث ما، وأنت مدير الحركات العسكرية وتستطيع أن تحرك القطعات لمعالجة المواقف في غيابي وغياب وزير الدفاع.

ولم يخطر في بالي أي شك، أو شبهة في كلامه، واعتبرت الأمر زيادة في الحذر لا مبرر لها. ولم يتسرب لي أي خبر عما سيجري في هذا المؤتمر.

وفوجئت بأحداثه عندما أخبرني بها الفريق طاهر عند عودته إلى وزارة الدفاع في منتصف تلك الليلة.

حـــركة ١٨ تشريــن ثانــي ١٩٦٣

كان يوم ١١ تشرين ثاني ١٩٦٣ هو البداية الحقيقية لحركة ١٨ تشرين فقد بدأ الصراع بين جناحين في الحزب، وفي هذا اليوم انتهى الصراع بين السلطة والحزب.

وفي هذه الليلة أيضاً صدر أمر بوضع الجيش بالإنذار حتى إشعار آخر تحسباً وتحوطاً لأحداث غير متوقعة.

وحال خروج منذر الونداوي من الاجتماع الأنف الذكر بدأ يتصل بقيادة فرع بغداد للحزب التي كانت موالية لعلي صالح السعدي وبالحرس القومي ليعد انقلاباً ضد الانقلاب الذي حصل في مبنى المجلس الوطني.

بدأ الحرس القومي في يوم ١٢/١١/١٩٦٣ ينتشر في شوارع بغداد وأزقتها، وأخذ يعترض سيارات الضباط ويفتشها، مما زاد في تذمرهم خاصة ذوي الرتب العالية. وحصل اعتداء كلامي على مدير الإدارة العميد مدحت السيد عبد الله الذي انتمى مؤخراً إلى الحزب. فجاء إلى مقر الوزارة يشكو وهو غاضب وفي أشد حالات الهياج والتذمر ويطلب اتخاذ إجراءات فعالة لوقف هذه التصرفات. فطيبت خاطره وقلت له:

(إنهم شبان لا يقدرون عاقبة أفعالهم ويتصرفون تصرفاً ذاتياً).

مرَّ يوم ١٢/١١ بسلام، وما كادت شمس يوم ١٣ تبزغ حتى سمعنا أزيز طائرة هنتر تمر من فوق مبنى وزارة الدفاع، وبعد لحظات سمعنا دوي الانفجارات، حيث قصفت مبنى الانضباط العسكري فلم تصبه، وكان الهدف تدمير القوة الرئيسية التي لم يكن لحزب البعث (جماعة علي صالح) نفوذ فيها. ثم علمنا أن الطيار سبق له أن قصف مطار معسكر الرشيد ودمر أربع طائرات ميك ١٩، ثم قصف مبنى القصر الجمهوري فلم يصبه.

وكان الطيار هو منذر الونداوي قائد الجحفل الجوي التعبوي الذي اتفق مع قيادة فرع بغداد للحزب وقيادة الحرس القومي (دون علم قائده الجديد) على السيطرة على بغداد،وذهب إلى الحبانية واتفق مع آمر القاعدة الجوية فيها الرائد يونس محمد صالح الذي كان بعثياً مثله الذي زوده بالطائرة ونفذ عملية القصف.

لم تكن في الحبانية سوى طائرات الباجر القاصفة حيث كانت طائرات الهنتر في الموصل تشترك في قمع عصيان الملا مصطفى البارزاني. ولقد أمر العميد حردان آمر القاعدة الجوية في الموصل بإرسال طائرتي هنتر إلى الحبانية لتكون جاهزة للاستخدام عند الضرورة. وصلت الطائرتان يوم ١٢ تشرين الثاني إلى مطار الهضبة في الحبانية وذهب طياراها إلى داريهما في الحبانية حيث كانا أصلاً من سكنة الحبانية وهما الرائد حميد شعبان والنقيب عادل سليمان وتركا طائرتيهما مسلحتين في مطار الهضبة.

وصل منذر إلى الحبانية في الساعة الثانية من ليلة ١٢/١٣ تشرين واجتمع مع آمر القاعدة الجوية فيها، وشرح له الموقف، ثم جمع الضباط والمراتب البعثيين في القاعدة وشرح لهم الموقف السياسي في بغداد وطلب مساعدتهم لإعادة الشرعية الحزبية والقضاء على المتآمرين على الحزب، فاتفقوا جميعاً معه.

ثم أمر بتسليح طائرة باجر لقصف مقر رئاسة الجمهورية. إلا أن آمر القاعدة نصحه باستخدام إحدى طائرتي الهنتر، وهكذا كان.

وبعد الاتفاق مع رئيس أركان الجيش اتصلت بوكيل قائد الفرقة الثالثة في الحبانية العقيد الركن حسن عبد اللطيف وطلبت إليه السيطرة على القاعدة الجوية فيها واعتقال منذر الونداوي ومن ساعده على الطيران، ومنعه من الطيران مرة أخرى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة.

ومن خلال حديثي مع القائد وجدته متردداً، فطلب إلى المقدم الركن علي حسين جاسم مدير شعبة الحركات في المديرية الذهاب إلى الحبانية ومساعدة وكيل القائد والسيطرة على الحبانية وقاعدتها الجوية. فذهب وقام بواجبه بصورة جيدة، وبقي فيها حتى يوم ١٩ تشرين.

أمر حردان فوراً آمر القاعدة الجوية في كركوك بإرسال طائرتي ميك إلى الحبانية لتدمير طائرتي الهنتر. فطار كل من الرائد نعمة الدليمي والنقيب محمد جاسم ودمرا طائرتي هنتر وهما جاثمتان على مطار الهضبة، وهكذا في يوم واحد خسرنا ست طائرات نتيجة هذا الصراع الحزبي.

لم تكن في الحبانية وحدات مدرعة يستخدمها وكيل القائد لغلق المطار. لذلك أمر كتيبة المدرعات السورية الموجودة في الحبانية بتنفيذ هذا الواجب.

وأطاع آمر الكتيبة السورية البعثي هذا الأمر بعد أن عرف من منذر الونداوي أن هناك صراعاً داخل الحزب، ولما لم يتلق أي أوامر من مراجعه في سورية فضل أن يقف مع السلطة الشرعية مادامت هي طرفاً في هذا الصراع، وأرسل مدرعاته فأحاطت بالمطار ووقف قسم منها على أرضه لمنع الطائرات من الطيران.

ولما رأى منذر الونداوي أن الموقف تطور وأصبح في غير صالحه هرب مع آمر القاعدة وضابط آخر بسيارة آمر القاعدة إلى سورية.

بعد قيام منذر بقصف بغداد أخذت الأخبار ترد إلينا من مختلف المصادر. فعرفنا أن الحرس القومي سيطر على دار الإذاعة في الصالحية وبعض مراكز الشرطة ودوائر البرق والبريد وبعض دوائر الدولة الحساسة. فتداولت مع رئيس أركان الجيش في هذا الشأن واتفقنا على الاتصال برئيس الوزراء لأخذ رأيه بما يجري وإخباره بالإجراءات التي اتفقنا على القيام بها، فاتصل به الفريق طاهر يحيى، فوافق على إصدار بيان بحل الحرس القومي، ووضع الجيش بحالة إنذار قصوى وإذا اضطر الموقف نستخدم بعض وحداته لاستعادة المراكز والدوائر المحتلة، وإصدار بيان لمنع التجول.

وبينما نحن ننفذ هذا الاتفاق، دخل علينا الفريق صالح عماش وزير الدفاع حيث كان في تلك الليلة نائماً في داره، وتهجم على منذر الونداوي وسأل عن الإجراءات. ولما أخبره الفريق طاهر بان رئيس الوزراء يعد بياناً بحل الحرس القومي قال:

هذا خطأ. وأخذ الهاتف وتكلم مع العميد أحمد حسن البكر وأقنعه بالعدول عن فكرة إصدار مثل هذا البيان في الوقت الحاضر. ولقد فهمت من مجرى المكالمة أن صالح كان مجمداً حزبياً منذ ليلة

أمس وزيراً للدفاع، لأنه قال لرئيس الوزراء: (هل أستطيع الآن أن أمارس واجباتي كوزير للدفاع، وهل اعتبر قرار التجميد ملغياً؟). ثم ناول السماعة إلى طاهر يحيى الذي أخبره رئيس الوزراء بأن قرار تجميد صالح قد أُلغي، وبإمكانه أن يمارس صلاحياته كافة.

وبعد انتهاء المكالمة أخذ صالح يصدر الأوامر. ثم ذهب إلى مكتبه واتصل مرة أخرى برئيس الوزراء واتفق معه على إصدار بيان مشترك باسميهما موجهاً إلى الحزب. وذهبا فعلاً إلى دار الإذاعة، إلا أن الحرس القومي اعتقلهما ووجه بعضهم كلاماً قاسياً وغير لائق للبكر، فتدخل بعض الضباط وأطلقوا سراحيهما وصدر البيان الذي سميَّ ببيان (الأخوين) يتكلم عن وحدة الحزب وانتهاء الأزمة.

اعتبرت قيادة فرع بغداد للحزب نفسها القيادة القطرية الشرعية للحزب وأخذت تمارس واجباتها، ولم تعترف بالقيادة الجديدة التي انتخبت يوم ١٩٦٣/١١/١١ وطلبت كحل للمشكلة تسفير طالب شبيب وحازم جواد ومحمد حسين المهداوي إلى خارج العراق أسوة بتسفير علي صالح ومجموعته. وتم تسفيرهم في اليوم نفسه. وفي يوم ١٤ تشرين الثاني أصر عبد الستار عبد اللطيف على السفر، فسافر ومعه جميل صبري مدير الأمن العام ومحي محمود مدير الاستخبارات العسكرية ووجهة الجميع كانت بيروت. وكان سفر عبد الستار ورفيقيه سببه الخوف بعد أن تأكد لديهم سيطرة قيادة فرع بغداد والحرس القومي على الوضع وأن العقاب سينالهم لأنهم كانوا من أبطال حركة يوم ١١/١١.

وصل إلى بغداد مساء يوم ١٩٦٣/١١/١٣ بعض أعضاء القيادة القومية لحزب البعث قادمين من دمشق بناء على طلب صالح والبكر وهم:

ميشيل عفلق ـ الفريق أمين الحافظ ـ صلاح جديد ـ جبران مجدلاني ـ عبد الخالق النقشبندي. وكان الهدف من استدعائهم هو المساهمة في معالجة الموقف المتأزم في الحزب والذي بات يهدد مصيره ومصير الحكم معاً.

وكانت معالجة القيادة القومية للأمور خاطئة حيث التزمت جانب مجموعة علي صالح بدعوى المحافظة على الشرعية الحزبية، وأصدرت بيان في يوم ١٥ تشرين الثاني تدين فيه الاعتداء على الشرعية الحزبية، واعتبرت ما حصل في المؤتمر القطري الذي انعقد في يوم ١١/١١ غير شرعي ومنافياً للتقاليد الحزبية، وأنه انقلاب على القيادة الشرعية للحزب، وقررت أن تتولى القيادة القومية مسؤوليات القيادة القطرية في العراق، والتحقيق في الأخطاء كافة التي حدثت منذ تسلم الحزب مسؤولية الحكم.

وقررت حصر صلاحية اتخاذ العقوبات بحق الحزبين التابعين للتنظيم في العراق بها، كما قررت إجراء الانتخابات الحزبية في القطر العراقي بمراحلها كافة، وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لا تتعدى أربعة أشهر. كما أجلت في الوقت الحاضر عودة المبعدين الخمسة الذين أبعدوا إلى إسبانيا بصورة غير شرعية. وكان أهم قرار يجب أن تتخذه هو حل الحرس القومي لأنه المسؤول عن كل أخطاء الحزب وسبب تذمر الشعب والحزبيين المعتدلين ثم أخذت القيادة القومية تدرس مع قيادة فرع بغداد تشكيل وزارة جديدة برئاسة السيد أحمد حسن البكر. إلا أن

قيادة فرع بغداد التي كانت تسيطر على الحرس القومي ويتبعها معظم الجهاز الحزبي في بغداد أصرت أولاً على تنحية عبد السلام عارف من رئاسة الجمهورية وتنحية كل الذين شاركوا أو تعاونوا ضد الشرعية الحزبية في يوم ١١/١١/١٩٦٣.

واستخدمت قيادة فرع بغداد أجهزة الإعلام التي كانت تسيطر عليها من صحف وإذاعة وتلفزيون في استفزاز الطرف الحزبي الآخر وكيل الشتائم والاتهامات لهم. واعتبرت ما حدث في يوم ١٣ تشرين الثاني انتفاضة بطولية قادها الحزب لإعادة الشرعية، وإن عمل منذر الونداوي المتفق معها عملاً بطولياً وشرعياً.

أغاضت هذه البيانات والاستفزازات الضباط الذين شاركوا في أحداث يوم ١١/١١ وخشوا من أن اتفاق القيادة القومية مع قيادة فرع بغداد سيؤدي إلى عودة صالح السعدي ومجموعته فينالون العقاب ولربما يؤدي ذلك إلى إعدامهم، وهذا الاحتمال دفعهم إلى العمل بسرعة لإنهاء الوضع لصالحهم. وكان هذا دافعاً أساسياً لإقناع كثير من ضباط البعث بالاشتراك في حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

شكلت القيادة القومية مكتباً عسكرياً جديداً مؤلفاً من:

صالح عماش ـ طاهر يحيى ـ ذياب العلكاوي ـ علي عريم ـ حردان التكريتي ـ منذر الونداوي ـ سامي سلطان ـ عبد اللطيف الحديثي.

ويلاحظ أن هذا المكتب يضم أعضاء من الجناحين المتنافسين وبالأخص يضم منذر الونداوي الذي قصف بغداد وهرب إلى سورية، وكان هذا بمثابة مكافأة له وتثمين جديد لعمله.

زارني في مكتبي صباح يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٣ العميد رشيد مصلح والعقيد سعيد صليبي، وشرحا لي الموقف بكل تفاصيله، وطلبا إليَّ أن أساعدهم على إنقاذ البلاد من الفوضى ومن الأزمة التي أخذت تتطور.

وقالا أنهما اتفقا مع حردان قائد القوة الجوية ومع آمري كتائب الدبابات في بغداد في طلب المساعدة مني ومن الضباط القوميين للقيام بعمل مشترك والتخلص من هذه الفوضى ومسببيها.

واتصل سعيد هاتفياً مع حردان وأخبره بأنه يحدثه من مكتبي. فطلب حردان إليه أن يحدثني شخصياً. وعندما بدأت أكلمه شعرت أن في صوته بحة وألماً وهو يقول: (أخي صبحي ..... البلد في خطر ولا بد من تضافر جهودنا وجهودكم لإنقاذه، وإني أتفق مع كل ما قاله لك رشيد وسعيد، فأرجو أن تعاوننا بصفتك القومية وبصفتك مديراً للحركات العسكرية).

ومن هذا الحديث تأكد لي أن الجماعة يطلبون العون مني بصفتي الرسمية وبصفتي الشخصية ضابطاً له نفوذ كبير في أوساط الضباط القوميين في الجيش، حيث كانوا يعولون على اشتراكهم في أية عملية تهدف إلى التخلص من الحرس القومي ومن الجناح المساند لعلي صالح السعدي الذي كان ما يزال له نفوذ كبير في صفوف البعثيين في الجيش والحزب.

وبعد انتهاء المكالمة التفتُ إلى رشيد وسعيد وقلت لهما:

(إن الخلاف بينكم أنتم الحزبيين، فعليكم وحدكم حل مشاكلكم، ولا تزجوا الجيش في هذا الصراع الحزبي. وإني لست مستعداً أن أزج بنفسي في هذا الصراع، ولكني سأنفذ أوامر السلطة

الشرعية المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش الذي عن طريقه أتسلم الأوامر لأنه مرجعي المباشر).

وكنت أهدف من ذلك أن ألفت نظرهم بأن الصراع تحول من صراع بين جناحي الحزب إلى صراع بين الحزب والسلطة الشرعية بين الحزب والدولة خاصة بعد أن سيطر الحرس القومي على معظم مرافق الدولة ومن ضمنها دار الإذاعة والتلفزيون ودوائر البرق والبريد وبعض مراكز الشرطة. فيكون ذلك مبرراً لزج الجيش بأكمله وخاصة القوى القومية فيه في الحركة. ولقد تحول الصراع فعلاً بعد يوم ١٣/١١ عندما قام منذر الونداوي بقصف مراكز الدولة الحساسة وسيطرة الحرس القومي على النقاط الحساسة إلى صراع بين الحزب والدولة وبلغ أوجه في يوم ١٨ تشرين وستثبت الأحداث التالية ذلك.

بعد هذا النقاش تركني رشيد وسعيد وذهبا إلى رئيس مكتب أركان الجيش. ويبدو أنهما أقنعاه بالمشاركة، لأنه هو نفسه كان مشاركاً في أحداث يوم ١١/١١ وخائفاً من عودة جناح السعدي إلى السلطة. فطلبني إلى مكتبه وقال لي بحضورهما:

(لابد من إنقاذ البلاد من الفوضى وتصحيح الانحراف، وأرجو أن تتعاون مع رشيد وسعيد وتضع خطة للسيطرة على بغداد وإني قد اتفقت بتكليفك بذلك مع رئيس الوزراء).

وكلم رئيس الوزراء وقال له: (مدير الحركات سيضع خطة قيام الجيش بإنهاء الفوضى والتمرد). وسمعت رئيس الوزراء يقول له وأريده أن يشرف بنفسه على تنفيذها وسألته بعد هذا النجاح عن سبب تكليفي بالإشراف على التنفيذ قال لي: (لأنك عاقل وتحسن التصرف ولا تحب سفك الدماء) فقلت له:

(هذا معناه أن الصراع تحول الآن من صراع حزبي إلى صراع بين الحزب والسلطة الشرعية للدولة، فإذا ما اتفقتم معي على ذلك فسيكون من السهولة زج الجيش بالحركة دفاعاً عن الشرعية المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء).

فاتفق الثلاثة معي وآمنوا بأن الصراع تحول إلى صراع بين الحزب والسلطة.

وفي يوم ١٥ تشرين تحدثت بذلك مطولاً مع الفريق طاهر حتى أصبح مقتنعاً تمام الاقتناع بهذا التحول، ولقد تحدث به مع الرئيس عبد السلام عندما زاره في القصر الجمهوري يوم ١٦/١١ فاستهوته الفكرة وبات هو الآخر مقتنعاً بها لأنه وجدها الطريقة المثلى لتحقيق أحلامه بالتخلص من حزب البعث والانفراد بالسلطة.

وهذا عزز اقتناعه بضرورة التعاون مع القوى القومية في الجيش لأنه كان وحيداً يفتقر إلى قوة مؤثرة تسنده في الجيش، ولم يجد إلا قوتنا يستند إليها حيث كنا أقرب الناس إلى أفكاره خاصة وأنه كانت هناك روابط سابقة بيننا وبينه قبل ثورة ١٤ تموز وبعدها.

خرجت مع رشيد وسعيد من مكتب رئيس أركان الجيش وذهبنا إلى مكتبي وأخذت منهم المعلومات المطلوبة عن الوحدات التي يمكن الاعتماد عليها وأسماء الضباط البعثيين الموالين فيها وفي ضوء معلوماتهم ومعلوماتي وضعت خطة تعتمد على الوحدات التالية:

١: كتيبة الدبابات الأولى وكان آمرها النقيب زكريا السامرائي وكانت موزعة كما يلي:

ـ سرية من مراسلات الإذاعة في أبي غريب يقودها قصي صبري ومعه الملازم عدنان خير الله طلفاح.
ـ سرية في دار الإذاعة في الصالحية والقصر الجمهوري.
ـ سرية في معسكر الرشيد ومن هذه السرية قاد حسن النقيب رعيلاً إلى مقر القوة الجوية حيث أسس مقره. وقاد محمد يوسف طه رعيلاً إلى الأعظمية وهاجم مقر الحرس القومي فيها.

٢: كتيبة الدبابات الثالثة وكان آمرها النقيب أحمد الجبوري ولقد نزلت منها سرية إلى جانب الرصافة توزعت في شارع غازي وشارع الشيخ عمر والسفارات والجسور المهمة، ووضعت بأمرة حسن النقيب الذي كان مسؤولاً عن جانب الرصافة.

٣: مدرسة الدروع وكان آمرها الرائد حاتم حسن الياسين حيث أرسل ٢٢ دبابة توزعت في جانب الكرخ وأصبحت بإمرة العقيد الركن محمود عريم الذي فتح مقره في دار الإذاعة معتمداً على سرية الدبابات فيها.

٤: الفوج الآلي الثاني الذي كان آمره المقدم داوود عبد المجيد ولقد أخذت على عاتقي تبليغه قبل التنفيذ بساعة واحدة.

ولقد طلبت إليه أن يرسل سرية إلى ملعب الإدارة المحلية في الكرخ وأخرى إلى دار الإذاعة وثالثة إلى منطقة الجعيفر وأن يكون بإمرة محمود عريم.

٥: الانضباط العسكري.

٦: سرية من كتيبة الدبابات الرابعة.

٧: فوجان مشاة من الفرقتين الأولى والثانية تنقل بالطائرات من الموصل وكركوك إلى بغداد صباح يوم الحركة. ولقد اتفقت مع قائدي الفرقتين الأولى والثانية على تهيئة الفوجين. كما اتفقت مع حردان على إرسال طائرات النقل صباح يوم الحركة لنقلهما إلى بغداد.

٨: الكلية العسكرية وبقيت احتياطاً عاماً ولم تشترك في الحركة لانتفاء الحاجة إليها.

لم تحسن القيادة القومية للحزب التصرف في قراراتها. فكان عليها أن تدرس جذور المشكلة وسبب التصدع والخلاف والتنافر داخل الحزب دون أن تنحاز لجهة من الجهات، وكان عليها أن تجمد عضوية كل الأطراف التي ساهمت في هذا التصدع وتشكل قيادة قطرية جديدة محايدة من أعضاء لم ينحازوا إلى طرف النزاع تأخذ على عاتقها إعادة وحدة الحزب.

فهي في قراراتها لم ترضي قيادة فرع بغداد ولم ترضي الجانب الآخر الذي شارك في أحداث ١١/١١/١٩٦٣، واستمر الجناحان يعدان عدتهما للجولة القادمة ضاربين بقرارات القيادة القومية عرض الحائط، وكان كل طرف عازماً على حسم الموقف لصالحة بالقوة.

وعلى سبيل المثال اتصل بيَّ العميد الركن عبد الجبار عبد الرزاق آمر كلية الاحتياط في صباح يوم ١١/١٦ وقال لي:

(علمت من ضباط الصف أن بعض طلبة الكلية وكلهم من منتسبي حزب البعث قد جلبوا معهم الغدارات ووضعوها تحت فرشهم فكيف أتصرف؟).

فقلت له: سأذهب لأخبر رئيس أركان الجيش وآخذ رأيه وبعد ذلك أتصل لأبلغك بالحل

ذهبت إلى مكتب رئيس الأركان فلم أجده، وقيل لي أنه في مكتب وزير الدفاع فذهبت إلى مكتب سكرتير الوزير الرائد علي عريم الذي أخبرني بوجود أعضاء القيادة القومية في مكتب الوزير فشرحت له الموقف واتفقنا على أن أدخل عليهم دون استئذان وعند دخولي وجدت رئيس الوزراء أحمد البكر وميشيل عفلق والفريق أمين الحافظ ورئيس الأركان وحردان التكريتي قائد القوة الجوية وجعفر قاسم حمودي ممثل قيادة فرع بغداد للحزب.

فوجهت كلامي على رئيس الأركان، وأخبرته بما قال لي آمر كلية الاحتياط، ولما سمع رئيس الوزراء كلامي هذا التفت بعصبية إلى الفريق أمين الحافظ وقال له:

(إنك عسكري واستحلفك بالله هل ما فعله الطلاب الحزبيون أمراً صحيحاً؟ وهل تقبل بمثل هذا الوضع؟).

فأجابه أمين الحافظ: لا هذا خطأ، ومخالف للضبط والتقاليد العسكرية.

فالتفت رئيس الوزراء إلى الفريق طاهر يحيى وقال:

اسمع يا رئيس أركان الجيش وأنت يا قائد القوة الجوية وأنت يا مدير الحركات العسكرية إني أترك مقدرات البلاد بين أيديكم وأخولكم أن تتصرفوا بما يمليه عليه ضميركم وواجبكم الوطني. وترك الغرفة غاضباً. وهذا تخويل رسمي من السلطة الشرعية إلى قادة الجيش لكي يعيدوا النظام إلى البلاد باسمها.

فرجا صالح كلاً من الأستاذ ميشيل عفلق والفريق أمين الحافظ اللحاق به وإقناعه بالعودة. والتفت نحوي قائلاً ماذا تقترح لحل هذا الموضوع؟.

فقلت له:

(نسحب الأسلحة من الطلاب ونمنحهم إجازة لمدة أسبوع ونصرفهم إلى بيوتهم).

فقال لي:

طيب اذهب ونفذ ذلك.

وقبل خروجي اعترض جعفر قاسم حمودي على هذا القرار، وقال اتركوا الأمر لنا فإننا سنسحب الأسلحة من الطلاب. فلم يلتفت أحد إلى اعتراضه، وذهبت إلى مكتبي وطلبت آمر كلية الاحتياط وقلت له: (اسحب الأسلحة وامنح الطلاب إجازة لمدة سبعة أيام واصرفهم فوراً من الكلية).

فجمع الآمر الطلاب في ساحة العرض وأرسل ضباط صف جمعوا الأسلحة من تحت الفرش وصرفهم إلى بيوتهم يتمتعون بالإجازة المقررة.

وعلمت بعد ذلك أن قيادة فرع بغداد التي وزعت الأسلحة على الطلاب حيث كان في نيتها السيطرة على معسكر الرشيد في تلك الليلة بواسطتهم وبواسطة عناصر عسكرية موالية لهم في المعسكر. وكان في نيتهم الاستيلاء على مشاجب الكلية واستخدام أسلحتها.

أثبت لي هذا الحادث، كما أثبت لي اتصال رشيد مصلح وسعيد صليبي بيَّ إن كلا طرفي النزاع كان يعد الخطط للاستحواذ على السلطة، وإن القيادة القومية تجهل ما يدبره الطرفان.

وزاد تشكيل المكتب العسكري الجديد من تذمر صغار الضباط الذين هم أساس التنظيم العقائدي في الجيش. حيث أثارتهم أسماء بعض أعضاء المكتب لأنه لم يمض على انتمائهم إلى الحزب سوى أشهر قليلة ولم يتدرجوا في سلم العضوية المتعارف عليه حزبياً. وبنظر هؤلاء أن هؤلاء الضباط الكبار لم تتغلغل فيهم الروح الحزبية بصورة صحيحة.

كان ضباط الوحدات الفعالة في بغداد كلهم من البعثيين ولم يكن فيهم أي ضابط قومي يمكن الاستعانة به. وكان ضباط البعث الكبار يعرفون هذه الحقيقة، لذلك لما اتصلوا بيَّ لم يطلبوا إليَّ معرفة الضباط أو الوحدات التي اعتمد عليها. وكانوا يعتقدون أن بالإمكان الإفادة من تنظيمنا السابق كأفراد في بغداد أو باقي وحدات الجيش بالرغم من أن أغلبهم يعلم بأننا قررنا حل هذا التنظيم في الأسبوع الثاني من ثورة ١٤ رمضان. وكان يهمهم أيضاً استغلال المنصب الخطير الذي أشغله(مدير الحركات العسكرية) للتأثير على قطعات الجيش في بغداد وباقي المعسكرات بصفتي الرسمية، حيث اعتادت هذه الوحدات أن تتلقى أوامر الحركات العسكرية وتنفيذها دون مناقشة.

اتصلت بعدد قليل من إخواني الضباط في تنظيماتنا السابق، وحرصت مع الآخرين على أن تأخذ الأمور مجراها الرسمي والشرعي، خاصة بعد أن أخبرني الفريق طاهر بموافقة رئيس الوزراء على العملية، وذكرني بما قاله ونحن في مكتب وزير الدفاع.

اتصلت مساء يوم ١٩٦٣/١١/١٦ بكل من قائد الفرقة الأولى العميد الركن عبد الكريم فرحان وقائد الفرقة الثانية العميد الركن إبراهيم فيصل بواسطة الهاتف الخاص وأخبرتهما بسوء الأوضاع في بغداد وطلبت إليهما أن يهيئ كل واحد منهما فوج مشاة يكون مستعداً للحضور إلى بغداد عند الطلب للمساعدة إذا اقتضت الحاجة.

كنا نجهل ما يدور في فكر الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وهو قابع في القصر الجمهوري لم يغادره ولم يحاول الاتصال بأي ضابط في وزارة الدفاع، حتى رئيس أركان الجيش كان يجهل موقفه. وبعد ظهر يوم ١١/١٦ قال لي الفريق طاهر بصريح العبارة أن موقف رئيس الوزراء أصبح واضحاً، فهو شديد التحمس لحسم الموقف وإيقاف قيادة فرع بغداد والحرس القومي عند حدهما، وإعادة الشرعية للسلطة الرسمية، وإن أدى ذلك إلى استخدام القوة، وعلينا الآن أن نعرف موقف رئيس الجمهورية، وسأذهب إليه الآن لأعرف ذلك. ثم طلب إليَّ خطة تحرك قطعات الجيش نحو أهدافها في بغداد وواجباتها للسيطرة على الموقف. ناولته الخطة، وذهب إلى القصر الجمهوري وعاد قبيل المساء وقال لي:

(لقد ذهبت في الوقت المناسب لأن رئيس الجمهورية كان ينوي السفر خلسة إلى كركوك ويدبر من هناك قوة يزحف بها نحو بغداد لاستعادة السيطرة عليها وحسم الموقف. ولما أخبرته بموافقة آمري الدبابات الأولى والثالثة بالمشاركة في خطة حسم الموقف، واطلع على الخطة، اطمأن وسيتولى بنفسه إعداد البيان وإذاعته، واحتفظ بالخطة لديه لدراستها).

ويبدو أن عبد السلام كان يعتمد على بعض عناصر الجيش في الشمال وأكثرها غير بعثية ففكر بالذهاب إليهم.

أصبح الآن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش وهم يمثلون السلطة الشرعية على رأس الحركة لاستعادة الشرعية.

ولم يخبر أي منهم الفريق صالح عماش وزير الدفاع لأنه كان يميل إلى كتلة علي صالح السعدي أولاً، ولأنه يريد التوفيق والموازنة بين الجيش والحرس القومي آخراً.

ولقد طلب مساء يوم ١٦/١١ إلى رئيس أركان الجيش إذاعة بيان من دار الإذاعة والتلفزيون يؤكد فيه وحدة الجيش والحرس القومي. وأعد الفريق طاهر البيان المذكور، وعندما كان يقرأه عليَّ، دخل الرائد علي عريم وسمع بعض عبارات البيان المذكور، فامتعض منها وسحب الورقة من يد الفريق طاهر فتمزقت، وأخذ يدعكها بيديه، وهو يصيح: (كيف تلقي مثل هذا البيان وإنك ستتزعم حركة عسكرية ضد الحرس القومي؟).

وخرج والبيان في يده وهو يسب ويشتم في الممر المؤدي من مكتب رئيس أركان الجيش حتى مكتبه الملاصق لمكتب وزير الدفاع. والمعروف عن علي عريم أنه يؤمن بالمثل والقيم ويميل إلى عمل الخير وهو ضد الظلم والانحراف. وكان من أشد البعثيين استياءً من تصرفات الحرس القومي، وكان له دور في أحداث ١١/١١ وما تلاها، وله دور أيضاً في أحداث ١٧و١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣. إلا أنه عاد إلى صفوف الحزب بعد نجاح الحركة بفترة وجيزة.

حضر إلى مكتبي العميد الطيار حردان التكريتي في صباح يوم ١٧/١١ وناولني ورقتين، الأولى: هي الخطة التي سلمها الفريق طاهر إلى رئيس الجمهورية في اليوم السابق، والأخرى: أمر تعيينات بخط وتوقيع الرئيس عبد السلام عارف وقال لي:

(لقد أرسل لك الرئيس هاتين الورقتين بعد أن وافق على خطة الحركة واتفقت معه على التنفيذ غداً ١٨/١١/١٩٦٣ وساعة الشروع هي الساعة السادسة صباحاً).

ناقشنا أنا وحردان خطة التنفيذ التي سبق أن وضعتها وقلت له أننا بحاجة إلى طائرات نقل لتنقل فوجين من المشاة من كركوك والموصل على جناح السرعة لأننا نفتقر إلى عنصر المشاة في بغداد. فوعدني بإرسال الطائرات لنقل المشاة في الصباح الباكر من يوم ١٨/١١. وغادر مكتبي مودعاً بعد أن قال لي: أخبر طاهر يحيى وسعيد صليبي ورشيد مصلح بساعة الصفر، وقال لي أيضاً أن معظم الضباط البعثيين معنا في هذه العملية.

كان الأمر الذي أرسله عبد السلام إليَّ يتضمن ما يلي:

١: يقوم المقدم الركن صبحي عبد الحميد بواجبات معاون رئيس أركان الجيش إضافة إلى منصبه.

٢: يكون العقيد الركن محمود عريم مسؤولاً عن القطعات العسكرية في جانب الكرخ ويفتح مقره في دار الإذاعة.

٣: يكون المقدم حسن النقيب مسؤولاً عن جانب الرصافة.

٤: يكون المقدم الركن محمد يوسف طه مسؤولاً عن قطاع الأعظمية ويحتل مقر الحرس القومي فيها.

٥: يكون العقيد الركن محمد مجيد مسؤولاً عن السيطرة على معسكر الرشيد.
٦: يكون المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي مسؤولاً عن معسكر الرستمية (كلية الأركان والكلية العسكرية).
٧: يرافقني العميد رشيد مصلح إلى مرسلات الإذاعة في أبي غريب.
٨: يرافقني المقدم الركن فاروق صبري إلى مرسلات أبي غريب أو ينتظرني فيها.

المشير الركن عبد السلام عارف القائد العام للقوات المسلحة:

ويبدو من الأمر المرسل أن الأسماء التي اختارها عبد السلام لقيادة الحركة والسيطرة على المعسكرات والوحدات والمراكز المهمة في العاصمة كلها قومية الاتجاه وبضمنها خمسة عناصر مهمة من تنظيمنا السابق وهم: (صبحي ـ محمد مجيد ـ محمد يوسف ـ عرفان ـ فاروق) وكان محمود عريم على علاقة قومية به وبنا. أما حسن النقيب فكان بعثياً مبعداً من وحدته ومن الحزب، ومتذمراً وناقماً على الحزب،وأصبح يتقرب مني بعد أن ساعدته على تمزيق المرسوم الجمهوري الذي كان معداً لإحالته على التقاعد كما شرحت ذلك في فصل آخر.

لم تكن لعبد السلام كتلة يعتمد عليها في الجيش لأنه كان قبل ثورة ١٤ رمضان يعيش بشبه عزلة ولا تتصل به الفئات القومية سوى حزب البعث وانفض عنه الضباط لأخطائه الكثيرة بعد ثورة ١٤ تموز. لذلك لما تسلم رئاسة الجمهورية ووجد نفسه رئيساً دون سلطة، وأمور الدولة يسيرها الحزب دون أخذ رأيه أو استشارته، ثار غضباً وأخذ يتحين الفرص لإثبات وجوده وانتزاع السلطة من الحزب، فبات يتقرب من الضباط غير الحزبيين في زياراته لوحدات الشمال أو التقائه بالضباط في مقره أو في الحفلات والمناسبات دون أن يفاتحهم بنواياه.

وعندما أخبرني طاهر يحيى بوجهة نظري بتحويل الصراع إلى صراع بين الحزب والدولة وسلمه الخطة التي وضعتها لتنفيذ الحركة تأكد لديه أني سأبذل كل جهدي لإنجاح هذه الحركة سواء مديراً للحركات العسكرية أو عضواً مهماً في مجموعة عسكرية لها ثقلها ووزنها في الجيش وأنني سأستعين بكل أفراد هذه المجموعة. وفعلاً اتصلت بالعميد الركن عبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى في الموصل وطلبت إليه التأييد والاشتراك. ولقد أرسل فوجاً صباح يوم ١٨ تشرين بالطائرات إلى بغداد بقيادة المقدم الركن رشيد محسن وهو أحد أفراد مجموعتنا أيضاً. كما اتصلت بالمقدم الركن خالد حسن فريد آمر اللواء المدرع السادس في معسكر الرشيد وطلبت إليه التعاون مع العقيد الركن محمد مجيد في السيطرة على معسكر الرشيد. وسبق أن أرسلت المقدم الركن علي حسين جاسم إلى الحبانية للسيطرة عليها. كما كلفت المقدم الركن هادي خماس مدير الشعبة الثالثة في مديرية الحركات العسكرية بالذهاب ليلة ١٧/ ١٨ تشرين إلى القصر الجمهوري ليكون ممثلاً لمديرية الحركات فيه ويرافق عبد السلام إلى مرسلات أبو غريب. وفعلاً ذهب هادي وأذاع البيانات كافة عدا البيان الأول الذي أذاعه عبد السلام بنفسه وكرره هادي عدة مرات بعده.

كما اتصلت بضباط آخرين من مجموعتنا السابقة وشاركوا فعلاً في الحركة.

سلمت الأمر إلى المقدم الركن هادي خماس وطلبت إليه بتبليغ ذوي العلاقة، وأوجزت له الخطة وواجب كل واحد منهم، وأخبرته بساعة الصفر. وبلغت المقدم الركن محمد يوسف بواجبه وكان يشغل منصبه مدير الشعبة الرابعة (الخطط) في مديرية الحركات العسكرية.

استدعيت المقدم الركن خالد حسن فريد إلى المديرية وناقشت معه الخطة، وكانت كتائب دبابات لوائه متجحفلة مع الفرق في الشمال. أما كتيبتا الدبابات الأولى والثالثة فوضعتها بإمرته صباح يوم ١٨ تشرين.

تولى سعيد صليبي وحردان ورشيد مصلح تبليغ الضباط البعثيين بالخطة والواجبات. وتركت تبليغ داود عبد المجيد آمر الفوج الآلي إلى صباح يوم ١٨ تشرين ثاني.

لأني كنت واثقاً بأنه انتمى إلى حزب البعث بتأثير من صالح وخالد مكي وليس عن عقيدة، وبالتالي سينفذ الأوامر الرسمية التي تصدر إليه.

بعد ظهر يوم ١٧ حضر إلى مكتبي المقدم حسن النقيب ومعه العميد شاكر مدحت السعود وأبدى العميد شاكر استعداده للمساهمة حيث قد أخبره حسن بالتفاصيل التي تولى هادي إبلاغه بها. وعن طريق الصدفة علمت منهما أن حسن قد فهم أن التنفيذ سيكون في الساعة السادسة من مساء يوم ١٧. فأخبرته بخطئه وصححت له التنفيذ ويومه. ولو لم يحضر إلى مكتبي في تلك الساعة لكشف الأمر وانهارت الخطة مساء يوم ١٧ تشرين الثاني.

شكرت الأخ شاكر وقلت له من الأفضل أن ينتظر في داره، وسأتصل به إذا احتجنا إلى مساعدته، وكان يشغل في ذلك الوقت رئيس المجلس العرفي العسكري. وهو ضابط شريف وشجاع وشهم، ولكن ليس هناك أي واجب يعهد إليه.

أخبرني هادي بأنه بلغ الجميع إلا فاروق صبري الذي اتصل به مراراً فلم يجده. وفي صباح يوم ١٨/ ١١ ذهب إلى المطار وسافر إلى يوغسلافيا مقر عمله الجديد حيث سبق أن عين ملحقاً عسكرياً فيها بعد أن أطلق سراحه من التوقيف (لقد قبض عليه لمشاركته في حركة عبد الهادي الراوي ـ جابر حسن حداد).

واتصلت مساء يوم ١٧/ ١٨ بقائدي الفرقتين الأولى والثانية في الموصل وكركوك هاتفياً ولخصت الموقف وطلبت إليهما إعداد الفوجين اللذين سبق أن طلبت منهما إعدادهما للمجيء إلى بغداد حال وصول الطائرات إليهما في صباح ١٨ تشرين ثاني والتي سيبعثها قائد القوة الجوية.

استدعاني رئيس أركان الجيش في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ١٧/ ١١ وقال لي: (حضر إلى مكتبي قبل لحظات رئيس الوزراء ورجاني تأجيل التنفيذ لمدة يومين لأنه يحاول أن يحل المشكلة سلمياً، وإن عجز عن ذلك فلا مفر من تنفيذ الحركة). فما هو رأيك؟

فقلت: هذا غير ممكن الآن لأني والآخرين بلغنا الوحدات كافة بواجباتها سواء التي في بغداد أو خارجها، ومن الصعوبة الآن تبليغها بالتأجيل.

وفي هذه الأثناء دخل العميد حردان وسمع طرفاً من الحديث. فاستفسر عن الموضوع،فأخبره الفريق طاهر برجاء أحمد حسن البكر. فقال هذا غير ممكن، وإن أي تراجع سيكشف الأمر بعد أن تم تبليغ الضباط جميعاً.

وأصر حردان على التنفيذ في الوقت المحدد وقال: اترك أمر رئيس الوزراء لي سأذهب لأقنعه. وترك المكتب وعاد إلينا بعد نصف ساعة وقال: (وجدت رئيس الوزراء في مكتب وزير الدفاع وأخذته جانباً وكلمته وأخبرته باستحالة التأجيل لأن الأمر بالتنفيذ وصل إلى القطعات كلها ولا مجال للتراجع. وقال لي (أبو هيثم) رئيس الوزراء، أنا غير مسؤول عن أي دم يُسال غداً، لذلك سأترك الأمر وأذهب إلى داري ولن أشارك، ولن أتحمل مسؤولية الحركة.

وفعلاً ترك المبنى وذهب إلى داره.

كان انسحاب رئيس الوزراء من المشاركة في التنفيذ خطأً كبيراً بالنسبة إليه وإلى الحزب. ذلك لأني أعتقد أن انسحابه أكد تحول الحركة من حركة تصحيحية داخل الحزب إلى حركة هزت كيان الحزب وعصفت به، لأنه كان على رأسها، وانسحابه منها في آخر لحظة فسح المجال للرئيس عبد السلام أن يصبح على رأسها، وكانت حجة تمسك بها عبد السلام وحردان لإبعاده من رئاسة الوزارة بعد نجاح عملية التنفيذ، وقلل دوره في فرض إدارته حتى لم يحتج أي ضابط بعثي على استبعاده من منصب رئاسة الوزارة بعدئذٍ.

وصل المقدم الركن هادي خماس إلى القصر الجمهوري في الساعة التسعة من مساء ١٧/١٨ تشرين وسلم البيانات التي أعددناها سوية إلى عبد السلام عارف فقرأها ووافق عليها عدا البيان الأول فقد أعده بنفسه وسلمه إلى هادي وطلب إليه قراءته وإبداء ملحوظاته عليه. وكان في البيان فقرة تنص على إعلان الجمهورية الرئاسية، وتعني أن يجمع عبد السلام بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة. فاعترض هادي على هذه الفقرة، وبعد نقاش منطقي اقتنع الرئيس عبد السلام بوجهة نظر هادي وشطب هذه الفقرة.

وعند منتصف الليل وكما أخبرني هادي حضر حردان التكريتي إلى القصر وأخبرهما بانسحاب أحمد حسن البكر من مسؤولية المشاركة في الحركة.

وبعد أن اطلع حردان على البيان الأول اختلى بعبد السلام، وأقنعه بأن ينص البيان على تعينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة. فوافق عبد السلام لأنه لم يكن أمامه خيار وهو يعرف قوة حردان العسكرية والحزبية في ذلك الوقت.

ثم اتفقا على أن يكون طاهر يحيى رئيساً للوزراء ورشيد مصلح وزير للداخلية وأصر حردان كما أخبرني بعدئذٍ أن أكون أنا رئيساً لأركان الجيش.

وإزاء إصراره وافق عبد السلام مضطراً في الوقت الذي كان يرغب فيه أن يتولى هذا المنصب شقيقه العميد عبد الرحمن عارف.

وهكذا ثُبتت في الساعات الأولى من صباح يوم ١٨ تشرين الثاني أسماء من يشغل مناصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش.

كانت نصيحة هادي لعبد السلام بشطب فقرة إعلان الجمهورية الرئاسية ذات قيمة كبيرة له، لأنها جنبته الاصطدام بحزب البعث وأركانه القائمين بحركة التصحيح في اليوم الأول للثورة.

وفي الصباح الباكر وصل رشيد مصلح إلى القصر ليصحب عبد السلام إلى المرسلات منح عبد السلام نفسه في البيان الأول صلاحيات مجلس قيادة الثورة جميعها وعين نفسه رئيساً للمجلس

وقائداً عاماً للقوات المسلحة وبذلك أثار غضب الضباط المشاركين في الحركة وخاصة جماعتنا وأزعجهم إنفراده في الحكم. (راجع ملحق الفصل للاطلاع على البيان).

تنفيـــذ الخطـــــة :

في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ دخل كل من العقيد سعيد صليبي والرائد علي عريم إلى مكتب وزير الدفاع الفريق صالح عماش وأبلغاه بأنه معتقل في مكتبه.ثم اعتقلا مرافقه الملازم سامي سلطان ووضعاه في غرفة في مديرية الحركات العسكرية بحراسة من الانضباط العسكري. وفي الوقت نفسه انطلق الضباط الذين عينهم عبد السلام لقيادة القطعات العسكرية وتنفيذ الواجبات إلى المحلات التي نسبوا إليها، عدا محمود عريم فقد دخل مبنى الإذاعة في الساعة الخامسة والنصف.

في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٨ تشرين الثاني اتصلت هاتفياً بالمقدم داوود عبد المجيد آمر الفوج الآلي الثاني، وكان مقره في معسكر الوشاش، وأمرته بإرسال سرية مشاة إلى ملعب الإدارة المحلية في الكرخ وأخرى إلى دار الإذاعة على أن تتلقى أوامرها من العقيد الركن محمود عريم.

فاعترض في بداية الأمر مدعياً بأن معاون رئيس أركان الجيش العقيد الركن خالد مكي الهاشمي قد اتصل به صباح يوم ١٧ تشرين الثاني وأبلغه بعدم تنفيذ أي أمر يصدر له من مدير الحركات العسكرية أو من أية جهة أخرى، وأن يتلقى الأوامر منه مباشرة. فقلت له:

(عليك أن تنفذ الأوامر الرسمية التي تصدر إليك من المراجع المختصة وأنا آمرك بصفتي مدير الحركات العسكرية وستكون مسؤولاً في حالة عصيانك تنفيذ الأوامر الرسمية).

فقال لي: أمرك مطاع سيدي.

وفعلاً نفذ الأوامر بدقة وقاد بنفسه السرية المتوجهة إلى ملعب الإدارية المحلية حيث كانت المقاومة شديدة من قبل الحرس القومي المتجمع فيها. وأصيب المقدم داوود في رأسه، وضمد نفسه وأبى الإخلاء.

وفي الوقت نفسه انطلقت الوحدات من معسكر الرشيد إلى أهدافها، واحتلتها في تمام الساعة السابعة. وبقيت بؤر للمقاومة في دائرة البرق والبريد في السنك، وفي البناية الكائنة أمام وزارة الدفاع وفي ملعب الإدارة المحلية في الكرخ، انتهت جميعها عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٨ تشرين.

تأخر الرئيس عبد السلام عن الذهاب إلى أبي غريب حيث رفض المقدم فهد جواد الميرة آمر كتيبة الدبابات الرابعة التعاون معه مع العلم أنه كان من المنفذين في يوم ١١/١١، فاضطر إلى اعتقاله واعتقال الضباط المؤيدين إلى علي صالح السعدي في الكتيبة (كانت الكتيبة في معسكرها قرب القصر الجمهوري). ثم ذهب إلى أبي غريب حيث كان ينتظره آمر رعيل الدبابات المكلف بحراسة المرسلات الملازم قصي صبري شقيق فاروق صبري ومعه الملازم عدنان خير الله وهما من الضباط البعثيين العقائديين ولكنهما كانا ضد علي صالح، ووافقا على الاشتراك في الحركة التصحيحية كما كان ضباط البعث يسمونها.

أذاع عبد السلام بنفسه البيان الأول في الساعة السابعة ثم أعقبه المقدم الركن هادي خماس بإعادة إذاعة البيان وباق البيانات التي تتعلق بغلق المطار ومنع التجول وحماية الأجانب....الخ.

إلا أني لم أنتظر وصوله حتى السابعة لأن المفروض كان أن تذاع البيانات في الساعة السادسة. ولما أخبرني قصي هاتفياً بتأخر وصول رئيس الجمهورية، اتصلت بالعقيد الركن محمود عريم في دار الإذاعة وطلبت إليه إذاعة بيان منع التجول. فأذيع البيان في الساعة السادسة والنصف. وكان هدفي التبكير في منع الناس من الخروج من دورهم خشية على أرواحهم.

لقد استسلم معظم أفراد الحرس القومي دون مقاومة، وسلم القسم الأعظم سلاحه إلى مراكز الشرطة طبقاً للبيانات التي كانت تصدر عن دار الإذاعة، ورمى البعض أسلحته في الشوارع. ولم تقع خسائر تذكر، عدا هجوم بعض أبناء الفلوجة على مركز الحزب فيها وقتلوا بعض أفراد الحرس فيه، وكان عملاً مؤسفاً دفعهم إليه حقدهم وتهورهم انتقاماً من الحرس الذين عاملوهم بقسوة سابقاً.

وقصف حردان ملعب الإدارة المحلية في الكرخ والمبنى الكائن أمام وزارة الدفاع. فاتصلت به هاتفياً ورجوته بإيقاف القصف الجوي، إذ لا داعي له لأن الأمور حسمت، وهذه مقاومات بسيطة ستنتهي، ولا بد من إنهائها بأقل خسارة ممكنة.

حاول الفريق صالح عماش استخدام التلفون للاتصال بالوحدات وإصدار أوامره إليها أو إقناع آمريها بتبديل موقفهم، فشعر به الرائد علي عريم فقطع اتصاله الهاتفي وقال له:

(إننا قدمنا لك كل الاحترام، فلا تضطرنا أن نحجزك في غرفة أخرى ونقفل عليك بابها).

وفي مساء يوم ٢٠ تشرين الثاني تم تسفيره مبعداً إلى القاهرة بطائرة عسكرية وذهب بعضنا لتوديعه في مطار معسكر الرشيد وكنت أحدهم.

وفي ليلة ١٧/ ١٨ تشرين استأذن العقيد الركن خالد مكي من رئيس أركان الجيش أن يذهب إلى بيته فأذن له الفريق طاهر واتصل به صباح يوم ١٨ تشرين طالباً منه الحضور إلى مكتبه فحضر وأُحتجز فيه حتى صباح يوم ٢٠/ ١١. ولقد اتصل بيَّ طالباً التوسط له ليذهب إلى داره فهيأت له سيارة ركبها معززاً مكرماً وأحيل على التقاعد بعد يوم أو يومين، ووسطني فيما بعد وأنا وزير للخارجية بالسماح له بمغادرة العراق مع عائلته، فسافر إلى لبنان وعاش في طرابلس، وعاد إلى العراق بعد وفاة الرئيس عبد السلام.

أما الضباط البعثيون الذين اعتقلوا ليلة ١٧/ ١٨ تشرين في كتائب الدبابات فلم يتجاوز عددهم (٣٠) ضابطاً محسوبين على علي صالح السعدي، أُطلق سراحهم مساء يوم ٢٠/ ١١ وبُلغوا بمراجعة مديرية الإدارة لمعرفة الوحدات التي نُقلوا إليها حيث نُقلوا جميعاً إلى خارج بغداد.

وصل الفوجان القادمان من كركوك والموصل بالطائرات إلى بغداد في حدود الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٨/ ١١ وعسكر فوج الفرقة الثاني في معسكر الرشيد أما فوج الفرقة الأولى فعسكر في معسكر الوشاش واعتبر الفوجان قوة احتياطة ولم يشتركا في تنفيذ الخطة لأن المعركة حسمت في وقت وصولهما.

كما وصل إلى بغداد في مساء يوم ١٨ / ١١ فوج بشير الطالب قادماً من قاطع الفرقة الثانية بالنقلية الآلية حيث أرسله قائد الفرقة الثانية بناءً على طلب مباشر من رئيس الجمهورية ليلة ١٧/ ١٨ وعسكر في معسكر الوشاش.

أدارت الشعبة الأولى (شعبة الحركات) حركة الوحدات بصورة جيدة وكان اتصالها بالوحدات المشتركة منتظماً وقام بهذا الواجب الرائد الركن صبحي عبد الله الذي كان يزودني بموقف الوحدات وتطورات الأحداث فوراً. وكان التنسيق بيني وبين قائد القوة الجوية وبين آمر الانضباط العسكري (سعيد صليبي) ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام ممتازاً.

كما اتصلت عدة مرات برئيس الجمهورية في محطة إرسال أبو غريب لاطلاعه على الموقف. أما رئيس أركان الجيش فبقي في مكتبه وكنت أتصل به بين الحين والآخر وأشرح له الموقف.

بيان رقم (١)

صادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة

أيها الشعب العراقي العظيم، أيها المواطنون، يا أبناء العروبة والإسلام، إن ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات، ومخالفة للقوانين، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة، وآخرها التمرد المسلح يوم ١٣/١١/١٩٦٣ أصبح أمراً لا يطاق، ويندى له الجبين، بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذي هو جزء لا يتجزأ من أمته العربية، فتحملنا ما تحملنا صبراً على المكاره والآلام، وتجنباً لإراقة الدماء، وحفاظاً لوحدة الشعب النبيل تيمناً بقوله تعالى: ﴿ادفع بالتي هي أحسن﴾.

ولكننا كلما زدنا صبراً وإيماناً، ازداد هؤلاء العابثون الشعوبيون وأقزام الحرس اللاقومي تعنتاً واستكباراً (وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم) فبلغ السيل الزبا بل قد تجاوزه، فنادى الشعب جيشه وقواته المسلحة فلبتا نداؤه، وتلاحمت القوى الخيرة لإنقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العابثين، وخيانة الخائنين من الشعوبيين والانتهازيين، وعليه فقد قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد الاتكال على الله مايلي:

١: تلبية مطلب إنقاذ الشعب وتنفيذ طلبات الجيش والقوات المسلحة الوطنية.

٢: انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة.

٣: تعين رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف قائداً عاماً للقوات المسلحة الوطنية وممارسته كافة الصلاحيات المخولة له.

٤: تعين زعيم الجو الركن حردان عبد الغفار بمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالإضافة إلى منصبه.

٥: منح رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف صلاحيات استثنائية تتضمن جميع الصلاحيات المخول بها المجلس الوطني لقيادة الثورة بموجب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته لمدة عام تتجدد تلقائياً كلما تطلب الأمر ذلك وبتقدير منه.

٦: حل الحرس القومي قيادة ومقرات وأفراداً. وإلغاء كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بخصوصه.

٧: حل المجلس الوطني لقيادة الثورة المتشكل صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان ١٣٨٢هـ) وإعادة تكوينه على الوجه التالي:

أ: رئيس الجمهورية رئيساً.

ب: الأعضاء:

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية.

نائب القائد العام للقوات المسلحة.

رئيس أركان الجيش.

معاونو رئيس أركان الجيش.

قادة الفرق.

قائد القوة الجوية.

الحاكم العسكري العام.

الضباط الذين يقرر انتخابهم في المجلس.

جـ: يعين المجلس سكرتيراً ويجوز أن يكون من أعضاء المجلس أو من خارجه.

ويحق للرئيس تخويله التوقيع على البيانات والأوامر الصادرة من المجلس بعد اطلاع الرئيس.

د: المجلس الاستشاري: يشكل المجلس الوطني مجلساً استشارياً يختارهم من الوطنين ذوي السمعة الطيبة والسيرة الحسنة، والكفاءة، وكذا من ذوي الخبرة والفن والاختصاص.

٨: اتخاذ الإجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين والمسببين لتمرد يوم ١٣/١١/١٩٦٣.

صدر في بغداد يوم الاثنين المصادف ٢ رجب ١٣٨٣هـ.

الموافق ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م

المشير الركن عبد السلام محمد عارف

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

استمعت إلى البيان الأول الذي كتبه الرئيس عبد السلام عارف وأذاعه بنفسه وأنا في مكتبي في مديرية الحركات العسكرية وكان معي الرائد علي عريم ولقد استغربنا من فقرة وردت فيه تنص على:

(منح رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تتضمن جميع صلاحيات المجلس الوطني لقيادة الثورة لمدة عام تتجدد تلقائياً)

وهي الفقرة (٥).

فقلت لعلي عريم: هذه الفقرة تتعارض تماماً مع الفقرة (٧) التي ورد فيها:

(حل المجلس الوطني لقيادة الثورة وإعادة تكوينه على الشكل التالي)

حيث جردت المادة (٥) المجلس الجديد من كل الصلاحيات وحصرتها برئيس الجمهورية. ويعني ذلك أن المجلس الجديد سيكون شكلي شبحي مجرد من كل صلاحية ولا حول له ولا قوة).

وقلت له:

يبدو أن الرئيس عارف عبد السلام لم يتعض من دروس الماضي وسيكون حاكماً مطلقاً بموجب هذه الصلاحيات.

فقال لي علي عريم: يبدو أنه سيزرع بموجب هذه المادة بذور الخلاف بينه وبين الآخرين الذين شاركوا في التخطيط وتنفيذ هذه الحركة وسأكون أول المعترضين على هذه المادة وترك مكتبي وهو غاضب.

وفعلاً شكلت هذه المادة معضلة بينه وبين الكتلة القومية التي كنت أحد أعضائها البارزين والتي كانت تصر على تشكيل مجلس قيادة الثورة وإلغاء المادة (٥) ويكون الحكم جماعي لحين تشكيل المؤسسات الدستورية والديمقراطية التي كان يطمح ويطالب بها الشعب منذ انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

تشكيـــل الـــوزارة الجديـدة

حضر الرئيس عبد السلام عارف مساء يوم ١٨ تشرين إلى وزارة الدفاع وعقد اجتماعاً في مكتب رئيس أركان الجيش حضره الفريق طاهر وحردان ورشيد مصلح وسعيد صليبي وصبحي عبد الحميد. تكلم فيه عن أسلوب الحكم الجديد. وناقش المجتمعون موضوع مجلس قيادة الثورة الذي تطرق إليه البيان الأول، وتقرر دعوة الضباط الذين شاركوا ونفذوا واجباتهم في صباح يوم ١٨ تشرين للاجتماع مساء يوم ١٩ تشرين في دائرة الانضباط العسكري لانتخاب أعضاء إضافيين لمجلس قيادة الثورة إضافة إلى المناصب التي ذكرها البيان، ثم أخرج عبد السلام من جيبه مصحفاً وضعه على المنضدة وقال: (لنقسم نحن الستة على هذا المصحف بأن نكون يداً واحدة وقلباً واحداً وأن لا يغدر أحدنا بالآخر ونتشاور دوماً كقيادة جماعية في حكم البلد سواء تشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة أم لا).فأقسمنا على ذلك.

وفي صباح يوم ١٩ تشرين أرسلت برقيات من الحركات العسكرية إلى الوحدات التي شاركت في الحركة دعوتهم فيها إلى إرسال ممثلين عنهم إلى دائرة الانضباط العسكري مساء ذلك اليوم لانتخاب أعضاء المجلس الوطني الإضافيين.

وبعد ساعات وصلت إليَّ معلومات تفيد بأن قسماً من الضباط أخذ يعد القوائم وكل مجموعة تحاول إقناع الآخرين بانتخاب قائمتها.

وفي عصر ذلك اليوم أخبرني العقيد سعيد صليبي بموضوع القوائم وخطورتها واقتراح إلغاء الانتخاب خشية أن تقع كارثة لأن الضباط البعثيين يعتقدون بأن الحركة كانت تصحيحية وأن الأعضاء يجب أن يكونوا من أعضاء الحزب.

وعندما حضر الرئيس عبد السلام وعلم بذلك، طلب من سعيد أن يقنع بعض الضباط بتقديم اقتراح بتأجيل الانتخابات في الوقت الحاضر.

ولما ذهبنا إلى قاعة الاجتماع وجدنا أكثر من مئتي ضابط من مختلف الرتب قد تجمعوا فيها، وهم ضعف العدد الذي حددته البرقية.

تكلم الرئيس عبد السلام وشرح الموقف والظروف التي أدت إلى الحركة، وأكد أن الخطة وضعها وأشرف على تنفيذها مدير الحركات العسكرية. ثم نهض سعيد واقترح تأجيل الانتخابات إلى حين أن تستقر الأمور، فأيده عدد كبير من الضباط سبق أن اتفق معهم. ولكن الأخوين عارف ومحمد مجيد أصرا على إجراء الانتخابات وقالا إن المجلس ضمانة للحكم الجماعي إلا أن أصواتهم ضاعت وسط الضجة. فأعلن الرئيس تأجيل الانتخابات نزولاً عند رغبة الأكثرية.

انفض الاجتماع وعدنا نحن الستة إلى مكتب رئيس أركان الجيش فبدأ الكلام حردان قائلاً:

(الآن يجب أن نبدأ بتشكيل الوزارة) ورشح الفريق طاهر يحيى رئيساً للوزراء مستبعداً أحمد حسن البكر لأنه رفض الاشتراك في الحركة ليلة ١٧/ ١٨ تشرين واقترح تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية. فوافق الجميع على اقتراحه.

ثم اقترح حردان تعيينه وزيراً للدفاع انسجاماً مع منصبه نائباً للقائد العام الذي أعلن في البيان الأول. كما اقترح تعييني رئيساً لأركان الجيش وتعيين سعيد صليبي مديراً للشرطة العام. فرفضت هذا المنصب بالرغم من موافقة الجميع بما فيهم الرئيس عبد السلام. وألحوا علي كثيراً فقلت لهم:

(إن منصب الوزير منصب سياسي فلا اعتراض لديَّ على تعيين الأخ حردان وزيراً للدفاع. أما منصب رئيس أركان الجيش فهو منصب عسكري وأنا لا أقبل أن أدخل في نظام الجيش وتقاليده وأُمنح رتبة لواء اعتباطاً لأشغل هذا المنصب. وإني أعتقد أن هذا التعيين سيخل بالضبط ويخلق الحساسيات والحسد والعداوات ونحن في غنى عنها في الوقت الحاضر).

كما رفض سعيد منصب مدير الشرطة العام مفضلاً البقاء في منصبه في الجيش.

وبناء على رفضي رشح عبد السلام أخاه العميد عبد الرحمن رئيساً لأركان الجيش وعبثاً حاولنا إقناعه بضرورة انتخاب ضابط ركن لهذا المنصب إلا أنه أصر على تولي أخوه بالرغم من أننا رشحنا أخاه لتولي منصب وزير الصناعة. ثم اتفقنا أن يشغل اللواء الركن عبد القادر حسين أقدم ضابط في الجيش المنصب وكالة في الوقت الحاضر.

تركت مكتب رئيس أركان الجيش للذهاب إلى دورة المياه فوجدت الأخوان محمد مجيد وهادي وعرفان في الممر يسألون عن الموقف. فأخبرتهم بعرض منصب رئيس أركان الجيش عليَّ ورفضي لذلك. فلامني عرفان وهادي على الرفض. وطلب محمد مجيد إليَّ أن أرشح عبد الكريم فرحان للمنصب. فقلت له أن ما ينطبق عليَّ ينطبق على عبد الكريم لأن هناك أكثر من عشرين ضابطاً أقدم منه فلن أرشحه وإن عبد السلام اختار أخاه وهو أقدم من عبد الكريم.

فذهب محمد واتصل بعبد الكريم هاتفياً وطلب منه أن يتصل بمكتب رئيس الأركان ويطلب من المجتمعين فيها تعيينه رئيساً لأركان الجيش.

عدت إلى الاجتماع وبدأنا بتشكيل الوزارة فاقترح عبد السلام اشتراكي فيها لضرورة تطعيمها بعناصر عسكرية فرفضت العرض إلا أنهم جميعاً ضغطوا عليَّ فوافقت واخترت وزارة الخارجية فوافقوا عليها دون تردد، وفي هذه الأثناء رن جرس الهاتف وكان المتكلم عبد الكريم فرحان يطلب تعيينه رئيساً لأركان الجيش، فكلمه عبد السلام وقال له: إن هذا المنصب سيشغله أقدم ضابط في الجيش وعرض عليه منصب وزير الإرشاد فرفضه مصراً على منصب رئيس الأركان أو البقاء في منصبه الحالي قائداً للفرقة الأولى.

أشركنا في الوزارة بعض أعضاء الوزارة السابقة وهم عزت مصطفى وأحمد عبد الستار الجواري وعبد الكريم العلي وعبد العزيز الوتاري وعبد الستار عبد اللطيف ومحمود شيت خطاب وكامل الخطيب. واقترحت إشراك السيد ناجي طالب ورجب عبد المجيد فرفض عبد السلام ذلك بحجج واهية.

واتصل الرئيس عبد السلام بالدكتور عبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد عدة مرات طالباً إليه أن يرشح بعض العناصر القومية من أساتذة الجامعة لبعض الوزارات الفنية. فرشح الدكتور عبد الصاحب علوان للإصلاح الزراعي. وعبد الفتاح الألوسي للإسكان وعبد العزيز الحافظ للاقتصاد والدكتور عبد العزيز البسام للإرشاد. وقال له شرطي أن تتوفر فيهم الكفاءة والاختصاص وأن يكون اتجاههم قومي وعند الاتصال بهم وافق الجميع عدا البسام حيث رفض المنصب الوزاري.

واستمر النقاش في تشكيل الوزارة طوال يوم ١١/٢٠ هذا وشاركنا في الجلسة الأخيرة السيد أحمد حسن البكر الذي بُلغ بأنه سيكون نائباً لرئيس الجمهورية.

وفي اللحظات الأخيرة وقبل إعلان تشكيل الوزارة من دار الإذاعة طلبوا إليَّ أن أقنع الأخ عبد الكريم فرحان بقبول منصب وزير الإرشاد فكلمته بالهاتف وقلت له أنا وعارف قبلنا الاشتراك في الوزارة أنا للخارجية وعارف للزراعة فلا أرى ضرورة لرفضك المنصب الوزاري فوافق على الاشتراك.

ولقد رشحت الدكتور حسن ثامر لوزارة الاقتصاد فوافق عبد السلام ولما اتصلت به رفض الاشتراك، وكان حسن ثامر جاري ولمست فيه أثناء حكم عبد الكريم قاسم حساً قومياً ورغبة في التعاون ضد الهيمنة الشيوعية. واشترك بعدئذٍ في حكومة عبد الرحمن البزاز في أواخر عام ١٩٦٥.

كما رشحت الدكتور شامل السامرائي للوزارة فوافق عبد السلام دون تردد لأنه كان من أصدقائه، وكان متطرفاً في قوميته ووطنيته ومتحمساً للوحدة العربية وفيه صفات ممتازة من جميع الوجوه.

ورشح الرئيس عبد السلام الدكتور عبد الكريم هاني وكان بعثياً منشقاً ومن أصدقائه ومؤمناً بالوحدة وحسه القومي ممتاز، وأثبت كفاءة ومقدرة في وزارته.

ورشح الفريق طاهر الدكتور عبد الكريم كنونة وهو من الرعيل القومي الأول. كما رشح عبد السلام الدكتور محمد جواد العبوسي وزيراً للمالية وهو من خيرة من أشغل هذا المنصب. كما رشح السيد مصلح النقشبندي وزيراً للدولة.

طالبت في هذه الجلسة أن يعود عارف عبد الرزاق قائداً للقوة الجوية.

فاعترض حردان بشدة واقترح تعيينه سفيراً في وزارة الخارجية وحدث جدل هادئ بيني وبينه أنهاه عبد السلام باقتراح تعيين عارف وزيراً للزراعة.

وكان حردان يريد أن يحتفظ بقيادة القوة الجوية لتكون تحت سيطرته المباشرة ليستغلها في المستقبل للوثوب إلى المركز الأول في الدولة كما كان يطمح.

وأُذيع تشكيل الوزارة من دار الإذاعة في منتصف ليلة ٢١/٢٠ تشرين الثاني على الوجه الآتي:

طاهر يحيى	رئيساً للوزراء.
رشيد مصلح	وزيراً للداخلية
حردان عبد الغفار	وزيراً للدفاع
صبحي عبد الحميد	وزيراً للخارجية

عبد الكريم فرحان	وزيراً للإرشاد
عبد الستار عبد اللطيف	وزيراً للمواصلات
محمود شيت خطاب	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
عبد الكريم هاني	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
محمد جواد العبوسي	وزيراً المالية
عزت مصطفى	وزيراً للصحة
أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية والتعليم
عبد الفتاح الألوسي	وزيراً للأشغال والإسكان
مصلح النقشبندي	وزيراً للدولة لشؤون الأوقاف
عبد الكريم العلي	وزيراً للتخطيط
عبد الكريم كنونة	وزيراً للصناعة
كامل الخطيب	وزيراً للعدل
عبد العزيز الحافظ	وزيراً للاقتصاد
عبد العزيز الوتاري	وزيراً للنفط
عبد الصاحب علوان	وزيراً للإصلاح الزراعي
عارف عبد الرزاق	وزيراً للزراعة
شامل السامرائي	وزيراً دولة لشؤون الوحدة

وإذا اعتبرنا طاهر يحيى ورشيد مصلح من أعضاء حزب البعث فيكون عدد أعضاء الحزب في الوزارة سبعة أعضاء فقط.

بعد الانتهاء من تشكيل الوزارة اتفقنا على نقاط يجب أن يستهدفها النظام الجديد وتنفذها الوزارة أهمها:

١: إعادة سيادة القانون والتمسك الحرفي في تطبيق الأنظمة والقوانين وعدم مخالفتها، وتطبيقها على الجميع دون تمييز.

٢: إلغاء الاستثناءات وإعادة النظر في تعيين الموظفين الذين رفعوا أو عُينوا في درجات أكثر مما يستحقونها، وإعادتهم إلى درجاتهم السابقة وفق القوانين والأنظمة.

٣: احترام الحرية الشخصية للمواطنين، وإطلاق سراح الموقوفين لأسباب سياسية ومنع التوقيف الكيفي.

٤: احترام القضاء وعدم التدخل بأحكامه.

٥: توطيد العلاقات مع الدول العربية جميعاً وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٦: توثيق العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والسعي إلى تحقيق الوحدة معها.

٧: التمسك بسياسة عدم الانحياز وتوثيق العلاقات مع دول العالم التي تمد يد الصداقة لنا.

٨: تحسين العلاقات مع المعسكر الاشتراكي هذه العلاقات التي اهتزت بعد قيام ثورة رمضان.

٩: ترصين الصف القومي والاعتماد على القوى القومية قاعدةً سياسية للحكم الجديد.

١٠: سن دستور جديد يتماشى مع روح العصر.
١١: تبقى القضية الفلسطينية قضية العراق والعرب الجوهرية.
١٢: حل المشكلة الكردية بالطرق السلمية وإنهاء التمرد في شمال الوطن.

عقد مجلس الوزراء أول اجتماعاته في القصر الجمهوري برآسة رئيس الجمهورية وبحضور نائبه السيد أحمد حسن البكر. ولقد انحصر النقاش في النقاط المذكورة أعلاه واتفق على تشكيل لجنة وزارية لإعداد المنهج الوزاري.

وحصلت مشادة كلامية بين السيدين أحمد حسن البكر ومحمد جواد العبوسي وزير المالية، على أثر اقتراح تقدم به الدكتور العبوسي بحل الأحزاب وإيقاف نشاطها خلال فترة انتقال محددة، واعتماد النظام الديمقراطي أساساً للحكم، وسن قانون لانتخاب المجلس النيابي، وإجراء انتخابات حرة بعده.

فاعترض العميد البكر وقال بغضب إن المقصود من هذا الاقتراح هو حزب البعث وأنه لن يوافق على حل الحزب. وإن حركة ١٨ تشرين هي حركة تصحيحية قام بها الحزب ولن يسمح أن يُمس الحزب بسوء. فتدارك الرئيس عبد السلام الموقف وأنهى المناقشة والجلسة.

والغريب في الموضوع أن السيد أحمد حسن البكر كان ناقماً على الحزب والحزبيين وتهجم أمامي في مكتب صالح مهدي عماش في يوم ١٦ تشرين ثاني ١٩٦٣ عليهم وقال لي: (إنك العاقل الوحيد فينا لأنك رفضت الانتماء لهذا الحزب).

ولكن يبدو أنه غيّر موقفه بعد أن اجتمع مع السيد ميشيل عفلق وصحبه الذين كانوا مقيمين في قصر الزهور في يوم ١١/٢٠. وقد طلبوا الاجتماع به وبحردان ونصحوهما بالتمسك بالحزب وتولي قيادته وإعادة تنظيمه وبنائه من جديد. ويبدو أنه اقتنع بوجهة نظرهم.

تقرير في يوم ٢١ تشرين ثاني تسفير صالح عماش إلى القاهرة، ولقد ذهبت مساء ذلك اليوم إلى مطار معسكر الرشيد لتوديعه، وكان هناك السادة أحمد حسن البكر وحردان وسعيد صليبي وعلي عريم. ولقد أخذني جانباً ورجاني أن أرعى عائلته وأن أكون وكيله في تسلم رواتبه، وقال لي أنه سيرسل الوكالة من القاهرة. وفعلاً أرسلها وقمت بهذا الواجب خير قيام كصديق. ولم يؤثر اختلافنا في الرأي ولا الأحداث التي حدثت قبل يومين على صداقتنا. والغريب في الأمر أنه أرسل عليَّ أثناء تشكيل الوزارة ونصحني بإبعاد عبد الستار عبد اللطيف من التشكيلة الوزارية لأنه طموح ولن يكف عن التآمر ضدنا. فقلت له هذا غير ممكن لأن الرئيس عبد السلام وأحمد حسن البكر متمسكان به وهو كما يعلم صديقك وصديقي.

أما وفد القيادة القومية السوري فترك بغداد إلى دمشق بعد ظهر يوم ٢٠ تشرين ثاني بعد أن أقام الرئيس عبد السلام مأدبة غداء على شرفه وودع بحفاوة واحترام تليق بالخلق العربي الذي يتمتع به كل عربي يرعى حقوق ضيوفه ويحافظ على كرامتهم.

علاقــات العــراق الدوليــة

خلعت ملابسي العسكرية في صباح يوم ١٩٦٣/١١/٢٢ وذهبت إلى وزارة الخارجية مرتدياً بدلة مدنية، وتسلمت منصبي الجديد. ولم أرتدِ اللباس العسكري بعدها قط. وبقيت ذكرى أيام خدمتي العسكرية أحلى أيام حياتي وأحبهن إلى نفسي خاصة أيام كنت أستاذاً في كلية الأركان هذا المركز العلمي الهام.

قررت أن أُلِمَّ بسرعة بكل ما يتعلق بوزارة الخارجية وعلاقاتنا الدولية لأكون على بينة من أمري وأقف على أرضٍ صلدة أمام موظفين أكفاء متمرسين. ومعظمهم لهم خبرة واسعة. لذلك طلبت إلى مديرية الذاتية أن يزودوني بأنظمة الوزارة وتعليماتها وملاكاتها ودوائرها وموظفيها ومناصبهم وأسماء السفراء وموظفي كل سفارة. وعكفت على دراسة هذه الأوراق كلها. وكنت لا أخشى السؤال لاعتقادي أن السؤال ليس فيه ما يعيب، ولكن العيب كل العيب في الجهل أولاً وإدعاء المعرفة والتظاهر بها آخراً.

كما طلبت إلى الدوائر المختصة أن تهيئ لي نبذة مختصرة عن واجباتها وعلاقاتنا بكل دولة من دول العالم لنا علاقة دبلوماسية معها.

ثم اجتمعت بالمدراء العامين بحضور وكيل الوزارة السيد ناصر الحاني وسمعت منهم شرحاً مفصلاً عن دوائرهم وواجباتهم وأسلوب عملهم. ثم ناقشنا أسس سياستنا الخارجية وعلاقتنا مع الدول والكتل العالمية، واتفقنا على أن نجتمع صباح كل يوم سبت لتدارس القضايا المهمة وما يستجد من أمور ومواقف سياسية.

وبعد دراسة دقيقة أكدت بعد شهرين من هذه الاجتماعات أسس سياستنا الخارجية كما يلي:

١: تقوية العلاقات مع الدول العربية كافة وبالأخص مع مصر، ودعم الجامعة العربية ومنظماتها.

٢: تبقى القضية الفلسطينية هي القضية القومية الرئيسية في سياستنا الخارجية وعلاقاتنا الدولية.

٣: التمسك بسياسة عدم الانحياز ودعم الدول غير المنحازة ومنظمة عدم الانحياز. وتبني سياسة التعايش السلمي مع الحكومات والشعوب المختلفة. وأن نبني علاقاتنا مع الدول الغربية على أساس مصالحنا الوطنية والقومية.

٤: شجب التميز العنصري ومحاربة التفرقة العنصرية بمختلف السبل.

٥: دعم حركات التحرر في الوطن العربي وتشجيع الدول العربية التي ما تزال تخضع للاستعمار على التحرر منه كعدن واريتريا ومشيخات الخليج العربي. ودعم الجمهورية اليمنية الفتية بكل قوة وتقديم كل مساعدة لها.

٦: الاهتمام بإمارات ومشيخات الخليج العربي وتقديم الدعم والمساعدة لها والحرص على عروبتها وعمل كل ما من شأنه الحفاظ على أرضها، وتنبيه حكامها وأهلها إلى خطر التغلغل والهجرة الإيرانية إليهم.

٧: المحافظة على علاقات جيدة مع تركيا وإيران وتطوير وتحسين العلاقات معهما.

٨: تحسين العلاقات مع الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي وإعادتها إلى طبيعتها الجيدة.

٩: تحسين علاقاتنا وتطويرها مع الدول الغربية وأمريكا بحيث لا تتعارض مع مصالحنا الوطنية والقومية.

١٠: إقامة علاقات جيدة مع دول آسيا وخاصة الصين واليابان والهند وباكستان وإندونيسيا وتشجيعها على الوقوف مع الحق العربي في قضية فلسطين.

١١: إقامة علاقات دبلوماسية مع دول إفريقيا المستقلة حديثاً ومساعدتها في نيل استقلالها الكامل.

مشيخات الخليج العربي:

كان موضوع هذه المشيخات يشغل فكري. وكنت أود أن أعرف المزيد عن أوضاعها وما يجري فيها بصورة تفصيلية. لذلك أرسلت وفداً برئاسة سفيرنا في الكويت السيد حميد نعمان وعضوية السيد محمود علي الداود من وزارة الخارجية وممثلي بعض الوزارات وأساتذة الجامعة، تجول في المشيخات كافة وقابل شيوخها واطلع على أوضاعها، وعاد وقدَّم تقريراً مفصلاً عنها. وأذهلني النفوذ والتغلغل الإيراني فيها، والهجرة المنظمة والمدروسة التي تنظمها وتشرف عليها الحكومة الإيرانية لهذه المشيخات بتشجيع من الشاه.

وكان هذا الغزو البشري يتزايد يوماً بعد آخر سواء بالطرق المشروعة أو عن طريق التسلل.

وكانت الحكومة الإيرانية تشجع الإيرانيين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية على الهجرة. وكانت القنصليات الإيرانية والجالية الإيرانية في هذه المشيخات تستقبل المهاجرين الجدد وتهيئ لهم المسكن والعمل والدعم المادي. وهدفها زيادة عدد الإيرانيين فيها بحيث يفوق عدد السكان العرب في الإمارة والمشيخة.وهدف كل ذلك إيجاد أكثرية إيرانية تسيطر على الاقتصاد والتجارة والثقافة، بحيث يسهل عليهم في المستقبل التغلغل في الوظائف الكبرى فيها وفي قوى الأمن الداخلي، بحيث يتمكنون من السيطرة على السلطة بعد انسحاب البريطانيين من هذه المشيخات، فتكون تابعة إلى إيران ولربما تصبح جزءاً منها.

ومن هذا المنطلق تبنينا سياسة الانفتاح والتقارب والتعاون مع الكويت وباقي مشيخات الخليج لدفع الخطر الإيراني عنها، والمحافظة على عروبتها أساساً، وتشجيع الشباب العراقي والعربي على الهجرة إليها ومساعدتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وصحياً، ووضع الخطط المعاكسة للخطط الإيرانية. وتشجيع نمو الوعي القومي الوحدوي بين شباب الإمارات والمشيخات كلها. لأنه الطريق الأمثل لمقاومة الغزو الإيراني وبالتالي لتحقيق وحدة هذه المشيخات ومن ثم الوحدة العربية الشاملة.

وكان من وصايا اللجنة توثيق علاقاتنا مع الشيوخ بدعوتهم لزيارة العراق وتقديم كل المساعدات الضرورية للنهوض ببلادهم، وفتح المدارس والمستشفيات، وتشجيع المعلمين والأطباء العراقيين والعرب للعمل فيها، وقبول عدد من طلابهم في المدارس والجامعات العراقية يدرسون على حساب العراق.

ولقد تبنت وزارة الخارجية هذه السياسة واستحدثت شعبة باسم (شعبة الخليج العربي) ارتبطت بالدائرة العربية، واجبها متابعة أخبار وأوضاع المشيخات والإمارات، وإدامة الصلة معها ومتابعة طلباتها.

وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وجهت الدعوة باسم الرئيس إلى الأمراء والشيوخ كافة لزيارة العراق. وأخذوا يصلون تباعاً ويلاقون كل ترحيب واهتمام. عدا شيخ قطر علي آل ثاني الذي وصل إلى البصرة وعندما علم أن رئيس الوزراء سيكون في استقباله وليس رئيس الجمهورية عاد إلى قطر محتجاً ويومها كانت قطر غير مستقلة وما تزال خاضعة للحماية البريطانية، وعبثاً حاول المتصرف إقناعه بأن قطر لم تنل استقلالها ولا يجوز بروتوكولياً أن يستقبله رئيس الجمهورية إلا أنه أصر على العودة. وبعد فترة طرده ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد الذي كان رئيساً للوزراء من الحكم وحل محله لأنه كان مغتصباً للمشيخة.

وعند التقائي بوزراء الخارجية العرب في أثناء اجتماعات مجلس الجامعة العربية كنت أحثهم وأرجوهم على تشجيع شبابهم على العمل في مشيخات الخليج العربي كما يفعل العراق، للنهوض بمستواها الصحي والثقافي والاجتماعي، ومقاومة الغزو السكاني والفكري والاقتصادي الإيراني فيها.

كانت البحرين ما تزال محمية بريطانية وكان حكامها يعرفون أننا نؤيدهم بكل قوة ضد الأطماع الإيرانية حيث كانت إيران تعتبر البحرين جزءاً منها وتتحفز للاستيلاء عليها بعد مغادرة الانكليز.

زارنا في يوم ١٩٦٤/١١/٢٨ الشيخ محمد سلمان آل خليفة وزير دفاع البحرين. وكنت يومها وزيراً للداخلية وزارني في مكتبي وشرح لي موقفهم الداخلي وعلاقاتهم الخارجية، وخوفهم من المطامع الإيرانية ومن الجالية الإيرانية الموجودة في البحرين. وقال أنهم يعتمدون على مساندة العراق لهم وطلب تزويدهم بالأسلحة فوعدته بذلك. وبعد مناقشة الموضوع مع رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ووزير الخارجية وبموافقة رئيس الوزراء تقرر تزويدهم بالأسلحة، وأخبرته في اليوم التالي بهذا القرار. فتم شحن كمية من الأسلحة الانكليزية التي كانت مخزونة في مخازن مديرية العينه وأرسلت إلى البحرين.

ومن توجهاتنا العربية أيضاً:

أننا قدمنا لثوار إريتريا كثيراً من المال والأسلحة التي كنا نبعثها إليهم عن طريق السودان وذلك لإدامة ثورتهم ضد المحتلين الأحباش. كما قدمنا لهم الدعم السياسي في المحافل الدولية. وقبلنا عدداً من طلابهم في كلياتنا.

وكنا على اتصال مستمر بثوار عدن الذين كانوا يقاومون الاستعمار البريطاني وبالأخص القوميين العرب وجماعة عبد الله الأصبح الذي زار العراق وشجعناه على الاستمرار في مقاومة الاستعمار.

وحضر بعد ذلك ممثله السيد محمد سالم باسندو إلى بغداد يطلب المساعدة المالية وبعد المشاورة مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أعطيناه خمسة آلاف باون من مخصصات وزارة الخارجية.

وأما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فكان دعمنا لها بلا حدود، فهي قضية العرب الأولى وستبقى قضيتهم الجوهرية حتى ينتهي الاحتلال الصهيوني لفلسطين مهما طال الزمن. وبعد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ تبنينا منظمة التحرير الفلسطينية وقدمنا لها الدعم المالي والسياسي والعسكري. وفتحنا أمام السيد أحمد الشقيري رئيسها المعين من قبل مؤتمر القمة أبواب العراق كافة، ووضعنا تحت تصرفه كل إمكاناتنا المتاحة. وبهذه المناسبة أذكر أنه بعد عودتنا من مؤتمر القمة الأول زارني السيد (ياسر عرفات) برجاء من الأخ الأستاذ محمود شيت خطاب وزير البلديات وقدم لي نفسه باسم عبد الرؤوف عون وقدم لي جواز سفره الجزائري وشرح لي تفاصيل عن منظمة فلسطينية بدأت تعمل في الجزائر ويتدرب أفرادها على حرب بالعصابات وهي تنتشر الآن بسرعة في كل بلد عربي يوجد فيه فلسطينيون. وطلب إلي العون المعنوي والسياسي لها.

فقلت له: إن العراق التزم في مؤتمر القمة العربي بإسناد منظمة التحرير الفلسطينية التي اتفق العرب على تشكيلها ودعمها وليس من مصلحة الشعب الفلسطيني تعدد المنظمات والأفضل لهم الانتماء إلى منظمة التحرير وتقويتها والعمل من خلالها لأن الوحدة الفلسطينية هي الأساس في تحرير فلسطين، وإن تعدد المنظمات يضعف القضية ويُمكن إسرائيل من البقاء في الأراضي المقدسة ويكرس وجودها. وفي سنة ١٩٦٧ شاهدت صورته في إحدى الصحف باسم (أبو عمار) فعرفت يومها من هو عبد الرؤوف عون الذي انضم وجماعته إلى منظمة التحرير الفلسطينية وسيطروا عليها وأصبح ياسر عرفات (عبد الرؤوف عون) رئيساً لها.

أما في ما يخص الجامعة العربية فقدمنا لها كل عون ودعم واحترمنا منظماتها وعملنا على تقويتها. فتم مولد الوحدة الاقتصادية العربية في بداية سنة ١٩٦٤ التي بقيت دون تنفيذ منذ وضع مسودتها في سنة ١٩٥٧ ووقع العراق اتفاقية الوحدة الاقتصادية في ١٩٦٣/١٢/٩ وصادق عليها في ١٩٦٤/١/٣٠

وشارك العراق في تأسيس السوق العربية المشتركة الذي قرره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واشتركت فيه مصر وسورية والأردن والكويت والعراق وصدر قرار تشكيله في ١٣ آب ١٩٦٤ وأصدر العراق قانوناً برقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ نشر في الوقائع العراقية برقم ١٠٦٣ في ١٩٦٥/١/١٨ صادق فيه على أحكام السوق.

مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية[1]:

كانت الكويت جزءً من الدولة العثمانية وكانت قضاءً تابعاً لولاية البصرة. امتد النفوذ البريطاني إلى الكويت في أواخر القرن التاسع عشر من مشيخات الخليج العربي وأصبحت محمية تابعة للتاج البريطاني في الهند.

---

(١) منقولة من تقرير وزارة الخارجية العراقية عن الحدود العراقية الكويتية الصادر في شباط ١٩٦٦.

عقد الشيخ مبارك الصباح معاهدة مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج (م.ج.ميد) في ٢٣ كانون ثاني ١٨٩٩م بعد أن قتل أخويه محمد وجراح غيلة، قبل بموجبها الحماية البريطانية على الرغم من بقاء ولائه لحاكم ولاية البصرة العثماني.

تم في لندن في ٢٩ تموز ١٩١٣ التوصل إلى مسودة اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والعثمانية منحت بموجبها شيخ الكويت ممارسة حكم ذاتي محدود ضمن منطقة تمتد من فتحة خور الزبير (مصب خور الزبير في خور عبد الله) وتتجه نحو الغرب وتمر من جنوب صفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن ثم تنزل نحو الجنوب بمحاذاته حتى حفر الباطن، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي إلى الجبة ثم تتجه شرقاً نحو الخليج قرب جبل منيفة. إلا أن هذه الاتفاقية لم تصدق ولم توقع لنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، لذلك لا أهمية أو سنداً قانونياً لها. وأهملت تماماً حتى قيام الحكم الوطني في العراق.

وعند نشوب الحرب العظمى الأولى أرسل المعتمد السياسي البريطاني في الخليج (سي.إيج.نوكس) رسالة إلى حاكم الكويت يطلب إليه مهاجمة أم قصر وصفوان وجزيرة بوبيان والاستيلاء عليها، ثم يتفق بعد ذلك مع أمير نجد عبد العزيز آل سعود وشيخ المحمرة الشيخ خزعل للتقدم نحو البصرة واحتلالها.

وهذا يدل على أن جزيرة بوبيان لم تكن داخلة ضمن مشيخة الكويت المحمية.

بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق سنة ١٩٢١ فصلت بريطانيا الكويت عن ولاية البصرة من كل الوجوه بعد أن أصبحت البصرة متصرفية (محافظة) في العراق الحديث، وقررت بريطانيا توسيع أراضي الكويت على حساب أراضي العراق، حتى أنها أوعزت إلى شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح أن يبعث برسالة إلى المندوب السامي البريطاني في العراق يطالب فيها بضم جزيرتي وربة وبوبيان إلى الكويت، فأرسل المندوب السامي (السير بيرسي كوكس) إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في ١٩ نيسان ١٩٢٣ يطلب منه إبلاغ شيخ الكويت موافقة الحكومة البريطانية على وصف الحدود العراقية ـ الكويتية كما ورد في مسودة الاتفاقية البريطانية العثمانية سنة ١٩١٣، وأنه يوافق على إدعاء الشيخ أحمد الجابر الصباح بالحدود التي ذكرها برسالته المؤرخة في ٤ نيسان ١٩٢٣. واقتبس من رسالة السير بيرسي كوكس ما يلي:

المرجو مراجعة كتابي المرقم س ـ ٥٢ في ٤ نيسان ١٩٢٣ والمرسل بطيه كتاب شيخ الكويت مؤرخ في ١٧ شعبان ١٣٤١هـ (٤نيسان ١٩٢٣) يفهم منه أنه يدعي بأن الحدود بين العراق والكويت هي كالآتي:

((من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ومن هناك شمالاً في محاذاة الباطن إلى نقطة تقع جنوب صفوان. ثم من هناك شرقاً مارة جنوب أبار صفوان وجبل سنام وأم القصر، تاركة إياهم للعراق، وهكذا تسير إلى ملتقى خور الزبير بخور عبد الله.

وفي عين الوقت يدعي الشيخ أحمد بعائدية جزر وربه وبوبيان ومسكن أو (مشجن) وفيلكة وعوهه وكبار وقار وأم المرادم للكويت)).

وفي الاستطاعة إخبار الشيخ بأن ادعائه بالحدود والجزر المبينة أعلاه معترف به بقدر ما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة. وبذلك تكون هبة وربة وبوبيان من قبل المندوب السامي لشيخ الكويت غير شرعية لأن بريطانيا كانت دولة محتلة للعراق والقانون الدولي لا يجيز لها منح أية أرض عراقية لدولة أخرى.

أخذت الحكومات العراقية المتعاقبة في زمن الملوك فيصل الأول وغازي وفيصل الثاني تطالب بعودة الكويت إلى العراق. واشتدت المطالبة في عهد الملك غازي حيث نصب إذاعة في قصر الزهور كان يدعو فيها إلى وحدة سورية والعراق وعودة الكويت إلى العراق. وكان الشباب الكويتي المثقف يستجيب ويطالب دوره بالوحدة مع العراق.

وفي أواخر العهد الملكي عند إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن أخذ السيد نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد يلح على بريطانيا بالموافقة على إشراك الكويت بالاتحاد على أن تدخله بشكل فيدرالي، ويبقى حاكمها على رأسها محتفظاً بامتيازاته المالية، إلا أن الانكليز رفضوا ذلك بينما أيدته الولايات المتحدة.

وبعد إلحاح شديد من نوري السعيد وافقت الحكومة البريطانية على الفكرة. واتفقت معه على أن يحضر إلى لندن في يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ لبحث التفاصيل مع رئيس الوزارة البريطانية.

وفي يوم١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الثورة في العراق وانتهى الاتحاد الهاشمي ومات معه المشروع.

وعندما استقلت الكويت عام ١٩٦١ عارض عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق هذا الاستقلال، وصرح بأن الكويت جزء من العراق ولا بد من عودته إليه بعد جلاء القوات البريطانية عنه. وأصدر مرسوماً أعلن فيه تعيين حاكم الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت وهدد باحتلالها بالقوة. فتأزم الموقف وعادت القوات البريطانية إلى الكويت، ثم تدخلت الجامعة العربية بتأثير من مصر وأرسلت قوات عربية أغلبها مصرية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية.

وبعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان) وفي أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر سورية والعراق، جرى اجتماع تمهيدي في بيت عبد الناصر حضره رئيس الوفد العراقي علي صالح السعدي ورئيس الوفد السوري. أثار السعدي موضوع الكويت من زاوية تعيين حدود دولة الوحدة الجديدة وبين السعدي كل الحجج القانونية والتاريخية بأن الكويت كان جزءً من العراق ولا بد لها من أن تعود إليه. فاعترض عبد الناصر وشرح وجهة نظره بتفصيل مطول[1] وخلص إلى القول أن الغرب وبالأخص الولايات المتحدة ستحاربنا من أجل الكويت ولا يمكن أن تجد دولة الوحدة الجديدة نفسها لحظة ميلادها داخلة في حرب لا تستطيع تحمل مسؤوليتها.

وفي الأيام الأخيرة من حكم حزب البعث سنة ١٩٦٣ أخذت العلاقات بين العراق والكويت تتحسن حيث لعب ناظم جواد القائم بأعمال سفارة العراق في لبنان دوراً في تحسين هذه العلاقات أدى إلى وصول وفد كويتي إلى بغداد في يوم ١٩٦٣/١٠/٢ برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء، وغادرها في يوم ١٩٦٣/١٠/٥ بعد أن وقع اتفاقاً مع رئيس وزراء العراق

---

(١) راجع نص الحديث في الصفحة ٢٧٤ من كتاب حرب الخليج لمحمد حسنين هيكل.

السيد أحمد حسن البكر اعترف فيه العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، كما اعترف بخط الحدود الذي أقره السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق سنة ١٩٣٢ بكتابه المعنون إلى المقيم الانكليزي السياسي في منطقة الخليج وكان نص الاتفاق كما يلي:

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي وذلك في بغداد في يوم ١٩٦٣/١٠/٤ وكان الوفد الكويتي مؤلفاً من سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وسعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية وكالة وسعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة وسعادة السيد عبد الرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد العراقي يتألف من: اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء والفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية وكالة والدكتور محمود الحمصي وزير التجارة والسيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود والأخوة والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار والمصالح المشتركة. وتأكيد من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الأهداف العربية العليا، وإيماناً بالحاجة لإصلاح ما ران على العلاقات العراقية ـ الكويتية نتيجة موقف العهد القاسمي البائد تجاه الكويت قبل ثورة ١٤ رمضان المباركة. وبناء على ما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط ينحسر عنهما كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق، وانطلاقاً من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها، وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقي بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ نيسان ١٩٦٣ والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب اتفق الطرفان على ما يلي:

أولاً: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادته التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٩٣٣/٨/١٠.

ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين بحدودهما وما يمليه عليهما الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء وإشهاداً على ذلك وقع كل من رئيس الوفدين على هذا المحضر.

صباح السالم الصباح	اللواء أحمد حسن البكر
رئيس الوفد الكويتي	رئيس الوفد العراقي

وأعلن أثناء الزيارة عن عزم الكويت على تقديم قرض للعراق قدره (٣٠) مليون دينار.

وفي يوم ١٩٦٣/١٠/١٠ وصل إلى الكويت وفد عراقي برئاسة أحمد حسن البكر ووقعت الكويت خلال الزيارة على اتفاقية قرض للعراق بمبلغ ٣٠ مليون دينار وتبرعت بمليونين دينار للجيش العراقي حولتها باسم رئيس الجمهورية الذي سلمها بدوره إلى وزارة الدفاع.

لم تطرح الحكومة الاتفاق على المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي كان أعلى سلطة في البلاد ولم يصادق عليه رئيس الجمهورية لذلك يشك في شرعيته القانونية.

وعندما تسلمت منصب وزير الخارجية ووضعت أسس سياستنا العربية، أوليت دول وإمارات الخليج العربي ومشيخاته اهتماماً خاصاً وعزمت على تحسين العلاقات مع الكويت فعين السيد حميد نعمان سفيراً للعراق فيها كما عينت الكويت السيد محمد الحمد سفيراً لها في بغداد وكان من خريجي كلية الحقوق العراقية وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية في يوم ٩ آذار ١٩٦٤ وأثار أثناء جلوسه مع الرئيس مشكلة الحدود وضرورة تنفيذ الاتفاق السابق فأجابه الرئيس بأننا عرب لا حدود بيننا ونحن نؤمن بوحدة الأمة العربية ونسعى لتحطيم الحدود بين البلاد العربية هذه الحدود التي صنعها وفرضها علينا الاستعمار.

درست بإمعان الاتفاقية التي وقعها السيد أحمد حسن البكر وآمنت بأن الاعتراف باستقلال الكويت أمرٌ واقعٌ لابد منه. وإن التمسك بأن الكويت كانت قضاءً من أقضية البصرة لابد من عودته إلى العراق غير مقبول في ظل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، خاصة وأن معظم الدول العربية كانت قبل الحرب العالمية الأولى ضمن الإمبراطورية العثمانية وانسلخت عنها بعد الحرب وتقاسمت بعضها فرنسا وإنكلترا بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو وتكونت دول ودويلات جميعها أجزاء من الأمة العربية، والكويت انسلخت واقعياً سنة ١٨٩٩ وأصبحت محمية بريطانية.

وكل الدول العربية أصبحت جزءاً من كل ويجب العمل على توحيدها بالتوعية وبالأساليب الديمقراطية لا بالضم ولا بالقوة. لذلك لابد من أن نقنع الكويتيين بالوحدة معنا كما نفعل ذلك مع الدول العربية الأخرى وعلى هذا الأساس يجب تقوية علاقاتنا معها وتطوير علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. أما تحديد الحدود فإن الحكومة السابقة لم تدرسها جيداً حيث فرطت في حقوق العراق الوطنية. في الوقت الذي نشجب فيه وجود حدود بين البلاد العربية ولكن ليس على حساب المصلحة الوطنية ما دامت الوحدة القومية في الوقت الحاضر بعيدة المنال.

لذلك طلبت تهيئة أوليات الموضوع لدراستها وبالأخص كتاب السيد نوري السعيد الصادر سنة ١٩٣٢ والذي اعترف بموجبه بخط الحدود الذي أملاه عليه المعتمد السامي البريطاني في بغداد. وقبل إكمال هذه الأوليات تسلمت الكتاب التالي من وزير خارجية الكويت في يوم ١٩٦٤/١/٢.

يا صاحب المعالي:

تحقيقاً للتعاون الوثيق الذي أشرق على سماء العلاقات مع البلدين إثر توقيع اتفاق الرابع من شهر أكتوبر عام ١٩٦٣، وتنفيذاً لنص الفقرة أولاً من ذلك الاتفاق.

وحيث أن موضوع تثبيت الحدود بين البلدين لا يحتاج بعد ذلك الاتفاق إلى أكثر من تعيين لجنة مشتركة تقوم بتحديد خط الحدود الموصوفة في الخطابات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وحاكم

الكويت في ١٩٣٢/٧/٢١ أو ١٩٣٢/٨/١٠ على التوالي، وتعيين مختلف نقاطه وتطبيق ذلك كله على الطبيعة فقد رأيت من المناسب أن أقترح عليكم تشكيل مثل هذه اللجنة وتحديد اختصاصاتها حسبما هو وارد في الملحق المرفق بهذا الخطاب.

فإذا ما حاز هذا الاقتراح موافقة حكومتكم فأرجو أن تخطروني بالأعضاء الذين ترشحهم لعضوية اللجنة، وتعتبروا خطابي هذا وردكم عليه اتفاقاً على تشكيل اللجنة المذكورة وتحديد اختصاصها وينفذ بمجرد إتمام تبادل الإشعارات بتسمية الأعضاء الذين ترشحهم الحكومتان لعضوية اللجنة المذكورة.

واقبلوا......

صباح الأحمد الصباح
وزير الخارجية

وكان ملحق الخطاب أعلاه كما يلي:

ملحق خاص بتشكيل لجنة تعيين الحدود وتحديد اختصاصاتها :

١: تشكيل لجنة من أربعة أعضاء من كل من الحكومتين تجتمع خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تبادل المذكرات بين الحكومتين الكويتية والعراقية بالموافقة على تشكيل اللجنة.

٢: مهمة اللجنة هي تعين خط سير الحدود بين البلدين الموصوفة، وتحديد جميع النقاط والخطوط الواردة في المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت في ١٩٣٢/٧/٢١ و ١٩٣٢/٨/١٠ على التوالي، وفي جميع المعاهدات والوثائق الدولية الأخرى، والتي كان آخرها المحضر المتفق عليه بين البلدين في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ . ثم القيام بتطبيق ذلك كله على الطبيعة.

٣: تعد اللجنة أيضاً المواصفات الفنية للمسح وتعيين سير خط الحدود ونقاطه وتعرض هذه المواصفات على شركات المسح العالمية لتقدم على أساسها عروضها لإنجاز العملية، ومتى قدمت هذه العروض تقوم اللجنة بدراستها واختيار المناسب منها ورفعه للحكومتين للتعاقد على أساسه مع الشركة التي يقع عليها الاختيار لتنفيذ العملية.

٤: تتحمل الحكومتان مصاريف جميع هذه العمليات مناصفة بينهما.

٥: تجتمع اللجنة في العراق أو في الكويت حسب اختيار أعضائها وبدعوة من رئيسها وفي الأزمنة والأوقات التي يحددها الرئيس لذلك، وتحتفظ بسجلات كاملة ودقيقة لمحاضر اجتماعاتها والنتائج التي تتمخض عنها.

٦: عند إتمام عملية المسح، تعد اللجنة التقرير النهائي بنتائج المسح موضحاً فيه خط سير الحدود، والنقاط المستعملة لتعيين خطوط الحدود على الطبيعة ومواقعها الجغرافية بالنسبة لخطوط الطول والعرض ويرفق بالتقرير خريطة نهائية للمنطقة المحايدة موضحة عليها جميع البيانات المذكورة.

٧: يقوم أعضاء اللجنة بعد إنجاز مهمتهم، بالتوقيع بالحروف الأولى على عدد مناسب من

الخرائط النهائية وتقارير المسح، يتبادلها الطرفان، ويسلم كل من الطرفين هذه النسخ إلى الجهات المختصة لدى حكومته لإقرارها والتصديق عليها. وتعتبر الخريطة الرسمية النهائية لحدود المنطقة المحايدة وجزءاً لا يتجزأ من الاتفاق المبرم بين الحكومتين بهذا الخصوص.

أحلت الكتاب والملحق إلى الدوائر المختصة في الوزارة لدراسته وتقديم مطالعة عنه واتفقت مع وكيل الوزارة على تأخير الرد لأننا لا يمكن أن نتنازل عن وربة وبوبيان.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة زار شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في مقر إقامته في يوم ١٢/١/١٩٦٤ وكنت حاضراً. وفتح الشيخ موضوع تخطيط الحدود حسب الاتفاقية الأخيرة. فأجابه الرئيس عارف جواباً دبلوماسياً قائلاً له:

(لا حدود بيننا، فكلنا عرب وحدودنا جميعاً هي حدود الوطن العربي الكبير).

ثم طلب الشيخ تزويد الكويت بالماء من شط العرب، فرحب الرئيس بالفكرة، وقال له: أرسلوا وفداً للاتفاق على ذلك. ثم تطرقا إلى سبل تحسين العلاقات والتعاون بين البلدين. فقال الرئيس إننا مستعدون للتعاون معكم في المجالات كافة وإلى أبعد الحدود.

وصل بغداد في يوم ٨ شباط ١٩٦٤ الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير خارجية الكويت على رأس وفد رسمي وطلب تزويدهم بالماء

فوافقت الحكومة على تزويدهم بالماء ولقد رأست الجانب العراقي في المفاوضات ووقعنا اتفاقية تزويدهم بالماء بمعدل (١٢٠) مليون غالون يومياً. ولقد تم الاتفاق على أن تتفق حكومة الكويت مع شركات عالمية لمد خط الأنابيب من نهر دجلة شمال القرنة إلى الكويت لأن مياه شط العرب التي طالبوا أن يبدأ منها خط الأنابيب ستصبح مالحة بعد خمس عشرة سنة كما قال لهم خبير الري العراقي السيد محمود حسن جمعة عضو الوفد، وإن المشاريع التي ستقيمها تركيا وسوريا على نهر الفرات ستجعل مياهه شحيحة. ثم عادوا واقترحوا شق قناة بدلاً من خط الأنابيب. (راجع الملحق أ للاطلاع على الاتفاقية).

عاد الوفد إلى الكويت وانتظرنا أشهراً وسنوات فلم ينفذوا الاتفاق ولم يتصلوا بالشركات الأجنبية. وكان ترددهم مرده إلى أنهم يريدون الاتفاق على تثبيت الحدود بيننا وبينهم قبل تنفيذ مشروع الماء، لأنهم كانوا يعتقدون أن تنفيذ المشروع قبل تحديد الحدود سيكون نقطة ضعف في أثناء مفاوضات الحدود حيث يكون ورقة ضغط بيد الحكومة العراقية لتحصل على ما تريد. وهذا طبعاً لم يكن مطلقاً في تفكيرنا ولا أسلوباً نستسيغه.

وفي أثناء الدعوة التي أقمتها على شرف وزير الخارجية اختلى بيَّ وفاتحني بضرورة البدء بسرعة في مفاوضات جادة لتحديد مواقع الحدود بيننا وبينهم حسب الاتفاق الذي تم في شهر تشرين أول ١٩٦٣. فأجبته:

(إنني وحدي أمثل حكومة وحدوية ونحن لا نؤمن بالحدود القائمة الآن بين البلاد العربية هذه الحدود التي رسمتها معاهدة (سايكس ـ بيكو) أثناء الحرب العالمية الأولى والتي تقاسمت فيها فرنسا وبريطانيا البلاد العربية فيما بينهم.

ونحن نسعى الآن لتحطيم هذه الحدود عن طريق الوحدة. فكيف تريدنا الآن أن نقوم بترسيم حدود جديدة بيننا وبينكم. وإن كنتم متلهفين على تحديد الحدود فأعتبر حدودكم الشمالية تمتد من زاخو وأنا اعتبر حدودنا الجنوبية تمتد إلى أقصى نقطة في جنوب الكويت ولو أني اعتبر أن حدودنا جميعاً هي حدود الوطن العربي الكبير. وعلى كل أننا ندرس رسالتكم التي تسلمناها في بداية الشهر الماضي وسنرد عليها بعد إكمال دراسة الموضوع بدقة وعناية).

عكفت في شهر آذار ١٩٦٤ على دراسة أضابير الحدود، وكان يهمني بالدرجة الأولى أن أطلع على مضمون كتاب نوري السعيد.

فوجدت أن السيد جعفر العسكري وكيل رئيس الوزراء تسلم كتاباً في ١٧ تموز ١٩٣٢ من المعتمد البريطاني في بغداد السير فرنسيس همفريز يقترح فيه ضرورة تثبيت الحدود العراقية الكويتية وأرفق مع كتابه مسودة تضمنت نصاً لرسالة يطلب إلى رئيس الوزراء العراقي توجيهها إليه يعترف فيها العراق بخط الحدود المثبت بها والذي تريده بريطانيا.

وفي ٧/١٨ أحالت سكرتارية مجلس الوزراء اقتراح المعتمد البريطاني مع المسودة إلى وزارة الداخلية لبيان ملاحظاتها وأعطت صورة منه إلى رئاسة الديوان الملكي ووزارة الدفاع.

فأجابت الداخلية في يوم ٧/٢١ بأنه ليست لديها ملاحظة وفي اليوم نفسه وجه السيد نوري السعيد رئيس الوزراء إلى المعتمد البريطاني الكتاب التالي، وهو مسودة المعتمد نفسها:

عزيزي السير فرنسيس همفريز.

أفتكر أن فخامتكم توافقون على أن الوقت قد حان الآن لأن يكون من المرغوب فيه إعادة تثبيت الحدود الحالية بين العراق والكويت، وعليه أرجو اتخاذ التدابير اللازمة لاستحصال موافقة السلطة أو السلطات ذات الصلاحية في الكويت على الوصف الآتي للحدود الحالية بين البلدين:

من تقاطع وادي العوجة بالبطن ومن هناك نحو الشمال على طول البطن إلى نقطة واقعة تماماً في جنوب خط العرض لصفوان ومن هناك نحو الشرق مارة بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه كلها إلى العراق وهكذا إلى ملتقى خور الزبير بخور عبد الله إن جزائر وربة وبوبيان ومسكن (أو مشجن) وفيلكة وعوهة وكبار وقارو وأم المراديم تعود إلى الكويت.

نوري السعيد

المخلص

حضرة صاحب الفخامة السر فرنسيس هـ. همفريز المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطاني في العراق.

وأرسلت سكرتارية مجلس الوزراء نسخة من الكتاب إلى رئاسة الديوان الملكي ووزارة الدفاع.

كما أرسلت وزارة الدفاع في ٧/٣٠ كتاباً إلى ديوان مجلس الوزراء تستغرب فيه من الشرع في الموافقة على إرسال الكتاب إلى المعتمد البريطاني، وأنها كانت تأمل أن لا يبت في الموضوع إلا بعد معرفة رأيها نظراً لما لوجهة النظر العسكرية من الأهمية الكبيرة في قضايا الحدود، وأرفقت مع الكتاب مذكرة توضيح وجهة نظرها وأهم ما جاء في هذه المذكرة هو:

(إن وزارة الدفاع تصر على أن تكون جزيرتا وربة وبوبيان ضمن الأراضي العراقية لأنها متداخلة بأرض العراق ومسيطرة على خور عبد الله وخور الزبير).

تسلم وكيل رئيس الوزراء في يوم ٢٥ آب ١٩٣٢ من وكيل المعتمد السامي البريطاني كتاباً مرفقاً به كتاب حاكم الكويت المرقم ٥٦٠ في ١٩٣٢/٨/١٠ الموجه إلى الوكيل البريطاني السياسي في الكويت عن الموافقة على تثبيت الحدود بين العراق والكويت كما جاء وصفها في كتاب رئيس وزراء العراق.

ومن هذا نجد أن الحدود رسمتها بريطانيا كما تريد ولم تجر مفاوضات أو لقاء بين الكويتيين والعراقيين. والكتاب العراقي موجه إلى المعتمد البريطاني الذي أرسله إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والذي بدوره قدمه إلى حاكم الكويت. وكتاب حاكم الكويت الموجه إلى الوكيل السياسي أرسلت هذا بدوره إلى المعتمد البريطاني في بغداد وبدوره سلمه إلى رئيس وزراء العراق.

ومما جاء أعلاه اكتشفت أن خط الحدود لعبة بريطانية اضطر العراق إلى قبولها لكي توافق بريطانيا على ترشيحه وقبوله في عصبة الأمم. وإن حاكم الكويت الذي لا سلطة له من مصلحته أن يقبل هذا الخط.

وهكذا زرعت بريطانيا كعادتها مشكلة بين العراق والكويت ستبقى مثار جدل وخلاف حتى يستعيد العراق الجزيرتين.

واستمر العراق منذ سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٥٨ يرسل المذكرات الواحدة بعد الأخرى إلى السفارة البريطانية في بغداد يطالبها بتعديل خط الحدود بحيث تعود وربة وبوبيان إلى العراق، ويبتعد خط الحدود عن ميناء أم قصر إلى الجنوب بحيث يستطيع العراق توسيع هذا الميناء نحو الجنوب.

وفي سنة ١٩٣٨ التقى وزير خارجية العراق السيد توفيق السويدي وزير خارجية بريطانيا اللورد هالفكس وضغط عليه لقبول وجهة النظر العراقية أعلاه فوعده بذلك ولكنه لم يفِ بوعده .

الآن أصبح عندي تصور واضح لموضوع الحدود التي فرضت على العراق من قبل بريطانيا في ظروف لم يكن العراق يستطيع إلا قبولها. وما فرض بالباطل فهو باطل. ووافقت حكومة السيد أحمد حسن البكر على هذا الباطل عن جهل دون الرجوع إلى الأوليات ودراستها دراسة متأنية والتوصل إلى حلول تصون حقوق العراق وتؤمن له حدود معقولة. ولو درست ذلك بإمعان لكان بإمكانها مساومة حكومة الكويت بالاعتراف باستقلال الكويت نظير تنازله عن جزيرتي وربة وبوبيان.

طلبت إلى رئيس الجمهورية أن نلتقي لمناقشة موضوع الحدود فحدد لي موعداً، واجتمعنا في القصر الجمهوري بحضور الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء وشرحت لهما أوليات الموضوع بتفصيل وضرورة استعادة جزيرتي وربة وبوبيان.

فاتفقا معي وخولاني مفاتحة الجهات الكويتية في الوقت المناسب بمطالبنا هذه خاصة إذا أصروا على ترسيم الحدود، والمماطلة في تنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه معهم الحكومة العراقية السابقة.

وكنت أتحين الفرصة لفتح الموضوع صراحة معهم والمطالبة في إجراء مفاوضات جديدة حينما تسنح الظروف العربية والإقليمية والدولية بذلك، وعندما نجد استعداداً من الكويت لتفهم موقفنا.

وقد كان العراق يطمح أن يجعل من ميناء أم قصر ميناءً كبيراً وعصرياً بحيث يستقبل أضخم السفن. وهو الميناء الوحيد على ساحل الخليج قابل للتوسع. ولا يمكن أن يكون هذا الميناء فعالاً ما لم يسيطر العراق على جانبي خور عبد الله وعلى المداخل البحرية الأخرى المؤدية إليه. واتفقنا على أن يكون هذا هو الحد الأدنى الذي يصر عليه العراق في أية مفاوضات قادمة ولا يجوز التنازل عنه بأية حال من الأحوال.

زرت الكويت في شهر أيار ١٩٦٤ زيارة مجاملة بدعوة من وزير خارجيتها. ولم نضع لها جدول أعمال ولم نثر أو يثيروا موضوع الحدود، وأكدنا في لقاءاتنا ومباحثاتنا تقوية العلاقات الثنائية وتمتين روابطنا الاقتصادية وتطابق وجهات نظرنا السياسية في القضايا التي تهم الأمة العربية. ولم أثر موضوع الحدود حتى لا تتأزم العلاقات بيننا من جديد وإن الوقت لم يحن لطرح الموضوع.

وبعد عودتي وجدت أن الدراسات التي تقوم بها الدوائر المختصة في وزارة الخارجية قد كملت فأرسلت في يوم ١٩٦٤/٥/٢٧ الكتاب التالي إلى وزير خارجية الكويت رداً على كتابه المستلم في ١٩٦٤/١/٢ وكان كتاب مجاملة وجس نبض لبدأ مفاوضات نتعرض خلالها لموضوع وربة وبوبيان.

يا صاحب المعالي:

يسرني أن أجيب على رسالتكم المؤرخة في ٢ كانون ثاني ١٩٦٤ والمتعلقة بموضوع تثبيت الحدود بين بلدينا وأود أن أشعركم بأن حكومة الجمهورية العراقية قد وافقت من حيث المبدأ على الاقتراح الوارد في خطابكم بتأليف لجنة مشتركة تقوم بتحديد خط الحدود كما جاء في الملحق الخاص بمذكرتكم المنوه عنها على أن يحدد عدد أعضائها وصلاحياتها واختصاصاتها وكيفية القيام بأعمالها باتفاق خاص يعقد بين الطرفين لهذا الغرض.

فإذا ما حاز هذا الاقتراح موافقة حكومتكم أرجو إعلامي كي تتخذ الإجراءات اللازمة لبدء المفاوضات في سبيل التوصل إلى عقد الاتفاق المنوه عنه في أعلاه.

وتقبلوا.......

صبحي عبد الحميد
وزير الخارجية

ثم أرسل وزير خارجية الكويت كتابين في ١٩٦٤/٨/١٩ وفي ١٩٦٤/١٠/١٩ وأجبته بكتاب بعد التاريخ الأخير والكتب لا تخرج عن مضمون الكتابين السابقين بيني وبينه.

وسبق أن كتبت وزارة الخارجية إلى ديوان مجلس الوزراء تطلب تشكيل لجنة لإعداد دراسة مفصلة عن موضوع الحدود ومطاليب العراق التي تؤمن مصالحه الوطنية.

فشكل مجلس الوزراء لجنة من ممثلي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة النفط ووزارة الإصلاح الزراعي ومصلحة الموانئ العراقية.

وبدأت اللجنة اجتماعها الأول في ١٩٦٤/٩/٣٠ وكان اجتماعها الثاني والأخير في ١٩٦٤/١١/٧.

وطلبت إلى ممثل وزارة الخارجية عند شرحه المفصل للموضوع أمام اللجنة أن يركز على ضرورة ضم وربة وبوبيان إلى العراق وابتعاد خط الحدود عن ميناء أم قصر بمسافة لا تقل عن ١٥ كم. كما يصر على ابتعاد خط الحدود عن صفوان بمسافة لا تقل عن عشرة كم حيث أصر الانكليز في كتابهم الموجه إلى السيد جعفر العسكري سنة ١٩٣٢ أن تبعد الحدود عن مركز كمرك صفوان بمسافة (١٠٠٠كم).

وكان أهم ما توصلت واتفقت عليه اللجنة هو ما يلي:

١: يجب أن تكون المداخل البحرية كافة المؤدية من الخليج إلى ميناء أم قصر والأراضي المحيطة بالميناء عراقية وهي خور عبد الله وخور الصبية وخور بوبيان وخور الشيطان.

٢: أن تعود جزيرتا وربة وبوبيان إلى العراق لتأمين استخدام ميناء أم قصر بصورة جيدة من الوجهة الملاحية والعسكرية.

٣: أن يمتد خط الحدود من قصر الصبية إلى الحنابية وإلى الجنوب صفوان بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات وبذلك تبتعد الحدود عن ميناء أم قصر.

٤: أن يسترد حقل نفط الرميلة الجنوبي لغزارة نفطه وتأثيره على نفط حقل الرميلة الشمالي.

٥: أن تجري المفاوضات في أعلى مستوى لتثبيت ما جاء أعلاه وبعد الاتفاق يترك الأمر إلى اللجان الفنية لتثبيت دعامات الحدود.

درسنا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأنا خريطة[1] أعدتها وزارة الدفاع واتفقنا على خط الحدود المقترح من قبل اللجنة وأيدنا قراراتها. واتفقنا على أن نصر على ذلك في أية مفاوضات قادمة. وأن لا نعترف بخط الحدود الذي فرضه الانكليز على نوري السعيد رئيس وزراء العراق سنة ١٩٣٢ والذي وافق عليه أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق سنة ١٩٦٣[2]. واتفقنا أن نثير المسألة ونطالب بحقوقنا صراحة عندما تحين الفرصة المناسبة وعندما يكون الجو العربي والإقليمي والدولي مهيأ لقبول الدخول في مفاوضات مع الكويت للحصول على ما جاء أعلاه.

تركت وزارة الخارجية في يوم ١٤ تشرين ثاني ١٩٦٤ وتسلمت منصب وزير الداخلية، وتسلم اللواء الركن ناجي طالب منصب وزارة الخارجية ونهج نفس السياسة في موضوع الحدود وقال بصراحة لكل المسؤولين الكويتيين الذين تكلموا معه عن الموضوع بوجوب عودة جزيرتي وربة وبوبيان إلى العراق.

---

(١) راجع الخريطة المرفق في الصفحة التالية.

(٢) راجع الملحق أ في آخر الكتاب للاطلاع على وثائق الحدود العراقية ـ الكويتية

العـلاقـــات مـع إيـــــران

تحسنت العلاقات مع إيران أيام حكم حزب البعث، ولقد قررنا أن نستمر في تطوير هذه العلاقات نحو الأحسن، وكنا نتمنى أن يكون هذا شعور إيران ونهجها. إلا أن سياسة إيران تجاه العراق كانت مبنية على مدى تقارب العراق مع مصر وسورية أو ابتعاده عنهما، ومدى التزامه بتحقيق الوحدة العربية وخاصة مع هذين القطرين. فكلما تقارب معهما ونادى بالوحدة وقفت إيران موقفاً معادياً منه، وكلما ابتعد عنهما وتخلى عن هدف الوحدة اقتربت منه.

لقد بدأنا مع إيران بداية جيدة وكان يحكم سياستنا أن تكون علاقاتنا مع جارتينا تركية وإيران طيبة ومتينة، تحكمها حسن الجوار والمصالح المشتركة. وعندما زارني السفير الإيراني فريدون مشايخي الذي كان يجيد التكلم باللغة العربية لمناقشة أمور تتعلق بزوار العتبات المقدسة، أوضحت له رغبتنا باستمرار وتطوير العلاقات الجيدة بين البلدين. وعلى الرغم من ترحيبه بهذا التطلع إلا أنه تكلم عن الخليج العربي وألمح بأن البحرين كانت وما تزال جزء من إيران فأثار غضبي وقلت له بحسم أن البحرين عربية وأن العراق لن يسكت إذا تعرضت عروبة البحرين للخطر وعلى إيران أن تكف عن هذه الدعاوي الفارغة إذا كانت حريصة على تطوير علاقاتها مع العراقي وباقي الدول العربي. فسكت السفير ولم يتطرق لهذا الموضوع مرة ثانية. ويبدو أنه كان يريد معرفة موقف الحكم الجديد في العراق من هذه القضية.

تقرر في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٤ أن يقوم وزراء الخارجية العرب بزيارات لدول العالم لشرح أبعاد القضية الفلسطينية. وكلفت رسمياً من قبل الجامعة العربية أن أزور تركيا وإيران وباكستان والهند لهذا الغرض.

وعندما علمت الحكومة الإيرانية بذلك وجهت لي دعوة رسمية لزيارة إيران. فوصلت طهران في يوم ٢٤ شباط ١٩٦٤ على رأس وفد مؤلف من الدكتور عبد الرزاق محي الدين وزير الوحدة والسادة مصطفى كامل ياسين ووسام الزهاوي وعدنان رؤوف وفخري قاسم من كبار موظفي وزارة الخارجية. وقبل سفري اتفقت مع السفير الإيراني في بغداد على أن يتضمن منهج المباحثات مع وزير الخارجية الإيراني ثلاث نقاط هي:

١: تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجارتين وترك المشاكل الحدودية في الوقت الحاضر لتبحثها لجان تشكل لهذا الغرض.

٢: شرح قضية فلسطين وأبعادها وطلب الإسناد السياسي الإيراني لها في المحافل الدولية.

٣: إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران.

كان الاستقبال جيداً والحفاوة مبالغاً فيها. ولقد استقبلني الشاه في مكتبه وزرت رئيس الوزراء أسد الله علم وعقدت أربع جلسات لمحادثة وزير الخارجية عباس أرام. ولقد أعد لنا منهجاً حافلاً لزيارة معالم مدينة طهران كما زرنا مدينتي مشهد وأصفهان.

ولاحظت أن جميع المسؤولين الإيرانيين الذين التقيتهم كانوا مهتمين بتحسين العلاقات العراقية ـ الإيرانية، ولم يعيروا اهتماماً للقضية الفلسطينية أو قضية إعادة العلاقات مع مصر.

وعلى الرغم من اتفاقي مع السفير الإيراني في بغداد على عدم بحث المشاكل الحدودية والخلافات الأخرى وتركها للمستقبل تبحث من قبل لجان فنية، إلا أن وزير الخارجية الإيراني أثار في الجلسة الأولى هذه المشاكل. واقترح أن تشمل موضوعات البحث:

١: شط العرب.

٢: معاونة الإيرانيين في العراق والعراقيين في إيران.

٣: المياه الإقليمية البحرية في الخليج.

٤: حقوق نفط خانقين.

٤: الخلاف حول المياه الحدودية (كنجان جم ـ دربندخان ـ كنكير).

وإزاء الإصرار الإيراني في بحث المشاكل اقترحت إضافة ما يلي إلى جدول الأعمال:

١: تحديد الحدود البرية بين العراق وإيران.

٢: حقوق الرعي.

٣: ازدواج الجنسية.

٤: المشكلة الكردية.

٥: إسرائيل وإيران.

٦: العلاقات بين إيران والدول العربية.

ثم قلت:

(لقد أُسندت إليَّ مهمة زيارة إيران بقرار مؤتمر القمة العربي ولهذا سأنتهز فرصة وجودي هنا لكي أشرح قضية تحويل مجرى نهر الأردن بصورة خاصة والقضية الفلسطينية بصورة عامة. وسيأتي بعدي وزراء خارجية الكويت والأردن والمملكة العربية السعودية للغرض نفسه.

أما بشأن المشكلة الكردية فإني أريد توضيح وجهة نظر حكومتي لأن التعاون العراقي ـ الإيراني حول الموضوع يتطلب بيان كيفية انتهاء المشكلة وتفسير البيانات الصادرة بهذا الشأن).

وتكلم وزير خارجية إيران عن مشكلة شط العرب قائلاً:

إن هذه المشكلة كانت دائماً العقدة في علاقات البلدين. إن الشعب الإيراني يعتقد أن اتفاقية عام ١٩٣٧م المعقودة بين إيران ـ والعراق هي غير عادلة. فهي مبنية على بروتوكولات قديمة اتفق عليها القطران منذ أيام العهد العثماني والاستعمار.

وإني لا أريد أن أوضح ظروف تلك الأيام التي عقدت فيها المعاهدة.

ليس من العدل أن نهراً يجري بين قطرين ونمنع نحن من البناء على شاطئنا (عدا عبدان

وخرمشهر). إن هذا لا ينطبق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة والعرف الدولي في عصر كعصرنا هذا.

إننا لا نريد التملص من المعاهدات بل نود بيان مشاعرنا حول عدم العدالة. إن ذلك ليس قصوركم أو قصورنا.

نعم إن هناك اتفاقية دولية تلزمنا سوية، ونحن نقرها ونعترف بتوقيعنا عليها. لكن أساس هذه الاتفاقية هي بروتوكولات قديمة كانت ظروف توقيعها غير اعتيادية.

إن إيران بلد غني بمعادنه ولا يحتاج إلى ملكية جديدة. إننا مستعدون للتعاون معكم. إننا نريد أن نبرهن لكم أن العدالة مفقودة في هذه القضية والتي هي مصدر سوء العلاقات. إن هذه الخلافات ليس أساسها أنكم أنتم المالكون لشط العرب.

لقد كان من اللازم بموجب اتفاقية عام ١٩٣٧ أن تتم الإدارة على أساس مشترك فيما يخص الملاحة. إن العراق لم يكن مستعداً مطلقاً لقبول إيران شريكة في تلك الإدارة بالرغم من النص الصريح في المعاهدة.

إن العراق يجمع إيرادات شط العرب ونحن لا نعرف شيئاً عنها منذ عام ١٩٣٧ إلا في السنوات القليلة بعدها، لقد تسامحنا في ذلك لأننا نحب العراق لأسباب عديدة، منها وجود العتبات المقدسة فيه. نحن لا نرغب في أن تعرقل العلاقات. إن بإمكاننا الرجوع على محكمة العدل الدولية ولكننا نود أن نحافظ على علاقات طيبة معكم. إنني أتحدث بروح الصداقة والإخلاص دون رغبة في التأثير على رأيكم.

بعد أن أنهى عباس أرام كلامه قلت له: (أني أفضل الإجابة عن هذا الموضوع في الجلسة القادمة).

وفي بداية الجلسة الثانية قلت:

يعتقد العراق أن تعيين خط الحدود في شط العرب يتفق ومبادئ القانون الدولي، وينسجم ومقتضيات العدالة.

لا توجد قاعدة دولية ملزمة تقضي بأن خط الحدود في الأنهار يجب أن يتبع خط الوسط أو خط المجرى العميق. والعبرة في ذلك بما وقع عليه الاتفاق.

وإن المراجع المعتمدة في القانون الدولي تثبت أن ما أقوله ليس محل شك. ثم إن تعيين الحدود في شط العرب قد تم نتيجة تسويات إقليمية بين الدولة الإيرانية والدولة العثمانية. وقد أخذت بنظر الاعتبار عوامل عديدة. وأعتبر تعيين الحدود هذا محققاً لتوازن يصعب أن يمسي دون أن يثير مشاكل معقدة.

وقد لوحظ عند تعيين الخط فيما لوحظ ما ثبت لإيران من الإقليم البري، وحقيقة أن شط العرب يعتبر بالنسبة للعراق المنفذ الوحيد إلى البحر في حين أن لإيران سواحل بحرية تمتد حوالي (٢٠٠٠) كم.

كان اتفاق عام ١٩٣٧ محققاً المكاسب للجارة العزيزة إيران إذ بدلت الحدود لمصلحتها في ظروف سياسية لم يكن العراق فيها سعيد الحظ، ولا قادراً على الدفاع عن حقوقه، ولا يمكن أن يقال أن العراق كان فيها أكثر حرية أو استطاعة من جارته إيران. إننا نأمل من حكومة الجارة الصديقة أن توضح لشعب إيران هذه الحقائق التي تؤكد أن إيران ليست الجانب الخاسر. إن من شأن توضيح هذه الحقائق أن

يستأصل السبب العاطفي الذي جعل وضع الحدود في شط العرب مشكلة وما هو بمشكلة، فكان مع الأسف سبباً في تعطيل التعاون في مجالات كثيرة، فيها مصالح وفيرة للشعبين الصديقين.

إن تعديل خط الحدود في الشط معناه تنازل العراق عن جزء من إقليمه وهذا لا يرضاه الشعب العراقي وليس بمقدور الحكومة العراقية أن توافق عليه رغم أنها تحرص أشد الحرص على توطيد علاقاتها بجارتها العزيزة إيران.

أما فيما يخص موضوع الملاحة فالعراق كان وسيبقى حريصاً على ضمان حقوق الجارة إيران في شط العرب في ضوء الاتفاقيات المعقودة. ولا أظن أن مصالح الجارة مُست أو تأثرت ضمن هذه الحدود. إن البواخر وصلت إلى الموانئ الإيرانية في كل الأزمات التي تعرض لها العراق بأوقاتها المقررة. والآن أمامي كتاب من مصلحة الموانئ العراقية يشير إلى أن الملاحة لم تتعطل في الشط خلال يومي ١٣ و١٨ تشرين الثاني الماضي بالرغم من نظام منع التجول الذي كان مفروضاً آنذاك في كافة أنحاء العراق.

إن ما أشار إليه وزير الخارجية الإيرانية من مخالفات الجانب العراقي يكاد ينحصر في عدم عقد اتفاقية الصيانة والملاحة التي ذكرتها المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٧، وفي نظري أن العراق لا يدعي عدم الالتزام بالمعاهدة ومنها هذه المادة.

ولكن أود أن أوضح للزميل الكريم أن العراق يرى أن هذه المادة لا تتحدث عن إدارة الملاحة (بمعنى تأسيس إدارة مشتركة فيها) بل تعني الاتفاق مع إيران على القواعد التي تخص تنظيم الملاحة وفقاً للحقوق التي تثبت لإيران بمقتضى نصوص المعاهدة. ومع ذلك لا أريد أن أفرض هذا التفسير على الجارة إيران لأنه مسألة فنية يمكن أن تبحثها لجنة مشتركة من الخبراء، ويمكن أن يحل الخلاف حولها بالوسائل المعروفة لحل الخلاف بين دولتين صديقتين. إني أكرر رجائي أن تنظر الجارة إيران إلى موضوع شط العرب نظرة واقعية. وأن تشاركنا الرأي بأنه بالغ الأهمية بالنسبة للعراق وهو منفذه الوحيد إلى البحر، وليست له بالنسبة لإيران هذه الأهمية وهي تملك المساحات الواسعة من السواحل والعدد الكبير من الموانئ البحرية. إن هذه النظرة الواقعية ترسي أسس التعاون الوثيق في مجالات كثيرة لمصلحة كلا الجارين المسلمين.

وفي الجلسة الأولى بحثت موضوع الأنهار الحدودية بشيء من التفصيل وركزت على أن السدود التي تبنيها إيران على بعض الأنهار تحرم الأراضي العراقية من مياهها وهذا يخالف الاتفاقيات السابقة والقوانين الدولية، كالسد المقام على نهر كنجام جم في منطقة زرباطية وكذلك على الأنهار في منطقة خانقين ومندلي والعمارة. ثم تكلمت عن معاملة رعايا الطرفين وعن ترحيب الحكومة العراقية بعقد اتفاقيات تجارية وثقافية، ومعاهدة لاسترداد المجرمين. ثم تكلمت عن وجهة نظر العراق في حل القضية الكردية.

وفي الجلسات الأخرى شرحت موضوع قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بشيءٍ من التفصيل وموضوع الوكالة اليهودية الموجودة في طهران ونشاطها السياسي المخرب.ثم تكلمت عن العلاقات المصرية ـ الإيرانية واستعداد العراق للتوسط بإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين.

شرح الوزير الإيراني مطولاً علاقات إيران مع الدول العربية. وقال: إن بعض إذاعات وصحف

الدول العربية تهاجم إيران وخاصة إذاعة صوت العرب وصحف مصر. ثم أراني قصاصة من صحيفة جزائرية تصدر باللغة الفرنسية تهاجم الشاه وترجم لي ما كتبته ونصه (شاه إيران ما هو إلا أحد حيوانات عائلة بهلوي. وجحره عبارة عن قصر من المرمر يرتاده السياسيون المتفسخون).

ثم قال إن بعض الدول العربية تشجع بعض شباب خوزستان (عرب ستان) على الثورة وتأسيس حكومة فيها وقبضنا على بعضهم وسنقدمهم إلى المحاكمة.

رددت عليه قائلاً: إن إذاعة الأهواز الناطقة باللغة العربية تهاجم القومية العربية التي لا تخص مصر وحدها بل هي تخص كل العرب، وكثيراً ما تردد إذاعة الأهواز ما تقوله إسرائيل. وقبل قدوم الوفد إلى طهران بأسبوعين عرض تلفزيون عبادان فلماً إسرائيلياً فيه تحقير للعرب وتمجيد بإسرائيل حتى أن فيه مساً شنيعاً بأعراض النساء العربيات. وأعتقد أن السيد سفيركم يعرف هذا الموضوع لأنني كلمته عنه. وكان هذا الفلم مثار استياء شديد في منطقة البصرة بأسرها.

وإن بعض الصحف الإيرانية كانت غير ودية معنا وتهاجمنا الآن وإن بضيافتكم خاصة صحيفة (كيهان) التي هي دائماً تمالئ السياسة الإسرائيلية. وإن المدعو دوبال مسؤول الوكالة الإسرائيلية في طهران يعمل جاهداً وبنشاط لتعكير جو الصداقة بين إيران والدول العربية.

وعلى الرغم من مقابلتي للشاه والجو الودي الذي سادها بيد أني لم أستطع إقناع الساسة الإيرانيين بإعادة علاقات إيران مع مصر، ولم أستطع الحصول منهم على وعد بتأييد الحق الفلسطيني وكانت النتيجة صدور بيان فاتر يؤكد العلاقات الودية بين البلدين الجارين.

وكان الإيرانيون يساومون على حل مشاكلهم مع العراق وباقي الدول العربية ليقفوا مع الحق العربي في فلسطين وهو موقف انتهازي إذ ليس باستطاعة العراق والعرب إعطاء تنازلات على مشاكل رئيسية مقابل تأييد كلامي في المحافل الدولية لقضية فلسطين لا قيمة عملية له.

أزعج التقارب المصري العراقي إيران، وأغاظ ساستهم اتفاقية مجلس الرئاسة المشترك ووصول قوات مصرية إلى بغداد. وفي هذا الظرف عينوا سفيراً جديداً في بغداد هو السيد مهدي بيراسته، وكان وزيراً للعدل ومقرباً من الشاه.

ولم يكن هذا الاختيار جيداً لأنه لم يكن دبلوماسياً، ولا يعرف آداب الدبلوماسية، وليست له المرونة والصفات الأخرى التي تؤهله ليكون سفيراً ناجحاً في بلد جار يقدر أن يقوي علاقات بلده معه. ويبدو أن المقصود من تعيينه هو تخريب العلاقات لا تقويتها. فقد خلق المشاكل منذ وصوله، واستمر عليها حتى مغادرته.

وفي أثناء تقديم أوراق اعتماده في ٢٢ حزيران ١٩٦٤ لم يسلم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية، واحتفظ بها. فاضطررت إلى تنبيهه وأخذها منه أثناء جلوسه. ثم نسي أن يقدم أعضاء سفارته إلى رئيس الجمهورية، فاضطر هؤلاء إلى مغادرة القاعة دون أن يسلموا على الرئيس، وهذا مخالف للعرف الدبلوماسي. ولما دعاه الرئيس للجلوس، كان المفروض أن يكون حديثه حديث مجاملة فقط. إلا أنه أخرج ورقة من جيبه وقال أن لديه تعليمات من الشاه يود ذكرها للرئيس الآن. فاستغرب الرئيس واستغربت بدوري أيضاً لأن العادة جرت أن لا يبحث السفير أي موضوع سياسي في جلسة تقديم

أوراق اعتماده. ومع ذلك سمح له الرئيس بقراءة الورقة. فأخذ يقرأ إلى أن قال: (إن الشيعة في العراق مضطهدون، ولما كان الشاه حامي المذهب الجعفري فإنه يلفت انتباهكم إلى إنصافهم).

فصاح به الرئيس (كفى انتهت المقابلة). وقبل مغادرته قال له الرئيس: (اسمع وقل لشاهك إن شيعة العراق عرب أصلاء ولا يقبلون أو يحتاجون إلى حماية من شاهك، وأنهم أعزاء في بلدهم وكرامتهم مصانة).

غادرت مع السفير قاعة الاجتماع الكبرى إلى قاعة السفراء، والسفير يرتجف ولا يستطيع الكلام. وكان معي مدير التشريفات السيد عبد الجبار الهداوي.

وعبثاً حاولنا تهدئة السفير، إلا أنه استمر يقول أن الرئيس أهانني وأهان الشاه، فقلت له: (إنك خالفت كل الأعراف الدبلوماسية وتدخلت في صميم الشؤون الداخلية للعراق، وليس من حقك ولا من حق الشاه إدعاء حماية شيعة العراق وهم عرب وعراقيون يشكلون نصف سكان العراق ولا يمتون بصلة عرقية مع إيران، وقد ساهموا بجهد كبير في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبنائها، وأغلبهم يدعو ويعمل من أجل وحدة العرب، وأغلب زعماء وأقطاب الأحزاب القومية منهم).

فأخذ يعتذر مدعياً أنه لا يقصد التدخل في الشؤون الداخلية، ولا يعني المعاني التي أساء فهمها الرئيس. ثم أصر على أن أحدد له موعداً للبحث، فاشترطت عليه أن لا يثير أي موضوع يمس شعب العراق أو سيادته، وواجبه هو تحسين للعلاقات لا إساءتها.

وبعد أن غادرت القصر، أسرعت إلى الوزارة وأرسلت برقية عاجلة إلى سفيرنا في طهران الدكتور عبد الحسن زلزلة شرحت فيها تفاصيل ما جرى وطلبت إليه مقابلة وزير الخارجية الإيراني فوراً وإخباره بأخطاء سفيره الجديد، وتدخله السافر في شؤوننا الداخلية محاولاً زرع الفرقة والفتنة بين أبناء الشعب الواحد.

تثير إيران بين حين وآخر النعرة الطائفية لإضعاف وحدة العراق وتماسك شعبه وهدفها أن تعلو الروح الطائفية على الروح القومية ليبقى العراق ممزقاً وضعيفاً وشعبه منقسماً على نفسه لتسهيل السيطرة عليه وبذلك تتحقق المصالح والأطماع الإيرانية في أرضه، وهم يريدون أن تعود أرض العراق إليهم كما كانت عليه قبل ظهور الإسلام وانهزامهم في معركة القادسية سنة ٦٣٦م، ويتصورون بأن إذكاء الخلاف المذهبي في العراق يوصلهم إلى هذه الغاية، ناسين أن الشيعة في العراق هم عرب ينحدرون من القبائل التي جاءت من الجزيرة العربية لتحرير العراق من نيرهم وانتصروا عليهم في القادسية.

استمر السفير مهدي بيراسته على تعكير جو العلاقات بين البلدين، وكان يصر على ترضيته مقابل ما يعتبره إهانة من قبل رئيس الجمهورية في يوم تقديم أوراق اعتماده، واقترح عليَّ في إحدى المناسبات أن أقيم مأدبة على شرفه أدعو إليها باقي السفراء ترضية له، فرفضت ذلك. فاستدعته حكومته إلى طهران محتجةً على سوء معاملته كما تدعي.

ثم أخذت الحكومة الباكستانية التي كانت علاقتها جيدة مع العراق وإيران تتوسط لإزالة الجفوة بين البلدين. وكان سفيرها في بغداد السيد سجاد حيدر من أكفأ السفراء وأليقهم، ولقد نجح في وساطته وقبلت الحكومة العراقية اقتراحه بأن يعود السفير الإيراني إلى بغداد ويقيم وزير الخارجية

العراقي مأدبة غداء على شرفه يحضرها هو والسفير الباكستاني فقط. وعاد مهدي بيراسته، وأقام السيد ناجي طالب وزير الخارجية مأدبة غداء حضرها السفيران الإيراني والباكستاني ووكيل وزارة الخارجية وأنا فقط، وانتهى الإشكال.

في أحد اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة وفي أثناء مناقشتنا لموضوع المشكلة الكردية. وكانت العلاقات متأزمة مع إيران، اقترح أحد قادة الفرق تحسين العلاقات مع إيران لكي لا تساعد الملا مصطفى البرزاني إذا استؤنفت الحركات ضده.

فقال الرئيس عبد السلام بعصبية: إنكم لا تعلمون ما هو الثمن الذي تطلبه إيران مقابل مساعدتنا ضد الملا مصطفى، ومدّ يده في جيبه ولكنه أخرجها فارغةً قائلاً لا مصلحة في الوقت الحاضر لذكر ذلك. وبعد انتهاء الجلسة بقيت مع السيد عبد الكريم فرحان في القصر الجمهوري، ودخلنا إلى مكتب السيد رئيس وطلبنا إليه أن يطلعنا على الورقة التي في جيبه فقال:

إن الورقة رسالة بعث بها أحد أقاربي من طهران وهو يدرس في جامعتها. ولقد أملاها عليه مهدي بيراسته سفير إيران في العراق مدعياً أن الشاه يريد أن يتصل بالرئيس عبد السلام عارف بطريق غير مباشر وغير رسمي فاختاره لإرسال هذه الرسالة. وكان فحواها:

(إن الشاه يعلم ما يقاسيه الرئيس عبد السلام من أنصار عبد الناصر في الوزارة والجيش وأنه مستعد لمعاونة الرئيس في القضاء على حركة التمرد في الشمال إذا تخلص من أعوان عبد الناصر في الوزارة والجيش. وأعلن تخليه عن اتفاقية الوحدة مع مصر وأبعد القوة المصرية الموجودة في العراق).

وقال عبد السلام إن الرسالة تعدد أسمائكم جميعاً. وأخذ يتهجم على الشاه وقال: كيف يريدني هذا التافه أن أفرط بزملائي، وكيف يريد أن أبيع مصر وعبد الناصر وألجأ إليه؟.

وكنت يومها وزيراً للداخلية وكانت العلاقات مع مصر قد تطورت من مجلس الرئاسة المشترك إلى القيادة السياسية الموحدة. وكان الشاه يغلي من الغضب كلما تطورت العلاقات، وكان يرتجف خوفاً من قيام الوحدة بين القطرين فيكون عبد الناصر على حدوده الطويلة مع العراق يحرك القوميات التي يتكون منها الشعب الإيراني ضده.

وكلما كنا نريد تهدئة الوضع وتحسين العلاقات، كانت إيران تلهب الوضع وتثير المشاكل وتخرب العلاقات حتى بلغ بها الأمر إلى ضرب بعض البواخر العراقية بالمدفعية وهي تمخر في شط العرب.

وعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة اجتماعاً حضره السيد ناجي طالب وزير الخارجية والسيد محسن حسين الحبيب وزير الدفاع لمناقشة هذا الموضوع الخطير والاستفزاز غير مبرر واقترح بعض الإخوان الرد بالمثل، أي ضرب البواخر الإيرانية التي تمخر في الشط بالمدفعية. فاعترض وزير الخارجية قائلاً:

(هذا معناه تصعيد للأزمة قد يؤدي إلى حرب مع إيران فهل الجيش العراقي مستعد لدخول الحرب ومعظمه متحشد في الشمال يقمع عصيان الملا مصطفى؟).

فكان جواب القادة العسكريين بأن الجيش غير مستعد لدخول حرب مع إيران. فقال الوزير إذاً علينا أن نحل المشكلة بالطرق الدبلوماسية. فوافق الجميع على رأيه وخوله رئيس الجمهورية باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

ولقد نجح الرجل في مسعاه وانتهت الأزمة.

العلاقات مع تركيا

بقيت علاقات العراق مع تركيا ثابتة في مختلف عهود الحكم الوطني في العراق خاصةً بعد حل مشكلة الموصل التي كانت تطالب بها تركيا لأن الإنكليز دخلوها بعد عقد الهدنة في الحرب الأولى وذلك بعد اتفاقية لوزان سنة ١٩٢٤. التي اعترفت فيها تركيا بأن ولاية الموصل هي جزء من العراق الحديثة، كما أن موقف الأتراك من القضية الكردية كان وما يزال ثابتاً وهو عدم مساعدة ثورات الأكراد في العراق وإيران أو دعم مطالبهم بالانفصال أو الحكم الذاتي أو إلى هدف يعلنونه عند الثورة.

عندما تسلمت وزارة الخارجية حرصت على تطوير العلاقات والتعاون بين البلدين، وكان موقف الأتراك مؤيداً لهذه السياسة ويسعون هم بدورهم إلى تطوير هذه العلاقات.

كان يؤلمنا أن تكون لتركيا علاقات كاملة مع إسرائيل وكنت عازماً على زيارتها لبحث هذا الموضوع مع المسؤولين فيها، ولكن الظروف لم تساعدني على ذلك.

ولقد عاتبنا سفيرهم في بغداد مرتين على أحداث لم تكن مقصودة.

الأولى: عند افتتاح الاتحاد الاشتراكي العربي في تموز ١٩٦٤ وكان السفير حاضراً وجاءني بعدها محتجاً لأنه شاهد على خريطة كبيرة للوطن العربي معلقةً على جدار المنصة أن لواء الاسكندرونة داخل ضمن الحدود السورية.

فقلت له: إن الخريطة مرسومة باليد من قبل أعضاء الاتحاد الاشتراكي وأنا شخصياً لم ألاحظ ذلك، وأعتقد أن باقي المسؤولين لم يلاحظوا ذلك أيضاً وأنه عمل فردي من بعض شباب التنظيم، ووعدته بأن ذلك لن يتكرر.

وفي الحقيقة رغم أني كنت من المتحمسين لاستعادة كل جزء سلخ من الأمة العربية إلا أنه ليس من المعقول أن نعكر جو العلاقات الودي مع تركيا في استعادة الاسكندرونة على الورق فقط إذ أن هذا يعتبر تحدياً لا نستطيع تنفيذه على الأرض في الحاضر أو في المستقبل القريب.

والثانية: جاءني السفير محتجاً على تصريحات القائم بأعمال السفارة العراقية في أثينا لصحيفة يونانية يؤكد فيها حق القبارصة اليونانيين في قبرص.

فقلت له:

(إنك تعلم موقفنا الثابت والصريح من المشكلة القبرصية، وحكومتك تعرف ذلك تماماً وإني لم أطلع على هذا التصريح، وإن حصل فهو خطأ لا يمثل وجهة نظر الحكومة العراقية وسأحقق في الموضوع).

فطالبني بإصدار تصريح مناقض من قبل سفيرنا في أنقرة. فقلت له لن أتخذ أي قرار ما لم أطلع على نص تصريح القائم بالأعمال. وإني لا أميل أو أحبذ أسلوب التصريحات خاصة وأنكم واليونانيون يعرفون موقفنا الثابت من هذه القضية وإني أقول لك إن موقفنا لم ولن يتغير فأرجو تبليغ حكومتك بذلك.وكنا نقف موقفاً محايداً.

وانتهى الإشكالان دون أن يتركا أي أثر في تعكير الجو الودي للعلاقات بيننا وبينهم.

الهنـــد وبـاكستـــان

كانت علاقتنا بالهند وباكستان جيدة جداً على الرغم من الخلافات الكثيرة بين البلدين غير أننا انتهجنا معهما سياسة متوازنة وإن كنا نميل أن تكون ولاية كشمير المتنازع عليها ضمن دولة باكستان، ولكننا وقفنا في المحافل الدولية من هذا الموضوع موقفاً محايداً.

كانت الهند وباكستان تؤيدان حق العرب في فلسطين تأييداً تاماً ومطلقاً، ولم تحدث بيننا وبينهم أية مشاكل. ولقد وجه البلدان الدعوة لرئيس الجمهورية لزيارة بلديهما.

وتمت الزيارة في ٢٦ آذار سنة ١٩٦٤ ورافقت الرئيس بصفتي وزيراً للخارجية.

فوصلنا أولاً إلى كراجي حيث استقبلنا الرئيس أيوب خان وكانت شخصيته قوية ونافذة وقد غمرنا بكرم الضيافة. وفي أثناء جلسات المفاوضات تكلمنا بكل صراحة.

فشرح الرئيس عبد السلام أسباب انسحاب العراق من حلف بغداد وشرح الرئيس أيوب خان الأسباب التي تدعوه للبقاء في هذا الحلف الذي أبدل اسمه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى (المعاهدة المركزية) وكانت حجته أنه مضطر للبقاء أولاً: لأن بلده فقير وهو يحتاج للمساعدات الأمريكية والانكليزية وآخراً أن المشاكل المعقدة بين باكستان والهند تضطره إلى مسايرة أمريكا وبريطانيا ليكونا بجانبه في حل هذه المشاكل وفي أي نزاع عسكري مع الهند.

وقال أنه يؤيد سياسة العراق الحالية، وسعيدٌ لأن العراق من دول عدم الانحياز المهمة، ولولا المعاهدة المركزية لانتمت باكستان إلى الدول غير المنحازة.

وفي البيان الختامي أراد الباكستانيون إدخال فقرة تؤيد حقهم في ولاية كشمير فاعتذرنا لأننا سنزور الهند بعدهم مباشرة ولا نريد تعكير علاقاتنا الطيبة معها. فتفهم الباكستانيون موقفنا ولم يلحوا أو يساوموا، وكُتب البيان كما أردنا.

زرنا في باكستان بعض الولايات كما زرنا مضيق خيبر الذي تلتقي فيه حدود باكستان مع أفغانستان. وكانت أهم زياراتنا هي الزيارة التي قمنا بها إلى مدينة (دكا) في باكستان الشرقية التي تعرف اليوم بـ (بنكلاديش) وتفصل بين الشطرين مساحات واسعة من أرض الهند، نقلتنا طائرة نقل باكستانية وتعرضنا خلال الرحلة إلى عاصفة هوجاء استغرقت نصف ساعة كادت فيها الطائرة أن تسقط لولا رحمة الله.

فوجئنا في دكا أن حاكمها أعد لنا زيارة أحد معسكرات اللاجئين المسلمين القادمين من الهند. وكان المعسكر في حالة يرثى لها، واللاجئون في بؤس وفاقة لا يتصورهما العقل، ولقد ألح الحاكم على الرئيس عبد السلام أن يلقي كلمة في المعسكر. وكانت وزارة الخارجية قد أعدت كل الكلمات التي يلقيها الرئيس في باكستان والهند حسب منهج الزيارات المتفق عليها، ولم تكن زيارة المعسكر من ضمنها. فاضطر الرئيس إلى ارتجال كلمة مشحونة بالعواطف التي تأثر بها من مشاهدته لبؤس

اللاجئين، وكان في الكلمة مس وتجريح بالهند، ولما انتهى من كلمته نبهته بأن الكلمة كانت مذاعة مباشرة وليست مسجلة وأن الهنود لابد قد التقطوها وسيكون موقفنا غداً في الهند لا يحسد عليه.

وصلنا إلى الهند في اليوم التالي وكان الاستقبال فاتراً، وبذلت كل جهد ممكن لإزالة ما علق بأذهان الهنود من كلمة الرئيس وساعدني سفير الهند في بغداد وكان مسلماً ومخلصاً لبلده الهند ويهمه تطوير العلاقات بين بلده والبلاد العربية وخاصة العراق. وبحكمة زعيم الهند العظيم جواهر لال نهرو زال تأثير كلمة الرئيس في المعسكر الباكستاني بسرعة ولقد زرنا بعض جوامع الهند في دلهي وبومبي وغيرهما من المدن. وكان عدد نفوس المسلمين في الهند يوم ذاك أكثر من (٥٠) مليون مسلم.

وعند كتابة البيان الختامي اختلف الوفدان على بعض فقراته وخاصة فقرة تأييد حق الهند في كشمير.

وأثناء زيارة السيد جواهر لال نهرو للرئيس عبد السلام في مقر إقامته دخل علينا موظفان أحدهما عراقي والآخر هندي وبيدهما البيان المشترك بنسختيه العربية والانكليزية وشرح لي الدبلوماسي العراقي نقاط الخلاف وبعد جدل مع الموظف الهندي أمام السيد نهرو أخذ هذا العملاق مني النسخة الانكليزية وقال لي ماذا تريد أن نحذف من البيان فأشرت إلى بعض فقراته فشطبها جميعا وهو يضحك وناولها إلى الدبلوماسي الهندي وقال له صوغوا البيان كما يريد إخواننا العراقيون فأكبرت هذا الرجل و تمنيت له الصحة لأنه كان مريضاً، ولقد توفى بعد عودتنا بفترة وجيزة

اغتنمت فرصة هذه الزيارة وشرحت في باكستان والهند القضية الفلسطينية وخاصة قضية تحويل مياه الأردن. فوجدت أن ساسة البلدين على اطلاع واسع على القضية الفلسطينية ويدركون أبعادها ويؤيدون وجهة النظر العربية تأييداً مطلقاً. ولقد أدخلت في البيانين المشتركين كل ما أردناه. وكانت الزيارة للبلدين ناجحة من كل الوجوه.

العلاقــات مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

كانت العلاقات مع الولايات المتحدة في مد وجزر بسبب موقفها المؤيد والمتحيز والمساند لإسرائيل. وكانت سياسة العراق الخارجية مع الدول كافة تتوقف على مدى استعداد هذه الدول للوقوف إلى جانب الحق العربي في فلسطين، فتكون علاقاتنا جيدة مع الدول التي تقف معنا أو تكون محايدة، وفاترة مع الدول التي تنحاز لإسرائيل.

كما أن سياسة واشنطن مع العراق وغيره من الدول العربية تتوقف على قربه أو بعده عن الشيوعية والاتحاد السوفيتي، أو الوحدة أو الاتفاق مع عبد الناصر. فالولايات المتحدة لا ترتاح لوجود حكم شيوعي في العراق أو غيره في منطقة الشرق الأوسط، كما أنها لا ترتاح لوجود حكم وحدوي ينادي بالوحدة مع مصر تحت زعامة عبد الناصر.

حسنت أمريكا علاقاتها مع العراق كثيراً بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم وقدمت له مساعدات عسكرية للقضاء على حركة التمرد البرزاني. وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ولما بدأ الحكم الجديد يتجه لإقامة وحدة مع مصر، غيرت أمريكا سياستها حتى أنها أوقفت شحنة من قنابل المدفعية الجبلية من عيار ٧٥ملم سبق لي أن عقدتها معها عندما كنت مديراً للحركات العسكرية، ودفعنا ثمنها. وبعد تدخلات دبلوماسية استغرقت وقتاً طويلاً أرسلوا الشحنة.

وعندما بدأ العراق يحسن علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وحصل الاجتماع بين خروشيف وعبد السلام عارف في القاهرة في أيار ١٩٦٤. تحركت أمريكا بسرعة وقدمت عرضاً بالمساعدة في تنفيذ مشاريع الري والكهرباء في العراق والذي لم يوافق عليه مجلس الوزراء بسبب خوف بعض الوزراء من أن يتهموا بموالاة الولايات المتحدة.

كان السفير الأمريكي نشطاً وفعالاً. وبدأ يقيم دعوات عشاء خاصة للوزراء كلاً على انفراد يناقش فيها معهم قضايا الساعة واستعداد أمريكا مساعدة العراق في مشاريعه التنموية. وكنت أول المدعوين بصفتي وزير الخارجية، وأخذت معي السيد فخري القيسي السكرتير الأول في الدائرة السياسية للترجمة وكتابة تقرير عما يدور من حديث.

تكلم السفير كثيراً عن سياسة أمريكا وعزمها على مساعدة العراق في تنفيذ مشاريعه الصناعية والزراعية. ولما جاء دوري في الكلام شكرته على استعداد بلده في تقديم المساعدات للعراق وترحيبنا في هذا التعاون. ثم تطرقت للمشكلة الفلسطينية وموقف أمريكا الداعم والساند لإسرائيل ونظرة الشارع العربي برمته وكرهه لهذه السياسة غير المتوازنة والتي تضر بمصالح أمريكا في المنطقة العربية برمتها. وقلت له:

ليس بيننا وبين الشعب الأمريكي عداء ونحن نرغب في أن تكون علاقاتنا معكم جيدة، ولكننا لن نتساهل مع دولة تمد إسرائيل بكل أسباب الحياة وتقف معها وتساندها سياسياً واقتصادياً

وعسكرياً. فإن كنتم تريدون صداقة العرب ولكم في بلادهم مصالح مهمة وحيوية فعليكم أن تقفوا من قضية فلسطين موقفاً عادلاً ومتوازناً وحيادياً وتوقفوا هذا الدعم الكبير لإسرائيل.

فقال: نحن نسند فقط حق اليهود التاريخي في فلسطين. وإسرائيل الآن دولة في حكم الواقع والتاريخ، فقلت: ليس لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين. فهم كانوا في السابق شعباً طارئاً عليها كما هم الآن ومغتصباً لأراضيها. فهم يدعون أنهم أحفاد النبي إبراهيم الخليل وهذا أصله من مدينة أور في العراق، هاجر منها إلى حوران في سوريا ومنها انحدر إلى فلسطين. وحفيده يعقوب هاجر مع أبناءه إلى مصر ملتحقاً بابنه يوسف. وسكن بنو إسرائيل في مصر أكثر من خمسمائة سنة، ثم طردهم منها فرعونها. فغادروها بقيادة النبي موسى إلى سيناء، ولبثوا فيها أربعين سنة. ثم غزوا فلسطين في عهد يوشع وقتلوا أهلها الكنعانيين وطردوهم من ديارهم وأسسوا دولة دامت (٢٠٠) سنة. ولما انهارت هذه الدولة عاد إلى فلسطين أهلها الأصليون. وهذا السرد التاريخي ثابت يعرفه العالم أجمع ويثبت بأن ليس لليهود حق تاريخي في فلسطين. وإن هذا الحق منحته إليهم بريطانيا خلال الحرب العظمى الأولى بموجب وعد بلفور وأيدتموه أنتم وباقي دول الغرب.

نصحت رئيس الوزراء بإخبار الوزراء بالاعتذار عن قبول دعوات السفير الخاصة حتى يبقى اتصاله مع وزارة الخارجية فقط.

وعند استئناف القتال ضد الملا مصطفى في شهر آذار ١٩٦٥ ساعد الأمريكان الملا عن طريق إيران حيث اتفقت السياسة الأمريكية والإيرانية على إثارة الفتن والاضطرابات في العراق لعرقلة مشاريع الوحدة بينه وبين مصر. ونسوا أنهم قدموا للعراق في سنة ١٩٦٣ (ألف) قنبلة نابالم لحرق القرى الكردية. وهكذا تكون اللعب السياسية.

وبقيت العلاقات فاترة على الرغم من نشاط السفير الأمريكي ومحاولاته لتقريب وجهات النظر بين البلدين. إلا أننا كنا لا نثق بالرئيس الأمريكي الجديد لندون جونسون الذي كان أكثر صهيونية من اليهود، ولعدائه السافر لأي تقارب بين العرب. ولقد جرَّ مصر والعرب إلى معركة خاسرة مع إسرائيل في ٥ حزيران ١٩٦٧، كانت نتائجها وخيمة جداً على الأمة العربية ومستقبلها وعلى أثرها قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن.

العلاقات مع الاتحاد السوفيتي

ساءت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفياتي بعد ١٤ رمضان ١٩٦٣ ولم يعالج حكم حزب البعث هذه العلاقات بحنكة، بل علق كل أخطاء الحزب الشيوعي العراقي ومقاومته للثورة على شماعة السوفيت. وهذا كان من أخطاء الحكم الكبرى لأننا لا يمكننا معاداة دولة عظمى لنا معها مصالح مهمة. وكان المفروض معاقبة الشيوعيين في الداخل وتهدئة الاتحاد السوفيتي والإصرار على تطوير علاقات جيدة معه. ففي الوقت الذي كان فيه الحكم يسحق الشيوعيين في الداخل أوقف أو ألغى كل العقود الاقتصادية والصناعية والعسكرية مع السوفيت وأخذت الصحف تهاجمهم بعنف وكأنهم هم المسؤولون عن كل تصرفات الحزب الشيوعي العراقي. وأذكر أنه في يوم الاحتفال بعيد الجيش الأحمر صدرت الأوامر بعدم حضور الضباط إلى حفلته كما أسلفت سابقاً. ولم ينسى السفير السوفيتي والملحق العسكري حضوري إلى هذا الاحتفال حيث كنت الضابط العراقي الوحيد الذي حضره وكان السفير يذكرني بذلك اليوم دوماً وأنا وزير خارجية ويقول أنه لن ينسى ذلك. ولقد ساعدني الرجل كثيرا في تحسين العلاقات مع بلده.

كان موقف خروشيف في افتتاح السد العالي الذي جرى في مايس ١٩٦٤ في أسوان سيئاً إزاء العراق، وكانت العلاقات الباردة بينه وبين الرئيس عبد السلام على ظهر الباخرة التي تجولنا فيها في البحر الأحمر بعد افتتاح السد واضحة للجميع.

كان خروشيف يحمل فكرة خاطئة عن العراق متأثراً بالمعاملة القاسية التي عومل بها الشيوعيون بعد ١٤ رمضان. كما كان يحمل فكرة خاطئة عن القضية الكردية. ولقد هاجمنا بشدة واعتبر القتال في الشمال ضد الأكراد حملة تعصبية عنصرية وطالب بحل المشكلة سلمياً. وعبثاً حاول الرئيس عبد السلام إقناعه بأننا لسنا عنصريين ولا نضمر للأكراد إلا الخير، ولا مصلحة لنا باستمرار القتال، غير أن المتعصبين من الأكراد يصرون على ذلك ويقدمون في المفاوضات السلمية مطالبة تعجيزية لا يمكن الموافقة عليها. وعلى الرغم من أنه شرح القضية الكردية شرحاً مفصلاً إلا أن خروشيف لم يقتنع.

قررت التدخل في الحديث فاستأذنت من الرئيس عارف وباق الرؤساء بالكلام، ووجهته إلى خروشيف قائلاً: (إني استغربت كيف يؤيد رئيس أكبر دولة اشتراكية في العالم ثورة عشائرية إقطاعية قامت لمنع تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في الشمال في منطقة بشدر في عهد عبد الكريم قاسم حيث منع رؤساء عشائر بشدر حسين بوسكين وعباس مامند آغا تطبيق القانون بقوة السلاح، فاضطر عبد الكريم قاسم إلى إرسال الجيش لفرض القانون بقوة السلاح، فحصل التصادم واستغل الملا مصطفى البارزاني ذلك وأشعلها ثورة انتشرت بسرعة في مناطق أخرى من كردستان العراق).

فسكت خروشيف وغير موضوع الكلام.

فاغتنمت الفرصة وطلبت إلى سفيرنا في القاهرة شكري صالح زكي أن يتصل فوراً بالسفير الروسي ليرتب لي لقاء مع وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو وبعد اتصالات ومشاورات بين السفير الروسي وغروميكو وخروشيف، وافق غروميكو على عقد الاجتماع في الليلة نفسها وبعد ذهاب الرؤساء إلى العشاء. وفعلاً تم الاجتماع وحضره مترجم روسي يحسن التكلم باللغة العربية.

بدأت الكلام بشرح تطور العلاقات بين البلدين منذ سنة ١٩٥٨ حتى الآن.

وتطرقت لأعمال العنف والاضطهاد التي مارسها الحزب الشيوعي العراقي ضد المواطنين، وشرحت تفاصيل مجازر الموصل وكركوك والحوادث الأخرى التي حدثت في بغداد والبصرة، وكيف أن الشعب كره الشيوعيين المحليين وأصبح ينشد حياة الهدوء والاستقرار.

ثم شرحت سياسة العراق الخارجية التي تستند إلى الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومحاربة الاستعمار، والتعايش السلمي، وشجب التميز العنصري، والابتعاد عن الأحلاف العسكرية، ومساعدة الدول التي تكافح من أجل استقلالها، وشجب استخدام الطاقة النووية للأغراض الحربية، ومد يد الصداقة مع الشعوب المحبة للسلام كافة.

ثم تطرقت بعد ذلك إلى علاقات البلدين الاقتصادية وضرورة تطويرها وتنسيقها وإكمال المشاريع التي توقف العمل فيها بعد ثورة ١٤ رمضان.

تكلم غروميكو عن الجفاء الذي ساد العلاقات بعد ١٤ رمضان، وعن قتل الشيوعيين وسجنهم، ثم شرح موقف بلاده من العراق، ثم تكلم عن الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون في باقي المجالات. وقال:

إننا من حيث المبدأ نوافق على تحسين العلاقات وتطويرها وسأنقل رغبتكم هذه إلى الرفيق خروشيف. ودامت المقابلة ساعة ونصف.

كانت هذه المقابلة فرصة اغتنمها الرئيس عبد الناصر فكلم خروشيف وضغط عليه وحصل منه على وعد بإجراء لقاء بينه وبين الرئيس عبد السلام في القاهرة وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي.

وفي يوم ١٩٦٤/٥/١٨ تم اللقاء بين الرئيسين في قصر القبة في القاهرة. وحضرت اللقاء. وحضره من الجانب السوفيتي غروميكو ومدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفيتية ومترجم.

افتتح الرئيس عبد السلام الاجتماع وأعاد الكلام نفسه الذي سمعه مني والذي قلته إلى وزير الخارجية السوفيتي (غروميكو)، وأكد أن سياسة العراق الخارجية متحررة تستند إلى الحياد وعدم الانحياز وتتمسك بالتعايش السلمي.

ثم تطرق إلى ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتعاون بين البلدين. وقال أننا نرغب في:

١: زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

٢: الاستمرار بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، وسنرسل لهذا الغرض وفداً عسكرياً لعقد اتفاقية تسليح جديدة.

٣: ضرورة عقد اتفاقيات اقتصادية وصناعية بين البلدين وتنفيذ الاتفاقيات السابقة.

٤: تنفيذ الاتحاد السوفياتي لمشروع سد أسكى موصل على نهر دجلة، ومشروع سد الفرات في حديثة والتي تبلغ كلفة كل منها بحدود (٦٠) مليون دينار.

ثم تكلم خروشيف قائلاً:

إن سياستنا مبنية على تأييد العلاقات الودية مع جميع البلدان وتنميتها، ولنا علاقات طيبة مع سائر بلدان العالم على الرغم من اختلاف أنظمتها مع نظامنا.

إننا لا نرغب في التدخل في القضايا الداخلية للبلدان. أما مسائل حفظ السلام العالمي فهي قضايا دولية تهمنا كما تهم غيرنا. وسياستنا متجهة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

لدينا وجهة نظر تجاه الأنظمة المختلفة وهذا لا يؤثر على علاقاتنا الدولية. إننا نرحب بالتعاون حتى مع البلدان التي لا نرتاح إلى أنظمة الحكم فيها.

كانت العلاقات بيننا وبينكم في زمن قاسم جيدة، ثم تغيرت بعد ذلك، إلا أنها لم تؤثر على الاتفاقيات التي كانت معقودة بيننا إذ حرصنا على استمرارها.

إن سياسة قاسم كانت في الأيام الأخيرة من حكمه غير معقولة. وقد ساءت العلاقات بيننا وبينكم كثيراً بعد الإطاحة به، وهاجمناكم في صحفنا لأنه لم يكن بمقدورنا السكوت على جرائم القتل والتعذيب التي ارتكبت في بلدكم.

إننا لا نزال نرقب أعمالكم وسياستكم بعد انقلابكم الأخير في ١٨ تشرين ومن الصعب أن نتكهن الآن كيف سيؤثر هذا الانقلاب على سياستكم الداخلية. أما التعاون معكم فإنه سيسير بصورة جيدة، وإننا نرحب بكلامكم عن تحسين العلاقات وسنعمل من جانبنا على تحسينها.

أما بخصوص التعاون الاقتصادي فقد كان لدينا معكم اتفاق كبير تأخر بعد انتهاء حكم قاسم. والآن لما كان في نيتكم الاستمرار بالتعاون الاقتصادي فإننا نرحب بذلك ومستعدون على التعاون على قدم المساواة في كافة النواحي لأنه مفيد للبلدين. أما بخصوص السدين على دجلة والفرات فإننا مستعدون لدراسة الموضوع إذا قدمتم طلباً بذلك.

إن رأيي صديقاً أنصح أن تسلكوا في سياستكم الداخلية الحكمة والذكاء. إننا لا نريد التدخل في شؤونكم الداخلية، إلا أننا لدينا وجهة نظر نريد أن نقولها لكم لأن سياسة البلد الداخلية هي التي تجعلنا أن نحكم إن كانت سياسة هذا البلد تقدمية أم لا. إن مشاكل العراق الداخلية غير محلولة وتثير قلقنا. مسألة الأكراد مثلاً. فكم يكون جميلاً أن تحل بطريق سلمي، وهذا يوطد حكمكم ويقوي مركزكم الدولي، ويعزز تعاونكم مع جميع البلدان التي تتطور باتجاه تقدمي.

إن التعاون العسكري في مجال التسليح والخبراء سيستمر معكم، وإننا سنقدم معونة عسكرية لكم بموجب الاتفاقيات الخاصة.

إننا نؤيد نضالكم مع الاستعمار ونؤيد سياستكم الخارجية التي شرحتموها لنا.

بعد ذلك تبودلت عبارات المجاملة وانتهى اللقاء بنجاح تام.

(راجع نهاية الفصل للاطلاع على التقرير الكامل للمحادثات).

بعد عودتنا إلى بغداد تسربت هذه اللقاءات إلى الدوائر الأمريكية. فجاءني السفير الأمريكي بعد أسبوع ومعه مشروع من (١٤) نقطة أبدت فيها أمريكا استعدادها لتنفيذ هذه المشاريع الواردة في المذكرة في العراق بقروض مشجعة وطويلة الأمد تكاد تكون شبه منحة، من جملتها إكمال كهربة سد دربندخان وحفر كل الترع والمبازل لهذا المشروع، ولم تتطرق المذكرة لمشروعي أسكى موصل وحديثه. وهكذا بدأ التنافس بين أمريكا وروسيا كل يريد كسب العراق ووده.

قدمت المشروع الأمريكي إلى مجلس الوزراء لدراسته ونصحت الإفادة من الروس والأمريكان لتطوير بلدنا دون أن نعطي أي تنازل أو امتيازات سياسية لأحدهما، وهذه فرصة هبطت علينا من السماء. إلا أن مجلس الوزراء رفض المشروع الأمريكي خوفاً من اتهام الوزراء بأنهم عملاء لأمريكا. ولا ادري كيف يخشى الوطني المخلص لبلاده والذي يستغل الفرص الدولية السانحة والتي لا تتكرر لتطوير بلده من أقاويل سخيفة يتقولها المشاغبون والمعارضون الجهلاء الذين همهم الوصول إلى السلطة ولو على حساب مصلحة البلد.

وبعد شهر من العودة أخذت الوفود العسكرية والاقتصادية تسافر إلى موسكو لعقد الاتفاقيات الجديدة.

تقرير وزير الخارجية عن اجتماعات الرئيس عبد السلام عارف والوفد العراقي مع المستر خروشيف الروسي في القاهرة في أيار ١٩٦٤:

١: قام الرؤساء جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف وأحمد بن بله ونكيتا خروشيف بجولة في البحر الأحمر على ظهر الباخرة الحرية يومي ١٥ و١٦ أيار ١٩٦٤ وجرت بينهم مناقشات عن مواضيع مختلفة في أثناء جلوسهم صباحاً ومساءً على سطح الباخرة، أهمها:

أ: الاشتراكية.

ب: القومية العربية.

جـ: التنمية الزراعية والصناعية.

د: توتر العلاقات بين العراق والاتحاد السوفياتي.

هـ: موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الكردية.

٢: كان خروشيف ينظر إلى الاشتراكية العربية والقومية العربية من خلال منظار الفكر الماركسي لذلك كانت هناك وجهات نظر متباينة عن الموضوعين، فهو في بداية الأمر كان لا يقر إلا الاشتراكية الماركسية ولا يقر قيام الوحدة بين الشعوب على أساس عرقي أو قومي، ولا يعتقد بنجاح وحدة بين البلاد العربية وتذرع بفشلها بين مصر وسورية.

٣: أوضح الرؤساء العرب الثلاث وجهة النظر العربية، وكانوا متضامنين أمامه حتى أنه تضايق من اتفاقهم ووحدة كلمتهم.

وقالوا له: إننا نؤمن بالاشتراكية العلمية التي تتفق مع أهدافنا وتقاليدنا وديننا.

قال الرئيس عبد الناصر:

إننا نسير في خط اشتراكي علمي وتطبيقنا الاشتراكي خير دليل على ما نقول وشرح ذلك شرحاً مفصلاً.

وقال الرئيس أحمد بن بلة:

إننا نختلف عنكم في موضوع الدين. إننا نؤمن به وهو جزء من حياتنا وإن ديننا لا يتعارض مع الاشتراكية مطلقاً وشرح ذلك شرحاً مفصلاً.

وقال الرئيس عبد السلام عارف:

إن قوميتنا إنسانية غير اعتدائية هدفها توحيد البلاد العربية التي جزأها الاستعمار. وإننا نسير في نفس الخط الاشتراكي الذي تسير عليه مصر والجزائر.

٤: كان الحديث عن الاشتراكية والقومية طويلاً وأخيراً ظهر أن خروشوف اقتنع نسبياً بوجهة النظر العربية.

٥: ثم شرح خروشوف تجارب الاتحاد السوفيتي في التنمية الزراعية والصناعية واستعداده لمساعدة البلاد الثلاث في هذا المضمار. وتكلم كل من الرؤساء الثلاثة عن تجارب بلاده في هذا المضمار.

٦: كان خروشوف يحمل فكرة خاطئة عن العراق وعن القضية الكردية وبعد أن شرح له الرئيس عبد السلام عارف تطورات الوضع في العراق منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ونشوء وتطور القضية الكردية بدا عليه أنه اقتنع نوعاً ما بوجهة النظر العراقية.

اجتماع وزير الخارجية العراقية ووزير الخارجية الروسية:

٧: اجتمع وزير خارجية العراق صبحي عبد الحميد ووزير خارجية الاتحاد السوفييتي آندريه غروميكو على ظهر الباخرة (سوريا) بعد ذلك لمدة ساعة ونصف ناقشا تطوير العلاقات بين البلدين منذ سنة ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر.

ولقد شرح الوزير العراقي الأوضاع الداخلية التي حدثت منذ ذلك الوقت وأعمال العنف والاضطهاد التي مارسها الحزب الشيوعي العراقي ضد المواطنين كما شرح تفاصيل مجازر الموصل وكركوك والحوادث الأخرى التي حدثت في بغداد والبصرة وباقي المدن.

ثم شرح وزير الخارجية العراقي سياسة العراق الخارجية التي تستند إلى الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومحاربة الاستعمار وشجب التمييز العنصري والابتعاد عن الأحلاف العسكرية ومساعدة الدول المكافحة من أجل استقلالها وشجب استخدام الطاقة النووية للأغراض الحربية ومد يد الصداقة مع الشعوب المحبة للسلام كافة...الخ.

ثم بعد ذلك تطرق إلى علاقات البلدين الاقتصادية وضرورة تطويرها وتنسيقها وإكمال المشاريع التي بدأ بها سابقاً.

تكلم المستر غروميكو عن البرود الذي ساد العلاقات بعد ١٤ رمضان وعن السياسة الخارجية وعن موقف بلاده من العراق ثم تكلم عن الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون في باقي المجالات وقال أننا من حيث المبدأ نوافق على تحسين وتطوير العلاقات، ومع ذلك فإني سأنقل كلامك إلى مستر خروشوف.

اجتماع الرئيس عبد السلام عارف مع خروشوف :

حصل الاجتماع في قصر القبة في ١٨/٥/١٩٦٤ وقد استمر لمدة ساعتين. حضره من الجانب العراقي.

الرئيس عبد السلام عارف.

السيد صبحي عبد الحميد وزير الخارجية.

وحضره من الجانب الروسي:

السيد خروشوف

السيد غروميكو وزير الخارجية.

السيد مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية.

افتتح الرئيس عبد السلام الاجتماع فتكلم عن سياسة العراق الخارجية المتحررة التي تستند إلى الحياد وعدم الانحياز والتي تتمسك بمبادئ التعايش السلمي ومحاربة الاستعمار ثم شرح سياسة العراق الاقتصادية التي تستند إلى التخطيط الاشتراكي العربي.

ثم شرح الأوضاع التي مر بها العراق منذ ثورة ١٤ تموز وكيف سرق قاسم هذه الثورة وانحرف بها عن طريقها العربي الاشتراكي التحرري وكيف كافح الشعب لإزالة حكمه الدكتاتوري الفردي وكيف قامت ثورة ١٤ رمضان التي جاءت لتصحيح انحراف قاسم.

ثم تطرق إلى ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون بين البلدين وقال إننا نرغب في:

١: زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

٢: الاستمرار بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة الروسية وسنرسل لهذا الغرض وفداً عسكرياً لعقد اتفاقية تسليح جديدة.

٣: ضرورة عقد اتفاقيات اقتصادية وصناعية بين البلدين وتنسيق الاتفاقيات السابقة.

٤: تمويل الاتحاد السوفيتي لمشروع سد أسكى موصل على دجلة ومشروع سد الفرات الذي تبلغ تكاليف كل منهما حوالي (٦٠) مليون دينار.

ثم تكلم خروشوف فقال:

إن سياستنا مبنية على تأييد وحفظ العلاقات الودية مع جميع البلدان ولدينا علاقات طيبة مع سائر بلدان العالم بالرغم من اختلاف أنظمتها مع نظامنا.

إننا نعتبر قضايا النظام داخلية ولا نرغب في التدخل فيها أما مسائل حفظ السلام في العالم فهي قضايا دولية لذلك سياستنا الخارجية متجهة إلى التعايش السلمي مع الأنظمة كافة.

لدينا وجهة نظر تجاه الأنظمة المختلفة وهذا لا يمكن أن يؤثر على العلاقات الدولية. إننا نسير على هذا الاتجاه حتى مع البلدان التي لا ترحب بأنظمة الحكم فيها.

العلاقات بيننا وبينكم كانت في زمن قاسم جيدة ثم تغيرت بعد ذلك إلا أنها لم تؤثر على الاتفاقيات التي كانت معقودة بيننا إذ حرصنا على استمرارها.

إن سياسة قاسم كانت في الأيام الأخيرة من حكمه غير مصقولة. ساءت العلاقات بيننا كثيراً بعد ثورة ١٤ رمضان وهاجمناكم في صحفنا لأنه كان ليس بمقدورنا السكوت عن جرائم القتل التي ارتكبت في بلادكم.

إننا لا نزال نرقب أعمالكم وسياستكم بعد انقلابكم الأخير في ١٨ تشرين الثاني ومن الصعب أن نتكهن الآن كيف سيؤثر هذا الانقلاب على سياستكم الداخلية.

أما التعاون معكم فإنه سيسير بصورة جيدة وإننا نرحب بكلامكم عن تحسين العلاقات وسنعمل من جانبنا على تحسينها.

أما بخصوص التعاون الاقتصادي فقد كان لدينا معكم اتفاق كبير ثم تأخر بعد ١٤ رمضان والآن لما كان في نيتكم الاستمرار بالتعاون الاقتصادي فإننا مستعدون للتعاون على قدم المساواة في النواحي كافة لأنه مفيد للبلدين.

بخصوص السدين على دجلة والفرات إننا مستعدون لدراسة الموضوع إذا قدمتم طلباً بذلك.

إن رأي كصديق أنصح أن تسلكوا في سياستكم الداخلية الحكمة والذكاء إننا لا نريد التدخل في شؤونكم الداخلية إلا أن لدينا وجهة نظر نريد أن نقولها لكم لأن سياسة البلد الداخلية هي التي تجعلنا أن نقول أن سياسة هذا البلد تقدمية أم لا.

إن مشاكل العراق الداخلية غير محلولة وتثير قلقاً معيناً مسألة الأكراد مثلاً فكم يكون جميلاً أن تحل بطريق سلمي وهذا يوطد دولتكم ويقوي مركزكم الدولي ويعزز تعاونكم مع جميع البلدان التي تتطور باتجاه تقدمي.

إن التعاون العسكري في مجال التسليح والخبراء سيستمر معكم وإننا سنقدم معونة عسكرية لكم بموجب الاتفاقيات الخاصة.

إننا نؤيد نضالكم ضد الاستعمار ونؤيد سياستكم الخارجية التي شرحتموها لنا.

إن البلدان المتحررة ستتطور إذا واصلت نضالها من أجل تعزيز استقلالها.

وبعد ذلك تبودلت عبارات المجاملة وانتهى الاجتماع بنجاح تام.

الصـراع بيـن أجنحـة السلطـة

بعد أن استقر الوضع وباشرت الوزارة الجديدة أعمالها أخذ ثلاثة من زعماء حزب البعث الذين ساهموا في انقسامه وشاركوا في أحداث ١١ ـ ١٣ ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ يحاولون لملمة صفوف الحزب كلاً على انفراد لإعادته إلى الواجهة والسيطرة عليه ليكون لهم قوة يستندون عليها في تقوية مركزهم السياسي، والوثوب إلى المركز الأول في الدولة هم السادة أحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي.

وانكشف أمر السيد عبد الستار بسرعة حيث كشفه حردان وأصر على إعفائه من منصبه الوزاري وتسفيره إلى خارج العراق.

فأعفي من منصبه في ٤ كانون الأول ١٩٦٣ وعين سفيراً في وزارة الخارجية وسُفِر إلى لبنان ومعه محمد حسين المهداوي وجميل صبري، ومن ثم عُين سفيراً في هولندة، كما عين المهداوي ملحقاً عسكرياً في المغرب وجميل صبري ملحقاً عسكرياً في هولندة.

وتخلص حردان من منافس قوي لتزعم حزب البعث، وتعين السيد حسن الدجيلي وزيراً للمواصلات بدلاً من عبد الستار.

أما السيد أحمد حسن البكر فأخذ يجاهر بالحزبية ويعمل بشكل مكشوف على تجمع الحزبيين، وكانت الاجتماعات تعقد في مكتبه في القصر الجمهوري. وحجته أن الحزب ما زال قائماً وإن حركة ١٨ تشرين هي حركة تصحيحية قام بها الحزب نفسه للتخلص من الأجنحة المتصارعة في داخله. وحدثت بينه وبين الرئيس عبد السلام مشاحنات عن موضوع اجتماع أعضاء الحزب في مكتبه في القصر الجمهوري، وطلب إليه أن ينقل مكتبه إلى مبنى المجلس الوطني لأنه لا يرغب في دخول أعضاء الحزب إلى القصر. فاختار مكتباً في الجناح المخصص لوزارة الخارجية وانتقل إليه.

انتهى الود بين الصديقين اللذين كانت صداقتهما مضرب المثل، وأسفت لذلك، ولعنت السياسة التي تفرق بين الأصدقاء وتحولهم إلى أعداء.

شعر السيد أحمد حسن بأنه لا يستشار في أمور الدولة المهمة ومكتبه وداره تحت المراقبة. وأن منصبه بروتوكولي، فامتنع عن الدوام،واعتكف في بيته لمدة خمسة وعشرون يوماً، ولما حان موعد سفر الرئيس عبد السلام إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الأول، أصر على أن يقدم أحمد حسن البكر استقالته قبل سفره حيث لا يأمن أن ينوب عنه أثناء غيابه. فكلمني وحردان وسعيد صليبي أن نذهب إليه ونقنعه بتقديم استقالته، فرفضت القيام بهذا الواجب الثقيل حيث كان الود بيني وبينه مازال قائماً. فذهب حردان وسعيد. فعمل حردان العكس إذ أخذ يقنعه باستئناف عمله نائباً لرئيس الجمهورية حتى يحين الأوان لتنحية عبد السلام وتعيينه في محله. إلا أن أحمد حسن أبى أن يرجع إلى مكتبه، فعرض عليه سعيد تقديم استقالته لأن ذلك أكرم له من أن يعفيه عبد السلام. فحضر إلى القصر الجمهوري وكتب

استقالته ومعها تعهد باعتزال السياسة. ونشرت الصحف في اليوم الثاني نص الاستقالة والتعهد. وكان ذلك في يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٤ وهكذا سافر عبد السلام إلى القاهرة مرتاح البال وعين هيئة تنوب عنه من الفريق طاهر يحيى ورشيد مصلح وعبد الرحمن عارف.

أما حردان فكان طموحه لا حدود له خاصة بعد أن استدعاه ميشيل عفلق مع أحمد حسن البكر في يوم ٢٠ تشرين الثاني إلى قصر الزهور في بغداد حيث كان محل إقامته مع باقي أعضاء القيادة القومية وأقنعهما بضرورة التمسك بالحزب وإعادة تنظيمه بقيادتهما. وبدأ يسعى للاستحواذ على السلطة منذ يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ حيث جمع عددا من الضباط البعثيين الذين يعتمد عليهم وبحث معهم ضرورة إعادة السلطة إلى الحزب وتنحية عبد السلام، وجاءني أحدهم وأخبرني بتفاصيل خطة حردان فذهبت به إلى عبد السلام حيث كرر عليه التفاصيل.

وكان حردان في ذلك الوقت على اتفاق تام مع السيد البكر. ولما علم الرئيس عبد السلام بنوايا حردان، أخذ ينقل الضباط الذين يعتمد عليهم. ثم نقل كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها النقيب زكريا السامرائي بكاملها إلى البصرة دون علم حردان. ولما شعر حردان بضعفه خاصة بعد استقالة البكر عرض فكرته على طاهر يحيى فرفض الاشتراك معه. ثم عرضها على عارف عبد الرزاق الذي ترك منصبه الوزاري وأصبح قائداً للقوة الجوية، فرفضها بدوره دون أن يخبر عبد السلام بتفاصيلها. ومنذ بداية معرفة الرئيس عبد السلام بنوايا حردان أخذ يخطط لإقصائه من منصبه.

قدم حردان في أواخر تشرين الثاني اقتراحاً بمنحه رتبة فريق ومنح رشيد مصلح ومنحي رتبة لواء. فرفضت الرتبة أمامهم جميعاً وفضلت الاحتفاظ برتبتي (مقدم ركن) وهذا ما شجع الرئيس عبد السلام على رفض منح حردان ورشيد الرتب المقترحة. وحصلت مشادة بينه وبين حردان تبادلا فيها عبارات لا تتسم بالمسؤولية ووقف الفريق طاهر إلى جانب حردان مما أثار غضب عبد السلام عليه، وفي الليلة نفسها كنا عبد السلام وطاهر وأنا في مكتب رئيس الجمهورية ولمحَّ له عبد السلام باحتمال تنحيته من منصب رئيس الوزراء فقال له طاهر بحضوري: (شوف عبد السلام! أنا جيت بدبابة ولن أخرج إلا بدبابة).

وفي اليوم التالي استدعاني عبد السلام ومعي عبد الكريم فرحان. وأخبرنا بعزمه على إقالة طاهر يحيى وحردان. وقال لعبد الكريم استعد لتشكيل وزارة جديدة برئاستك. ثم التفت إليَّ وقال لي سأعهد إليك بمنصب وزير الدفاع.

وكان بذلك يريد أن يفيد من نفوذنا القوي في أوساط القوميين المدنيين والعسكريين بالرغم من أننا قد أنهينا تكتلنا العسكري بعد نجاح ثورة ١٤ رمضان، لكنه كان لا يعلم ذلك ويعتقد أن الكتلة ما تزال قائمة بتوجيه مني. وأن الشارع القومي بعد خيبة أمله بحزب البعث الذي كان تياره جارفاً قبل ١٤ رمضان أخذ يلتف حولنا ويعتقد أننا سننقذه من تصرفات الحرس القومي ومن سياسات الحزب الخاطئة، حيث تجاهل رغبات هذا التيار الذي كان يؤيده وعقد عليه الآمال. وإن نجاح حركة ١٨ تشرين الثاني ومشاركتنا الفعالة في أحداثها نال إعجاب الضباط القوميين فالتفوا حولنا. ولم يغب ذلك عن الرئيس عبد السلام الذي كان يدرك كل شيء خاصة وأنه لم تكن له كتلة يعتمد عليها في الجيش، وكنا محل ثقته واعتماده.

في اليوم التالي زرت الرئيس عبد السلام وأقنعته بضرورة الاتفاق مع طاهر يحيى لأنه لا يعلم بمؤامرة حردان، وكان عليه أن يخبره بها ليعرف موقفه الحقيقي منه. فطلب إليَّ إخباره بها.

فذهبت إلى الفريق طاهر وأخبرته بتفاصيل المؤامرة فأخفى علمه بها وتصنع الدهشة وأخذ يسب حردان ويتوعده، وسار معي حتى دخلنا مكتب الرئيس وعاتبه لأنه لم يخبره بالمؤامرة. وتصالح الرجلان. وفي الحقيقة فاتح حردان طاهر بتنحية عبد السلام إلا أنه نهره ووبخه ولم يتفق معه مطلقاً ولكنه أخفى ذلك على عبد السلام خشية أن ينكل بحردان.

ولتجريد حردان من كل سلطة في الجيش صدرت تعيينات جديدة أصبح بمقتضاها:

العميد عبد الرحمن عارف	رئيساً لأركان الجيش
العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق	قائداً للقوة الجوية
العميد الركن طه محمد أمين	قائداً للفرقة الأولى.
العميد الركن سعيد قطان	قائداً للفرقة الرابعة
العقيد الركن محمود عريم	قائداً للفرقة الثالثة.
العميد صديق مصطفى	قائداً للفرقة الخامسة.

ثم عُين العميد الركن عبد الغني الراوي وزيراً للزراعة بدلاً من عارف عبد الرزاق.

ونقلت كتيبة الدبابات الأولى التي كان يعتمد عليها حردان إلى البصرة دون علمه.

وهكذا جُرد حردان من قوته في الجيش. وفي نهاية كانون الثاني ١٩٦٤ أعفيَّ من منصبه وزيراً للدفاع عندما كان في إجازة في أوربا وعين سفيراً في وزارة الخارجية. ولقد اتصل بيَّ هاتفياً من فيينا وطلب تعيينه سفيراً في السويد فاستجبت لرجائه.

عرض عليَّ عبد السلام منصب وزير الدفاع فاعتذرت ونصحته بتعيين الفريق طاهر وكيلاً لوزير الدفاع حتى لا نثير حساسية كبار ضباط الجيش.

وفي الفترة نفسها أعفيَّ السيدان أحمد عبد الستار الجواري وعزة مصطفى من منصبيهما، وعين الدكتور محمد ناصر وزيراً للتربية والدكتور شامل السامرائي وزيراً للصحة والدكتور عبد الرزاق محي الدين وزيراً للوحدة.

أثار عرض عبد السلام على عبد الكريم فرحان أن يستعد لتشكيل الوزارة طموحاً في نفسه فأخذ يستعجل الأمور ويثير المشاكل والأزمات دون سبب لعله ينجح في إضعاف الوزارة أو إقالتها ما دام هو المرشح لتشكيلها معتمداً على صداقته لعبد السلام وثقته به. ولكنه لم يحسن التخطيط وبدلاً من أن يتقرب إلى عبد السلام بخطوات متئدة إلا أنه أثار غضبه وسخطه فاستبعد أية فكرة ليكون عبد الكريم رئيساً للوزارة. وفي أواخر شهر آذار ١٩٦٤ أثار أزمة لا مبرر لها مطلقاً إذ قدم استقالته دون استشارتي أو استشارة باقي زملائنا. وسمعت خبرها من الفريق طاهر الذي طلبني إلى مكتبه، ولما ذهبت وجدت عنده الرئيس عبد السلام وكان الاثنان في دهشة واستفسرا مني عن سبب استقالته فنفيت علمي بها مستغرباً من هذا التصرف. فطلبا إليَّ الذهاب إليه ومعرفة السبب وإقناعه بالعدول عنها.

زرته مساء اليوم نفسه وبصحبتي الزميل المقدم الركن هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية وكان عنده صدفه الزميل العميد الركن محمد خالد. ففاتحته بالموضوع ولمته على تقديم استقالته دون ذكر الأسباب ودون أخذ رأي زملائه.

فهاجمني بدون مبرر قائلاً: (يبدو أنك تحب المناصب فأبقى فيها أما أنا فلن أبقى).

فقلت له: أنا لا أحب المناصب واعتبرها وسيلة لتقديم خدمة للبلد وسأستقيل إذا عجزت عن تقديم الخدمة أو شعرت بأن الوزارة انحرفت عن الطريق والأهداف المتفق عليها. ولكن ترك المسؤولية دون سبب هروب منها لا يخدم أي مصلحة.

ثم قلت: إن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أرسلاني إليك لأعرف سبب استقالتك. فبرر استقالته بأسباب واهية لم تقنعني ولم يقتنع بها الأخوان هادي ومحمد خالد وطلبا إليه أن يعدل عن الاستقالة لأن وضع البلد لا يتحمل أية أزمة. وقلت له بصريح العبارة أنني لن أتضامن معك ما لم يكن هناك سبب قوي أو انحراف خطير عن المبادئ المتفق عليها.

فقال أنني مستعد لسحب استقالتي إذا تعينت نائباً لرئيس الوزراء أو وزيراً للدفاع. فقلت له أني سأنقل رغبتك إلى رئيس الجمهورية بطريقتي بحيث أضمن موافقته وموافقة رئيس الوزراء على طلبك وسأبلغهما أنك تراجعت عن الاستقالة فقط. وقبل الأخ مقترحي.

فذهبت في الليلة نفسها إلى القصر الجمهوري وأخبرت الرئيس بتراجع عبد الكريم فرحان عن استقالته. واقترحت تكريمه بتعينه نائباً لرئيس الوزراء أو وزيراً للدفاع. فرفض عبد السلام اقتراحي وقال لا هذا ولا ذاك وأنه غير كفؤ ليعين نائباً لرئيس الوزراء.

ولما ترك الفريق طاهر الذي كان مع الرئيس المكتب قلت للرئيس إذا كان غير كفؤ لمنصب نائب رئيس الوزراء فكيف طلبت إليه أثناء أزمة حردان أن يستعد ليشكل وزارة جديدة؟

فسكت الرئيس ولم يحر جواباً.

وفي الحقيقة فإن موقف عبد الكريم فرحان أسخط عليه عبد السلام وطاهر يحيى وأزعجني أنا بالذات. إذ أثار أزمة دون سبب، وهذا عمل لا يتصف بالحكمة ولا بالحنكة السياسية وبقي مشاكساً يثير الأزمات حتى النهاية.

شعر الفريق طاهر في حزيران ١٩٦٤ أن بعض الوزراء غير منسجمين مع الخط الاقتصادي الذي تريد الوزارة أن تنتهجه والذي يميل إلى تبني بعض الخطوات الاشتراكية. وبرز الخلاف في مجلس الوزراء عندما قدم وزير الاقتصاد السيد عبد العزيز الحافظ اقتراحاً بأن تتولى الوزارة استيراد الرز وتوزيعه أسوة بالشاي والسكر. وحجته أن تجار الرز الذين منحتهم الوزارة إجازات الاستيراد لم يفتحوا الاعتمادات اللازمة في المصارف ولم يستوردوا أية كمية منه حتى يتم بيع ما لديهم بسعر مرتفع مما سبب شحة في الرز وارتفاع أسعاره وأزمة في السوق.

عارض السيدان حسن الدجيلي ومحمد ناصر هذا الاتجاه بشدة وكادا يؤثران على موقف بعض الوزراء الآخرين لولا تدخلي وتدخل وزير المالية محمد جواد العبوسي وعبد الكريم فرحان وعبد الكريم هاني وشامل السامرائي. وأخيراً وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الاقتصاد وسيطرت الحكومة على استيراد الرز وتوزيعه. ولما كان رئيس الوزراء قد اتفق مع رئيس الجمهورية على تشكيل لجنة وزارية سرية لدراسة تأميم المصارف وبعض المصالح وتوقع معارضة الوزيرين المذكورين قرر تقديم استقالته وأعاد تشكيل الوزارة في ١٨ حزيران ١٩٦٤ على النحو الآتي:

الفريق طاهر يحيى	رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع
العميد رشيد مصلح	وزيراً للداخلية
صبحي عبد الحميد	وزيراً للخارجية
عبد الكريم فرحان	وزيراً للثقافة والإرشاد
محسن حسين الحبيب	وزيراً للمواصلات
عبد المجيد سعيد	وزيراً للتربية والتعليم
إسماعيل مصطفى	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
عبد الكريم هاني	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
شامل السامرائي	وزيراً للصحة
عبد الفتاح الألوسي	وزيراً للإسكان
مصلح النقشبندي	وزيراً للدولة لشؤون الأوقاف.
السيد عبد الكريم العلي	وزيراً للتخطيط
الدكتور عبد الحسن زلزلة	وزيراً للصناعة
السيد كامل الخطيب	وزيراً للعدل
السيد عبد العزيز الحافظ	وزيراً للاقتصاد
السيد عبد العزيز الوتاري	وزيراً للنفط
الدكتور عبد الصاحب علوان	وزيراً للإصلاح الزراعي
العميد الركن عبد الغني الراوي	وزيراً للزراعة
الدكتور عبد الرزاق محي الدين	وزيراً للوحدة
الدكتور محمد جواد العبوسي	وزيراً للمالية
السيد مسعود محمد	وزيراً للدولة

الاتحـاد الاشتـراكـي العربـــي

بعد انتهاء مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة في يوم ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٤ بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن، عقد الرئيسان عبد الناصر وعبد السلام عدة اجتماعات حضرتها جميعها.

وفي أحد هذه الاجتماعات، تحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن تجربته في الحكم، وتطرق بصورة مفصلة عن تجربة التنظيم السياسي والتنظيم العسكري، وكيف تطور التنظيم السياسي من هيئة التحرير حتى استقر على الاتحاد الاشتراكي، وقال للرئيس عبد السلام:

(لابد أن تكون لك قاعدة شعبية واسعة تستند إليها تمتص فيها كل الشباب المؤمن بأهداف الثورة العربية، وتحول بينهم وبين الانتماء إلى الأحزاب السرية التي تحاول كسبهم. وكذلك أنصح أن يكون لك تنظيم عسكري سري في الجيش تستند إليه وتحول دون أن تؤثر الأحزاب السرية في الضباط وتغريهم بالانضمام إلى صفوفها).

اقتنع الرئيس عبد السلام بحديث الرئيس عبد الناصر وشرح لي أفكاره ونحن في السيارة عائدين إلى محل إقامتنا عن كيفية قيام التنظيمين ومن هم الأشخاص الذين يعتمد عليهم في ذلك.

وبعد وصولنا إلى بغداد استدعاني إلى القصر الجمهوري وناقشني بفكرة قيام التنظيم العسكري، وطلب إليَّ أن أكون المسؤول الأول في هذا التنظيم والمباشرة فوراً في انتقاء الضباط له، وأكد أن يكون ذلك في منتهى السرية، بحيث لا يعلم به أحد غيرنا. فاعتذرت عن تحمل هذه المسؤولية وقلت:

(الأفضل تكليف ضابط لم يكن منتمياً للتنظيمات العسكرية السابقة لئلا يكون التنظيم الجديد امتداداً لتنظيمه السابق. لأنه سيعتمد حتماً على جماعته السابقة في المفاتحة. ولما كنت منتمياً لتنظيم سابق فإنني أعتذر). فألحَّ عليَّ وقال: (إني أثق بك واعتمد عليك وعلى جماعتك).

والحق يقال أنه حينذاك كان يثق بي ثقة مطلقة ويستشيرني في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالجيش. ووافقت بعد إلحاحه وطلبت إليه الإذن في أن يساعدني في هذا الواجب المقدمان هادي خماس وفاروق صبري، فوافق. وطلبت إلى هادي وفاروق المباشرة بالعمل. ولم يبقى الأمر سراً إذ تسربت أنباء التنظيم إلى جهات أخرى في الجيش.

فتطوع المشاغبون بالدس علينا عند الرئيس عبد السلام،وصوروا له أننا ننظم الضباط للإطاحة به، وإن معظم الضباط الذين نفاتحهم ينتمون إلى حركة القوميين العرب. واستمع لهذا الشغب وهو ساكت لا يدافع عنا ولم يخبرهم أننا نعمل بأمرٍ منه وكان على رأس هؤلاء أخوه عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش الذي كان يردد دوماً أننا جميعاً أعضاء في حركة القوميين العرب.

وهكذا لم يمض شهر واحد على البداية حتى فقد عبد السلام ثقته بالتنظيم الذي أجبرني أن أكون مسؤولاً عنه. فاستدعى سعيد صليبي وأمره بتنظيم الضباط، فاعتمد سعيد على بعض الضباط البعثيين الذين شاركوا في حركة ١٨ تشرين. ثم استدعى بشير الطالب وكلفه بتنظيم الضباط، فاستعان هذا بجماعته القديمة (جماعة القسم) وجلهم من ضباط الموصل وهم في الأصل يدينون بالولاء لعبد العزيز العقيلي. وأخيراً استدعى أخاه عبد الرحمن عارف وكلفه بتنظيم الضباط فاعتمد هذا على إبراهيم الداود وعبد الرزاق النايف وكمال جميل عبود. وقرروا في البداية مفاتحة الضباط الذين هم من محافظة الأنبار. واتفقوا على أن يعملوا لحسابهم الخاص مستغلين اسم رئيس أركان الجيش رأساً للتنظيم، وفي الحقيقة أنهم انتخبوا سراً العميد الركن عبد الغني الراوي رئيساً لهم وبلغوه بذلك.

وهكذا أصبح في الجيش أربع كتل تتنافس في تنظيم الضباط. وليته طلب إليَّ منذ البداية الكف عن التنظيم، وصرف النظر عنه، وتولى الأمر بنفسه بدلاً من هذه الفوضى التي أحدثها في الجيش. وصارحته بذلك إلا أنه أنكر علمه بوجود التنظيمات الأخرى. وبعد مضي أكثر من سنة طالبناه بإبعاد الجيش عن السياسة وحل جميع الكتل ومن ضمنها كتلتنا التي أخذت تعمل بمعزل عنه بعد أن فقد ثقته بنا ومنحها لغيرنا إلا أنه أنكر وجود تنظيمات أخرى في الجيش.

بعد ١٨ تشرين اجتمع ممثلون عن قيادات التنظيمات القومية وناقشوا فكرة قيام جبهة قومية عريضة، باركها الرئيس عبد السلام في البداية ورحب بالفكرة. واتفقوا على بعض الأسس والمبادئ وأصدروا بياناً بذلك يشير بوضوح إلى دعم السلطة القومية. ولما قدموا هذا البيان إلى عبد السلام لم يكترث به، وبذل كل جهده سراً لإخفاق هذه الجبهة، ويبدو أن التنظيمات كانت في الأصل غير متحمسة أو مؤمنة بهذه الجبهة فتفرقت بعد صدور البيان الأول وماتت الفكرة وهي في المهد.

أما ما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي الذي كنا نسميه حينذاك بالتنظيم المدني تم أخذ اسم الحركة العربية الواحدة وهي الحركة التي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٣ تموز ١٩٦٣ حيث قال:(لا بد لتحقيق الوحدة العربية من قيام الحركة القومية العربية الواحدة التي تجمع كل من يؤمن بالوحدة العربية وبالقومية العربية، لا بد من البدء في إقامة العمل العربي الواحد الذي يجمع جميع الحركات القومية في جميع أنحاء الأمة العربية)، وبعد قيامه في يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ أخذ اسمه النهائي (الاتحاد الاشتراكي العربي).

فبعد العودة من القاهرة وفي أواخر شهر كانون الثاني ١٩٦٤ عقد الرئيس عبد السلام بحضور رئيس الوزراء طاهر يحيى ووزير الإرشاد عبد الكريم فرحان وأنا عدة اجتماعات حضر بعضها العقيد الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية ناقشنا خلالها كيفية البدء في هذا التنظيم. ثم اشترك معنا في الاجتماعات السيدان عبد الكريم هاني وزير العمل وشامل السامرائي وزير الوحدة.

وكان محور النقاش يدور على من نعتمد في التنظيم؟ على المستقلين وحدهم؟ أم على الحزبيين وحدهم؟ أم على إشراك الحزبين والمستقلين في التنظيم؟ وبعد نقاش طويل توصلنا إلى أن يعتمد التنظيم على المستقلين والحزبيين معاً. لأن ترك الحزبيين خارج التنظيم لا يخدم المصلحة القومية، وأن إهمالهم سيدفعهم إلى صفوف المعارضة، وبذلك نخسر نخبة جيدة من الشباب القومي.

وتقرر الاتصال بجماعات حزب الاستقلال والعربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والوحدويين الاشتراكيين وجماعة فؤاد الركابي والرابطة القومية وغيرهم.

كلف الرئيس عبد السلام عبد الكريم فرحان وعبد الكريم هاني وشامل السامرائي وصبحي عبد الحميد بوضع خطة المفاتحة والتنظيم. فكلفني بالاتصال بفؤاد الركابي وكلف عبد الكريم هاني بالاتصال بالوحدويين الاشتراكيين حيث كان عضواً فيها. وافق فؤاد على العمل ورحب بالفكرة.

أما إياد سعيد ثابت رئيس حركة الوحدويين الاشتراكيين فقد رفض التعاون مع تنظيم فيه فؤاد الركابي.فكلفني الرئيس عبد السلام الاتصال به وإقناعه. فدعوته إلى منزلي وبعد نقاش اقتنع بسهولة ووافق على العمل مما أثار استغراب عبد الكريم هاني. ويبدو أنه كان يطمح أن يتصل به أحد أعضاء القيادة العسكرية.

وعن طريق إياد اتصلنا بحركة القوميين العرب. ثم تم الاتصال بباقي التنظيمات. وفي نهاية المطاف شكلنا لجنة تحضيرية واجبها كتابة ميثاق التنظيم، تألفت من بعض الوزراء وعدد من المستقلين وممثلي الفئات والأحزاب القومية وهم:

عبد الكريم فرحان ـ شامل السامرائي ـ صبحي عبد الحميد ـ عبد الكريم هاني ـ عبد العزيز الدوري ـ فؤاد الركابي ـ غربي الحاج أحمد ـ عبد الهادي الراوي ـ عبد الستار علي الحسين ـ إياد سعيد ثابت ـ هشام الشاوي ـ سلام أحمد ـ عبد اللطيف الكمالي.

وبعد فترة انسحب منها عبد الستار علي الحسين ممثل حزب الاستقلال. وانضم إليها أحمد الحبوبي وعبد الآله نصراوي.

أخذت هذه اللجنة تجتمع في مقر جامعة بغداد ضيوفاً على الأخ الدكتور الفاضل عبد العزيز الدوري رئيس الجامعة.

تم انتخاب هذه اللجنة بعلم الرئيس عبد السلام وموافقته على كل فرد فيها.

وكنا أنا وعبد الكريم فرحان نطلعه بين حين وآخر على أعمالها وفعالياتها، ونحترم توجيهاته ونوصلها إلى أعضائها بكل أمانة.

عكفت اللجنة فوراً على كتابة ميثاق التنظيم الذي سيجري في ضوئه مفاتحة الأعضاء. ولما كنا نعرف أن أهم أهداف السلطة في العراق تحقيق (الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة) قررنا الاسترشاد بميثاق تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي المصري. واعتمدنا على جوهر وروح الميثاق المصري وأسسه في كتابة ميثاق التنظيم في العراق، وذلك حتى يسهل دمج التنظيمين بسهولة عند قيام دولة الوحدة.

كانت الأمور في البداية تسير سيراً حسناً. ولكن المناورات الحزبية من بعض ممثلي الأحزاب صارت بعد فترة تطغى على أعمال اللجنة. وفي شهر حزيران تقرر إجراء تعديل وزاري سمع به أعضاء اللجنة، فزارني إياد سعيد ثابت في داري وأخذ يقنعني بضرورة إشراك بعض عناصر اللجنة في الوزارة لتعطي لها قوة ومهابة بعد الانتهاء من كتابة الميثاق ومفاتحة الناس وإعلان قيام التنظيم. ورشح السيدين فؤاد الركابي وأحمد الحبوبي، فاقتنعت بوجهة نظره إذ كنت أكن لهذين الزميلين الحب والمودة. وتمكنت من إقناع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بإشراكهما. واستدعاهما رئيس

الوزراء وعرض عليهما الاشتراك في الوزارة الجديدة فوافقا. واقترح رئيس الجمهورية إشراك عبد الهادي الراوي عضو اللجنة أيضاً. ولما فاتحه رئيس الوزراء اشترط إشراك عبد العزيز العقيلي وشاكر مصطفى سليم، ويبدو أنه كان متفقاً معهما على تنسيق خطواتهم السياسية. وقُبِل اقتراحه، وحين فُوتِح الاثنان، أصر العقيلي على أن يكون نائباً لرئيس الوزراء أو وزيراً للدفاع، فلم يوافق الرئيس عبد السلام، فرفض الاشتراك، كما رفض شاكر مصطفى سليم منصب وزير الشؤون البلدية والقروية طالباً حقيبة التربية والتعليم، فلم يوافق عبد السلام أيضاً.

وفي اليوم الذي تقرر فيه إعلان تشكيل الوزارة الجديدة (في ١٨ حزيران ١٩٦٤) زار عبد الهادي الراوي رئيس الوزراء، وطرح عليه إشراك هشام الشاوي وإياد سعيد ثابت في الوزارة، فرفض الفريق طاهر اقتراحه. فقال له عبد الهادي (إذا اشترك فؤاد وأحمد الحبوبي ولم يشترك هشام وإياد فسينسحبان من اللجنة التحضيرية. وبعد المداولة قرر الرئيس عبد السلام عدم إشراك أحمد وفؤاد وعبد الهادي الراوي في الوزارة. وأعلنت الوزارة في الليلة نفسها. وتبين لي بعد ذلك أن إياد كان يناور ليكون عضواً في الوزارة إذ أقنعني بإشراك فؤاد وأحمد فيها، واقتنع عبد الهادي الراوي بطرح اسمه واسم هشام.

وفي أول اجتماع للجنة بعد تشكيل الوزارة، انتقد هشام وإياد الوزراء الجدد واعتبروا التشكيل خطوة إلى الوراء لأن الوزراء الجدد من العناصر الرجعية.

وكان هؤلاء الوزراء هم السادة محسن حسين الحبيب وعبد الحسن زلزلة وإسماعيل مصطفى وعبد المجيد سعيد. ولقد نبهتهما بأن ليس من واجب اللجنة التحضيرية مناقشة هذه الأمور لأننا ليست لنا أية صفة تنظيمية أو رسمية، وأن واجبنا محدد بكتابة الميثاق وانتقاء الأعضاء، ومتى ما قام التنظيم وانتخب لجنة تنفيذية أصبح من حق هذه اللجنة مناقشة القرارات السياسية والاقتصادية ....الخ، التي تهم الدولة لأن التنظيم سيصبح التنظيم الرسمي والوحيد في العراق.

وبعد هذا الكلام نهض هشام الشاوي وأعلن انسحابه من اللجنة، وكان يمثل (الرابطة القومية). وقال إياد أنه سيسافر إلى القاهرة ويعلن موقفه بعد عودته. وطال مكوثه في القاهرة، وعاد قبيل انعقاد مؤتمر التنظيم في يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ وانسحب لأسباب أخرى. وعلمت بعد ذلك أنه اتصل في القاهرة بسامي شرف الذي نصحه بالالتزام والبقاء في اللجنة التحضيرية وأن السلطة في القاهرة تؤكد أنها سوف لن تساند أو تعاون أي تنظيم في العراق لا ينتمي للتنظيم الجديد ويلتزم نظامه الداخلي وميثاقه. وبدا لي أن إياد كان طموحاً جداً، وكان يتاجر بموقفه الجيد في محكمة المهداوي حين اشترك في عملية اغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩/١٠/٧، وأعجبت الجماهير بموقفه وتعاطفت معه. فأصابه الغرور حتى صار يرى نفسه نداً لعبد الناصر وعبد السلام عارف. وعى الرغم من انكشاف ألاعيبه ومناوراته للجماهير وانسحاب عناصر مهمة في حركته كعبد الكريم هاني ووميض جمال نظمي وغيرهما فقد بقي طموحاً ومغروراً يريد أن يصل إلى المناصب العليا بأي ثمن وإن كان الثمن مهيناً له ولبلده وأمته وقوميته. فلقد انحاز إلى جانب إيران سنة ١٩٨٠ في حربها ضد العراق، وألف كتاباً يفتخر فيه بهذا الانحياز ويصف كيف حارب مع مجموعة من المرتزقة جمعهم من ليبيا وسورية مع إيران، وكيف أغار على مواضع الجيش العراقي في القاطع الأوسط ذاكراً عدد الجنود العراقيين الذين قتلهم.

ذكر أحد الإخوان في أحد اجتماعات اللجنة أنه سمع أن الرئيس عبد السلام كلف الدكتورين أحمد مطلوب وياسين خليل بكتابة ميثاق للتنظيم. فاستغربنا هذا الخبر، وتطوعت بالذهاب إلى القصر الجمهوري ومقابلة الرئيس والاستفسار منه عن ذلك.

وزرت الرئيس مساء اليوم نفسه فأكد الخبر وأخرج من درج مكتبه إضبارة وقال لي: هذا هو الميثاق، وبدأ يتهجم على أعضاء اللجنة التحضيرية وعلى الميثاق الذي يكتبونه. فاستغربت هذا الموقف وقلت له:

إن اللجنة تشكلت بعلمك ولم تعترض على أعضائها، واجتمعت بهم ووجهتهم، وطلبت إليهم الاهتداء بميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي المصري. ولم يحيدوا عن توجيهاتك، فكيف تفرض عليهم هذا الميثاق؟

وهل تعتقد أنهم سيضحون بكرامتهم ويقبلون به؟ وإنك بهذا العمل ستنسف ما بيننا خلال هذه الأشهر التي مرت. وإذا انسحب هؤلاء فلن يكون هناك تنظيم.

وبعد نقاش منطقي معه تراجع عن موقفه بعد أن كال السباب للحزبين في اللجنة. وناولني الإضبارة وقال: اعرضها عليهم ليفيدوا من بعض ما جاء فيها.

أخذت الإضبارة وعرضتها في أول اجتماع للجنة فوجدناها غير مفيدة فأهملناها.

ويبدو أن البعض حرضوا عبد السلام على اللجنة، ولذا وقف منهم هذا الموقف، وبقي حاقداً عليهم حتى بعد انبثاق التنظيم. ومع أنه أصبح رئيساً للتنظيم فإنه كان لا يؤمن به وصار يثير العراقيل بوجهه، وكان هذا سبباً آخر من أسباب الخلاف بيننا وبينه.

انتهت اللجنة من كتابة الميثاق وعُرض على الرئيس فجمع المجلس الوطني لقيادة الثورة وعرضه عليهم فأبدلت بعض العبارات والجمل وأقر المجلس الميثاق.

قررت اللجنة دعوة (ألف) مواطن لحضور مؤتمر إعلان التنظيم ومناقشة بنود الميثاق. وتقرر أن يحضر ضمن الألف (٨٠) عضواً من كل حركة أو حزب.

افتتح رئيس الجمهورية المؤتمر في قاعة الخلد صباح يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ وحضره وفد من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة السيد حسين الشافعي. واستمر المؤتمر لعدة أيام يناقش الميثاق. وحاول بعض المتحزبين الذين انسحبت أحزابهم من اللجنة أو لم تدع إليها إثارة الجدل والمشاكل لا على بنود الميثاق بل على بعض أعضاء اللجنة. واتهموا أحد أعضائها بأنه كان يعمل في حلف بغداد وغيرها من السفاسف والكلام الفارغ غير الموضوعي. وكان هذا البعض يردد كالببغاء (لا قومية دون قوميين) و(لا اشتراكية دون اشتراكيين) والذين كتبوا الميثاق كلهم من خيرة القوميين والاشتراكيين.

وفي المؤتمر أعلن الرئيس عبد السلام تسمية التنظيم (بالاتحاد الاشتراكي العربي). وهذا الاختيار أثار غضب السلطات في مصر حيث كانوا لا يحبذون إطلاق اسم تنظيمهم على التنظيم العراقي.

وبعد انتهاء المؤتمر بدأنا بقبول الانتساب. ثم انتخبنا خمسين عضواً بارزاً من المنتسبين لانتخاب اللجنة التنفيذية.

اجتمع الأعضاء المنتخبون لانتخاب اللجنة التنفيذية فأقروا تسمية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومن تبقى من أعضاء اللجنة التحضيرية أعضاءً في اللجنة دون انتخاب.

وانتخبوا ثلاثة أعضاء جدد لتكملة العدد المتفق عليه. ففاز في العضوية الدكتور خير الدين حسيب والدكتور أحمد مطلوب والسيد هاشم علي محسن.

وهكذا تشكلت اللجنة التنفيذية من:

١: الرئيس عبد السلام عارف.

مستقلون:

٢: الفريق طاهر يحيى.
٣: السيد عبد الكريم فرحان.
٤: السيد صبحي عبد الحميد
٥: الدكتور شامل السامرائي
٦: الدكتور عبد الكريم هاني
٧: الدكتور عبد العزيز الدوري
٨: الدكتور خير الدين حسيب
٩: الدكتور أحمد مطلوب
١٠: السيد عبد اللطيف الكمالي

ممثلو الأحزاب.

١١: السيد فؤاد الركابي.
١٢: السيد سلام أحمد
١٣: السيد هاشم علي محسن
١٤: السيد عبد الآله نصراوي
١٥: السيد أحمد الحبوبي
١٦: السيد غربي الحاج أحمد

رشحني بعض الإخوان لأكون أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي كما رشح الأخ عبد الكريم فرحان لهذا المنصب أيضاً، وعلمت أن أغلبية اللجنة التنفيذية ترغب في انتخابي ولما كنت غير راغب في إشغال هذا المنصب فقد أعلنت انسحابي من الترشيح شاكراً للأعضاء الذين رشحوني على ثقتهم بيَّ وأعطيت صوتي للأخ عبد الكريم فرحان الذي فاز بالتزكية إذ لا يوجد مرشح غيره. ثم انتخبنا الأخ فؤاد الركابي نائباً للأمين العام.

كانت الجلسات تعقد أسبوعياً أو كلما دعت الحاجة. وخلال سنة بلغ عدد المنتسبين (٧٠) ألف منتسب.

انتخبت اللجنة التنفيذية في جلساتها الأولى مسؤولي الألوية. وهنا بدأت المناورات الحزبية تلعب دورها على الرغم من أن الجميع أقسموا على حل تنظيماتهم. وأعلنوا انصهارهم في الاتحاد الاشتراكي. ولقد استاء ممثلو الحزب الاشتراكي من فوز بعض أعضاء حركة القوميين العرب وجماعة فؤاد بأغلبية المسؤولين في الألوية واللجان واعترضوا وطالبوا أن يكون مسؤولو ألوية معينة من أعضاء تنظيمهم السابق، فرفضت اللجنة طلبهم، وأخبرتهم بأن الحزبية السابقة قد انتهت، وأن

الجميع الآن في تنظيم واحد. إلا أنهم قرروا الانسحاب، ولقد اتخذت هذا القرار القيادة السابقة للحزب. فأعلن السيد أحمد الحبوبي انسحابه من التنظيم بينما انسحب السيد غربي الحاج أحمد من الحزب وأصر على البقاء في الاتحاد الاشتراكي. وأعقب ذلك انسحاب معظم أعضاء الحزب من الاتحاد. وهكذا بان لنا بأن الأحزاب والحركات لم تكن صادقة في حل نفسها.

وبانسحاب الحزب العربي الاشتراكي بقيت حركة القوميين العرب وجماعة فؤاد وعناصر مهمة من الأحزاب والحركات الأخرى، تركت تنظيماتها السابقة وفضلت البقاء في الاتحاد الاشتراكي وكذلك عدد كبير من العناصر المستقلة المثقفة، وطبقة كبيرة جداً من العمال والطلاب.

أفزع انتشار الاتحاد الاشتراكي بسرعة العناصر الحزبية غير المنتمية والعناصر الرجعية، فأحاطت هذه العناصر بالرئيس عبد السلام تنقل إليه الأخبار الكاذبة عن التنظيم وتحرضه ضده وتؤكد له أن اللجنة التنفيذية تعمل بانسجام تام ضده وقد سيطرت على الشارع. وساعدها في هذا بعض الحزبين الذين انسحبوا من الاتحاد قبل إعلانه وبعده. وصار الذين كانوا يهاجمون الرئيس أمامنا ونحن ندافع عنه، يذهبون إليه ويكيلون له المديح ويهاجمون اللجنة التنفيذية. واتهموني وعبد الكريم فرحان بأننا أعضاء في حركة القومين العرب ونحن لم ننتم لهذه الحركة لا سابقاً ولا لاحقاً. وكانت تربطنا بهم وبغيرهم من الحركات القومية علاقات طيبة وما كنا نفرق بينهم. كانت العناصر الرجعية تحرضه على حل الاتحاد. والعناصر الحزبية تحرضه على حل اللجنة التنفيذية وتسليمهم قيادة الاتحاد. وكان عبد السلام يكره هؤلاء المتزلفين أكثر من كراهيته لأعضاء اللجنة، ويخبرنا في بعض الأحيان ما يقولونه خاصة عندما كان يسمع أنهم يتصلون بأعضاء اللجنة ويقدمون شروطهم للعودة إلى الاتحاد. وهو في الحقيقة قد فقد الثقة بهم وبنا على حد سواء، وأصبح لا يسمع إلا صوت القوى الرجعية المدنية والعسكرية.

وكان يعرف أن الرجعيين قوى جبانة لا يخشى منها، همها إلغاء القوانين الاشتراكية وتخريب التقارب مع مصر، وإبعاد هدف الوحدة معها، والوصول إلى السلطة.

أخذ عداء الرئيس للاتحاد يزداد يوماً بعد آخر، وأخذ يعرقل مشاريعه وخطواته. وترأس جلسات اللجنة التنفيذية عدة مرات بصفته رئيساً لها وعامل أعضاءها بخشونة. فكان يتهكم على كلام البعض منهم. وعلى الرغم من النصائح التي كنت أبديها له عند انفرادي به بيد أنه كان يصر على موقفه أو ينكر أنه ضد الاتحاد ويصب جام غضبه على القوميين العرب ويقول أنه لا يثق بهم، وشمل غضبه فؤاد الركابي أيضاً الذي كان يكن له حباً خاصاً. وقال أنه يثق بالباقين.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الاشتراكي كان تنظيم الدولة ورئيسه هو رئيس الدولة، وتضم اللجنة التنفيذية رئيس الوزراء وأربعة وزراء مهمين، إلا أن هذه اللجنة لم تناقش في اجتماعاتها سياسة الدولة الخارجية أو الداخلية أو الاقتصادية. وانحصرت مناقشاتها في قضايا التنظيم وشؤون الاتحاد الاشتراكي وعقد الندوات. وكان بعض أعضائها يلح دوماً في أن يكون للجنة دور في مناقشة الأمور الهامة في القطر، وأن يكون لقراراتها مكان الصدارة، وكان ردنا على ذلك أن في القطر مجلساً وطنياً لقيادة الثورة وهو أعلى سلطة سياسية، ويليه مجلس الوزراء، لذلك لا يمكن تجاوز هذين المجلسين في الوقت الحاضر، وقد يكون لها الدور الأول بعد أن يتركز الاتحاد ويثبت وجوده.

حاول بعض أعضاء الاتحاد في المؤسسات الحكومية أن يكون لهم دور التوجيه والسيادة فيها، إلا أن اللجنة نبهتهم إلى أن يكون دورهم في هذه المرحلة دوراً تنظيمياً فقط وألا يتدخلوا في اختصاص رؤساء الدوائر أو يبسطوا نفوذهم فيها حتى لا يقع صدام بين أعضاء الاتحاد وممثليه مع السلطة الرسمية في هذه الدوائر والمؤسسات. ومع ذلك كان البعض يتصرف خلاف ذلك ويحتدم الصراع بينهم وبين رؤساء الدوائر فنضطر إلى مسايرة رؤساء الدوائر ونوجه اللوم إلى ممثلي الاتحاد.

وكان البعض من ممثلي الاتحاد يخرج على سياسة الدولة ويتصرف ضدها، مثل ما حدث مع البحرين عندما نظمت فيها حركة القوميين العرب المظاهرات وحرضت الشعب ضد السلطة. وإذا أجهزة الإعلام العراقية وخاصة الإذاعة تقف مع المتظاهرين وتحرضهم ضد السلطة وتنعتهم بصفات النضال والثورة ....الخ فأغضب ذلك سلطات البحرين. وكان هذا التصرف غير المسؤول ضد سياسة الحكومة، حيث استطعنا على تأسيس علاقات طيبة مع معظم إمارات الخليج ومشيخاتها، وكان هدفنا المحافظة على عروبتها وإبعادها عن النفوذ والسيطرة الإيرانية، التي كانت تتغلغل بمختلف الطرق فيها. وتدخلت شخصياً في إيقاف هذه الحملات لأني رسمت سياستنا الخليجية عندما كنت وزيراً للخارجية، وساعدت وزير الدفاع البحريني على الحصول على الأسلحة من وزارة الدفاع عند زيارته الخاصة للعراق وكنت وقتها وزيراً للداخلية.

اعتقد شيخ البحرين وباقي شيوخ منطقة الخليج أن الحكومة العراقية وراء هذه المظاهرات والحملات الإذاعية. بينما كانت السلطة العراقية عكس ذلك تماماً. حتى أن اللجنة التنفيذية لم يكن لها رأي في الموضوع، ولكن أعضاء حركة القوميين العرب فيها هم الذين حركوا السيد عبد اللطيف الكمالي مدير الإذاعة والتلفزيون وجريدة الثورة التي كان يرأس تحريرها سلام أحمد بشن هذه الحملة. ولقد هاجمتهم بعنف واتفق معي باقي أعضاء اللجنة وتوقفت الحملة. وكان بعض أعضاء اللجنة يتصرفون وكأنهم ليسوا جزءاً من تنظيم السلطة كهاشم علي محسن عضو اللجنة التنفيذية ورئيس اتحاد نقابات العمال. فكان يقف مع العمال المضربين، بل كان يشجعهم على الإضراب. ولما سألته عن هذا الموقف غير المسؤول أجابني (إذا لم يقف إلى جانب العمال فلن ينتخبونه رئيساً في المرة القادمة). فقلت له: إن واجبنا أن نناقش قضايا العمال في اللجنة التنفيذية ونتفق على رأي نبلغه للوزير المختص وهو عضو في اللجنة أيضاً ليحقق مطالب العمال إذا كانت مشروعة، وواجبنا أيضاً السيطرة على العمال وتوجيههم، وتنبيههم بتقديم مطالبهم عن طريق التنظيم لا عن طريق الإضرابات. وإلا سأتخذ الإجراءات ضدهم بصفتي وزيراً للداخلية.

ووقف هاشم علي محسن خطيباً في إحدى المؤتمرات الهامة للعمال وبحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وهاجم السلطة لأنها لم تلب مطالب العمال وتهتم بشؤونهم فأغضب كلامه الرئيسين وكنت جالساً معهما ولم أستطع أن أدافع عن الخطيب لأنه لم يكن على حق بل كان يزايد، ولمته على كلامه بعد المؤتمر، فكان جوابه أنه بمثل هذه الأساليب يكسب العمال، وأثرت هذه النقطة في اجتماع اللجنة. وقلت:

(يبدو أن التنظيم هو حزب معارض وليس حزب السلطة).

وأيدني معظم أعضاء اللجنة بضرورة تأمين الانسجام بين سياسة الدولة وسياسة التنظيم، وإزالة كل تناقض وأن لا يتصرف الأعضاء دون توجيه من اللجنة التنفيذية.

جرى في شهر تشرين ثاني ١٩٦٤ تعديل وزاري تسلمت بموجبه منصب وزير الداخلية، وجاء في كتاب التكليف إلى رئيس الوزراء ضرورة تشكيل مجلس شورى يعاون الحكومة إلى حين سن قانون الانتخاب وانتخاب مجلس نيابي.

وتشكلت لجنة برآستي وعضوية مدير الأمن العام رشيد محسن ومدير الاستخبارات العسكرية هادي خماس لتنسيق القوائم المقدمة من قبل متصرفي الألوية ومسؤولي الاتحاد الاشتراكي فيها.

جرى نقاش حول موضوع مجلس الشورى في اللجنة التنفيذية حيث كانت تصر أن يكون كل أعضاء المجلس من المنتمين للاتحاد، بينما كانت السلطة ترى إشراك الآخرين خاصة رجال السياسة السابقين الذين كان لهم وزن كبير في المجال الوطني والقومي كرشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد مهدي كبة والشيخ محمد رضا الشبيبي والسادة صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد وفايق السامرائي وحسين جميل وغيرهم.

واتفقنا على أن يكون نصف أعضاء المجلس من أعضاء الاتحاد الاشتراكي. وأخذت القوائم تصل إلينا، وبعد تنسيقها وتدقيقها، انتخبنا (١٢٠) عضواً وبعض الأعضاء الاحتياط ليحلوا محل من يعتذر من عضوية مجلس الشورى.

وفي هذه الأثناء اتصل بنا الحزب العربي الاشتراكي عارضاً رغبته بالرجوع إلى عضوية الاتحاد الاشتراكي. وعلى الرغم من علمنا بأن غرضهم كان يهدف إلى أخذ حصتهم في مجلس الشورى، فقد رحبنا بهم وعقدنا معهم عدة اجتماعات وكان مطلبهم أن يكون لهم ثلاثة أعضاء في اللجنة التنفيذية، وأن يعاد انتخاب مسؤولي الألوية واللجان. فقلنا لهم: نوافق على أن يعود العضو المنسحب من اللجنة السيد أحمد الحبوبي، ولهم في اللجنة عضو سابق هو السيد غربي الحاج أحمد، وأما الانتخابات فستتم في نهاية سنة ١٩٦٥ ولا داعي لإجرائها الآن.

ولمحوا في أثناء كلامهم بضرورة إشراك بعضهم في مجلس الشورى. فقلت لهم (إننا أشركنا بعضكم حتى قبل أن تتصلوا بنا). فسألني أحدهم هل اسمه موجود فقلت له أنك عضو احتياط عن منطقة الكاظمية فإذا انسحب أحد المرشحين فستحل محله.

وبعد انتهاء الاجتماع الذي كان في وزارة الإرشاد برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي اتصل بيَّ هذا الذات وأخذ يلح عليَّ أن أجعله عضواً أصلياً بدلاً من عضو احتياط. ولم يتم رجوع الحزب إلى التنظيم لأن فكرة مجلس الشورى أخفقت ولم تر النور.

وسبب إخفاقها يعود إلى الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني لقيادة الثورة مع مجلس الوزراء لمناقشة الأسماء المرشحة، وعلى الرغم من أننا نستشر الذوات الذين رُشحوا فقد تعرض بعضهم إلى حملات ظالمة من قبل الوزراء وأعضاء المجلس الوطني، حيث كالوا لهم الذم والشتم. وأصر بعضهم على ترشيح أقربائه وأصدقائه، وكأن المجلس أصبح ضحية لهم لابد أن يغنموا منها. فاختلطت الأسماء واشتد الخلاف حتى أن الجلسة حين انتهت قال لي الرئيس عبد السلام (احفظ هذه الأوراق

لديك لأن الأخوان على ما يبدو لن يتفقوا أبداً وإنكم بالطبع لن توافقوا على ما يريدون لأن معظم مرشحي الاتحاد الاشتراكي نالوا من الذم ما فيه الكفاية).

وهكذا حفظت أوراق مجلس الشورى ومات ودفن في درج وزير الداخلية.

نال الاتحاد الاشتراكي شعبية كبيرة بين الناس، على الرغم من بعض أخطائه وهفواته، فإنه لم يعتد على أحد، ولم يحارب الناس بأرزاقها، ولم يتدخل في شؤون دوائر الشرطة والأمن وباقي دوائر الدولة ومؤسساتها. وكان في بعض الأحيان عوناً للمظلومين، يوصل شكواهم إلى أجهزة الدولة.

عقد الاتحاد عدداً من الندوات المفيدة حاضر فيها أساتذة لهم وزنهم.

وعقد في شهر نيسان ١٩٦٥ اجتماعاً مع الاتحاد الاشتراكي المصري حضره من العراق فؤاد الركابي ـ أديب الجادر ـ خير الدين حسيب ـ عبد العزيز الدوري ـ عبد اللطيف الكمالي ـ هاشم علي محسن.

وحضره من الجانب المصري:

كمال الدين رفعت ـ حسين خلاف ـ شعراوي جمعة ـ كمال الدين الحناوي ـ علي سيد علي ـ فتحي الديب ـ أحمد بهاء الدين.

ناقش الوفدان أموراً تنظيمية وقومية واقتصادية وسياسية. وكانت وجهات النظر متطابقة.

كان يمكن أن يكون التنظيم منضبطاً وذا فائدة لوجود الرعاية الكافية من رئيس الجمهورية وباقي أعضاء السلطة. بينما كان الأعضاء يسمعون العبارات القاسية التي كان يكيلها لهم رئيس الجمهورية في مجالسه الخاصة مما ولد عندهم نفرة وحذراً، ولذلك حينما قدمنا نحن الوزراء الستة استقالتنا من الوزارة وكلنا أعضاء في التنظيم، وقبلت الاستقالة في ١١ تموز ١٩٦٥ وكان من ضمن المستقلين الأمين العام ونائبه، جمدت اللجنة التنفيذية أعمالها، وأهمل رئيس الجمهورية الاتحاد الاشتراكي ولم يدعُ اللجنة للاجتماع لانتخاب أمين عام ونائب جديدين. فمات الاتحاد إلى الأبد.

تشكيل شركة النفط الوطنية ومفاوضات النفط

استخلص قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ مساحة كبيرة من الأراضي النفطية من شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وحررها من قبضتها، وأصبح بالإمكان استغلالها من قبل الحكومة وتطويرها لتكون قاعدة للقطاع النفطي الوطني.

وعلى الرغم من صدور القانون في عام ١٩٦١ لم تشرع الحكومة قوانين أخرى أو تفكر في استغلال هذه الأراضي.

وكان من أبرز أهداف حكومة ١٨ تشرين هو تشكيل شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها إدارة هذه الأراضي واستغلالها.

وفي ١٩٦٤/٢/٨ شرعت الحكومة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية برأسمال قدره (٢٥) مليون دينار تدفعه الحكومة بطلب من مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس الوزراء.

وجاء في المادة الثانية من القانون:

١: أغراض الشركة العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية في أية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكربونية الطبيعية، وإنتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها (الكيماويات النفطية) أو صنع أجهزتها، ولها الاتجار بهذه المواد كافة.

٢: للشركة تحقيقاً لأغراضها أن تقوم بتأسيس شركات بمفردها أو مع غيرها أو أن تساهم مع شركات قائمة.

٣: للشركة التعاقد مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف أوجه التعاون. ولها أيضاً أن تشتريها أو تلحقها بها.

٤: للشركة في حدود أغراضها أن تنشئ بمفردها شركات برأسمال مملوك كله لها وفقاً لنظام أساسي تصدره.

٥: لا تمارس الشركة عملية تصفية وتوزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق ما دام هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانوناً هذه العملية.

وجاء في المادة الثالثة:

١: يحق للشركة أن تمارس الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون في جميع الأراضي العراقية عدا المناطق المشمولة بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ وكذلك الأراضي التي قد تخصصها لها الحكومة بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور.

٢: تختار الشركة المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيها ويخصص لها مجلس الوزراء تلك المناطق بناء على توصية وزير النفط.

٣: على الشركة أن تتقدم بأول طلب لتحديد المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيها خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ هذا القانون.

وأما الأسباب الموجبة التي شرع من أجلها هذا القانون فهي:

إن أهم ما تستهدفه سياسة النفط لحكومة الجمهورية العراقية التي تضمنها المنهاج الوزاري المعلن في ٢٤ كانون أول ١٩٦٣، إنشاء صناعة نفط وطنية تكون أساساً للفعاليات النفطية المقبلة في استثمار المناطق التي أعيدت حقوق استثمارها إلى الدولة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ووضع الأسس اللازمة لتنميتها وتطويرها بغية خلق اقتصاد نفطي متقدم لا يقتصر مداه على تصدير النفط الخام فحسب بل يتعداه إلى ممارسة الصناعة النفطية في مراحلها المتعددة، لتحقيق تفاعل أوسع للاقتصاد النفطي مع الاقتصاد القومي العام.

وبالنظر لأهمية الاحتياطات النفطية التي من المتوقع أن تمنح حقوق استثمارها للشركة الوطنية وعلاقتها بمستقبل البلاد الاقتصادي فقد نص القانون على أن يكون رأس مال الشركة حكومياً محضاً وذلك تمشياً مع مبدأ سيادة الدولة على مواردها المعدنية ذات الطبيعة الاحتكارية. على أن ذلك لا يمنع الشركة تبعاً لضخامة رؤوس الأموال التي تحتاجها أو بناءً على ضرورات التسويق أو متطلبات البناء التكتيكية والفنية من أن تستعين برؤوس أموال أخرى وطنية أو أجنبية عن طريق الاقتراض أو المشاركة أو التعاون التجاري بمختلف أساليبه مع المؤسسات أو الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار النفطي وذلك ضمن الإطار القانوني الذي تقوم به الشركة.

وبناء على ضرورة إعطاء الشركة الاستقلال المالي والإداري الذي يمكنها من أن تمارس بكفاءة تامة مسؤولياتها المتشعبة والمتوسعة باضطراد بحيث تحقق الهدف من تأسيسها فقد أكد القانون على هذا الاستقلال ونص على أن تكون قرارات مجلس إدارة الشركة نافذة بمجرد صدورها عدا ما يتعلق منها ببعض الأمور التي تعتبر من قبل السياسة النفطية العليا فقد نص على ممارستها من قبل مجلس الوزراء.

وينص القانون رقم (٨٠) الذي صدر إبان حكم عبد الكريم قاسم بتحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في المناطق المستثمرة فقط. وحددت المادة الثانية من القانون المذكور المناطق لكل شركة من الشركات وفق جدول مرفق بالقانون. ونصت المادة الثالثة منه على تخصيص أراضي أخرى لتكون احتياطاً للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة.

ونصت المادة الرابعة منه على انتزاع الأراضي الأخرى كافة غير المستثمرة من قبل الشركات.

قبل ساعات من صدور وإذاعة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية من دار الإذاعة اتصل بوزارة الخارجية سفيرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق وطلبا مقابلة وزير الخارجية فوراً لبحث قضايا مهمة تتعلق بالنفط. اتصل بيَّ الموظف المسؤول وأنا في البيت وأبلغني بالطلب. فوافقت. واجتمعت بهما كلاً على انفراد مساء ذلك اليوم.

وكانا يحتجان على قانون شركة النفط الوطنية، ويطلبان إلى الحكومة التريث بإصداره، وأن حكومتيهما ستحثان شركات النفط العاملة في العراق على حل المشاكل العالقة كافة بينهما وبين الحكومة العراقية.

رفضت احتجاجهما وقلت لهما أن قانون شركة النفط الوطنية شُرِع ليصدر ولن توقفنا أية قوة عن إذاعته في هذه الليلة بالذات. وإن المشاكل العالقة لا دخل لها بهذا القانون ويمكن حلها عن طريق الحوار. وإني أستغرب هذا الموقف من حكومتيهما. إذ أن هناك شركة نفط وطنية في إيران والكويت ولم تثيروا أية ضجة حولهما.

وقالا أن الغرض من الاحتجاج هو أن حكومتيهما لم تعترف بقانون رقم (٨٠) الذي نزع ملكية الأراضي غير المستثمرة فعلاً من شركات النفط، وهناك مشاكل ما زالت قيد البحث بين الحكومة والشركات. ولا يحق للحكومة العراقية استثمار هذه الأراضي قبل موافقة الشركات على قانون رقم (٨٠).

صدر القانون في الليلة نفسها وتشكلت شركة النفط الوطنية وبدأت تفاوض شركات أخرى لتعاونها في استغلال الأراضي التي عادت ملكيتها إليها. فجاءت شركات يابانية وإيطالية وأهمها (شركة إيني). ولكن الشركات المالكة للاستثمار في العراق كانت متنفذية عالمياً فهددت هذه الشركات وضغطت عليها فسحبت عروضها. وهكذا باتت شركة النفط الوطنية تدور في حلقة مفرغة فلا هي قادرة بمفردها على استغلال الأراضي، ولا توجد شركات أجنبية تجرؤ على معاونتها أو الاتفاق معها.

بعد تأسيس شركة النفط الوطنية شكلت الحكومة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٧ وفداً برئاسة السيد عبد العزيز الوتاري وزير النفط وعضوية السيد صالح كبة مدير شركة النفط الوطنية والسيد غانم العقيلي والسيد عبد الله إسماعيل لمفاوضة الشركات العاملة في العراق بشأن الموضوعات المختلف عليها بين الحكومة وبينها منذ سنين طويلة وهذه الموضوعات هي:

١: التخلي عن الأراضي غير المستثمرة التي حددها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

٢: تصفية حسابات كلفة الإنتاج.

٣: مساهمة العراق في رأسمال الشركات.

٤: الغاز الطبيعي.

٥: نفقات التسويق.

٦: تعيين المدير العراقي.

٧: دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل.

٨: استخدام العراقيين.

٩: استخدام الناقلات العراقية.

١٠: عوائد الميناء.

١١: أسعار النفط.

وأضاف الوفد العراقي المفاوض المواضع التالية:

١: تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة.

٢: تبديل طرق كيل النفط.

٣: تصدير نفط خانقين.

٤: تصدير الغاز الطبيعي المصدر إلى سورية.

٥: تنفيق الريع.

مثل وفد الشركات المستر دانية مدير شركة النفط الفرنسية. والمستر ستو كويل مدير شركة النفط البريطانية. والمستر موزز مدير شركة سوكوني أويل الأمريكية. والمستر بيرد من كبار موظفي مكتب شركة نفط العراق في لندن.

بدأت المفاوضات في ٢/٥/١٩٦٤ وانتهت في ٣/٥/١٩٦٥ عُقدت خلالها ١١٥ جلسة.

وكانت هناك لجنة وزارية مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير النفط ووزير المالية ووزير الاقتصاد تشرف على المفاوضات.

كانت المفاوضات شاقة وطويلة. أصر فيها وفد الشركات على رفضه الاعتراف بالقانون رقم (٨٠) وبقانون شركة النفط الوطنية، وإن للشركات الحق حسب الاتفاقيات السابقة باستغلال ٩٩% من أراضي العراق. وأنه غير مستعد للتوصل إل حل المشاكل العالقة ما لم تحل مشكلة الأراضي التي استولت عليها الحكومة بموجب القانون رقم (٨٠). وكان الوفد على ثقة بأن الحكومة لم ولن تستطيع الاتفاق مع شركات أجنبية أخرى لاستغلال الأراضي المستولى عليها بسبب النفوذ العالمي للشركات العاملة في العراق وتأثيرها على باقي الشركات ومنعها من الاتفاق مع شركات النفط الوطنية.وأخذ هذا الوفد يماطل ويتشدد في موقفه لعلمه بحاجة العراق إلى المال لتنفيذ برامج التنمية المعطل.وكانت الحكومة تطالب بحل المشاكل أولاً كي تحصل على مبالغ طائلة تراكمت طوال السنين الماضية لكي تمضي في خططها التنموية.

كان وزير النفط يتصل بيَّ بصفتي وزيراً للخارجية ويطلب إليَّ التدخل دبلوماسياً للضغط على الحكومات التي تنتمي إليها الشركات لتلين مواقفها.وكنت أعاونه بذلك حتى انتقالي إلى منصب وزير الداخلية في ١٤ تشرين ثاني ١٩٦٤ وبعد هذا التاريخ انقطعت عني أخبار المفاوضات.

وبعد أشهر من المفاوضات الشاقة اقترح وفد الشركات أن يشارك شركة النفط الوطنية باستثمار بعض الأراضي المختارة بحيث تكون أرباح الشركة الوطنية ٥١% والشركات الأجنبية ٤٩% وإذا تم الاتفاق على ذلك تحل المشاكل الأخرى جميعها.

وهكذا كتبت مسودة الاتفاقية التي عرفت باتفاقية ١٩٦٥.

كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مقتنعين بالاتفاقية، وكانا يخشيان من معارضة أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وبعض الوزراء إذا عرضاها في جلسة مشتركة للمجلسين. وفضّلا عرضها على المجلس الوطني أولاً بحيث يستوعب تفاصيلها لضمان موافقته تمهيداً لعرضها على المجلسين في جلسة مشتركة.

عقد المجلس الوطني اجتماعاً حضره الوزراء العسكريون من غير أعضائه وهم السادة ناجي طالب ومحسين حسين الحبيب وعبد الهادي الراوي والسيد عبد الستار علي الحسين وزير العدل. وحضر الوفد العراقي المفاوض بكامل أعضائه وبدأ أعضاء الوفد يتناوبون في شرح الاتفاقية.

وبعدها بدأ المدعوون مناقشتها وكانت مناقشة حامية انتهت برفض الاتفاقية بالإجماع بحيث لم يجرؤ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالدفاع عنها أو عرضها في جلسة مشتركة للمجلسين.

وهكذا ماتت هذه الاتفاقية بعد أن قال رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء (احفظها في درج مكتبك ما دام الإخوان رفضوها).

وكانت أهم النقاط التي استندنا عليها في معارضتها هي:

١ :التحايل على القانون رقم (٨٠) بحيث يجرده من كل مزاياه.

٢: تثبت الاتفاقية الامتيازات السابقة للشركات في الوقت الذي كنا نريد تجريدها من كل امتياز.

٣: إن إعطاء الشركات نسبة ٤٩% من الأرباح قريبة من النسبة السابقة وهي (٥٠%) في الوقت الذي كنا نريد أن تتفق شركة النفط الوطنية مع شركات أخرى التي تقبل أن نشاركها بالاستثمار بنسبة لا تزيد عن ٣٠%.

٤: كنا نعتقد بوجوب فصل المشاكل المتراكمة بين الحكومة والشركات عن أية اتفاقية تعقد معها منفردة أو مجتمعة. وأن لا تشترط الشركات في حل المشاكل العالقة بعقد اتفاقية جديدة.

٥: أن تعترف الشركات صراحة بقانون رقم (٨٠).

ملاحظة:

راجع الملحق (ب) للاطلاع على قانون تأسيس شركة النفط الوطنية.

قــرارات التأميـــم

كان الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي قد أعد دراسة مركزة عن تأميم البنوك وشركات التأميم منذ أيام حكم حزب البعث سنة ١٩٦٣ ولكن تسارع الأحداث، والصراع داخل الحزب حالا دون تقديمه لهذه الدراسة إلى السلطة.

وفي شهر كانون الثاني ١٩٦٤ زارني في مكتبي في وزارة الخارجية وحدثني عن الدراسة التي هي الآن جاهزة، وأقنعني بضرورة القيام بخطوة اشتراكية في هذا المجال (قطاع البنوك وشركات التأمين) للتخلص من سيطرة الأجانب على قطاع مهم في الاقتصاد العراقي (كانت معظم البنوك مملوكة لشركات غربية).

فنصحته بعرض دراسته على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. ورجاني أن أرتب له لقاءً مع رئيس الجمهورية. فاتصلت فوراً بالهاتف بالرئيس وشرحت له اقتراح الدكتور خيري ورجوته أن يسمع منه التفاصيل، فحدد له موعداً في اليوم التالي.

اقتنع الرئيس بوجهة نظر خيري واقتنع بدوره الفريق طاهر بها. وتم تشكيل لجنة مؤلفة من:

الدكتور محمد جواد العبوسي وزير المالية وعبد العزيز الحافظ وزير الاقتصاد والدكتور خيري الدين حسيب. واجبها إعداد قرارات تأميم البنوك وشركات التأمين وفق دراسة الدكتور خيري. وبعد فترة من عمل اللجنة أخبرني الفريق طاهر بأن اللجنة وسعت العملية فشملت بعض الشركات الإنتاجية.

عملت اللجنة بسرية تامة حيث لم يعلم بها أغلب أعضاء مجلس الوزراء.

وأنهت دراستها وأعدت القرارات في بداية شهر تموز ١٩٦٤.

جمع الرئيس عبد السلام المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء في جلسة مشتركة ليلة ١٣/ ١٤ تموز وعرض عليهم قرارات التأميم وطلب التصويت عليها. فطلب البعض إمهالهم بعض الوقت لدراستها وكان على رأسهم العقيد محمد مجيد. إلا أن الرئيس أصر على قراءتها الآن وبتمهل والتصويت عليها خوفاً من أن تتسرب أخبارها إلى ذوي الشأن فيتخذوا الإجراءات لإحباط هذه القرارات وإعدام المستندات التي لديهم. وقال لقد أعددنا الإجراءات كافة لتسلم البنوك والشركات غداً صباحاً قبل إعلان القرارات.

ثم قرأ وزير المالية القرارات وتم التصويت عليها فعارضها السيد رشيد مصلح وزير الداخلية فقط. وكان المفروض فيه أن يقدم استقالته لأنه اختلف مع الآخرين في موضوع اقتصادي مهم. وهي سياسة اقتصادية تختلف جذرياً عن السياسة التي كانت متبعة سابقاً. ولكنه لم يفعل بل استمر في الحكم ينتقد القرارات في مجالسه الخاصة. كما أن بعض الوزراء الذين صوتوا بجانب القرارات أخذوا في مجالسهم الخاصة ينتقدونها ويتهمون قادة مصر بالتحريض على إصدار القرارات

الاشتراكية. ومصر لم تعلم ولم تتدخل بل فوجئت بالتحول الاشتراكي. ويوم أُعلنت القرارات صباح يوم ١٤ تموز كان وفد كبير من مصر يحضر احتفلات ١٤ تموز، وكنت واقفاً جنب رئيس الوفد السيد حسين الشافعي في الصباح الباكر من ذلك اليوم نشاهد العرض العسكري للكلية العسكرية. فأخبرته بأن رئيس الوزراء طاهر يحيى يذيع الآن قرارات اشتراكية. فاندهش الرجل وأخذ يستفسر مني عن فحواها.

شمل التأميم ١١ مصرفاً و٩ شركات تأمين وإعادة تامين و٣٠ شركة مؤسسة وهي:

١: شركة السمنت العراقية.

٢: شركة سمنت الرافدين.

٣: شركة سمنت الفرات.

٤: شركة السمنت المتحدة.

٥: شركة الصناعات العقارية.

٦: شركة المواد البنائية العقارية.

٧: شركة صناعة الاسبست.

٨: شركة الغزل والنسيج العراقية.

٩: شركة فتاح باشا للغزل والنسيج.

١٠: شركة السجاد العراقية.

١١: شركة الجوت العراقية.

١٢: شركة استخراج الزيوت النباتية.

١٣: شركة منتوجات بذور القطن.

١٤: شركة الرافدين لصناعة المنظفات.

١٥: شركة صابون ومنظفات كافل حسين.

١٦: شركة دخان الرافدين.

١٧: شركة دخان عبود.

١٨: شركة الدخان الأهلية.

١٩: شركة صناعة الجلود الوطنية.

٢٠: شركة باتا العراقية.

٢١: شركة طحن حبوب الشمال.

٢٢: شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية.

٢٣: شركة المطاحن الفنية.

٢٤: شركة معامل طحين الدامرجي.

٢٥: شركة الرافدين للطحن والتجارة.

٢٦: شركة الكبريت المتحدة.

٢٧: شركة اتحاد مصانع الورق.

٢٨: شركة المخازن العراقية (أورزدي باك).

٢٩: الشركة الإفريقية العراقية.

٣٠: الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع (كتانة سابقاً).

وأهم الأسس التي شُرعت بموجبها القوانين الاشتراكية هي:

١: يكون جميع قطاع البنوك وشركات التأمين في القطاع العام ولا مجال بعد الآن لإنشاء شركات خاصة فيه.

٢: في الميدان الصناعي تكون جميع صناعة السمنت والإسبست والسكاير في القطاع العام ولا مجال بعد الآن لإنشاء شركات خاصة فيه.

٣: وفي المجالات الصناعية الأخرى كالغزل والنسيج والمواد الغذائية والصابون والدباغة والجلود والأحذية والطابوق فيكون القطاع مختلطاً. ولقد تم تأميم المشاريع الصناعية الكبيرة فقط في هذه الميادين، وتركنا المشاريع المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص. ومن الممكن إنشاء شركات خاصة جديد في هذا القطاع في المستقبل.

٤: إن تأميم البنوك هو نقل رأسمال البنوك إلى الدولة ولا علاقة لذلك بودائع الأفراد في تلك البنوك التي ستبقى ملكاً للأفراد إذ لا يشمل التأميم الودائع.

٥: إن هذه التشريعات الاقتصادية هي كل ما لدى أو تنوي الحكومة إصداره. (باستثناء تعديل قانون ضريبة الدخل وضريبة الإرث الذي سيصدر قريباً.

وأصدرت الحكومة قانون تأسيس المؤسسة الاقتصادية لإدارة الشركات المؤممة وتألفت هذه المؤسسة من:

١: المؤسسة العامة للصناعة.

٢: المؤسسة العامة للتأمين.

٣: المؤسسة العامة للتجارة.

٤: المؤسسة العامة للمصارف. وألحقت بها كافة المصارف التجارية المؤممة والمصارف التجارية الحكومية. ويدير هذه المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من محافظ البنك المركزي العراقي رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس والمدراء العامين للمصارف المؤممة والمصارف الحكومية الأخرى التابعة لها أعضاء.

كانت القرارات الاشتراكية مفاجئة للجميع وصدمة للقوى الرجعية والمعارضة. وما كادت هذه القوى تستفيق من صدمتها حتى تجمعت تعارض القرارات بقوة وشراسة، وأخذت تشيع الإشاعات المغرضة لتحريض البسطاء، واستغلت بعض الوعاظ في الجوامع فأخذوا يهاجمونها في خطب الجمعة مدعين بأنها منافية للدين. وأنها شيوعية....الخ.

ثم أخذت هذه القوى تشيع أن في نية الحكومة تأميم الأراضي والعمارات وتستولي على الدور السكنية والودائع في البنوك.....الخ.

وشاركت بعض القوى القومية في هذه الحملة الظالمة كرهاً وغيرةً من خير الدين حسيب الذي برز اسمه وصعد نجمه بعد هذه القرارات، خاصة وأنه أصبح رئيس المؤسسة الاقتصادية إضافة إلى

وظيفته الأصلية محافظاً للبنك المركزي. أي أنه أصبح مسؤولاً عن الشركات والمؤسسات والبنوك المؤممة. فشاركت هذه القوى القومية، التي كان يطمع بعض أفرادها في أن يكونوا مدراء عامين لإحدى الشركات المؤممة وهو لا يفقه كيف تدار هذه الشركات، شاركوا القوى الرجعية المتضررة من قرارات التأميم في هجومها على خيري وأخذت تشيع أن القرارات ستفشل لأن المدراء العامين الذين عينهم لا يؤمنون بالاشتراكية، وكانوا يرددون أمامنا دوماً (لا اشتراكية دون اشتراكيين). في الوقت الذي اختار خيري مدراء أكفاء قادرين على إدارة الشركات بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، فكانت منطلقاتهم في المعارضة شخصية بحتة. وكنا نقول لهم لا اشتراكية دون مدراء أكفاء يحافظون على مستوى المؤسسات والشركات ويدفعونها إلى الأمام.

وكانت حملة ضارية صمدت لها الحكومة ولم تزحزحها هذه الإشاعات، إلا أن رئيس الجمهورية تأثر بهذه الحملات وأخذ يتراجع عن موقفه المؤيد بتأثير هذه القوى التي أخذت تحيط به. وأخذ يهاجم القرارات الاشتراكية في مجالسه الخاصة ويقول أن جماعة (صبحي عبد الحميد) فرضتها عليه وأنه اضطر لمسايرتهم. وهذا غير صحيح لأنه ورئيس الوزراء كانا وراء تأميم الشركات الخاصة بينما كان الاتفاق بيننا على تأميم البنوك وشركات التأمين فقط. ولقد شرحت في البداية كيف نبعت الفكرة وكيف تبناها الرئيس عبد السلام والفريق طاهر يحيى.

أنا لا أنكر أننا رحبنا بهذه القرارات وساندناها بكل قوة لأنها تحقق العدالة الاجتماعية التي كان ينشدها الشعب. وأنها خطوة كان لابد منها على طريق الوحدة مع القاهرة. وخطوة كان لابد منها لتنظيم حياتنا الاقتصادية. وعارضنا بعدئذٍ فكرة السيطرة على التجارة الخارجية التي كان يلح عليها خيري لأننا كنا نعتقد أن الأوان لم يحن لمثل هذه السيطرة، حيث تنشغل الدولة باستيراد المواد كافة وهي غير مؤهلة فتضرب الأسواق وتعم الفوضى وتشح المواد، ولا بد من ترك ذلك للقطاع الخاص ليستغل أمواله الكثيرة في هذا المجال ولا يهربها إلى الخارج.

ملحوظة: راجع الملحق (هـ) للاطلاع على قانون التأميم.

الموقـف من القــوى المعارضــة

غرست أعمال التعذيب والقتل والسحل والفصل من الوظيفة والتوقيف الكيفي التي مارسها الحزب الشيوعي في عهد عبد الكريم قاسم حب الانتقام عند معظم العراقيين وكانت هذه الظاهرة محل دراسة القيادة العسكرية قبل ثورة ١٤ رمضان وكنا وأعضاء حزب البعث فيها قبل أن نفترق متفقين على معالجة مشكلة الشيوعيين بصورة موضوعية لا أثر للعواطف وحب الثأر فيها، وتجنب المعاملة بالمثل والانتقام. والاكتفاء بتقديم الذين مارسوا التعذيب والقتل والسحل فعلاً إلى القضاء ليقول كلمته فيهم.

إلا أن مقاومة الشيوعيين المسلحة لثورة ١٤ رمضان هيجت كل الأحقاد النائمة ضدهم فعوملوا بقسوة متناهية وزج بالمئات منهم في المعتقلات والسجون وفصل آخرون من وظائفهم.

وعندما تسلمنا الحكم بعد ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣ جابهتنا هذه المشكلة، واتخذنا قراراً بتطبيق القوانين المرعية تطبيقاً حرفياً، وإحقاق العدل، وإطلاق سراح الموقوفين الذين لم تثبت إدانتهم بجريمة يعاقب عليها القانون. وضع انتزاع الاعترافات بوسائل التعذيب، وتصفية المعتقلات والسجون من الأبرياء.

وتشكلت لجنة وزارية لدراسة قضايا المفصولين من وظائفهم لأسباب سياسية وإعادتهم إليها. وفي وزارة الخارجية أعدت إلى الوظيفة كل من أوصت اللجنة بإعادته.

كما رفضت فصل (٤٠) موظفاً بعثياً كان صالح عماش قد عينهم في السلك الدبلوماسي دون امتحان عندما كان وزيراً للخارجية وكالةً بالرغم من كل الضغوط التي تعرضت إليها.

وفتحت لهم دورة دبلوماسية لمدة ثلاثة أشهر وتم توزيعهم بعد فترة على السفارات لأنهم مواطنون ومن واجبنا حمايتهم وعدم محاربتهم بقطع أرزاقهم.

وعندما تسلمت وزارة الداخلية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ كانت مشكلة الموقوفين والمفصولين الشيوعيين والبعثيين من المشاكل التي بذلت كل جهدي في حلها حلاً إنسانياً وقانونياً. كان التوقيف وإطلاق السراح من صلاحيات الحاكم العسكري.

وقد عين العميد نافع أحمد بهذا المنصب بعد استقالة رشيد مصلح، وكان متشدداً لا يميل لإطلاق سراح الموقوفين والمسجونين السياسيين، واتخذ قراراً بإبقاء كل محكوم سياسي تنتهي مدة سجنه رهن الاعتقال. وعبثاً حاولت إقناعه بتغيير موقفه، وشرحت له الأبعاد السياسية والإنسانية والاجتماعية نتيجة هذا القرار فلم يقتنع. فقررت الإفادة من صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في تنفيذ ما أريد.

وطلبت إلى السجون والمعتقلات كافة إرسال قوائم بأسماء الموقوفين والمسجونين ومدد سجنهم.

وبعد التدقيق تبين وجود (٩٠٠) شخص أنهوا مدد سجنهم وبقوا في التوقيف بأمر الحاكم العسكري على الرغم من احتجاج مدير الأمن العام ومطالبته بإطلاق سراحهم وكان أغلبهم من الشيوعيين وبينهم عدد قليل من البعثيين، فأخذت القوائم إلى رئيس الجمهورية وأقنعته باستخدام صلاحياته وإطلاق سراح الجميع. فاتصل الرئيس بوزير العدل السيد عبد الستار علي الحسين وطلب إليه الحضور. وناقشنا الأمر نحن الثلاثة فأعد الوزير مرسوماً بإطلاق سراح الجميع فوراً وأذيع المرسوم من الإذاعة والتلفزيون فكان له صدى كبير في الأوساط السياسية والشعبية.

أخبرني مدير عام الشؤون الإدارية في وزارة الداخلية بوجود ثلاثة آلاف معلم من معلمي المدارس الابتدائية مسحوبي اليد من العمل أغلبهم متهمون بالشيوعية دون أن يقدموا للمحاكمة وفيهم قلة من البعثيين، وأن المدارس بحاجة لخدماتهم. فأمرت بإعادتهم إلى وظائفهم ومدارسهم جميعاً ما دامت لم تكن هناك تهمة قضائية موجهة ضدهم. فكان لهذا القرار صدى آخر في الأوساط نفسها.

وعلى الرغم من أن السجون لم تكن ضمن مسؤوليتي (كانت مرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية) فقد أخذت بعض العوائل تقدم إليَّ العرائض لنقل ذويهم من سجن (نقرة السلمان) إلى سجون أخرى قريبة من محل سكناهم، فلم أرفض أية عريضة. وبهذا الأسلوب نقلت الكثير منهم إلى سجون الحلة وبغداد وبعقوبة والكوت، وكنت عازماً على تفريغ هذا السجن الكريه ذي السمعة السيئة بهذا الأسلوب.

كما وصلت إليَّ بعض العرائض من بعض البعثيين يشيرون فيها إلى أنهم كانوا معلمين في مدارس بغداد الابتدائية ويدرسون في الجامعة ونقلوا إدارياً إلى خارج بغداد وبذلك حرموا من إكمال دراستهم الجامعية. فأعدتهم جميعاً إلى مدارسهم السابقة.

كما تم إعفاء عدد كبير من الشيوعيين من مدد محكوميتهم وأطلق سراحهم من السجن بعد أن قدموا براءة من المبدأ الشيوعي. وكانت البراءات تنشر مع صورهم في الصحف، فسخر السفراء الأجانب من هذا الأسلوب المنافي لحقوق الإنسان، فناقشت الموضوع مع رئيس الوزراء فأصدر أمره بعدم نشر البراءات في الصحف.

وفي مساء أحد الأيام كلمني مدير الأمن العام هاتفياً قائلاً (إن رئيس الجمهورية صادق على تنفيذ حكم الإعدام بحق (١١) متهماً سياسياً، وينفذ الحكم فيهم غداً صباحاً). وطلب إليَّ بذل كل الجهود للحيلولة دون تنفيذ الحكم. فاتصلت بالرئيس هاتفياً ورجوته تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد، فلم يوافق، فاتصلت برئيس الوزراء ورجوته أن يذهب إلى القصر لإقناع الرئيس بتبديل الحكم، لأن الإعدام لا يقضي على العقائد بل يزيد في إصرار أصحابها على التمسك بها. وأن الموقف السياسي بعد إطلاق سراح الأعداد الكبيرة من الموقوفين السياسيين أصبح بصالحنا، والناس فرحة بذلك، وإن هذه الإعدامات ستقضي على كل ما جنيناه من إطلاق سراح المسجونين.

وقال لي أنه سيذهب ويبذل جهده خاصة وأن عوائل هؤلاء مجتمعون أمام داره يرجونه التدخل لإنقاذ ذويهم.

عاد رئيس الوزراء وكلمني بعد منتصف الليل وأخبرني بأنه أخفق بإقناع الرئيس في تخفيف العقوبة.

وأصبح الصباح والعقوبة لم تنفذ، حيث لم يستطع رئيس الجمهورية النوم في تلك الليلة وهو يفكر بهذه الأرواح التي ستزهق في الصباح. فنهض من فراشه وقت صلاة الفجر وأرسل مرافقه إلى السجن حاملاً أمراً بإيقاف تنفيذ الإعدام. ثم أبدل العقوبة بعد ذلك إلى السجن.

ولقد أطلق سراح عدد كبير من البعثيين الذين أوقفوا بعد اكتشاف مؤامرة يوم ١٩٦٤/٩/٥ وعلى رأسهم السيد أحمد حسن البكر.

لم تحقد السلطة على البعثيين بل كانت تأمل بفتح حوار معهم لتقريب وجهات النظر المختلفة ما دام الطرفان يؤمنان بأهداف واحدة وشعارات واحدة.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر المتصرفين في يوم ٢٤ نيسان ١٩٦٥ صرحت للصحف العراقية بأننا لا نحارب الناس بأرزاقها لاختلاف عقائدهم معنا، ولا نحارب العقيدة بعقيدة أقوى منها. وأن العمل الجاد الذي يحقق الرفاه والعيش الرغيد لعموم الشعب هو وحده الوسيلة الوحيدة لكسب رضى الشعب.

ثم صرحت في اليوم نفسه لوكالة الأنباء العراقية بما يلي معبراً عن وجهة نظر السلطة في أسس سياسة العراق الداخلية.

إن الأسس للسياسة الداخلية هي:

١: توفير الحرية للجميع.

٢: احترام كرامة الإنسان وتنميتها وصيانتها.

٣: تأمين الأمن والاستقرار في ربوع الوطن كافة.

٤: محاربة الفساد والرذيلة والرشوة بكل قسوة ومحاسبة مرتكبيها حساباً قاسياً.

٥: الحزم تجاه المخربين والدساسين والذين يعملون ضد الثورة أو يحاولون طمس وتشويه مكتسباتها.

٦: حماية النهج الاشتراكي الوحدوي.

٧: محاربة الفقر والجهل والمرض.

٨: توسيع الإدارة اللامركزية.

٩: نشر المحبة والصفاء ومعالجة جميع الأمور بروح العدل والمساواة لأن العدل أساس الملك. وعدم محاربة الناس بأرزاقها.

١٠: محاربة العقائد الوافدة بإفهام معتنقيها بأن عقيدتنا القومية الوحدوية الاشتراكية المنبثقة من تعاليم الدين الإسلامي وتراثنا العربي هو الأصلح لتحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير المجتمع الاشتراكي العربي نحو حياة أفضل.

كان لصدور القرارات الاشتراكية تأثير كبير على موقف الأحزاب المعارضة من الحكم، حتى أن الحزب الشيوعي أخذ يمتدح السلطة ويتقرب إليها، وأعلن موقفه المهادن للسلطة في التقرير الذي صدر بعد انتهاء اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في مدينة (براغ) في شهر آب ١٩٦٤ واتخذ قراراً بفتح الحوار مع الاتحاد الاشتراكي العربي لإيجاد صيغة من التعاون معه.

وجاء في التقرير المشار إليه في هذا الصدد مايلي:

(إن الموقف الإيجابي الذي يتخذه حزبنا من الاتحاد الاشتراكي العربي، هو في الجوهر مستمد من الأفكار التقدمية التي يعتنقها أو تدعو إليها العناصر التقدمية في هذه المنظمة. وكذلك من أفق التحولات الممكنة في تركيب قيادته وفي نهجه اللاحق).

وجاء فيه أيضاً: (إن حزبنا لن يتخذ من هذا التنظيم موقفاً انعزالياً بل بالعكس سيتخذ منه موقفاً إيجابياًن، ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته وتطور إيديولوجيته).

واتصل بعض قيادي الحزب الشيوعي ببعض قيادي الاتحاد الاشتراكي وعرضوا عليهم فتح الحوار لإيجاد صيغة للتعاون.

لم يطرح هذا الموضوع بصورة رسمية على اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي بل نوقش بصورة فردية مع بعض الأعضاء فتقرر رفض الحوار لأن الحزب ما يزال غير مقبول شعبياً ولا قومياً لأن الناس ما زالت تذكر أعماله السيئة في عهد عبد الكريم قاسم واتفق أن يستمر الاتصال الفردي به والحوار مع قياديه دون أي التزام.

وعلى الرغم من هذا الحوار والمواقف الإنسانية التي وقفتها السلطة من أعضاء الحزب بإطلاق سراح المسجونين وإعادة المفصولين إلا أن بعض قياديه قد رفعوا شعار إسقاط الحكم عن طريق القوة. وشكلوا لهذا الغرض (المنظمة الثورية العسكرية). التي ضمت بعض الضباط المتقاعدين من أعضائه، وأخذت تتصل بالعسكريين الذين لهم ميول يسارية وتحرضهم على الثورة، وكان من أبرز أعضائها المقدم الركن المتقاعد سليم الفخري وهو مثقف وكان إبان حكم قاسم ضد العنف والتعذيب ويؤمن بالديمقراطية. فتسلل من مخبئه في المنطقة الكردية إلى بغداد للإعداد للانقلاب.

وكانت أجهزة الأمن على علم بفعالياتهم ونشاطهم، وثم كبس أوكارهم وإلقاء القبض على الرؤوس المتنفذه في ليلة ٢٤ ـ ٢٥/ ١١/١٩٦٤ ومعهم الأوراق الجرمية التي تضم التشكيلة الوزارة التي أعدوها، وبيانهم الأول والثاني. ومع ذلك لم تعلن السلطة عن مؤامرتهم ولم تعاملهم بقسوة أو تقدمهم إلى المحاكم.

وعامل مدير الأمن العام المقدم رشيد محسن سليم الفخري بكل إنسانية واحترام. وعلى الرغم من ذلك لم تغير السلطة موقفها من مبدأ سيادة القانون، ولم تتوقف عن إطلاق سراح الموقوفين. وفي الوقت الذي كنا نطلق فيه سراح الموقوفين والمسجونين من الشيوعيين ونعيد المفصولين إلى وظائفهم، قام الشيوعيون العراقيون في الخارج بحملة صحفية ضارية ضد العراق أدت إلى قيام الفيلسوف (برتراند رسل) ولجنته البريطانية بعقد ندوة دولية في لندن في شباط ١٩٦٥ انتصاراً للسجناء السياسيين في العراق. مما اضطرني وزيراً للداخلية أن أصرح لوكالات الأنباء والصحف أن من بقي في السجون من الشيوعيين هم أولئك المحكومون من جراء ارتكابهم جرائم القتل والسحل والتعذيب في عهد عبد الكريم قاسم وهذه جرائم غير سياسية أو عقائدية حتى يطلق سراح مرتكبيها.

وفي الوقت الذي كنت أنقل فيه الشيوعيين من سجن نقرة السلمان إلى السجون القريبة من بغداد، حرك الحزب الشيوعي عوائل المسجونين فتجمهروا أمام باب وزارة الداخلية يطالبون بنقل

ذويهم. فتكلمت مع ممثلين عنهم وكلهم من النساء ونصحتهم بالكف عن هذه الأساليب لأنها لن تشكل ضغطاً علينا ولن نسمح بذلك. وإننا قمنا بنقل كل من قدمت عائلته طلباً بذلك دون تميز أو اختيار. ومنطلقنا كان إنسانياً بحتاً وليس سياسياً، وإذا استمروا بالتجمهر سأتوقف عن القيام بهذا الواجب الإنساني. فانصرفوا ولم يعاودوا الكرة.

وساعد إلغاء الأحكام العرفية ومجالسها في كانون الثاني ١٩٦٥ وصدور (قانون السلامة الوطنية) راجع الملحق (و) وتشكيل محاكم أمن الدولة التي تألفت من ثلاثة أعضاء عسكريين من ضمنهم رئيس المحكمة وحاكمين مدنيين على تهدئة أحزاب المعارضة السرية. ولقي هذا القانون ترحيباً من مختلف طبقات الشعب. عدا السيد كامل الجادرجي الذي قدم مذكرة تنفيذ القانون بالرغم من أن أحد أبرز أعضاء حزبه السابق السيد حسين جميل كان عضواً في اللجنة التي أعدت القانون.

وكان لي الشرف إقناع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بإلغاء الأحكام العرفية وصدور قانون السلامة الوطنية كما كان للأخ عبد الستار علي الحسين وزير العدل دوراً بارزاً في صدور قانون السلامة الوطنية.

العــراق والجمهوريــة العربيـــة المتحـدة

ساءت العلاقات بين العراق ومصر في الأشهر الأخيرة من حكم حزب البعث كما شرحت ذلك في الفصول السابقة، لذلك كان أول هدف فكر فيه النظام الجديد في العراق هو عودة الثقة بين القيادتين في البلدين الشقيقين وتحسين العلاقات وتطويرها لتحقيق الوحدة بينهما.

استدعيتُ السفير أمين هويدي سفير مصر في بغداد في نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٦٣ وبحثت معه سبل تعزيز الثقة والتعاون بين بلدينا، فوجدت لديه الاستعداد التام لعمل كل ما يساعد على تحسين العلاقات وتطويرها.

سحبت سورية قواتها من العراق في أوائل كانون الأول ١٩٦٣، وكانت هذه القوات تحتل جبهة في منطقة العاصي شمال الموصل. ولم تكن لدينا قوات تحل محلها. وبعد نقاش بين القيادتين العسكرية والسياسية تقرر طلب قوة مصرية تحل محل القوات السورية المنسحبة.

كلفني الرئيس عبد السلام أن أسافر إلى القاهرة لإقناعها بإرسال قوة مناسبة.

سافرت إلى القاهرة صباح يوم ٩ كانون أول ١٩٦٣ حاملاً رسالة من الرئيس عارف إلى الرئيس عبد الناصر بهذا الخصوص. واستقبلني الرئيس عبد الناصر مساء اليوم نفسه بحضور المشير عبد الحكيم عامر. وسلمته الرسالة، وبعد أن قرأها وفهم فحواها، استفسر مني عن تطورات القضية الكردية، وبعد أن شرحتها له، جرى نقاش بيننا نحن الثلاثة استغرق ثلاث ساعات استعرضنا فيه مجمل الوضع العربي والإقليمي والعالمي والعلاقات الثنائية وفي النهاية أبدى الرئيس استعداده لإرسال القوة على أن تعسكر في مدينة الموصل أو غيرها بشرط أن تكون بعيدة عن مسارح العمليات العسكرية وأن لا تشترك في القتال.

ونصحنا بالتوصل إلى حل سلمي مع الأكراد وإن أدى ذلك إلى منحهم حكماً ذاتياً محدوداً، لأن الحرب قد طالت وخسر العراق فيها كثيراً من الأموال التي كان يمكن صرفها لتطوير البلد، واستهلك الجيش سلاحه، وخسر العراق مئات القتلى من أبنائه عرباً كانوا أم أكراداً.

وعلل الرئيس عبد الناصر سبب امتناعه من إشراك القوات المصرية في القتال بما يلي:

١: حتى تبقى علاقاته مع الأكراد جيدة يستطيع استغلالها للتأثير عليهم وإقناعهم باللجوء إلى الحوار وتقديم طلبات معقولة وغير تعجيزية للوصول إلى حل سلمي.

٢: يستطيع التأثير على قيادة الاتحاد السوفيتي التي كانت على علاقة طيبة مع الأكراد وإقناعها بتقديم النصح لهم بقبول الحلول التي تقدمها لهم الحكومة العراقية، وأن يكف السوفيت من دعمهم والتدخل في شؤون العراق الداخلية.

٣: إن إشراك القوات المصرية في القتال معناه تحول الثورة الكردية إلى معركة بين العرب والأكراد. والأفضل أن تبقى المعركة عراقية صرفة، وأن تكون بين الأكراد العراقيين وحكومتهم،

وبذلك تبقى في نطاقها الضيق كثورة ضد الحكومة الشرعية. وأن تحويل النزاع إلى نزاع عربي كردي فيه محاذير إقليمية ودولية، إضافة إلى تعميق روح الكراهية والعداء بين العرب والأكراد، وهذا ليس في مصلحة العرب والعراق.

وخلال اللقاء بحثنا الوضع العربي بصورة عامة. واتفقنا على التعاون لتأمين التضامن العربي، وإقناع الدول العربية على نسيان خلافاتها والاتفاق على الحد الأدنى المقبول من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمجابهة الخطر الإسرائيلي وأطماع الدول الكبرى في منطقتنا، والاتفاق على وحدة الهدف التي هي الأساس في العمل العربي المشترك.

ثم بحثنا الوضع الإقليمي وعلاقاتنا بدول الجوار للوطن العربي الكبير، ثم الوضع الدولي وموقف الدول الكبرى من القضايا العربية. وكانت وجهات النظر متطابقة.

ثم شرحت لهما سياستنا العربية والدولية وتصميمنا على تمتين العلاقات بين العراق ومصر. وأبدى الرئيس عبد الناصر سروره بهذا التوجه وقال: (إننا نقدر أهمية العراق ووزنه العربي والإقليمي والدولي، ويهمنا دوماً أن تكون علاقاتنا معكم جيدة ومتطورة لأن قوة البلدين ووزنهما واتفاق وجهات النظر السياسية بينهما يعطي دعماً مهماً لقضايا الأمة العربية، وإن الصهيونية والاستعمار يسعيان دوماً. بمختلف الطرق للدس بين البلدين وإحلال الخلاف بينهما بدلاً من التفاهم، لأنهم يعلمون خطورة اتفاق البلدين وتعاونهما على المصالح الصهيونية والغربية في المنطقة العربية برمتها).

ثم قال إن مصر مستعدة للتعاون والتنسيق مع العراق في المجالات كافة وإلى أبعد الحدود. وأنها تثق بالرئيس عبد السلام وبالحكم القومي الجديد.

عدت إلى بغداد بعد أن تكللت مهمتي بالنجاح. هذا مع العلم كان هذا اللقاء هو الرابع مع الرئيس عبد الناصر حيث التقيته في أيلول ١٩٥٨ أيام عبد الكريم قاسم ومرتين أيام حكم البعث ١٩٦٣.

وجهتُ في يوم ١٩٦٣/١٢/٢٦ المذكرة التالية إلى سفارة ج.ع.م في بغداد.

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

الرقم م.خ ٥٠٠/٤٩٥٣/٤٥٩٣.

بغداد في ١٩٦٣/١٢/٢٦.

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى سفارة ج.ع.م في بغداد وتتشرف أن تعلمها، بأنه استناداً إلى الاتفاق المعقود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في ١٩ تموز ١٩٥٨، وإلحاقاً لما انتهت إليه المشورة مع الرئيس جمال عبد الناصر عند زيارة السيد وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة في ٩ كانون الأول ١٩٦٣ وإلى المذاكرة مع السيد السفير.

ترجو حكومة الجمهورية العراقية إرسال القوة المتفق عليها مع ج.ع.م، كما ترجو إحاطة السفارة بأن السيد معاون رئيس أركان الجيش العراقي سيحضر إلى مكتب السفير للتداول في الشؤون المتعلقة بما ييسر وصول القوة.

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للإعراب عن فائق تقديرها واحترامها.

السيد أمين هويدي — صبحي عبد الحميد
سفير الجمهورية العربية المتحدة — وزير الخارجية

كان من رأي القادة العسكريين أن تشترك القوات المصرية في القتال في الشمال وإلا لا فائدة من وجودها في العراق لذا لما التقى العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش بالسفير أصر على ذلك. وكان الرئيس عبد السلام يشجع هذا التوجه. وألمح للسفير المصري في إحدى مقابلاته بذلك على الرغم من أني حذرته من أن الرئيس عبد الناصر كان واضحاً في كلامه معي، ووعدته بأننا سننفذ رغبته في بقاء القوات المصرية بعيدة عن مسارح العمليات. وإزاء هذا الموقف اضطر السفير أمين هويدي بالسفر إلى القاهرة وشرح موقف القيادة العسكرية وتلميحات الرئيس عبد السلام للرئيس عبد الناصر وعاد وهو يحمل رسالة منه إلى الرئيس عبد السلام أدناه نصها:

الجمهورية العربية المتحدة

الرئيس

سيادة الأخ الرئيس عبد السلام عارف.

رئيس الجمهوريـــــة العراقيـــــة

أحيكم أطيب تحية. أرجو أن يعينكم الله على تحمل الأعباء الضخمة التي تواجهونها حتى تبلغوا كل ما ترجونه ونرجوه لكم من توفيق ونجاح.

لقد حمل إليَّ السفير أمين هويدي نتائج مقابلاته معكم ومع المسؤولين في العراق ولست في حاجة أن أذكر من جديد بأخوة صادقة أننا نقف بجانبكم بإصرار وقوة.

وأعتقد أن السيد صبحي عبد الحميد وزير خارجيتكم قد لمس مدى هذا الاستعداد في مقابلته لي، والتي وافقت فيها على تلبية رغبتكم بإرسال قوة من جيش ج.ع.م.إلى العراق وذلك رغم المصاعب التي قد تواجهنا في سبيل تحقيق هذه الرغبة. والتي من أجلها وافقت على إرسال القوة على أساس ألا تشترك في أي معارك. ولقد أوضحت للسيد صبحي عبد الحميد أن اشتراك قواتنا المسلحة في هذه المعركة يتعارض مع خطنا السياسي ويتنافى مع مصلحتنا بل والمصلحة العربية عامة.

وقد اقتنع بوجهة نظرنا وأكد أنكم لا تنون إرسال هذه القوة إلى ميدان المعركة وإنما ستعسكر في الموصل أو الحبانية. غير أن السفير أمين هويدي قد ذكر لي أنه لمس من حديثكم معه ومن مقابلته مع العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس الأركان في الجيش العراقي أن القوة العربية قد تشترك في العمليات العسكرية الأمر الذي لم يكن في حسابنا.

ولقد رأيت أن أبعث إليكم بهذه الرسالة لأوضح ما دار بيني والسيد صبحي عبد الحميد بخصوص هذا الموضوع.

لقد ذكر لي السيد صبحي عبد الحميد أن الرئيس عبد السلام عارف متبني فكرة إرسال قوة من ج.ع.م إلى العراق، وهو يريد من هذه القوة عدة أشياء:

١: الضغط على الأكراد لأنهم يثقون في شخصكم ويثقون في ج.ع.م لقبول حل القضية القائمة الآن بطريقة تتفق مع رغبة الحكومة العراقية.

٢: القضاء نهائياً على أي فكرة لدى البعثيين سواء في سورية أو في العراق للقيام بعمل ضد الحكومة، لأن وجود قوة ولو رمزية بالعراق يؤمن حال العراق.

٣: تقوية الروح المعنوية لدى القوميين في سورية من أجل العمل على التخلص بسرعة من الحكم البعثي، ووجود قوم من ج.ع.م في منطقة الموصل والشعور بإمكانها أن تتقدم في أي وقت تشاء إلى سورية بإمكانها رفع معنوية الشعب السوري حتى ينتفض بسرعة ضد الحكم البعثي.

وقد رددت على السيد صبحي عبد الحميد بإمكانية إرسال القوات على أساس ألا تشترك في عمليات عسكرية. وأوضحت له أسباب ذلك على الصعيد المحلي والدولي. ولقد أكد السيد صبحي عبد الحميد ذلك بقوله: ((إن هذا هو الوضع الذي يريده الرئيس عبد السلام عارف، أي أن القوة العربية ستبقى في الوصل في ثكنات ولا تشترك بالقتال)).

فوافقت على إيفاد القوات العسكرية العربية على هذا الأساس. هذا هو الحقيقة ما دار في اجتماعنا بالسيد صبحي عبد الحميد متعلقاً بموضوع إرسال القوة. وإني أرجو أن تتيح لي فرصة لقائكم في اجتماع القمة أن نستأنف بحث هذا الموضوع مفصلاً.

مع أصدق تمنياتي أرجو لكم وللشعب العراقي الشقيق كل توفيق ورفاهية والله يوفقكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاهرة في ١٦ شعبان ١٤٨٣هـ أخوكـــــم

أول يناير ١٩٦٤ جمــال عبد الناصـر

بعد وصول هذه الرسالة عقد الرئيس عارف اجتماعاً حضره رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش ومعاونه وقائد القوة الجوية وأنا.

وقرأ رسالة الرئيس عبد الناصر وقال:

كنت متفقاً مع القادة العسكريين على وجوب إشراك القوة المصرية في القتال في مناطق غير حساسة كمنطقة العاص مثلاً حيث كانت القوة السورية.وطلب إلى وزير الخارجية استدعاء السفير المصري وعرض هذا الاقتراح عليه، إلا أنه اعتذر محتجاً بأنه سبق أن ناقش الموضوع مع الرئيس جمال واقتنع بوجهة نظره ولا يمكنه الآن أن يتكلم مع السفير المصري بخلاف ذلك، واقترح أن يذهب العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش المتحمس لفكرة إشراك القوة إلى السفارة المصرية ويناقش السفير في إمكانية إشراك القوة في القتال إذا تطلب الموقف ذلك.

وذهب المعاون وناقش الأمر مع السفير فاضطر السفير إلى السفر إلى القاهرة وجاء بهذه الرسالة وفيها رفض الرئيس جمال إشراك القوة في القتال، وإني اقتنعت بوجهة نظره، وسأبحث الموضع الذي ستعسكر فيه القوة مع الرئيس عند سفري قريباً إلى القاهرة. واعتقد أن أنسب مكان لها هو معسكر التاجي.

وكان العقيد محمد مجيد متحمساً لإشراك القوة في القتال وبعد نقاش اشتركت فيه وبينت وجهة نظري وضرورة احترام الكلمة التي قطعتها للرئيس عبد الناصر باسم الحكومة العراقية وليست

باسمي الشخصي وتأكيد للرئيس عبد الناصر في رسالته وإصراره على عدم استخدام القوة في القتال اقتنع الجميع بذلك. أما وزير الدفاع حردان التكريتي فلم يدعوه الرئيس لحضور الاجتماع لأنه كان شبه مجمد.

وتم الاتفاق بين الرئيسين على محل إقامة القوة وضوابط استخدامها أثناء انعقاد مؤتمر القمة في القاهرة في ١٣ كانون الثاني، ووصلت طلائعها في شهر شباط ١٩٦٤. وكانت القوة عبارة عن كتيبة دبابات دون دباباتها حيث زودناها نحن بالدبابات، وكان آمرها المقدم الركن إبراهيم عرابي (أصبح في عهد الرئيس حسني مبارك رئيساً لأركان الجيش المصري). وعسكرت في معسكر التاجي في بغداد ولم تشترك في القتال. واختلط ضباطها ومراتبها بالضباط والجنود العراقيين الموجودين في المعسكر المذكور، وكانت الألفة والمودة والتعاون تزداد بينهم على مر الأيام.

كانت سفارة العراق في القاهرة شاغرة، وكان من الضروري اختيار سفير مؤمن بالوحدة وبالتقارب العراقي المصري. وبعد دراسة لعدد من الشخصيات القومية، اتفقت مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ترشيح السيد شكري صالح زكي الوزير السابق لهذا المنصب، والتحق بمنصبه الجديد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٤.

أعلنت حكومة إسرائيل في أواخر سنة ١٩٦٣ أنها جادة في تحويل مجرى نهر الأردن وأنها ستبدأ في الربيع القادم بسحب المياه بواسطة المضخات من الجانب الشمالي الغربي لبحيرة طبرية.

وفي يوم ٢٣ كانون الأول ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً في بور سعيد بمناسبة عيد النصر تطرق فيه إلى عزم إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن، ووجه الدعوة إلى ملوك ورؤساء العرب لعقد مؤتمر قمة في مقر الجامعة العربية في القاهرة لمواجهة التحدي الإسرائيلي ووضع الخطط اللازمة للحيلولة دون تحويلها لمجرى نهر الأردن.

أيد العراق الدعوة فوراً، وأرسل الرئيس عبد السلام برقية إلى الرئيس عبد السلام عبد الناصر يخبره فيها بموافقته لحضور المؤتمر. وكان العراق أول دولة عربية تعلن موافقتها على الدعوة.

انعقد المؤتمر في يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ وانتهى في يوم ١٦ منه. وتشكل الوفد من:

الرئيس عبد السلام محمد عارف.

صبحي عبد الحميد	وزير الخارجية
العميد حردان التكريتي	وزير الدفاع
الدكتور شامل السامرائي	وزير الوحدة
السيد عبد الرحمن البزاز	سفير العراق في لندن (كان في إجازة في بغداد وأمر الرئيس عبد السلام بضمه إلى الوفد).
شكري صالح زكي	سفير العراق في القاهرة.

عدد من كبار الضباط وموظفي وزارة الخارجية.

سافر الوفد في يوم ١٢ كانون الثاني واستقبل في القاهرة استقبالاً حاراً ونزل مع بقية الوفود في فندق هلتون، وكنا نعبر منه إلى مقر الجامعة العربية المجاور له من ممر عمل خصيصاً لهذه الغاية.

زار الرئيس عبد الناصر الرئيس عبد السلام في محل إقامته وكنت حاضراً فجرى نقاش حول نهر الأردن وكانت المواقف متطابقة، واتفق الرئيسان على بقاء الوفد العراقي في القاهرة بعد انتهاء المؤتمر لمناقشة القضايا الثنائية بين القطرين.

عُقدت الجلسة الأولى للمؤتمر صباح يوم ١٣ كانون الثاني بحضور جميع الملوك والرؤساء العرب عدا ملك ليبيا حيث أناب عنه ولي عهده. كما حضر رشيد كرامي بدلاً من الرئيس فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان. وترأس الرئيس عبد السلام الجلسة وكانت علنية، تكلم فيها بعض الملوك والرؤساء، وفي ختامها أعلن رئيس المؤتمر أن تكون الجلسة المسائية سرية يحضرها الرؤساء ووزراء الخارجية فقط. واستمرت الجلسات سرية حتى انتهاء المؤتمر.

وفي الجلسة السرية الأولى تكلم الفريق أمين الحافظ رئيس الوفد السوري وتهجم على مصر ووسائل إعلامها التي تهاجم سورية ونظام الحكم فيها بشدة وبخشونة لا تليق به ولا بالحاضرين وخارج عن موضوع الاجتماع حيث لم يكن توقيته مناسباً، واكتفى الرئيس عبد الناصر بالسكوت ولم يرد عليه حتى لا يحول المؤتمر عن الأهداف التي انعقد من أجلها. فكان كلام الفريق أمين محل استهجان الوفود، وسكوت الرئيس عبد الناصر محل إعجابهم.

اتفق الزعماء العرب على أن لا طاقة لبلدانهم في الوقت الحاضر بمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة، وعليه يجب تحويل روافده التي في لبنان بحيث يفيد منها العرب، وتأمين قوة ردع عربية تحمي هذه الروافد، ثم تطوير هذه القوة في المستقبل لتصبح قوة هجومية قادرة على تحرير أرض فلسطين.

عارض الوفد السوري هذه الخطة وأصرَّ على تبني خطة هجومية تتصدى لإسرائيل وتؤدبها وتحرر الأرض الفلسطينية. وكان الموقف السوري واضحاً من أنهم يزايدون على باقي الوفود.

وأهم القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر هي:

١: تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وتعيين السيد أحمد الشقيري رئيساً لها.

٢: تشكيل قيادة عسكرية موحدة مقرها القاهرة وتعيين الفريق المصري علي عامر قائداً لها.

٣: تخصيص المبالغ اللازمة لمساعدة لبنان وسورية والأردن في بناء قواتها المسلحة.

٤: تشكيل الهيئة العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وتخصيص المبالغ اللازمة لها.

٥: إنهاء الخلافات العربية وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام.

٦: تنظيم علاقات الدول العربية السياسية والاقتصادية بالدول على أساس مواقفها من كفاح الشعب العربي المشروع ضد المطامع الصهيونية في المنطقة العربية.

٧: تنظيم اجتماعات مؤتمر القمة سنوياً بصورة دورية.

كما تقرر أن يقوم وزراء الخارجية العرب بزيارات لعواصم العالم لشرح أبعاد القضية الفلسطينية، وكسب الرأي العام العالمي والحكومي لصالحها. وكان من نصيبي أن أزور تركيا ـ إيران ـ باكستان ـ الهند.

وتحدد في الجلسة السرية الأخيرة قراءة مسودة البيان الختامي ليوافق عليه القادة ويوقعوه تمهيداً لقراءته في جلسة علنية تعقد في صباح اليوم التالي.

بدأت الجلسة في الساعة السابعة مساءً وكان من المقرر أن تنتهي في الساعة الثامنة. إلا أن الوفد السوري أثار من جديد موضوع وضع خطة هجومية على إسرائيل وحدث نقاش استمر حتى ساعات الصباح الأولى. ولقد استأذنت من الرئيس عبد السلام طالباً الكلام، ووجهت أسئلة للوفد السوري عن عدد الضباط السوريين الذين أحيلوا على التقاعد، وعدد المعلمين الذين أصبحوا ضباطاً بدلاً عنهم. وعن عدد الطائرات السورية وعدد طياريها، فقد كان لديهم سبعون طائرة وأربعة طيارين فقط، حيث أحيل الطيارون جميعاً على التقاعد لأنهم غير موالين لنظام الحكم. وقلت للرئيس أمين الحافظ: (من يريد وضع خطة هجومية يجب أن يكون متأكداً من أن إمكانية جيشه على مستوى جيد وقادر على إحراز النصر على الأقل في جبهته).

وبعدي تكلم الرئيس التونسي الحبيب أبو رقيبة بعصبية موجهاً كلامه للرئيس السوري حيث قال: (إنك منذ المساء وحتى هذا الوقت المتأخر تتكلم عن الحرب والهجوم، وجيشك غير مستعد ولا مؤهلاً حتى للدفاع، ويبدو أن هدفك كان إحراجنا فقط). ثم التفت إليَّ وقال: (يا أخي لماذا لم تتكلم منذ البداية لكان وفرت علينا كل هذا الوقت).

وأخيراً وقع الوفد السوري على البيان وانتهت الجلسة. وفي اليوم التالي قرأ أمين الجامعة العربية البيان في جلسة علنية.

وتم الاتفاق على أن يعقد مؤتمر القمة الثاني في شهر أيلول القادم في مدينة الإسكندرية.

والجدير بالذكر أن الرئيس عبد الناصر اقترح أن يكون القائد العام للقوات العربية عراقياً، إلا أن الرئيس عبد السلام اعتذر وفضل أن يكون مصرياً. وبعد انتهاء المؤتمر استفسرت منه عن سبب اعتذاره، فقال لي: (كنت لا أريد أن أعرض القائد العراقي للفشل وذلك لسببين:

الأول: أننا لسنا من الدول المجاورة لإسرائيل، والآخر أن علاقاتنا مع سورية والأردن سيئة وهما المجال الحيوي لعمل القيادة العامة وبالتأكيد سوف لن يتعاونا مع قائد عراقي).

بعد مؤتمر القمة بقي الوفد العراقي في القاهرة وانتقلنا من فندق هلتون إلى قصر القبة وعُقدت عدة اجتماعات بين الوفد والقيادة المصرية حضرتها مع الرئيس عبد السلام، وحضرها من الجانب المصري الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر. وحضر بعضهما من الجانب العراقي السيدان شامل السامرائي وعبد الرحمن البزاز والسفير شكري صالح زكي.

وتناولت هذه الاجتماعات القضايا التالية:

١: المشكلة الكردية: وقد نصح الرئيس عبد الناصر حلها سلمياً وإن أدى الأمر إلى منح الأكراد حكماً ذاتياً محدوداً لينصرف الجيش العراقي للمهام العربية الجديدة. وعارض الوفد هذا التوجه لأن الشعب العراقي لم يكن مهيئاً لقبول الفكرة عدا السيد عبد الرحمن البزاز فكان متحمساً لها.

٢: الموقف من سورية، وضرورة مساعدة العناصر الوحدوية داخل حزب البعث وخارجه لإزاحة العناصر غير الوحدوية.

٣: تكلم الرئيس عبد الناصر عن تجربته في التنظيم السري في الجيش ونصح الرئيس عبد السلام إقامة تنظيم مشابه في العراق. ثم شرح تجربته في التنظيم السياسي. ونصح أن نعتمد على قاعدة شعبية متينة تساند الحكم.

٤: تم الاتفاق على واجب ومحل إقامة القوة المصرية المقرر إرسالها إلى العراق.

٥: استعداد مصر بإرسال خبراء في الصناعة والزراعة والاقتصاد ومجالات الحياة الأخرى، لمساندة العراق في تطوير نفسه في هذه المجالات.

٦: تنسيق المواقف السياسية تجاه المشاكل العالمية ولقد بحثت هذه المشاكل بجدية وعمق.

٧: طلب العراق إلى مصر أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. فقال الرئيس عبد الناصر بعد ممانعة وتردد (إذا كان ذلك يخدم مصالح العراق فأنا أخولكم بمفاتحة الجهات الإيرانية حول الموضوع وتتوسطوا بذلك).

٨: تم الاتفاق على تسهيل مهمة السيد أحمد الشقيري بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ومساعدته ووضع كل الإمكانات المتاحة تحت تصرفه.

عاد الوفد إلى بغداد بعد أن وضع أساساً متيناً للتعاون بين مصر والعراق في المجالات كافة.

غادر العميد حردان التكريتي وزير الدفاع القاهرة إلى أوروبا بإجازة. وبعد عودتنا إلى بغداد صدر مرسوم جمهوري بإعفائه من منصبه وتعينه سفيراً في وزارة الخارجية.

فاتصل بيَّ هاتفياً من فينا ورجاني أن يعين سفيراً في السويد فاستجبت لرجائه وأقنعت الرئيس عارف ورئيس الوزراء بالموافقة وتم له ما أراد.

سافرت إلى طهران في يوم ٢٤ شباط ١٩٦٤ بدعوة رسمية، فاغتنمت الفرصة ففاتحت وزير الخارجية ورئيس الحكومة الإيرانية في موضوع إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، ولمست منهم أن الأمر متروك لأمر الشاه. وطلبا إليَّ إثارته معه عند استقباله لي. وفعلاً فاتحته بذلك فلم أجد لديه قبولاً.

وبعد ذلك قال لي عباس أرام وزير الخارجية الإيرانية أن مصر هي التي قطعت العلاقات فعليها أن تبادر هي بطلب إعادتها مع تقديم اعتذار لإيران عما تذيعه إذاعة صوت العرب من تهجم على إيران وعلى الشاه.

فقلت له أن هذا غير ممكن وغير مقبول وأنني أقوم بهذه المهمة لأن العراق حريص على إحلال الوئام بين البلدين الصديقين، وإني أقترح بأن أدعو سفيري البلدين في بغداد على مأدبة عشاء وعلى أثرها يصدر بيان بأن البلدين اتفقا على إعادة العلاقات بينهما بناء على المساعي الحميدة التي قام بها العراق. فرفض الوزير ذلك وأسدلنا الستار على هذا الموضوع.

تبلغت وأنا بطهران بأن اجتماعاً لوزراء الخارجية العرب سيعقد في مقر الجامعة العربية في بداية شهر آذار، لذلك طرت من إيران إلى القاهرة ماراً ببيروت. واستقبلني الرئيس عبد الناصر وشرحت له موقف إيران من إعادة العلاقات بينهما، فابتسم وقال: (كنا لا نرغب في إعادة العلاقات، ووافقنا نزولاً لرغبتكم ونحن غير معنيين برفض إيران وإن ما يهمنا هو مصلحة العراق).

وفي الحقيقة كانت علاقاتنا مع إيران في ذلك الوقت جيدة وخشينا أن تسوء بعد هذا التقارب بيننا وبين مصر وخاصة إذا قامت الوحدة بين القطرين، فتختار إيران إلى جانب الملا مصطفى البارزاني وتقدم له المساعدات العسكرية والاقتصادية لذلك حرصنا على تحسين علاقات مصر وإيران.

وكما توقعنا فقد ساءت العلاقات بيننا وبين إيران حين أعلنا قيام مجلس الرئاسة المشترك.

وجرت عدة لقاءات بين الرئيسين حضرتها جميعها، وكان أخطرها اللقاء الذي حضره الفريق لؤي الأتاسي رئيس مجلس الثورة السوري السابق الذي استقال من منصبه في يوم ١٩٦٣/٧/٢٧ وحضر معه السيد عبد الكريم زهور وهو عضو قيادي سابق في حزب البعث، ترك الحزب بعد انهيار اتفاق ١٧ نيسان، والسيد هاني الهندي الوزير السوري السابق وهو من حركة القوميين العرب. كان الاجتماع في منزل الرئيس عبد الناصر في منشية البكري وحضره معه المشير عامر.

طرح الأتاسي خطة للاستيلاء على الحكم في سورية بمساعدة العراق، وفي حالة نجاحها تعلن الوحدة الثلاثية السابقة الذكر. فهاجمه الرئيس عبد السلام هجوماً عنيفاً. وقال له: (كنت رئيساً للدولة وأيدت إجراءات الحزب جميعها، وأحلت معظم الضباط القوميين على التقاعد، وأخللت بميثاق ١٧ نيسان الذي تريد الرجوع إليه الآن، وحقق الحزب كل ما يريده بواسطتك، ولما انتفت الحاجة إليك طرودك، وتريد الآن أن تعود إلى كرسي الحكم الذي ضيعته).

وبعد تدخل الرئيس عبد الناصر، وعد الرئيس عبد السلام دراسة الخطة بعد عودته إلى بغداد مع القيادة العراقية. وبعد عودتنا إلى بغداد أخبرنا الفريق طاهر رئيس الوزراء فقط.

وفي الأسبوع الأول من شهر أيار ١٩٦٤ وصل المشير عامر إلى بغداد بزيارة رسمية على رأس وفد كبير. وكان معه على الطائرة نفسها لؤي الأتاسي حيث نزل بصورة سرية في دار السفارة المصرية. ولم يعرف بوصوله إلا قلة من الرسميين. وعقدنا معه اجتماعاً سرياً في بيت الرئيس عبد السلام في الأعظمية حضره معنا الفريق طاهر يحيى والمشير عبد الحكيم عامر والسفير أمين هويدي. وناقشنا خطته واتفقنا على أن يحضر ضباط مصريون يستطلعون الحدود ومناطق تقدم القطعات مع ضباط عراقيين ويشترك الجانبان في وضع تفاصيل الخطة وتقرير نسبة نجاحها.

كانت زيارة عبد الحكيم عامر ناجحة جداً حيث استقبل بمظاهرات عارمة في كل مدينة زارها، فدهش المشير بهذه الحشود التي خرجت تهتف للوحدة ولعبد الناصر. وكانت المظاهرات عفوية لم توعز بها الحكومة ولم تدع أية جهة حزبية بإخراجها، وكانت بمثابة استفتاء شعبي على الوحدة بين العراق ومصر.

ولما عاد عبد الحكيم إلى القاهرة توجه من المطار إلى دار الرئيس عبد الناصر عند منتصف الليل وقال له: (سيادة الرئيس لم أجد شعباً متعطشاً للوحدة كشعب العراق ولابد من اتخاذ خطوات وحدوية جدية لأني وجدت المسؤولين والشعب في العراق يريدون الوحدة معنا).

وكان المشير عامر مؤمناً بوحدة الأمة العربية ويعمل من أجلها أكثر من غيره من زعماء مصر.

سافرت مع الرئيس عبد السلام إلى القاهرة في يوم ١٣ أيار ١٩٦٤ لحضور احتفالات افتتاح السد العالي بدعوة رسمية من الجمهورية العربية المتحدة.

حضر الاحتفالات رئيس وزراء روسيا (نكيتا خروشيف) والرئيس أحمد بن بلة رئيس الجزائر والرئيس عبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن.

وفي حفلة الافتتاح في أسوان وقف الرئيس عبد السلام خطيباً وتكلم عن الوحدة العربية، وطالب بوحدة مصر والعراق. أغاظ ذلك خروشيف، ولما وقف خطيباً بعده هاجم الوحدة التي

تقوم على أساس عرقي أو قومي. وكانت العلاقات بين بغداد وموسكو سيئة. ولقد قابلنا خروشيف ببرودة، وكان لا يرتاح عندما يلتقي أو يجلس مع الرئيس عبد السلام.

وبعد الافتتاح توجهت الوفود إلى البحر الأحمر وصعدنا على ظهر الباخرة الحرية حيث أمضينا يومين كاملين في جولة في البحر.

وكان الرؤساء يقضون وقتهم على ظهر الباخرة في جدل ونقاش عن مختلف المواضيع (تخلّف الرئيس السلال عن الجولة).

وتناولت المناقشات المواضيع التالية:

١: الاشتراكية.

٢: القومية العربية.

٣: التنمية الزراعية والصناعية.

٤: توتر العلاقات بين العراق والاتحاد السوفياتي.

٥: موقف السوفيت من القضية الكردية.

كان خروشيف ينظر إلى الاشتراكية العربية والقومية العربية من خلال الفكر الماركسي، لذلك كانت هناك وجهات نظر متباينة ومتناقضة عن الموضوعين. فهو في بداية الأمر كان يقر الاشتراكية الشيوعية فقط، ولا يقر الوحدة بين الشعوب على أساس قومي، وضرب مثلاً بوحدة شعوب الاتحاد السوفياتي الذي يضم جمهوريات قومية تختلف لغاتها وتقاليدها وعاداتها ولكن كلها تدين بالشيوعية.

ولا يعتقد بنجاح وحدة بين البلاد العربية ولقد تذرع بفشلها بين مصر وسورية.

أوضح الرؤساء العرب الثلاثة وجهة النظر العربية، وكانوا متضامنين، ومتفقين أمامه حتى أنه تضايق من هذا الاتفاق. وقالوا له أننا نؤمن بالاشتراكية العلمية التي تتفق وأهدافنا وديننا وتقاليدنا.

قال الرئيس عبد النصر أننا نسير في خط اشتراكي علمي، وتطبيقنا الاشتراكي خير دليل على ما نقول. وشرح ذلك شرحاً مفصلاً.

ثم قال: إن أية وحدة بين الشعوب لا تقوم على أساس قومي مصيرها الفشل. وستثبت لكم الأيام ذلك.

وقال الرئيس عبد السلام: إن قوميتنا إنسانية، غير إعتدائية، هدفها توحيد البلاد العربية التي جزءها الاستعمار، وأن العراق سيسير في الخط الاشتراكي التي تسير عليه مصر والجزائر.

ثم شرح خروشيف تجارب الاتحاد السوفيتي في التنمية الزراعية والصناعية واستعداده لمساعدة الدول الثلاث في هذا المضمار.

وتكلم الرؤساء الثلاثة عن تجارب بلدانهم في هذه المجالات.

بعد انتهاء مراسيم افتتاح السد العالي عدنا إلى القاهرة. وبدأنا نبحث مع الرئيس عبد الناصر موضوع الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكان الرئيس عبد السلام متحمساً لعقد أي اتفاق وحدوي يضمن له البقاء على رأس الجمهورية في العراق. وكان مدفوعاً بضغط شعبي هائل وضغط من ضباط الجيش، حيث كان الشعب والجيش يطالب بالوحدة في كل مناسبة.

وكان الرئيس عبد الناصر متردداً وخائفاً من اتخاذ خطوة وحدوية جريئة كما اتخذها مع سورية سنة ١٩٥٨ وهذا الخوف ناتج من أثر إخفاق تجربة الوحدة مع سورية، ومن الأوضاع غير مستقرة في العراق، ومن عدم ثقته ببعض القياديين في العراق، ومن طموحات الرئيس عبد السلام الشخصية.

وقال أنه لا يثق برئيس الوزراء طاهر يحيى لأن معلوماته تفيد بأنه كان مندفعاً مع حزب البعث ضد الجمهورية العربية المتحدة وضده بالذات أيام كان رئيساً للأركان.

فدافع عنه الرئيس عبد السلام دفاعاً حاراً واستشهد بيَّ، فدافعت عنه بدوري وقلت: إن الفريق طاهر متحمس الآن للتعاون ومؤمن بالوحدة.

وقال الرئيس عبد الناصر إن تزكيتكم أنتم الاثنين لطاهر يحيى تجعلاني أتراجع عن موقفي منه. ولكني لا أثق مطلقاً برشيد مصلح وزير الداخلية، إذ زارنا في الشهر الماضي وقال لي أن العراقيين لا يؤمنون بالوحدة معكم فلا تصدقون المسؤولين العراقيين الآخرين عندما يطالبون بالوحدة، إن الشعب في العراق لا يريدها. ثم هاجم الاشتراكية في مصر وقال إنها مصيبة إذا نقلتم هذه الاشتراكية إلى العراق.

فقال الرئيس عبد السلام إن هذا الكلام يردده رشيد في العراق، ولقد أتعبنا هذا الرجل وإني أعدك بإخراجه من الوزارة في الوقت المناسب لأن الانسجام في المبادئ انفقد بيننا.

وبعد نقاش استمر من يوم ١٩ أيار حتى ٢٦ أيار عن شكل الوحدة وكيفية قيامها، اقترح عبد الناصر تشكيل مجلس رئاسة مشترك يأخذ على عاتقه تقديم الدراسات اللازمة لإقامة الوحدة الدستورية بين البلدين. وصدر البيان التالي عن تشكيل هذا المجلس في يوم ٢٦ أيار ١٩٦٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفـــــاق
بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية

إيماناً بوحدة الأمة العربية، وحدة نابعة من وحدة التاريخ، ووحدة النضال والمصير العربي.

وإدراكاً لزيف الفرقة المصطنعة التي تعكسها التقسيمات السياسية العالمية على الأرض العربية والتي فرضها الاستعمار وفق مصالحه في الاستغلال والسيطرة.

فإن الأمة العربية تجد نفسها متمسكة بوحدتها من واقع التاريخ والتجربة.

ولقد تجسدت آمال الأمة العربية في تجربة رائدة هي قيام الجمهورية العربية المتحدة لتضم سورية ومصر لتثبت للعالم أجمع أن شعار الوحدة ليس أملاً صعب المنال ولكنه حقيقة يمكن أن تثبت وجودها في الواقع.

وتكاتفت عوامل الشر وتعاون الاستعمار والرجعية على تنفيذ جريمة الانفصال.

إلا أن عبرة الانفصال خلفت وراءها تجربة غنية هي في حد ذاتها درع يحمي الوحدة في المستقبل ويزيد من التمسك بها.

واستمرت أعلام الوحدة مرفوعة تردد شعاراتها في قلب كل عربي، رغم المحاولات الطائشة لإعاقتها، وكانت اتفاقية ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة بين سورية ومصر والعراق، ولكن انعدام النوايا الطيبة لدى البعض قضى أيضاً على هذه المحاولة.

ولقد أثبتت التجربة أن مجرد شعار الوحدة ليس كافياً لتحقيقها، فلابد من تكوين التنظيمات الشعبية التي تصون الوحدة، ولابد من توحيد التنظيمات الشعبية على المستوى القومي بمفاهيم مشتركة واضحة، فوحدة الفكر تقود إلى وحدة العمل الذي يجب أن يكون مبنياً على الواقع، ويتم تنفيذه بطريقة ثورية تفتح المجال إلى تحقيق الوحدة الشاملة.

وإن المفهوم الثوري للوحدة أساسه وحدة الشعوب، وحدة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة والحق في الثورة، وحدة المجتمع الاشتراكي العربي مجتمع الكفاية والعدل الذي يستهدفه النضال الاجتماعي العربي ويسعى إليه ليكون للوحدة العربية مضمون اجتماعي إلى جانب مضمونها السياسي، يعبر عن إصرار الشعب العربي على إقامة غد جديد حر للإنسان العربي الحر.

بهذا كله وانطلاقاً منه، ونيابة عن شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية وحكومتيهما فإن الرئيسين:

عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية

وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى:

يشكل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الجمهورية العراقية وعدد من الأعضاء.

المادة الثانية:

أ: يجتمع مجلس الرئاسة المشترك مرة كل ثلاثة أشهر، كما يجتمع في الحالات الضرورية باتفاق رئيسي الجمهوريتين المتعاقدتين.

ب: مقر مجلس الرئاسة المشترك مدينة القاهرة، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد في جهة أخرى بناء على اتفاق الرئيسين.

المادة الثالثة:

قرارات مجلس الرئاسة المشترك إلزامية ونافذة بمجرد تصديق المجلس عليها عدا القرارات التي تحتاج إلى استصدار قانون، فيكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

المادة الرابعة:

يجري العمل بمجلس الرئاسة المشترك طبقاً للائحة الداخلية التي يضعها المجلس، وتصبح نافذة المفعول بمجرد إقرارها من المجلس.

المادة الخامسة:

يختص مجلس الرئاسة المشترك بما يلي:

أ: دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين.

ب: تخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان الإعلام.

جـ: تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عن طريق التنظيمين الشعبيين في البلدين والعمل على توحيد التنظيمين في المستقبل.

المادة السادسة:

أ: تعين كل من الحكومتين أعضاءها في المجلس على الشكل التالي:

(١) ثلاثة أعضاء متفرغين على أن يكونوا بدرجة وزير.

(٢) ثلاثة أعضاء غير متفرغين من بين أعضاء الحكومة.

ب: يقوم الأعضاء المتفرغون بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة المشترك، وتنسيق الأعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات والتوصيات إلى مجلس الرئاسة المشترك عند انعقاده.

جـ: ويجوز لمجلس الرئاسة المشترك أو اللجان المشتركة دعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور اجتماعاتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة السابعة:

تنشأ المنظمات المشتركة الآتية:

أ: اللجنة السياسية.

ب: القيادة العسكرية.

جـ: اللجنة الاقتصادية.

د: اللجنة الإعلامية (الثقافة والإعلام).

هـ: لجنة الفكر الاشتراكي العربي.

و: لجنة التنظيم الشعبي.

ز: أي لجان أخرى تقتضي الضرورة تكوينها.

وتقوم هذه اللجان بدراسة وإعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من هذا الاتفاق، والموضوعات التي تحال عليها من مجلس الرئاسة المشترك.

المادة الثامنة:

أ: تختص القيادة العسكرية المشتركة بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين، ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة، كما تتولى قيادتها وقت الحرب.

ب: تتخذ القيادة العسكرية المشتركة التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطر الحرب ويعتبر أي اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أي من الدولتين موجهاً للدولة الأخرى.

المادة التاسعة:

للمجلس أمانة عامة مقرها القاهرة، ويتولى إدارتها أمين عام بدرجة وزير وتختص بما يلي:

أ: توجيه الدعوة لعقد مجلس الرئاسة المشترك.

ب: تحضير الموضوعات التي يبحثها المجلس.

جـ: تدوين محاضر جلسات مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

د: وضع ميزانية المجلس والأمانة العامة والمنظمات المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة.

المادة العاشرة:

أ: تدفع ميزانية مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة مناصفة بين الحكومتين المتعاقدتين.

ب:تتحمل كل دولة الرواتب والتعويضات الخاصة بالأعضاء والموظفين المعينين من قبلها وفق أنظمتها المالية الخاصة بها.

المادة الحادية عشر:

ليس في أحكام هذا الاتفاق ما يمس الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وليس في الأحكام المتقدم ذكرها كذلك ما يخل بأحكام أي اتفاقية معقودة داخل نطاق الجامعة العربية.

المادة الثانية عشر:

يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول حتى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة الوحدة.

المادة الثالثة عشر:

يعتبر الاتفاق نافذاً بمجرد التصديق عليه بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

حرر هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٨٤ هجرية الموافق ٢٦ مايو (أيار) سنة ١٩٦٤ ميلادية من نسختين أصليتين، واحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها.

وتودع صورة من الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

عن الجمهورية العربية المتحدة	عن الجمهورية العراقية
(جمال عبد الناصر)	(عبد السلام محمد عارف)

في يوم ٢٧ أيار اجتمع المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء في جلسة مشتركة وصادق على اتفاقية ٢٦ أيار بالإجماع.

وفي ١٩٦٤/٦/٧ صدر مرسوم جمهوري بتعيين السادة ناجي طالب وعبد الستار علي الحسين وأديب الجادر أعضاء متفرغين في مجلس الرئاسة المشترك بدرجة وزير. كما صدر في القاهرة مرسوم بتعيين السادة شعراوي جمعة وعلي السيد علي وكمال الدين محمد الحناوي أعضاء متفرغين في المجلس المذكور.

كما صدر قرار بتعيين محمد فتحي الديب (مصري) أميناً عاماً للمجلس بدرجة وزير.

وأذيع يوم ١٩٦٤/٩/١ في القاهرة وبغداد مرسوم بتعيين الأعضاء غير المتفرغين وهم: عن العراق:

١: الفريق طاهر يحيى	رئيس الوزراء.
٢: صبحي عبد الحميد	وزير الخارجية.
٣: الدكتور عبد الرزاق محي الدين	وزير الدولة لشؤون الوحدة

وعن مصر:

١: الدكتور لبيب شقير	وزير الاقتصاد
٢: السيد محمود رياض	وزير الخارجية
٣: الدكتور حسين خلاف	وزير العلاقات الخارجية

وصل إلى بغداد في يوم ١٣ تموز ١٩٦٤ وفد مصري برئاسة السيد حسين الشافعي وعضوية بعض الوزراء وبعض أعضاء مجلس الرئاسة المتفرغين، للمشاركة في احتفالات ١٤ تموز وحضور حفل افتتاح المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة التحضيرية للاتحاد العربي حيث أعلن فيه قيام الاتحاد.

وأثناء المباحثات الرسمية عرض السيد حسين الشافعي اقتراح الرئيس عبد الناصر أن تعقد أولى جلسات مجلس الرئاسة المشترك في شهر أيلول في القاهرة ورحب الرئيس عبد السلام بهذا المقترح ووافق عليه.

قام الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء بزيارة القاهرة على رأس وفد كبير لحضور احتفالات ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٦٤. وترسخت في هذه الزيارات المتبادلة الأواصر الأخوية والصداقة والتلاحم بين القيادتين.

استقر الأعضاء المتفرغون في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة وأخذ الجانبان يهيئون الدراسات لإرساء حجر الوحدة على أسس سليمة.

كانت وجهات النظر بين العراق ومصر في السياسة الخارجية متطابقة وكنا نتشاور ونتفق على رأي واحد بالنسبة للمشاكل الدولية.

وكنا نختلف في بعض النواحي طبقاً للمصالح الوطنية لكل منا.

فكسياسة العراق بالنسبة إلى تركيا وإيران جارتي العراق الأزليتين مبنية في كل العهود على مبدأ حسن الجوار والتفاهم واحترام مصالحهم وتطلعاتهم المشروعة وإسناد قضاياهم العادلة في المحافل الدولية.

وكانت مصر التي لا حدود لها ولا مصالح مهمة معها غير ملزمة بإتباع مثل هذه السياسة. وكنا نحاول إقناعها بتحسين علاقاتها معهما لأنهما جارتا الوطن العربي.

كنا نتعاطف مع حق القبارصة الأتراك إكراماً لموقف تركيا الثابت والراسخ من القضية الكردية التي كانت تشغل العراق دوماً دون إغصاب اليونان لموقفها الثابت معنا في القضية الفلسطينية. بينما كانت مصر تتعاطف مع مكاريوس لموقفه الرائع أثناء حرب ١٩٥٦ لما هاجمت انكلترا وفرنسا وإسرائيل مصر حيث كان يخبر مصر بتحشد وتحرك قوات بريطانيا وفرنسا في جزيرة قبرص.

وكانت العلاقات بين مصر وإيران مقطوعة وحاولنا إصلاحها ولكن إيران وضعت العراقيل أمام ذلك.

وكنا نساند ثوار إريتريا علناً ونزودهم بالمال والسلاح والتأثير الدبلوماسي بينما كانت مصر تساعدهم سراً خوفاً من أن تتأثر علاقاتها بالحبشة العضو المهم في منظمة الوحدة الإفريقية، وفيها منابع نهر النيل. كما أننا استأنا جداً من الانقلاب الذي قام به الحزب الأفرو شيرازي في زنجبار ضد حاكمها العربي وقتلهم (٢٥) ألف عربي، وإعلان اتحاد زنجبار وتنجانيقا الذي أصبح اسمها بعدئذٍ (تنزانيا) وهاجمنا تنزانيا في كل المحافل الدولية. بينما سكتت مصر عن كل هذه المذابح إكراماً للرئيس نيديري العضو المهم في منظمة الوحدة الإفريقية.

كانت علاقاتنا مع السعودية جيدة على الرغم من تزويدنا جمهورية اليمن بالسلاح والمال. بينما كانت العلاقات بينها وبين مصر متأزمة بسبب وجود القوات المصرية في اليمن تحارب الملكين الذين تسندهم السعودية وكان ملك اليمن المخلوع يعيش فيها وتقدم له المعونات لاستعادة عرشه. وحاولنا مع الجزائر بتحسين العلاقات بين مصر والسعودية.

وفي أثناء مؤتمر القمة العربي الأول استطاع الرئيسان عبد السلام عارف وأحمد بن بلة من تقريب وجهات النظر بين مصر والسعودية. وفي أواخر شهر شباط ١٩٦٤ زار السيدان توفيق المدني وزير الأوقاف الجزائري وشامل السامرائي وزير الصحة العراقي الرياض مندوبين من الرئيسين ومهدا الطريق لزيارة وفد مصري على مستوى عال لها.

فوصلها في ١ آذار المشير عبد الحكيم عامر والسيد أنور السادات وأجريا مباحثات مع الأمير فيصل بحضور السيدين توفيق المدني وشامل السامرائي واتفقوا على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية ومصر، وأعلن البلدان بأنه لا مطمح لهما في اليمن وأنهما تؤيدان التأييد المطلق استقلال اليمن وحرية شعبه وتقاومان كل محاولة استعمارية ضده.

وعلى الرغم من ذلك بقيت السعودية تطالب بانسحاب القوات المصرية من اليمن، فاضطررت في أحد اجتماعات الجامعة العربية أن أقول موجهاً كلامي لوزير خارجية السعودية أحمد السقاف: (إن اليمن لا تزال بحاجة للقوات المصرية لحماية الجمهورية من الملكين وأنصارهم وإننا لن نسمح أن تعود أسرة حميد الدين لحكمها وإعادتها إلى العصور الوسطى، وإذا انسحب الجيش المصري منها سنرسل جيشاً عراقياً إليها لحماية النظام الجمهوري).

حضر إلى العراق في أوائل شهر حزيران ١٩٦٤ عدد من العسكريين المصريين وزاروا مع بعض العسكريين العراقيين منطقة الحدود العراقية السورية، ووضعوا خطة لإسناد حركة يقوم بها الفريق لؤي الأتاسي في منطقة دير الزور البوكمال. والتي وافقنا عليها من حيث المبدأ عند زيارة المشير عامر إلى بغداد في شهر أيار.

وكانت الخطة تتلخص بتمرد بعض وحدات الجيش السوري في دير الزور والبوكمال وتشكيل حكومة سورية في دير الزور برئاسة لؤي الأتاسي تطلب فوراً مساعدة العراق، فيرسل العراق قوة عسكرية لمساعدتها في التقدم نحو دمشق وإسقاط الحكم البعثي فيها.

وفي أواخر حزيران عقدنا اجتماعاً سرياً في القصر الجمهوري لمناقشة الخطة حضره رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأنا ورئيس أركان الجيش وقائد القوة الجوية ومعاون رئيس أركان الجيش ومدير الحركات العسكرية. وكان المقدم محمد يوسف مدير الحركات قد اشترك في الاستطلاع ووضع الخطة. واستمعنا لشرحه التفصيلي.

عارض العملية العميد عارف عبد الرزاق والعميد محمد مجيد بشدة وحجتهما أنها مغامرة فاشلة، وسابقة خطيرة في العلاقات العربية ويترتب عليها مواقف عربية ودولية تسيء لمضمون الوحدة العربية. وماذا سيكون رد فعل إسرائيل وأمريكا. وأن القوة العراقية المخصصة وهي لواء مدرع غير كافية.

أيدت وجهة نظر العسكريين، كما أيدها رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش.

ولما كان الرئيس عبد السلام غير متحمس للعملية أصلاً، اقتنع بوجهة نظر الجميع وقرر إرسال وفد إلى القاهرة برئاستي وعضوية عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية ومحمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش ومحمد يوسف مدير الحركات العسكرية لإقناع الرئيس عبد الناصر بصرف النظر عن هذه العملية.

سافر أعضاء الوفد يوم ٥ تموز ١٩٦٤ بطائرة حمل عسكرية من نوع أوكرانيا عدا عارف الذي سبقنا إليها حيث كان مدعواً لزيارة رسمية للقوة الجوية المصرية، والتحق بنا عند وصولنا الإسكندرية حيث كان يقيم فيها الرئيس عبد الناصر في فصل الصيف.

يبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يعرف الهدف من زيارتنا عن طريق سفارته في بغداد حيث شرح الرئيس عبد السلام محاذير الخطة للسفير أمين هويدي. لذلك قال لنا قبل أن أبدأ بشرح وجهة نظرنا أنه درس الخطة الموضوعة ولا يحبذ تنفيذها. ومع ذلك شرحت له وجهة نظرنا شرحاً وافياً وقلت له من الأفضل الاعتماد على الضباط السوريين أنفسهم للقيام بانقلاب وحدوي في دمشق.

وعلمت بعد ذلك أنه كان ميالاً لتنفيذ الخطة ولكنه احترم وجهة النظر العراقية، لأن تقديرنا للموقف ومخاوفنا من المغامرة وحججنا كانت قوية ومقنعة وأحجم من الضغط علينا لتنفيذ خطة لا نؤمن بنجاحها.

عدنا إلى بغداد بعد ظهر يوم ٧ تموز على الطائرة نفسها وكانت سفرة الذهاب والإياب متعبة ومزعجة جداً وكنا نشعر وكأننا في سيارة لوري تسير على طريق غير ممهد. فالطائرة خالية من المقاعد المريحة ومن أجهزة التكييف، وكنا نجلس على مساطب خشبية. وفضلنا السفر في هذه الطائرة بدلاً من طائرة الخطوط الجوية العراقية التي كانت تمر بدمشق وتنزل فيها، ولم يكن هناك خط مباشر بين بغداد والقاهرة، ولم تجر العادة إرسال الوفود المهمة بطائرة خاصة من طائرات الخطوط الجوية لأن ذلك لم يكن مستساغاً عدا سفرات رئيس الجمهورية.

سافرت إلى القاهرة في يوم ٢ أيلول ١٩٦٤ لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب لإعداد ورقة العمل لمؤتمر القمة العربي الثاني الذي افتتحت جلساته في يوم ٦ أيلول في قصر المنتزه في الإسكندرية.

وصل الرئيس عبد السلام مساء يوم ٥ أيلول وأخبرني بإحباط مؤامرة كاد أن ينفذها حزب البعث في يوم سفره، كشفها له أحد الضباط المشاركين فيها قبل مغادرته القصر إلى المطار. فحجز الضباط والمدنيين الذين ذكر الضباط أسمائهم. وقال أنه يخشى أن يرد اسم السيد أحمد حسن البكر في التحقيق، وسيكون موقفه محرجاً وصعباً في الأمر بتوقيفه لأنه ما زال يعتز بالصداقة التي كانت بينهما. وفعلاً وردت برقية من بغداد بعد ثلاثة أيام تفيد بتورط السيد أحمد حسن وقد أوقفته لجنة التحقيق.

ترأس جلسات المؤتمر الأمير فيصل السعود ولي عهد السعودية ورجلها القوي لأنها في ذلك التاريخ كانت ترأس اجتماعات الجامعة العربية. وكانت أهم قرارات المؤتمر:

١: البدء فوراً بالعمل في مشروع استغلال نهر الأردن وتحويل روافده.

٢: إنشاء الكيان الفلسطيني الذي أصبح حقيقة قائمة ينهض بها الشعب الفلسطيني بمسؤوليته الوطنية.

٣: قيام منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة مهامها باعتبارها قائدة النضال الوطني لشعب فلسطين.

٤: تشكيل جيش التحرير الفلسطيني الذي أقرت منظمة التحرير الفلسطينية إنشاءه.

٥: أن يكون اجتماع مجلس الجامعة على مستوى الملوك والرؤساء في شهر أيلول من كل عام.

عارض الرئيس السوري أمين الحافظ مشاريع التحويل وطالب بالتحول إلى خطط الهجوم على إسرائيل مرة أخرى وقال أن لديه خطة للقضاء على إسرائيل في ثلاثة أيام. فجرى نقاش بينه وبين بعض الرؤساء الذين عارضوا خطته غير المنطقية. واحتدم النقاش بينه وبين الرئيس عبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن وتبادلا بعض العبارات الخشنة فتدارك الأمر الأمير فيصل السعود رئيس الجلسة بهدوئه وكياسته ولطف الأجواء واستمرت الجلسة وسكت الرئيس أمين الحافظ بعد أن شعر بأنه وحيداً ولا يوجد من يؤيده.

كانت اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع تعقد على هامش المؤتمر. وقد مثلت العراق فيها وحدي حيث لم يشارك وزير الدفاع العراقي الفريق طاهر يحيى في المؤتمر لأنه بقي في بغداد.

وكان النقاش يدور عن صلاحيات القائد العام وأسلوب ممارسته القيادة.

وكانت بعض الوفود تريد أن تجرده من صلاحياته وكان على رأسها الوفد الأردني. وكان الفريق الأول علي علي عامر ورئيس أركانه اللواء عبد المنعم رياض يكافحان من أجل الاحتفاظ بالصلاحيات، فأيدت موقفهما بقوة.

وقلت: (لو كنت أنا القائد العام لقدمت استقالتي فوراً لأني لا أستطيع أن أتولى قيادة دون صلاحيات).

بعد انتهاء مؤتمر القمة بدأت اجتماعات مجلس الرئاسة المشترك بين العراق ومصر. وعقد الاجتماع الأول في قصر رأس التين في الإسكندرية وحضره أعضاء المجلس جميعاً. وتسلمنا في أول الجلسة إضبارة تضم ملخص فعاليات المجلس أعدها الأمين العام وستة تقارير أعدها الأعضاء المتفرغين وتشمل:

١: تقرير السيد الوزير عبد الستار علي الحسين عن اللجنة السياسية.
٢: تقرير السيد الوزير ناجي طالب عن اللجنة العسكرية.
٣: تقرير السيد الوزير أديب الجادر عن اللجنة الاقتصادية
٤: تقرير السيد الوزير كمال الدين الحناوي عن اللجنة الثقافية والإعلام
٥: تقرير السيد الوزير شعراوي جمعة عن لجنة الفكر الاشتراكي العربي
٦: تقرير السيد الوزير علي السيد علي عن لجنة التنظيم الشعبي

وقبل مناقشة التقارير قال الرئيس عبد السلام أن الشعب العراقي يطلب الوحدة الفورية وإني أرى أن لا فائدة من ضياع الوقت في مناقشة هذه التقارير، ولا بد من بحث موضوع الوحدة.

وكان الطلب مفاجئاً للرئيس عبد الناصر. وجرى نقاش بين الرئيسين شارك فيه باقي الأعضاء. وأخيراً قال الرئيس عبد الناصر:

(إنكم فاجأتموني بهذا الطلب فأرجو إعطائي فرصة لأناقش الموضوع مع باقي رفاقي في القيادة وسأرد عليكم غداً). واتفقنا على أن نجتمع في اليوم التالي في استراحته في المعمورة.

تعرض الرئيس عبد السلام في الشهرين الأخيرين إلى ضغط شعبي هائل كان يحركه الاتحاد الاشتراكي العربي الوليد. يقابله ضغط آخر من الضباط ومن أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وبعض أعضاء مجلس الوزراء. والكل يطالبونه بتحقيق الوحدة وتخطي كل العقبات التي تحول دون تحقيقها.

وكان لا يستطيع مقاومة هذه الرغبة الشاملة لأنه يخسر بذلك كل رصيده الوحدوي وكل سمعته القومية. وكان لا بد له وهو يعود إلى بغداد أن يكون في جعبته مشروع وحدوي كبير أكثر قوة من مشروع مجلس الرئاسة المشترك.

تم الاجتماع في صباح اليوم التالي في المعمورة حضره أعضاء مجلس الرئاسة المشترك للطرفين وأعضاء القيادة المصرية وسفير العراق ومصر شكري صالح زكي وأمين هويدي.

كنا نجلس في طارمة فسيحة على شاطئ البحر، وقد تكلم الرئيس عبد الناصر قائلاً:

طلب أمس الأخ الرئيس عبد السلام الوحدة الفورية بين العراق ومصر وإني والرئيس عبد السلام نريد أن نسمع رأي أعضاء الجانبين في هذا الموضوع بصراحة ووضوح وليبدأ الإخوان العراقيون بالكلام أولاً.

فتكلمنا جميعاً نطالب بالوحدة ونشرح أهميتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وتأثيرها في العالم العربي وعلى الأخص على سورية التي نتطلع أن تنضم إلى هذه الوحدة بعد قيامها سواء برغبة سلطة الحزب فيها أو تحت ضغط جماهيرها.

ثم تكلم الإخوان المصريون، فأيدها بقوة المشير عبد الحكيم عامر وشعراوي جمعة، وعارضها بصراحة أمين هويدي. أما الباقون فتكلموا وداروا حول الموضوع دون أن يفصحوا هل هم مع الوحدة أم ضدها أم مع التريث!!!

وأخيراً تكلم الرئيس عبد الناصر قائلاً:

إنني عربي مؤمن بوحدة الأمة العربية ولا يمكنني أن أرفض وحدة يطالب بها قادة قطر عربي شقيق عزيزٌ عليَّ وعلى كل عربي. يقول البعض عني أنني مغامر. نعم إنني مغامر ولست مقامراً، وأنا أقبل المغامرة المحسوبة وقالها باللغة الإنكليزية (Calculateol risk). ثم قال:

أنا في سبيل الوحدة مستعد أن أركب البحر. ثم قال: جاء عبد الحكيم إلى بيتي عندما عاد من بغداد في شهر مايو (أيار) عند منتصف الليل وقال لي:

(يا ريس إن الشعب العراقي مستعد للوحدة بشكل مدهش ولقد وجدته أشد حماساً من الشعب السوري. ولا بد من تحدي العقبات وإعلان وحدة مصر والعراق).

وقال الرئيس عبد الناصر: إذا كنتم جادين في طلب الوحدة فأنا حاضر.

فقال المشير عبد الحكيم عامر:

(سيادة الرئيس إن الوحدة معركة ولابد قبل خوضها من إجراء تقدير موقف نناقش فيه الظروف العالمية والإقليمية ووضع خطة واضحة تناقش كافة الأمور والمعوقات لضمان نجاح الوحدة، وتجنب الانتكاسات كما حدث مع وحدتنا مع سورية).

فقال الرئيس عبد الناصر: طيب اعمل أنت تقدير الموقف وهيأه لنناقشه بعد انتهاء مؤتمر عدم الانحياز الثاني الذي سيعقد في القاهرة في الشهر القادم.

فقال عبد الحكيم: أرجو الرئيس عبد السلام أن يسمح لصبحي في البقاء في مصر ليشاركني في المناقشة ووضع التقرير الصحيح وخطة التنفيذ.

فاعترض عبد السلام قائلاً: إن صبحي وزير الخارجية ولا بد أن يعود معي إلى بغداد ليهيئ ما يلزم من أوراق وتقارير لمؤتمر عدم الانحياز. وبالإمكان أن يشرك المشير عامر معه الأعضاء المتفرغين في مجلس الرئاسة والإفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم وكلهم من أهل الثقة. فسكت المشير ولم يعلق الرئيس عبد الناصر.

عدنا إلى بغداد بعد أن اتفقنا أن نناقش موضوع الوحدة في الشهر القادم بعد انتهاء مؤتمر عدم الانحياز.

وعدت إلى القاهرة في يوم ٢ تشرين الأول ١٩٦٤ لحضور مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز للتمهيد لمؤتمر القمة الذي سيعقد في القاهرة في يوم ١٠/٥ لغاية يوم ١٩٦٤/١٠/١٠. والتقيت في القاهرة بالسيد عبد الكريم فرحان وزير الإرشاد حيث كان عائداً عن طريقها إلى بغداد من زيارة قام بها لإحدى الدول الإفريقية. فدعانا الرئيس عبد الناصر إلى داره في منشية البكري وكان معه المشير عامر. وتناولنا طعام العشاء عنده، وبعد انتهاء الطعام، قال الرئيس لنا:

(أيها الإخوان أرجوكم أن تقنعوا إخوانكم في بغداد أن لا يضغطوا علينا وعلى الرئيس عبد السلام في إعلان الوحدة في الوقت الحاضر، لأننا توصلنا نتيجة الدراسة إلى أن الظروف غير ملائمة الآن لإعلانها، كما أن الرئيس عبد السلام غير جاد في طرحه للوحدة، وليس من المصلحة فرضها عليه، لأنه سيعمل على إخفاقها. وإن ما يهمنا الآن سلامة العراق واستقرار الوضع فيه. وتقوية التضامن والروابط والتعاون بين القطرين في مختلف المجالات، والقيام بدراسات موسعة لإقامة الوحدة على مراحل).

وعبثاً حاولنا عبد الكريم وأنا إقناعه بأن الظروف الآن ملائمة جداً لإقامة الوحدة وهذه فرصة تاريخية قد تضيع منا غداً. إلا أنه ألحَّ علينا بالرجاء وطالبنا بقبول المشروع الذي سيطرحه في الاجتماع الذي سيتم بين الوفدين بعد انتهاء مؤتمر عدم الانحياز.

وفي اليوم التالي عاد عبد الكريم إلى بغداد وأخبر إخواننا وبعض أهل الثقة واللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي برجاء الرئيس عبد الناصر.

وصل الرئيس عبد السلام القاهرة في مساء يوم ١٩٦٤/١٠/٤ وحضر افتتاح مؤتمر القمة للدول غير المنحازة الذي عقد في قاعة جامعة القاهرة صباح يوم ١٠/٥ وكان التعاون بين وفد العراق ووفد مصر في المؤتمر رائعاً حيث نسقنا المواقف وتعاونا على تذليل الصعاب والعقبات التي كانت تبرز خلال إعداد البيان الختامي للمؤتمر. وكان السيد محمود رياض وزير خارجية مصر يستعين بالسيد عدنان الباجچي ممثل العراق الدائم في هيئة الأمم المتحدة والذي كان عضواً في الوفد العراقي ليقنع أصدقاءه من مندوبي الدول في تلين مواقفهم من القضايا المطروحة. وكان لعدنان علاقات ممتازة مع معظم وزراء خارجية الدول غير المنحازة ومندوبيها في هيئة الأمم المتحدة. وكان من ألمع الدبلوماسيين العراقيين وأثقفهم وذا إطلاع واسع في أصول الدبلوماسية.

بعد انتهاء المؤتمر طلب إلينا الرئيس عارف الاجتماع في مقر السفارة العراقية لإعداد مشروع عراقي للوحدة، خاصة بعد أن علم من الأعضاء المتفرغين في مجلس الرئاسة المشترك أن المشير عامر لم يجتمع بهم أو يستشيرهم.

اجتمعنا في السفارة أنا والإخوان ناجي طالب ـ أديب الجادر ـ عبد الستار علي ـ وشكري صالح زكي وأعددنا مشروعاً بسيطاً وواضحاً للوحدة على أن تدرس نقاطه بالتفصيل ومن قبل لجان فنية حال قبوله. ولقد تعمدت عدم إخبار الرئيس والأعضاء بما طلبه الرئيس عبد الناصر مني ومن الأخ عبد الكريم فرحان لربما يغير رأيه في آخر لحظة. وكان المشروع يتضمن:

إقامة وحدة فدرالية من رئيس واحد ونائبين للرئيس ووزارة مركزية تضم وزارات الدفاع والخارجية والأمن القومي والإرشاد والمالية والاقتصاد والثقافة والتعليم والتخطيط والصناعة.

وتشكيل مجلس تنفيذي في كل قطر يضم باقي الوزارات الخدمية. وانتخاب مجلس أمة واحد ومجلس تشريعي في كل قطر.

سلمنا المشروع إلى الرئيس عبد السلام فقرأه واحتفظ به في جيب سترته. وركبت معه في السيارة التي نقلته إلى قصر القبة حيث تم اجتماع الوفدين وقال لي ونحن في الطريق:

(أنا الخاسر الوحيد في هذه الوحدة لأني سأفقد منصبي أما أنتم ستحتفظون بمناصبكم الوزارية).

فقلت له:

(إنك ستدخل التاريخ وستحقق الهدف الذي حكم عليك من أجله بالإعدام. وإن دولة الوحدة ستكون بحاجة إليك لتحتل أعلى المراكز فيها).

وفي الاجتماع لم يقرأ الرئيس عبد السلام المشروع، وعبثاً حاول الأخ عبد الستار علي الحسين التلميح له بقراءته إلا أنه تجاهل التنبيه. ولقد أنقذه الرئيس عبد الناصر من الإحراج عندما طرح المشروع المصري القاضي بتشكيل قيادة سياسية موحدة لإدارة شؤون البلدين. وبعد أن شرح مشروعه التفت إليه الرئيس عبد السلام وقال له لتكن أنت رئيس القيادة السياسية الموحدة.

فقال له الرئيس عبد الناصر: (إيه يا أخ عبد السلام عاوز تلبسني طرطور؟ لا بلاش رئيس، فكلنا رؤساء).

وبعد مناقشة مستفيضة تقرر تكليف سفيري البلدين أمين هويدي وشكري صالح زكي بإعداد صيغة المشروع على أن تعرض مساء اليوم على المشير عامر وصبحي عبد الحميد لمراجعتها ثم تناقش من قبل الوفدين في صباح اليوم التالي.

ذهبت مساءً إلى دار المشير عامر في معسكر العباسية، وبعد لحظات حضر السفيران وعرضا علينا صيغة المشروع فأبدينا استحساننا لمحتوياتها.

ثم قال لي المشير: (هل لديك مانع من استدعاء محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وعرض المشروع عليه لأخذ رأيه كصحفي متمرس؟).

فوافقت على طلبه.

فنهض واتصل هاتفياً بهيكل الذي حضر بعد نصف ساعة، وفاجئنا إذ قال: (لقد استلم جهاز التلكس العائد للأهرام خبراً من موسكو يشير إلى حدوث انقلاب في الاتحاد السوفيتي ضد نكيتا خروشيف ويبدو أن القائمين به هم أعضاء المكتب السياسي للحزب). وبعد أن ناقشنا تأثير هذا الانقلاب على العالم العربي، ناول المشير صيغة المشروع الوحدوي إلى الأستاذ هيكل وطلب رأيه. وأبدى هيكل إعجابه بالمشروع وقال: أن الجماهير سترحب به.

وفي اليوم التالي أقر الطرفان مشروع القيادة السياسية الموحدة بعد إجراء تعديلات بسيطة عليه وأصبح شكله النهائي كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقيـــــــة

إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

انطلاقاً من اتفاقية ٢٦ مايو (أيار) ١٩٦٤ المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة، وبعد الدراسات المشتركة استقر رأي الطرفين المتعاقدين على أن الوحدة الدستورية بين البلدين أمر حتمي لابد من تحقيقه في أقصر وقت ممكن. وليس المهم أن تقوم الوحدة الدستورية بين البلدين فحسب ولكن المهم أن تقوى هذه الوحدة الدستورية في مواجهة الصعوبات المختلفة التي سوف تواجه بها من العناصر المعادية والاستعمارية.

إن النظرة الواقعية لتحقيق الوحدة تتطلب منا أن نقيمها على أسس ثابتة تدعو إلى تضامن كل القوى المخلصة للقيام بواجبها فإن الجهد المشترك الصادق هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الأمل، وهو في حد ذاته تعزيز لشرف التضحيات التي بذلت في سبيله.

وقد ثبت من التجارب التي مرت بها الوحدة أن الأساس السليم لإقامتها بين البلدين، هو توحيد العمل السياسي وإنشاء قيادة سياسية موحدة تعمل على قيام الوحدة الدستورية في أقصر وقت ممكن ودراسة المشاكل المختلفة التي تعترضها مع إيجاد حلول عملية لها تضمن مصالح الشعبين وتحافظ على مصالح الأفراد وتسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتنميتها.

إن إقامة التنظيمات الشعبية في البلدين التي تضم قوى الشعب العاملة على أسس سليمة والعمل على تقويتها وتوحيدها تحت قيادة واحدة سيكون في مقدمة ما تضطلع به هذه القيادة من أعمال.

ولهذا اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى:

تنشأ قيادة سياسية موحدة للجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وهي أعلى سلطة سياسية في البلدين.

المادة الثانية:

واجبات القيادة السياسية الموحدة كالآتي:

١: اتخاذ كافة الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الدستورية بين البلدين في مدة أقصاها سنتان.

٢: اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الوحدة السياسية بين الاتحاد الاشتراكي في كل من البلدين.

٣: الإشراف على:

أ: السياسة الخارجية.

ب: القوات المسلحة وشؤون الدفاع.

جـ: التخطيط الاقتصادي.

د: الثقافة والإرشاد القومي والتعليم.

هـ: الأمن القومي.

٤: بحث الشؤون الداخلية للبلدين وإيجاد الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.

المادة الثالثة:

تتكون القيادة السياسية الموحدة من رئيسي الجمهوريتين وستة أعضاء على الأقل من كل من البلدين ولها الحق في إنشاء الأجهزة ووضع الأنظمة التي تكفل سير العمل لها.

المادة الرابعة:

تجتمع القيادة السياسية الموحدة مرة كل شهرين في أي من البلدين ويجوز أن تعقد اجتماعاً استثنائياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة الخامسة:

قرارات القيادة السياسية الموحدة نافذة المفعول بمجرد صدورها إلا ما يستلزم تنفيذه تصديقاً من السلطة التشريعية في كل من البلدين.

المادة السادسة:

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة بمجرد التصديق عليها من السلطة التشريعية في البلدين.

القاهرة في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ.

الموافق ١٦ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٦٤م.

رفع الرئيس عبد الناصر راية القومية العربية عالياً بعد الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ عندما لمس التأييد الشعبي الهائل من قبل العرب من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ونقل فكرة الوحدة العربية والقومية من نطاقها الضيق الذي كان محصوراً في سورية والعراق إلى العالم العربي بأسره بخطبه الحماسية، ووسائل إعلامه المؤثرة، فأصبح يتغنى بها ابن المغرب والجزائر والخليج، وأصبحت بفضله هدفاً لكل الشباب العربي.

وأصبح يكتب عنها معظم الكتاب العرب في المشرق والمغرب بعد أن كان عدد الكتاب الذين يبشرون بها محدوداً كساطع الحصري ومحمد عزة دروزة وقسطنطين زريق وغيرهم.

وزاد العرب حماساً لها بعد أن تحققت الوحدة بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨. ثم نقل القومية العربية إلى العالم أجمع حيث أصبحت بعبعاً تخشاه أمريكا وأوربا وحتى الاتحاد السوفيتي.

وبات العالم كله يخشى من هذا المارد الجبار الذي أخرجه عبد الناصر من القمقم.

ولم يكف عبد الناصر من ترديد شعار القومية، وحث العرب على تحقيق وحدتهم بعد جريمة الانفصال التي قادها بعض المرتزقة السوريين بتحريض حكام السعودية والأردن، على الرغم من ألمه العميق وخيبة الأمل التي أصابته بعد هذه الجريمة المنكرة.

ولما حدث الانقلاب ضد الانفصاليين في سورية في ٨ آذار ١٩٦٣ كان أمله كبيراً في عودة الوحدة فوراً بين مصر وسورية، ولكن موقف حزب البعث الذي تولى الحكم في سورية من الوحدة خيب أمله.

وبعد ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣ تردد في قبول عروض العراق المتكررة بإقامة الوحدة بينه وبين مصر، بالرغم من إيمانه بحتمية الوحدة العربية لأنه كان يخشى إخفاقها لأسباب سيرد ذكرها.

ولم يرفض العروض العراقية بصورة قاطعة، بل كان يريد التأني بإعلانها فاقترح أولاً تشكيل مجلس الرئاسة المشترك، وحينما اشتد ضغط العراق عليه اقترح تطوير مجلس الرئاسة بإعلان القيادة السياسية الموحدة. وكان هذا الخوف من الإخفاق ناتجاً من:

١: شكه في إخلاص عبد السلام في عرضه حيث كانت الأخبار تصل إليه بأن القوى القومية في الشارع العراقي وضباط الجيش وبعض الوزراء يضغطون عليه لتحقيق وحدة مصر والعراق. وعلى الرغم من أن عبد السلام كان قومي الاتجاه ويؤمن بالوحدة، إلا أنه كان يعرقل قيامها حتى لا يخسر منصب الرئاسة.

٢: كان يخشى الحاجز الجغرافي الواسع بين مصر والعراق، فلا حدوداً مشتركة ولا بحاراً مشتركة كما كان الحال بين مصر وسورية. وعلى الرغم من وجود البحر المشترك حدث الانفصال بين مصر وسورية ولم يستطع أن يمنعه فكيف الحال مع العراق.

٣: كان يهمه بالدرجة الأولى عودة الوحدة بين مصر وسورية وبعد ذلك يسهل أن يدخل العراق فيها طرفاً ثالثاً حيث توجد بينه وبين سورية حدود مشتركة يستطيع بوساطتها التدخل لإحباط أي انقلاب تتعرض له الوحدة في أي من القطرين.

٤: كان يخشى معارضة بعض العراقيين للوحدة. فالعراق فيه قوميات وطوائف مختلفة قد تسبب له مشاكل لا يستطيع التغلب عليها.

فكان يريد أن يتأكد بأن كل هذه القوميات والطوائف تكون مع الوحدة وليس ضدها. لذلك اقترح تشكيل مجلس الرئاسة ثم القيادة السياسية ليختبر موقف هذه القوميات والطوائف من الوحدة. وكان حريصاً على أن يكسب ولاء الجميع وثقتهم لتكون الوحدة ناجحة وراسخة، وبرضى الجميع، وأن لا تفرض من قبل الضباط أو الوزراء أو بعض الفئات القومية. كان يريد أن يؤمن بها الشعب العراقي كله ليضمن لها البقاء.

وبديلاً من الوحدة كان عبد الناصر يصر على تمتين علاقاته مع عبد السلام عارف وينصح الوحدويين في العراق بالكف عن الضغط عليه وعلى عبد السلام لتحقيق الوحدة، والاكتفاء في الوقت الحاضر بتقوية العلاقات والتضامن بين البلدين، وتوحيد منطلقاتهما السياسية والاقتصادية والصناعية والعسكرية. وتوحيد مواقفهما الدولية والإقليمية والعربية، وتحقيق وحدة الهدف بينهما، والاتفاق على مجابهة الغرب الاستعماري والقوى الرجعية العربية.

وكان يهمه استقرار الوضع في العراق ووحدة قيادته، وينصح كتلتنا بإسناد الرئيس عبد السلام والتعاون معه لأن أي خلل في ذلك يضعف الموقف القومي في العراق ويقوض الحكم الوحدوي فيه.

كما كان ينصح في حل المشكلة الكردية سلمياً وعن طريق الحوار، وإن أدى الأمر إلى منح الأكراد حكماً محلياً، ليكون الشعب العراقي يداً واحدة يستخدم إمكاناته المالية في التنمية التي هي الأساس في قوة البلد وتقدمه العلمي والثقافي، وكان مستعداً لتقديم خبرات مصر في هذا المجال لخدمة العراق.

يدعي بعض المغرضين بأن عبد الناصر تبنى الفكرة القومية ودعا إلى الوحدة العربية لبناء مجده الشخصي وليس عن إيمان وعقيدة. والمتتبع للأحداث يدرك أن أعمال عبد الناصر العظيمة جعلت المجد يسعى إليه طائعاً. فهذه الأعمال بهرت العالم العربي فأفتتن به وتوجه زعيماً وطنياً وقومياً أوحد.

فعندما سحب الغرب الاستعماري عرضه في تمويل بناء السد العالي سنة ١٩٥٦ تحداه عبد الناصر وأمم قناة السويس ليفيد من عائداتها المالية في بناء السد، فأيده العرب في كل مكان وصفقوا له وهتفوا باسمه لأن الشعب العربي يكره الغرب وبالأخص فرنسا وانكلترا اللتين قسمتا البلاد العربية بينهما بعد الحرب العالمية الأولى واستعمرا العالم العربي. ووهبت بريطانيا فلسطين إلى اليهود بموجب وعد بلفور المشؤوم، ثم ساعدت في قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨.

ولقد نشأنا نحن في العراق منذ الطفولة نكره هاتين الدولتين وكنا ننشد ونحن أطفال في المدرسة الابتدائية:

يـا أوربـا لا تغـالي لا تقـولي الفـتح طـاب	سـوف تأتيـك الليـالي نورهـا لمـع الحـراب
ديـنكم حـب الملاهـي ديننـا حـب الجهـاد	لا نبـالي المـوت قـط في سـبيل الاتحـاد

وحينما تحدى هذا الرجل هاتين الدولتين وانتزع حقاً عربياً مغتصباً وقفت الجماهير العربية بأجمعها معه، وثارت ثورة عارمة حينما حصل الاعتداء الثلاثي على مصر لإعادة القناة إليهم. وأصبح عبد الناصر رمزاً لهذه الجماهير مجسداً لآمالها وطموحاتها. ولما حقق وحدة سورية ومصر زاد افتتانها به وهتافها له. فهو لم يسع لمجده الشخصي بل سعى لمجد مصر والأمة العربية، ورفعته أمته إلى مصاف الزعماء الخالدين.

أثناء انعقاد مؤتمر عدم الانحياز اتصل الوفد السوري بالرئيس عبد الناصر عارضاً عليه تحسين العلاقات بين سورية ومصر وفتح صفحة جديدة بين البلدين تستند بالدرجة الأولى إلى مقولة الرئيس عبد الناصر الشهيرة: (إن ما يهمنا في الوقت الحاضر في علاقاتنا العربية هو وحدة الهدف).

وبعد مباحثات ثنائية بين الطرفين اشترط الرئيس عبد الناصر عليهم أن تتحسن علاقاتهم مع العراق بالمستوى نفسه الذي تتحسن مع مصر، لأن روابط مصر والعراق الآن قوية وإن بين البلدين اتفاقاً وحدوياً ساري المفعول. ولن تقبل مصر أن ينعزل العراق عن هذه المباحثات. فاضطر الوفد السوري على الموافقة.

وعُقِد اجتماع في منزل الرئيس عبد الناصر في منشية البكري بين الوفود الثلاثة حضرته مع الرئيس عبد السلام وكان مع الرئيس عبد الناصر المشير عبد الحكيم عامر.

وحضر من الجانب السوري: الفريق أمين الحافظ والسادة صلاح البيطار وشبلي العيسمي ومنصور الأطرش وفهد الشاعر.

وفي البداية هاجم الرئيس عبد السلام الوفد السوري وخاصة الفريق أمين الحافظ وقال له: (إنك لست الحاكم الفعلي في سورية وإنما الحاكم الفعلي هو صلاح جديد). أثار هذا الكلام أمين الحافظ وكادت أن تحصل مشادة بين الرئيسين لولا تدخل الرئيس عبد الناصر الذي قال: (أيها الأخوة يجب نسيان الماضي وترك العتاب والكلام في تحقيق وحدة الهدف بين أقطارنا الثلاثة).

ثم دخلنا في التفاصيل وأتفق أولاً على إيقاف الحملات الإعلامية بين العراق وسورية وترطيب الأجواء تمهيداً لعقد لقاء ثلاثي خلال الشهرين القادمين للدخول في تفاصيل التعاون بين الأقطار الثلاثة في مجالات السياسة والاقتصاد والصناعة .....الخ.

وقال الرئيس عارف إني سأبعث برقية إلى بغداد هذا اليوم لإيقاف الحملات الإعلامية ضد سوريا اعتباراً من يوم الغد فهل أنت قادر على ذلك يا فريق أمين؟

فأجاب الرئيس أمين الحافظ قائلاً: (إننا سنوقف الحملات حال عودتنا إلى سوريا).

فقال عبد السلام موجهاً كلامه للرئيس عبد الناصر: (أرجو أن تشهد سيادة الأخ الرئيس أنني سأبعث برقيتي هذا اليوم وستتوقف الحملات غداً وعندما أعود إلى بغداد سأنتظر لمدة خمسة عشر يوماً وإذا استمرت الحملات السورية ضدنا سأستأنف الحملات ضدهم). فوعده الفريق أمين بإيقافها.

وبعد عقد اتفاق القيادة السياسية الموحدة عدنا إلى بغداد، وكانت الحملات السورية مستمرة وبشكل أعنف. وفي نهاية المدة التي حددها الرئيس عبد السلام، أرسل برقية إلى الرئيس عبد الناصر أخبره فيها أن العراق سيستأنف حملاته ضد سورية اعتباراً من اليوم التالي لأن الجانب السوري لم يف بتعهده بإيقاف الحملات.

ويبدو أن رجل سورية القوي آنذاك صلاح جديد ومجموعته لم يوافقوا على التعاون مع العراق وأن طرحهم التعاون مع مصر كان مجرد مناورة لإفساد التقارب بين مصر والعراق الذي كان يزداد قوة يوماً بعد يوم خاصة بعد إبرام اتفاق القيادة السياسية الموحدة. وبعد فترة عادت الجفوة بين مصر وسورية ولم يتم بعدها أي لقاء.

جرى في شهر تشرين الثاني ١٩٦٤ تعديل وزاري، تسلمت بموجبه منصب وزارة الداخلية وتسلم السيد ناجي طالب منصب وزير الخارجية، ودخل العضوان الآخران في مجلس الرئاسة المشترك الوزارة ولقد بحثت ذلك في فصل آخر.

تم الاتفاق أن يعقد اجتماع القيادة السياسية الموحدة الأول في بغداد بعد شهرين من توقيع الاتفاق، وبدأنا نستعد لاستقبال الرئيس عبد الناصر في بغداد. وحضر من مصر في بداية شهر كانون الأول ضابط أمن كبير لدراسة ترتيبات الأمن التي ستتخذ لحماية الرئيس عبد الناصر، فاجتمع مع مدير الأمن العام المقدم رشيد محسن ومدير الاستخبارات العسكرية المقدم هادي خماس، وقائد موقع بغداد العقيد سعيد صليبي. والثلاثة لم يضمنوا له سد كل ثغرات الأمن، وأبدوا تخوفهم من اختراق ترتيبات الأمن من قبل الأجهزة الدولية التي تحاول اغتيال الرئيس عبد الناصر، وبالأخص الأجهزة الأمريكية والصهيونية والإيرانية. وأعلمنا ضابط الأمن المصري بأن لديهم معلومات بأن هذه الأجهزة الثلاثة تنسق فيما بينها للتخلص من الرئيس عبد الناصر، فزاد ذلك من مخاوف الأجهزة العراقية.

وأخيراً زارني في مكتبي في وزارة الداخلية، وأبدى تخوفه وتخوف الأجهزة العراقية. ولكن كنت أختلف معهم في الرأي وقلت له: أنا أضمن حياة الرئيس عبد الناصر وذلك بوضع خطة محكمة لتنقلاته وتقليل اختلاطه بالجماهير التي يحبها وتحبه وتشديد الحماية والحراسة حوله.

فقال: إن المشكلة تتعلق بالدرجة الأولى باختلاطه بالجماهير خاصة وأنها الزيارة الأولى له

للعراق. ولدينا تقارير عن زيارة المشير عامر للعراق وكيف ضاع وسط جماهير الموصل أثناء ذهابه لزيارة آثار نينوى. وسيكون شغف الجماهير بعبد الناصر أقوى وأشد. وكيف نحول دون أن يندس أحد عملاء مخابرات الدول الثلاث بين الجماهير ليطلق عليه النار أو يطعنه بمدية.

عاد الضابط إلى القاهرة ورفع تقريراً ينصح فيه أن لا تتم زيارة الرئيس للعراق مستنداً على رأيه ورأي أجهزة الأمن العراقية. ويبدو أن السفارة المصرية هي الأخرى كانت لا تنصح بهذه الزيارة.

وفعلاً كانت المخابرات الأمريكية تخطط لاغتيال الرئيس عبد الناصر سواء داخل مصر أو خارجها. ولقد اتصل ضابط مخابرات أمريكي بالدبلوماسي العراقي رياض النجم الموظف في سفارة العراق في فينا محاولاً ضمه إلى شبكة مهمتها اغتيال عبد الناصر مستغلاً كون رياض كان منتمياً لحزب البعث المعادي لعبد الناصر.

جاء رياض إلى بغداد يوم كنت وزيراً للخارجية وأخبرني بتفاصيل الموضوع وكيف طلب منه الجاسوس التشبث للنقل إلى سفارة العراق في القاهرة. فأخبرت الجهات المصرية واتفقنا أن يوافق رياض على العمل معهم، وبعد مدة نقلته إلى القاهرة وطلبت إليه أن يتصل فيها بالسيد عبد المجيد فريد والعقيد الركن علي حسين جاسم الملحق العسكري في سفارتنا في القاهرة وينسق عمله معهما فقط لكي يكشف المجموعة التي تعمل في القاهرة مع المخابرات الأمريكية.

لم يقتنع الرئيس عبد السلام بحجج إحجام الرئيس عبد الناصر عن زيارة العراق وأصر على أن تجتمع القيادة السياسية في بغداد. وأخيراً وبعد ضغوط كثيرة ومستمرة وافق على عقد الاجتماع في القاهرة. فسافرنا إليها وعقد الاجتماع في يوم ١٦ أيار ١٩٦٥.

يوم وصولنا إلى القاهرة عقد الرئيسان اجتماعاً مغلقاً حضره معهما المشير عامر. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر استفسر منه عن الخلاف بينه وبيننا وبحثوا الموضوع مطولاً شرح فيه الرئيس عبد السلام وجهة نظره.

عقد الاجتماع الرسمي في اليوم التالي ١٦ أيار ١٩٦٥ في قصر القبة وافتتحه الرئيس عبد الناصر بتوجيه اللوم إليَّ وإلى السيد عبد الكريم فرحان دون أن يذكر اسمينا وأتذكر مما قاله:

(إن لكل بلد قيادة ويجب أن تكون منسجمة ومتفقة على النقاط الرئيسية في سياسة البلد الخارجية والداخلية والاقتصادية. ولابد لهذه القيادة من رئيس يحترمه الجميع وتكون كلمته مسموعة. ويبدو أن الإخوان العراقيين لا يدركون أهمية عنصر الانسجام ولا أهمية مركز الرئيس. وأخذت الخلافات تستفحل بينهم وبين الرئيس عبد السلام وهذا لا يجوز لأنه يؤثر على استقرار العراق وتطوره). ثم ذكر الرئيس بعض نقاط الخلاف كما ذكرها له الرئيس عبد السلام في الليلة السابقة وصبها كلها في أمور غير جوهرية كنقل متصرف وتعيين مدير عام وغير ذلك ....الخ.

وبعد أن انتهى الرئيس عبد الناصر من الكلام طلبت أنا الكلام.

شرحت وجهة نظري في الأمور التي ذكرها الرئيس عبد الناصر والتي تتعلق بوزارتي. ثم قلت:

(إني مؤمن بأن انسجام القيادة هو الأساس في نجاح الحكم وتنفيذ برامجه وتقديم الخدمات للوطن وللشعب وللأمة. وإنني مؤمن بالقيادة الجماعية ولا أقر الحكم الفردي وهذا هو جوهر الخلاف. كما أنني مؤمن بأن في العراق رئيس واحد ضمن هذه القيادة الجماعية وعلينا أن نحترمه ونعمل وفق توجيهاته ما دامت هذه التوجيهات تتفق مع السياسة العامة المتفق عليها. وإن استعمال حقنا في المناقشة

الصريحة وبروح ديمقراطية وبأدب يناسب مقام الرئاسة لا يتعارض مع الاحترام الذي نكنه للرئيس. وإذا كان الرئيس عبد السلام غير مرتاح من وجودي في عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة وعضوية الوزارة فإنني أعلن استقالتي أمامكم وأفضل البقاء في القاهرة لأفسح المجال للرئيس عبد السلام أن يختار من يثق به وينسجم معه).

فالتفت الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس عبد السلام وقال له: ما رأيك يا أخ عبد السلام؟

فقال الرئيس عبد السلام: لا أوافق على استقالة الأخ صبحي لأنه محل ثقتي واعتزازي.

وكانت كلمتي مؤدبة جداً نالت استحسان أعضاء الوفدين المصري والعراقي ولقد هنأني عليها الجميع بعد انتهاء الجلسة.

طلب الكلام بعدي الأخ عبد الكريم فرحان الذي كان جالساً بيني وبين السيد عبد الستار علي الحسين وعلى الرغم من نصحي ونصح الأخ عبد الستار بالاكتفاء بردي إلا أنه أصر على الكلام، فتكلم بحدة وخشونة مما اضطر الرئيس عبد الناصر أن ينهي الاجتماع ويطلب عقد جلسة مصغرة في داره في منشية البكري مساءً يحضرها الوزراء العسكريون من الجانب العراقي فقط.

عقدت الجلسة في المساء وحضرها من العراق الرئيس عارف والإخوان ناجي طالب ومحسن حسن الحبيب وعبد الكريم فرحان وأنا. وحضرها من مصر الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وزكريا محي الدين وعلي صبري.

ناقشنا موضوع الخلاف بعمق وبصراحة وبهدوء ودون انفعال. وعرض الرئيس عبد الناصر حلولاً عملية لإعادة الثقة والانسجام وحل المشاكل فوافق عليها الرئيس عبد السلام ولقيت ترحيباً وارتياحاً من أعضاء الوفد العراقي جميعاً، وسجلت وصدرت بعد انتهاء الجلسات باسم برنامج العمل الذي سيرد ذكره.

استأنفنا الاجتماع الموسع للقيادة السياسية في اليوم التالي بحضور كامل أعضاء الوفدين، وناقشنا المواضيع المعروضة في ورقة العمل.

شرح الرئيس عبد الناصر في بداية الجلسة الوضع السياسي الدولي والعربي وأهم ما قاله:

(إن مصر بالنسبة إلى العالم العربي كالقلب. ولهذا القلب جناحان، شرقي يتمثل بالعراق وغربي يتمثل بالجزائر. ولا تستطيع مصر أن تحلق وحدها دون هذين الجناحين عربياً أو عالمياً. فالغرب الاستعماري والرجعية العربية يخشيان هذا التقارب وهذا التلاحم بين القاهرة وبغداد والجزائر. فلقد حاولتا في السنين الأخيرة عزل مصر عن عالمها العربي وضربها وتحطيمها فلم تستطع.

والآن لدينا معلومات شبه مؤكدة بأنها تخطط لفرط هذا التلاحم بين الأقطار الثلاثة بضرب وتحطيم أحد الجناحين أو كليهما. فكونوا أيها الأخوة يداً واحدة لتحولوا دون أن يحقق الاستعمار أهدافه، وقد أخبرنا إخواننا في الجزائر بذلك.

وفعلاً وفي شهر حزيران ١٩٦٥ حصل انقلاب هواري بومدين في الجزائر وانتهى حكم الرئيس أحمد بن بلة الذي كان قومياً وحدوياً وثورياً يعمل لخير الأمة العربية. ولكن الرئيس الجديد هواري بومدين خيب آمال الغرب لأنه نهج نفس السياسة الدولية والعربية التي كان ينتهجها الرئيس بن بلة.

وبعد انتهاء الجلسات صدر بيانان الأول عام أذيع والآخر خاص يتعلق بالقيادة بقي سراً لم يذاع وهما:

بيان القيادة السياسية الموحدة

إيماناً بوحدة الثورة العربية الاشتراكية الوحدوية، وانطلاقاً مما قررته الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة من السير في طريق الوحدة التي اختارتها الإرادة الشعبية في كلا القطرين وتدعيماً لروابط الكفاح بين الشعبين، وتوكيداً لنضالهما المشترك على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة، وتنفيذاً لاتفاق ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٤، ولاتفاقية إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية الموحدة في ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٤، عقدت القيادة السياسية الموحدة أولى اجتماعاتها بالقاهرة في الفترة من ١٦ ـ ٢٥ مايو (أيار) سنة ١٩٦٥، وحضر من الجانب العراقي:

الرئيس عبد السلام عارف	رئيس الجمهورية العراقية.
السيد ناجي طالب	وزير الخارجية.
السيد محسن حسين الحبيب	وزير الدفاع
السيد صبحي عبد الحميد	وزير الداخلية.
السيد عبد الستار علي الحسين	وزير العدل
السيد شكري صالح زكي	وزير التربية.
السيد عبد الكريم فرحان	وزير الثقافة والإرشاد
السيد الدكتور عبد الحسن زلزلة	وزير التخطيط
السيد أديب الجادر	وزير الصناعة
السيد الدكتور عبد الرزاق محي الدين	وزير الوحدة
السيد رجب عبد المجيد	سفير الجمهورية العراقية في الجمهورية العربية المتحدة

وحضر من الجانب العربي:

الرئيس جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
السيد المشير عبد الحكيم عامر	النائب الأول لرئيس الجمهورية نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.
السيد زكريا محي الدين	نائب رئيس الجمهورية.
السيد أنور السادات	رئيس مجلس الأمة
السيد حسين الشافعي	نائب رئيس الجمهورية
السيد حسن إبراهيم	نائب رئيس الجمهورية
السيد علي صبري	رئيس الوزراء
السيد الدكتور نور الدين طراف	نائب رئيس الوزراء

السيد المهندس أحمد عبدو الشرباصي	نائب رئيس الوزراء
السيد كمال الدين رفعت	نائب رئيس الوزراء
السيد عباس رضوان	نائب رئيس الوزراء
السيد الدكتور عبد القادر حاتم	نائب رئيس الوزراء
السيد محمد فتحي الديب	عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي
السيد أمين حامد هويدي	سفير الجمهورية العربية المتحدة في العراق

وقد أسفر البحث عن تلاقي وجهات النظر على ما يلي:

١: إن ظروف الاجتماع وموعد انعقاده يتميزان بالأهمية والخطورة. فالأمة العربية تجتاز أخطر وأدق مراحل كفاحها في مواجهة الاستعمار والصهيونية. الأمر الذي يتطلب تعبئة القوى والطاقات المادية والمعنوية والتأهب لمواجهتها.

٢: استعرضت القيادة السياسية الموحدة ما تم اتخاذه في القطرين من خطوات وما طبق من حلول على طريق الاشتراكية والوحدة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما استعرضت التطبيق الاشتراكي في البلدين وما تم من إنجازات في هذا السبيل. وبحث الحلول الإيجابية التي تتخذ لتدعيم هذه الخطوات في المجالات المختلفة، وقررت اتخاذ الإجراءات الفعالة لزيادتها والتوسع فيها كأساس وطيد على طريق الوحدة الشاملة.

٣: تؤكد القيادة السياسية الموحدة أن ميثاق العمل الوطني في كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة هو سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة وأساس العمل السياسي في القطرين ضماناً لتثبيت المكاسب الثورية لقوى الشعب العاملة وانطلاقها لتحقيق حريتها السياسية والاجتماعية متخذة من القيم الروحية النابعة من الإسلام والأديان السماوية الأخرى دافعاً للنضال الشعبي لتحقيق ذاته وبلوغ أهدافه.

٤: إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العامل هي القوة التي يستند إليها الشعب لتثبيت مكاسبه السياسية والاجتماعية وهي الدعامة الأساسية لقيام الوحدة العربية.

٥: إن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يجمع قوى الشعب العاملة هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو كل السلطات وتوجهها في جميع المجالات والمستويات، وهي أنسب الأشكال الديمقراطية لكل من يرغبون العمل في حقل النشاط السياسي والاجتماعي. وهو التنظيم الشعبي الذي تحل فيه قوى الشعب العاملة تناقضاتها لتدفع العمل القومي والوحدوي خطوات واسعة إلى الأمام. وإن تدعيم الاتحاد الاشتراكي العربي وخلق جهاز سياسي ملتزم بزيادة فعالياته وممارسته للعمل السياسي والاجتماعي في وسط الجماهير فهو السلاح الوحيد الذي تستطيع به الجماهير فرض التقدم وبناء الاشتراكية والديمقراطية ومواجهة تحديات الرجعية والاستعمار.

٦: إن مرحلة الانطلاق الثوري نحو بناء المجتمع الاشتراكي السليم، توجب الاعتماد على مشاركة الجماهير والإيمان بها، فهي وحدها التي تقود التطور دون استعلاء أو سيطرة أو وصاية من أي جماعة أو فئة تحتكر العمل السياسي.

٧: أنه أصبح واجباً وطنياً على جميع القوى أن تتوحد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لمواجهة التحديات المستمرة لأمانيها القومية.

٨: ضرورة التوسع في اللقاءات بين التنظيمات الشعبية للتفاعل مع بعضها للوصول إلى حلول جذرية لزيادة فاعليتها ووحدتها الفكرية تمهيداً لوحدة هذه التنظيمات.

٨: استعرضت القيادة السياسية الموحدة. السياسية الدولية والأحداث العالمية الهامة وأثر هذه الأحداث في الأوضاع العربية. وناقشت بالتفصيل المخططات الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط وتحركات الاستعمار الصريحة والخفية التي تهدد أمن وسلامة البلاد العربية.

فضلاً عن تهديدها مسيرة هذه البلاد نحو الاشتراكية والوحدة. كما أنها تشكل أخطاراً حقيقية على حركات التحرر في العالم كله.

١٠: استعرضت القيادة السياسية الموحدة قضية فلسطين باعتبارها قضية الشعب العربي كله. ووجدت أن محاولات الاستعمار مستمرة لتحطيم الجبهة العربية من أجل تصفية هذه القضية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، بفضل وعي الجماهير العربية وإيمانها بقضيتها وتصديها للمنحرفين.

وفي الوقت الذي تكبر فيه القيادة السياسية الموحدة موقف دول عدم الانحياز والدول والشعوب الأخرى التي ارتضت أن تقف إلى جانب العدالة والحق، فإنها تستنكر موقف الرئيس التونسي بورقيبة الذي يخدم الاستعمار والصهيونية.

وإن القيادة السياسية الموحدة تؤكد تمسكها بما قرره مؤتمر القمة العربي الثاني فيما يختص بخطة العمل العربي الجماعي في تحرير فلسطين التي قررت أن الهدف العربي القومي هو القضاء على إسرائيل والهدف العاجل هو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للأقطار العربية التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأرض العربية.

وترى أن شعب فلسطين هو طليعة النضال من أجل استعادة الوطن السليب، مما يوجب تدعيم كيانه الثوري المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية وتزويدها بكافة الإمكانيات المادية والمعنوية.

١١: كما ترى القيادة السياسية الموحدة أن خطر القواعد العسكرية ما زال قائماً يهدد حرية الشعوب وأمنها. فما زالت القواعد الأجنبية في عدن وليبيا والبحرين وقبرص وغيرها إلى جانب القاعدة العدوانية الرئيسية لتهديد الوطن العربي كله ممثلة بإسرائيل. ولذلك فإنها ترى ضرورة استمرار النضال لإنهاء هذه القواعد العسكرية الأجنبية.

١٢: إن ارتباط المصالح الاستعمارية الخارجية بالقوى الرجعية يقف في وجه التيار الثوري الوطني التقدمي ويتمثل حالياً فيما يجري في الجنوب العربي المحتل وعمان، وما تواجهه الثورة الوطنية التقدمية في اليمن من اعتداءات على حدودها وأرضها ومحاولة العودة بها إلى عهود التخلف والإقطاع، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة دعم النظام الجمهوري في اليمن والكفاح الوطني في الجنوب العربي وعمان.

١٣: كما تجري محاولات طمس عروبة مناطق الخليج العربي وتغير طبيعتها القومية بفتح باب الهجرة الأجنبية ليصبح أصحابها العرب الأصليين غرباء فيها. وإن كل هذه المؤامرات تستهدف خلق إسرائيل جديدة، تؤمن بمصالح الاستعمار في هذه المنطقة، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود لدرء هذا الخطر.

١٤: إن القيادة السياسية الموحدة تؤكد وحدة الأرض والتراب العربي وتقف في وجه أي محاولة لفصل أو اقتطاع أي جزء منه.

١٥: إن القيادة السياسية الموحدة تستنكر سياسية القوة واستخدام الأساليب العسكرية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الأمر الذي يظهر واضحاً في فيتنام والكونغو والدومينيكان. وتدعو إلى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

ومما يثير القلق أن تعاني الأمم المتحدة في هذه الظروف تجميداً لفاعليتها وقدرتها على الحركة رغم الاقتناع بأنه ليس هناك من بديل لها، ومع التسليم الكامل بقصورها في مواجهة مسؤولياتها تجاه الأزمات التي يمر بها العالم حالياً، فإن القيادة السياسية الموحدة ترى أن تعديل ميثاق الأمم المتحدة أمر ضروري ليتماشى مع المتغيرات التي طرأت على العالم خلال العشرين سنة الماضية، كما تطالب بقبول انضمام الصين الشعبية لتأخذ وضعها الطبيعي والشرعي بجانب بقية الدول لتكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية.

١٦: وقد اتفق على عقد الاجتماع التالي للقيادة السياسية الموحدة بالقاهرة في أوائل شهر يوليو (تموز) القادم عقب الانتهاء من المؤتمر الآسيوي الإفريقي المزمع عقده في الجزائر في ٢٩ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٥.

القاهرة ٢٤ محرم سنة ١٣٨٥هـ.
الموافق ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٥م.

برنـامـج العمــل
الذي صادقت عليه القيادة السياسية الموحدة في اجتماعها
من ١٩ ـ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥

١: ناقشت القيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في أول اجتماع لها بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ مايو ١٩٦٥ ظروف البلدين والعوامل المؤثرة لتعزيز وتدعيم فاعلية العمل الوحدوي.

٢: فالوحدة هي أسمى هدف قومي يسعى إليه الشعب في البلدين، وليس من المهم إقامة الوحدة فحسب، ولكن من الواجب أن تقوى هذه الوحدة على مواجهة التحديات التي تنتظرها من الرجعية والاستعمار، أعدائها الطبيعيين، لذا فمن الواجب أن نتخذ كافة الترتيبات لمواجهة هذه التحديات، وأن تسير خطوات العمل الوحدوي في طريق واضح ممهد يحقق له النصر الأكيد، ويعزز من فعاليته ورسوخ أقدامه.

٣: لقد تأكد للقيادة السياسية الموحدة أن العمل الأساسي والحاسم في طريق الوحدة في المرحلة القادمة هو تحقيق الوحدة الوطنية بالعراق مما يتطلب الآتي:

أ: وحدة القيادة السياسية.

ب: وحدة الجيش وأبعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية.

جـ: دعم الاتحاد الاشتراكي.

د: فعالية القيادة السياسية.

وحدة القياد السياسية:

٤: ويتحقق ذلك بالآتي:

أ: تدعيم الروابط والعلاقات التي تربط بين أفرادها لتحقيق وحدة الفكر والعمل.

ب: الاتفاق على برنامج سياسي مع تحديد فترة انتقال وموعد الانتخابات لقيام مجلس الأمة.

جـ: الاتفاق على برنامج اقتصادي واجتماعي.

وبذلك يمكن للقيادة أن تجمع حولها أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة العربية الاشتراكية لتواجه تحديات العناصر المعادية.

وحدة الجيش وأبعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية:

٥: وذلك بالعمل على إذابة وإنهاء التكتلات السياسية بداخله لتحقيق الاستقرار.

٦: وقد اتفق على تكوين لجنة ضباط تختص بالتوصية بإجراء التنقلات والإحالة على التقاعد بين الضباط.

دعم الاتحاد الاشتراكي:

٧: ويتم ذلك بالآتي:

أ: اهتمام السيد الرئيس شخصياً به ووضعه تحت رعايته.

ب: الأخذ بمبدأ التفرغ بالنسبة للمراكز الرئيسية.

جـ: ضم كل العناصر القومية واستبعاد أعداء الثورة والعناصر الانتهازية.

د: العمل على إذابة التناقضات والتكتلات الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكي، ثم خلق تنظيم سياسي ملتزم يعتمد عليه في العمل الوطني.

وبذلك يصبح تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي القاعدة الأساسية لتثبيت العمل الوحدوي، وتعبيراً عن اتحاد قوى الشعب العاملة.

فعالية القيادة السياسية الموحدة:

٨: يجوز أن تجتمع القيادة السياسية الموحدة بكامل هيئتها أو جزء منها حسب مقتضيات العمل.

٩: اتفق على تشكيل أمانة عامة للقيادة السياسية الموحدة، مكونة من أمين عام وعضوين، واجبها:

أ: تلقي التوجيهات من القيادة السياسية الموحدة ووضع برنامج عمل لتنفيذها.

ب: متابعة تنفيذ القرارات، وتقديم تقارير بما تم تنفيذه منها إلى القيادة السياسية الموحدة.

جـ: تشكيل اللجان الفنية المختلفة حسب ما يقتضيه الموقف، ورفع دراستها إلى القيادة السياسية الموحدة.

د: وضع اللائحة الداخلية للعمل بموجبها.

١٠: وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، رأت القيادة السياسية الموحدة:

أ: زيادة فعالية الاتحاد الاشتراكي العربي.

ب: إعداد دراسات فكرية يلتقي عليها الاتحاد الاشتراكي العربي في البلدين.

١١: كما اتفق على أن تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم بالقاهرة في أوائل يوليو ١٩٦٥ عقب انتهاء المؤتمر الآسيوي الإفريقي الذي سيعقد في الجزائر.

رئيس الجمهورية العربية المتحدة　　　　رئيس الجمهورية العراقية

القاهرة ٢٢ محرم سنة ١٣٨٥هـ.
الموافق ٢٣ مايو (أيار) سنة ١٩٦٥م.

وقبل عودتنا إلى بغداد اختلى المشير عبد الحكيم عامر بيَّ وبعبد الكريم فرحان ورجانا باسم الرئيس عبد الناصر تجنب إثارة المشاكل والخلافات مع الرئيس عبد السلام، والتحلي بالصبر إزاء ما يثيره هو من خلافات، ومناقشته بهدوء واحترام يليقان بمركزه، ومحاولة إقناعه بالأفكار والآراء التي تعرض عليه بالحجة والمنطق. وإعادة الثقة والانسجام على الأقل خلال مرحلة هذا الصيف الخطير، فوعدناه خيراً.

إلا أن الأخ عبد الكريم فرحان لم يلتزم بوعده. فبعد أيام من عودتنا نفذ صبره بعد أن رفض الرئيس عبد السلام تنفيذ برنامج العمل السري الذي اتفقنا عليه في القاهرة أمام الرئيس عبد الناصر كما سيرد ذكره في فصل قادم. وأخذ يثير المشاكل والأزمات. ثم قدم استقالته في يوم ٢٣ حزيران ١٩٦٥، وأنا كنت يومها بجولة في المنطقة الشمالية. ولما عدت أخبرني رئيس الوزراء بها، فتعاونا على إقناعه بتجميد استقالته. ثم حدثت أزمة الإذاعة والتلفزيون فطلب قبول استقالته. وأعقبها تقديم استقالتي واستقالة زملاؤنا الوزراء الأربعة الآخرين كما سيرد ذلك في فصل قادم. ويومها كان السيد ناجي طالب وزير الخارجية في القاهرة، ولما عاد منها بلغني برسالة شفوية من الرئيس عبد الناصر فحواها:

(يرجوك الرئيس عبد الناصر أن تسحب استقالتك).

ذكرت ذلك لأبين مدى حرص الرئيس عبد الناصر على وحدة الصف القومي في العراق وعلى خطورة الخلافات بين أعضاء القيادة فيه على مصير العمل العربي الواحد ومستقبله وحبه وتقديره للرئيس عبد السلام.

كان لتردد القيادة المصرية في إقامة الوحدة مع العراق أسباب ذكرتها سابقاً. أهمها اعتقادهم بأن الرئيس عبد السلام عارف لم يكن جاداً في طرحه موضوع الوحدة. وأن هذا الطرح مفروض عليه من قبل زملائه ومن قبل الشارع العراقي.

وإني اعتقد أن الرئيس عبد الناصر كان على استعداد لتجاوز كل العقبات والمشاكل التي ذكرتها سابقاً وإقامة الوحدة لو تأكد أن الرئيس عبد السلام كان جاداً ومخلصاً في عروضه الوحدوية ويرمي بكل ثقله وإمكاناته لإنجاحها وحمايتها والمحافظة عليها.

علاقتي بعبد السلام عارف

عرفت عبد السلام محمد عارف في شهر تشرين أول ١٩٤٥ عندما دخلت الكلية العسكرية ووقتها كانت في الكرادة في منطقة الجسر المعلق. وكان هو آمر الفصيل الثالث في السرية التي انتسبت إليها، وكنت أنا في الفصيل الأول الذي كان آمره الملازم الأول عبد القادر فائق (عميد ركن فيما بعد ومعلمي الأقدم في كلية الأركان ثم أصبح بعدئذٍ من أعز أصدقائي). وكان آمر الفيصل الثاني النقيب أحمد حسن البكر (رئيس الجمهورية فيما بعد).

كانت نهاية سنة ١٩٤٥ وبداية سنة ١٩٤٦ هي أوج الصراع السياسي بين القوى القومية والشيوعية على الرغم من معاداة الطرفين لنظام الحكم القائم في العراق. وقد انقسم الشباب إلى معسكرين وكل فريق يناصر المعسكر الذي تأثر بأفكاره. وكذلك كانت الحال في الكلية العسكرية، ومن الطبيعي أن أكون أنا من المؤيدين والمناصرين للمعسكر القومي. وكذلك كان الحال بين ضباط الكلية العسكرية. وكان النقباء طالب العزاوي وعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر من المتحمسين للأفكار القومية، بينما كان النقيبان فاضل المهداوي ونوري الونة والملازم الأول فوزي جميل صائب من أنصار المعسكر اليساري. ومن الطبيعي أن نتعاطف نحن الطلاب القوميين مع عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر التي كانت صداقتهما مضرب المثل. وكان التعاون والود بيننا وبينهم جيداً وواضحاً على الرغم من أن عبد السلام عارف كان شديداً وقاسياً في معاملته للطلاب. وانحيازه المطلق لطلاب فصيله حيث كان يغدق عليهم الدرجات العالية ويحجب هذه الدرجات على تلاميذ الفصلين الآخرين حتى ينحصر المتفوقون في الدورة في فصيله فقط.

ونتيجة هذا التحيز نقل عبد السلام برقياً إلى إحدى الوحدات في المنطقة الشمالية وعلى الرغم من ذلك أسف التلاميذ القوميين على نقله، وكنت أشدهم أسفاً لأنه كان يمثل الاتجاه القومي في الكلية.

التقيت بعد ذلك عبد السلام في الفرقة الثالثة سنة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) وكان يشغل منصب آمر الفوج الثالث في اللواء التاسع عشر وكان برتبة مقدم ركن ومقره في جلولاء، وكان آمر اللواء العميد الركن عبد الكريم قاسم الذي كان مقره في المنصور. وكنت أنا ضابط الركن الثالث حركات في مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة برتبة رئيس ركن. وبحكم منصبي كنت أزور وحدات الفرقة بين الحين والآخر، ولقد تجددت العلاقة بيني وبين عبد السلام خلال هذه الزيارات.

وكنا نتحدث عن القومية العربية والوحدة العربية وعن الثورة المصرية. ولكني لم أحدثه أو يحدثني عن تنظيمات الضباط الأحرار. وفي إحدى زياراتي للمقدم رفعت الحاج سري طلبت إليه أن يأذن بمفاتحة المقدم عبد السلام للانضمام إلى التنظيم لأنه كان متحمساً للتخلص من النظام في العراق وهو آمر فوج وقومي مندفع وشجاع. فلم يوافق رفعت وحذرني من مفاتحته في هذا الدور

لأن اندفاعه الزائد قد يكشف الحركة. وعلى الرغم من ذلك توثقت العلاقة بيني وبينه. وصادف أن اشتركت في امتحان الترقية الذي جرى في جلولاء ولبثت فيها ثلاثة أيام، استضافني المقدم عبد السلام في فوجه مع زميلي الرئيس الركن خالد حسن فريد الذي كان بدوره من الضباط الأحرار وكان يشغل وقتها منصب ضابط ركن حركات اللواء التاسع عشر، وأفرغ لنا غرفة معاونه المجاور وأثثها لإقامتنا ودفع عنا من راتبه مصاريف الطعام إلى مطعم الفوج. وكنا نجلس نحن الثلاثة في النادي العسكري في جلولاء مساءً ونتحدث عن القومية وشؤون وشجون البلد وكان يفتح قلبه لنا ويتحدث معنا بكل صراحة واندفاع.

افترقت عن عبد السلام عندما التحقت في أواخر سنة ١٩٥٦ في دورة الأركان الانكليزية في كامبرلي. وعندما عدت منها في أواخر سنة ١٩٥٧ وانتميت إلى (الحلقة الوسطية) لتنظيم الضباط الأحرار وكانت ترتبط بالهيئة العليا عن طريق العقيد رجب عبد المجيد، وعلى أثر خلاف بيننا وبين العقيد رجب نسبت الهيئة العليا العقيد عبد السلام عارف بدلاً منه، وهكذا تجددت وتوثقت العلاقة بيني وبينه حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وعندما تعينت ضابط ركن في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، استمرت وتقوت العلاقة بيني وبينه حيث كان يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. ولما حصل الخلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم انحزت إليه، كما انحاز زملائي من أعضاء الحلقة الوسطية أو القيادة البديلة الذي كانوا يشغلون مناصب في مقر وزارة الدفاع وهم عبد الستار عبد اللطيف ضابط ركن القيادة العامة وجاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع ومحمد مجيد مدير شعبة في مديرية الحركات العسكرية لأنه كان يمثل التيار القومي بينما انحاز عبد الكريم قاسم للتيار الشيوعي.

وعندما جرد من مناصبه وعين سفيراً في بون وعاد منها فجأة وزج به في السجن وتقررت محاكمته التي بدأت في يوم ٢٧ كانون أول ١٩٥٨ استدعت المحكمة للشهادة أنا وزميلاي عبد الستار عبد اللطيف وجاسم العزاوي دون تدوين إفادتنا في محاضر التحقيق وكنا لا نعرف ما هي الأسئلة التي ستوجه إلينا.

وكانت شهادتي كما يلي وهي مثبتة في الجزء الخامس من كتاب محكمة الشعب صفحة ٢٧٩.

الرئيس: اسمك؟

الشاهد: الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد.

الرئيس: عمرك؟

الشاهد: ٣٤ سنة

الرئيس: ما هي مهنتك؟

الشاهد: ضابط.

الرئيس: أين تسكن؟

الشاهد: وزيرية ـ بغداد.

الرئيس: تقدم لأداء اليمين وقل (والله العظيم لا أتكلم إلا الصحيح).

الشاهد: والله العظيم لا أتكلم إلا الصحيح.

الرئيس: بين للمحكمة دور المتهم عبد السلام عارف قبل الثورة وفي أثنائها وعن أقواله في غرفتك بعد الثورة؟

الشاهد: كنا أنا والجماعة الذين نعمل في خلية واحدة مرتبطين بالهيئة العليا بواسطة العقيد رجب عبد المجيد وكان هو حلقة الوصل بيننا وبين الهيئة العليا.

وقبل الثورة بحوالي ثلاثة أشهر حسبما أذكر حصل خلاف بيننا وبين العقيد رجب. وعلى أثر ذلك اتصل بنا العقيد عبد السلام عارف وقال لنا أن الهيئة العليا قررت أن يكون العقيد عبد السلام حلقة الوصل بيننا وبين الهيئة العليا بدلاً من العقيد رجب. ومنذ ذلك الحين كان يتصل بنا العقيد عبد السلام ويجتمع بنا في بعض أيام الخميس عند عودته من جلولاء ويبلغنا قرارات الهيئة العليا، وينقل آرائنا وقراراتنا إلى الهيئة العليا. وقبل الثورة بحوالي ١٤ يوماً أخبرنا بأنه تقرر أن يغادر لواء العشرين العراق إلى الأردن وأنه اتفق مع الزعيم عبد الكريم على القيام بالحركة أثناء مرور اللواء العشرين من بغداد. وأخبرنا بأنه سوف يخبرنا بتفاصيل الخطة قبل حركة اللواء بحوالي أربعة أيام. وصادف مجيئه إلى بغداد يوم الخميس المصادف ١٠ تموز مساءً ليخبرنا بالخطة. وأنا سافرت في يوم الخميس صباحاً إلى الأردن مع كلية الأركان ولم يكن لي علم عن الخطة التي أعطاها إلى الجماعة الباقين.

ولا أعرف شيئاً عن الخطة لأني كنت خارج العراق أما اتصاله بنا بعد الحركة فهو اتصال رئيس بمرؤوس فهو كان يشغل منصب معاون القائد العام وفي بعض الحالات التي كان يأتي إلى غرفتنا وكان يقول أن الزعيم يشتغل وأنا لا يمكنني النوم وهو جالس يشتغل فكان يأتي يجلس في غرفتنا ساعة أو نصف ساعة ويرجع بعد ذلك إلى غرفته.

الرئيس: ما هي أقواله؟

الشاهد: أقواله كانت اعتيادية ليس لها علاقة بالوضع العام.

الرئيس: ماذا دار بينه وبين العقيد وصفي طاهر حول موضوع إسماعيل العارف.

الشاهد: في يوم من الأيام كنت أنا والرئيس الأول عبد الستار عبد اللطيف جالسين نشتغل في الغرفة دخل العقيد عبد السلام عارف والعقيد وصفي وكانوا وخصوصاً العقيد عبد السلام في وضعية انزعاج، وسمعت العقيد وصفي يقول له: عبد السلام ما هي القضية فهمني! لحد الآن لا أعرف ما هي القضية.

فقال له الزعيم يريد تكليف العقيد إسماعيل عارف بأن يمثل العراق في هيئة الأمم المتحدة وأنت تعرف إسماعيل العارف هو الذي أفشى الحركة إلى رفيق عارف فهل من الصحيح أن يمثل العراق مثل هذا الشخص! فأجابه العقيد وصفي لا هذا ليس صحيح، ولكننا يجب أن نأخذ بوجهة نظر الزعيم لأن لابد أن يكون للزعيم وجهة نظر ملموسة. قال له: تمام للزعيم وجهة نظر ملموسة ولكن أنت تقبل أن يمثلنا هذا؟ هذا هو الحديث الذي دار بينه وبين وصفي طاهر. بعد ذلك دخل الزعيم بعد العقيد ووصفي بحوالي خمسة دقائق، فقال لنا أخرجوا خارج الغرفة، وبقي هو والعقيد عبد السلام فقط داخل الغرفة، وبقوا حوالي نصف ساعة داخل الغرفة وبعد ذلك ذهبوا إلى محلهم.

الرئيس: قبل دخول الزعيم عليكم للغرفة هل صحيح أن العقيد وصفي طاهر حاسب المتهم عن أقواله وخطبه.

الشاهد: نعم قال له.

الرئيس: نور المحكمة.

الشاهد: قال له: لما كنت تذهب تخطب في الألوية لم تكن تذكر اسم الزعيم، أنت أهملت الزعيم. نحن الجميع نعتبره قبل الثورة وبعدها هو الزعيم فأنت أخذت تدعي الزعامة لنفسك ومن هذه الأقوال.

الرئيس: فماذا أجاب المتهم؟

الشاهد: لا أتذكر إجابة المتهم.

الرئيس: لماذا تتذكر أقوال العقيد وصفي وأقوال المتهم لا تتذكرها؟

الشاهد: لا أتذكرها لأني لم أكن منتبه والعقيد وصفي كان يتكلم بلهجة قوية وأقواله عالقة بذهني حتى الآن. أما إجابته فلا أتذكرها.

الرئيس: ماذا تعتقد بالبلبلة التي حصلت في البلد هل كانت بنتيجة تصرفات المتهم؟

الشاهد: الكل كانوا متفقين قبل الحركة وكل ضباط الجيش المنتمين للحركة بأن الحركة يجب أن تكون فوق الأحزاب، والكل كانوا مقدرين الموقف. كان في البلد طرفين، يسار ويمين، والطرفين كانوا يشتغلون يد واحدة ضد العهد البائد والطرفين دخلوا السجون والمعتقلات. والضباط كلهم قالوا الآن الطرفين متفقين ضد العهد البائد فإذا الجيش مال ولم يحسب لهذا حساباً فحتماً هذين الطرفين سيتنازعان لأن لهما مبادئ مختلفة وكل يطالب أن يتولى هو الحكم. لذلك يجب أن يبتعد الجيش عن اليمين وعن اليسار وعن أية تكتلات حزبية مهما كانت هذه التكتلات. والجيش يسير على مبادئ خلال فترة انتقال معينة، يعينها الجيش بعد ذلك، وخلال هذه الفترة تجمد كافة الأحزاب ولا يسمح لأي نشاط حزبي. وبعد فترة الانتقال تعود الحياة الديمقراطية إلى البلد ويسمح للأحزاب، ويسمح للهيئات الحزبية أن تشتغل حسبما تريد. أما خلال فترة الانتقال فيجب على الجيش أن يسير فوق الأحزاب وفوق الميول وفوق الاتجاهات. وطبعاً نحن لمسنا أن العقيد عبد السلام يميل إلى جماعة حزب البعث وكان يأخذ قسماً منهم معه إلى الألوية.

الرئيس: بصفتكم من ضباط الثورة نبهتم المتهم عن انحرافه عن مبادئ الثورة التي قررتموها وذكرتموها الآن بعد تحيز الثورة إلى أحد الجهات من الأحزاب أو الميول كما سميتها؟

الشاهد: نحن دائماً كنا نقول له ولكافة الضباط بأنه نحن يجب أن نتحرر من الميول الحزبية لأن هذه الأيام الأولى من الثورة ستحدث بلبلة في البلد ونحن بالوقت الحاضر يجب أن نبتعد عن كل بلبلة في البلد.

الرئيس: إذاً البلبلة أوجدها التصرف الذي تصرفه المتهم.

الشاهد: يجوز.

الإدعاء العام: هل كان المتهم بصفته رئيس الخلية أو الواسطة بينهم وبين الهيئة العليا، هل كان يتكلم باسمه أم هناك شخص آخر أخبرهم عنه.

الشاهد: كان يتكلم باسم الهيئة العليا.

الإدعاء العام: هل المتهم هو قائد ثورة ١٤ تموز وواضع خطتها أم هناك شخص آخر.

الشاهد: أنا قلت في خلال ثورة ١٤ تموز أنا كنت في الأردن.

الإدعاء العام: بعد رجوعك من الأردن ألم تسمع هذا شيء يهمك كضابط من الضباط الأحرار ومنتمي إلى الهيئة العليا.

الشاهد: طبعاً سمعت أنه هو والزعيم كريم كانوا متفقين والزعيم كريم بصفته هو زعيم الحركة ورئيس الهيئة العليا هو كان يترأس القضية.

الرئيس: إذاً باعتقادك إن الذي وضع الخطة هو الزعيم عبد الكريم قاسم.

الشاهد: طبعاً لأن هو رئيس الحركة.

الرئيس: موجهاً كلامه للمتهم هل لك مناقشة مع الشاهد.

المتهم: هل أن الشاهد يمكنه أن ينور المحكمة هل أتى في يوم من الأيام حثثتهم أن يفرقوا بين حزب وآخر أو يقدموا جماعة على جماعة أخرى بصفتهم ناسي يتصلون بي دائماً.

الرئيس: من قال لك بأنك فرقت جماعة عن جماعة، قال لك تصرفك مع حزب البعث وأنت ملت إلى هذا الحزب وهذا خروج عن مبادئ الثورة.

كانت وقائع محاكمة عبد السلام عارف أول سجل رسمي موثق عن تنظيمات الضباط الأحرار قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وثبتت هذه المحاكمة كثيراً من المفاهيم عن هذه التنظيمات والتسميات كانت مجهولة لدى الكثيرين. خاصة وأن المحاكمة بدأت في يوم ٢٧ كانون أول ١٩٥٨ أي بعد قيام الثورة بأربعة أشهر، وكلام معظم الشهود فيها ودفاع عبد السلام كانا عفويين لم يتم أي اتفاق أو اجتماع بينهم لتنسيق أقوالهم عدا أولئك الذين كانوا موالين لعبد الكريم قاسم أو الحزب الشيوعي حيث تكلموا ما يحلوا لعبد الكريم قاسم سماعه. ولأول مرة برز فيها اسم (الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار) كما كان يعرف به قبل قيام الثورة حيث ذكره في شهاداتهم الرواد جاسم كاظم العزاوي وصبحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف والمقدم ماجد محمد أمين المدعي العام والمتهم العقيد الركن عبد السلام محمد عارف.

وأصبح بعدئذٍ كتاب محكمة الشعب بأجزائه الاثنين والعشرين مصدراً ووثيقة مهمة في كتابة تاريخ ثورة ١٤ تموز لا بد لأي كاتب أو مؤرخ الرجوع إليه لمعرفة بعض التفاصيل عن الثورة خاصة الجزء الخامس منه.

حكم على عبد السلام عارف بالإعدام ودخل السجن ولبث فيه ثلاث سنوات بعدها أصدر عبد الكريم قاسم عفواً عنه وأطلق سراحه وزرته في بيته مهنئاً ورحب بيَّ أجمل ترحيب.

والتقيته بعد ذلك في صباح يوم ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) في دار الإذاعة حيث انتخبه المجلس الوطني لقيادة الثورة رئيساً للجمهورية.

كان عبد السلام مجرداً من السلطات حيث كان المجلس الوطني بقيادة الثورة يملك السلطات كافة وهو كان مجرد عضو فيه له رأي في المناقشات كما لغيره وكان منصبه كرئيس جمهورية بروتوكولياً فقط.

وكانت الرئاسة في المجلس دورية يتولاها أحد أعضائه في كل رأس شهر. وطبيعة تكوين نفسية عبد السلام الفردية ترفض أن يكون رئيساً صورياً لا حول له ولا قوة وبدون صلاحيات لذلك كان يتذمر من هذا الوضع، وزاد تذمره وحقده حينما بدأ علي صالح السعدي أمين السر العام لحزب البعث وأحد أعضاء المجلس يوجه له الإهانات بين حين وآخر أثناء اجتماعات المجلس، حتى أنه ترك القصر الجمهوري عدة مرات واعتكف في بيته، وكان رئيس الوزراء أحمد حسن البكر ومنافسو علي صالح في المجلس والقيادة يذهبون إليه ويسترضونه فيعود إلى ممارسة واجباته الرئاسية.

كان عبد السلام يفتقد إلى قوة عسكرية يعتمد عليها في الجيش وإلى قوة سياسية يعتمد عليها في الشارع لذا كان يحاول الاتصال بضباط الجيش غير الحزبيين أو بالحزبيين المتذمرين من قيادتهم الحزبية، لتكوين كتلة تسهل له إقصاء المتشددين من أعضاء القيادة البعثية كعلي صالح السعدي، وإعادة اعتباره بحيث يستطيع أن يسهم إسهاماً فعلياً في اتخاذ القرارات ويكون رئيساً لمجلس قيادة الثورة إضافة لمنصبه كرئيس للجمهورية.

ولقد حاول الاتصال بيَّ عدة مرات لأني كنت أشغل منصباً حساساً وهو مدير الحركات العسكرية معتمداً على علاقاتنا القديمة التي بقيت ممتازة وعلى كوني مستقلاً وغير حزبي. وكان أول اتصال عندما أصبح وكيلاً لوزير الدفاع أثناء سفر صالح مهدي عماش إلى القاهرة ضمن وفد كبير برئاسة رئيس الوزراء أحمد حسن البكر لمناقشة موضوع الوحدة الثلاثية بين العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة.

فكتب على كتاب في إحدى الإضبارات المقدمة له (يواجهني مدير الحركات). فأخذت الإضبارة وذهبت إلى مكتبه في مبنى مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقاً) والنادي العسكري حالياً. وما كدت أدخل وأجلس حتى دخل علينا الرائد أنور الحديثي سكرتير المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي كان يبدو مكلفاً بمراقبة رئيس الجمهورية ومنعه من الاتصال بالضباط. وجلس أنور وفوت الفرصة على عبد السلام ليحدثني بما يريد، فاكتفى بالاستفسار عن المعاملة، وكانت تافهة لا تستوجب استدعائي.

ومرة أخرى سافرنا سوية بصحبة وزير الدفاع إلى المنطقة الشمالية لمراقبة الحركات الجارية ضد الثوار الأكراد. وحاول عدة مرات الانفراد بيَّ إلا أن الضباط البعثيين المرافقين لنا فوتوا عليه الفرص بحضورهم أثناء اللقاء.

وفي إحدى هذه الزيارات سقطت بنا طائرة الهيلوكبتر أثناء طيرانها في منطقة دربندخان ولم يصب أحدنا بأذى لأنها سقطت بعد ارتفاعها عدة أمتار عن سطح الأرض.

قدم حسن النقيب في أيلول ١٩٦٣ استقالته من الجيش محتجاً على عدم قبول وساطته في تعيين قريبه العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني بمنصب مدير عام في إحدى وزارات الدولة. وقبل وزير الدفاع الاستقالة ورفع مرسوماً جمهورياً لإحالته على التقاعد. وأمر بتشكيل مجلس تحقيقي للتحقيق معه لتجاوزه سلسلة المراجع المختصة في تقديم استقالته حيث قدمها مباشرة إلى الوزير بواسطة السكرتير.

جاء حسن إلى مكتبي في مديرية الحركات يرجو أن أتوسط له عند الفريق صالح عماش لسحب مرسوم الإحالة على التقاعد، وإلغاء الإجراءات الأخرى المتخذة بحقه.

فقلت له:

يا حسن إنك رجل أقدمت على الاستقالة برغبتك وبإصرار على الرغم من نصح الرائد علي عريم لك ومحاولته إقناعك بعدم تقديمها، فلماذا هذا التراجع؟

فقال: إني كنت غير جاد، وكنت أتصور أنهم سيستدعوني ويسترضون بتعيين نعمان.

فقلت له: هذا تقدير غير صائب.

وبعد إلحاح شديد ذهبت إلى صالح ورجوته بمساعدة حسن وإيقاف الإجراءات.

فشتمه، بعد إلحاحي وافق على إيقاف الإجراءات إلا أنه امتنع عن سحب المرسوم الجمهوري. وقالوا اذهبوا إلى رئيس الجمهورية وأقنعوه بعدم توقيفه أو إعادته غير موقع إلى وزارة الدفاع وفي هذه الحالة إنني لن أعارض أو أتخذ أي إجراء ضد حسن.

فرجعت إلى مكتبي وأخبرت حسن بكل التفاصيل. فبدأ يرجو أن أكلم رئيس الجمهورية وأرجوه بعدم التوقيع على المرسوم. فرفضت ذلك. فتطوع الرائد علي عريم وكان جالساً معنا القيام بمهمة الاتصال بالرئيس. وذهبت إلى مكتبه وعاد بعد لحظات وأسرني بأن الرئيس عرف أن حسن يجلس الآن في مكتبي وطلب إلى على أن يقنعني لأتصل به شخصياً وأرجوه أن يمزق المرسوم الجمهوري.

تناولت الهاتف واتصلت بالرئيس ورجوته على مساعدة حسن، فرحب بيَّ كثيراً وقال لي:

(إني أقدر وساطتك وأسمع إني الآن أمزق المرسوم وقل لحسن أن مكانته عندي عالية).

وكان عبد السلام يهدف من ذلك إلى استرضائي واسترضاء حسن النقيب ليضمن ولاءنا له فنقف إلى جانبه فيما يستجد من مواقف في الأيام القادمة.

وحاول مع ضباط آخرين المحاولات نفسها لكي يُكون له كتلة تسانده. وتساعده على الأقل للتخلص من هذه القيادة المزعجة التي تحصي عليه أنفاسه، وجعلت منه مجرد صورة بروتوكولية لا حول ولا قوة لها.

ولما حدث الانشقاق في صفوف قيادة الحزب أخذ يغذيه ويوسعه ووقف إلى جانب حازم جواد وطالب شبيب خصمي علي صالح السعدي حتى ساهم عن طريق التحريض في أحداث يوم ١١/١١/١٩٦٣ التي سبق أن ذكرتها في فصل سابق.

وكان عبد السلام بارعاً في زرع الخلافات ومقتنعاً بسياسة (فرق السد) وقد مارسها بكفاءة طوال فترة حكمه حتى توفاه الله.

الخلاف مع عبد السلام عارف

أظهر لي الرئيس عبد السلام بعد قبولي المنصب الوزاري كل الحب والمودة، وأصبحت علاقتي به جيدة جداً تسودها الثقة المتبادلة والاحترام. وكان الرجل بعد ١٨ تشرين يعتمد عليَّ ويستشيرني في كل كبيرة وصغيرة، وكنا نجتمع يومياً ليلاً في القصر الجمهوري ومعنا الفريق طاهر وسعيد صليبي ورشيد مصلح. وفي بعض الليالي كان يحضر معنا عارف عبد الرزاق وعبد الكريم فرحان. وكنا نتناقش في أمور الدولة ونتبادل الآراء، حتى اعتقدنا جميعاً أن عبد السلام تعلم درساً كبيراً من تجربته مع عبد الكريم قاسم ومع حزب البعث، وأصبح يؤمن بالحكم الجماعي والشورى ولا يبت أمراً دون مناقشة.

دامت هذه الحالة طوال الأربعة أشهر الأولى بعد ١٨ تشرين الثاني، ولما اشتد عوده وعظم نفوذه بدأ يشجع التكتلات القديمة والجديدة في الجيش، ومارس سياسة فرق تسد، وأخذ يجنح إلى الحكم الفردي. وعملت قوى كثيرة على زرع الشك في نفسه تجاهنا، صدق بعضها وكذب البعض. وعمل حزب البعث على تخريب العلاقات بيننا وبينه مستغلاً علاقة الرائد علي عريم به حيث عاد إلى صفوف الحزب بعد ١٨ تشرين فأبعده عبد السلام من الجيش وعينه مديراً عاماً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأرسله في دورة إلى القاهرة، وهناك زاد التصاقاً بصالح مهدي عماش الذي أقنعه على العمل لتخريب العلاقة بيني وبين عبد السلام. ولما عاد إلى العراق أخذ صالح يرسل إليه رسائل يخبره فيها بأنني أزوره عند وصولي إلى القاهرة وأقنعه في أن نتعاون نحن وحزب البعث للإطاحة بعبد السلام.

وكان علي عريم ينقل هذه الرسائل إلى عبد السلام فلم تنطلي الكذبة عليه. وفي إحدى سفراتي إلى القاهرة حذرني الرئيس عبد السلام من زيارة صالح. فقلت له (إني أزوره بصفته صديقاً). فقال لي إنه عدوك وليس صديقاً وأعطاني إحدى رسائله وقال: اقرأ!! إنه يريد زرع الشك في نفسي تجاهك وهذه الرسالة موجهة إلى علي عريم الذي جاء بها إليَّ متصوراً أني سأصدقها. وبعد أن قرأت الرسالة لم أستغرب موقف صالح لأنه ميكافيلي يؤمن بأن الغاية تبرر الواسطة، ولكني تألمت من موقف علي وأسفت على أن تتغلب الأغراض الحزبية على نبله وشهامته ووفائه فيقوم بعمل لا ينسجم مع هذه الصفات.

وعلى الرغم من ذلك سيطرت عليه شكوكه وهواجسه وأخذ يخشى أي ضابط أو وزير له شعبية في الجيش أو الشارع متصوراً أن هذه الشعبية تبنى على حسابه وأن الغرض منها منافسته على منصب الرئاسة. وبفعل عوامل كثيرة منها مكانتنا في الاتحاد الاشتراكي، وشغب الآخرين، وتصرفات بعض إخواننا معه، هذه التصرفات غير المسؤولة قد أفقدت الثقة تدريجياً بيننا وبينه. وبات لا يقبل أية نصيحة تقدم له تجنبه الخطأ وتحفظ للدولة هيبتها ومكانتها. وعدت إليه طبيعته الفردية التي اضطر

إلى إخفائها في البداية عندما كان يشعر بضعفه وحاجته إلينا، لاعتقاده بأننا القوة القومية المنظمة الوحيدة في الجيش بعد تنظيم حزب البعث.

وكنا نحن حريصين جداً على إرساء وإدامة الحكم الجماعي، ونعارض أية محاولة منه للإنفراد بالحكم. وبعد أن استقطب جماعة القسم (جماعة بشير الطالب ـ عبد الرحمن الرحيم) وجماعة سعيد صليبي إلى جانبه أصبح لا يتحمل أن يشاركه أحد في اتخاذ القرارات، وأخذ يمتعض عندما نقدم له النصح، وبدأت الخلافات تظهر وتتراكم على مر الأيام.

كان عارف عبد الرزاق ومحمد مجيد من المتحمسين جداً منذ البداية لفكرة تشكيل مجلس ثورة، وعارضا إلغاءه عندما صوت المجتمعون في قاعة الانضباط العسكري مساء يوم ١٩ تشرين ثاني ضد انبثاق المجلس. ولذلك لما لاحت بوادر رغبة الرئيس بالإنفراد بالسلطة عادا يضغطان لتشكيل المجلس لأن انبثاقه رسمياً هو الضمانة لإرساء دعائم الحكم الجماعي. ودعا محمد مجيد قيادتنا المنحلة إلى الاجتماع لبحث الموضوع. فعقدنا عدة اجتماعات تقرر فيها الاتصال بالفريق طاهر يحيى وسعيد صليبي وغيرهم لحثهم على التعاون بالضغط على الرئيس ليوافق على تشكيل المجلس. وعارضت الفكرة لعدم جدواها، لأن المجلس لن يكون له تأثير مادام لم يشكل في البداية ومادام عبد السلام لا يريده. وإذا فرض عليه سيجعل منه مجلساً صورياً وإذا استمر الضغط عليه فسيصر على تطبيق ما جاء في البيان الأول لحركة ١٨ تشرين ١٩٦٣ وسيكون أغلب أعضائه أعضاء بحكم مناصبهم أي موظفين يبدلهم حين يشاء. لذلك سوف لن يخالفوا له رأياً خوفاً من تبديلهم. ولن تكون لنا نحن المجتمعين أكثر من أربعة مقاعد.

تطورت الاجتماعات إلى فكرة إعادة التنظيم في الجيش، واعتماد التنظيم الذي بدأ به هادي وفاروق بأمر من الرئيس عبد السلام بعد أن أهمله وأوعز إلى بعض الضباط بتأسيس عددٍ من التنظيمات في الجيش لتنافسه. وإن بعض هذه التنظيمات تعمل باسمه ولكن ولاءها لغيره. ولابد من أن تكون لدينا قوة عسكرية لمجابهة أي انقلاب تقوم به إحدى هذه الكتل. ومادام قد سمح لغيرنا بتنظيم الضباط للحد من نفوذنا السياسي فلابد أن يكون لدينا تنظيم يخشاه الجميع.

وعلى الرغم من أني كنت وزيراً للخارجية عدت أمارس عملي التنظيمي داخل الجيش.

فرض علينا الأخ محمد مجيد العميد نهاد فخري عضواً في القيادة، ووافقنا على ضم العقيدين محمد خالد وفيصل شرهان العرس إليها وتكونت من:

عارف عبد الرزاق ـ عبد الكريم فرحان ـ محمد مجيد ـ صبحي عبد الحميد ـ محمد خالد ـ فيصل العرس ـ هادي خماس ـ عرفان وجدي ـ عدنان أيوب صبري ـ فاروق صبري ـ رشيد محسن. وقد بدأ هذا التنظيم يمارس أعماله في شهر آذار ١٩٦٤ ولم يكن من أهدافه الإطاحة بعبد السلام.

ولما كنت أشد أعضاء القيادة التصاقاً بالرئيس عبد السلام فقد طلبوا إليَّ مفاتحته بتشكيل مجلس قيادة الثورة. وعلى الرغم من أني لم أكن مقتنعاً بالفكرة، فقد حملتها إليه بكل أمانة كما طلبوا ودافعت أمامه عن فكرة لم أكن مقتنعاً فيها. فثار وغضب ورفض الفكرة، واهتزت ثقته بيَّ. ثم تقاطر عليه الإخوان طاهر يحيى وعارف عبد الرزاق ومحمد مجيد وسعيد صليبي ومارسوا عليه ضغطاً شديداً حتى وافق على عقد اجتماع لمناقشة الفكرة.

حضر الاجتماع الفريق طاهر ورشيد مصلح وسعيد صليبي وعارف عبد الرزاق وهادي خماس وعبد الكريم فرحان وأنا.

وأخذ كل واحد يرشح اسماً لعضوية المجلس، ولم يخرج الجميع عن الإطار الذي حدده البيان الأول إلى أن رشح الأخ محمد مجيد الأخ عرفان وجدي، ولما سأله عبد السلام عن الأساس الذي استند إليه في ترشيحه، أجاب محمد مجيد (أنه شارك في تنفيذ حركة ١٨ تشرين ولأنه من كتلتنا). ولم يكن محمد موفقاً في القسم الثاني من جوابه حيث أثار عبد السلام والآخرين فأخذ كل يرشح اسماً ويقول أنه شارك في الحركة وهو من كتلتي. وقال عبد السلام لا تنسوا أن هناك آخرين كبشير الطالب ومحمد يوسف، فاشتد النقاش واحتد عبد السلام وهاجم الكتل، فاقترح الفريق طاهر تأجيل بحث الموضوع إلى ما بعد عودة الرئيس من زيارته للهند وباكستان التي ستبدأ في ٢٦ آذار ١٩٦٤.

بعد عودة الرئيس من الزيارة استأنفنا الاجتماعات، وتحت ضغط الجميع وافق على تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة وفقاً لما جاء في البيان الأول. وعند تشريع قانونه استغفلنا ووضع المادة ١٣ التي تنص على ما يلي:

(يمارس رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تتضمن جميع صلاحيات المجلس الوطني لمدة عام واحد تتجدد تلقائياً كلما تطلب الأمر ذلك وبتقدير منه).

وبهذه المادة نسف الرئيس صلاحيات المجلس وأصبح هو الحاكم الفعلي قانوناً. وحددت المادة الأولى من القانون الأعضاء كما يلي:

أولاً: رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة رئيساً.

ثانياً: أعضاء بحكم مناصبهم وهم: رئيس الوزراء ـ رئيس أركان الجيش ـ معاونو رئيس الأركان ـ قادة الفرق ـ قادة القوة الجوية ـ الحاكم العسكري العام.

ضباط الجيش المستوزرون الذين ساهموا مساهمة فعلية في ثورة ١٨ تشرين.

ثالثاً: الضباط الذين يرتأيهم المجلس الوطني لقيادة الثورة على أن لا يتجاوز مجموع أعضائه العشرين عضواً.

ونشر القانون في الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٥/٩. وتقرر أن يكون المقدم هادي خماس سكرتيراً له. واجتمع المجلس بكامل أعضائه في شهر أيار ١٩٦٤ وأقسم الأعضاء اليمين، كما أقسم السكرتير هادي خماس اليمين وأصبح بحكم الواقع عضواً في المجلس فاغتاظ عبد السلام ولكنه لم يستطع إلغاء ما حدث أو منعه، وبذلك أصبح لنا خمسة مقاعد فيه من مجموع (١٥) مقعداً.

وبدأنا نكافح لإلغاء المادة (١٣) ومارس الأعضاء جميعاً ضغطاً شديداً على الرئيس حتى استطاعوا إقناعه بإلغائها. فصدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٤ بحذف المادة (١٣) وأعلن ذلك في يوم ١٤ تموز ١٩٦٤.

كان الأساس الذي أصر فيه بعض إخواننا على تشكيل المجلس هو إرساء دعائم الحكم الجماعي، والحد من فردية الرئيس وقراراته غير مدروسة، والمشاركة الفعلية في رسم سياسة الدولة.

وعلى الرغم من قيام المجلس وممارسته لواجباته فقد استمر الرئيس بفرديته، واستمرينا بالحد منها بمختلف الطرق، ومعارضة القرارات غير مدروسة، وكانت شقة الخلاف تتسع مع مرور الأيام.

عدت من القاهرة بعد ظهر يوم ٧ تموز ١٩٦٤ حيث كنت في مهمة رسمية مع العقيد محمد مجيد ومحمد يوسف سبق شرحها في فصل سابق. وكان في استقبالنا في مطار معسكر الرشيد الأخ هادي خماس، وقد أخبرني بأن هناك اجتماعاً في مبنى الكلية العسكرية لكبار الضباط دعا إليه الرئيس، ورجانا بحضوره. ففضلنا الذهاب إلى دورنا لأننا كنا متعبين جداً نتيجة سفرة غير مريحة في طائرة الحمل اللعينة (أوكرانيا).

زارني مساء اليوم نفسه الأخ هادي وقصَّ عليَّ تفاصيل ما جرى في الاجتماع.

ويبدو أن الرئيس عبد السلام أراد أن يثبت للجميع أن شعبيته في الجيش بخير وأنه يتمتع بحب الضباط وتأييدهم وأن التآمر ضده مكتوب عليه بالإخفاق خاصة بعد أن سمع بأن تكتل عبد الهادي الراوي ـ جابر حسن حداد يخطط لمؤامرة القفز إلى السلطة أخبرني بها أحد الضباط (النقيب مبدرا لويس).

فأرسلت على جابر وحذرته، كما حذرت هادي الراوي. فسافر الاثنان إلى القاهرة ليبتعدا مؤقتاً عن بغداد.

لقد خطط عبد السلام مع بعض قادة الفرق والضباط وأعد تمثيلية سميت فيما بعد (بتمثيلية البيعة) تعتمد على أن يقدم الرئيس استقالته في الاجتماع، ثم ينهض الضباط الذين اتفق معهم ويرفضون الاستقالة ويجددون البيعة له، فينجز باقي الضباط خلفهم وتتحقق البيعة بالإجماع.

وفي الاجتماع الذي حضره رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش وقادة الفرق وعدد كبير من الضباط وقف الرئيس خطيباً وهاجم جابر حسن حداد دون أن يسميه ورمز إليه بـ (أبو حلك العكركة) ثم أعلن استقالته وطلب إلى الضباط انتخاب رئيس آخر بدلاً عنه. فوقف القادة والضباط الذين اتفق معهم خطباء الواحد بعد الآخر يرفضون الاستقالة ويجددون البيعة له. ثم حذوا حذوهم باقي القادة والضباط وهم لا يعرفون التمثيلية المعدة سلفاً يستنكرون الاستقالة ويطالبون بسحبها. وانتهت المسرحية بنجاح تام وغادر الاجتماع وهو سعيد.

كلمني الرئيس هاتفياً في الليلة نفسها وقال لي (لقد حصلت على البيعة مجدداً). فقلت له لقد سمعت بها وغداً سأزورك لأقص عليك نتائج المهمة التي سافرنا من أجلها إلى القاهرة وأبحث معك موضوع الاجتماع الذي حصلت بموجبه على البيعة.

وفي اليوم التالي زرته في مكتبه وقلت له أن معظم الضباط الذين حضروا الاجتماع عرفوا أن ما جرى تمثيلية تم إعدادها قبل ليلة وأن بعض الضباط كانوا يمرون على الآخرين ويقولون لهم أن الرئيس سيقدم استقالته في الاجتماع وعليكم رفضها. فأنكر ذلك وقال أن ذلك كان قراراً فردياً لم يعلم به أحد حتى أخي عبد الرحمن.

فقلت له: إنك لا تحتاج إلى أن تبرهن لأحد مدى شعبيتك لأن ليس هناك من يطمح أو يستطيع أن ينافسك لأننا كلنا معك. وإنك بهذا العمل خسرت الكثير ولم تربح شيئاً. فاستاء من صراحتي

التي كنت مخلصاً فيها حرصاً على مقام الرئاسة وعلى شخصه بالذات لأني بالرغم من كل خلافاتنا كنت أحبه وأحترمه.

أما الخلافات على الاتحاد الاشتراكي فقد بدأت قبل إعلانه واستمرت بعد ذلك وتفاقمت مع مرور الأيام وقد شرحتها في فصل الاتحاد الاشتراكي.

استاء الرئيس عبد السلام من تصرفات بعض إخواننا معه، وكان قسم منها غير متعمد والآخر لا يخلو من سوء تقدير. ومن هذه التصرفات:

١: خشونة الأخ عبد الكريم فرحان في نقاشه في أثناء انعقاد المجلس الوطني لقيادة الثورة

وكان هذا طبعه حتى في اجتماعات مجلس الوزراء. إلا أن عبد السلام كان لا يستسيغ هذه الخشونة مهما خلصت هذه النيات، وكانت سوء تقدير من عبد الكريم ناسياً أنه يكلم رئيس الجمهورية وليس صديقه الحميم عبد السلام عارف.

٢: ذهب الرئيس عبد السلام إلى منطقة الكلية العسكرية لمشاهدة تمرين تقوم به إحدى قطعات الجيش ولم ير العقيد الركن عرفان وجدي آمر الكلية العسكرية ضمن مستقبليه.

وبعد انتهاء التمرين أظهر غضبه لعدم وجوده، مما حدا بالأخ محمد مجيد اصطحاب عرفان إلى القصر الجمهوري لتقديم الاعتذار إلى الرئيس. وحجة عرفان أن التمرين لم تقم به الكلية، بل قامت به وحدة أخرى في منطقتها وكان هو مشغولاً في أمور أخرى. ولا شك أن عمل عرفان هذا كان سوء تقدير غير مقصود.

٣: اتصل المرافق الأقدم العميد زاهد محمد صالح بمعاون رئيس أركان الجيش العميد الركن محمد مجيد طالباً إليه تكليف مديرية الحركات العسكرية بتشكيل فصيل دفاع وواجبات للقصر الجمهوري.

فاعترض الأخ محمد مجيد قائلاً: لديكم فوجان من الحرس الجمهوري ولا أجد موجباً لتشكيل هذا الفصيل في الوقت الحاضر لحاجتنا إلى الجنود في إكمال نقص الوحدات المقاتلة.

وقص عليَّ الرئيس عبد السلام رفض العميد محمد مجيد بتألم فاتصلت به وأخبرته بتألم الرئيس من رفضه. فقال لي أنه تصور أن الاقتراح فكرة المرافق الأقدم ولا علم للرئيس به، وكان حسن النية لا يقصد إغضاب أحد وناقش موقف الجنود مع المرافق بموضوعية. وإذا كان التشكيل هو رغبة الرئيس فإنه سيأمر بتشكيله. وأخبرت الرئيس بما قاله الأخ محمد فارتاح وقال: يبدو أن الأمر كان ناتجاً عن سوء فهم، وإني أعرف أن العميد محمد شخص صادق.

تشكيـل الوزارة الجديـدة

وتسلمي منصب وزيـر الداخليـة

بعد إبرام اتفاقية القيادة السياسي الموحدة مع القاهرة في ١٦ تشرين أول ١٩٦٤، اجتمعت كتلتنا في الأسبوع الأخير من شهر تشرين أول ١٩٦٤ في دار الأخ محمد مجيد ودرسنا الوضع العام في العراق بتفصيل دقيق وتوصلنا إلى ضرورة إزالة كافة العراقيل التي تعوق تنفيذ الاتفاقية، تمهيداً لإقامة دولة الوحدة التي يتطلع إليها أغلب أبناء الشعب وبالأخص القوميين منهم.

وكان لا بد من القضاء على التذمر حيث بدأت بعض الجهات والدوائر الأجنبية تغذيه ببث الإشاعات الكاذبة، وتضخيم الأمور والأخطاء البسيطة. وكان الدس والإشاعات تدور حول وجود كتل متناحرة في الحكم، والخلاف بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة، وعدم انسجام الوزراء.

وانتقاد بعض المدراء العامين في المؤسسة الاقتصادية، وعدم حل المشكلة الكردية بصورة سلمية تضمن وحدة الوطن وتمنح الأكراد بعض طلباتهم المعقولة.

وكانت هناك طلبات بسن قانون انتخاب المجلس النيابي وكان هناك انتقاد لتعدد الكتل العسكرية في الجيش مما يؤدي إلى انقسام هذه المؤسسة الخطيرة وتأثير ذلك على مستقبل الحكم والوطن.

واتفقنا على مفاتحة الرئيس عبد السلام لتدارك الوضع وفق الأسس التالية:

١: ضرورة إجراء تبديل وزاري واستيزار عناصر تنسجم مع الخط الوحدوي الاشتراكي، ذات وزن قوي في الشارع وقادرة على مجابهة وحل المشاكل كافة.

٢: تصفية الكتل في الجيش وهذا يتم بتعيين ضابط ركن كفؤ وقوي ومستقل رئيساً لأركان الجيش، يستطيع بنفوذه وشخصيته القوية إبعاد الجيش عن السياسة، وصرفه لواجباته الأساسية، ورشحنا لهذا المنصب اللواء الركن ناجي طالب الذي كان عضواً في مجلس الرئاسة مع ج.ع.م الملغي. وهو محل احترام الجميع وتقديرهم. واتفقنا على أن نحل كتلتنا إذا تم ذلك دليلاً على حسن النية.

٣: تقوية وتعزيز وإسناد الاتحاد الاشتراكي العربي التنظيم الوحيد المعترف به.

طلبنا عقد اجتماع للمجلس الوطني. فحضره من كان في بغداد وتعذر حضور قواد الفرق، وهذا غالباً ما كان يحصل.

تكلم في الاجتماع عارف ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان وطالبوا بالتغيير الوزاري وضرورة إسناد منصب رئيس أركان الجيش إلى ضابط ركن. فاعترض عبد السلام.

واستمر النقاش بهدوء، وكان موضوعياً وتأجيل إلى اليوم التالي.

وأثناء مغادرتنا القصر الجمهوري طلب إليَّ الإخوان أن أتكلم في الجلسة القادمة نيابة عنهم لأني ما أزال أكثر منهم قرباً وتأثيراً على عبد السلام.

فعكفت في الصباح على كتابة تقرير مختصر ومركز شرحت فيه الأوضاع وطرق معالجتها. وفي الاجتماع الذي عُقد مساء ذلك اليوم قرأت التقرير وسلمت نسخة منه إلى الرئيس عبد السلام وأخرى إلى رئيس الوزراء (راجع نص التقرير في نهاية هذا الفصل).

كان عبد السلام ميالاً للتغير الوزاري ليتخلص من رشيد مصلح الذي كان يهاجم في مجالسه الخاصة الخطوات الوحدوية والتحول الاشتراكي. وفي الوقت نفسه كان دوماً يحذر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من انقلاب وشيك سيقوم به القوميون العرب وعلى رأسهم صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان. حتى أن الفريق طاهر يحيى استدعاني في نهاية دوام أحد الأيام إلى مكتبه ولبثنا نتجاذب الحديث لمدة ساعة، وأخيراً قال لي ضاحكاً (يبدو أن انقلابكم لن يتم هذا اليوم) فقلت له: ما الخبر؟ فقال: (اتصل رشيد مصلح برئيس الجمهورية هاتفياً وأخبره أنكم ستقومون بانقلاب في الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم). فقلت له: إلى متى ستصدقون هذه الإشاعات؟ فقال لي: (مسكين رشيد هناك من يستغله ويصدق أقواله ويربكنا ويربك الدولة، والغاية واضحة هي إحداث الانشقاق حتى يشك بعضنا بالآخر).

انزعج الرئيس عبد السلام من طلبنا تبديل أخيه، وتأجيل الاجتماع إلى صباح اليوم التالي. وفي الصباح اجتمعنا في مكتب رئيس الجمهورية ورجوناه بإصرار على تبديل رئيس أركان الجيش، وأصر على موقفه وهدد بالاستقالة والسفر إلى المدينة المنورة ليسكن فيها. وكان لديه موعد مع عبد الخالق حسونة أمين الجامعة العربية، فخرجنا من مكتبه على أن نعود للاجتماع بعد انتهاء زيارة الأمين. وكان المفروض أن أحضر الاجتماع بصفتي وزيراً للخارجية إلا أني استأذنته بالخروج لمناقشة الموضوع بهدوء في مكتب رئيس الوزراء لربما نتوصل إلى حل يرضي الجميع.

وفي مكتب رئيس الوزراء في القصر الجمهوري، اقترح الفريق طاهر حلاً للأزمة بتعيين ناجي طالب وزيراً للدفاع مادام عبد السلام مصراً على بقاء شقيقه رئيساً للأركان وشاركه سعيد صليبي في إقناعه. فوجدناه حلاً وسطاً، وإن الإصرار على غير ذلك سينتج عنه أزمة خطيرة لا تتحمل البلاد نتائجها، خاصة وأن اتفاقية القيادة السياسية الموحدة مع مصر لم يمض عليها إلا أيام معدودة. ثم ناقشنا من يكون وزيراً للداخلية بدلاً من رشيد مصلح فاقترح رئيس الوزراء أن يشغل عبد الكريم فرحان هذا المنصب. إلا أن عبد الكريم رفضه بإصرار، وحجته أنه كان من أشد المنادين بإبعاد رشيد مصلح عن الوزارة ومن أشد المنتقدين لسياسات وزارة الداخلية، وكان دائماً يطالب بتبديل متصرف لواء السليمانية عبد الرزاق محمود.

فإذا قبل منصب وزير الداخلية فسيفسر رشيد وغيره أن منطلقاته في إبعاد رشيد وانتقاد سياسته كانت شخصية الغاية منها أن يحل محله.

فاتفق الجميع على أن أكون أنا وزيراً للداخلية، وعبثاً حاولت الرفض إلا أنهم أصروا على ذلك على أن أحتفظ بمنصب وزارة الخارجية وكالة لحين الاتفاق على شخص مناسب لها. وحجتهم أن وزير الداخلية يجب أن يكون عسكري وعضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي.

استدعانا الرئيس لتناول طعام الغداء معه ومع أمين الجامعة العربية. ثم استأنفنا الاجتماع بعد الغداء في مكتب رئيس الجمهورية.

فأخبره الفريق طاهر بالحلول التي تصلنا إليها فوافق عليها. وقال اذهبوا واقنعوا ناجي طالب. فتطوع عارف عبد الرزاق بانجاز ذلك وعاد مساءً وأخبرنا برفضه للمنصب. فذهبت إليه مع عبد الكريم فرحان لإقناعه.وشرحنا له ظروف ترشيحه واعتماد الجميع على استقلاليته وكفاءته، واتزانه، ومقدرته على إبعاد الجيش عن السياسة، إلا أنه أصر على الرفض.

وفي اليوم التالي طلبنا من الرئيس استدعائه وتكليفه بالمنصب شخصياً، فحضر وأصر على رفضه ورشح محسن حسين الحبيب وزيراً للدفاع. وإزاء إصراره على الرفض وافقنا جميعاً على إسناد المنصب إلى اللواء الركن محسن حسين وهو يمتاز بالكفاءة ولكنه غير قادر على مواجهة التحديات كناجي طالب.

واغتنمت الفرصة وأثرت موضوع وجوب عرض منصب وزارة الخارجية على السيد ناجي طالب فوافق الجميع واشترط لقبوله المنصب أن يتضمن كتاب التكليف للسيد رئيس الوزراء مادة تنص على إعادة الحياة الدستورية والنيابية في مدة أقصاها سنة.

كانت لدى عبد السلام رغبة في إسناد أحد المناصب الوزارية إلى الدكتور عبد الجبار الجومرد وهو شخصية مرموقة ومتزنة وذو ثقافة عالية. فاستدعاه من الموصل حيث مقر إقامته. فاعتذر الجومرد عن قبول أي منصب وزاري.

وقال أنه لا يريد أن يكرر تجربته مع العسكر مرة ثانية حيث كان وزيراً للخارجية في أول وزارة تشكلت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ . وقال إن الوزارة الحالية أو المقبلة رئيسها ضابط وتضم عدداً كبيراً من الضباط إضافة إلى رئيس الجمهورية. وهو مستعد للعمل ضمن وزارة جلَّ أعضائها من المدنيين ورئيسها مدني وأن تعود الحياة الديمقراطية والبريطانية إلى العراق.

ألَّف السيد عدنان سامي نذير كتاباً عن عبد الجبار الجومرد افترى فيه على الرجل بذكر هذا الحادث حيث ادعى أن الجومرد اعترض على أن يتسلم وزارة الخارجية ضابط وذكر اسمي بالذات. وهذا الكلام فيه إساءة لرجل مثقف وعالم جليل كعبد الجبار الجومرد الذي يعرف جيداً أن خيرة وزراء خارجية العراق في العهد الملكي كانوا ضباطاً كنوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وجعفر العسكري وشاكر الوادي حتى أن طبيب الأسنان عبد الإله حافظ أصبح وزيراً للخارجية في إحدى وزارات نوري السعيد. وكان الجنرال مارشال وزير خارجية أمريكا في عهد ترومان من أبرع وزراء خارجيتها وهو صاحب مشروع (مارشال) لإعادة بناء أوربا وإنعاشها بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان الجنرال هيك وزيراً لخارجية أمريكا في أوائل عهد الرئيس رولاند ريغان. وعظيم فرنسا الجنرال ديغول هو أعظم ساستها في القرن العشرين على الإطلاق.

وكان محمود رياض وزيراً لخارجية مصر أيام الرئيسين عبد الناصر والسادات ثم أميناً عاماً لجامعة الدول العربية وهو عسكري أيضاً. كل هذا يعرفه الدكتور الجومرد ولابد أن صبحي عبد الحميد خريج كلية الأركان العراقية سنة ١٩٥٥ بامتياز وخريج كلية الأركان الانكليزية في كامبرلي سنة ١٩٥٧. وجاء في التقرير النهائي لهذه الكلية عنه في فقرة الصفات العسكرية والشخصية ما يلي:

(إنه ذكر جداً وضابط حسن التدريب، وقد أفاد كثيراً من هذه الدورة بالرغم من ضعفه في معرفة اللغة الإنكليزية. أبدى حرصاً عظيماً ودلل على مدى مقدرته في العمل المتواصل الشاق.

إنه ذو تفكير منطقي وغريزة تعبوية. وقد أتقن أصول الأركان الضرورية،وإقامة مستقبل يبشر بأنه سيكون ضابط ركن مرموقاً.

ولديه كثير من الآراء التي كثيراً منها أصلية وتقدمية. يستطيع النقاش عن قضية صعبة وغريبة ((كسياسة الشرق الأوسط)). بصورة فعالة وبرحابة صدر.

إنه ذو شخصية محبوبة وجذابة. يشتغل جيداً ضمن الفريق وأنه محبوب من زملاءه الضباط. يصلح أن يكون معلماً جيداً في كلية الأركان التابعة لجيشه. وأنه لائق لإشغال منصب ضابط ركن ضمن الفرقة).

ويعرف الدكتور الجومرد أن صبحي كان أستاذاً في كلية الأركان لمدة خمس سنوات ثم مديراً للحركات العسكرية.

وأعتقد أن شخصاً يملك كل هذه المزايا قادر على أن يكون وزيراً للخارجية.

اختير أعضاء الوزارة الجديدة بعناية، وضمت عناصر ذات مقدرة وكفاءة. وهكذا تشكلت الوزارة بعد أن اقترح بعض الوزراء وعلى رأسهم السيد ناجي طالب أن يتضمن كتاب التكليف النقاط التالية نقاطاً أساسية تلتزم الوزارة بتنفيذها ضمن منهاجها:

١: إعادة الحياة الدستورية وقيام الحياة النيابية في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة.

٢: الإسراع في إعادة إعمار الشمال وحل القضايا المعلقة به كافة بما يضمن الوحدة العراقية.

٣: إقامة مجلس شورى تطبيقاً للبيان الأول الصادر في ١٨ تشرين الثاني خلال شهر واحد.

٤: الاهتمام ببناء الجيش والقوات المسلحة وإبعادها كلياً عن السياسة.

٥: إنجاز ما يترتب على ما جاء في اتفاقية ١٦ تشرين الأول ١٩٦٤ الوحدوية.

صدر مرسوم تشكيل الوزارة مساء يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ كما يلي:

١: الفريق طاهر يحيى رئيساً للوزراء

٢: اللواء الركن محسن حسين الحبيب وزيراً للدفاع

٣: السيد صبحي عبد الحميد وزيراً للداخلية

٤: السيد ناجي طالب وزيراً للخارجية

٥: السيد عبد الكريم فرحان وزير للإرشاد

٦: السيد عبد المجيد سعيد وزير للمواصلات

٧: الدكتور محمد جواد العبوسي وزير للمالية

٨: السيد فؤاد الركابي وزير للبلديات

٩: السيد عبد العزيز الحافظ وزير للاقتصاد
١٠:الدكتور عبد الصاحب علوان وزير للإصلاح الزراعي
١١: السيد عبد الهادي الراوي وزير للزراعة
١٢: الدكتور شامل السامرائي وزير للصحة
١٣: السيد شكري صالح زكي وزير للتربية
١٤: السيد عبد العزيز الوتاري وزير للنفط
١٥: الدكتور عبد الكريم هاني وزير للعمل والشؤون الاجتماعية.
١٦: الدكتور عبد الحسن زلزلة وزير للتخطيط
١٧: السيد عبد الستار علي الحسين وزير العدل
١٨: السيد مصلح النقشبندي وزير للدولة لشؤون الأوقاف
١٩: الدكتور عبد الرزاق محي الدين وزير للوحدة
٢٠: الدكتور عبد الفتاح الألوسي وزير للإسكان
٢١: السيد أديب الجادر وزير للصناعة
٢٢: السيد مسعود محمد وزير لشؤون الشمال

شعر عبد السلام أن قوة الضغط التي مورست عليه في أثناء تشكيل الوزارة قوة منظمة ومتفقة وقوية، هدفها أن تحول دون انفراده في الحكم أو أن يتخذ قرارات فردية دون استشارتها في المستقبل، وإن العناصر الجديدة التي دخلت الوزارة لها وزنها واعتزازها بشخصيتها وكرامتها، ومن الصعب تمشية ما يريد من أمور بسهولة، لذلك أخذ يخطط لزرع بذور الشقاق بيننا، وبيننا وبين باقي ضباط الجيش وأعضاء الوزارة.

كما بدأ يحرض بعض العناصر القومية لمهاجمتنا بإغرائهم بتسليمهم قيادة الاتحاد الاشتراكي. وأطلق علينا اسم (الشركة الخماسية). وأخذ يشيع في الأوساط الرجعية التي أخذت تلتف حوله. بأن الشركة الخماسية وراء المطالبة بالوحدة مع مصر، وهي كانت وراء القرارات الاشتراكية عندما تسلمت وزارة الداخلية عملت على تطبيق نصوص القانون في معاملة الناس خاصة الموقوفين منهم لأسباب سياسية، ومنعت أخذ البراءات ونشرها في الصحف من المنتمين لأحزاب المعارضة نظير إطلاق سراحهم، وأعدت المعلمين المسحوبة أيديهم الذين هم على ملاك المدارس الابتدائية إلى مدارسهم وكان عددهم أكثر من (٣٠٠٠) معلم. كما عملت على إفراغ سجن نقرة السلمان من المساجين بنقل من تقدمت عائلته بعريضة إلى سجون قريبة من محل سكنى العوائل. (راجع الموقف من القوى المعارضة).

كان أول خلاف بيني وبين الرئيس عبد السلام حين فصلت شعبة الجنسية من مديرية الأمن العامة وتشكيل مديرية عامة خاصة بها، اخترت لها مديراً هو معاون مدير الأمن العام السيد إسماعيل شاهين ووافق عليه مجلس الوزراء إلا أن الرئيس رفض توقيع المرسوم الجمهوري بتعينه ورشح غيره، ولم أجد في المرشح الصفات التي يتمتع بها إسماعيل شاهين، وحاولت إقناعه، فلم أفلح فرشحت شخصاً آخر إلا أنه أصر على مرشحه مما اضطرني أن أعهد بمديرية الجنسية العامة

وكالة إلى مدير الأمن العام المقدم رشيد محسن. وبعد استقالتي من الوزارة لم يعين مرشحه بل عين مرشحي الثاني الذي سبق أن رفضه، وهذا يدل على أنه كان يريد خلق المشاكل، وهو موقف غريب لم أجد له مبرراً.

وكان الخلاف الثاني حين طلب إليَّ نقل متصرف (محافظ) الموصل السيد شاكر محمود السامرائي إرضاءً لصديقه عبد الرحمن عبد الرحيم وهو تاجر ورجل أعمال يعتمد عليه الرئيس ويكلفه دوماً بالاتصال برجال السياسة وضباط الجيش من مدينة الموصل، اختلف مع المتصرف لأنه لم ينفذ رغباته ووقف أمام جمع في أحد أسواق الموصل وقال: (سأحلق شاربي إذا لم أستطع نقل المتصرف).

أخبرني المتصرف بذلك، فقلت له: اذهب إلى عملك ولا تهتم به، وإن أمور الدولة لا تسيرها الأهواء والصداقات والادعاءات الفارغة.

وبعد أسبوع كنت جالساً مع رئيس الجمهورية في مكتبه وطلب إليَّ نقل المتصرف إلى لواء (محافظة) آخر. ففوجئت بالطلب لعملي أن الرئيس لا يتأثر بطلبات الأصدقاء، ولا تؤثر فيه الأهواء. فسألته عن السبب؟ فقال: (إن أهل الموصل لا يريدونه).

فقلت: لماذا؟ وهو رجل متزن ومتدين ونظيف ولا تشوبه شائبة.

فقال: اعلم ذلك وهو صديقي ولكن الأفضل النزول عند رغبات سكان اللواء.

فقلت: سأحقق في الأمر وأنفذ ما فيه المصلحة العامة. وأخفيت في البداية ما أعرفه حتى لا أسبب للرئيس إحراجاً عسى أن يقتنع بحجج منطقية.

ولأجل أن أكون صادقاً معه ومع نفسي استدعيت السيد عبد الباري الطالب مسؤول الاتحاد الاشتراكي في الموصل، وهو شخص صادق وأمين ومتزن ومخلص وسألته عن رأيه في المتصرف دون أن أخبره عن السبب. فمدحه كثيراً وقال إن معظم سكان اللواء يحبونه ويحترمونه لحرصه ونزاهته واستقامته وتدينه. وقصَّ عليَّ قصته مع عبد الرحمن عبد الرحيم حيث يبدو أن معظم أهل المدينة قد سمع بها.

وبعد أسبوع التقيت الرئيس عبد السلام فسألني ماذا فعلت في نقل متصرف الموصل.

فقلت له: لقد حققت في الموضوع فوجدت أن معظم أهل الموصل يحبونه ولا يرغبون في نقله.

فقال لي بحدة: ولكني مصر على نقله.

فاضطررت أن أقص عليه حكاية عبد الرحمن عبد الرحيم. فأنكر علمه بذلك، وأنكر أنه يريد نقل المتصرف بناء على رغبة عبد الرحمن أو بوشاية منه.

فقلت له: إن أهل الموصل كلهم سمعوا بالقضية وإذا تم نقل المتصرف فمعنى ذلك أن عبد الرحمن هو أقوى من وزير الداخلية، وأقوى من مجلس الوزراء، بل أن ذلك ليس من مصلحة مقام رئاسة الجمهورية. وإن هذا الرجل تحداني لأنه يريد أن يفرض رأيه عليَّ عن طريقك وأنا لا أقبل ذلك.

وبعد أيام اتصل بيَّ رئيس الوزراء ورجاني تلبية طلب رئيس الجمهورية بنقل المتصرف. فقصصت عليه القصة فانزعج وقال لي:

(تصرف علي وفق ما تمليه عليك المصلحة العامة).

وبقيَّ المتصرف في منصبه إلى أن استقلت في شهر تموز ١٩٦٤. وكانت باكورة أعمال وزير الداخلية الجديد السيد عبد اللطيف جاسم الدراجي نقل المتصرف من الموصل إلى لواء العمارة وتعين مرشح عبد الرحمن عبد الرحيم العميد المتقاعد سعيد الشيخ في محله.

عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة اجتماعاً في وزارة الدفاع في يوم ١٨ نيسان ١٩٦٥ بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع.

وكان موضوع سير الحركات في شمال الوطن هو الموضوع الوحيد المطروح للمناقشة.

وقبل البدء في المناقشة طلب رئيس أركان الجيش إلى رئيس الجمهورية ترشيح ضابط ليتولى منصب آمر مركز الاستخبارات الذي استحدث في المنطقة الشمالية ومقره في كركوك.

وهذا طلب غريب من رئيس أركان الجيش لأنه من ضمن صلاحياته وصلاحيات وزير الدفاع.

فكان عليه أن ينتخب الضابط ويصدر أمر نقله وإذا كان من رتبة مقدم فما فوق فيقترح الاسم على الوزير لإصدار أمر النقل. ولكن الأمر يبدو كأنه مبيت لإثارة أزمة لا مبرر لها. إذ قال الرئيس عبد السلام فوراً: (لينقل المقدم الركن فاروق صبري إلى هذا المنصب). فاعترض المقدم الركن هادي خماس مدير الاستخبارات قائلاً:

سيدي إن المقدم فاروق معاون مدير الاستخبارات وأنا أحتاجه في بغداد فأرجو أن تسمح لي بترشيح ضابط غيره من المديرية لهذا المنصب. فقال عبد السلام: (لقد أصدرت أمري ولا أقبل أي نقاش في هذا الموضوع).

فسكت هادي ولم يعلق. وسكوته شجع الآخرين البدء بتنفيذ الجزء الثاني من المسرحية. إذ انبرى العميد سعيد قطان قائد الفرقة الرابعة وقال: سيدي: لقد نقلت الأركان العامة أربعة ضباط من فرقتي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية وإني الآن أطالب بإعادتهم إلى الفرقة.

فاعترض هادي قائلاً: إن هؤلاء الضباط هم ضمن مجموعة انتخبناهم من وحدات الجيش وأرسلناهم إلى القاهرة للاشتراك في دورة استخبارات فيها، مدتها ثلاثة أشهر، وحينما عادوا نقلنا بعضهم إلى المديرية وأعرنا خدمات اثنين منهم إلى مديرية الأمن العامة. وإن النقص في المديرية يبلغ الآن ٥٠% من ملاك ضباطها، فإذا تم نقل المعاون والضباط معناه هدم المديرية. فقال له الرئيس: لا يهمني ذلك! يجب نقل الضباط لسد نقص الوحدات في الشمال.

وهنا تدخل العميد الركن محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش الذي ترتبط به مديرية الاستخبارات العسكرية، وشرح نقص الضباط في مديريات هيئة الأركان العامة. وكيف أنه لم يحاول سد هذه النواقص حتى لا يؤثر على موقف الوحدات المقاتلة.

وقال: إن وجود نقص بحدود ٥٠% في ملاكات المقر العام أمر مقبول في هذه المرحلة. ولكن إذا تجاوز النقص هذا الحد يصبح غير مقبول خاصة في مديرية الاستخبارات العسكرية التي تضطلع بواجبات هامة في مثل هذه الظروف. وأرجو ترك الأمر لنناقشه مع قائد الفرقة لنصل إلى قناعات مشتركة ونتدارك نواقصه إن وجدت من دوائر أخرى.

وعلى الرغم من هذا الشرح المنطقي أصر الرئيس عبد السلام على نقل الضباط.

وهنا قال هادي: أرجو إعفائي من منصب مدير الاستخبارات العسكرية لأني لا أستطيع العمل بمثل هذا النقص الكبير وإن إخفاق المديرية في واجباتها سينعكس عليَّ شخصياً.

ثم قال محمد مجيد: أرجو إعفائي من منصب معاون رئيس أركان الجيش لأني لا أستطيع أن أمارس واجباتي وأنا أرى إحدى مديرياتي (تتفلش) تنهدم. فغضب الرئيس عبد السلام وصاح: (مع السلامة! الباب توسع جمل).

وكان هذا الكلام موجهاً لعضوين من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في اجتماع للمجلس بكامل أعضائه. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر هادي ومحمد مجيد في الاجتماع، ولقد وجه إليهما بعد ذلك نقداً شديد لأنهما لم يتركا الاجتماع مباشرة بعد هذه الإهانة. ولما انفض الاجتماع لتناول الغداء تخلف عن حضوره محمد وهادي.

وبعد تناول الطعام تفرقنا في غرف وزارة الدفاع لتناول الشاي، فجاءني المقدم الركن رشيد العبدلي سكرتير وزير الدفاع وقال لي: إن محمد مجيد وهادي خماس قدما طلباً إلى وزير الدفاع لإحالتهما على التقاعد وهما الآن في مكتبه يحاورهما ويحاول إقناعهما بالعدول عن ذلك.

حقاً إنني فوجئت بهذا الموقف واستنكرت انفرادهما باتخاذ هذا القرار دون استشارة زملائهما. وكنت يومها على خلاف معهما ومع باقي الزملاء ولقد قاطعت اجتماعات الكتلة منذ بداية السنة.

اتصلت بعارف عبد الرزاق وأخبرته بالموقف وتناقشنا فيه واتفقنا على أن نقدم نحن الاثنان استقالتينا تضامناً معهما وتصعيداً للأزمة حتى تنفرج إذ لا سبيل للحيلولة دون قبول استقالتهما إلا بتصعيد الأزمة.

وقبل استئناف الاجتماع قدمت استقالتي الشفوية إلى رئيس الوزراء وقدم عارف بدوره استقالته الشفوية إلى وزير الدفاع.

وهكذا تأزمت الأمور بشكل سريع بتخطيط من عبد السلام وسوء تقدير منه. ولو أوعز لأخيه هاتفياً بنقل فاروق صبري لتم ذلك بهدوء ودون هذه الضجة التي لا مبرر لها. ولكنه لم يكن مخرجاً ماهراً للمسرحية ولم يكن قد حسب حساباً جيداً للتطورات التي حصلت. ولم يكن يعرف ماذا سيكون رد الفعل ومداه.

لقد صدمته استقالة عارف بالذات لأنه كان منذ شهر يخطط لسحبه من الكتلة واستمالته إلى جانبه بمختلف الطرق، ولقد أوعز إليَّ صديقه حميد قادر وسعيد صليبي بالتأثير عليه لينسحب من الكتلة. وما كان يدري أن الكتلة اجتمعت في بداية السنة وانتخبت عارف رئيساً لها.

وكان يكره فاروق ويريد نقله من بغداد لأن هذا كان ينتقده كثيراً في كل مكان، وكان بإمكانه نقله دون اللجوء إلى هذه المسرحية.

وفي مساء اليوم نفسه زار الفريق طاهر ومعه سعيد صليبي محمد مجيد وهادي خماس في دورهم لتهدئة الوضع وإقناعهما بالعدول عن طلبهما.

وكنت حاضراً في دار هادي عند وصوله ومعي عبد الستار علي الحسين وزير العدل.

وتكلمنا بكل صراحةٍ عن الثقة المفقودة بين رجال الحكم ولقد طلبا مني الذهاب معهما إلى رئيس الجمهورية لمصارحته في كل الأمور. فذهبنا إلى القصر الجمهوري ومعنا السيد عبد الستار علي الحسين. وكانت جلسة طويلة قلت فيها ما في قلبي وقال الرئيس عبد السلام ما في قلبه. وكان الحوار موضوعياً وهادئاً. واتفقنا على سحب الاستقالات وإجراء مصالحة بينه وبين هادي ومحمد مجيد. وتمت المصالحة في اليوم التالي بحضور رئيس الوزراء وعارف سعيد وأنا. أما فاروق فنقل إلى الشمال وبقي الضباط الأربعة في المديرية.

شرحت سابقاً كيف أن ضغطاً كبيراً مورس على الرئيس عبد السلام لعقد اجتماع القيادة السياسية الموحدة في القاهرة بدلاً من بغداد. وكيف اختلى الرئيس عارف بالرئيس عبد الناصر وناقشنا موضوع الخلاف بينه وبيننا وكان من نتيجة ذلك عقد الجلسة الخاصة التي تمخض عنها برنامج العمل لتصفية الجو وإعادة الثقة بين الثوار.

عدنا من القاهرة في يوم ٢٦ أيار ١٩٦٥ وبعد يومين طلب وزير الدفاع عقد جلسة لمناقشة موضوع وحدة الجيش وإنهاء الكتل السياسية الموجودة فيه.

عقد الاجتماع في القصر الجمهوري وحضره رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية وأعضاء المجلس الوطني الموجودون في بغداد. تكلم فيه وزير الدفاع بإسهاب وشدد على ضرورة إنهاء الكتل. فأنكر الرئيس عبد السلام وجودها وسبق أن اعترف بذلك أمام الرئيس عبد الناصر. وقال: (من يدعي بوجودها فليتفضل ويجلس في محلي). واتفقنا نحن على أن لا نتكلم حتى لا نثير حساسية وأزمة جديدة. وعبثاً حاول وزير الدفاع ورئيس الوزراء إقناعه بمناقشة موضوع الكتل داخل الجيش، وهو يصر على عدم وجودها، وانتهى الاجتماع دون نتيجة.

وحاولنا بعد ذلك عقد اجتماعات أخرى لمناقشة باقي المواضيع الواردة في برنامج العمل إلا أنه كان يماطل، ويبدو أنه قرر التنصل عن كل ما التزم به أمام الرئيس عبد الناصر وتسبب في برنامج العمل الذي وقعه معه، لقد صبرت وصبر الآخرون لعلنا نجد وسيلة لإقناعه بالالتزام بميثاق العمل، إلا أن الأخ عبد الكريم فرحان فقد صبره وأخذ يلوح بالاستقالة حتى لا فائدة ترجى من البقاء مادام الرئيس عبد السلام مصراً على موقفه ومنهجه وإصراره على الاتجاه نحو الحكم الفردي، وتخريب الجيش والاتحاد الاشتراكي، وزرع بذور الخلاف بين القوميين.

وفي أحد الأيام قال لي الرئيس عبد السلام أنك زرت الألوية الجنوبية ولم تزر الألوية الشمالية، وضباط الجيش في الشمال يوجهون نقداً لك لأنك لم تزرهم في مناطق القتال. فقررت زيارة ألوية كركوك والسليمانية وأربيل والموصل.

وفعلاً سافرت إلى كركوك في يوم ٢٠ حزيران ١٩٦٥ وكان في استقبالي رئيس أركان الجيش وقائد الفرقة الثانية والمتصرف. ثم زرت السليمانية وأربيل. وفي أربيل اتصل بيَّ السيد طاهر يحيى رئيس الوزراء وطلب إليَّ قطع الجولة والعودة إلى بغداد ولما سألته عن السبب! ضحك وقال إن رئيس الوزراء غير مرتاح من هذه الجولة ويلح على إنهائها. فقلت له إني قمت بها بتوجيه منه. فقال: يبدو أنه ندم على طلبه منك القيام بها. كما أن هناك أموراً تستدعي وجودك في بغداد مساء يوم الجمعة ٢٤ حزيران لحضور اجتماع مهم في القصر الجمهوري. فقلت له: سأقوم غداً بزيارة الموصل وأعود بعد غد صباح يوم الجمعة إلى بغداد.

ويبدو أن الرئيس كان يخشى أن يتصل بالضباط وأحرضهم ضده، كما أنه لم يرتح من الحفاوة التي لقيتها في المناطق التي زرتها سواء في الأوساط المدنية أو العسكرية. وخاصة حفاوة المتصرفين الأربعة وهم من زملائنا العسكريين السابقين، وكانوا على خلق عالي ومتين بالرغم من أنهم جميعاً كانوا أقدم مني بالرتبة العسكرية وهم العميد الركن عبد المنعم متصرف لواء أربيل، والعميد الركن رشاد الحمامي متصرف لواء السليمانية والعميد نوري الراوي متصرف لواء كركوك والعميد شاكر محمود السامرائي متصرف الموصل. وكنت أبادلهم الحب والاحترام.

عدت إلى بغداد في القطار صباح يوم الجمعة ٢٤ حزيران وذهبت إلى القصر الجمهوري مساءً. واجتمعت برئيس الوزراء في مكتبه الخاص في القصر، فأخبرني بأن عبد الكريم فرحان قدم أمس ٢٣ حزيران استقالة مسببة فاتفقت معه على تجميدها وفي هذه الأثناء حضر عبد الكريم إلى مكتب رئيس الوزراء فتعاونت مع الفريق طاهر على إقناعه بتجميد الاستقالة فوافق على أن نتعاون جميعاً بإقناع رئيس الجمهورية بتنفيذ اتفاق القاهرة. فوعدناه بذلك.

سمعنا صباح يوم ٢٣ حزيران بانقلاب هواري بومدين ضد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة. ولقد أثار هذا الانقلاب الذي توقعه الرئيس عبد الناصر في اجتماع القيادة السياسية الأخير اهتمام القيادتين العراقية والمصرية. وكانت القيادتان حريصتين على الحفاظ على حياة الرئيس بن بلة.

فاتصل الرائد عبد الله مجيد سكرتير رئيس الجمهورية في مساء يوم ١٩٦٥/٦/٢٣ بمدير وكالة الأنباء العراقية العميد الركن دريد الدملوجي وأملى عليه بأمر من الرئيس تصريحاً طلب إليه نشره وإذاعته مع التأكيد على الصحف أن تكون مقالاتها الافتتاحية صباح يوم ٢٤ حزيران عن الموضوع ذاته. وفيما يلي نص التصريح.

(إن أحداث الجزائر تستأثر باهتمام رجال الثورة في العراق وعلى رأسهم الرئيس عبد السلام عارف الذي يتابع الموقف في القطر الشقيق انطلاقاً من حرص العراق على ثورة الجزائر ومسيرتها. وإن الرئيس عبد السلام عارف والرئيس جمال عبد الناصر على اتصال مستمر حول الموقف في الجزائر. كما أن هذه الاتصالات تضمنت بذل المساعي الحميدة للحفاظ على حياة الرئيس أحمد بن بلة).

أُذيع هذا التصريح بواسطة الإذاعة والتلفزيون وكان موضوع المقالات الافتتاحية للصحف اليومية في اليوم التالي. وأذاعت الإذاعة صباح يوم ٢٤ حزيران مقتطفات من مقالات الصحف في نشرة أخبار الصباح.

واستمع إليها الرئيس عبد السلام، وطلب إلى عبد الله مجيد الاتصال بالمدير العام للإذاعة والتلفزيون السيد عبد اللطيف الكمالي ليعيد قراءة نص مقالات الصحف كاملة في نشرة أخبار المساء. إلا أن الكمالي رفض إذاعة النصوص الكاملة للمقالات لأنها طويلة وتستغرق وقتاً طويلاً يمله المستمع الذي يريد أن يتمتع بمناهج الإذاعة والتلفزيون المقررة. وادعى عبد الله مجيد بأن الكمالي قال له معللاً سبب رفضه إذاعتها بالكامل (أن فيها دعاية شخصية للرئيس الأمر الذي لا يتفق ونهج الإذاعة). فاتصل عبد الله مجيد بالمذيع الذي يذيع الأخبار المسائية وطلب إليه إذاعة مقالات الصحف كاملة. فنفذ المذيع الأمر.

ولما سمع عبد اللطيف بإذاعة المقالات حقق مع المذيع الذي أخبره بأنه تلق أمراً من سكرتير رئيس الجمهورية، فذهب الكمالي إلى وزير الإرشاد عبد الكريم فرحان وقص عليه الحادثة وشكا من التدخل المستمر لسكرتير الرئيس في شؤون الإذاعة والتلفزيون. فغضب الوزير ووجه صباح يوم ٢٥ حزيران الكتاب التالي إلى رئيس الوزراء.

سري وشخصي

السيد رئيس الوزراء المحترم

الموضوع: مهمة الإذاعة والتلفزيون ودورها الإعلامي

إن واجبات الإذاعة والتلفزيون خطيرة في مقدمتها بناء الإنسان العربي وتعميق المفاهيم القومية والإنسانية وتوعية المواطن وتربيته.

لكني لمست أن بعض المسؤولين مازالوا يتصورن أن هذه الأجهزة وجدت للدعاية للحكام والمسؤولين. فأخذوا يضغطون على الموظفين والمذيعين فأربكوا أمور هذه الأجهزة، وأثروا على مناهجها، فكرهها الشعب وغرب عنها.

أرجو تفضلكم بإصدار الأوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه الناحية وعدم الاتصال بأي موظف من موظفي المديرية المذكورة عدا مديرها العام.

عبد الكريم فرحان
وزير الثقافة والإرشاد

صورة إلى:
ـ مدير الإذاعة والتلفزيون.
ـ وكالة الأنباء العراقية.
ـ رئاسة ديوان الرئاسة.
} أرجو تبليغ موظفيكم بذلك.

لم أطلع أنا على هذا الكتاب وأعرف تفاصيل الحادثة إلا بعد تقديم استقالاتنا حتى أن عبد الكريم لما زرته بعد استقالته لم يذكر إلا أنه سمع شتائم رئيس الجمهورية بعد أن وجه كتاباً عادياً إلى رئيس الوزراء وأعطى صورة منه على ديوان الرئاسة.

كان الكتاب لا مبرر له. وكان الأفضل أن يذهب الأخ عبد الكريم إلى رئيس الجمهورية ويرجوه أن يأمر سكرتيره بعدم التدخل في شؤون الإذاعة والتلفزيون وضعه من الاتصال بالموظفين والمذيعين. وأن كانت لديه رغبة أو توجيه معين فليتصل به شخصياً أو يأمر رئيس الديوان بالاتصال لتنفيذ هذه الرغبة.

لم يكن رئيس الديوان سياسياً محنكاً بل كان مجرد موظف لذلك عندما تسلم هذا الكتاب صباح يوم ٢٨ حزيران لم يحاول أن يخفيه عن الرئيس ويتصل برئيس الوزراء لتسوية الموقف. بل أخذ الكتاب وهرول به لاهثاً وعرض على الرئيس. وما أن قرأه حتى ثار غضبه ورفع سماعة الهاتف مساء اليوم نفسه واتصل برئيس الوزراء في مكتبه وكان من سوء الصدف وجود عبد الكريم فرحان في المكتب جالساً قرب الهاتف فسمع هياج الرئيس وصياحه والذي كان يسبه ويشتمه بأقسى الألفاظ.

ولم يحاول الفريق طاهر تنبيه الرئيس بوجود الوزير معه، كما لم يحاول إبعاد الهاتف عن الوزير حتى لا يسمع الشتائم. وبعد انتهاء المكالمة نهض عبد الكريم وطلب إلى رئيس الوزراء قبول استقالته المجمدة التي سبق أن قدمها له في يوم ٢٣ حزيران، وأنه لن يعدل عنها مهما كانت الظروف بعد أن سمع الشتائم. ثم غادر المكتب إلى داره.

في صباح اليوم التالي ٢٩ حزيران اتصل بيَّ رئيس الوزراء هاتفياً وسألني إن كنت التقيت عبد الكريم فرحان مساء الأمس أو صباح اليوم. فأجبته بالنفي.

فقال: ألم يتصل بك ويخبرك بأنه طلب مساء أمس قبول استقالته السابقة؟

فقلت: له: لا. وما الجديد في الموقف وقد اتفقنا معه على تأجيلها؟

قال: على كلٍّ ستقبل استقالته وأرجو أن لا يؤثر ذلك على موقفك. والأفضل أن يخرج عبد الكريم من الوزارة لأن عنصر الانسجام بينه وبين رئيس الجمهورية قد فقد نهائياً.

كان المفروض أن اذهب إلى مكتب رئيس الوزراء لمعرفة تفاصيل الموضوع ولكني كنت أجهل الدوافع الجديدة وراء إصرار عبد الكريم على الاستقالة ولذلك لم أقدر النتائج الخطيرة التي أعقبتها.

اتصلت هاتفياً بدار عبد الكريم فأجابتني زوجته بأنه ما يزال نائماً ولا يريد أن يكلم أي شخص. فاتصلت بالأخ محمد مجيد ففاجأه الخبر وحضر إلى مكتبي وحاول بدوره الاتصال بعبد الكريم فتلقى الجواب نفسه. فقررنا الذهاب إليه. فاضطر إلى استقبالنا في داره وقال لنا: أنه أرسل كتاباً إلى رئيس الوزراء يطلب فيه منه المسؤولين من الاتصال بموظفي الإذاعة والتلفزيون وفرض تغيير مناهجها. وأعطى صورة من الكتاب إلى رئيس ديوان الرئاسة.

فاطلع الرئيس على الكتاب واعتبره ماساً به. فغضب وكلم رئيس الوزراء وكنت جالساً معه، فسمعته يشتمني لمدة عشرة دقائق، فأكدت استقالتي السابقة، وغداً سأسافر إلى القاهرة وأبقى فيها فترة طويلة ولن أحيد عن موقفي.

حاولنا إقناعه بالتريث لمناقشة الموقف مع باقي زملائنا فلم يقبل. ثم لمناه لأنه انفرد بقرار الاستقالة منذ البداية وها هو يصر عليها دون أي اعتبار لرأي إخوانه الباقين وغادرنا الدار.

دعونا بعض إخواننا إلى الاجتماع. فحضر عرفان وهادي إلى مكتبي وناقشنا نحن الأربعة الموقف. وعرضت عليهم أن أقدم استقالتي تضامناً معه.

فنصحني محمد وهادي بالتريث لحين عودة العميد عارف عبد الرزاق من الخارج حيث كان يحضر معرضاً للطائرات في باريس ومرَّ في لندن وسيعود غداً.

إلا أن عرفان كان رأيه أن أقدم استقالتي مادامت الأزمة التي كان يخشاها عارف قد تفجرت، ولا مجال لتسويتها مادام عبد الكريم مصراً على استقالته. وقال موجهاً كلامه إلى محمد وهادي.

(عليكم الآن إخباره بحقيقة نوايا عبد السلام حتى يستطيع أن يتخذ القرار المناسب).

وبعد تردد قصَّ عليَّ هادي مايلي:

(منذ مدة وعبد السلام وسعيد صليبي وحميد قادر يحاولون التأثير على عارف عبد الرزاق لينسحب من كتلتنا ويكون بصفهم، فتظاهر عارف بالموافقة لكشف نوايا عبد السلام الذي لمحَّ له بأنه سيكلفه بتشكيل الوزارة القادمة.

وقال له أنه سيجري تعديلاً وزارياً قريباً يبعد فيه عبد الكريم فرحان عن الوزارة والاتحاد

الاشتراكي، ويعين صبحي عبد الحميد أميناً عاماً ووزيراً للدولة لشؤون الاتحاد. ويعين سعيد قطان وزيراً للداخلية (قائد الفرقة الرابعة) ويطلب إليه عرقلة أعمال الاتحاد الاشتراكي وسيصطدم به صبحي ويضطر إلى تقديم استقالته وبالتالي يتخلص بالتدريج منه ومن عبد الكريم ثم بعد ذلك تتم المرحلة الثانية من الخطة بتصفية الجيش من أنصارهما).

واستمر هادي قائلاً أن عارف قص ذلك عليهم قبل سفره وطلب منهم كتمان الأمر عن عبد الكريم وصبحي حتى لا يثيروا أزمة لحين عودته من الخارج. ومن ثم مناقشة هذه الأمور سوية لاتخاذ الموقف المناسب.

بعد سماعي هذه النوايا قلت لهم: (أنني كنت متردداً في تقديم استقالتي وتركت لكم مشاركتي في اتخاذ القرار. ولكن بعد أن سمعت منكم خطط عبد السلام فإنني أفضل أن أستقيل الآن مادامت الأزمة قد تفجرت، وليس من المصلحة السماح لعبد السلام أن ينفرد بنا ليصفينا واحداً بعد الآخر خاصة وأن عارف سيصل غداً، وأنني لن أسلم استقالتي إلا بعد سفر عبد الكريم غداً.

واتفقنا على تشجيع المدنيين على الاستقالة لتكون أزمة قوية تهز عبد السلام وتعيده إلى وعيه. أما الضباط فعليهم التمسك بمواقفهم والتصرف بهدوء بعيداً عن الأزمة.

شاع الخبر في صفوف أعضاء الوزارة وزارني مساءً بعض الإخوان الوزراء وقصصت عليهم ما أعرف من تفاصيل. فصمم السادة أديب الجادر وعبد الستار علي الحسين وعزيز الحافظ وفؤاد الركابي على تقديم استقالاتهم تضامناً معي. ولمحَّ آخرون بأنهم سيفكرون بالاستقالة. وكانوا جميعاً يشكون من فردية عبد السلام وتدخله في شؤون وزاراتهم وابتعاده عن موضوع الوحدة وأمور أخرى ذكروها في استقالاتهم.

وفي صباح اليوم التالي ٣٠ حزيران ذهبنا إلى المطار لتوديع عبد الكريم فرحان. وبعد سفره توجهت إلى مجلس الوزراء وسلمت إلى رئيس الوزراء استقالتي.

كتبت نص الاستقالة بعناية، وأوضحت فيها أسباب الخلاف المتراكم بيننا وبين رئيس الجمهورية، وسلوكه الشخصي في الحكم. وركزت على فرديته، ورغبته في الابتعاد عن الحكم الجماعي، ونزوعه إلى الحكم الفردي. وأكدت تنصله من بحث برنامج العمل المتفق عليه في القاهرة في اجتماع القيادة السياسية الأخير، واستخفافه بالدعوة إلى الوحدة مع مصر في مجالسه الخاصة، وتحريضه بعض الفئات القومية التي كان يتصل بها سراً ضدنا وضد الاتحاد الاشتراكي، مما ساعد على تفتيت القوى الوحدوية وبعثرة الصف القومي.

وكان يتكلم في مجالسه الخاصة عن التركمان والأكراد والشيعة منتقداً ومستهزئاً حتى أشاع عني وعن عرفان بأننا تركمان مع العلم أني عربي من عشيرة العبيد وعرفان من مدينة الدور قرب سامراء. وكأن التركمان إذا عمل من أجل الوحدة العربية يعتبر عمله نشازاً في الوقت الذي كنا نشجع جميع القوميات في العراق على أن تعمل من أجل الوحدة.

كان كلامه ينقل ويشوه ويتلقفه أعداءه والمتصيدون في الماء العكر ودوائر الاستخبارات الأجنبية ويبالغون فيه ويحرفونه مما ساعد على تفتيت الوحدة الوطنية وتعميق الروح الطائفية.

وعلى سبيل المثال نقل البعض إلى المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف السيد محسن الحكيم

بأن تعين خريجي الجامعات محصوراً بأبناء السنة. وأصدر نجله مهدي منشوراً انتقد فيه الحكومة. فسافر السيد طاهر يحيى رئيس الوزراء إلى النجف ومعه خمسة وزراء هم السادة شامل السامرائي وعبد العزيز الحافظ وحسن الدجيلي وعبد الصاحب علوان وعبد الكريم هاني في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٤. وزار السيد الحكيم في داره، واستفسر منه عما يزعجه من تصرفات السلطة. فانتقد السيد الحكيم بعض القوانين التي تصدرها الحكومة وهي لا تتفق والشريعة الإسلامية، فوعده رئيس الوزراء بتكيف القوانين مستقبلاً بحيث تنسجم مع أحكام الشريعة جهد الإمكان.

ثم تطرق السيد الحكيم إلى قضية تعينات الخريجين في دوائر الدولة المختلفة، وقال أنه سمع بأنه إذا تقدم شخص اسمه عبد القادر بطلب الوظيفة يلبى طلبه فوراً. أما إذا تقدم شخص اسمه عبد الحسين بالطلب فيرفض. وعبد القادر كناية عن السنة وعبد الحسين كناية عن الشيعة.

فأجاب رئيس الوزراء قائلاً:

(هذا غير صحيح لأن طلبات التوظيف تقدم إلى مجلس الخدمة الذي يعلن في الصحف عن حاجة وزارة ما لعدد محدد من الموظفين. والمجلس وحده مسؤول عن التعين والتوزيع حسب أسس وضوابط هو يضعها، وهذا يشمل كافة وزارات الدولة ودوائرها ومؤسساتها، عدا وزارتي الخارجية والدفاع فصلاحية التعيين مناطة بالوزيرين أنفسهم. وإن رئيس مجلس الخدمة شخص كفئ ومخلص ونزيه وهو محل ثقتنا وهو الدكتور محمد حسي آل ياسين. وإنكم تعرفونه وتعرفون عائلته جيداً وأعتقد أنه محل ثقتكم لأنه من مقلدي سماحتكم).

وأردف السيد عبد الكريم هاني مازحاً:

(سيدنا يعني أن الذي يعين الموظفين هو عبد الحسين).

فضحك السيد الحكيم وقال لعنة الله على أبناء السوء ومروجي الإشاعات.

وحادثٌ آخر:

شُغر منصب وكيل وزارة الخارجية فقررت تعيين أقدم مدير عام فيها وكيلاً دون أن أسحب سفيراً من سفارته لهذا الغرض وجميعهم أقدم من المدراء العامين.

ولما سألت مدير الذاتية عن أقدمهم، قال لي: إنه الدكتور مصطفى كامل ياسين وهو من خيرة موظفي الوزارة علماً وكفاءةً ومقدرة. فاستشرت رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بتعيينه فوافقا. ولكني لما فاتحته اعتذر مفضلاً البقاء في منصبه لأنه كان يطمح أن ينتخب عضواً في محكمة العدل الدولية، ومنصبه الحالي يساعده على السفر والاتصال بالأوساط الدولية ليقنعها بأسناد ترشيحه.

وكان الذي يليه في القدم السيد كاظم محسن الخلف فقررت إسناد المنصب إليه، وفاتحت الرئيس والفريق طاهر ووافقا أيضاً وهكذا تم تعينه وكلاهما من أبناء المذهب الجعفري.

هاتان الحادثتان تثبتان أن الطائفية في العراق مفتعلة لا وجود لها ينشرها ويغذيها ذوي النفوس المريضة وعملاء الأجانب ودعاة الفتنة.

ذكرت الحادثتين لأن انتشار كلام الرئيس في مجالسه الخاصة والمبالغة في نقله

كان يتلقفه هؤلاء المتصيدون في المياه العكرة ويرجونه. فأتهم بالطائفية فأساء ذلك إلى الحكم وإلينا جميعاً.

وفي الصفحة التالية نص استقالتي:

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

لقد تردت أوضاع البلد في الفترة الأخيرة بشكل أصبح حتى أقرب الناس للحكم وهم القوميون على اختلاف فئاتهم وأشخاصهم يتذمرون وينتقدون تصرفات السلطة وضعف الحكم. ورغم تحذيرنا ونصحنا لم نجد أي استجابة لإصلاح الوضع بل استمر التدهور. وأخذ الحكم يجنح إلى الفردية متبعاً سياسة (فرق تسد) هذه السيادة التي أدت إلى تفتيت الوحدة الوطنية بخلق الإقليمية، وبعثرة الصف القومي.

وقد استهين أخيراً بالوزراء، واعتبروا مجرد آلات تنفيذية، وبلغ الحد إلى توجيه الاهانات إلى وزير ثائر ومكافح معروف، بشكل لم يسبق له مثيل في أي عهد من العهود التي مرت على العراق.

لقد فكرت ملياً في الأمر فوجدت أن البلد يحترق، وأن الشعب يحملنا مسؤولية هذا الحريق.

ولما كنا لا نستطيع إخماد الحريق قررت تقديم هذه الاستقالة مستنداً على الأسباب التالية:

١: فقدان الثقة والانسجام بين الثوار.

٢: انعدام الحكم الجماعي والاتجاه نحو الحكم الفردي.

٣: تفتيت الوحدة الوطنية.

٤:الاعتماد على العناصر الانتهازية الساذجة والمطبلة.

٥: التدخل في شؤون الوزارات وفرض الموظفين على الوزارات دون اعتبار رأيهم الخاص.

٦: تشجيع التكتلات في صفوف القوات المسلحة، وإثارة الحقد في نفوس الضباط بعضهم ضد الآخر.

٧: عدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في القاهرة في اجتماع القيادة السياسية الأخير وذلك لـ:

أ: لم يلتزم بمبدأ القيادة الجماعية.

ب: لم يُقبل بحث موضوع انتهاء التكتلات في الجيش.

جـ: لم تسد الثقة والانسجام بين الثوار.

٨: أصبح في اعتقادي أن الطريق إلى الوحدة بعيد المنال وذلك لأن شروط إقامتها التي تستند على وحدة الجيش ووحدة القيادة ووحدة الصف القومي لم ولن تتحقق. لذلك أصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد.

وبناء على ما تقدم أرجو التوسط بقبول استقالتي من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة. كما أرجو إحالتي على التقاعد من الجيش.

وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم خلال الفترة التي عملنا فيها معاً راجياً لكم التوفيق في خدمة الوطن.

المخلص صبحي عبد الحميد وزير الداخلية

١٩٦٥/٦/٣٠

حاول رئيس الوزراء إقناعي بالتريث وقال أنه سيقف موقفاً حازماً وسيحول دون اتصال موظفي القصر وبالأخص عبد الله مجيد بموظفي الدولة. فقلت له أن الأمر لم يعد يقتصر على هذا الموضوع، بل يتعلق بالثقة المفقودة بيننا وبين رئيس الجمهورية الذي أخذ يخطط للتخلص منا الواحد بعد الآخر وسيأتي الدور في النهاية عليك. والغريب أن رئيس الوزراء لم يطلعني على كتاب عبد الكريم. ولو كنت أطلعت عليه وعرفت مضمونه لاتخذت موقفاً آخر.

وفي اليوم التالي ١ تموز ١٩٦٥ قدم الوزراء الأربعة الآخرون استقالاتهم وبذلك تفجرت أزمة وزارية كبيرة.

زارني السيد محسن حسن الحبيب وزير الدفاع وعبد الحسن زلزلة وزير التخطيط واستفسرا عن الموضوع. فشرحت لهما الوضع. فقالا أنهما ينتظران عودة السيد ناجي طالب من الخارج ويقررا موقفيهما.

عاد السيد ناجي طالب يوم ٤ تموز من القاهرة. وفي صباح يوم ٥ تموز اتصل بيَّ هاتفياً ورجاني الحضور إلى مكتبه وقال أن الإخوان محسن الحبيب وعارف عبد الرزاق وسعيد صليبي موجودون معه ولابد من مناقشة الأزمة بهدوء وجدية للخروج بحل يتفق والمصلحة العامة.

فذهبت إلى مكتبه وشرحت موقفي. وبعد أن انتهيت قال لي الأخ ناجي طالب (إني أحمل إليك رسالة شفوية من الرئيس عبد الناصر وهو يرجوك ويرجوك أن تسحب استقالتك وإنهاء الأزمة لصالح الوطن والأمة).

وأيد الإخوان الحاضرون سحب الاستقالة أو تجميدها. وبعد إلحاحهم اقتنعت بوجهة نظرهم وقلت أنا مستعد لسحب الاستقالة شرط لا تقبل استقالة الوزراء الآخرين.

فقال الأخ الفاضل ناجي طالب:

إنني سأذهب الآن إلى القصر الجمهوري وأقترح على رئيس الجمهورية مايلي:

١: قبول استقالة عبد الكريم فرحان لأن ما حصل بينهما لا يمكن تسويته.

٢: تجميد باقي الاستقالات.

٣: عقد اجتماع لمناقشة الأمور بكل صراحة، وإعادة الثقة ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

قلت: وإذا لم يوافق على تجميد استقالة الوزراء الأربعة؟.

قال: سأفكر بالاستقالة أنا أيضاً.

ذهب الأخ ناجي طالب وعاد وقال:

وافق الرئيس على تجميد استقالة صبحي وعقد الاجتماع، وأصر على قبول استقالة الآخرين.

فقلت: في هذه الحالة أيضاً مصر على استقالتي لأن الموقف الأخلاقي يحتم على اتخاذ هذا الموقف إذ ليس من المعقول أن أبقى في الوزارة ويخرج منها الوزراء الذين تضامنوا معي واستقالوا.

فقال الأخوان الحق معك وسنحاول إقناعه بتجميد جميع الاستقالات ثم تفرقنا.

اقترح عبد السلام علي عارف أن يشكل الوزارة الجديدة ثم عاد وسحب اقتراحه بعد أن وجد معارضة من قادة فرق الجيش. واتفق مع عارف أن يعهد إلى ناجي طالب بتشكيل الوزارة.

وافق السيد ناجي طالب بعد أن اشترط أن يكون عارف نائباً لرئيس الوزراء وصبحي وزيراً للخارجية. فوافق عبد السلام. وجاء عارف ليقنعني بالاشتراك ووعدني بأنه سيقنع عبد السلام بإشراك بعض الوزراء المستقيلين. إلا أن ناجي عدل عن القبول لأنه كان يعتقد أن عبد السلام غير جاد في تكليفه. كما أنه لم ير سبباً لإبعاد طاهر يحيى عن رئاسة الوزارة إذ كان بإمكانه إعادة تشكيلها، خاصة وأنه لم يكن طرفاً في الخلاف، بل كان دوماً يحاول التوفيق بين الرئيس ووزرائه.

وإذا كان لابد من تبديله فاليعين نائباً لرئيس الجمهورية، إلا أن عبد السلام رفض هذا المقترح أيضاً.

وفي صباح يوم ١٠ تموز كلمني عارف هاتفياً ورجاني الحضور إلى القصر الجمهوري للاشتراك في اجتماع للمجلس الوطني لقيادة الثورة يعقد في الساعة العاشرة بكامل أعضائه.

حضرت الاجتماع فأثير موضوع الاستقالات فبينت موقفي وقلت إنني على استعداد لسحب استقالتي على أساس قبول مقترحات ناجي طالب بتجميد جميع الاستقالات وقبول استقالة عبد الكريم فرحان فقط لاستحالة التعاون بينه وبين رئيس الجمهورية بعد ما حصل. إلا أن عبد السلام أصر على قبول استقالة الوزراء الآخرين لأنهم تحدوه وهو لا يقبل وجود تكتلات داخل مجلس الوزراء.

فقلت له: ليس في السياسة تحد ولا يعني الانسجام التام في المواقف بين بعض الوزراء أن هناك تكتلاً. والسياسة أخذ وعطاء. فإذا كانت المصلحة العامة تقضي ببقاء صبحي فالمصلحة نفسها تستوجب بقاء الآخرين.

وكانت حجة الجميع في إقناعي في البقاء هو أن الظروف الحالية لا تسمح بمثل هذه الهزة أو الأزمة. فقلت ومن هذا المنطلق يقتضى تجميد جميع الاستقالات.

إلا أنه أصر على موقفه. فأصررت أنا أيضاً على موقفي.

فاقترح أحد الإخوان إعادة تأليف الوزارة من جديد برئاسة طاهر يحيى. وبدأ طاهر يكتب أسماء الوزارات والمرشحين لها. ولما وصل إلى وزارة الداخلية سجل اسمي. فاعترضت وقلت لن أشترك ما لم يشترك الوزراء الآخرون الذين استقالوا بعدي. حينئذٍ رشح العميد سعيد قطان السيد رشيد مصلح وزيراً للداخلية فاعترض رئيس الوزراء وقال: (هذا غير ممكن لأن رشيد اختلف معنا في موضوع رئيسي وهو التحول الاشتراكي فكيف يعود وهو لا يؤمن بهذا الخط). ورشيد وسعيد قطان هما من جماعة عبد الرحمن الرحيم الصديق الشخصي لرئيس الجمهورية، وهو أحد أقطاب القوى الرجعية في القطر، وله تأثير كبير على الرئيس.

عند ذلك قال: رئيس الجمهورية: (لا تتعبوا أنفسكم. لقد أخبرني أمس الأخ ناجي طالب أنه ومحسن حسين الحبيب لن يبقيا في الوزارة إذا خرج منها صبحي).

فوجم المجتمعون، ثم اقترح العميد الركن إبراهيم فيصل استدعاء اللوائين ناجي طالب ومحسن حسين الآن لحضور الجلسة وإشراكهما في مناقشة الوضع ومحاولة التوصل معهما إلى حل يخرجنا من هذه الأزمة. ثم تأجلت الجلسة على أن تستأنف بعد تناول طعام الغذاء بحضور الوزيرين.

استأنفنا الجلسة بحضورهما. وبعد أن شرح الرئيس عبد السلام الموقف الأخير.

كرر اللواء ناجي طالب اقتراحه بتجميد الاستقالات عدا استقالة عبد الكريم فرحان حيث انفقد عنصر الانسجام بينه وبين الرئيس نهائياً. إلا أن الرئيس أصر على موقفه بخروج الوزراء المستقلين وبقاء صبحي فقط. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة.

كان إصرار عبد السلام على قبول استقالة الوزراء الأربعة يهدف إلى التخلص مني سواء بتحطيمي سياسياً إذا وافقت على البقاء دونهم. أو بإصراري على الاستقالة، وبذلك يختصر المرحلة الثانية من خطته لإزاحتنا.

زارني في عصر اليوم التالي ١١ تموز السيدان ناجي طالب ومحسن حسين وقالا:

(أنهما درسا الموقف بإمعان وتوصلا إلى ضرورة استمرارهما في الوزارة التي ستعدل وتذاع مساء اليوم وذلك خدمة للمصلحة العامة. وأنهما حاولا المستحيل لإقناع عبد السلام بالرجوع عن موقفه وتجميد الاستقالات إلا أنه لم يتراجع. ولا توجد مصلحة بأن تنهار الوزارة انهياراً تاماً في مثل هذه الظروف العصيبة، وخاصة أن القتال على أشده في شمال الوطن. وأنهما يقدران موقفي الأخلاقي باستحالة البقاء في الوزارة بعد قبول استقالة الوزراء الأربعة الذين استقالوا بعدي).

وفي مساء اليوم نفسه صدر مرسوم بقبول استقالتنا نحن الوزراء الستة، كما صدر مرسوم آخر بتعين الوزراء التالية أسماؤهم بدلاً عنا.

عبد اللطيف الدراجي وزيراً للداخلية.
خضر عبد الغفور وزيراً للتربية.
عبد الرحمن القيسي وزيراً للإرشاد.
جميل الملائكة وزيراً للصناعة.
كاظم عبد الحميد وزيراً للاقتصاد.
أحمد الحبوبي وزيراً للبلديات.
مصلح النقشبندي وزيراً للعدل.

كما تم تعيين شكري صالح زكي وزير التربية أميناً عاماً للقيادة السياسية الموحدة ولهذا السبب أعفي من منصبه.

والوزراء الجدد من العناصر القومية المعتدلة، ولكنهم تعرضوا للهجوم الضعيف من قبل باقي القوميين لقبولهم الحلول بدلاً من عناصر قومية مستقيلة، مما اضطر أحمد الحبوبي وهو عضو في الحزب العربي الاشتراكي أن ينسحب من الوزارة بعد شهر واحد من استيزاره.

وبخروجنا من الوزارة انهار الاتحاد الاشتراكي العربي حيث خرج منه أمينه العام عبد الكريم فرحان ونائبه فؤاد الركابي وعضو اللجنة التنفيذية صبحي عبد الحميد وأعضاء مهمون فيه كأديب الجادر وعبد العزيز الحافظ. وتبعهم عدد كبير من أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء الفروع والشعب. ولم يحاول الرئيس عبد السلام جمع ما تبقى من اللجنة التنفيذية لانتخاب أمين عام جديد بل ترك الاتحاد يموت تلقائياً لأنه ما عاد يؤمن به.

وبدأ عبد السلام يخطط لتنفيذ المرحلة الثالثة من خطته بتشتيت الضباط إلى خارج بغداد تمهيداً لإحالتهم على التقاعد.

استدعى الرئيس عبد السلام في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٦٥ وزير الدفاع اللواء الركن محسن حسين الحبيب وسلمه ورقة فيها أسماء عشرة ضباط طلب نقلهم إلى خارج بغداد وكان على رأس القائمة العميد الركن محمد مجيد والعقيد الركن عرفان وجدي وهادي خماس ومحمد يوسف طه. فرفض الوزير تنفيذ الأمر وبعد المشاورة مع اللواء الركن ناجي طالب قرار تقديم استقالتيهما من الوزارة لأنهما رفضا أن يكونا معولاً بيد عبد السلام للتخلص من زملاء الوزراء المستقيلين.

وهكذا انهارت الوزارة مرة أخرى بخروج وزيرين مهمين منها. وقرر عبد السلام التخلص من طاهر يحيى، فاستدعى العميد الركن الطيار عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة.

منذ أن انتخبت الكتلة القومية عارف عبد الرزاق رئيساً لها درس أعضاؤها موقف عبد السلام دراسة مستفيضة، فوجدوا أنه يتجه للانفراد بالسلطة وقد جمد تقريباً أعمال المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأخذ يعتمد على القوى الرجعية ويغازلها، ويتهكم أمامها على الوحدة والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي الذي لم يستطع أن يخلق منه تنظيماً تابعاً له واجبه الهتاف والتصفيق للسيد الرئيس فقط. ثم وهو الوحدوي الذي كاد أن يفقد حياته في سبيل الوحدة سنة ١٩٥٨، أغراه كرسي الرئاسة وأصبح عنصر تعويق وتأخير للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

واتبع في الجيش سياسة فرق تسد، فشجع تكوين الكتل وخلق بعضها، وأخذ يحرض كتلة ضد الأخرى مستهدفاً في المقام الأول تحريض الضباط وخاصة ذوي الرتب الكبيرة ضد تكتلنا وهو أول كتلة أمرني هو بنفسه على تشكيلها على الرغم من معارضتي واعتذاري. وتوصلوا إلى عنصر الانسجام في السلطة العليا للدولة قد انفقد، وإن الثقة اهتزت بينهم وبينه بل انعدمت وبات الواحد يتربص بالآخر. لذلك بذلوا المستحيل لإعادة الثقة بينهم وبينه والضغط عليه لتغير نهجه الفردي وإعادة إيمانه بالوحدة والاشتراكية، والاعتماد عليهم سنداً قوياً يحموه من المؤامرات والانقلابات، حيث لم يفكر أي منا إزاحته والحلول محله. وكان هدف الكتلة هو حماية النظام وترصينه والمحافظة عليه. وإذا لم تفد كل هذه الوسائل واستمر على نهجه فلا بد عندئذٍ من التفكير بتبديله.

قرر عبد السلام التخلص من كتلتنا قبل تقديمنا الاستقالة وذلك بتمزيقنا من الداخل فبدأ يتقرب من عارف وعبد الرزاق ذي المنصب المهم (قائد القوة الجوية).

محاولاً كسبه إلى جانبه وإبعاده عنا. فوجه سعيد صليبي وحميد قادر صديقي عارف للتأثير عليه، فسايرهم عارف وصمم على أن يكشف خطط عبد السلام ومناوراته ويعرف نواياه. وحاول أولاً نصح عبد السلام وإعادته إلى النهج السليم مؤكداً له أن الجميع يحبونه ويحترمونه وأن معارضتهم لبعض قراراته تخدم المصلحة العامة ولا تسيء إليه. إلا أنه أخفق في مسعاه، فقرر عارف تنحية عبد السلام من الحكم في أثناء وجوده في مؤتمر القمة الآسيوي الإفريقي في الجزائر. إلا أن المؤتمر تأجل بسبب الظروف التي حدثت في الجزائر نتيجة انقلاب بو مدين ضد الرئيس أحمد بن بلة.

هذه المقدمة كان لابد منها لمعرفة الظروف التي شكل بموجبها الأخ عارف عبد الرزاق وزارته وما تلاها من أحداث.

حاول عارف أن يشكل وزارة تضم عناصر من الفئات القومية الموجودة في الساحة، إلا أن عبد السلام كان يعترض على الأسماء من جهة والقوميون يشترطون شروطاً تعجيزية من جهة أخرى. وحاولت مساعدته بإقناع البعض إلا أنهم كانوا يقولون لي لماذا لم تشترك أنت في الوزارة؟ وعبثاً حاولت إقناعهم بأن عنصر الانسجام انفقد بيني وبين الرئيس عبد السلام، وليس المهم الأشخاص بل المهم أن يؤلف الأخ عارف وزارة كلها من القومين ليبقى الخط الوحدوي هو المسيطر. ولما أخفق عارف بتشكيل وزارة كلها قومية استشارنا عن الحل المناسب.

فأشرنا عليه أن يشكل الوزارة مهما كان الثمن ولو اضطر على استيزار بعض المغمورين على أن يحتفظ بوزارة الدفاع وقيادة القوة الجوية، وأن يحرص على منع عبد السلام من التدخل في صلاحياته. وأن يحافظ على الخط الوحدوي والاشتراكي. وأن يحاول بكل جهده إعادة ثقة عبد السلام بنا.

وكان عارف في ذلك الوقت يعتمد على رشيد محسن مدير الأمن العام وفاروق صبري الذي نقل إلى آمر مركز استخبارات الشمال ويستشيرهما ويسمع منهما أكثر من زملائنا الباقين.

شكل عارف الوزارة من عناصر غير معروفة وكان أهم وزرائه السادة عبد الرحمن البزاز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعبد اللطيف الدراجي وجمال عمر نظمي. والباقي من الموظفين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

وكانت وزارة ضعيفة، هاجمتها القوى القومية بشدة، ولم يسلم الأخ عارف من النقد والهجوم.

وهكذا تبلورت فكرة تنحية عبد السلام عارف عند بعض إخواني من أعضاء الكتلة بصورة جدية في بداية شهر حزيران ١٩٦٥ عندما رفض عبد السلام حل الكتل في الجيش وكشف عن نواياه لعارف بالتخلص منا بالتدريج.

ولو وافق على حل الكتل كما اتفقنا عليه في برنامج العمل الذي وضع في القاهرة لكنا أول المنفذين في حل كتلتنا.

كان الأخ عارف يشكو لسعيد صليبي من فردية عبد السلام وابتعاده عن الخط الوحدوي وميله للاعتماد على القوى الرجعية. وكان سعيد يناور على ثلاثة اتجاهات. كان مع عبد السلام وفي الوقت نفسه كان على اتصال بالسيد أحمد حسن البكر وحزب البعث يتقرب إليهم ويغازلهم.

وكان صديقاً شخصياً لعارف عبد السلام وكان همه الوحيد إبعاده عن كتلتنا.

وعندما شكل عارف وزارته قال له سعيد: علينا أن نمنح عبد السلام فرصة لمدة ثلاثة أشهر نحاول إقناعه بمبدأ الحكم الجماعي وتحقيق الوحدة فإن لم يقتنع فسأشترك معك في إذاعته.

وكان عبد السلام يعتقد أنه كسب عارف وأنه سينفذ كل رغباته وأنه ابتعد عن كتلته ولابد أن يزيده ابتعاداً بالطلب منه بنقل الضباط الذين رفض الأخ محسن حسين الحبيب نقلهم واستقال بسبب ذلك. وكانت باكورة أعمال عارف أن نفذ رغبة عبد السلام بنقل محمد مجيد من منصب معاون رئيس أركان الجيش إلى منصب آمر كلية الأركان. وكان محمد في وقتها في لندن لغرض العلاج. ولما عاد غضب وعاتب عارف عتاباً قاسياً، وكانت حجة عارف أنه يجب أن يحوز على ثقة عبد السلام في البداية لتنفيذ ما اتفق عليه عندما يحين الوقت، وأن العميد محمد تسلم منصباً مهماً آخر في بغداد.

كما شرع عارف قانوناً ألغى بموجبه المجلس الوطني لقيادة الثورة وأناط بصلاحياته إلى مجلس الوزراء.

سافر عبد السلام إلى الدار البيضاء في يوم ١٩٦٥/٩/١٢ لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث. وفي المطار سلم عارف ورقة فيها اسمان يطلب نقلهما إلى مناصب آمري ألوية خارج بغداد وهما العقيد الركن عرفان عبد القادر وجدي والعقيد الركن محمد يوسف طه والأول كان آمر الكلية العسكرية والآخر كان مدير الحركات العسكرية. وكان يرمي من وراء ذلك فصل عارف فصلاً نهائياً عن الكتلة القومية خاصة وأن النقل سيتم وهو في الخارج.

وسيدعي في المستقبل أنه لا يعلم به لأن النقل من صلاحيات وزير الدفاع كلمني عارف هاتفياً وأخبرني بالأمر وسألني الرأي.

فقلت له: لا تنفذ أمر النقل. وعند عودته صارحه بأنك لن تنفذ أمراً رفضه وزير الدفاع السابق واستقال من أجله. ولا داعي لهذه التنقلات، وعلينا أن نعمل على حل الكتل ونبعد الجيش عن السياسة.

استدعى الأخ عارف في تلك الليلة نفسها الضابطين وحاول إقناعهما بالموافقة على النقل. فقالا له: إننا أول الغيث وعندما سيعود سيطلب إليك نقل المزيد. ومع كل أن بإمكانك إصدار الأمر وسننفذه حسب التقاليد العسكرية، ولكن يجب أن تفكر بالنتائج لأننا نشغل الآن منصبين هامين ستخسرهما إذا قررت القيام بحركة ضده في المستقبل. وخرجا وتركاه في حيرة وهو الرجل القوي الصلب الشجاع والقادر على تحمل المسؤولية مهما كانت خطورتها. وذهب إليه عدد آخر من الضباط الذين سمعوا بالخبر يعترضون على النقل قائلين إن الدور سيأتي على الباقين وهذه خطة يريد بواسطتك تشتيتنا لتبقى وحدك وعند ذاك سيقيلك وبذلك تخسر سمعتك السياسية لأن وزارتك غير مقبولة في الشارع. وتخسر سمعتك العسكرية لأنك نقلت أعوانك الذين تعتمد عليهم وهم سر قوتك أمام عبد السلام. وتخسر أصدقاءك. وإننا نعتقد أن الوقت قد حان للتخلص من عبد السلام وفرصة وجوده في الدار البيضاء فرصة ذهبية للإطاحة به.

بات الأخ عارف ليلته في دوامة لا يستقر على قرار. فهو من جهة وعد سعيد صليبي بمنح عبد السلام فرصة ثلاثة أشهر لتصحيح أخطائه.

ومن جهة أخرى من غير المعقول القيام بانقلاب بعد مضي أيام على تشكيل وزارته إذ أن الشعب لن يقبل ذلك لأنه لن يجد مبرراً واحداً يقنعه به.

وهو لا يستطيع أن يقول للشعب أنه قام بانقلابه لأن الرئيس عبد السلام طلب إليه نقل بعض الضباط.

أصبح عارف في موقف حرج ويا ليته أخذ بنصيحتي.

زرته صباح يوم ١٣ أيلول. فقص عليّ ما عاناه في الليلة الماضية والضغط الكبير الذي مارسه عليه الضباط للقيام بحركة الإطاحة بعبد السلام.

فأعدت عليه ما اقترحته في الليلة السابقة وقلت:

إن موقفك في الشارع والجيش أصبح سيئاً ولا بد من عمل شيء تسترجع فيه شعبيتك وأمامك حلان:

الأول: أن تستغل فرصة غياب عبد السلام وتنحيه عن السلطة نزولاً عند رغبة الضباط وهذا خيار لا أنصحك به، ولا مبرر له.

والآخر: رفض تنفيذ أمر النقل كما قلت لك أمس وانتظار عودة عبد السلام ومجابهته بصراحة تامة ملوحاً بقسوة الجيش والقوة الجوية التي تستند إليهما. وتطلب إليه الكف عن إتباع سياسة (فرق تسد).

كما نطلب إليه إجراء تعديل وزاري تدخل في الوزارة عناصر قومية قوية أنت تختارها فتنال بذلك رضى الشارع الذي أصابته خيبة أمل كبيرة من أعضاء وزارتك الحالية.

وإني أعتقد أن عبد السلام سيرضخ وسينفذ لك كل طلباتك لأنه لا يستطيع في هذه المرحلة إقالتك ما دامت ورائك قوة في الجيش والشارع تشد إزارك.

ولقد تركته وهو مقتنع بالحل الثاني. وكنت أنا شخصياً أميل إلى هذا الحل.

زارني في مساء اليوم نفسه المقدم رشيد محسن مدير الأمن العام وقال لي:

(ازداد ضغط الضباط هذا اليوم على العميد عارف حتى اقتنع بالقيام بحركة لتنحية عبد السلام وأرسلني إليك لبيان تصورك لخطة التنفيذ).

فقلت له: على الرغم من أني كنت أفضل أن يتبع الحل الآخر الذي اقترحته عليه ولكن مادامت هذه مشيئته ومشيئة الضباط فإني أقترح ما يلي:

١: استدعاء سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري ويشير الطالب آمر لواء الحرس الجمهوري وإبراهيم الداوود آمر فوج الحرس الجمهوري إلى مجلس الوزراء بحجة مناقشة خطة أمن بغداد وذلك في الساعة ٠٠و١٢ من يوم ١٥/٩/١٩٦٥ أي عند انتصاف النهار ويحجزون في المجلس تحت حراسة ضباط يهيئون لهذا الغرض.

٢: تنذر قطعات بغداد تحسباً للطوارئ.

٣: يذهب عارف بعد حجز الضباط الذكورين إلى دار الإذاعة ويذيع بياناً بتنحية عبد السلام وتشكيل مجلس قيادة ثورة ووزارة جديدة. واتفق رشيد معي على تنفيذ هذه الخطة البسيطة وغير المعقدة.

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ١٤ أيلول كلمني الأخ محمد مجيد هاتفياً وطلب حضوري إلى داره.

وصلت الدار فوجدت فيها أكثر من عشرة ضباط والعقيد الركن هاني خماس يقرأ عليهم بيانات. فسألت ما الخبر؟.

أجابني الأخ هادي هذه بيانات الثورة التي ستنفذ في الساعة الثانية عشرة من مساء هذه الليلة. ولقد ذكر نزول دبابات من معسكر أبو غريب ومرور طيارات في الصباح من سماء بغداد.

فقلت له: لقد اتفقت مع رشيد محسن على قيام الحركة غداً عند الظهر ودون نزول قطعات فلماذا بدلت الخطة وأبدل التوقيت؟.

قال: أرجوك لا تراجع عما قررناه.وإن رشيد يبلغ الضباط بواجباتهم في مديرية الأمن العامة.

فسكتُ لأستمع إلى بياناته إذ لا فائدة من الجدل. وعندما ذكر توزيع الواجبات علمت أنني ومحمد مجيد وعيسى الشاوي وعدنان أيوب صبري واجبنا الذهاب إلى أبي غريب قبل منتصف الليل لقيادة رتل الدبابات مع عبد الأمير الربيعي للسيطرة على دار الإذاعة وبقية المناطق الحساسة.

فاعترضت قائلاً: أنا لا أعتقد بوجود ضرورة لذهابي إلى أبي غريب والأفضل أن أبقى مع الأخ عارف في مجلس الوزراء لمعاونته.

فقال الأخ محمد مجيد الأفضل أن تكون معنا. وأيده الآخرون.

ولقد سمعت اسم سعيد صليبي من بين أعضاء الوزارة كما سمعت اسم رشيد محسن وزيراً للداخلية وسمعت اسمي وزيراً للخارجية.

وبعد أن تفرقنا نحن الأربعة المطلوب منا أن نذهب إلى أبي غريب أن نجتمع في الساعة الحادية عشرة ليلاً في دار عدنان أيوب صبري ومن هناك نتوجه إلى أبي غريب. وما كدنا نصل إلى الدار حتى اتصل بنا نهاد فخري الذي كان في دائرة البرق والبريد في السنك وطلب منا الذهاب إلى بيوتنا لأن الحركة تأجلت. فعدت إلى بيتي مستغرباً.

وكانت الخطة تعتمد على نزول دبابات معسكر أبو غريب بقيادة عبد الأمير الربيعي بعد منتصف الليل ونحن معه حيث نذهب للسيطرة على دار الإذاعة ونبقى حتى الصباح ونستقبل فيها عارف ليذيع البيان الأول للحركة. ولقد وضعت الكلية العسكرية بالإنذار كاحتياط للمعاونة عند الطلب، بينما تقوم القوة الجوية بطلعات تحذيرية فوق بغداد منذ الصباح الباكر.

أما كيف أخفقت الخطة فتفاصيلها كما يلي:

استدعى عارف مساء يوم ٩/١٤ حميد قادر مدير الشرطة العام وصارحه بعزمه على تنحية عبد السلام هذه الليلة وطلب إليه إقناع سعيد صليبي إما بالاشتراك أو الانتظار في بيته وعدم المعارضة. فوافقه حميد وذهب لإقناع سعيد الذي لم يوافق، وأنذر القطعات المرتبطة به وصمم على المقاومة. فاستدعاه عارف إلى مجلس الوزراء وحاول إقناعه، فاشترط بالموافقة إذا وافق الضباط المرتبطون به، وعاد إلى مقره، وأرسل مساعده النقيب عزيز عباس إلى عارف فأقنعه عارف، وعاد عزيز ليبلغ سعيد بالموافقة. ولكن سعيد رفض المشاركة حينما علم أن من أقطاب الحركة عرفان وجدي وفاروق صبري وعبد الأمير الربيعي فكان يكرههم ويخشاهم في الوقت نفسه. فاستدعاه عارف مرة ثانية وطلب من رشيد وهادي خماس اللذين كانا معه في مجلس الوزراء، ومعهما أكثر من ثلاثين ضابطاً التهيؤ لاعتقال سعيد إذا أخفق في إقناعه.

وأثناء المناقشة بين سعيد وعارف تلقى هادي مكالمة هاتفية من مجهول يقال أنه عامر الحمدان من أحد الضباط المنفذين أخبره فيها بإخفاق عبد الأمير الربيعي بالسيطرة على معسكر أبو غريب وأن آمر مدرسة الدروع العقيد صبري خلف قد سيطر على المعسكر واعتقل عبد الأمير بينما كان العكس هو الصحيح.

اتصل هادي بالمعسكر فوجد الخط مقطوعاً. وكان المفروض فيه ومن رشيد محسن إرسال أحد الضباط إلى المعسكر للتأكد من صحة هذا الخبر. ولو ذهب الضابط لوجد أن عبد الأمير سيطر على

المعسكر واعتقل صبري خلف وأخرج الدبابات إلى الشارع العام وهي على استعداد الزحف نحو أهدافها. ولقال له عبد الأمير أنه قطع الخط الهاتفي لما شاهد صبري خلف يحاول استخدامه. وكان هذا خطأً قاتلاً من عبد الأمير إذ قطع كل صلة به وبالآخرين وكان أحد أسباب الإخفاق.

كما كان عدم إرسال هادي ورشيد أحد ضباطهما للتأكد من موقف عبد الأمير من أسباب الإخفاق القاتلة.

اعتبر رشيد وهادي اعتقال عبد الأمير أمراً مسلماً به، فدخل رشيد على عارف وكلمه بعيداً عن سعيد وأخبره بالوضع وطلب إليه التفاهم مع سعيد بأي ثمن. فعاد عارف وأخبر سعيد بأنه قرر تأجيل الحركة. فعاد سعيد إلى مقره. وذهب عارف إلى بيته.

وبعد منتصف الليل علم رشيد محسن بموقف عبد الأمير الصحيح فبدلاً من أن يذهب إلى أبي غريب ليتحرك مع عبد الأمير ودباباته لتنفيذ الحركة، ذهب إلى سعيد في دائرة الانضباط العسكري يغريه بالمناصب العليا إذا شارك في تنفيذ الحركة. فرفض سعيد أية مساومة ورجا رشيد أن يذهب إلى أبي غريب ليقنع عبد الأمير بإعادة الدبابات إلى ثكناتها ويطلق سراح صبري خلف إذ علم سعيد بسيطرة عبد الأمير على المعسكر.

فذهب رشيد إلى أبي غريب وأقنع عبد الأمير بأن إصراره بالتحرك معناه أن الجيش سيقاتل بعضه البعض لأن سعيد مصمم على القتال. فاقتنع عبد الأمير على مضض. وأعاد الدبابات وذهب إلى دار عارف في حي المثنى (الضباط) وشرح له الموقف وطلب إليه الذهاب معه إلى أبي غريب وقيادة الرتل وتنفيذ الحركة.

فرفض عارف الفكرة، وقال لعبد الأمير أن الحركة انكشفت وأن سعيد اتصل ببعض قادة الفرق وأن القوى العسكرية الموالية لعبد السلام ستقف ضدنا وهو لا يريد أن يكون سبباً في كارثة عظمى تحصل نتيجة تصادم قوى الجيش.

كلمني رشيد محسن في الصباح الباكر من يوم ١٥ أيلول هاتفياً وعرض عليَّ الاتصال بنقابات العمال التي كانت تسيطر الحركة الاشتراكية عليها والإيعاز إليها بالإضراب والتظاهر لخلق بلبلة في الشارع تبرر تدخل الجيش، وعند تدخله تنفيذ الخطة.

فرفضت هذا الاقتراح لأنه سقيم والأمر أصبح خارج السيطرة والمفتاح الآن مع سعيد صليبي والحرس الجمهوري. كما أن إخراج العمال للتظاهر يحتاج إلى استعدادات لا تقل عن يومين. فقال هذا رأي عارف فأرجو أن تذهب الآن إلى داره لمناقشته والوصول إلى حل ينقذ الموقف.

ذهبت إلى دار عارف فوجدت معه العقيد محمد يوسف مدير الحركات العسكرية، فعرض عارف عليَّ فكرة رشيد نفسها. فأجبته الجواب نفسه. فقال: وما الحل؟

فقلت له: (اذهب إلى مكتبك كأن شيئاً لم يحصل، وكرر العملية في هذه الليلة).

فأيدني محمد يوسف إلا أنه لا يريد أن يتحمل مسؤولية الصدام بين القوات المسلحة.

فقلت: لا بأس! انتظر عودة عبد السلام وواجهه بقوة وخيره بين الكف عن مناوراته أو تعريض البلد إلى كارثة. وخرجت من داره على أمل أن يذهب إلى مكتبه. إلا أن سعيد وحميد قادر زاراه بعدي وتوسلا إليه أن يغادر العراق حقناً للدماء لأن الجيش الآن منقسم على نفسه. وحقناً للدماء

ضحى عارف بسمعته وهو الشجاع الذي لا يهاب الموت وقرر إنقاذ البلاد من كارثة محققة. فغادر العراق ومعه هادي وعرفان ورشيد وفاروق وعبد الأمير إلى القاهرة. وكان ذهابهم إليها فيه إحراج للحكومة المصرية، لأن القاهرة لم تكن تعلم بالحركة، وما كانت توافق أو تؤيد أي انقلاب ضد عبد السلام عارف وفي الوقت الحاضر. وكان يكفيها أن تكون العلاقات بينها وبين العراق قوية ومتينة، وسياستهما العربية والدولية متطابقة، وهذا مؤمن في العراق في الوقت الحاضر.

علم عبد السلام بالحركة وهو في الدار البيضاء، وقد أخبره بها الرئيس جمال عبد الناصر بعد أن تلقى برقية من القاهرة تخبره بها.

أما في بغداد فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش وكان عضواً في مجلس الرئاسة الذي ناب عن عبد السلام بعد سفره والمؤلف برئاسة عارف عبد الرزاق وعضوية عبد اللطيف الدراجي وعبد الرحمن عارف. وقرروا إرسال وزير الصحة الدكتور عبد اللطيف البدري بطائرة خاصة إلى المغرب لإخبار رئيس الجمهورية بتفاصيل ما جرى.

عاد الرئيس عبد السلام إلى بغداد وكانت باكورة أعماله وضعي ووضع عبد الكريم فرحان تحت الإقامة الجبرية. ثم أمر بتوقيف باقي الضباط وكان على رأس الموقوفين العقيد الركن محمد يوسف مدير الحركات والعقيد الركن عدنان أيوب صبري سكرتير رئيس أركان الجيش.

أما محمد مجيد ونهاد فخري فقد اختفيا في بغداد قبل وصول مفارز الانضباط العسكري لتوقيفهما.

وأنا أعزو أسباب الإخفاق إلى ما يلي:

١: تبدل الخطة: ولقد سألت بعدئذٍ عارف وهادي عبد الرشيد عن الذي بدل الخطة فكان كل واحد منهم يتهم الآخر وبقيت الحقيقة مجهولة.

٢: مفاتحة حميد قادر وسعيد صليبي بالحركة قبل بدئها مما ساعد سعيد أن ينذر القطعات الموالية ويتهيأ لإحباط الحركة.

٣:قطع عبد الأمير جهاز الهاتف في معسكر أبو غريب مما عرقل الاتصال به لمعرفة موقفه.

٤: عدم تأكد هادي ورشيد من الموقف في أبي غريب بعد المكالمة الهاتفية الغريبة من مجهول عن إخفاق عبد الأمير من الاستيلاء على معسكر أبو غريب.

وكان بإمرتهم عدد كبير من الضباط كان يمكن إرسال بعضهم إلى أبي غريب للتأكد من صحة الخبر.

٥: عدم الاستمرار في تنفيذ الخطة بعد أن علم رشيد بموقف عبد الأمير المسيطر.

٦: المغادرة إلى القاهرة في وقت مبكر قبل استنفاذ كل السبل لإعادة الكرة.

وكانت القاهرة لا هي ولا سفيرها في بغداد على علم بالحركة وفوجئت بها ولم تباركها.

٧: تردد عارف لأنه لم يكن يؤمن بالحركة وإنما اضطر عليها.

كلف عبد السلام السيد عبد الرحمن البزاز بتكاليف الوزارة الجديدة، وكان رجلاً كفؤاً وحازماً تمكن من إيقاف اندفاعات عبد السلام باتهام القاهرة بالمشاركة أو علمها بالحركة. وهي أصلاً لا تعلم بها ولن توافق عليها.

كما حد من تماديه في توقيف الضباط إلا الذين ثبت اشتراكهم فعلاً.

وهكذا ضغط البزاز على عبد السلام فرفع الحجز عني وعن عبد الكريم فرحان بعد ثلاثة أشهر.

ولقي الرئيس عبد السلام حتفه بحادثة سقوط طائرته السمتية في شهر نيسان ١٩٦٦ في منطقة البصرة فأسفت لوفاته وحزنت، وتذكرت علاقاتي الجدية معه منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى حد خلافه معنا. والخلاف لم يكن شخصياً بل كان من أجل المصلحة العامة لذلك لم يتبدل شعوري نحوه. بل بقيت أحفظ له الود، وأترحم عليه دوماً. فرحم الله عبد السلام وما كنت أتمنى له هذه النهاية المحزنة.

لقد كنت مستشاراً صادقاً مع عبد السلام عارف، أقدم له الاستشارة التي أعتقد بها أنها لصالح الوطن سواء كانت ترضيه أو تزعجه، وكنت أكره النفاق والمداهنة وكيل المديح لإرضاء من عملت معهم. لذلك انزعج مني عبد الكريم قاسم عندما عملت معه بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ ضابطاً لركن القيادة العامة.

وكنت صريحاً وصادقاً مع البعثيين عندما عملت معهم سنة ١٩٦٣ مديراً للحركات العسكرية. وغضب عليَّ عبد السلام لكثرة نصائحي وكثرة اعتراضي على بعض تصرفاته عندما عملت معه وزيراً. وإني لم أكن مشاكساً أو أتصيد أخطائه. بل كنت مخلصاً وأحب له الخير.وهو يقدر المواقف المحرجة التي أنقذته منها بتدخلي.

وأذكر على سبيل المثال في إحدى زياراتنا للقاهرة رغبة الرئيس عبد السلام الذهاب إلى نادي الجزيرة لحضور حفلة خاصة تحيها السيدة أم كلثوم وفي خلال الاستراحة بين الأغنيتين التي غنتها السيدة، تقدم رئيس النادي نحو الرئيس وكنت جالساً إلى جانبه وعرض عليه إذا كان يرغب بالسلام على أم كلثوم فحاول الرئيس النهوض إلى غرفة الاستراحة التي كانت تجلس فيها، فمسكت يده ومنعته من النهوض بلطف وقلت لرئيس النادي فوراً (إذا كانت السيدة أم كلثوم تود السلام على الرئيس فلتتفضل إلى هنا). فأحرجت بذلك رئيس النادي وذهب وعاد ومعه أم كلثوم وجلست بجانب الرئيس تسلم عليه.

وعندما غادرنا الحفلة شكرني الرئيس عبد السلام وقال:إنك أنقذت منصب رئيس جمهورية العراق من خطأ بروتوكولي كدت أقع فيه دون وعي مني.

ومرة في جلسة خاصة مع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في بيته في منشية البكري كنا نتكلم عن موقف القوى القومية في العراق من الحكم. فقال الرئيس عبد الناصر (حسب معلوماتي أن أكثر القوى القومية إسناداً لكم هم حركة القومين العرب، فلماذا لا تشجعوهم على الاستمرار بهذا الإسناد وتستوزرون أحد قياديهم؟ مثلاً سلام أحمد فهو شاب كويس).

فسكت الرئيس عبد السلام، ولما كنت أعرف أنه يكره حركة القومين العرب ولا يرتاح لسلام أحمد الذي كان يشغل وقتها منصب رئيس تحرير جريدة الثورة العربية، تطوعت بإجابة الرئيس عبد الناصر وقلت له (إن قيادي الحركة لا يزالون شباباً قليلي التجربة فلم يحن الوقت لاستيزار بعضهم.

فشكر الرئيس عبد السلام تدخلي بعد مغادرتنا بيت الرئيس.

كان الرئيس عبد الناصر يثق بالرئيس عبد السلام وينصحنا دوماً بالوقوف إلى جانبه وإسناده بكل قوة ولقد انزعج كثيراً عندما سمع بحركة عارف الذي يعزه أيضاً.

السيد رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة المحترم

الموضوع: تقرير عن الوضع في العراق

ترددت أوضاع البلد في الفترة الأخيرة بشكل أصبح حتى أقرب الناس للحكم وهم القوميون على اختلاف فئاتهم وأشخاصهم يتذمرون منتقدون تصرفات السلطة، ويطالبون بإجراء تغير جذري في الوزارة وأجهزة الدولة المختلفة وأجهزة المؤسسات الاقتصادية، وإحلال العناصر القومية النظيفة محل العناصر الفاسدة. هذا وإن تكالب الاستعمار والرجعية وأعداء الثورة الآخرين يعملون بنشاط لقلب نظام الحكم الحالي، حتى أصبح الموقف خطيراً يتطلب علاجاً سريعاً، مما حداني إلى تقديم هذا التقرير المرفق راجياً دراسته لوضع الحلول الصحيحة والواقعية للخروج من الأزمة. هذا مع قبول فائق تقديري واحترامي.

صبحي عبد الحميد
عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة
١٩٦٤/١١/٢

١: إن هذا التقرير مبني على مبدأ. إن التذمر يقود إلى التآمر. فإذا قررنا أن نحول دون التآمر فيجب أن نقضي على التذمر.

قبل الخوض في أسباب التذمر التي يشكو منها الناس الآن علينا أن نحدد فئات الشعب العراقي وموقف كل فئة من السلطة القائمة.

أ: الشيوعيون.

ب: البعثيون.

جـ: الرجعيون.

د:الأكراد المتعصبون من إتباع البارتي.

وهؤلاء يعادون السلطة منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ويحاولون القضاء عليها مستغلين أخطاء الحكم وضعف أجهزة الدولة. وهم الذين نشروا الإشاعات التي سببت الانقسام الحالي الموجود بين ثوار ١٨ تشرين، وهم الذين يحثون الناس الآخرين على التذمر بتهويلهم لأسبابه واستغلالهم أخطاء السلطة.

هـ: القوميون: بدأ القوميون أخيراً بالتذمر من فساد الأوضاع أيضاً وهم السند الأخير للسلطة. وانقسم هؤلاء قسمين:

ـ قسم يعادي السلطة وأعلن عداؤه السافر لها.

ـ وقسم مؤيد بدء يتذمر. وأعتقد أن تصرفات السلطة ستؤدي إلى خسارة هذا القسم أيضاً.

و: الانتهازيون: وهؤلاء يركضون وراء مصالحهم ومنافعهم الشخصية وهم يلبسون لكل حالة لبوسها ويتلونون بتغير ألوان السلطة. لا هم لهم إلا التملق والتزلف والتصفيق للحصول على المغانم، وهم مستعدون للركض وراء كل حاكم مهما كان لونه.

٢: من الحصيلة أعلاه، أقول أن الحكم الحالي لا يكتب له البقاء إلا إذا اعتمد قاعدة شعبية قوية تؤيده وتسنده. وهذه القاعدة لا يمكن أن تكون من صفوف أعدائه الذين يجب علاج أمرهم بشكل علمي مدروس لتقليل خطرهم.

كما لا يمكن له البقاء بالاعتماد على الانتهازيين. وعليه يجب أن يعتمد القوميين ويلم صفوفهم ويقضي على فرقتهم. ولا يمكن كسب القوميين سواء المعادين أو المؤيدين إلا بالقضاء على الفساد وتسليم الحكم بأيدي أناس يثق بهم الشعب ويحترمهم.

٣: إن أسباب تذمر الشعب تنحصر بما يلي:

أ: ضعف الوزارة وانفقاد الانسجام بين أعضائها وتشنيع بعضهم على الآخر في مجالسه الخاصة.

ب: ضعف أجهزة الدولة.

جـ: عدم تطهير أجهزة الدولة والمؤسسة الاقتصادية من العناصر السيئة.

د: شكهم في تحقيق الوحدة أمل العرب المنشود.

هـ: بقاء عدد من القوميين دون وظائف.

و: عدم حل المشكلة الكردية.

ح: الخوف من انقسام الجيش والحكم.

ط: خلقت بعض مواد الدستور المؤقت أعداء طبيعيين للحكم لأن هذه المواد تمس مصالحهم الشخصية.

موقف الجيش:

٤: يتأثر الضباط بالبيئة التي يعيش فيها وبموقف الشارع. يتأثر بكلام الناس وأقاربه وأصدقائه وكل من يتصل بهم. ويتحسس بكل الأحاسيس التي يحس بها الناس. لقد تعود العراقيون على أن يلجئوا إلى الضباط كلما ساء الوضع يشكون إليهم سوءه ويحثونهم ويدفعونهم على العمل لإسقاطه. وكلنا ضباط لمسنا ذلك بصورة واقعية إبان الحكم الملكي والقاسمي والبعثي.

وعليه لا يمكن إبعاد الجيش عن السياسة ما لم نقضي على أسباب تذمر الناس

٥: يتذمر الضباط من كل الأسباب المذكورة أعلاه ويضاف إليها ما يلي:

أ: تشجيع المسؤولين على خلق الكتل المختلفة بين الضباط.

ب: تسليم مناصب الجيش الحساسة بأيدي غير كفوءة ومخلصة.

جـ: إجراء تنقلات كثيرة وأسبوعية تقريباً لا مبرر لها ولا تتفق والمصلحة العامة.

د: خوف القوميين في الجيش من الغدر بهم.

هـ: تدخل المسؤولين الكبار حتى في الأمور الصغيرة.

الموقف الخارجي

٦: إن الدول الاستعمارية (دول حلف النيتو) وبعض الدول العربية تعمل جاهدة على إسقاط الحكم الحالي. وقد أوعزت إلى عملائها بنشر الإشاعات الكاذبة وتهويل الأخطاء والعمل على بث الخلاف بين الثوار وتشجيع انقسامهم ليسهل عليهم ضرب من يبقى منهم. وهذه الدول تعمل الآن ما يلي:

أ: تحريض الأكراد على استئناف القتال.

ب: بث النعرة الطائفية وتعميقها.

جـ: التشكيك بنجاح التجربة الاشتراكية.

د: التشكيك بإخلاص المسؤولين لإقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

الموقف الداخلي:

٧: يزداد خطر الشيوعيين والبعثيين والأكراد المتعصبين يوماً بعد آخر. وبدأ النشاط الشيوعي في الآونة الأخيرة بشكل واضح وسافر. كما تحسس الأكراد المتعصبين بضعف الحكم وانقسامه، لذلك أخذوا يتشددون في مطالبهم السابقة، وهناك أخبار أكيدة تدل على أنهم سيستغلون الوضع وانقسام الجيش والحكم وتحشد عدد كبير من القطعات في (ايج٣) لاستئناف القتال في هذا الشهر والشهر القادم. ويشاع أنهم سيعلنون حكومتهم الكردية خلال هذا الشهر، وقد أشارت إلى ذلك إلى ذلك إحدى الصحف البريطانية نقلاً عن مراسلها الذي حضر مؤتمر الأكراد الأخير.

٨: سيبقى البعثيون يهددون الوضع القائم مادام الحكم البعثي قائماً في سورية وهم الآن يترقبون الصراع بين ثوار ١٨ تشرين لاستغلاله. وإزاحة الحكم بالطريقة نفسها التي انزاحوا بها صباح ١٨ تشرين.

٩: إن بعض المتعصبين كالإخوان المسلمين وحزب التحرير يعملون أيضاً للإطاحة بالحكم، وهم يشيعون الآن أنه خرج عن التعاليم الإسلامية مستغلين البسطاء والجهلاء من الناس وأصحاب المصالح المتضررة.

١٠: إن استعراض كل ما جاء أعلاه يوصلنا إلى نتيجة حتمية مؤلمة بأن الخطر يهدد الثورة ويهدد وحدة الثوار، وأن الوضع خطير ويتطلب علاجاً جذرياً، ويتطلب الحكمة ونكران الذات والتجرد عن الأخطاء والأهواء الشخصية. كما يتطلب الاتفاق التام بين الثوار، وزرع الثقة بينهم وعودة الصفاء لحل هذه الأزمات والتخلص من هذه الأخطار.

١١: إن أي تبدل يحصل على الوضع القائم يبعد العراق عن طريق الوحدة ويقضي على القومية العربية في هذا البلد.

الحلول:

١٢: لأجل القضاء على التذمر وإرضاء الشعب وخاصة القوميين أقترح مايلي:

أ:إعادة النظر بتشكيل الوزارة بحيث تحتوي على عناصر قوية يثق بها الشعب ويحترمها، وتجنب استيزار المتزلفين والذين يسكتون عن الخطأ حباً بالبقاء في المنصب.

ب: وضع تخطيط صحيح تسير على نهجه الوزارات المختلفة لتصنيع البلد ورفع مستواه الزراعي والثقافي والصحي والاجتماعي....الخ.

جـ: تطهير أجهزة الدولة من العناصر غير الكفوءة.

د: دراسة المشكلة الكردية بنظره واقعية تضمن الوحدة الوطنية.

و: وضع خطة للقضاء على الفساد والرشوة والوساطة.

ز: تحديد الصلاحيات والواجبات للسلطة.

١٣: ولأجل معالجة موضوع الجيش والقضاء على التكتلات أقترح مايلي:

أ: إن تنفيذ ما جاء في المادة (١٢) أعلاه يرضي الضباط أيضاً لأنهم جزء من الشعب، ويبعدهم عن تأثير المتذمرين بعد القضاء على أسباب التذمر.

ب: تسليم مناصب الجيش الحساسة بأيدٍ كفوءة ومخلصة وهذه تشمل على مايلي:

أولاً: يجب أن يكون رئيس أركان الجيش من ضباط الركن الأكفاء وممن له ماضٍ وطني وقومي وممن له شخصية وقابلية تمكنه من كسب احترام وثقة الضباط كافة. وأعتقد أن الظروف التي اضطرت المسؤولين إلى تسليم رئاسة أركان الجيش وكالة لضابط غير ركن قد انتهت، هذا مع احترامي وتقديري للأخ الزميل اللواء عبد الرحمن عارف لما لمسناه فيه من دماثة في الخلق وطيبة ووطنية صادقة.

ثانياً: إعادة النظر في المناصب الحساسة في الجيش وتسليمها إلى ضباط أكفاء ومخلصين لأهداف الثورة.

ثالثاً: عدم التدخل في واجبات وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومنحهما منتهى الثقة.

رابعاً: وضع خطة تدريجية لإبعاد الوحدات الفعالة كافة من بغداد.

خامساً:وضع خطة لتدريب الجيش وتوعيته بنشر المفهوم القومي وأهداف الثورة دون تدخله في واجبات الحكم والسياسة.

١٤: لا يمكن إصلاح وضع الجيش والقضاء على التكتلات ما لم تشكل حكومة يثق بها الشعب، ويتم الإصلاح الجذري في أجهزة الدولة كافة، ويأخذ العدل مجراه في توزيع المناصب في الجيش والدولة وبذلك يسد الباب على المغامرين الذين يستغلون سوء الأوضاع لتحريض الضباط على التآمر.

المسألـة الكرديـة بعد ١٨ تشرين ١٩٦٣

واصل الجيش بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ضغطه على المتمردين في المنطقة الضيقة التي كانوا فيها، ونجح الحصار الذي فرضته تركيا وإيران عليهم، بغلق حدودهما ومنع تسرب السلاح والغذاء إليهم.

فضاقت بهم كل السبل لذلك أرسلوا الرسل يطلبون إيقاف القتال وإنهاء النزاع. وتمت الاتصالات الدولية بينهم وبين متصرف لواء السليمانية الذي كان ينقل مقترحاتهم ورد الحكومة عليها.

وعلى الرغم من أن الحكم الجديد كان يؤمن بأن المشكلة يمكن حلها بالحوار والاستجابة لطلبات الأكراد المعقولة والتي تحفظ وحدة العراق الوطنية، إلا أنه كان يعتقد أن طلبهم بإيقاف القتال مناورة وهدنة مؤقتة تفسح لهم المجال لاستئناف القتال في ظروف أفضل.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأول في القاهرة في ١٣/١/١٩٦٤ والقرارات التي انبثقت عنه ضغط بعض الرؤساء العرب على الرئيس عبد السلام عارف إلى التوصل إلى حل سلمي مع الأكراد ليتفرغ الجيش العراقي لمشكلة فلسطين ويقوم بالواجب الذي ستطلبه منه القيادة العربية العسكرية بعد أن تضع خططها. ونصح الرئيس عبد الناصر الوفد العراقي بعد انتهاء المؤتمر خلال جلسة مطولة بضرورة إنهاء القتال والدخول مع الأكراد بحوار بناء وإن أدى الأمر إلى منحهم حكماً ذاتياً محدوداً.

وعد الجانب العراقي بدراسة مسألة إنهاء القتال إلا أنه عارض فكرة الحكم الذاتي لأنه غير مقبول عسكرياً وشعبياً، وإن هذه الفكرة جديدة على الشعب وهو عاش آلاف السنين والعراق وطنٌ لشعبٍ واحد يضم العرب والأكراد والتركمان لا تفرقهم ارض أو حكم أو سياسة، تجمعهم الأخوة الإسلامية والرابطة الوطنية، تزاوجوا وتصاهروا، وذاقوا الحلو والمر سوية. ولكي يقبل الشعب فكرة الحكم الذاتي وهي جديدة عليه يتطلب ذلك تمهيداً وتوعية إعلامية قد تستغرق سنين طويلة.

عاد الوفد إلى بغداد وهو مقتنع بضرورة قبول طلب البارزاني بوقف القتال وحل المسألة سلمياً. فأرسلت الحكومة موافقتها على عروض الملا وصحبه. وبعد نقاش بين متصرف لواء السليمانية السيد عبد الرزاق محمود وممثلي الملا البرزاني أُتفِق على إصدار بيانين من رئيس الجمهورية والملا مصطفى يعلنان فيهما وقف القتال. وصدر البيان في ١٠ شباط ١٩٦٤ وفيما يلي نصيهما.

بيـــان رئيـــس الجمهوريـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب. ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصدين وحقناً للدماء البريئة، وبناء على ما تمليه مصلحة الوطن العليا، قررنا مايلي:

أولاً: إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

ثانياً: إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، وإصدار العفو العام، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.

ثالثاً: إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية.

رابعاً: إعادة الموظفين والمستخدمين.

خامساً: رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

سادساً: الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

سابعاً: تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.

ثامناً: تتخذ التدابير بما يضمن الأمن والاستقرار للمنطقة الشمالية.

وإننا نهيب بإخواننا الأكراد العودة إلى الحياة الطبيعية، لينعموا ببركات هذا البلد، وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.

تاسعاً: على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية لتنفيذ ما جاء في هذا البيان.

عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

بيـــان المــلا مصطفى

تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى إخواني العودة إلى محلات سكناهم والانصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتتهيأ الفرص لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة، وإرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين.

وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية.

فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار والله وراء القصد.

البارزاني مصطفى

جاء البيانين خاليين من أي التزام من قبل الحكومة بتحقيق الحكم الذاتي أو ما يشابهه. وكان الهدف الأول للملا مصطفى إيقاف القتال الذي كاد أن يقضي عليه وعلى فلوله، والتخلص من الحصار المفروض على المنطقة التي حوصر فيها.

واستغلال فترة السلم لاستعادة قوته ونفوذه، واستغلال الظروف الدولية لاستئناف مطاليبهم التعجيزية واستئناف القتال.

وكانت هذه المطالب التعجيزية التي يكررونها دوماً عندما يقوى ساعدهم تتلخص فيما يأتي:

١: أن ينص الدستور على أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية وأن يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية على أساس الحكم الذاتي.

٢: تحديد حدود المنطقة الكردية بحيث تضم ألوية السليمانية وأربيل وكركوك وجزء من لواء الموصل وجزء من لواء ديالى.

٣: استحداث لواء جديد باسم لواء دهوك يضم الأقضية والنواحي الكردية في لواء الموصل.

٤: الاحتفاظ (بالبيش مركة) وهي قوات الثورة الكردية حرساً للحدود أو قوات شرطة سيارة أو بأية تسمية أخرى.

وعبثاً حاولنا إفهامهم بأن العراق أرضاً وشعباً هو جزء من الأمة العربية وأن الأكراد جزء من الشعب العراقي مع احتفاظهم بحقوقهم القومية التي يتفق على تحديدها.

وإن الإصرار على تحديد حدود المنطقة الكردية يهدف ضمناً إلى التفكير بالانفصال عن العراق عندما تسنح الظروف الدولية المناسبة، لذلك هم يطالبون منذ الآن أن تعترف الحكومة العراقية رسمياً وبصورة مكتوبة وواضحة بهذه الحدود لتسهيل عملية الانفصال عندما يحين وقتها.

وإن المطالبة بإدخال مدينة كركوك ضمن حدود المنطقة الكردية هدفها الإفادة من واردات النفط الموجودة فيها لتمويل الدولة المنوي إعلانها في المستقبل. وكركوك لم تكن في كل حقب التاريخ ضمن المنطقة الكردية وسكانها خليط من التركمان والعرب والأكراد ويشكل التركمان الأغلبية بينما الأكراد هم أقلية زاد عددهم بعد هجرة الأكراد إلى كركوك في أعقاب الحرب العظمى الأولى للاشتغال عمالاً في شركة نفط العراق، وهم في كل الأحوال يأت ترتيبهم من حيث عدد السكان بعد التركمان والعرب.

وعند ظهور الحزب البارتي أخذ يخطط للتخلص من التركمان ونشط بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ خاصةً بعد عودة الملا مصطفى إلى العراق وبالاتفاق مع أعضاء الحزب الشيوعي من الأكراد في المدينة نجحوا في تدبير مذبحة رهيبة في كركوك في يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة فهاجموا أثناء المسيرة التي قاموا بها أحياء وبيوت التركمان وأحرقوا بعضها وقتلوا سراً بكاملها والمئات من أعيان التركمان، وهدفهم التخلص منهم وإجبارهم على الهجرة من كركوك، وفعلاً هاجر بعضهم إلى بغداد والبعض الآخر إلى تركيا حيث استقر فيها وحصل على جنسيتها، وغيرهم هاجر إلى أوربا وأمريكا ورغم كل ذلك بقي الأكراد أقلية في كركوك حتى يومنا هذا.

أما الاحتفاظ بالبيش مركة كحرس حدود أو كقوة سيارة، فهذا غير ممكن، لأن الاحتفاظ بقوة من قومية واحدة وفي منطقة واحدة معناها أنهم متى ما أرادوا الثورة مجدداً أو الانفصال سيجدون لديهم جيشاً منظماً ومسلحاً ومدرباً يستخدمونه ضد السلطة المركزية.

أما استحداث لواء جديد باسم لواء دهوك فهذا قابل للبحث عندما تستقر الأوضاع وتهدأ النفوس وتثبت حسن النية، وتؤمن السلطة بمنحهم حكماً ذاتياً. أما في الوقت الحاضر فهذا غير ممكن.

شرعت الحكومة بتنفيذ ما جاء في بيان الرئيس، إلا أن الملا مصطفى لم ينفذ ما التزم به في بيانه، فلم يسرح البيش مركة، ولم يعد أي منهم إلى عمله السابق، بل أخذ نفوذهم وانتشارهم واعتداءاتهم تتزايد على مر الأيام.

أثار إيقاف إطلاق النار وصدور بيان رئيس الجمهورية والملا مخاوف تركيا وإيران.

فطلب سفيراهما في بغداد مواجهتي. فقابلتهما على انفراد. واستفسرا عما إذا كانت الحكومة ستمنح الأكراد حكماً ذاتياً. فكان جوابي:

(إن بيان رئيس الجمهورية واضح وليس فيه إشارة إلى الحكم الذاتي).

وبالطبع كانت تركيا وإيران تعارضان منح الأكراد حكماً ذاتياً خوفاً من أن يطالب الأكراد فيهما بمثله.

وفي زيارتي لإيران في ٢٤ شباط ١٩٦٤ استفسر رئيس الوزارة الإيرانية (أسد الله علم) على خططنا المستقبلية فيما يخص حقوق الأكراد القومية، وأخذ يحرضني على استخدام الأساليب الإيرانية والتركية في تعريب الأكراد وحرمانهم من التكلم بلغتهم، وممارسة عاداتهم وتقاليدهم، ولبسهم، وحرمانهم من ثقافتهم الكردية، وهذا ما مطبق في تركيا وإيران حيث لا يستطيع الكردي أن يتكلم أو يتعلم بلغته الخاصة. فقلت له أننا لا نميل لهذا الأسلوب وأن الأكراد عاشوا في بلادنا آلاف السنين ونحن لم نحرمهم من لغتهم وثقافتهم على الرغم من أن لغتنا هي لغة القرآن التي يتطلع المسلمون جميعاً إلى تعلمها.

وانصهروا معنا في الدين الإسلامي وتعلموا اللغة العربية لكي يقرؤوا القرآن ويتفهموا بأمور الدين الإسلامي الذي يعشقوه. ولم ولن نطلب منعهم يوماً من ترك لغتهم وثقافتهم وعاداتهم المتوارثة. وإن خلاف ذلك يعقد حل المشكلة ويقوي روح الكراهية والعداء.

في شهر أيار سنة ١٩٦٤ عُقِدَ اتفاق مجلس الرئاسة المشترك بين العراق ومصر. وقد أغضب هذا الاتفاق أمريكا وإيران وهما تعارضان دائماً أي تقارب أو وحدة بين العراق وأي قطر عربي. وتعتبران وحدة العراق مع الأقطار العربية الأخرى مصدر قوة له ومصدر تهديد لإيران. لذلك تحرص إيران على وضع العراقيل ومقاومة هذه الوحدة بكل الوسائل التي تقدر عليها.

وما إن نشرت بنود الاتفاق حتى غيرت إيران موقفها السابق واتصلت بالبرزاني واتفقت معه، وفتحت حدودها أمامه وأخذت تمده بالسلاح والمال والمواد الغذائية. وعن طريقها أخذت المساعدات الأمريكية والإسرائيلية تنهال على الأكراد. والجدر بالذكر أن الحكومة الأمريكية كانت تساعد الحكومة العراقية إبان حكم البعث سنة ١٩٦٣ لأنه كان يعادي الشيوعية وجمال عبد الناصر. وهذا العداء يتفق ووجهة نظر السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ولقد تسلمت وأنا مدير الحركات العسكرية ألف قنبلة نابالم حارقة أرسلتها أمريكا بطائرتين قادمتين من إحدى قواعدها في المحيط الهادي نزلت في مطار الحبانية لاستخدامها ضد الثوار الأكراد. وهي في ذلك الوقت كانت

إنسانيتها في إجازة، وضرب بعرض الحائط حقوق الإنسان التي كانت تنادي وتدافع عنها دوماً. ولكن حال حدوث التقارب والاتفاق بين مصر والعراق غيرت موقفها وأخذت تساعد الملا مصطفى وخصصت له (٣٥٠) ألف دولار في الشهر مساعدة وهذا ما ذكره لي السيد جلال الطالباني سنة ١٩٧٢ في القاهرة. وقصَّ عليَّ مساعدات إسرائيل وشاه إيران إلى الملا، ووصول ضباط إسرائيليين مستشارين للملا.

كان موقف الاتحاد السوفيتي طوال فترة حكم عبد الكريم قاسم مؤيداً للثورة الكردية، وزاد تأييده في فترة حكم حزب البعث سنة ١٩٦٣، واستمر بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. وخف نوعاً ما بعد لقاء عبد السلام عارف وخورشيف في القاهرة بعد افتتاح السد العالي في أيار سنة ١٩٦٤. (راجع علاقات العراق الدولية ((علاقة العراق بالاتحاد السوفيتي)) للاطلاع على تفاصيل ذلك).

بعد شهر شباط ١٩٦٤ جرت عدة اتصالات بين الحكومة والملا مصطفى كان أهمها ذهاب رئيس الوزراء طاهر يحيى ومعه العميد الركن إبراهيم فيصل قائد الفرقة الثانية والمقدم الركن هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية في٢٤/٨/١٩٦٤ إلى جوارته وناقشوا مع الملا النقاط الواردة في بيان رئيس الجمهورية وبيان الملا في ١٠/٢/١٩٦٤. ويبدو أن الملا وقيادة الحزب البارتي لم تعجبهما مقترحات رئيس الوزراء على الرغم من أنه قدم للملا مبلغاً من المال قبله الملا ولم يرفضه، إذ أرسلوا في ١١/١٠/١٩٦٤ مذكرة مطولة إلى رئيس الجمهورية كان أهم ما جاء فيها:

١: تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تنص على:

(يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضد الوحدة العراقية) فتصبح كما يلي:

(ويقر هذا الدستور على حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية).

٢: تعديل المادة الأولى من الدستور المؤقت التي تنص على (أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية) إلى مايلي:

(إن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية).

٣: تكوين وحدة إدارية تشمل ألوية أربيل ـ كركوك ـ السليمانية وأقضية زاخو ودهوك وعقرة والعمادية والشيخان وسبخار وتلعفر وخانقين وجميع الأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لوائي ديالى والموصل.

وتسمى هذه الوحدة الإدارية (بمحافظة كردستان). وتدار من قبل مجلس ينبثق من مجلس تشريعي منتخب بطريقة الانتخاب المباشر.

٤: تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الأقليات في استخدام لغاتها.

٥: يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من قبل المجلس التشريعي في المحافظة.

٦: يكون في الوزارة المركزية نائب رئيس وزراء ووزراء يتناسب عددهم مع نسبة الأكراد في العراق.

٧: الإبقاء على فصائل الأنصار الوطنية كما هي عليه الآن لحين تشكيل قوة المحافظة، وتحويلها حين ذاك إلى قوة نظامية باسم الدرك أو حرس الحدود وتحديد عددها بـ(٢٠) ألف مسلح.

٨: يؤدي أبناء المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها.

٩: للحكومة المركزية إرسال قوات إضافية إلى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي أو وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية. وفي غير هذه الحالات يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان ...الخ.

١٠: في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين الجمهورية العراقية وأي قطر عربي آخر تصبح محافظة كردستان إقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى بإقليم (كردستان).

كانت المذكرة غير واقعية وغير مقبولة، ومخالفة لاتفاق ١٠ شباط ١٩٦٤ وهي تدعو صراحة إلى تشكيل دولة كردية وفيها ريحة انفصالية كريهة.

انزعجت الحكومة من هذه المذكرة، واقترح العسكريون استئناف العمليات العسكرية لأنهم اعتبروا ما جاء فيها مشروعاً انفصالياً. غير أن بعض أتباع الملا قدموا إلى بغداد وتنصلوا من المذكرة وقالوا أن الملا وقعها تحت ضغط المتشددين والمزايدين. وفي الحقيقة كانت الأطراف كلها يزايد بعضها على البعض، ولكن حينما يلتقون بأعضاء السلطة يتظاهرون بالاعتدال ويتهمون الآخرين بالتطرف. وعلى الرغم من عنف المذكرة وإدراكنا بأهدافهم قررنا ضبط النفس والصبر وفسح المجال أمام القوى الخيرة فيهم لعلها تنتصر وتحول دون إراقة دماء جديدة.

حصل في ١٤ تشرين ثاني ١٩٦٤ تبدل وزاري تسلمت بموجبه وزارة الداخلية. ووردت في كتاب التكليف نقاط تشير إلى السعي إلى حل المشكلة الكردية حلاً سلمياً.

وفي ٣ كانون أول ١٩٦٤ أرسلت الرسالة التالية إلى الملا مصطفى محاولة لإقناعه بالحل السلمي المعقول والمقبول للمشكلة.

الأخ المـــلا مصطفى البارزانـي

تحيـة طيبـة

عندما تسلمت وزارة الداخلية كان يحدوني الأمل بأنني سأستطيع بالتعاون معكم إنهاء الحالة الشاذة الموجودة الآن في شمال وطننا العزيز وعودة الحياة الطبيعية إلى ربوع المنطقة التي أصابها الدمار خلال السنوات الثلاث الماضية.

وكان أول قرار اتخذته السفر إلى المنطقة والالتقاء بكم لبحث الأمور التي تساعد على إعادة الحياة الطبيعية إليها. ولكن الأحداث التي حدثت في الأسبوعين الأخيرين صدمتني وجعلتني أحجم عن المجيء. إذ كيف يمكن التباحث في مثل هذا الجو الذي ازداد سوءاً في الأيام الأخيرة؟.

لقد كثرت في الآونة الأخيرة حوادث الاعتداء على المواطنين من قبل (البيش مركة). فحوادث السلب وأخذ الأتاوة، وجمع التبرعات، وفرض الرسوم الكمركية والمكس على البضائع، وإيقاف

السيارات وتفتيشها، وحرق الجرارت المرسلة لمساعدة السكان لفلاحة الأرض، وحوادث القتل الفردية، وإصدار النشرات المعادية، واغتصاب السيارات، وتحدي السلطة والمسؤولين الإداريين في كل مكان، كل ذلك أمور تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بصورة لا يمكن لمسؤول أن يسكت عنها، فضلاً عن أنها تؤخر تقدم المنطقة ونموها التي نحرص أشد الحرص على إعمارها وإعادة الحياة إليها. فكيف في مثل هذا الوضع يستطيع المهندس والمعمار والمزارع والعامل والشركات أن تعمل؟.

إن استمرار الوضع بهذه الصورة لا يستفيد منه سوى الاستعمار والعملاء والمثقفين الذين يهمهم بقاء هذه الحالة لخدمة مصالحهم. وبالتالي إن المتضرر الوحيد هم إخواننا الأكراد. لأن استمرار عدم الاستقرار سيضر مصالحهم، ويؤخر تقدمهم الثقافي والاقتصادي والزراعي والعمراني والصحي.

إذ كيف يستطيع المعلم والطبيب والتاجر والمزارع العمل في منطقة تلتهب ناراً؟ ما ذنب هؤلاء المساكين الذين يعيشون في الكهوف هم وأطفالهم يفتك بهم البرد والجوع والفقر والمرض؟ لمصلحة من ذلك وهل من ورائه طائل؟.

وإني بهذه المناسبة أذكركم بأنكم التزمتم في البيان الذي أصدرتموه يوم إيقاف القتال بذلك فقد جاء به ما يلي بالحرف الواحد:

(قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى إخواني العودة إلى محلات سكناهم، والانصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة، وبذلك ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة).

لقد مرت عشرة أشهر على إيقاف القتال ولم نجد أنكم التزمتم بما جاء أعلاه من انصراف (البيش مركة) إلى أعمالهم الاعتيادية لينفسح المجال أمام السلطة إلى إعادة الحياة الطبيعية إلى المنطقة. وأنتم في كافة رسائلكم كنتم تطالبون السلطة بالعمل. فكيف العمل وقد شرحنا أعلاه أعمال البيش مركة الذين لم يعودوا إلى محلات سكناهم؟

كل هذه الأمور جعلتني أرجئ الالتقاء بكم إذ لا يمكن المناقشة في مثل هذا الجو المتوتر، وإني على استعداد للالتقاء بكم إذا زالت كل هذه المسببات التي ذكرتها أعلاه.

أيها الأخ:

لنرجع إلى الوراء ونتذكر ما اتفق عليه في يوم ١٠/٢/١٩٦٤ في البيانين اللذين صدرا من قبل السيد رئيس الجمهورية ومن قبلك. فقد نفذت الحكومة معظم ما جاء في بيان الرئيس:

١: نص الدستور المؤقت على إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد، وأكد المسؤولون دوماً ذلك في أحاديثهم وبياناتهم. وإننا لا ولن ننكر وجود القومية الكردية وضرورة نموها جنباً إلى جنب مع القومية العربية.

٢: لقد تم إصدار العفو العام وأطلق سراح كافة المحجوزين والمعتقلين وبعض المحكومين، وشكلنا أخيراً لجنة للنظر بقضايا المسجونين تمهيداً لإطلاق سراح من يثبت أن سبب سجنه كان اشتراكه في أحداث الشمال.

كما رفع الحجز عن الأموال المنقولة عن الأشخاص من الذين سبق أن حجزت أموالهم.

٣: أعيد معظم الموظفين والمستخدمين إلى وظائفهم، ونحن ماضون في إعادة من تبقى منهم.

٤: رفعت القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

٥: شرعت الحكومة بتعمير المنطقة الشمالية وباشرت بإنشاء المستشفيات والمدارس والجوامع والقرى وأحواض تغطيس الأغنام والطرق والجسور. وإن قسماً منها على وشك الانتهاء منه، وإن خطة التعمير لا يمكن أن تسير بصورة مرضية ما لم يعد الاستقرار إلى المنطقة وتعود الأمور الطبيعية.

٦: عوضت الحكومة بعض المتضررين من جراء الحوادث. وهي ماضية في تعويض الآخرين، ولكن تعويض هؤلاء لا يمكن أن يتم بصورة مرضية ما لم تعد الأمور الطبيعية، وما لم تعد السلطات الإدارية إلى المنطقة وتمارس واجباتها وسلطاتها.

هذا ما ورد في بيان السيد الرئيس نفذته الحكومة بحذافيره، وإن تعرقل تنفيذ بعضه فسببه عدم عودة الاستقرار إلى المنطقة بسبب وجود البيش مركة الذين التزمتم في بيانكم الصادر في التاريخ نفسه على عودتهم إلى مساكنهم.

ومن هنا نرى أن سبب تأخير تعمير المنطقة وزراعتها وإعادة الحياة إليها يتوقف على إعادة الاستقرار وحل البيش مركة. كما أن الحكومة تضع الخطط الآن لتوسيع الإدارة اللامركزية في العراق.

إن إرسال المذكرات التعجيزية والمطالبة بالحكم الذاتي هو أمر لا يرد له ذكر في بيانات إيقاف إطلاق النار سواء من قبل السيد الرئيس أو من قبلكم ولا يساعد مطلقاً على إعادة الاستقرار للمنطقة كما لا يساعد على المناقشة بصورة منطقية.

إننا استدعينا إخواننا الأكراد في منطقة مخمور واتفقنا معهم على حل عادل لمشكلة القرى والأراضي التي فقدوها والتي ستعتبر منطقة حرام.

واتفقنا على تعويضهم تعويضاً عادلاً. وبناء القرى العصرية لهم وأوعزنا إلى المتصرف ورئيس لجنة إعمار الشمال للمشروع بذلك فوراً.

وإننا سنلتزم بكل نقطة وكل حرف ورد في بيان الرئيس وبيانكم الصادرين في يوم ١٩٦٤/٢/١٠ وأي مناقشة ستجري بيننا في المستقبل ستكون على ضوء وفي حدود البيانين، فنرجو عدم إثارة مواضيع بعيدة كل البعد عن روح البيانين.

ولما كانت الحكومة قد نفذت الشيء الكبير مما جاء في بيان الرئيس وهي مستعدة للمضي في إكمال تنفيذ ما جاء في بيانكم من عودة (البيش مركة) إلى محلات سكناهم والانصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة. وإن هذا سيساعدنا كثيراً في تعمير المنطقة وتعويض أهاليها، وهو الالتزام الوحيد الذي كان مطلوب منكم والذي لم تنفذوه حتى الآن بينما نفذت الحكومة كم قلت سابقاً معظم التزاماتها.

إن الأكراد هم إخوان لنا ونحن حريصون على مساعدتهم والاعتناء بهم، فمتى عاد الاستقرار للمنطقة وعادت السلطة الإدارية وبدأت تمارس واجباتها وصلاحياتها في كافة القرى والنواحي والأقضية، ستجدوننا نعمل بسرعة لإعادة العامل إلى عمله والجندي إلى وحدته والشرطي إلى مركزه

والفلاح إلى أرضه، وبذلك سوف لم يبقى أي شخص يعمل الآن في (البيش مركة) بدون عمل. وإننا نعاهد الله بأننا سنجد لأي شخص من البيش مركة ليس له عمل عملاً يرتزق منه.

إن احتفاظكم بهذا العدد من البيش مركة أمر غير طبيعي وغير صحيح، وبذلك تضطرون إلى جمع رواتبهم وتكاليفهم المعاشية من المواطنين الأكراد. وبذلك تثقلون كاهل المواطن الكردي الذي يعاني الآن من الفقر والفاقة الكثير. وإن سبب ذلك تذمرهم ضدكم بالذات خاصة وإن بعض أفراد البيش مركة اعتبر هذا العمل مربحاً له، فأخذ هذا البعض يغتصب أموال الناس ليثرى على حسابهم وهم لا تروقهم عودة الأمور الطبيعية حتى لا يضيع هذا المورد الوفير، وهكذا أصبح المواطن الكردي يدفع ضريبتين، ضريبة للحكومة، وضريبة للبيش مركة.

إن الحكومة على علم بأن مزارع التبغ عندما يجلب بآلات التبغ إلى مركز تسليمه يعترضه أفراد البيش مركة ثلاث أو أربع مرات، في كل مرة يأخذون منه ضريبة معينة وقس على ذلك!! فمن المتضرر هل الحكومة أم الفلاح الكردي المسكين؟ وإلى متى تستمر هذه الأعمال ولمصلحة من؟ وختاماً أرجو أن تفهم مضمون هذه الرسالة وزيادة الثقة لحل المشكلة حلاً يضمن خدمة البلد وفق مصلحة الشعب الوطنية العليا.

والسلام عليكم.

صبحي عبد الحميد

سافرت في يوم ١٩٦٤/١٢/٧ مع العميد الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية إلى كركوك ومعنا مشروع حكومي لحل المشكلة ناقشناه مع العميد الركن إبراهيم فيصل قائد الفرقة الثانية. ثم أرسلنا على الشيخ أحمد البرزاني الشقيق الأكبر للملا وقرأنا عليه المشروع، فرحب به ووافق عليه، وطلبنا منه إقناع أخيه الملا بالموافقة عليه، فذهب إلى جوارته بطائرة هيلو كبتر ومعه العميد عزيز الجلبي ممثلاً للحكومة وحاملاً للمشروع الذي كان يتضمن مايلي:

١: الاعتراف بالقومية الكردية كحقيقة واقعة والالتزام بعدم تعريب الأكراد أو تذويبهم لا الآن ولا في المستقبل. والسماح بالتدريس باللغة الكردية في المدارس الابتدائية والمتوسطة.

٢: تكون المشاركة في الحكم لما كانت عليه قبل ابتداء الاضطرابات في المنطقة سنة ١٩٦١ دون قيود أو حدود.

٣: تكون وظائف الدولة كافة مفتوحة للمواطنين كافة مفتوحة للمواطنين كافة عرباً أو أكراداً حسب الكفاءة والشهادة ولا فرق في ذلك بين المواطنين مهما كانت قومياتهم أو طوائفهم.

٤: اللغة العربية هي اللغة الرسمية في أنحاء العراق كافة ويسمح للأكراد الدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة باللغة الكردية.

٥: إن مجلس الخدمة هو المسؤول عن التعيين في وظائف الدولة كافة ولا مانع من تعين أعضاء أكراد فيه.

٦: لا يمكن الاحتفاظ بقوة عسكرية ثالثة في الدولة، ونعتقد أن مشكلة (البيش مركة) تُحل بأن يعودون الجندي إلى وحدته والشرطي إلى مركزه والموظف إلى وظيفته، ومن تبقى منهم يعوون إلى أعمالهم السابقة ومن يبقى دون عمل ستجد له الحكومة عملاً.

٧: تلتزم الحكومة بتعويض المتضررين كافة تعويضاً عادلاً.

٨: إن عودة الفرسان إلى قراهم وأعمالهم الاعتيادية مرهون باستقرار الأوضاع وعودة الأمور الطبيعية إلى المنطقة.

٩: مبدأ نقل الموظفين إلى الألوية الشمالية يجري كما كان متبعاً قبل بدأ الاضطرابات، ويفضل تعين أبناء المنطقة في مناطق سكناهم جهد الإمكان.

١٠: يرشح الملا مصطفى عدداً من الشخصيات الكردية لانتخاب العدد المناسب منهم أعضاء في مجلس الشورى الذي سيشكل خلال هذا الشهر.

عاد الشيخ أحمد في اليوم نفسه ومعه الرد التالي وفيه تراجع واضح عما جاء في مذكرته الأخيرة التي أرسلها إلى رئيس الجمهورية والتي لخصتها سابقاً. وتضمن الرد مايلي:

١: تحديد الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اتفاقية ١٠/٢/١٩٦٤.

٢: الحكومة ترفض الحكم الذاتي والاستقلال والانفصال. ونطلب أن تقر مبدأ المشاركة في الحكم. والمطلوب تحديد تفصيلات مبدأ المشاركة وأسلوبه، هل يكون من قبل الحكومة؟ أم من قبل لجنة مشتركة.

٣: يكون الموظفون من الأكراد في ألوية السليمانية وكركوك وأربيل والنواحي الكردية في لوائي الموصل وديالي. وفي حالة عدم توفر الكفاءات من الأكراد لا مانع من تعين غيرهم.

٤: اللغة الرسمية في المنطقة تكون اللغة الكردية مع مراعاة استعمال اللغة العربية معها في المدارس.

٥: مبدأ المشاركة في الحكم يتم عن طريق لجنة مشتركة تشرف على كافة القضايا الإدارية في المنطقة الكردية، وتكون اللجنة دائمية، ولا مانع من أن يكون مقرها في بغداد.

٦: تعين جانب من البيش مركة كشرطة محلية وقسم آخر كقوة سيارة لحراسة الحدود.

٧: الإسراع بتخصيص المبالغ المناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة إلى جميع المتضررين بسبب حوادث كردستان من قبل لجنة مشتركة تشكل لهذا الغرض.

٨: إعادة العشائر العربية التي أسكنها البعثيون في قرى كردستان إلى أماكنها الأصلية، وإعادة أصحابها الشرعيين إليها بأسرع وقت.

٩: حل الفرسان وتجريدهم من السلاح وإعادتهم إلى أماكنهم.

وكان مع العائدين المهندس شوكت عقراوي، ولقد قلنا له يجب إعادة النظر في هذه المذكرة في ضوء ما قدمناه وإرسال وفد إلى بغداد للمداولة في ذلك.

وفي ١٠/١/١٩٦٥ حضر إلى بغداد السادة حبيب كريم سكرتير الحزب البارتي وهاشم عقراوي وعقيد صديق واجتمعوا معي في وزارة الداخلية واعتذروا نيابة عن الملا والحزب عن المذكرة التي سبق أن قدموها إلى رئيس الجمهورية وأبدوا استعدادهم للتفاهم وحل المشكلة.

فرحبت بهم وقلت لهم أرجو أن تكونوا قد أعدتم النظر بمطالبكم التي أرسلتموها مع الشيخ أحمد. ولابد أن يكون لديكم مشروع جديد، فأرجو أن تكونوا مطمأنين، وتكلموا بكل صراحة وحرية ووضوح دون خوف، وإننا مستعدون لسماع وجهة نظركم الحقيقية فقدموا المشروع التالي:

١: يفضل في التعين في المنطقة الشمالية أبناء المنطقة في التعليم والإدارة المحلية وتشمل (متصرف ـ قائم مقام ـ مدير ناحية) ويساهم الأكراد بالتوظف في كافة الوزارات بما فيه المراكز الحساسة.

٢: يستمر تطبيق قانون اللغات المحلية.

٣: الدراسة تكون في المناطق التي فيها أكثرية كردية باللغة الكردية لحدود الدراسة المتوسطة.

٤: يعود أفراد البيش مركة إلى وظائفهم السابقة.

٥: مبدأ نقل الموظفين في المنطقة يكون ضمنها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك.

٦: يناقش مبدأ التنظيم السياسي على أساس اشتراك الأكراد في الاتحاد الاشتراكي بصورة من الصور.

٧: ينص الدستور على مايلي:

الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية ويقر الدستور الحقوق القومية الكردية على أساس مبدأ حب المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية.

كانت الطلبات معقولة ومقبولة ليس فيها تعجيز أو مزايدة عدا المادة السابعة حيث يمكن مناقشتها وتعديلها حيث تصر الحكومة أن يكون العراق جزء من الأمة العربية وليس الشعب العربي فيه. وهذا لا يتعارض مطلقاً مع حقوق الأكراد القومية التي تعترف بها الحكومة وتحرص على احترامها.

وطلبت إمهالي بعض الوقت لعرض المشروع على السلطة. ثم التقيتهم بعد يومين وأبلغتهم على موافقة الحكومة على مشروعهم بعد تعديل المادة السابعة فتصبح (العراق جزء من الأمة العربية ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد).

وقلت لهم إن العراق كان وسيبقى جزء من الأمة العربية ولا نقبل أي نقاش في ذلك.

إلا أنهم تراجعوا عن مشروعهم وقالوا إن ما قدمناه لا يرضي الشعب الكردي وإن هناك مطالب أخرى لا بد من تلبيتها، وبدؤوا يشرحون مشروعاً جديداً. ويبدو أن أكراد بغداد أعضاء نادي السيروان أقنعوهم بتقديم هذا المشروع الجديد. فطلبت منهم تقديم المشروع الجديد كتابة، فذهبوا وعادوا في اليوم التالي ومعهم المشروع التالي:

١: فيما يتعلق بالمنطقة الكردية.

أ: يكون الموظفون والمستخدمون في هذه المنطقة من الأكراد إلا في حالة عدم توفر الكفاءات وذوي الاختصاص من الأكراد حيث يستعان بغيرهم.

ب: مبدأ نقل الموظفين في المنطقة الكردية يكون ضمن المنطقة نفسها إلا في حالات الضرورة القصوى أو بناء على رغبة الموظف نفسه.

جـ: استبدل اسم وزارة إعمار الشمال بوزارة الشؤون الكردية ويناط بها الإشراف على القضايا الإدارية والثقافية في المنطقة الكردية.

٢: يساهم الأكراد بالتوظيف في كافة وزارات الدولة بنسب يتم الاتفاق عليها، بما في ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات والسلك الخارجي وغيرها من المراكز الحساسة.

٣: تعتبر اللغة الكردية لغة التعليم والدوائر والمحاكم في المنطقة الكردية، كما تستعمل اللغة العربية عند الاقتضاء، أما المخابرات مع المراجع الرسمية خارج المنطقة الكردية فتكون باللغة العربية.

٤: التنظيم السياسي في المنطقة الكردية يتم الاتفاق عليه مع الحكومة ومع الاتحاد الاشتراكي بشكل يضمن المصلحة العامة ويعزز وحدة الشعب الوطنية.

٥: يعدل الدستور العراقي المؤقت على أساس (أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية على أساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية).

٦: تخصص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات مناسبة عادلة للمتضررين في حوادث كردستان.

٧:إعادة العشائر العربية إلى أماكنها السابقة.

٨: حل الفرسان وتجريدهم من السلاح.

٩: الإسراع بإطلاق سراح الموقوفين والمسجونين بسبب حوادث كردستان ويستحسن إصدار عفو عام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق.

١٠: عودة الإدارة المحلية على أساس الفقرة (١) الواردة أعلاه.

١١: إحداث لواء باسم لواء دهوك يضم الأقضية الكردية التابعة إلى لواء الموصل، في الوقت الحاضر أو إلحاق الأقضية المذكورة بلواء أربيل.

١٢: فيما يتعلق بالبيش مركة.

أ: يعود البيش مركة الذين كانوا في سلك الشرطة فيما مضى إلى العمل كشرطة في الإدارة المحلية ضمن المنطقة الكردية.

ب: يعود البيش مركة الذين كانوا سابقاً من منتسبي الجيش مع أسلحتهم للعمل ضمن الفرقتين الثانية والرابعة.

جـ: أما ما تبقى منهم فيكونون بمثابة شرطة سيارة أو حرس حدود ضمن القوات المسلحة العراقية في المنطقة الكردية وتبنت الحكومة في أمرهم بعد الانتهاء من تنفيذ الفقرات المتقدمة أعلاه وبالشكل الذي تنسبه.

ناقشتهم طويلاً حول هذا المشروع وطلبت منهم إلغاء بعض مواده وتعديل صيغة بعضها لكي أقنع زملائي الوزراء والمسؤولين في قبوله. إلا أنهم أصروا على النقاط كافة وبصيغتها. فأنهيت

المفاوضات وقلت لهم: سأعرض المشروع على السلطات المختصة وأرسل لكم ردنا عليه عن طريق متصرف لواء السليمانية.

وبعد مناقشة الموضوع من قبل لسلطة خولني رئيس الجمهورية بإرسال المشروع التالي بكتاب رسمي إلى متصرف لواء السليمانية ليبلغ الملا به وأرسل الكتاب في تاريخ ١١/٢/١٩٦٥

١: استتباب الأمن في المنطقة فوراً وضع أي اعتداء.

٢: عودة الإدارة المحلية والعشائر إلى مناطقها.

٣: إعادة كافة الأسلحة والأجهزة والمواد الحكومية العائدة إلى القوات المسلحة التي لا تزال في حوزتهم.

٤: يلاحظ في التوظيف الحاجة والكفاءة، ويفضل في التعين في المنطقة الشمالية في التعليم والإدارة المحلية الأكراد.

٥: يساهم الأكراد في التوظيف في كافة وزارات الدولة بما فيها المراكز الحساسة.

٦: يستمر تطبيق قانون اللغات المحلية وتكون الدراسة في المناطق التي فيها أكثرية كردية باللغة المحلية لحدود الدراسة المتوسطة وحسب الرغبة.

٧: يعود البيش مركة المنتمين إلى القوات المسلحة إلى مقرات فق٢ وفق٤ لتوزيعهم ضمن المنطقة الشمالية.

٨: يراجع الموظفون من أفراد البيش مركة المتصرفيات في المنطقة الكردية لإعادة تعينهم في وظائفهم مجدداً.

٩: يرجع الفلاح إلى أرضه وعمله.

١٠: مبدأ نقل الموظفين في المنطقة يكون ضمنها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة أو حسب الرغبة.

١١: يمكن الانتماء إلى الاتحاد الاشتراكية ولا مانع من قبول عدد منهم في اللجنة التنفيذية.

١٢: إشراك الأكراد في مجلس الشورى حسب نسبة السكان.

١٣: إشراك الأكراد في القيادة السياسية الموحدة.

١٤: صيغة الدستور النهائية ستناقش عند انبثاق الحياة النيابية قريباً.

١٥: الاعتراف بالقومية الكردية دون تذويبها أو تعريبها ضمن الوحدة العراقية. وحوى الكتاب المرسل رفض الحكومة لثلاث طلبات هي:

١: لا يمكن قبول تبديل اسم وزارة إعمار الشمال باسم وزارة الشؤون الكردية.

٢: لا يمكن استحداث لواء جديد باسم لواء دهوك.

٣: لا يمكن الموافقة بالاحتفاظ (بالبيش مركة) كقوة ثالثة بأي شكل من الأشكال.

وهكذا استجابت الحكومة لمعظم طلباتهم وهدفها عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة الكردية وتجنب استئناف العمليات العسكرية، وإرضاء طموح المعتدلين من الأكراد بتلبية مطاليبهم المشروعة.

ثم أرسل رئيس الوزراء طاهر يحيى رسالة إلى الملا بواسطة أحد الأكراد ينصحه فيها بقبول مشروع الحكومة الذي استجاب لمعظم طلباتهم. فأجابه الملا في تاريخ ١٢/٣/١٩٦٥ برسالة أرفق بها مشروعهم الذي قدموه إلى وزير الداخلية مع إضافة مادة جديدة إليه تنص على:

(تحديد المنطقة الكردية على أساس الحدود الجغرافية لكردستان العراق).

منذ بداية عام ١٩٦٥ ازداد التعاون بين الملا وزمرته وبين الحكومة الإيرانية، وأخذت الأسلحة الإيرانية والإسرائيلية والأمريكية تصل تباعاً إلى المنطقة التي يسيطر عليها عبر الحدود الإيرانية. وهذا قوى موقفه العسكري والسياسي. وأخذ أتباعه يتحرشون بالقوات المسلحة، ويهاجمون القوافل والربايا والثكنات. كما ازداد الاعتداء على المواطنين وجمع الضرائب منهم وأخذ بعض أفراد البيش مركة يقطعون الطرق على المجازين من الضباط والجنود وفي إحدى المرات قتلوا قافلة من المجازين تضم ثلاثة ضباط وسبعة عشر جندياً.

ونتيجة للمذكرات التعجيزية وهذا التقارب مع إيران وتكرر اعتداءاتهم على المواطنين وعلى أفراد القوات المسلحة، وسيطرتهم على بعض مفارق الطرق تأكد لدى السلطات أنهم لا يريدون التوصل إلى حل سلمي معقول حتى لو وافقت السلطات على تطبيق مبدأ الحكم الذاتي في لواء السليمانية وأربيل وبعض أقضية لوائي الموصل وكركوك. لأن هدفهم النهائي هو تطبيق ما ورد في المذكرة التي قدموها إلى رئيس الجمهورية في ١١/١٠/١٩٦٤ والتي سبق ذكرها.

وقال لي بعض القادة الأكراد الذين أثق بهم أن الحزب البارتي يخطط أولاً لنيل الحكم الذاتي بالشكل الذي ورد في المذكرة المشار إليها أعلاه، ومن ثم يطالب بحق تقرير المصير للشعب الكردي ويعلن الانفصال مستغلاً الظروف الدولية وتطوراتها في المستقبل.

ولما عجزت الحكومة عن التوصل لصيغة مقبولة لحل المشكلة سلمياً وكثرت اعتداءات وتحرشات البيش مركة وتحدي الملا للسلطة والقوات المسلحة قررت قطع المفاوضات والاتصالات واستئناف العمليات العسكرية وبدأت الحركات العسكرية الفعلية في الأسبوع الأول من نيسان ١٩٦٥ وبعد استئناف العمليات العسكرية أراد الملا مصطفى أن يلعب الورقة الطائفية لتفريق العرب والتأثير على القطعات العسكرية ليضعف معنوياتها وإرادتها على القتال فأرسل رسالة إلى السيد محسن الحكيم المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف، يدعي فيها أن الحكومة قطعت المفاوضات معه واستأنفت القتال بضرواة وراحت ضحيته أرواح مسلمة بريئة ويطلب إليه التدخل أو إصدار فتوى تحرم على القوات المسلحة قتل المسلمين الأكراد.

اتصل السيد محسن الحكيم بالدكتور حسن زلزلة وزير التخطيط وطلب منه أن توفد الحكومة أحد وزرائها إلى النجف ليبحث معه أمراً هاماً ويفضل أن يكون وزير الداخلية.

اتصل بي الدكتور حسن في الصباح الباكر وأخبرني بالموضوع فاتصلت بالسيدين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتقرر أن نجتمع في القصر الجمهوري فوراً ومعنا الدكتور حسن. وبنتيجة الاجتماع تقرر ذهابي مع الدكتور حسن إلى النجف وسافرنا فوراً بعد أن اتصلنا بمتصرف كربلاء السيد سلطان أمين (كانت النجف يوفدان قضاء في لواء كربلاء).

استقبلنا المتصرف على حدود اللواء مع بعض أعيان مدينة كربلاء.

ثم تناولنا الغداء في كربلاء وغادرناها إلى النجف ومعنا المتصرف.

وفي دار قائم مقام النجف وجدنا مهدي الحكيم بن السيد محسن بانتظارنا. ولقد اختلى بالدكتور حسن وقال له من الأفضل أن لا يكون المتصرف بصحبتكما عند زيارة والدي لأنه لا يريد أن يراه. ولما قال لي الدكتور حسن ذلك رفضت بشدة وقلت أن المتصرف ممثل الحكومة هنا ولا بد أن يحضر معنا وإلا فإني سأعود إلى بغداد دون رؤية السيد محسن. فاضطر الابن على الموافقة.

فذهبنا إلى دار السيد محسن فاستقبلنا الرجل بحفاوة وترحيب.

وسألني عن القتال الدائر بين الحكومة والأكراد فشرحت له الموقف بتفصيل.

وبعد أن أصغى باهتمام للحديث ناولني رسالة الملا مصطفى وطلب إليَّ قراءتها. ولما اطلعت عليها كذبت ما جاء بها من افتراءات.

فسألني السيد عن إمكان حل المشكلة سلمياً دون إراقة الدماء فأجبته بأننا منذ أكثر من سنة حاولنا المستحيل للوصول إلى حل سلمي وصبرنا على كل استفزازاتهم وضبطنا النفس حتى لا نريق دماء أبناء الوطن الواحد ولكنهم تمادوا في طلباتهم واستفزازاتهم واعتداءاتهم فقررنا إعادة النظام والقضاء على الفوضى بقوة السلاح وهذا حق مشروع تنتهجه كل حكومة مسؤولة.

ثم أردف السيد محسن الحكيم قائلاً: هل أستطيع أن أقدم خدمة للوطن وأتدخل وسيطاً لإنهاء المشكلة سلمياً؟.

فقلت له: إنك سمعت وجهة نظر الحكومة وتفهمت جذور وتفاصيل المشكلة وإننا نرحب بوساطتك وسنستجيب لكل دعوة خيرة لإيقاف القتال وحل المشكلة سلمياً.

ويبدو أن الرجل اتصل بالأكراد وحاول إقناعهم بالتنازل عن مطالبهم التعجيزية وتقديم مطالب متزنة ومعقولة ومقبولة تصون حقوق الوطن ولا تفرط بحقوق الأكراد القومية. إلا أن الملا أصر على موقفه خاصة بعد أن أخفق بإقناع السيد الحكيم ليقف إلى جانبه.

أشرت سابقاً إل تعاون الملا مصطفى مع إسرائيل. وفي سنة ١٩٩٣ نشر دافيد كيمحى وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكراته بعنوان (الخيار الأخير) اعترف فيها بأنه كان مندوب الموساد (المخابرات الإسرائيلية) لدى الملا مصطفى البارزاني. وإن الاتصال مع الملا بدأ سنة ١٩٦٥. وظلت إسرائيل تتعاون مع الأكراد وشاه إيران لفترة طويلة.

وفي ص١٨٩ من كتابه قال كيمحى:

(لقد قررنا أن نعطي الأكراد كل المساعدات التي يحتاجونها، وكنا ننسق في ذلك مع شاه إيران الذي تعاونا معه في الجنوب لأنه كان يخاف على مقاطعة خوزستان (عربستان) العربية من الدعوة العراقية في عروبتها.

فقد كانت سياستنا أن نتعاون مع القوميات غير العربية في الشرق الأوسط. وقد قدمنا إلى أكراد العراق أسلحة وذخائر ومدربين ووسائل اتصالات ومعدات طبية)[1].

والغريب أن السيدان إبراهيم أحمد وجلال الطالباني اختلفوا مع الملا وانشقوا عليه وشكلوا ميليشيا خاصة بهم اشتبكت بقتال عنيف مع بيش مركة الملا وكانت الحكومة العراقية تشجعهم وتمدهم بالمال والسلاح والعتاد واستمر الخلاف حتى يوم ٢٠٠٣/٤/٩ يوم سقوط بغداد بيد الأمريكان وعاونوا الجيش الأمريكي في احتلال مدينة الموصل.

وفي سنة ١٩٩٦ استعان مسعود البرزاني بالمرحوم صدام حسين فطلب منه إخراج جماعة جلال طالباني من مدينة أربيل فأرسل إليه كتيبة دبابات تحمل العلم العراقي وأخرجت جلال وربعه من أربيل وسلمته له. والغريب أن مسعود لم يعترف بعد الاحتلال بهذا العلم العظيم.

وبالنسبة لاتصال الملا مصطفى وصحبه بإسرائيل شرح شلومو نكديمون ضابط الموساد الإسرائيلي تفاصيل العلاقات الإسرائيلية ـ الكردية بإسهاب في كتابه (الموساد في العراق ودول الجوار) ترجمة (بدر عقيلي) وعلاقة ملا مصطفى الحميمية بزعماء إسرائيل ونشر في الكتاب صور الملا مصطفى مع ليفى اشكول وموشي دايان أثناء زيارته لإسرائيل وكان معه في الصور محمود عثمان.

كما شرح تفاصيل الأسلحة والأموال والمساعدات التي أرسلتها إسرائيل إلى الملا عن طريق إيران. كما شرح كيف احتفل الملا بنصر إسرائيل على العرب في حرب سنة ١٩٦٧ وخص بالذكر احتفاله بسقوط القدس بيد الجيش الإسرائيلي.

كما ذكر اشتراك ضباط إسرائيليين في معارك البيش مركة ضد الجيش العراقي. ومن يريد الاطلاع على المزيد من التفاصيل مراجعة الكتاب المذكور.

خلاصة المشكلة :

لم يتفق المؤرخون الأكراد وغيرهم على أصل الأكراد غير أن أكثريتهم تتفق على أن الأكراد من أصل آري. ومسكن الأكراد الأصلي يمتد بين جبال أرارات وبحيرة وان ومنها امتدوا إلى الشرق وأسسوا وطناً لهم في روسيا وإيران وإلى الغرب في هضبة الأناضول. ونحو الجنوب حيث سكنوا المنطقة الجبلية في العراق، وسكن بعضهم في شمال سورية.

فهم إذاً شكلوا أقليات في كل من تركيا ـ روسيا ـ إيران ـ العراق ـ سوريا.

لم تقم للأكراد في كل حقب التاريخ دولة في أي جزء من البلاد مارة الذكر ولم تجمعهم وحدة. فليس لهم حدود سياسية أو وحدة قومية.

ولما ظهرت رسالة الإسلام في القرن السادس ميلادي. وامتد الإسلام نحو الشرق. اعتنق الأكراد الدين الإسلامي، وشملتهم الدولة الإسلامية ضمن حدودها في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين.

---

(١) راجع كتاب محمد حسين هيكل (حرب الخليج) ص٥٧٢.

واندمجوا في المجتمع الإسلامي اندماجاً كاملاً وتعصبوا للإسلام وحاربوا من أجله، وتزاوجوا مع العرب واختلط بعضهم مع بعض، وتعلم معظمهم اللغة العربية (لغة القرآن) لكي يقرؤوا القرآن ويتفهموا في أمور الدين.

ولم يفكروا يوماً بالانفصال عن الدولة الإسلامية ولم يثوروا ولم يطالبوا بحقوقهم القومية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

خاصةً بعد المذابح التي أصابتهم في أواخر أيام الدولة العثمانية.

وبعد الحرب العظمى الأولى وانحلال الإمبراطورية العثمانية وظهور الدول الحديثة في العراق وتركيا وسورية إضافة إلى دولة إيران التي كانت قائمة، بدأت الجمعيات السرية الكردية تنشط وتطالب بالحقوق القومية للأكراد وتنادي بوحدة الأكراد وتأسيس دولة قومية لهم وأخذت الخرائط تظهر وتوزع لتبين حدود هذه الدولة التي يطالبون فيها.

لقد حطم الإيرانيون والأتراك حلم الأكراد بقسوة وفرضوا عليهم التعلم باللغتين الإيرانية في إيران والتركية في تركيا، ونسيان لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم والانصهار في القومية الإيرانية في إيران والقومية التركية في تركيا.

أما في العراق فعلى الرغم من كثرة الثورات الكردية فيه فلم تفكر أيه حكومة عراقية بتعريب الأكراد أو إجبارهم على نسيان هويتهم الكردية ومنذ سنة ١٩٢٥ قام الأكراد بثورات عشائرية محدودة لم يشتركوا جميعاً فيها بل كان بعضهم يحارب بجانب قوات الحكومة، وأهمها ثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية. ثم ثورات عشيرة برزان المتعاقبة. وكانت هذه الثورات عدا ثورة الشيخ محمود لا هدف سياسي أو قومي لها.

وكان أخطر هذه الثورات هي الثورة الأخيرة التي قامت سنة ١٩٦١ في عهد عبد الكريم قاسم بزعامة الملا مصطفى البرزاني الذي كان يسانده الحزب البارتي الذي يضم جمهرة من المثقفين الأكراد. وكان له هدف سياسي وقومي وبدؤوا يطالبون بحقوقهم القومية وهويتهم السياسية، ويرسمون حدود المنطقة الكردية في العراق ويطالبون بالحكم الذاتي.

وما تزال هذه الثورة قائمة حتى وقت كتابة هذه المذكرات.

ولقد أخفقت كل المفاوضات بينهم وبين الحكومات المتعاقبة بسبب عدم وضوح مطالبهم. فتارة يقدمون مطالب لا تخرج عن نطاق بعض الحقوق القومية والإدارة اللامركزية لألوية الشمال، وعندما توافق الحكومة عليها يعودون بتقديم مطالب تعجيزية تصل إلى حل الانفصال. فتضطر الحكومة إلى استئناف الحركات العسكرية ضدهم.

إن أهم النقاط التي حالت دون الوصول إلى تفاهم وحل المشكلة واستقرار الوضع هي:

١: لم تقبل الحكومة فكرة الحكم الذاتي لأن أذهان الشعب لم تستسيغها. هذا الشعب الذي عاش عربه وأكراده قرون عديدة تجمعهم رابطة الدين والأخوة والتصاهر ولم تفرقهم الأحداث. ولم تحاول الحكومة تهيئة الشعب لقبول الفكرة لأنها نفسها لم تكن مستعدة لقبولها.

٢: تحديد حدود المنطقة الكردية كما يريده الحزب البارتي غير واقعي وغير منطقي ولا مبرر له سوى التمهيد للانفصال في المستقبل. وإصرارهم على إدخال مدينة كركوك ضمن المنطقة الكردية أكد أنهم يخططون منذ الآن للانفصال عن العراق.

لذلك يريدون تثبيت حدودهم منذ الآن بنص واعتراف رسمي لا رجوع عنه في المستقبل ليضمنوا حقهم في حقول نفط كركوك والمناطق التي لا يشكلون أغلبية فيها.

٣: إصرارهم على تبديل المادة المثبتة في الدستور (العراق جزء من الأمة العربية) لتصبح (الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية) لاقت معارضة جماعية لأن العراق منذ القدم بأرضه وشعبه جزء من الأمة العربية والأكراد جزء من العراق ولم يطالبهم أحد بتغير هويتهم القومية، ولا يضرهم مطلقاً أن يكون العراق جزءاً من الأمة العربية.

٤: إصرار الأكراد على بقاء الأنصار (البيش مركة) وهي القوة المقاتلة في الثورة الكردية كقوة حدود أو درك أو قوة سيارة لم تكن مقبولة مطلقاً لأنه لا يجوز أن تكون في البلاد قوة ثالثة غير الجيش والشرطة، وهي تنتمي لعنصر واحد ولا تخضع لسيطرة الحكومة المركزية. وهم بإصرارهم على ذلك معناه الاحتفاظ بقوة مدربة ومنظمة ومسلحة تحت سيطرتهم يحركونها متى وكيف شاؤوا.

٥: لم تستسغ الحكومة مطلقاً مطلبهم في تحويل منطقة كردستان إلى إقليم في حالة قيام الوحدة بين العراق وأي قطر عربي، يتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة، لأن معنى ذلك انشطار العراق إلى شطرين لا رابطة بينهما سوى الحكومة المركزية لدولة الوحدة.

٦: إن الخارطة التي كانوا يوزعونها على الناس دوماً والتي تشمل أجزاءً ومدناً وقرى لا تخصهم تاريخياً ولا جغرافياً كانت مثار جدل عنيف بينهم وبين الوفود الذين ناقشتهم في حل المشكلة الكردية سلمياً.

فالأكراد في كل حقب التاريخ لم تقم لهم دولة ذات حدود معينة لكي يستندوا إليها في رسم حدودهم. ولم يتعكزون على المناطق والمدن التي سكنها الأكراد في العصور الأخيرة لتكون ضمن حدودهم. وكثير من هذه المناطق والمدن والقرى هاجر إليها الأكراد حديثاً طلباً للعمل والرزق. فهم في الماضي لم يشكلوا أغلبية في خانقين وبدره ومندلي وزباطية. وأما جبل سنجار فهو جزيرة في وسط منطقة عربية وإن سكنة الجبل اليزيدين الذين يتكلم بعضهم اللغة الكردية والبعض الآخر اللغة العربية يدعي أغلبهم أنهم من أصل عربي أموي هاجروا من سورية إلى هذا الجبل هرباً من اضطهاد العباسين لهم بعد سقوط الدولة الأموية. وزعماؤهم يفتخرون بأصلهم الأموي ومعظمهم يسمون أبنائهم بأسماء الخلفاء الأمويين كمعاوية ويزيد.

أما مدينة كركوك فلم تكن يوماً ما ضمن المنطقة الكردية، وأغلب سكانها من التركمان والعرب. وتحيط بها عشيرة العبيد العربية. وفيها أقلية كردية، زاد عددها بعد الحرب العالمية الأولى عندما هاجر إليها الأكراد في طلب العمل في شركة نفط العراق وهم دائماً يحثون الأكراد على الهجرة إليها لتكون لهم أكثرية يستندون إليها في مطالبتهم بها. وهم يخلطون بين بعض القرى والأقضية التي فيها

أغلبية كردية في لواء كركوك وبين مدينة كركوك ولو طالبوا بضم الأقضية والنواحي الكردية في اللواء فقط دون كركوك لكانت وجهة نظر قابلة للتفاوض.

وتقول الموسوعة البريطانية الجزء الثالث عشر الطبعة ١٩٦٧ ص٣٨٨ عن كركوك مايلي:

(يبلغ عدد سكان مدينة كركوك حسب إحصاء سنة ١٩٥٧ (١٢٠٥٩٣) نسمة.

وعدد سكان لواء كركوك حسب نفس السنة (٣٨٨٩١٢)نسمة.

وتعتبر مدينة كركوك عموماً مدينة التركمان ويسكن فيها عرب وأكراد أكثرية سكانها مسلمون، ويسكن فيها منذ القدم المسيحيون الذين ينتمون إلى طوائف الكلدان والآشورين والكريكوريين).

والجدير بالذكر أن السيد رئيس الوزراء أمر بتشكيل لجنة إعلامية برئاسة معاون رئيس أركان الجيش العميد الركن محمد مجيد وعضوية مدير الاستخبارات العسكرية المقدم الركن هادي خماس ووكيل وزارة الإرشاد السيد نعمان ماهر والعقيد خليل إبراهيم حسين. واجبها الإشراف ومتابعة كل ما ينشر عن القضية الكردية في الداخل والخارج. ولهذا الغرض كتب مدير الاستخبارات سلسلة من المقالات في جريدة الجمهورية عن تطور المفاوضات بين الحكومة والملا مصطفى وعن كل ما يخص القضية ثم جمعها بكتاب أخضر سماه (الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال) نشر سنة ١٩٦٥.

كما سافر العقيد خليل إبراهيم حسين إلى لبنان ونشر مقالاً مطولاً عن القضية في مجلة الأسبوع العربي.

وبعد هذه السنين الطويلة وبعد استعراض كل ما مرَّ على العراق منذ سنة ١٩٥٨ وحتى كتابة هذه المذكرات ثبت لي ولكثير من المثقفين أن مشاكل العراق العرقية والطائفية لا تحل إلا بالأخذ بنظام الحكم الديمقراطي وترسيخ التقاليد والأسس الديمقراطية وتعميقها والاعتماد على التعددية الحزبية وبناء المؤسسات الدستورية على أسس ديمقراطية وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وفق هذه الأسس.

وإن المشكلة الكردية تحل حلاً جذرياً عن طريق منح الأكراد حكماً ذاتياً حقيقياً لا حكماً صورياً. وبذلك تسود المحبة والوئام بين الأكراد والعرب ويعود الصفاء وتنتهي الحروب ويعم السلام ربوع الوطن الواحد.

الحـركـة الاشتراكيـة العربيـة

انهار الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق بعد استقالة ستة وزراء من قيادييه من الوزارة في ٣٠ حزيران ١٩٦٥ من ضمنهم أمينه العام عبد الكريم فرحان ونائبه فؤاد الركابي وكنت من ضمن المستقيلين وتضامن معنا عدد آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد.

اتصل بي السيدان خير الدين حسيب وأديب الجادر في أواخر شهر تموز ١٩٦٥ وعرضا عليَّ فكرة تشكيل حركة جديدة تعتمد العناصر المهمة في الاتحاد الاشتراكي المنهار وعلى آخرين لم تسمح لهم الظروف على الانتماء إليه لأنهم كانوا لا يعتقدون أن السلطة جادة لأن يكون هذا التنظيم شعبياً وذا أثر في توجيه سياسة الدولة. وكنت يومها غير راغب في الانتماء لأي تنظيم مدني سري، لذلك رفضت العرض. ولكنهما لم يتركاني بل كانا يترددان عليَّ دوماً ومعهما آخرون لإقناعي. فجاء معهما مرة فؤاد الركابي وأخرى خالد علي الصالح. وبعد إلحاح أقنعوني بالفكرة واتفقنا على أن ندعو (٢٥) شخصاً نثق بهم ونعتمد عليهم لنناقش معهم فكرة التنظيم وأهدافه ومبادئه، ونختار له اسماً وقيادة، ثم نباشر في مفاتحة الآخرين.

ثم اتفقنا على أسماء الخمسة والعشرين ووجهنا الدعوة لهم.

عقد الاجتماع في بيت أديب الجادر في المنصور في أوائل شهر آب ١٩٦٥. وبعد نقاش استمر ساعات طويلة ثبتنا الغاية من التنظيم وأهدافه واسمه، حيث اقترح خيري تسميته بالحركة الاشتراكية العربية. فوافقنا جميعاً على الاسم لأنه مشابه تقريباً لاسم الاتحاد الاشتراكي العربي. وتبين بعد مدة طويلة أن هذا الاسم كان اسماً لحركة سرية أسسها أديب وخيري وخالد في أواخر سنة ١٩٦٣. ثم تم انتخاب لجنة تنفيذية ففاز بالتصويت السري السادة:

صبحي عبد الحميد ـ خير الدين حسيب ـ فؤاد الركابي ـ أديب الجادر ـ عبد الكريم فرحان ـ عبد الستار علي الحسين ـ خالد علي الصالح ـ هاشم علي محسن ـ سلام أحمد ـ عبد الإله نصراوي.

وكانت تضم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي المنهار. وبعد فترة انسحب منها السيد عبد الستار علي الحسين.

جرى انتخاب أمين السر العام لهذه اللجنة في أول اجتماع لها ففزت بهذا المنصب بالإجماع.

وعندما ترأست الجلسة طلب خيري الكلام، فوجه كلامه إلى عبد الكريم فرحان وانتقده على تصرفاته السابقة في الاتحاد الاشتراكي وانفراده بتقديم الاستقالة من الوزارة دون أخذ رأي زملائه العسكريين أو رأي زملائه في اللجنة التنفيذية للاتحاد وطالبه بالالتزام بالنظام الداخلي والانضباط وعدم أخذ المبادرات الفردية.

وأيد كلام خيري جميع الحاضرين. فأقسم الأخ عبد الكريم على الالتزام.

أخذت الحركة تنتشر بسرعة في الصف القومي. وضمت بين صفوفها الصفوة الجيدة التي تعمل في الاتحاد الاشتراكي. ولم تمض أشهر حتى أصبحت أقوى الأحزاب والحركات السرية في العراق عدداً وتنظيماً وانضباطاً، واخترقت كل شرائح المجتمع العراقي من مثقفين وعمال وفلاحين ومهنيين. وانتشرت في ألوية العراق كافة. وأخذت تصدر النشرات السرية المتزنة. ولم تحاول الاصطدام بالسلطة أو إثارتها ضدها في هذا الدور (دور بناء التنظيم وإرساء دعائمه القوية).

وعندما قامت حركة ١٥ أيلول سنة ١٩٦٥ الفاشلة التي قام بها الزميل والصديق عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء حينذاك، وفرض الرئيس عبد السلام عليَّ وعلى عبد الكريم فرحان الإقامة الجبرية لم ننقطع عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية حيث كان يمر علينا أحد الزملاء ليلاً بسيارته ليأخذنا إلى محل الاجتماع.

كان الانسجام والاحترام بين أعضاء اللجنة التنفيذية مثالياً. والعمل الجماعي ممتازاَ، وكذلك كان الحال في شعب التنظيم وفرقه ومكاتبه المهنية. وكان هاشم علي محسن يسيطر على نقابات العمال سيطرة تامة. ولقد نبهناه بأن لا ينفرد بقرار دون علم اللجنة. وهكذا كانت تمر الأيام ونحن نزداد قوة، والحركات الأخرى تتصل بنا تطلب التعاون أو التفاوض من أجل إقامة جبهة وطنية عريضة. وحاول الحزب الشيوعي عبثاً أن يقيم معنا جبهة إلا أننا لم نوافق حتى لا نخسر الشارع القومي.

عاد أديب الجادر في ربيع سنة ١٩٦٦ من سفرة قام بها إلى القاهرة، ودعاني مع خيري وعبد الكريم فرحان لتناول الشاي في داره. وأخبرنا أن فتحي الديب أخبره بأن الرئيس عبد الناصر أسس تنظيماً قومياً باسم (الطليعة) تمتد فروعه إلى البلاد العربية كافة وستنتخب له قيادة قومية حينما يشتد عوده. وانتخبت قيادة التنظيم في مصر نحن الأربعة لنبدأ كقيادة في العراق ونفاتح الشباب للانضمام إليه. قبلت الفكرة وعارضت الأسلوب وقلت: (إن الحركة الاشتراكية حركة عربية تؤمن بأهداف هذا التنظيم الذي أسسه الرئيس عبد الناصر. وإن أهم هدف من حركتنا هو العمل من أجل الوحدة وبالأخص مع مصر. لذا يمكن اعتبار الحركة بأكملها جزءاً منه ومتى ما تألفت القيادة القومية سنسمي الأعضاء العراقيين فيها). وبعد جدل موضوعي اقتنعنا بضرورة عدم رفض العرض المصري واتفقنا على إخبار الجهات المسؤولة عن الطليعة بأن تكون اللجنة التنفيذية للحركة الاشتراكية العربية بكاملها أعضاء في الطليعة، وتكون هي القيادة للتنظيم الطليعي في العراق. ثم يتم مفاتحة باقي أعضاء الحركة بالتدريج. وأرسلنا على القاهرة رسالة شرحنا فيها موقفنا بالتفصيل وأسماء اللجنة التنفيذية. وأكدنا على ضرورة قبول أعضاء اللجنة جميعهم. وجاءنا الجواب بالموافقة على قبول خالد علي الصالح الذي أبلغناه بالموقف وناقشنا الموضوع، وتوصلنا إلى أن الازدواج في التنظيم فيه خطورة، واستبعاد عناصر قيادية عنه تشكل خطورة أكبر، فإذا تسرب إليهم الخبر معناه انقسام الحركة الاشتراكية، وبذلك يتم هدم حركة قومية فتية، قوية ومنسجمة، تؤمن بأهداف الطليعة نفسها. وكنت أفضل أن تبقى حركة مستقلة تتعاون وتنسق مع التنظيم الطليعي إذا أصر الإخوان في مصر على رفض بقية أعضاء القيادة. وسافر الأخ أديب الجادر إلى القاهرة وبين لهم خطورة رفض بقية أعضاء القيادة وما يترتب عليه في المستقبل من انقسام الحركة الاشتراكية.

فكان جوابهم بأن هناك خلافاً كبيراً الآن بين حركة القوميين العرب والقيادة المصرية، وقد يؤدي هذا الخلاف إلى القطيعة التامة. ولما كان سلام أحمد وعبد الإله نصراوي وهاشم علي محسن ما يزالون أعضاء في هذه الحركة حسب علمهم وإن انتموا إلى الحركة الاشتراكية، فيخشى أن يكون موقفهم مع الحركة الأم في بيروت، وعند ذلك يكشفون سر التنظيم، لذلك من الضروري تأجيل قبولهم في الوقت الحاضر. أما فؤاد الركابي فلا يحفظ سراً، فقد أباح لأحمد سعيد المذيع المصري عند زيارته إلى بغداد بأسماء قيادة الحركة الاشتراكية وأهم أعضائها لذلك لا يطمأن إليه.

وهذا سبب في نظري غير مقنع ولا بد من وجود سبب آخر لاستبعاد فؤاد المناضل القومي المعروف، ولربما كانوا يخشون من طموحه وتجربته الحزبية السابقة كأمين سر عام حزب البعث.

عاد أديب ونقل إلينا وجهة نظرهم وبالأحرى وجهة نظر فتحي الديب حيث لم ير غيره. فأمسينا في حيرة شديدة، فالواجب القومي يدعونا إلى الانضمام إلى التنظيم الطليعي الذي يرأسه الرئيس عبد الناصر الذي كنا نحن العراقيون نحثه دوماً على إعلان تشكيل الحركة العربية الواحدة التي دعا إليها علناً من المذياع قبل ثلاث سنوات.

وكنت من الذين حثوه عدة مرات على ذلك. كما تكلم معه أمامي الأخ الكريم ناجي طالب في هذا الموضوع في اجتماع مجلس الرئاسة المشترك الذي انعقد في أيلول سنة ١٩٦٤ في الإسكندرية. وكان خوفنا من تفتيت الحركة الاشتراكية يدعونا إلى التريث. وبعد سلسلة من المناقشات الطويلة اتفقنا على قبول الانتماء إلى الطليعة مع الإلحاح دوماً على قبول بقية زملائنا في القيادة لحماية الحركة الاشتراكية من الانقسام.

بدأنا نفاتح الأعضاء بحذر شديد. وطلبنا موافقة القاهرة على انضمام الدكتور عبد العزيز الدوري عضواً في القيادة. فجاءت الموافقة، وبذلك أصبح عدد أعضاء القيادة ستة. وهكذا أخذنا نعقد اجتماعين أسبوعياً، واحداً لقيادة الحركة الاشتراكية، والآخر لقيادة الطليعة، وانتخبنا نخبة من الشباب قارب عددها (٩٠) عضواً من خيرة عناصر الحركة الاشتراكية لتنظيم الطليعة حتى ٣٠ حزيران ١٩٦٦ وهو الموعد الذي اعتقلت فيه بعد إخفاق حركة عارف عبد الرزاق الثانية.

لبثت في المعتقل (١١) شهراً ناب عني خلالها في قيادة الحركة والطليعة الأخ أديب الجادر. وقد لامتني الحركتان أن أخبرهما بحركات الضباط الانقلابية، واعتبرنا هذا إخلالاً بنظام التنظيم يصدر عن الأمين العام. وطالب بعضهم بفصلي من التنظيمين ولكن الآخرين طلبوا التريث وإرجاء ذلك لحين الإفراج عني، ومحاكمتي تنظيمياً واتخاذ القرار المناسب بعد ذلك. وكانوا في ذلك على حق، بالرغم من أن الوقت لم يكن كافياً لديَّ لجمعهم وإخبارهم حيث بُلغت بالتنفيذ مساءً ونُفذت الحركة في اليوم التالي، وكنت طوال الليل مشغولاً بالاجتماع بالضباط ومناقشة الأمر معهم، واستمر النقاش صباح اليوم التالي حتى موعد التنفيذ في الساعة الثالثة ظهراً.

وكان خطأي أنني كنت عضواً قيادياً في ثلاث حركات لا رابط بينهما، وكل حركة تريد كتمان فعالياتها عن الآخرين خاصة الضباط الذين لا يرغبون في تسرب أخبار قيامهم بالحركة إلى المدنيين.

كانت أخبار الحركة والطليعة تصل إليَّ وأنا في المعتقل في أثناء الزيارات، وكانت زيارة القياديين قليلة جداً عدا سلام أحمد الذي كان يزورني أسبوعياً.

أما زيارات الأعضاء في التنظيمين فكانت كثيرة وبأعداد كبيرة كل أسبوع. وعندما كنت معتقلاً في القصر الجمهوري، سألتني الحركة الاشتراكية عن رأيي في إشراك أعضائها بوزارة الأخ ناجي طالب، فشجعتهم على ذلك. ولكنهم فضلوا إشراك عناصر من الخط الثاني في الوزارة بصفتهم الشخصية فاشترك فيها السيدان خالد الشاوي وأحمد الدجيلي. وعندما نقلنا إلى السجن رقم (١) في معسكر الرشيد جاءني يوماً سلام أحمد وأخبرني بأنه استقال من الحركة لأنها خذلته، وورطته، إذ كان ممثلاً لها في مباحثات مع الحركات القومية الأخرى لتشكيل جبهة قومية واسعة.

ولما توصلوا إلى اتفاق ووقع عليه، أعلنت الحركة عن عدولها في الاشتراك فيها دون إبداء الأسباب. فرجوته سحب استقالته والاستمرار بالعمل، إلا أنه أصر على موقفه وترك الحركة. وحينذاك أخبرني بأنه كان مجمداً في حركة القومين العرب منذ مدة طويلة تسبق قيام الاتحاد الاشتراكي ولا ينوي العودة للعمل السياسي في الحركة أو حركة القومين العرب. وفي الوقت نفسه انسحب عبد الكريم فرحان من الحركة الاشتراكية بعد الإفراج عنه من المعتقل، وفضل البقاء عضواً في الطليعة فقط والأسباب التي ذكرها لي لم تكن مقنعة ولم أحاول ثنيه عن الانسحاب لأني أعرف أنه عنود ودائماً ما يميل إلى اتخاذ القرارات الانفرادية.

وجاءني يوماً عبد الإله نصراوي وحدثني عن تفاصيل تنظيم الطليعة، وفي ذلك الوقت كان الخلاف بين حركة القومين العرب والجمهورية العربية المتحدة قد وصل مداه. فأنكرت علمي بتنظيم الطليعة حتى لا أدخل معه في جدل عقيم على الرغم من أنه قال لي أن الحركة العربية الاشتراكية ستنقسم إذا تأكد وجود تنظيم الطليعة لأن الازدواج في العمل غير مرغوب فيه. فقلت له (على حد علمي أنكم ما تزالون أعضاء في حركة القومين العرب، وتتلقون أوامركم من مركز الحركة في بيروت، وفي الوقت نفسه أعضاء في الحركة الاشتراكية، فلماذا لا تعتبرون ذلك ازدواجاً ويهدد الحركة بالانقسام؟).

علمت في المعتقل أيضاً أن الأخ عبد الكريم فرحان ضم إلى قيادة الطليعة بعض الضباط بعد موافقة القاهرة وهم الإخوان العميد محمد خالد والعقيد راجي عباس التكريتي والعقيد فيصل شرهان العرس والرائد محمد علي السباهي. ولم تكن لهم علاقة بتنظيم الحركة الاشتراكية، لأن هذه الحركة لم تقر مبدأ ضم الضباط إلى صفوفها.

وعلمت في أواخر أيامي في المعتقل أن الخلاف برز فجأة في قيادة الحركة الاشتراكية بين الطليعيين وبين باقي الأعضاء لتسرب أخبار الطليعة إليهم واستيائهم من عدم إخبارهم أو ضمهم إليها.

خرجت من المعتقل في أواخر شهر مايس ١٩٦٧ فوجدت أن انقسام الحركة الاشتراكية قد تم، وأن كل جماعة تصدر نشرة باسم الحركة.

زارني أعضاء الجماعتين كلاً على انفراد يطلبون إليَّ تحديد موقفي. فحاولت في البداية التوفيق بينهم ودعوتهم بصفتي أمين السر العام للاجتماع ومناقشة نقاط الخلاف، إلا أن فؤاد وعبد الإله نصراوي وهاشم علي محسن رفضوا الاجتماع مع الآخرين وهم خيري وأديب وخالد علي الصالح. وخابت كل المساعي التي بذلتها لإقناعهم بالرجوع عن موقفهم. لذلك أعلنت موقفي بالوقوف إلى جانب الأعضاء الطليعيين، وهكذا انقسمت الحركة.

نسي الطرفان محاسبتي وأخذ كلٌّ منهم يخطب ودي لأن عدداً كبيراً من أعضاء الحركة الاشتراكية كان ينتظر قراري. وإن هذا العدد قرر أن يكون مع الطرف الذي سأكون أنا فيه.

وعندما أعلنت موقفي تبعني عدد كبير من منهم فيهم أعضاء من حركة القومين العرب وجماعة فؤاد الركابي. ولقد أسفت جداً على انفراط عقد الحركة.

نجح الأخ خيري بعد خروجنا من المعتقل بإقناع الأخ عارف عبد الرزاق بالانضمام إلى قيادة الطليعة، وبوجوده أصبح عدد أعضاء القيادة أحد عشر عضواً. وبعد فترة انسحب السيد عبد الكريم فرحان من قيادتها وكان يومها وزيراً للإصلاح الزراعي في وزارة السيد طاهر يحيى التي بذلنا جهدنا لإسنادها قبل التشكيل وبعده، وأقنعنا بعض الشخصيات الاشتراك فيها. إلا أنها وبعد ثلاثة أشهر من تشكيلها انفقد عنصر الانسجام بين أعضائها ودب الخلاف بينهم. وأخذ كل طرف يتربص بالآخر ويشنع عليه ولم ينجُ رئيس الوزراء نفسه من التشنيع. حتى لم يتحرج أحد وزرائه (إسماعيل خير الله) من مهاجمته أمام الرئيس عبد الناصر بحضور الدكتور حسن زلزلة سفير العراق في القاهرة الذي أخبرني بذلك عند زيارته لبغداد في شهر أيار ١٩٦٨. ناقشنا في اجتماع الطليعة موضوع الغاية والجدوى من بقاء أعضاء من التنظيم في الوزارة. وكان رأي الأكثرية الانسحاب منها. وتركنا تقدير ذلك إليهم. وعلى الرغم من معارضة خيري الشديدة للانسحاب تملص منها أديب الجادر (كان وزيراً للاقتصاد) بقبوله منصب رئيس شركة النفط الوطنية، وكان عارف يلح في كل اجتماع على عبد الكريم فرحان بالانسحاب حتى وصل الأمر بينهما إلى مشادة كلامية لأن عبد الكريم لم يقتنع بحجج الأكثرية ولم يقر مبدأ الانسحاب، وفضل الانسحاب من الطليعة.

كانت العلاقة بيني وبين عبد الكريم فاترة، ولقد سألت خيري عن سبب انسحابه من الطليعة فقال لي: (أنه متضايق من عارف، ويقول أنه لا يستطيع أن يبقى في تنظيم فيه عارف).

تقلصت اللجنة التنفيذية في الحركة الاشتراكية بعد الانقسام إلى أربعة أعضاء هم (صبحي ـ أديب ـ خيري ـ خالد) وقررنا إجراء انتخابات عامة في الحركة. وجرت الانتخابات بصورة ديمقراطية من القاعدة إلى القمة. وانتخب المؤتمر الذي انبثق عن الانتخابات لجنة تنفيذية جديدة من سبعة أعضاء هم:

صبحي عبد الحميد ـ أديب الجادر ـ خير الدين حسيب ـ خالد علي الصالح ـ شاكر السعدي ـ نوري الأزرقي ـ عصمت بكر).

واجتمعت هذه اللجنة لانتخاب أمين السر ففزت بأكثرية الأصوات وكان منافسي عليه الدكتور خير الدين حسيب.

وبنتيجة هذه الانتخابات فاز منتسبو الطليعة بالمناصب القيادية في تنظيم الحركة الاشتراكية كافة، فأصبحت الفرق والشعب والكادر المتقدم تحت سيطرتهم إضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية السبعة.

وأُثير في اجتماعات القيادتين ((الطليعة والحركة)) موضوع إنهاء الازدواج في التنظيم. وتقرر أن تناقش الحركة الموضوع لإيجاد السبل التي تنهي هذا الازدواج. فعقدنا عدة اجتماعات طرحت أنا وخالد فيها اعتماد انتخابات الحركة الاشتراكية أساساً للاندماج مادام القياديون على مختلف مستوياتهم من الطليعة فيمكن أن يُبلغ أعضاء الطليعة الذين تولوا مراكز المسؤولية في فرق الحركة الاشتراكية

وشعبها وفروعها بأنهم سيتلقون الأوامر والتوجيهات الخاصة بالحركة والطليعة من قيادة الحركة ويفك ارتباطهم من مسؤوليهم الحاليين فيصبح هناك تنظيم واحد اسمه العلني (الحركة الاشتراكية العربية) واسمه السري (الطليعة) ونبدأ بمفاتحة الأعضاء غير الطليعيين للانضمام إلى الطليعة. ومتى ما اكتمل ذلك تحل قيادة الحركة الاشتراكية وتبقى قيادة الطليعة المشرف الوحيد على التنظيم.

إلا أن الأخ خيري عارض هذا الرأي بشدة واقترح بقاء تنظيمات الطليعة كما هي (كانت خطوط الطليعة كلها مرتبطة به مباشرة) وربط الآخرون بخطوط الطليعة، وإلغاء الانتخابات الأخيرة التي جرت في الحركة. وأيَّد مقترحي ومقترح خالد السيدان شاكر السعدي ونوري الأزرقي، وأيَّد مقترح خيري السيد عصمت بكر. أما أديب فلم يبد رأيه بصراحة. وبعد جلسات طويلة لم نتفق على حل، وخشية من تصدع القيادة نتيجة هذا الخلاف اتفقنا على رفع الموضوع إلى قيادة الطليعة في العراق للبت فيه.

كنت أتولى رئاسة جلسات الطليعة قبل اعتقالي بصفتي أميناً عاماً للحركة الاشتراكية. ولما اعتقلت تولى أديب الجادر رئاسة جلسات الحركة والطليعة نيابة عني. وبعد خروجي بدأت أترأس جلسات الحركة الاشتراكية واستمر أديب في ترأس جلسات الطليعة. ولم اعترض على ذلك لأني لم انتخب أصلاً ولم تجر أية انتخابات في الطليعة وتركت هذا الموضوع تحله الانتخابات في المستقبل.

عرض أديب على قيادة الطليعة وجهات النظر المختلفة في موضوع الدمج، وبدأ كل يشرح وجهة نظره ويقدم حججه. واشترك الآخرون في النقاش واستغرق النقاش عدة جلسات ولم نتوصل إلى اتفاق تام. وحددنا جلسة قادمة موعداً لطرح الاقتراحين على التصويت.

شعر الدكتور خيري أن الأكثرية تميل إلى مقترحنا لذلك سافر إلى القاهرة وبقي فيها يوماً واحداً، وعاد إلى بغداد في يوم موعد الجلسة، وكان سفره دون علمنا ودون أن يأخذ موافقة القيادة. وقبل الجلسة أعلمني خالد بسفره، فاستغربت هذا التصرف، لأن العرف يقضي أن يستأذن العضو من القيادة في حالة سفره إلى خارج القطر وخاصة إذا ذهب إلى القاهرة.

انعقدت الجلسة، وكنت أول المتكلمين، وطلبت الشروع فوراً بالتصويت لأن الموضوع شبع نقاشاً ولم يبقى ما يقال عنه. وإذا السيد أديب الجادر يُخرج رسالة من جيبه ويقول:

جاءتنا تعليمات من القاهرة حول الموضوع. وبدأ يقرأ الرسالة. وإذا التعليمات تؤيد وجهة نظر خيري في موضوع الدمج ولا تعترف بانتخابات الحركة الاشتراكية. فصدمنا جميعاً. فطلبت الكلام، وقلت:

(يبدو أن الأخ خيري سافر إلى القاهرة أمس وعاد اليوم وأقنع فيها السيد فتحي الديب المسؤول عن خروج الطليعة في الوطن العربي بوجهة نظره وجاء بهذه الرسالة).

فاستغرب الآخرون. ولم ينكر خيري سفره.

ثم واصلت كلامي قائلاً:

١: إن سفر خيري دون موافقتنا إلى القاهرة أمر مخل بالتنظيم.

٢: ليس من حق خيري نقل خلافاتنا إلى القاهرة دون موافقة القيادة.

٣: ليس من المعقول طرح مثل هذه القضية التنظيمية على القاهرة لأن حلها من ضمن صلاحيات القيادة القطرية للتنظيم.

٤: ليس من حق القاهرة التدخل مادامت لحد الآن لم تشكل قيادة قومية للتنظيم.

٥: إذا كان للقاهرة حق التدخل فعليها أن تسمع وجهتي النظر، ولا تكتفي بسماع وجهة نظر واحدة.

٦: إن الرسالة موقعة من قبل فتحي الديب وهو مجرد موظف لا يحق له إصدار الأوامر إلى قيادة قطرية.

لذلك أعترض ولا أعترف بهذه الرسالة وأطلب الشروع بالتصويت. وأيدني الإخوان عارف عبد الرزاق وخالد علي صالح وراجي التكريتي. واحتدم الجدل إلى ساعة متأخرة من الليل، فاقترح الأخ محمد خالد تأجيل المناقشة إلى الأسبوع القادم حتى تهدأ النفوس ويتخذ القرار الصحيح.

وخلال الأسبوع قدم الأخ خيري استقالته من الحركة الاشتراكية ولقد سبق أن قدم السيد عصمت بكر استقالته من الحركة الاشتراكية وفي الموعد المعين حضرنا الاجتماع. فتخلف عن الحضور فيصل العرس ومحمد خالد وخير الدين حسيب. أما محمد علي السباهي فكان مكلفاً بواجب رسمي خارج بغداد فلم يحضر الاجتماع كما لم يحضر الاجتماع الذي كان قبله.

أما بالنسبة للدكتور عبد العزيز الدوري فهو انقطع عن حضور الاجتماعات منذ فترة طويلة. ولما سألته عن السبب قال لي: أنه جمد نفسه عن العمل لأن أعضاء التنظيم أخذوا يتدخلون في أمور الجامعة ويفرضوا عليه تعين الأساتذة ونقلهم وهذا أمر لا يقبله ولا يرتضيه.

اتفق الحاضرون على كتابة محضر للجلسة ينتهي بقرارات ترسل إلى القاهرة مع المحضر. وكان أهم قرار هو الإصرار على دمج التنظيمين على أساس انتخابات الحركة الاشتراكية.

وقع الحضور على المحضر وأبدى أديب تحفظه على القرارات.

وكان أديب على وشك السفر إلى القاهرة، فسلمناه المحضر ورجوناه إيصاله إلى الجهة المختصة بأمانة.

عاد أديب من القاهرة وأخبرنا بأنه سلم المحضر والقرارات إلى فتحي الديب، وأن القاهرة سترسل مبعوثاً إلى بغداد للاطلاع على وجهتي النظر.

وصل المبعوث بعد أسبوع وكان السيد فخري أحمد عثمان سكرتير فتحي الديب، وكان سابقاً موظفاً في السفارة المصرية في بغداد.

زارني الأخ أديب ودعاني لحضور اجتماع يعقد في داره للقيادة بحضور فخري عثمان، فرفضت الحضور، لأن المفروض أن ترسل القاهرة عضواً قيادياً بمستوى أعضاء قيادة التنظيم في العراق يحضر اجتماعها ويسمع وجهة نظرها لا موظفاً صغيراً يعمل في مكتب فتحي الديب. فيبدو أن فتحي تقصد إهانة قيادة طليعة العراق بإرسال هذا الموظف. وإن تصرفاته مع الأحزاب والهيئات العربية التي كانت تتصل به بحكم مسؤوليته عن الشؤون العربية كانت غير لائقة لأني التقيت بمعظمهم عندما أقمت في القاهرة لمدة تزيد على ست سنوات وكانوا يشكون من تصرفاته. وكذلك رفض الأخ عارف الحضور للسبب نفسه دون أن يكون ثمة اتفاق بيننا.

اجتمع فخري بالآخرين. وبعد يومين جاء لزيارتي برفقة أديب فرحبت به ضيفاً. وألح أن يسمع وجهة نظري (فقلت له أن وجهة نظري مثبتة في محضر الاجتماع الذي أرسلناه مع الأخ أديب وليس لدي ما أضيفه عليه).

وعلمت من الإخوان الذين حضروا الاجتماع بأن فخري بلغهم بوجهة نظر القاهرة وهي مشابهة لوجهة نظر خيري. وخاب أملي بهذا التنظيم القومي الذي كنا ننتظره ونتمناه والذي كنا نعتقد أنه سيحقق للأمة العربية وحدتها المنشودة خاصة وعلى رأسه الرئيس جمال عبد الناصر. ولكن تكليف الموظفين بإدارته بأسلوب الدوائر الرسمية أبعد خيرة العناصر العربية عنه. حتى أنه انهار بسرعة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في مصر نفسها بنفخة نفخها عليه الرئيس أنور السادات.

وصلت أنباء الخلاف إلى معظم أعضاء التنظيم الطليعي في العراق فأيد أغلبهم وجهة نظرنا عدا قلة وقفت إلى جانب خيري.

عقد قسم من الكادر المتقدم للطليعة اجتماعاً في بيت المهندس شاكر السعدي وذلك في مارس ١٩٦٨ وطلبوا حضوري، فجاءني الأخ خالد والأخ شاكر وأقنعاني بحضور الاجتماع على الرغم من مخالفته للنظام الداخلي للتنظيم.

فذهبت ووجدت ما يقارب الـ (٢٥) عضواً. وكانوا جميعاً يؤيدون وجهة نظرنا وأصروا عليَّ أن أسافر إلى القاهرة لمناقشة الموضوع مع قيادة التنظيم فيها حتى إذا تطلب الأمر عرض الموضوع على الرئيس عبد الناصر نفسه. وبعد إلحاحهم، وافقت على السفر.

استقبلني في المطار السيد فخري أحمد عثمان وأخذني رأساً إلى مكتب فتحي الديب الذي كان ينتظرني على الرغم من انتهاء الدوام الرسمي. وناقشته على سلسلة الأخطاء التي كان هو طرفاً رئيسياً فيها، والأخطاء التنظيمية التي وقع فيها. وطلبت إليه أن يحدد لي موعداً لمقابلة الرئيس عبد الناصر لأناقش موضوع الطليعة بصورة عامة معه بالذات، فوعدني بذلك. وكان من حقي طلب ذلك بصفتي عضواً قيادياً في التنظيم ولصلة الصداقة التي ربطتني بهذا الرجل العظيم خلال زياراتي الرسمية السابقة للقاهرة حيث التقيته أكثر من عشرين مرة معظمها مع الرئيس عبد السلام حيث كانت تدوم الجلسات أكثر من أربع ساعات وكانت معظمها جلسات غير رسمية يزورنا في محل إقامتنا أو يدعونا إلى داره في منشية البكري.

تركت مكتب فتحي إلى شقة أخي ممدوح الذي كان يعمل في السفارة العراقية في القاهرة. ولبثت (١٤) يوماً أنتظر الموعد. ومن حين لآخر أتصل بالهاتف مع فتحي الديب للاستفسار عن الموعد. وكان يعتذر بأن الرئيس مشغول جداً ولم يستطع سامي شرف تدبير الموعد وعليَّ الانتظار. وحاولت أن أحصل على الموعد عن طريق الأخ عبد الحميد السراج. فاتصل بسامي شرف ووعده ولم ينفذ وعده. واقترح عليَّ الدكتور عبد الحسن زلزلة سفير العراق في القاهرة أن يبادر هو رسمياً بتحديد الموعد، إلا أني شكرته ورجوته بعدم زج السفارة بالموضوع وإحراج المسؤولين.

وعلمت بعد ذلك أن فتحي وسامي اتفقا على أن يحولا دون لقائي مع الرئيس لعلمهم مدى معزته لي، وانه حين سيسمعني فلا بد أن يأخذ بوجهة نظري، حتى أنه لم يعلم بوصولي إلى القاهرة. ولقد استغربت ذلك عندما أخبره الدكتور زلزلة عند مقابلته له مع وزير الخارجية إسماعيل خير الله

بعد عودتي إلى بغداد، وأسف جداً لأن أحداً لم يخبره بوجودي لأنه كان يرغب في استقبالي وسماع وجهة نظري عما يدور ويجري في العراق خاصة بعد أن هاجم إسماعيل رئيس الوزراء طاهر يحيى وأعطاه صورة قاتمة عن الوضع في ظل وزارة يرأسها طاهر يحيى ويشاع بأنها مدعومة من قبل القاهرة.

لما يئست من المقابلة كتبت رسالة مطولة إلى فتحي الديب شرحت فيها الموقف وتطوراته وأخطاء التنظيم، وطالبت بتشكيل قيادة قومية ترتبط بها التنظيمات الطليعية في الأقطار العربية. وقلت في نهايتها أننا سننتظر تعديل الخطأ. وإذا لم نستلم رداً وافياً ومحايداً خلال شهر فسنضطر إلى الانسحاب من الطليعة، ورجوته أن يعرض الرسالة على الرئيس عبد الناصر.

عدت إلى بغداد فوجدت أن الانقسام قد حدث وأن خيري يصدر النشرات باسم الحركة الاشتراكية على الرغم من استقالته منها. وأن خالد علي الصالح قد أعد العدة بالاتفاق مع الأخ عارف عبد الرزاق وباقي أعضاء القيادتين في الطليعة والحركة الاشتراكية الذين أيدوا وجهة نظرنا بإخراج مظاهرة انطلقت من الكرخ وانتهت في ساحة التحرير ثاني يوم عودتي. ولقد عارضت في خروج هذه المظاهرة وحاولت إقناع الإخوان بصرف النظر عنها. إلا أن حجتهم كانت بأن الاستعدادات قد اكتملت ولا مجال للإلغاء أو التأجيل. واضطررت إلى المسير على رأس المظاهرة وأنا غير راغب في ذلك.

ومضى شهر ولم نتلق جواباً من القاهرة، وعلمنا باستمرار التراسل بين فتحي وخيري وأديب بواسطة السفير المصري في بغداد. وإزاء هذا الموقف أعلنا تشكيل حزب الوحدة الاشتراكي الذي احتوى أعضاء الحركة الاشتراكية، وانقسامها على ثلاث كتل.

كتلتنا وكتلة خيري ـ أديب وكتلة فؤاد ـ عبد الإله نصراوي. والكتلة الأخيرة انقسمت بعد فترة إلى كتلتين، كتلة فؤاد وكتلة القومين العرب. وهكذا تمزقت أكبر حركة قومية منظمة ومنضبطة قامت في الستينيات من القرن العشرين. وكان لفتحي الديب الذي تعامل مع التنظيمات القومية خارج مصر الدور الرئيسي والمخرب في هذا الانقسام والانحلال. كما كان له الدور المخرب في خروج هذا العدد الكبير من الشباب من الطليعة في العراق.

كنت منذ البداية غير ميال للانتماء إلى الأحزاب. ولكن بعد أن تورطت، صعب عليَّ التراجع لأسباب منها أخلاقية ومنها التحدي للآخرين، ومنها ضغط الشباب القومي المتحمس الذي وضع ثقته بي على الاستمرار.

فكرت في الاستقالة من التنظيمين وأنا في المعتقل. ثم فكرت فيما بعد إطلاق سراحي، ولكني عدلت عنها تحدياً لحركة القومين العرب الذين أخذوا يتصرفون بالحركة دون علمي وأنا أمين السر العام، ولم أكن طرفاً في الخلاف بينهم وبين الآخرين. وحاولت جمعهم لحل الخلافات ولكن تحديهم لي جعلني أقف مع خالد وخيري وأديب الذين هم في الوقت نفسه يمثلون جناح الطليعة. ولقد تبنى القوميون العرب في هذه الفترة الأفكار الماركسية اللبنينية أسوة بقيادتهم في بيروت. ثم فكرت بالاستقالة بعد عودتي من القاهرة في نيسان ١٩٦٨، إلا أني خفت من أن أخيب أمل الشباب الذين وضعوا ثقتهم بيَّ ووقفوا إلى جانبي في خلافي مع خيري وأديب ثم مع القاهرة، فأتركهم في ضياع بعد أن حصل ما حصل من انقسام ويكون موقفي أمامهم غير أخلاقي.

وحققت رغبتي في الاستقالة واعتزال الحياة السياسية في سنة ١٩٧٢ وأنا مقيم في القاهرة بعد أن علمت أن السلطة في العراق أطلقت سراح أعضاء التنظيم كافة من المعتقلات.

وخلاصة القول أني أعترف أن تجربتي الحزبية كانت تجربة فاشلة.

وعلى الرغم من خلافي التنظيمي مع الأخوين خيري وأديب فلم نختلف سياسياً أو شخصياً بل بقيت منطلقاتنا السياسية واحدة وصداقتنا راسخة. وهما من خيرة العناصر القومية التي عرفتها.

أما بالنسبة للطليعة فقد انهارت في مصر كما انهار الاتحاد الاشتراكي فيها بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في أيلول سنة ١٩٧٠ حين سجن السادات قيادييها وقياديي الاتحاد الاشتراكي في أيار سنة ١٩٧١.

ولو كان للطليعة قيادة قومية لعملت هذه القيادة على المحافظة على التنظيم في البلاد العربية من خارج مصر وتبعها كل الشباب الطليعي في مصر الذي نجا من سجون السادات ولبقت حركة قومية واحدة صامدة في الوطن العربي تعمل من أجل وحدته. إذ الحركات الحية لا تموت بموت مؤسسها.

وفـــاة عبـد السلام عـارف

كانت قيادة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) حريصة على وحدة الصف القومي في العراق ودعمها لحكم الرئيس عبد السلام عارف على الرغم من علمها بأنه غير جاد في موضوع وحدة العراق ومصر، ويعمل سراً ضدها. وكانت هذه القيادة تؤمن بأن تضامن العراق ومصر والجزائر واتفاقهم التام كفيل في إحباط كل مخططات الدوائر الاستعمارية في المنطقة العربية. وإن وحدة الهدف بينهم في الوقت الحاضر أهم من تحقيق وحدة هشة لا تدوم. لذلك كانت حريصة على بقاء العلاقات بينها قوية ومتينة. وعملت المستحيل للحيولة دون ترديها كما حدث بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إبان حكم عبد الكريم قاسم.

كما كانت تحث القوى القومية في العراق للانتماء إلى الاتحاد الاشتراكي.

وأسفت هذه القيادة عندما قدمنا استقالاتنا من الوزارة. وأسفت غاية الأسف عندما قامت حركة ١٥ أيلول ١٩٦٥ ضد عبد السلام عاف، وكانت هذه الحركة مفاجئة تامة لها ولم تكن تتوقعها، واضطرت إلى قبول لجوء الأخ عارف عبد الرزاق وباقي الإخوان وهي محرجة.

عاد عبد السلام من المغرب بعد إخفاق الحركة وأوقفت معظم الضباط الذين شاركوا فيها، وفرض الإقامة الجبرية عليَّ وعلى الأخ عبد الكريم فرحان.

استاء الرئيس عبد السلام من القاهرة لقبولها لجوء عارف وإخوانه وسخط عليها واتهمها بالتواطؤ مع عارف وتشجيعه على القيام بحركته.

استغلت بعض الجهات الرجعية هذا الاستياء وأخذت تحرضه ضد مصر، إلا أنه وعلى الرغم من مهاجمتها في مجالسه الخاصة لم يغير سياسته معها وبقي متمسكاً باتفاق القيادة السياسية الموحدة معها، لأنه لا يستطيع معاداتها والتخلي عن الاتفاق معه خوفاً من أن يخسر الشارع القومي العراقي كلياً، فيكون موقفه الداخلي مهزوزاً، كما أنه كان يحتاج إلى إسنادها له دولياً وعربياً، خاصة وأنه لم يكن على وفاق مع سورية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وحرصت مصر من جانبها على تحمل كل انتقاداته لها وتنصله من العمل الوحدوي لأنه كما قلت سابقاً كانت تفضل الصداقة والتضامن بين القطرين على العمل الوحدوي، كما أنها لم تعطِ لعارف عبد الرزاق وصحبه الاهتمام اللازم بل عاملتهم لاجئين وفقاً للقوانين الدولية، ولم تمنحهم الامتيازات التي كان يتمتع بها اللاجئون السوريون. وحرصت على أن تبقي علاقتها مع الرئيس عبد السلام جيدة جداً.

وعلى الرغم من فرض الإقامة الإجبارية عليَّ كنت أتصل بباقي الإخوان من مدنين وعسكريين، وتمكنا من إعادة التنظيم العسكري، وأخذت ذلك على عاتقي وأمنت الاتصال بالضباط الذين لم يعتقلوا بطرق شتى. واستعنت بالمقدم السوري عبد الوهاب الخطيب ممثل السيد عبد الحميد السراج في بغداد الذي كان يزودني دوماً بتأمين الاتصال بالأخ عارف عبد الرزاق وإخوانه في القاهرة.

وزاد نشاطي بعد رفع الإقامة الإجبارية عني بفضل تدخل السيد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء.

وكانت الحركة الاشتراكية قد ترسخت وانتشرت بين صفوف المثقفين والطلاب والعمال والفلاحين، وكان وقتي موزعاً بين العمل مع الحركة، والعمل مع تنظيم الضباط. وكان التنظيمان منفصلين لا رابط بينهما.

في وسط هذه الأجواء توفي الرئيس عبد السلام عارف في مساء يوم الأربعاء ١٣ نيسان ١٩٦٦ في حادث سقوط الطائرة السمتية التي كان ينتقل فيها من مدينة القرنة إلى البصرة.

فاجأ موت عبد السلام الجميع. وباتت القوى السياسية تبحث عن البديل. وتنافس رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي على منصب رئيس الجمهورية منذ اللحظة التي سمعا فيها بوفاة عبد السلام، وأخذ كل منهما يستميل الضباط إلى جانبه، واتفقنا في البداية على مراقبة الفئات المعارضة خوفاً من أن تكون إحداها وراء الحادث أو تستغله أو تقفز إلى السلطة. لذلك أوعز إلى مديرية البرق والهاتف بقطع تلفونات بعض الساسة المعروفين وكنت من ضمنهم.

اعتمد العقيلي على ضباط الموصل، بينما اعتمد البزاز على سعيد صليبي الذي كان قوياً في بغداد وله تأثير على قائد الفرقة الثانية العميد الركن إبراهيم فيصل.

اتصل بي اللواء الركن عبد العزيز العقيلي مرتين يسألني الرأي ويعرض عليَّ التعاون وسأشرح ذلك فيما بعد. وكان سعيد يخشى العقيلي لأنه ذو شخصية قوية وعسكري صلب لا يسمح لسعيد أو غيره بالتدخل في شؤون الدولة والجيش لذلك فضل عليه البزاز في البداية.

وصل المشير عبد الحكيم عامر مع وفد مصري كبير في اليوم التالي لمصرع الرئيس عبد السلام لتمثيل مصر في تشيع الجنازة. والتقيته أثناء تشيع جنازة الوزراء والمرافقين التي سبقت تشييع جنازة الرئيس بيوم واحد، واقتصر اللقاء على تبادل التحيات فقط. ولقد وجدت التأثر بادياً على الرجل وهو يتأسف على وفاة الرئيس المفاجئة.

وفي أثناء تشيع جنازة الوزراء والمرافقين الذين ماتوا في حادث الطائرة نفسها والذي جرى صباح يوم الجمعة ١٥ نيسان. كنت أسير مع السيدين ناجي طالب وطاهر يحيى، وكنا نتحدث عن الوضع السياسي والفراغ الذي تركه المرحوم عبد السلام عارف، فاتفقنا على أن نلتقي بعد انتهاء مراسيم التشيع مباشرة في دار السيد ناجي طالب الكائن قرب ساحة عنتر في الأعظمية لدراسة الموقف بعمق وتأنٍ.

ذهبت إلى الدار فوجدت السيد طاهر يحيى قد سبقني إليها وكان معه السيد عبد الكريم هاني والدكتور شامل السامرائي.

لقد درسنا الموقف الداخلي والسياسي والعربي والفراغ الذي تركه عبد السلام. واستعرضنا أسماء الساسة المحتمل أن ينتخب أحدهم مجلس الوزراء ومجلس الدفاع وهم السلطتان اللتان يخولهما الدستور انتخاب رئيس الجمهورية إذا خلا المنصب. وتوصلا إلى أن التنافس سيكون بين رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن البزاز وبين اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع. وأن أياً منهما لن يحقق الاستقرار والتضامن اللذين ينشدهما الشعب.

ودرسنا تجربة حكم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وكيف أن الاثنين جنحا إلى الحكم الفردي والدكتاتوري لغياب المؤسسات الدستورية وغياب وجود مجلس ثورة قومي أو مجلس شورى يشاركهم الحكم.

وخوفاً من أن ينهج الرئيس الجديد نهج سلفيه، توصلنا إلى أن الحل الأمثل لحكم البلد هو تشكيل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء يعاونه مجلس قيادة ثورة من سبعة عشر عضواً يأخذون على عاتقهم سن دستور جديد وقانون لانتخاب مجلس نيابي وإعادة المؤسسات الديمقراطية لتتسلم السلطة بأسلوب ديمقراطي حر إلى رئيس منتخب وفق الدستور الجديد.

لقد حددنا أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبعة عشر عضواً بعد أن دونا أسماء الشخصيات التي يمكن إشراكها في المجلس.

أما أعضاء مجلس الرئاسة فحددناهم بالسيدين عبد الرحمن البزاز وعبد العزيز العقيلي لأنهما الآن أبرز اثنين في السلطة الحالية وبيدهما القرار الذي يجب أن نقنعهما باتخاذه. واتفقنا أن يكون معهما في المجلس السيدان طاهر يحيى وناجي طالب لأنهما من أبرز أعضاء اللجنة العليا لثورة ١٤ تموز الموجودين في بغداد واللذان استمرا في تبني خط ثورة ١٤ تموز القومي الوحدوي حتى النهاية.

وبقي العضو الخامس غير متفق عليه، وكانت تتردد بيننا أسماء عارف عبد الرزاق وأحمد حسن البكر ورئيس أركان الجيش اللواء عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس عبد السلام والذي كان ما يزال في موسكو على رأس وفد عسكري. واقترح الإخوان أن نطلب مقابلة رئيس الوزراء لعرض اقتراحنا عليه. فقلت لهم: ليس الأمر بيد رئيس الوزراء، وإن القضية الآن بيد الجيش ولابد من عرض الموضوع على وزير الدفاع وإقناعه بوجهة نظرنا. فعارض السيد ناجي طالب وقال: إني أعرف منكم بعبد العزيز العقيلي فهو عنود ولا يقبل هذا الحل، والأفضل الاتصال بالضباط المتنفذين مباشرة. وتناول الهاتف واتصل بالعقيد سعيد صليبي وطلب إليه الحضور إلى داره لمناقشة وضع البلد بعد غياب عبد السلام وذكر له أسماء الحضور. فقال سعيد أن إبراهيم فيصل جالس معه في المكتب، فطلب إليه السيد ناجي طالب أن يحضره معه. فحضر الاثنان وعرضنا عليهما أفكارنا فوافقا عليها واقترح سعيد أن يكون السيد أحمد حسن البكر العضو الخامس في مجلس الرئاسة وأيده إبراهيم فيصل، فوافقنا على ذلك. وخرج الاثنان وهما متحمسان للفكرة. إلا أنهما عدلا عنها في اليوم التالي وقررا انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية الذي قد وصل إلى بغداد عائداً من موسكو للمشاركة في تشيع جنازة شقيقه. وكان للسيد عبد الحميد السراج أثر كبير في إقناع سعيد وباقي الضباط بانتخاب عبد الرحمن عارف. لأن مصر كانت خائفة من أن يفوز بالانتخاب السيد عبد العزيز العقيلي فتسوء العلاقة بينها وبين العراق لأن العقيلي كان دوماً يصرح ويتهم الرئيس عبد الناصر بالشيوعية وأنه الذي شجع ونشر الأفكار الشيوعية في البلاد العربية، وإنه لا يميل إلى أي تقارب بين العراق ومصر. كما أنه ضد الاشتراكية ويقول إنها شيوعية مقنعة ولا بد من إلغاء القرارات الاشتراكية، ولا يؤيد وحدة العراق ومصر.

أما البزاز فكان لا يحظى من تأييد الجيش خاصة بعد أن تخلى عنه سعيد صليبي الذي كان في البداية يميل إلى انتخابه ويفضله على العقيلي. وكان باعتقاد قادة مصر أن عبد الرحمن عارف سيتبع سياسة أخيه الداخلية والخارجية وستبقى العلاقات بين العراق ومصر في عهده وطيدة.

زارني السيدان أمين هويدي وعبد الحميد السراج اللذان جاءا ضمن وفد المشير عامر على التوالي وناقشا معي موضوع المرشح الأفضل لرئاسة الجمهورية، فوجدت أنها يفضلان عبد الرحمن عارف، ويبدو أنهما كانا يريدان معرفة رأي كتلتنا، فقلت لهما:

أننا نفضل تشكيل مجلس رئاسة حتى نضمن الحكم الجماعي وتجنب الحكم الفردين حيث أن تجارب الماضي علمتنا بأن الفرد يجنح دوماً إلى الحكم الدكتاتوري في غياب المؤسسات الديمقراطية كما جرى في عهدي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

ويبدو أن القادة ومجلس الوزراء اتجهوا إلى انتخاب رئيس. وهناك ثلاثة مرشحين، ونحن لا نؤيد أياً منهم، ولهذا فالأمر أصبح لا يعنينا خاصة وليس لنا أي تأثير سواء في مجلس الدفاع اللذين لهما حق انتخاب الرئيس وكان رأيها أن أقرب الثلاثة لاتجاهنا السياسي وأفضلهم هو اللواء عبد الرحمن عارف ولابد من تأييده فلم أعدهما بشيء.

تحدد موعد الانتخاب في اليوم التالي لتشيع جنازة الرئيس عبد السلام. وقبل هذا التاريخ اتصل بي السيد عبد العزيز العقيلي مرتين الأولى كانت بواسطة العقيد عزيز أمين والأخرى بواسطة العقيد الركن فيصل العرس. وفي المرتين كلمته بالهاتف، ويبدون أنه كان مستعداً لعرض التعاون معنا في حالة اتفاقنا معه وإسناد ترشيحه. وفي المرتين كان جوابي واحداً، وهو أننا نفضل تشكيل مجلس رئاسة. وكان جوابه أن هذا مخالف للدستور الذي شرع في عهدكم.

فقلت له: إن الدستور وضعه وأقره في حينه مجلس الوزراء، وبإمكانكم الآن أن تدعو مجلس الوزراء إلى الاجتماع لتعديل الدستور لأن الظروف تتطلب ذلك. فلم يعجبه كلامي لأنه كان يلح على التقيد بحرفية الدستور خاصة بعد أن وعده بعض قادة الفرق بانتخابه. ولقد رفض الرجل اقتراحاً من العقيد بشير الطالب آمر لواء الحرس الجمهوري بفرضه رئيساً بقوة السلاح، وهذا موقف جيد يسجل له حيث كان في ذلك الوقت يؤمن بالحل الديمقراطي.

بعد تشيع جنازة الرئيس عبد السلام جاءني السيد غازي القصاب المنتدب من وزارة الخارجية لمرافقة وفد الجمهورية العربية المتحدة، وقال لي أن المشير عبد الحكيم عامر يرغب في لقائي الآن في قصر الزهور (قصر بغداد). فذهبت معه إلى القصر في حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء يوم ١٦ نيسان فوجدت معه السيدان أمين هويدي وعبد الحميد السراج والفريق أول صدقي محمود قائد القوة الجوية المصرية.

وبعد الترحيب بدأ المشير الكلام، وشرح بتفصيل الموقف بعد وفاة عبد السلام داخلياً وعربياً ودولياً والمؤامرات التي تتعرض لها الأمة العربية وخاصة الدول التقدمية منها. وأهمية دور العراق في تثبيت موقف القوى التقدمية العربية وتعزيزها أولاً، ثم تثبيت موقف الأمة العربية ككل. وضرورة وجود حكم قوى في العراق يحترمه الأصدقاء ويهابه الأعداء ولابد من أن يكون على رأس هذا الحكم رئيس يؤمن بهذا الدور.

ثم قال: لقد علمت اليوم أنكم تؤيدون ترشيح السيد عبد العزيز العقيلي فهل هذا صحيح؟

فقلت له: لا. هذا غير صحيح لأننا نفضل تشكيل مجلس رئاسة يجنب البلاد من أضرار الحكم الفردي مادامت المؤسسات الديمقراطية غير موجودة في الوقت الحاضر، ولقد سبق أن شرحت

ذلك للأخوين أمين هويدي وعبد الحميد السراج. ومجلس الرئاسة هو الضمانة لوجود حكم قوى في العراق. ويبدو أن هذا الرأي غير مقبول من قبل الذين بيدهم القرار. لذلك نحن لا نؤيد أياً من المرشحين الثلاثة.

فقال: هل تستطيعون القفز إلى السلطة بواسطة القوة؟

فقلت: ليس بإمكاننا ذلك في الوقت الحاضر.

قال: أنا أعلم أنكم لا تستطيعون ذلك. ولو كان باستطاعتكم لعاونتكم.

(وهنا يشير أو يلمح بمعاونة كتيبة الدبابات المصرية التي كانت موجودة في معسكر التاجي).

ثم قال: الأفضل لكم وأنتم قوة سياسية وعسكرية مؤثرة في البلاد لا تكونوا على هامش الأحداث، وتختاروا أقرب المرشحين الثلاثة إليكم وتتعاونوا معه. وأنا أعتقد أن أقرب الثلاثة إليكم هو عبد الرحمن عارف وهو نفسه راغب في أن تتعاونوا معه ولقد كلفني عصر هذا اليوم أن أقنعك بالتعاون معه. وإن الموقف العام كما شرحته يستوجب أن تفكروا جدياً بهذا الموضوع. وإن المعلومات التي لدينا تؤكد أن قادة الجيش عزموا على انتخابه غداً صباحاً واحتمال فوزه بات مؤكداً.

فقلت: (إننا نقدر خطورة الموقف، ونشعر بضرورة تضافر الجهود لتثبيت الحكم في العراق ليكون قادراً على الصمود بوجه الأخطار، وعاملاً فعالاً في تعزيز الموقف العربي، وإننا على استعداد للتعاون مع عبد الرحمن عارف مادامت هذه رغبته إذا نهج في سياسته الداخلية والخارجية نهجاً يتفق والمبادئ التي نؤمن بها. وحافظ على مسيرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعزز اتفاق القيادة السياسية الموحدة. وتمسك بالخط الاشتراكي، وابتعد عن الحكم الفردي وآمن بالحكم الجماعي).

فقال: هل أستطيع أن أخبره الآن بموافقتكم على التعاون.

فقلت: نعم. وإذا كان المقصود بالتعاون إشراك بعضنا في الوزارة الجديدة فإننا نشترط أن يكون رئيس الوزراء الجديد ناجي طالب أو طاهر يحيى.

فقال المشير: نعم الاختيار. ثم التفت إلى السيد أمين هويدي وكلفه بالذهاب فوراً وإخبار عبد الرحمن عارف بموافقتي على التعاون معه بالمنهج والشروط أعلاه.

أعطيت كلمتي للمشير دون الرجوع إلى إخواني لأني كنت أعرف رأيهم، فإننا اختلفنا مع الرئيس عبد السلام عارف لأنه لم يتمسك بالأهداف أعلاه. وإننا على استعداد للتعاون مع أي رئيس يتمسك بها ويعمل من أجلها، فلم يكن الحكم هدفنا بل كان الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي اليوم التالي أخبرت الإخوان بحديث المشير معي فوافقوا على التعاون مع عبد الرحمن عارف وأيدوا موقفي. وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس الوزراء ومجلس الدفاع وانتخبوا اللواء عبد الرحمن رئيساً للجمهورية.

وكان المرشحون ثلاثة هم عبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز وعبد العزيز العقيلي. ففاز البزاز بأغلبية الأصوات ويليه عبد الرحمن عارف بفارق صوت واحد. أما السيد العقيلي فحصل على صوته فقط.

وخشية إغضاب ضباط الجيش وحدوث ما لا تحمد عقباه تنازل عبد الرحمن البزاز لعبد الرحمن عارف بعد أن تعهد له هذا بتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة. وهكذا تمت تسمية اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية.

كلف عبد الرحمن عارف السيد البزاز بتشكيل الوزارة الجديدة وطلب إليه أن يعهد إلى السيد ناجي طالب وزارة الدفاع وإلى صبحي عبد الحميد وزارة الخارجية.

طلبني البزاز للاجتماع به فذهبت إلى داره ولبثنا ثلاث ساعات نتحاور، وهو يحاول إقناعي بالاشتراك في وزارته. ولما عرضت عليه الأهداف والمبادئ التي أؤمن بها. وافق عليها جميعاً واختلفت على أسماء أعضاء الوزارة حيث كان مصراً على بقاء أعضاء وزارته السابقة جميعهم عدا العقيلي الذي رفض البقاء. وحاولت إقناعه بإبدال بعضهم بعناصر أكثر إيماناً بالأهداف والمبادئ التي اتفقنا عليها، إلا أنه أصر على الاحتفاظ بهم جميعاً. فاعتذرت عن الاشتراك خاصة بعد أن علمت أن الأخ ناجي طالب رفض الاشتراك هو الآخر.

زارني السيد البزاز ظهر اليوم التالي في داري وحاول إقناعي من جديد بالاشتراك في وزارته، إلا أني أصريت على موقفي. فخرج وهو يرجوني بالتفكير العميق. وقال أنه سيؤخر إعلان وزارته إلى الليل وهو ينتظر جواباً نهائياً مني. وفي الساعة الرابعة مساءً كلمني السيد عبد الستار علي الحسين طالباً مني الحضور إلى منزله لمناقشة أمر هام. فذهبت إلى داره فوجدت الأستاذ فائق السامرائي معه. فبادرني فائق قائلاً:

إن البزاز كلفه بدخول الوزارة الجديدة نائباً لرئيس الوزراء وأخبرني بأن صحبي وافق على أن يشترك وزيراً للخارجية.

فقلت له: هذا غير صحيح لأني لم أوافق.

فقال: من الأفضل أن تكلمه وتؤكد عليه رفضك بالاشتراك.

فنهضت وتناولت الهاتف وكلمت سكرتير رئيس الوزراء السيد عدنان الجبوري وطلبت إليه أن يخبر رئيس الوزراء بأني مصر على أن لا أشترك في وزارته.

وكذلك فعل الأستاذ فائق السامرائي حيث اعتذر عن الاشتراك بعد أن أخبرته بتفاصيل الحوار الذي جرى بيني وبين البزاز. كما أخبرته باعتذار اللواء الركن ناجي طالب عن الاشتراك وزيراً للدفاع.

مساء يوم ١٤ نيسان شاع في البلد أن العميد الركن عارف عبد الرزاق سيصل إلى بغداد قادماً من القاهرة في صباح يوم ١٥ نيسان، فخرج جمهور كبير من الشباب القومي إلى المطار لاستقباله وكان من جملة من خرجوا السيد عبد الكريم فرحان. غير أنه لم يصل فظن الناس أنها مجرد إشاعة، واستغربت أنا بدوري حينما علمت بخروج الناس. ولم أعلم من روج هذه الإشاعة. حتى قرأت في الثمانينات مقالاً في مجلة كل العرب التي تصدر في باريس بقلم السيد أمين هويدي يتكلم فيه عن المشير عبد الحكيم عامر ذكر فيه أن المشير وعبد الحميد السراج لما حضرا إلى بغداد للمشاركة في تشيع جنازة عبد السلام عارف أرسلا برقية إلى القاهرة يطلبان فيها إرسال عارف عبد الرزاق فوراً إلى بغداد بغية أن تتاح له فرصة انتخابه رئيساً للجمهورية وجاء في المقال مايلي:

(وفي بغداد حدثت قصة لابد وأن تحكى. كان الوفد الذي يصحب المشير مكوناً من الأخوين

فتحي الديب وعبد المجيد فريد علاوة على شخصي. وفي الطائرة فوجئنا بعبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية أيام الوحدة إلى جوار عبد الحكيم عامر. وتعمد عبد الحميد أن ينفرد بالمشير طوال الرحلة. ويبدو أنهما كانا يتحدثان في موضوع هام. وعند الوصول إلى بغداد وجدنا أن محاولات تبذل ليخلف الدكتور عبد الرحمن المرحوم الرئيس عارف، إلا أن الأمور تطورت بعد ذلك ليخلف اللواء عبد الرحمن عارف أخاه في رئاسة الجمهورية. وكان عبد الرحمن في زيارة لموسكو ولم يعد بعد إلى بغداد. ولكن قبل أن تستقر الأمور في هذا الاتجاه كنا في حركة دائبة مع أصدقائنا في بغداد. وكنت ألح عل المشير لكي يستقبل الأخوة وكان يوافق على مضض وكأنه كان يضمر شيئاً.

رجعت إلى قصر بغداد في الليلة الثالثة لوصولنا حوالي منتصف الليل. وهناك أخبرني القائم مقام بالأعمال أنه أرسل برقية من المشير إلى الرئيس لإحضار الأخ عارف عبد الرزاق إلى بغداد في طائرة تصل فجر نفس اليوم لتولي السلطة، إذ أن كل شيء جاهز ومرتب لذلك. وعرفت أن هذا بتدبير عبد الحميد السراج. وربما استقروا على ذلك قبل تركهم القاهرة.

كانت الأخبار التي وصلتني تعتبر كارثة، فإن حضور عارف من القاهرة هكذا دون ترتيب ـ رغماً عما قيل ـ لن يمكنه من النجاح على الإطلاق، علاوة أن ((أبا رافع)) لم يكن محل رضاء أخوانه الذين كانوا في السلطة. فضلاً عن رد الفعل المضاد له من الرأي العام بعد فشله في القيام بانقلاب وهو رئيس وزراء العراق وفي غيبة الرئيس عبد السلام عارف في أحد المؤتمرات في الخارج.

وذهبت مع القائم بالأعمال إلى (مبنى السفارة) وكان في (كرادة مريم) وهناك اطلعت على البرقية التي أمر المشير بإرسالها. ولم أتردد في أن أرسل برقية أخرى إلى (الرئيس) مقترحاً إلغاء كافة الترتيبات لحضور (عارف) موضحاً أن الأمور تسير سيرها الطبيعي، وأن غالبية الآراء تقف على تعين عبد الرحمن عارف خلفاً لأخيه.

وكنت أدعو الله ألا تحول الظروف غير العادية دون وصول البرقية قبل قيام الطائرة فجراً، فكنا بذلك في سباق مع الزمن، إذ كان لا بد من تشفير البرقية في بغداد بشفرة مكتب الرئيس الخاصة التي كانت في جيبي والتي استلمتها يوم سفري إلى بغداد. وهذا وحده يستغرق وقتاً طويلاً، ثم عند وصول البرقية إلى القاهرة كان لابد من فك شفرتها. ولن يتم ذلك إلا بعد وقت طويل أيضاً.

كان تقديري أن الأمور لو سارت في طبيعتها، فإن وصول برقيتي إلى الرئيس يستغرق ثلاث ساعات وهذا ما حدث فعلاً. وحينما قرأ سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات البرقية، أصابته الدهشة الشديدة. وكانت المشكلة التي واجهته هي: هل يوقظ الرئيس من نومه في مثل هذه الساعة المبكرة وهو يعرف أنه يذهب إلى فراشه في ساعة متأخرة من الليل، ولم يتردد وأيقظ الرئيس. إذ كان عارف قد تهيأ للسفر والطائرة جاهزة في مطار الماضة ولم يبق على الفجر إلا ساعتان. وكان لابد من قرار.

وحينما قرأ سامي البرقية على الرئيس أمر بإلغاء سفر عارف عبد الرزاق آخذاً بوجهة نظري.

أعلن عبد الرحمن البزاز تشكيل وزارته في الساعة السادسة من مساء يوم ١٨ نيسان ١٩٦٦، وضمت الوزارة أعضاء وزارته السابقة وتولى هو منصب وزارة الداخلية وعهد بمنصب وزير الدفاع إلى اللواء الركن شاكر محمود شكري سفير العراق في مدريد بدلاً من عبد العزيز العقيلي.

كان البزاز رجل دولة من الطراز الأول، جريئاً في اتخاذ القرارات، واثقاً من قدرته ومعرفته وثقافته، إلا أنه كان معتداً بنفسه لا يحسن فن كسب الناس. وبعد تشكيله الوزارة عقد مؤتمراً في وزارة الدفاع حضره كبار الضباط هاجم فيه ثوار ١٤ تموز مما أثار استياءهم واستياء صغار الضباط واستياء ثوار تموز الذين كانوا في الخدمة أو خارجها. وبات الجيش يضغط على عبد الرحمن عارف لتبديله.

جاء رجب عبد المجيد من القاهرة، حيث كان سفيراً فيها واتصل بعدد كبير من ضباط ١٤ تموز واستمزج رأيهم عن الوضع في العراق، فوجد أن الجميع غير مرتاحين من ضعف عبد الرحمن عارف وتردده، وقلة تجربته، وعدم ثباته على رأي، لذلك دعا إلى عقد اجتماع في دار السيد ناجي طالب حضره هو وناجي طالب وطاهر يحيى وأحمد حسن البكر وصبحي عبد الحميد وناقشوا الوضع العام. وتكررت الاجتماعات. واتصل رجب برئيس الجمهورية وأقنعه بدعوة المستوزرين من ضباط ١٤ تموز إلى اجتماع في القصر الجمهوري لمناقشة الوضع السياسي.

انعقد الاجتماع وحضره: طاهر يحيى ـ ناجي طالب ـ رجب عبد المجيد ـ عبد الكريم فرحان ـ عبد العزيز العقيلي ـ رشيد مصلح ـ أحمد حسن البكر ـ صبحي عبد الحميد. كما حضره عبد الرحمن البزاز.

وقد حصلت مشادة بينه وبين طاهر يحيى وعبد الكريم فرحان وعبد العزيز العقيلي. وتعرض لهجوم عنيف غير مبرر منهم. ودافع الرجل عن نفسه واستشهد بي مراراً، فدافعت عنه بما يرضي ضميري، فالرجل لم يكن سيئاً بل كان قومياً وحدوياً ونزيهاً مقتدراً.

كما دافع عنه اللواء الركن ناجي طالب على الرغم من أن البزاز هاجمه في المؤتمر الذي سبق أن عقده في وزارة الدفاع. كما دافع عنه رئيس الجمهورية. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة.

وعلى هامش هذه الاجتماعات اتصل بي اللواء الركن طه محمد أمين وقال لي: أن السيد أحمد حسن البكر يريد الاجتماع بي على انفراد. فاتفقنا على أن نجتمع في داره (دار السيد طه محمد أمين) القريب من داري في اليرموك. وطلب إليَّ السيد أحمد حسن التعاون بين حزب البعث والحركة الاشتراكية العربية للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف واقتسام السلطة مناصفة. وبعد نقاش طويل عن تباعد وجهات النظر بين التنظيمين وانعدام الثقة، وعدته بعرض الموضع على قيادة الحركة.

جمعت القيادة في داري وناقشنا الموضوع بإمعان فتقرر رفض فكرة التعاون للأسباب التي ذكرتها سابقاً ولأسباب أخرى.

وأبلغت السيد أحمد حسن البكر بهذا الرفض في اجتماعنا الثاني في دار طه محمد أمين. وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت العلاقات بيني وبينه ودية حيث كان يكن أحدنا للآخر الود والاحترام.

كان عبد الرحمن عارف يعتمد على كتلة إبراهيم الداود ـ عبد الرزاق النايف وهي كتلة صغيرة لا قيمة لها على الرغم من تمركزهم في مناطق حساسة في الجيش وكان تأثيرهما عليه كبيراً حيث أوهماه

منذ كان رئيساً لأركان الجيش أنهما من كتلته بينما هم انتخبا العميد المتقاعد عبد الغني الراوي رئيساً لهم. وكانا يضغطان على عبد الرحمن عارف بإقالة البزاز وتكليف عبد الغني الراوي بتشكيل الوزارة. وبالرغم من ماضي السيد الراوي الوطني والقومي، إلا أنه تغير بعد صدور القرارات الاشتراكية، واتجه نحو الحركات الدينية. واعتبر الاشتراكية ربيبة الشيوعية.

وقلَّ تحمسه للوحدة العربية، وعتب علينا بعد استبعاده من وزارة الزراعة بعد تشكيل طاهر يحيى لوزارته الأخيرة في عهد عبد السلام عارف.

وكان عبد الغني متسرعاً في قراراته ومغامراً ولا يصلح لمنصب رئيس الوزراء، واعتبرنا تكليفه بتشكيل الوزارة كارثة تحل بالبلد لذلك عزمنا على أن نحول دون ذلك، عل الرغم من علاقات الصداقة والود التي كانت تربطه بنا.

وفضلنا أن يبقى عبد الرحمن البزاز الرجل المتزن والمثقف والمخلص لحين إقناع رئيس الجمهورية بتكليف ضابط مثقف وقوي من ضباط ١٤ تموز يحوز على ثقة الجيش والشعب. ولم نكن نشك بوطنية البزاز وإخلاصه ولكن كنا نرغب أن يكون رئيس الوزراء عسكرياً ذا نفوذ قوي يغطي على ضعف عبد الرحمن عارف ويحول دون سيطرة الضباط التافهين عليه.

كانت علاقاتنا بعبد الرحمن عارف جيدة، وهو رجل مؤدب ذو أخلاق عالية ولكنه بسيط ومتردد. ولقد عاتبني عندما زرته مع عبد الكريم فرحان مهنئاً بانتخابه رئيساً للجمهورية لأني رفضت الاشتراك في الوزارة.

فشرحت له ظروف الرفض، وقلت له أن رفضي لا يعني رفض التعاون معه لأني أستطيع أن أعاونه وأنا خارج الوزارة.

ازداد الضغط على عبد الرحمن عارف بتبديل البزاز وأخيراً اقتنع وكلف شاكر محمود شكري وزير الدفاع بتشكيل الوزارة وطلب أن يشركني وزيراً للخارجية ويشرك ناجي طالب وزيراً للدفاع.

استدعاني اللواء شاكر إلى وزارة الدفاع وعرض عليَّ المنصب فحاورته عن المبادئ والأهداف التي ستتبناها الوزارة فاتفقنا عليها. ولما عرض عليَّ أسماء الوزراء الذين اختارهم استغربت فبعضهم كان غير معروف وبعضهم لا يؤمن بالمبادئ والأهداف التي اتفقنا عليها فاعتذرت عن الاشتراك، خاصة بعد أن علمت أن السيد ناجي طالب اعتذر قبلي.

وفي مساء ذلك اليوم كلمني اللواء شاكر هاتفياً من القصر الجمهوري وقال لي أن السيد رئيس الجمهورية يرغب في حضورك الآن إلى القصر. فذهبت فوجدت الاثنين في انتظاري. فاستفسر رئيس الجمهورية مني عن أسباب رفضي فشرحت له وجهة نظري عن أسماء بعض الوزراء المختارين. فقال: طيب لنختر غيرهم وناولني ورقة وبدأنا نحن الثلاثة نختار أسماء جديدة. وبعد نقاش موضوعي اتفقنا على تشكيل وزاري من شخصيات معروفة بوطنيتها وكفاءتها. وثبتنا اسم اللواء ناجي طالب وزيراً للدفاع وطلب إليه أن يستدعيه فوراً لنحاول نحن الثلاثة إقناعه

بالاشتراك. واتصل به بالهاتف فلم يجده في داره. وترك أمر الاتصال به إلى صباح اليوم التالي. ثم تناول الورقة مني وسلمها إلى اللواء شاكر وطلب إليه إعادة كتابتها ولما انتهى منها أخذ الرئيس الورقة التي كانت بخطي واحتفظ بها لديه وقال:

أرجو الانتظار يومين لحين عودة البزاز من جولته في شمال الوطن حيث سأطلب إليه تقديم استقالته وتشكيل الوزارة الجديدة.

ويبدو أنه في الليل قد استدعى الضباط الذي يعتمد عليهم (كتلة النايف) وعرض عليهم الأسماء، فاعترضوا على معظمهم. كما اعترضوا على شخص رئيس الوزراء الجديد لأنهم كانوا يفضلون عليه عبد الغني الراوي الذي سبق أن انتخبوه رئيساً لكتلتهم وهو ينتمي مثلهم إلى محافظة الأنبار حيث كان تكتلهم إقليمياً يعتمد بالدرجة الأولى على الضباط الذين هم من أبناء هذه المحافظة.

ولكن الرئيس وافق على تبديل الوزارة وأصر على أن يكون اللواء شاكر رئيساً لها.

اتصل بي اللواء شاكر في صباح اليوم التالي وقال لي أن الرئيس شطب من القائمة ستة أسماء وأدخل بدلاً منهم أسماء جديدة.

ولما قرأ عليَّ الأسماء المشطوبة والبديلين لهم، قلت له: بلغه تحياتي وليكن اسمي من ضمن الأسماء المشطوبة. وإني أعتذر عن الاشتراك. وعلى الرغم من موافقة اللواء شاكر على الأسماء الذين اختارتهم الزمرة المشبوهة، إلا أنها استمرت بضغطها للحيلولة دون أن يكون شاكر رئيساً للوزراء. فسحب الرئيس تكليفه وبقيت وزارة البزاز لأنه لم يقتنع بتكليف عبد الغني الراوي بتشكيل الوزارة.

حركـــة ٣٠ حزيـران ١٩٦٦

كان عبد الرحمن عارف على الرغم من طيبته وأخلاقياته العالية ضعيفاً ومتردداً في اتخاذ القرارات، ينقصه الحزم والحنكة والحذر واليقظة التي يجب أن يتصف بها رئيس الجمهورية. وكان عليه أن لا يسمح لكتلة صغيرة من الضباط اعتمد عليها في حكمه أن تتحكم في قراراته وتوجهه مثل ما تريد. وكانت هذه الزمرة المشبوهة (زمرة النايف ـ الداوود) تتلقى التوجيهات من القوى الرجعية والسفارتين السعودية والأمريكية. وكانت تجاهر بعدائها للوحدة والقرارات الاشتراكية. وكان نفوذها على رئيس الجمهورية يزداد يوماً بعد آخر.

درست كتلتنا بعمق هذا الوضع وتوصلت إلى أن استمرار عبد الرحمن عارف بالحكم، وهو خاضع لتأثير هذه الزمرة على الرغم من تفاهتها واحتقار معظم الضباط لأفرادها، يشكل خطراً على مصير العراق وكل مكتسباته القومية والثورية. وإن طموح هذه الزمرة سوف لن ينتهي بالسيطرة على قرارات رئيس الجمهورية، بل ستغتنم ضعفه واعتماده عليها للقفز إلى السلطة بمفردها أو بالاتفاق مع كتل أخرى معادية للخط الوحدوي والاشتراكي.

لذا قررنا القيام بعمل سريع لتبديل الوضع وتسلم السلطة. فأخذنا نتصل بضباطنا ونشرح لهم الوضع الجديد وأسباب اتخاذنا لهذا القرار، بعد أن بلغناهم سابقاً بفسح المجال أمام رئيس الجمهورية الجديد وتقديم العون له لتنفيذ كل ما نؤمن به. وأخذنا نعد العدة للقيام بانقلاب قبل أن يسبقنا غيرنا إلى ذلك.

علمنا من بعض الضباط، أن ضباط الدرع الصغار معجبون بالرائد عبد الأمير الربيعي الذي درسهم في مدرسة الدروع وكون معهم صداقات حميمة، ولابد من استقدامه من القاهرة ليؤثر فيهم ويدفعهم إلى الاشتراك في الحركة.

فأرسلت رسالة إلى عارف عبد الرزاق بواسطة المقدم السوري عبد الوهاب الخطيب ممثل مجموعة عبد الحميد السراج في بغداد وكان صديقاً حميماً لي ولعارف، أطلب إليه إرسال عبد الأمير ومبدر الويس اللاجئين في القاهرة منذ حركة ١٥ أيلول ١٩٦٥. كما طلبت إليه إخبار قيادة الجمهورية العربية المتحدة بقرارنا بالقيام بالحركة وسبب اتخاذه حتى لا تفاجئ به وتساعدنا على سفر ووصول الضباط المطلوبين.

وهكذا وصل الضابطان، وأسكنهما عبد الوهاب في دار سرية استأجرها لهما.

سمحنا لعبد الوهاب الخطيب الاتصال بضباط الدروع ونقلهم إليهم الدار التي سكنها عبد الأمير ومبدر، وبهذه الواسطة تعرف عبد الوهاب إلى الضباط وأصبح محل ثقتهم. وكنا قد قررنا القيام بالحركة خلال ثلاثة أشهر قابلة للزيادة حتى تتبلور الظروف ونؤمن نسبة عالية لنجاح الحركة.

أقنع عارف قيادة الجمهورية العربية المتحدة بضرورة اشتراكه والضباط الذين بقوا معه في القاهرة بالحركة، فساعدتهم على السفر والوصول إلى بغداد، فأخذوا يصلون تباعاً بجوازات سفر مصرية وكان آخر الواصلين عارف نفسه.

كان القادمون يلحون بالاستعجال والقيام بالحركة فوراً وفيهم أعضاء قياديون بارزون لهم دورهم ومكانتهم في نفوس الضباط، وعبثاً حاولنا إقناعهم بالتريث. وكانت القاهرة تعلم عن طريق عبد الوهاب وملحقها العسكري بتطورات الموقف، فأرسلت ضابطاً إلى بغداد درس الموقف مع الملحق العسكري وقائد الكتيبة المصرية في بغداد المقدم إبراهيم عرابي ورفعوا تقريراً إلى المشير عبد الحكيم عامر أكدوا فيه أن احتمال فشل الحركة في الوقت الحاضر كبير ولابد من التريث.

ولقد أرسل لي المشير عبد الحكيم عامر برقية سلمني إياها الملحق العسكري المصري اللواء عبد التواب هذيب يرجوني فيها بالتريث، وختم البرقية قائلاً: إن إخفاق الحركة سيعرض مصير العراق إلى الخطر، ويؤثر على مستقبل الأمة العربية، ويؤخر حركة الوحدة العربية.

أخبرت الإخوان بفحوى البرقية، إلا أن القادمين من القاهرة الذين أصبح لهم تأثير كبير على الضباط الصغار أصروا على التنفيذ وبأسرع ما يمكن ودون تردد.

قبل وصول عارف إلى بغداد أثار بعض الإخوان موضوع انتخاب رئيس جديد للتنظيم بدلاً من عارف، وحجتهم أنه أخفق في المحاولة الأولى عندما كان رئيساً للوزراء، ولا يجوز استمراره بالرئاسة، فعارضت الفكرة خوفاً من الانقسام، خاصة بعد أن قرر الضباط الطيارون الانسحاب من التنظيم إذا أُبعد عارف عن رئاسته. وشاركني في المعارضة الأخ عرفان وجدي، وتمكنت من إقناع الإخوان أصحاب هذا الرأي بالتريث في الوقت الحاضر.

ناقشت مع عارف وعرفان مرة أخرى ضرورة التريث وتأجيل الحركة لأن ظروفها لم تكن ناضجة. إلا أنهما أصرا على التنفيذ الفوري، وأخذا يتصلان بالضباط الصغار مباشرة لإقناعهم برأيهما.

وكان عارف مصراً على الإفادة من سرب طائرات الهنتر الموجود في الموصل لإشراكه في الضربة الأولى. ولما علم ضباط الموصل بذلك عارضوا الفكرة لأنهم كانوا يريدون تجنيب الموصل كارثة جديدة وأن لا تعاد مأساة حركة الشواف. ولقد انسحب من التنظيم العميد الركن سعدون حسين قبل الحركة بثلاثة أيام حينما رأى أننا مصرون على استخدام سرب طائرات الهنتر من الموصل، وكان قد وعد بالسيطرة على معسكر الرشيد ومطار القوة الجوية فيه وكان وقتها آمراً لكلية الاحتياط. كما أرسل رسولاً إلى العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة في الموصل يطلب منه الانسحاب من العمل. فأعلن يونس انسحابه للسبب نفسه. وتراجع بعد ذلك معظم الضباط الذين كنا نعتمد عليهم في الموصل.

أخبرني اللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع والسيد عبد الودود الشيخلي مدير التشريفات في وزارة الخارجية أن القائم بالأعمال البريطاني طلب مقابلة السيد رئيس الوزراء بسرعة ولأمر عاجل لا يحتمل التأخير. والغريب أن طلب المقابلة تم بواسطة السيد شكري صالح زكي وزير المالية.

وأخبر القائم بالأعمال رئيس الوزراء بوصول عارف ومعه عشرة ضباط من القاهرة كانوا لاجئين فيها. وأنهم يدبرون للقيام بانقلاب خلال عشرة أيام. ولقد أخبر رئيس الوزراء رئيس الجمهورية بالمعلومات التي حصل عليها بحضور وزير الدفاع شاكر محمود شكري الذي جاءني مساء اليوم نفسه ليستفسر عن صحة الخبر مستغلاً علاقة القرابة بيني وبينه، فنفيت الخبر نفياً قاطعاً، رغم أن أمر وصول الجماعة إلى بغداد قد شاع وأصبح حديث المجالس.

سافر عارف إلى الموصل ليديم الاتصال بطياري السرب فيها ويتفق معهم على تفاصيل الخطة التي كانت تعتمد على:

١: الاستيلاء على معسكر أبو غريب وتحريك دباباته.

٢:الاستيلاء على مرسلات الإذاعة في أبي غريب لإذاعة البيانات منها والاستفادة من فصيل الدبابات المخصص لحمايتها والذي كان مزوداً بالعتاد.

٣: الاستيلاء على معسكر التاجي وتحريك دباباته نحو بغداد.

٤: الاستيلاء على معسكر الرشيد وتأمين حماية المطار ومنع استخدام طائراته ضد الحركة.

٥: التقدم نحو الإذاعة في الصالحية والقصر الجمهوري من معسكري أبو غريب والتاجي على أن يلتقي الرتلان قرب المطار المدني (مطار المثنى) حيث تزود دبابات أبو غريب دبابات التاجي بالعتاد ويتقدمان سوية نحو دار الإذاعة والقصر الجمهوري.

٦: يعاون رعيل من القصر الجمهوري بالتقدم نحو دار الإذاعة بعد أن يخرب عمود البث الإذاعي قرب القصر (كنا نعتمد على سرية دبابات زائداً رعيل من كتيبة دبابات الحرس الجمهوري إلا أن آمر السرية انسحب من العمل قبل فترة لذلك عهدنا للرعيل الذي يقوده الملازم خالد جاسم بهذا الواجب).

وكنا نعتمد على سرية أخرى من سرايا دبابات الحرس الجمهوري إلا أننا أحجمنا عن إخبار آمرها لأننا لم نكن نعرف مدى استعداده وهو الملازم الأول مرعي حسن الذي قاد سريته نحو دار الإذاعة حال سماعه بالثورة وحاصرها وأبلى بلاءً حسناً وكان قومياً ووطنياً وثائراً حقيقياً.

أثناء وجود عارف في الموصل انسحب من العمل عبد الكريم فرحان ومحمد مجيد ونهاد فخري وانقسم الباقون بين مندفع للتنفيذ وبين متريث يطلب التأجيل في الوقت الحاضر وحجتهم أن الشعب والجيش لم يتولد في قلوبهم حقداً على عبد الرحمن عارف لذلك لن يشارك عدد كبير من الضباط في العملية، وحتى المشاركون سيكون اندفاعهم في التنفيذ ضعيفاً وستفشل العملية لذلك لابد من التريث حتى يكتشف الجميع ضعف الرئيس وخضوعه للزمرة المشبوهة وخطورة استمراره على رأس السلطة. ولما احتدم الخلاف انسحب عرفان المتحمس للتنفيذ إلى دار أخيه غاضباً وتفرق الباقون. وكنت أنا من الداعين إلى التأجيل والتريث.

ونتيجة لهذا الوضع سافر عبد الوهاب الخطيب الذي كان يحرض المندفعين بعدم التراجع إلى الموصل وأخبر عارف بهذه التطورات وجاء به إلى بغداد. فجمع عارف الضباط القادمين من القاهرة واتصل بالملازمين وأقنعهم بضرورة القيام بالحركة خلال ثلاثة أشهر مهما كان السبب وإن أدى ذلك إلى امتناع الداعين إلى التريث عن الاشتراك.

زارني مساء يوم ٢٩ حزيران السيد عبد الوهاب الخطيب وأخبرني بأن الأخ عارف يطلب أن أزوره الآن لأمر هام، فذهبت معه على الوكر السري الكائن في منطقة الكرادة، فوجدت فيه عارف وعرفان وفاروق صبري وعبد الأمير ومبدر وأحمد الحديثي وآخرين لا أتذكرهم الآن، فاختلى عارف بي ومعه عرفان وقال لي: (إننا قررنا القيام بالحركة غداً صباحاً وإنني سأسافر بعد مغادرتك إلى الموصل لأتولى توجيه الطائرات وعليك قيادة الحركة في بغداد). فقلت له إنك تعرف رأيي فأنا أدعو إلى التريث ولا داعي للاستعجال ولا بد من الانتظار لفترة أخرى.

فقال: إننا سننفذ غداً ولن يحول دون ذلك عدم اشتراكك أو اشتراك غيرك فحاولت أن أقنعه بتأجيلها لمدة ثلاثة أيام لكي نبلغ الضباط ونستقدم بعضهم من المعسكرات الخارجية إلى بغداد، ونخبر بعض آمري الألوية في الشمال ليكونوا على استعداد لمعاونة إذا تطلب الأمر. فلم يوافق وأصر على التنفيذ في اليوم التالي وكان عرفان يؤيده. ولما عجزت عن إقناعهما اضطررت على الموافقة.

فتناقشنا على الخطة واستطعت إقناعه بالتنفيذ بعد الظهر ليفسح المجال لتبليغ أكبر عدد ممكن من الضباط.

وقال إن انطلاقكم لاحتلال مرسلات ومعسكر أبو غريب هو مرور الطائرات من فوق المعسكر في الساعة ٠٠و١٥.

وطلب إلي إقناع محمد مجيد ونهاد فخري بالاشتراك وتبليغ هادي خماس الذي كان مختبئاً في داره. كما طلب أن يذهب محمد مجيد في الساعة ٠٠و١٥ إلى دار الإذاعة للسيطرة عليها بمساعدة آمر السرية الذي يحرس دار الإذاعة وهو مرتبط بمجموعة ضباط القوميين العرب ولابد من تبليغه بوقت مبكر. وإذا اعتذر محمد مجيد فأفضل أن تذهب بنفسك إلى الدار وتفتح مقرك فيه بينما يذهب عرفان إلى المرسلات للسيطرة عليها والتقدم منها باتجاه القصر.

وقبل مغادرتي طلبت أن نتفق على كلمة رمزية بيننا نذكرها بالهاتف لتأجيل الحركة وإذا حدث طارئ في بغداد أو الموصل يستوجب التأجيل لم يوافق وقال لا تأجيل مهما حدث. وكان واثقاً من نفسه ومن النجاح أكثر من اللازم.

غادرت الوكر وذهبت إلى دار محمد مجيد وأخبرته بالموقف فاعترض بشدة ولما شرحت له إصرارهم واحتمال الفشل في حالة امتناعنا من الاشتراك وافق وقال لي:

أنا ونهاد سنشارك كجنود وننفذ الواجبات وبعد النجاح سننسحب ولن تشترك في تحمل مسؤولية الحكم، ورفض الذهاب إلى دار الإذاعة وفضل الذهاب إلى مرسلات أبو غريب.

أما عارف فنقله السيد حسين المختار مدير الشرطة إلى الموصل بعد مغادرتي من الدار مباشرة.

تولى عبد الوهاب الخطيب وبعض الضباط التبليغ، بينما توليت أنا تبليغ هادي خماس وعدنان أيوب صبري الذي تولى بدوره تبليغ مجموعة كبيرة من الضباط الذين سبق لي أن ربطتهم به ومن ضمنهم مجموعة ضباط القومين العرب وقد طلبت منه أن يبلغهم بالحضور صباح اليوم ٣٠ حزيران إلى داره لأبلغهم بواجباتهم شخصياً. وفعلاً اجتمعت بهم في الساعة التاسعة من صباح اليوم المذكور فوجدتهم مترددين وغير متحمسين وبعد نقاش تظاهروا بالإقناع، فطلبت إليهم تبليغ آمر سرية حراسة دار الإذاعة والتأكد من وجوده فيها واستعداده لاستقبالنا والتعاون معنا وأخبرتهم بأن

واجبهم سيكون الذهاب معي إلى دار الإذاعة لتكليفهم بالواجبات الآنية في حينها وطلبت حضورهم في الساعة ٠٠و١٢ في دار عدنان لمعرفة موقف آمر السرية والاستعداد للتحرك على دار الإذاعة عندما يحين الوقت.

ومع الأسف ذهبوا ولم يعودوا ولم يشاركوا في التنفيذ. ولما كنت لا أعرف موقف آمر السرية الذي هو من مجموعتهم أحجمت عن الذهاب إلى دار الإذاعة وذهبت إلى مرسلات أبو غريب وفتحت مقري فيها.

قررنا أن نجتمع في دار محمد مجيد في الساعة ٣٠و١٢ من ظهر يوم ٣٠ حزيران فحضر الاجتماع محمد ـ صبحي ـ هادي ـ عدنان ـ نهاد ـ جاسم العزاوي.

فشرحت لهم مجمل الخطة والواجبات. فرفض جاسم الاشتراك وغادر الدار. وعند خروجنا وأنا أوصل عدنان إلى داره أخبرني بأنه قرر عدم الاشتراك أيضاً.

كما رفض قسم آخر من الضباط فأصبحت في موقف لا أحسد عليه والساعة تقترب من الثالثة فلا مجال للتردد أو التراجع خاصة بعد أن بلغنا عدداً لا يستهان به من الضباط.

اجتمع في الساعة ٠٠و١٤ الضباط المكلفون بالتوجه إلى أبي غريب في دار سرية قريبة من المنطقة وفيها طلبت من الأخ هادي كتابة البيان الأول ولقد وجدت معنويات الضباط المجتمعين هابطة فشجعتهم. وفي الساعة ٠٠و١٥ انطلقنا من الدار نحو أهدافنا وتمكنا من احتلال المرسلات ومعسكر أبو غريب حال مرور الطائرات من سماء المنطقة.

أما عارف ففشل في الموصل في تجميع الضباط حيث تملص الجميع. وفي الساعة الثانية بعد الظهر ذهب إلى معسكر القوة الجوية ومعه ممتاز السعدون وصباح عبد القادر، وسيطر الثلاثة على المعسكر إلا أنهم وجدوا أن معظم الطيارين الذين يعتمد عليهم قد غادروا المعسكر إلى بغداد في إجازة رأس الشهر حيث لم يسبق أن بلغهم أحد بموعد الحركة، وهكذا أدى الاستعجال واتخاذ القرار الخاطئ في تعيين الموعد إلى الإخفاق قبل الشروع في التنفيذ. وكانت الطائرات غير مجهزة بالوقود والعتاد وتحتاج إلى وقت طويل لملأها، فاضطر عارف أن يتصل بقاعدة كركوك ويطلب من آمر القاعدة الرائد نعمة الدليمي تنفيذ الواجب وهو الطيران باتجاه بغداد لإنذار القطعات وإعطائها إشارة التقدم وقصف مبنى القصر الجمهوري ثم النزول في مطار معسكر الرشيد حيث سيجدون فيه المقدم طه الدوري الذي وعد بالسيطرة عليه، إلا أنه اعتذر عن تنفيذ الواجب في اللحظة الأخيرة. ولما نفذ نعمة الدليمي واجبه ونزل في مطار الرشيد اعتقله آمر القاعدة المقدم كمال العزاوي هو وزملاؤه الذين رافقوه.

وبمثل هذه الأجواء أصبح نجاح الحركة مشكوكاً فيه ويعتبر معجزة. انسحابات في آخر لحظة ـ حيرة وتردد ـ تملص من التنفيذ ـ مشاركة دون حماس خوفاً من الاتهام بالجبن...الخ كلها كانت من الأسباب التي أدت إلى الإخفاق.

انطلق رتل عرفان من المرسلات في الساعة ٣٠و١٥ وكان عرفان متحمساً وجاداً، والتقى قرب المطار المدني (مطار المثنى) بالرتل القادم من التاجي وزوده بالعتاد وأرسل جماعة لاستطلاع موقف الإذاعة في الصالحية فذهبوا ولم يعودوا. وسبق له أن خسر دبابة قرب جسر الخر حيث اصطادها إبراهيم الداوود آمر فوج الحرس وهي تسير بآخر الرتل بعد أن احتلت سرية من فوجه الجسر

القريب من ثكنتها واستدعى ضابطها للتفاوض وعند نزوله من الدبابة أمر أحد العرفاء بفتح النار عليه فسقط الضابط شهيداً. وكانت عملية غدر خسيسة.

جاء رسول من المطار إلى عرفان وأخبره بأنه مطلوب في برج المراقبة للتكلم مع عارف الذي كان في مطار الموصل. ولم ذهب عرفان وجد أن الخبر كان كاذباً استدرجه بعضهم لتأخير تقدمه نحو الصالحية. وبعد عودته شاهد رتلاً من قوات الحرس الجمهوري يتقدم باتجاه قواته من ساحة حيفا. فأمر ضابطه بفتح النار على الرتل، ولكنهم امتنعوا محتجين بأن هدفهم تنفيذ الواجب دون سفك الدماء وهم لا يرغبون بالسماح في أن يقتل أبناء الجيش الواحد بعضهم البعض. ولما اقترب الرتل منهم تركوا دباباتهم وتفرقوا، فاضطر عرفان الذي بقي وحيداً إلى ترك المنطقة أيضاً.

أما في الحبانية فقد سيطر العقيد الركن علي حسين جاسم رئيس أركان الفرقة الثالثة على المعسكر بكامله واحتجز العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة في داره مع تقديم كل الاحترام والاعتذار له. إلا أنه بعد فشل الحركة قبض عليه وأرسل مخفوراً إلى بغداد.

كنا في أبي غريب نجهل موقف القوات التي تقدمت نحو دار الإذاعة والقصر الجمهوري حتى جاء عبد الوهاب الخطيب وشرح لي الموقف، وطلب إرسال أحد الضباط الكبار لمعاونة عرفان. فأوعزت إلى المقدم الركن رشيد محسن بالذهاب فذهب مع عبد الوهاب إلا أنه عاد بعد لحظات معتذراً عن تنفيذ الأمر محتجاً بغموض الموقف.

وعندما حل الظلام رأينا من بعد تقدم قوات كبيرة من الحرس الجمهوري نحونا، ولما كنا لا نملك قوة كافية لمقاومتها وبعد أن تأكد لدينا من كلام عبد الوهاب الذي عاد إلينا مرة أخرى وأخبرنا بإخفاق عرفان في الوصول إلى هدنة وتفرق ضباطه، قررنا ترك المرسلات، فركبنا سيارة يقودها نهاد فخري وتوجهنا إلى طريق المطار الجديد في أبي غريب، وكانت تتبعنا سيارتان فيها باقي الضباط. ومن المطار عدنا إلى بغداد عن طريق أم الطبول وبدلاً من أن يتوجه نهاد إليها أصر على التوجه إلى طريق الحلة. وقرب الدورة أوقفتنا مفرزة من الانضباط العسكري وتعرفت علينا وقادتنا إلى القصر الجمهوري عدا العقيد الركن هادي خماس فقد تملص بخفة وعاد إلى داره.

أما في دار الإذاعة فقد تقدم الملازم خالد جاسم يعاونه الملازم الأول مرعي حسن مع سريته وحاصر دار الإذاعة. ولم يكن الملازم مرعي مبلغاً بل اشترك مع سريته متطوعاً. وعندما وصل رئيس الجمهورية إلى دار الإذاعة ليذيع خطاباً، فتح مرعي عليه النار، فتخلى عن إلقاء الخطاب وغادر الإذاعة. وهكذا لو تم التنسيق بين الأرتال التي تجمعت قرب المطار والقوة وصلت إلى دار الإذاعة لكان من السهولة القبض على رئيس الجمهورية ونجاح الحركة.

في القصر الجمهوري جرى نقاش حاد بيننا وبين الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز. وتبادلنا العتاب دون أن يجرح أحدنا الآخر بحضور اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع وعبد الغني الراوي ونعمان العاني صاحب جريدة العرب.

وكان حاضراً أيضاً العقيد بشير الطالب والرائد عبد الرزاق النايف ومعهما مسجل معد لتسجيل الحديث. ولما وجدا أننا في وضع المهاجم ولم يضعف أحدنا أو يتوسل أو يطلب العفو عدلا عن تسجيل الحديث. وكان معي الإخوان محمد مجيد ونهاد فخري ورشيد محسن وفاروق صبري وأحمد

كامل الحديثي وشهاب أحمد. وعلى الرغم من عنف الحديث الذي جرى بيننا وبينهم لم يخرج عن حدود الأدب. فكنا وكان الرئيس عبد الرحمن عارف والبزاز نتكلم بعنف وبلهجة قاطعة يسودها أدب جم. وكان عبد الرحمن عارف يعاتبنا ويتكلم عن الرفقة بالسلاح والأخوة والمحبة التي كانت بيننا. وبعد انتهاء الحديث نقلنا إلى وزارة الدفاع حيث بتنا ليلتين في الانضباط العسكري ثم نقلنا إلى معتقل مدرسة المشاة في معسكر الوشاش حيث تم تعين المقدم كمال الراوي آمراً للمعتقل، وكان حينذاك يشغل منصب آمر كتيبة المدفعية الضخمة.

أما في الموصل فحال استيلاء عارف على المطار توجه إليه العميد يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة الذي كان معنا وانسحب قبل أيام من بدء الحركة، وحاول إلقاء القبض على عارف، وحصلت مجابهة بينهما إلا أنه عندما سمع إذاعة بغداد تذيع البيانات أنهى المجابهة واتفق مع عارف وذهب الاثنان إلى مقر القاعدة الجوية لإدارة عمليات الطائرات. وبعد إخفاق الحركة في بغداد استسلما للقوة التي أرسلها رئيس أركان الفرقة العقيد الركن عبد الكريم شندالة ونُقلا إلى بغداد. وألحقا بنا في معتقل مدرسة المشاة. حيث بلغ بوصولهما عدد الضباط الموقوفين أكثر من سبعين ضابطاً.

وفي معتقل المدرسة جرى التحقيق معنا من قبل مجلس تحقيق برئاسة العميد أحمد النعيمي وعضوية الحاكم أكرم الخضار وكمال الراوي. وبعد انتهاء التحقيق نقل اثنا عشر ضابطاً من المعتقل إلى معتقل صغير في فوج الحرس الجمهوري الأول الذي كانت ثكنته قرب القصر الجمهوري وهم:

عارف عبد الرزاق ـ صبحي عبد الحميد ـ عبد الكريم فرحان ـ محمد مجيد ـ نهاد فخري ـ رشيد محسن ـ فاروق صبري ـ أحمد الحديثي ـ شهاب أحمد ـ نعمة الدليمي ـ ممتاز السعدون ـ عامر عبد الله.

لبثنا في المعتقل خمسة وأربعين يوماً ثم نقلناه مرة ثانية إلى مدرسة المشاة. ومنها هرب من المعتقل رشيد محسن وفاروق صبري وعبد الأمير الربيعي ـ ومبدر الويس ـ وممتاز السعدون. وبعد هذا الهروب نُقلنا جميعاً إلى سجن رقم (١) في معسكر الرشيد.

ونحن في معتقل القصر الجمهوري أقال رئيس الجمهورية عبد العزيز البزاز وكلف السيد ناجي طالب بتشكيل الوزارة الجديدة. واتصل بنا السيد عبد الستار علي الحسين بواسطة آمر السجن الذي كان يتعاطف معنا حتى أنه جمع تبرعات من ضباط الحرس المتعاطفين معنا لمساعدة الضباط المعتقلين المعوزين، يسألنا الرأي عن اشتراكه في الوزارة فشجعناه على الاشتراك إلا أنه عدل عنه لأنه اشترط على السيد ناجي طالب أن يعمل على إطلاق سراحنا من التوقيف وإجراء مصالحة بيننا وبين رئيس الجمهورية فلم يعده بذلك.

وفي سجن رقم (١) دخل عارف مستشفى الرشيد العسكري، فزاره في المستشفى إبراهيم الداود وعرض عليه منصب رئيس الجمهورية في انقلاب يزمعون القيام به شرط أن يتعهد بالتخلي عن فكرة الوحدة العربية ويلغي القوانين الاشتراكية وسبب هذا العرض أن الكتلة المشبوهة كانت تبحث عن شخصية ذات سمعة ونفوذ من لواء الرمادي أيضاً بدلاً من عبد الغني الراوي الذي لم يكن يحظى بتأييد شعبي أو عسكري. فطرده عارف بعد أن أسمعه كلاماً خشناً وقاسياً وقال له: (من أخبرك أنك أنني أسعى إلى المناصب؟ إنني وحدوي وهدفي أن تتحق الوحدة ولو أدى الأمر إلى استشهادي).

سافر رئيس الجمهورية إلى طهران في شباط ١٩٦٧، وزارنا في السجن سعيد صليبي واختلى بعارف وعرض عليه أن نشترك عارف وأنا في وزارة يؤلفها سعيد على أثر انقلاب يعده مع حزب البعث ليتولى فيه أحمد حسن البكر منصب رئيس الجمهورية. ووضح هدفه من إشراكنا قائلاً أنه يخشى حزب البعث لأنه قوة مدنية وعسكرية منظمة فلابد من وجود قوة أخرى منظمة تشترك معه وتضمن له البقاء دون خوف من غدر حزب البعث ويضمن تحقيق التوازن في الحكم. فوعده عارف بدرس الموضوع مع إخوانه والرد عليه في اليوم التالي. إلا أن سعيد ذهب ولم يعد وعاد رئيس الجمهورية من طهران ولم يُنفذ الانقلاب.

وبعد خروجنا من السجن سأله عارف عن سبب عدوله عن فكرة الانقلاب، فقال له سعيد: (أنه فكر ملياً فوجد أن حزب البعث إذا جاء إلى السلطة سيعمل على الانفراد بها على الرغم من وجودنا معه لذلك عدل عن القيام بالانقلاب).

لبثنا في المعتقل أحد عشر شهراً، وأطلق سراحنا في يوم ٣١ أيار ١٩٦٧ وأُعيد قسم من ضباطنا إلى الخدمة وشاركوا في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ وخاصة الطيارين.

نكسة ٥ حزيـران ١٩٦٧ ومـا بعدهـا

كانت سورية في بداية سنة ١٩٦٧ يحكمها خمسة من الضباط هم العقيد محمد عمران والمقدم صلاح جديد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وحافظ الأسد، استعانوا بثلاثة أطباء من حزب البعث لتولي واجهة السلطة الرسمية. فعينوا الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية، والدكتور يوسف وعين رئيساً للوزراء والدكتور إبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية. ولقد فقد هؤلاء الحكام العسكريون منهم والمدنيون اتزانهم وأعصابهم أمام الاستفزازات الإسرائيلية التي كانت تريد أن تجرهم إلى الحرب. وتمكنت إسرائيل من إسقاط عدد من الطائرات السورية، ثم أخذت تحشد قطعاتها قرب الحدود السورية، وعلى الرغم من تحذير الرئيس عبد الناصر للزعماء السوريين بأن لا تجرهم إسرائيل إلى حرب غير متكافئة، إلا أن تصرفاتهم وتصريحاتهم كانت تدل على أنهم قبلوا التحدي الإسرائيلي وهم على استعداد للدخول معها في حرب ناجحة. وكانت المنظمات الفلسطينية تعمل بكثافة داخل إسرائيل بتشجيع القيادة السورية ودعمها، مما أغضب إسرائيل وقررت أن تجر سورية ومصر إلى حرب حاسمة بتشجيع ودعم من الرئيس الأمريكي لندون جونسون الذي كان حاقداً على الرئيس جمال عبد الناصر ويريد تحطيمه بأي ثمن. ولقد هولت سورية ومن ورائها الاتحاد السوفيتي أنباء التحشدات الإسرائيلية على حدودها.

وكان قادة الاتحاد السوفيتي يضغطون على الرئيس عبد الناصر باتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف مع سورية وتقديم الدعم العسكري لها، خاصة بعد أن صرح الجنرال إسحاق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (بأن إسرائيل على استعداد للحرب والزحف لاحتلال دمشق نفسها وإسقاط النظام فيها والعودة إلى خطوط الهدنة مرة أخرى).

أصدر المشير عبد الحكيم عامر في يوم ١٤/٥/١٩٦٧ وصاياه ببدأ التحشد قرب الحدود المصرية الإسرائيلية. وفي يوم ١٦/٥ أبلغت مصر قائد قوات الطوارئ الدولية في غزة بسحب قواته منها. وبعد ذلك بدأت إسرائيل بحشد قواتها على الجبهة المصرية، خاصة بعد أن طلبت مصر الانسحاب الكامل لقوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية. وشمل ذلك انسحابها من شرم الشيخ وهذا معناه إعادة سيطرة مصر على خليج العقبة وتهديد تحركات الأسطول الإسرائيلي التجاري والحربي فيه.

أبلغت إسرائيل السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة أنها ستحارب إذا تعرضت حرية الملاحة في خليج العقبة للخطر.

كان الموقف أن تبدأ مصر بالضربة الأولى لكن الروس نصحوا عبد الناصر أن لا يبدأ الحرب بل ينتظر أن تشنها عليه إسرائيل ليكون موقفه الدولي أقوى، كما أعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بأن فرنسا ستقف ضد الدولة التي تبدأ الحرب.

وحصل الرئيس عبد الناصر على معلومات دقيقة بأن إسرائيل ستبدأ الحرب في يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ وجمع قادته وأخبرهم بذلك وحذر قائد القوة الجوية المصرية بأن إسرائيل ستستخدم أسلوب سنة ١٩٥٦ نفسه حيث سنشن غارات جوية كثيفة على كل مطارات مصر وتحطم الطائرات وهي على الأرض وعليه أن يستعد لذلك ويتخذ الإجراءات للتصدي وحماية المطارات والطائرات.

وصل السيد زكريا محي الدين إلى بغداد في الأسبوع الأخير من شهر أيار وأخبر الرئيس عبد الرحمن عارف بالموقف وبتوقيت الضربة الإسرائيلية المتوقعة، وطلب منه اتخاذ الإجراءات لمساعدة الأردن الذي طار ملكها إلى القاهرة وعقد معاهدة دفاع مع الرئيس عبد الناصر وزج بلده بآتون الحرب القادمة لأنه علم من مصادره الخاصة بأن إسرائيل ستحتل الضفة الغربية سواء اشترك في الحرب أم لم يشترك.

وفي الوقت نفسه رجا السيد زكريا محي الدين الرئيس عارف بإطلاق سراح الضباط الذين اشتركوا في حركة ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ليكون العراقيون جميعاً صفاً واحداً في مجابهة الأطماع الصهيونية.

تم إطلاق سراحنا من التوقيف في يوم ٣١ أيار ١٩٦٧ بعد أن استقبلنا الرئيس في القصر الجمهوري وطلب إلينا التعاون في الحرب القادمة، وأعاد الضباط الطيارين إلى الخدمة.

هاجمت إسرائيل في الصباح الباكر من يوم ٥ حزيران مصر من الجو والبر واستطاعت تدمير القوة الجوية المصرية في الضربة الأولى. وتقدمت القوات الإسرائيلية نحو مصر وسورية والأردن على التولي. وأنهت احتلال سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس في ستة أيام.

وثبت بعدئذٍ أن الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة خطط بنفسه هذه الحرب وحدد الأهداف لإسرائيل، واستفز مصر وجرها لتتخذ إجراءات تبرر الهجوم الإسرائيلي للقضاء على جمال عبد الناصر وفكرة القومية والوحدة عند العرب.

انهارت الجبهة المصرية والسورية والأردنية بسرعة، وأرسل العراق قواته لنجدة الأردن فوصلت بعد فوات الأوان واشتركت في المراحل الأخيرة من الحرب. وكانت الحرب هزيمة للعرب بكل معنى الكلمة ومهانة لهم وكارثة أصابت الأمة العربية.

عزم القوميون في العراق على توحيد الصفوف وتكريس كل الطاقات لاجتياز المحنة واستعادة الأراضي التي اغتصبها العدو. ولما أعلن الرئيس عبد الناصر في يوم ٩ حزيران تخليه عن الحكم خرج الشارع العراقي بأكمله بمظاهرات عارمة صباح يوم ١٠/ ٦ يطالبه بالرجوع عن قراره واستمراره بالحكم وقيادة المعركة القادمة. وكنت والإخوان شامل السامرائي وعبد الكريم هاني وأديب الجادر وعبد الستار علي الحسين وآخرون لا أتذكر أسماءهم في مقدمة المظاهرة التي بدأت من ساحة باب المعظم وعندما وصلنا إلى الباب الشرقي عبرنا جسر الجمهورية وتوجهنا إلى السفارة السوفيتية نطالبها بمساعدة العرب وإيقاف التقدم الإسرائيلي نحو دمشق حيث وصل الإسرائيليون في الجبهة السورية إلى القنيطرة وهي قريبة من دمشق وأحاط المتظاهرون بمبنى السفارة وكانت الباب الحديدية مغلقة، وعندما شاهدني الملحق العسكري السوفيتي أمر بفتح الباب وسمح لي بالدخول وحدي. فقلت له: لن أدخل وحدي ولابد من دخول آخرين معي. فقال لي: اختر تسعة منهم

لأسمح لهم بالدخول. فاخترت الإخوان الذين ذكرتهم أعلاه ومهم آخرون أتذكر منهم إياد سعيد ثابت، واستصحبنا الملحق إلى إحدى القاعات، وتركنا وعاد بصحبة السفير السوفيتي وبعد أن رحب بنا، تكلمت نيابة عن الآخرين وقلت إنني أتكلم نيابة عن ألوف المتظاهرين الذين يحيطون بالسفارة راجياً من الاتحاد السوفيتي الصديق أن يقف مع العرب بصدق ويقدم لهم كل المعونات العسكرية اللازمة لغسل عار الهزيمة. وأن يبذل كل جهده ويرمي بكل ثقله السياسي لإيقاف إسرائيل ومنعها من احتلال دمشق، فوعدني بأنه سيبلغ حكومته بمطاليب الجماهير وأنه على ثقة بأن الاتحاد السوفيتي لن يتخلى عن الوقوف إلى جانب العرب. فودعناه وخرجنا، وطلبنا تفرق المتظاهرين، إلا أن بعضنا توجه إلى سفارة مصر التي كانت قريبة من السفارة السوفيتية وقابلنا السفير المصري وطلبنا إليه أن يبرق إلى مصر بأن الجماهير العراقية تصر على أن يتراجع الرئيس عبد الناصر عن موقفه ويبقى ليقود المسيرة.

كان الرئيس عبد الرحمن عارف قد ترأس الوزارة بعد استقالة الأخ ناجي طالب. وقد دعا بعض الساسة للاجتماع في القصر الجمهوري لمناقشة الموقف، واتخاذ القرارات التي تناسبه.

عقد الاجتماع في يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٦٧ وحضرته مع من حضر وأذكر منهم السادة:

محمد مهدي كبة ـ عبد الرحمن البزاز ـ ناجي طالب ـ أحمد حسن البكر ـ طاهر يحيى ـ رجب عبد المجيد ـ عبد الكريم فرحان ـ صالح مهدي عماش ـ حردان التكريتي ـ عارف عبد الرزاق ـ عبد العزيز العقيلي ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ رشيد مصلح ـ محمود شيت خطاب ـ عبد الهادي الراوي.

ناقش المجتمعون النكسة وأسبابها والعمل لتجاوزها. وتكلم الجميع، فانتقد السيد أحمد حسن البكر الرئيس عبد الناصر وانتقد المتظاهرون الذين خرجوا يوم ١٠ حزيران يطالبون ببقائه على رأس السلطة في مصر في الوقت الذي كانت فيه القنيطرة السورية تسقط في يد إسرائيل وقال:

إن الأرض العربية هي أهم من بقاء الأشخاص خاصة بعد إخفاقهم وعليهم أن يتحملوا نتيجة أخطائهم التي سببت هذه الهزيمة المنكرة.

فرد عليه السيد محمد مهدي كبة بحدة وقال له:

(إننا اجتمعنا لا لنوزع الاتهامات سواء للرئيس عبد الناصر أو للمتظاهرين الذين خرجوا يطالبون ببقائه. بل اجتمعنا لنكون يداً واحدة نُعالج هذه النكبة التي أصابت الأمة العربية ونضع الحلول لغسل عار الهزيمة وتقديم النصح للحكومة التي دعتنا ونشاركها في الوصول إلى حلول لتجاوز هذه المحنة).

ثم استمر الحوار بهدوء وجدية واتفقنا على عدد من القرارات طلب الرئيس عبد الرحمن إليَّ وإلى السيدين عبد الرحمن البزاز وصالح مهدي عماش صياغتها على شكل بيان. فاجتمعنا نحن الثلاثة في قاعة أخرى وكتبنا البيان. ولما عرضناه على المجتمعين وافقوا عليه وأقروه. كما تقرر تشكيل وزارة جديدة قوية تخلف وزارة رئيس الجمهورية قادرة على تنفيذ القرارات والتوصيات التي أقرها المجتمعون.

وفي نهاية حزيران كلف رئيس الجمهورية السيد ناجي طالب بتشكيل الوزارة الجديدة. واتصل بي وبالسيد أديب الجادر وعرض علينا الاشتراك بوزارته. وعرض عليَّ حقيبة وزارة النفط. وبعد

استعراض أسماء الوزراء اعترضنا على بعضهم، وقلنا له لا يمكننا التعاون معهم، كما اعترضت على منصب وزير النفط الذي عرضه عليَّ لأنه منصب فني يحتاج إلى وزير مختص بموضوع النفط وأنا ليست لي خبرة لا بالفن النفطي ولا باقتصادياته.، وطالبت بوزارة الخارجية حيث سبق لي إشغالها. فأصر على موقفه وأنه غير مستعد أن يستبعد الأشخاص الذين اعترضنا عليهم، وإن رئيس الجمهورية لا يرغب في أن أكون وزيراً للخارجية. فأنهينا المناقشة على أن نفكر مع إخواننا الآخرين بما طرحه. واتصل بحزب البعث وعرض عليهم الاشتراك بوزارتين فطالبوا بثلاثة.

ثم ذهب السادة أحمد حسن البكر وحردان التكريتي إلى رئيس الجمهورية، وقالا له: أنهما مستعدان للاشتراك في الوزارة إذ عهد برئاسة الوزارة إلى إحدى الشخصيات التالية:

محمود شيت خطاب ـ رشيد مصلح ـ إبراهيم فيصل الأنصاري ـ عبد الوهاب الأمين.

هذا ما قاله لي الأخ عبد الكريم فرحان الذي كان وزيراً للإصلاح الزراعي في وزارة عبد الرحمن عارف نقلاً عن رئيس الجمهورية.

ويبدو أن عبد الرحمن عارف لم يكن جاداً في تكليف السيد ناجي طالب، وأخبرني بذلك السيد عبد الكريم فرحان ولهذا السبب رفض هو الاشتراك في وزارته. ولما اعتذر الأخ ناجي طالب عن التكليف، عرض الرئيس عبد الرحمن على الفريق طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء في وزارته بتشكيل الوزارة الجديدة. فاتصل بي السيد طاهر يحيى وقال أنه مصر على تأليف وزارة قومية تضم ممثلين عن كل العناصر القومية. وعرض علي منصب وزير الخارجية وطلب معاونتي على إقناع بعض الشخصيات القومية للاشتراك في وزارته. ولما عرض عليَّ أسماء معظم الشخصيات التي كان يفكر بإسناد مناصب وزارية إليهم، وافقت على الاشتراك ووعدته بمعاونته بإقناع البعض منهم بالاشتراك. إلا أن الزمرة المشبوهة (زمرة النايف ـ الداود) أقنعت عبد الرحمن عارف بإبعادي وإبعاد عبد الستار عبد اللطيف الذي اختاره طاهر يحيى وزيراً للداخلية وهو المنصب نفسه الذي كان يشغله في وزارة عبد الرحمن عارف. فاضطر طاهر يحيى على تشكيل وزارته في يوم ١٠ تموز ١٩٦٧ وأبقى وزارتي الخارجية والداخلية شاغرتين لإقناع رئيس الجمهورية في المستقبل لإشراكي وإشراك عبد الستار. واستمرت علاقتي بالمرحوم طاهر يحيى جيدة يستشيرني في قضايا مهمة حتى نهاية وزارته. ومع الأسف دب الخلاف بين أعضاء وزارته بعد أشهر قليلة من استيزارهم، وانعدم الانسجام بينهم، وتفككت وحدة الوزارة حتى استقال بعضهم على أثر قرار اتخذه مجلس الوزراء بإعادة سباق الخيل فأراد الأخ طاهر أن يستعين بعناصر فاعلة وقوية بدلاً من المستقيلين، وطلب إلى السيد أديب الجادر بإقناعي بالاشتراك وزيراً للخارجية، فدعاني الأخ أديب إلى منزله على مائدة شاي فوجدت معه السيد صديق شنشل حيث حاول الاثنان إقناعي بالاشتراك في الوزارة. فقلت لهم أن عنصر الانسجام بين أعضاء الوزارة مفقود، وإن الوزارة حُرقت في الشارع بسبب الإشاعات التي كان يطلقها حزب البعث ضدها. وأنا وحدي غير قادر على أن أعيد للوزارة شعبيتها ولابد من إشراك عناصر أخرى فيها وعرضت عليهم إقناع طاهر يحيى بإسناد منصب وزير الداخلية إلى عارف عبد الرزاق. واقتنع طاهر ولكن عبد الرحمن عارف لم يقتنع وأخفق المشروع ورقعت الوزارة بأسماء لم تستطع تقوية موقفها في الشارع. واستمر حزب البعث يصدر النشرات ويبث الإشاعات ضدها،

واتهموا أو سموا طاهر يحيى بـ(حرامي بغداد) وهو رجل نزيه وطاهر فعلاً ومات وهو لا يملك شيئاً. وصرح لي أحد البعثيين الكبار بعد سنة ١٩٧٠ ضمني معه مجلس خاص بأن طاهر كان نزيهاً وهم كانوا يشيعون عليه هذه الإشاعات لإسقاطه وإسقاط وزارته.

تحرك السيدان ناجي طالب ورجب عبد المجيد في مارس ١٩٦٨ فدعيا الضباط الذين استوزروا من ثوار ١٤ تموز ١٩٥٨ لمناقشة وضع البلد ووضع الأسس الصحيحة لإنقاذه من الفوضى وتقديم الإسناد الفعلي لكل عمل يساعد على تهيئة الشعب والجيش للمعركة القادمة مع إسرائيل كما اتفق عليه في يوم ١٢ حزيران ١٩٦٧ في اجتماع القصر الجمهوري.

ودعياني إلى اجتماع مع الباقين الذين دعوهم لحضوره في دار السيد أحمد حسن البكر. فحضرت الاجتماع بعد التشاور مع زملائي في الحركة الاشتراكية العربية ومع زميلي السيد عارف عبد الرزاق الذي دُعي للاجتماع ذاته. وكان الحاضرون هم:

أحمد حسن البكر ـ ناجي طالب ـ عارف عبد الرزاق ـ عبد العزيز العقيلي ـ صالح مهدي عماش ـ رجب عبد المجيد ـ عبد الهادي الراوي ـ رشيد مصلح ـ حردان التكريتي ـ صبحي عبد الحميد ـ عبد الستار عبد اللطيف ـ إسماعيل مصطفى.

وبعد نقاش للموقف العام، تكلمت أنا وقلت كان الواجب يقضي بدعوة رئيس الوزراء وعبد الكريم فرحان لأنهما من ثوار ١٤ تموز ومن المشاركين في اجتماع يوم ١٢ حزيران. فقيل لي أنهما الآن يمثلان السلطة، وإننا سنتقدم لها بمطالب قد تحرجهما إذا دعوناهما إلى هذا الاجتماع.

وبعد نقاش عام انتهى الاجتماع بمأدبة غداء أقامها لنا المرحوم أحمد حسن البكر وأثناء المأدبة هاجمني السيد عبد العزيز العقيلي متهماً إياي بأني أدخلت الاشتراكية إلى العراق كما أدخلها عبد الناصر إلى مصر وعممها على معظم الأحزاب القومية في البلاد العربية. والاشتراكية هي الشيوعية نفسها وأن الوزارة الحالية تضم تسعة اشتراكيين هم كلهم من الجماعة أو الحزب الذي أنتمي إليه.

وكان في الوزارة ثلاثة أعضاء ينتمون إلى الحركة التي انتمى إليها، أما الباقون فهم أصدقاء يحملون الأهداف نفسها التي أحملها. ولما كان كلامه غير موضوعي أو مقنع فلم أدخل معه في جدل عقيم لا فائدة منه. واتفقنا على موعد آخر للاجتماع.

وفي الليل فكرت في موضوع الاجتماع وطروحاته ملياً، وتوصلت إلى نتيجة بأنه إذا كان الغرض منه هو خدمة البلد والقضية العربية، والاستعداد للمعركة القادمة مع إسرائيل فلماذا لا نشرك السلطة فيه ونناقش معها وأمامها كل الأمور بصراحة ووضوح. وفي الصباح ذهبت إلى مكتب رئيس الوزراء الفريق طاهر يحيى الذي كان يعلم بالاجتماع فقد سألني عنه حال جلوسي. فعرضت عليه أن تبادر السلطة بدعوتنا جميعاً لنناقش الأمور معها بجدية وصراحة ونتوصل سوية إلى حلول تفيد البلد وتقوي تماسك الجبهة الداخلية. فاقتنع بالفكرة وأقنع بدوره الرئيس عبد الرحمن عارف وفي اليوم التالي وجه ديوان رئاسة الجمهورية دعوة رسمية مكتوبة لنا جميعاً لحضور اجتماع في القصر الجمهوري لمناقشة الأوضاع العامة.

حضرنا الاجتماع مساء يوم ٣٠ آذار ١٩٦٨ وكان حاضراً من السلطة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والسيد عبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي.

وقبل الذهاب اتفقنا على نقاط معينة كلفنا السيد رجب عبد المجيد أن يشرحها نيابة عنا، ولكن الإخوان لم يلتزموا فأخذ كل واحد منهم يتكلم على هواه حتى أن السيد حردان التكريتي هاجم الحكم لأنه يعقد صفقة شراء طائرات ميراج من فرنسا بينما شراء الطائرات من الاتحاد السوفيتي يوفر للحكومة مبالغ طائلة.

وأثار آخرون قضايا أخرى خارج الموضوع الذي اتفقنا على مناقشته مع السلطة. وأخيراً تكلم السيد رجب عبد المجيد باقتضاب وشرح النقاط التي اتفقنا عليها ثم تأجل الاجتماع إلى يوم آخر لمناقشة هذه النقاط.

وبعد يومين ونحن ننتظر الدعوة للاجتماع الثاني فوجئنا بتصريحات لرئيس الجمهورية في جريدة المنار هاجمنا فيها، وقال أننا لا نمثل إلا أنفسنا وأنه لن يجتمع بنا مرة ثانية ولا يهتم بما أبديناه من مقترحات وغيرها من الكلمات المهينة التي لا تتناسب أن توجه لأشخاص هو دعاهم للاجتماع وكلهم أشغلوا مناصب هامة في الدولة وثلاثة منهم تولوا منصب رئيس الوزراء أحدهم وهو السيد ناجي طالب في عهده هو بالذات.

لذلك قررنا قبول التحدي ومواصلة الاجتماعات في دار السيد أحمد حسن البكر.

وتوصل المجتمعون إلى نقاط ثبتوها في بيان وجهوه إلى السيد رئيس الجمهورية ووزعوه بكميات كبيرة على بعض الساسة والمثقفين.

وعندما صدر البيان كنت في القاهرة لذلك لم أوقعه مع الآخرين ولقد ساهمت في مناقشة نقاطه وأيدت كل كلمة وردت فيه ولم أكن أتنصل عنه بحجة أني لم أوقعه.

أثرت الزمرة العميلة (النايف ـ الداوود) على رئيس الجمهورية وأقنعته بإلغاء هذه الاجتماعات ومهاجمة السياسيين الذين دعاهم خوفاً من أن تتمخض الاجتماعات إلى تشكيل وزارة قومية إئتلافية قوية يكون تأثير أعضاءها على رئيس الجمهورية أشد من تأثيرهم عليه، وبذلك يخسرون نفوذهم وينتهي طموحهم.

وارتكب عبد الرحمن عارف أكبر خطأ سياسي في حياته بإلغاء الاجتماعات ومهاجمة المجتمعين. ولو كان حصيف الرأي ولم يستسلم لرأي هؤلاء الضباط الصغار لتوصل إلى اتفاق مع المجتمعين وكلهم زملاءه في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ويريدون الخير للوطن. ولكنه اعتمد على هؤلاء الضباط وهم يدبرون له المؤامرة تلو الأخرى حتى تمكنوا من الإطاحة به في ١٧ تموز ١٩٦٨ بالاتفاق مع حزب البعث وأنهت حكمه. وكان نص المذكرة أو البيان كما يلي:

السيد رئيس الجمهورية المحترم

تحية طيبة:

لقد أظهرت نكسة حزيران ١٩٦٧ واقعنا المرير في شتى المجالات وعلى كل المستويات، عربياً وقطرياً، وعلى الصعيدين العسكري والمدني مما جعل الجماهير تفقد ثقتها بالكم والثورة والقائمين عليها والمسؤولين عنها. وبدلاً من أن تأخذ النكسة أبعادها الإيجابية في تفكير المسؤولين في العراق فوراً وتكون حافزاً لهم ليباشروا بالتغير الجذري في البناء السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي

والعسكري الحالي في البلاد بما يوازي ضخامة المهمة بعد النكسة والتي سبق أن اتفق عليها في اجتماع القصر الجمهوري الذي عقد في ١٢ حزيران ١٩٦٧ وضم عدداً كبيراً من الساسة (وانتهى دونما نتيجة إيجابية من قبل الحكومة) فإن نظام الحكم القائم بإصراره على مواصلة العمل بعقلية ومفاهيم وأساليب قبل النكسة أثبت عدم قدرته على استيعاب المغزى الحقيقي لها، وعجزه عن تفهم عظم التبعات التي ستترتب على إبقاء الأوضاع السياسية على جمودها والعمل بانعزال تام عن جماهير الشعب وإرادتها.

ولقد أكدت الأحداث أن نكسة حزيران وما ترتب عليها قد وضعت على عاتق العراق مسؤوليات جسام تكفي وحدها لإثارة الحماس لدى المسؤولين في العراق لتدارك سوء الأوضاع بتغير الطبيعة الفردية للحكم، وإصلاح الوضع الاقتصادي، ومعالجة البطالة المتفشية التي شملت حتى المثقفين من أبناء الشعب، وتعزيز هيبة الدولة بأنها الوضع الشاذ في شمال الوطن وفرض سيادة القانون، ومكافحة المحسوبية والعنصرية والطائفية والعشائرية والإقليمية والرشوة المتفشية، وتطهير جهاز الدولة.

كما أن طبيعة الحكم الفردي وضعفه وعدم إدراكه لأبعاد النكسة قد زاد في عزلته عن الجماهير التي تتطلع ليس فقط لإزالة آثار العدوان وإنما إلى اجتثاث مصدره باستنفار جميع طاقات الأمة والجيش بشتى المستويات ودعم العمل الفدائي بالمال والسلاح والضغط من أجل قيام وحدة عسكرية وفعالة من العراق والدول المحيطة بإسرائيل على الأقل.

إن السكوت على هذا الواقع المرير الذي يعيشه بلدنا يخدم مخطط الأعداء ويعتبر جريمة لن تغفرها الأجيال القادمة.

وانطلاقاً من المسؤولية التاريخية تجاه التطورات والأحداث الداخلية والعربية فقد اجتمع رفاق السلاح الذين ساهموا في رفع راية الثورة في هذا الجزء من الوطن العربي لتدارس الوضع الداخلي والعربي وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المرحلة وقد انصبت المناقشات على موضوعين أساسين هما:

أولاً: دور العراق في المعركة ضد العدوان الصهيوني.

ثانياً: معالجة المشاكل الداخلية التي يعاني منها العراق والمشار إليها أعلاه، بما فيها الوضع الدستوري من أجل ترسيخ الثورة ومكتسباتها وتهيئة الظروف لتجسيد إرادة الشعب في انتخابات حرة.

وفي ضوء ما تقدم التقت إدارة المجتمعين على النقاط الواردة أدناها، والتي طرحت في اجتماع القصر الجمهوري يوم السبت المصادف ١٩٦٨/٣/٣٠ الذي دعوتم إليه تحريرياً وحضره السيد رئيس الوزراء ووعدتم بمواصلة مناقشتها في اجتماع آخر تحددون موعده فيما بعد:

١: تشكيل مجلس وطني من ٣٠ عضواً يمارس اختصاصات السلطة التشريعية ويشارك في رسم السياسة العليا للبلاد وتشكيل الحكومة وحجب الثقة عنها لحين قيام مجلس وطني منتخب من قبل الشعب.

٢: تأليف وزارة ائتلافية قوية تتصف بالكفاءة والنزاهة والماضي النظيف والشعور بالمسؤولية لتحقيق مايلي:

أ: حل مشكلة الشمال.

ب: العمل الجدي ضد العدوان الإسرائيلي والعمل على إقامة وحدة عسكرية تضم العراق والأقطار العربية المحيطة بإسرائيل.

جـ: إجراء الانتخابات العامة في البلاد بأسرع ما يمكن في مدة أقصاها سنتان.

د: تأكيد الهوية القومية التقدمية للحكم والعمل على إقامة الوحدة العربية الشاملة.

هـ: معالجة المشاكل الداخلية وتطوير الوضع المالي والاقتصادي، وتوحيد الصف الوطني وتأمين الاستقرار والأمن، وتحقيق مبدأ سيادة القانون وضمان الحريات العامة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

إننا إذ نقدم هذه المذكرة لا ندعي لأنفسنا تمثيل كل الشعب ولكن إيماناً منا بمسؤوليتنا الثورية وتحسسنا بمشاعر الجماهير وكل الثوريين الذين شاركوا في صنع الثورة نرى أن تأليف مجلس وطني يتولى السلطة التشريعية بالتعاون مع حكومة ائتلافية قوية ونزيهة يعمل على نقل الحكم إلى الشعب بانتخاب مجلس تأسيسي بأسرع وقت ممكن خلال مدة أقصاها سنتان هو الضمان الأكيد للخروج بالبلاد من أزمتها الحالية.

والسلام على من اتبع الهدى....

أحمد حسن البكر ناجي طالب عارف عبد الرزاق عبد العزيز العقيلي
صالح مهدي عماش رجب عبد المجيد عبد الهادي الراوي رشيد مصلح
حردان التكريتي صبحي عبد الحميد عبد الستار عبد اللطيف إسماعيل مصطفى
محمود شيت خطاب.

بغداد في ١٨ محرم ١٣٨٨ المصادف ١٦ نيسان ١٩٦٨

زاد طموح زمرة النايف في شهر شباط ١٩٦٨ وتعطشهم لإشغال المناصب الوزارية فقرروا الإطاحة بولي نعمتهم عبد الرحمن عارف، وفي هذا الوقت اختلفوا مع عبد الغني الراوي وأخذوا يبحثون عن رجل له مكانة في صفوف الجيش والشعب فاتصلوا بعبد العزيز العقيلي بواسطة زميلهم بشير الطالب عارضين عليه منصب رئيس الجمهورية، ولما عارض إشراكهم في الوزارة اتصلوا برجب عبد المجيد الذي عارض بدوره إسناد أي منصب وزاري إليهم، فاتصلوا بأحمد حسن البكر مشترطين عليه تعيين رجب عبد المجيد رئيساً للوزراء. وكان التردد والحيرة تلوحان في وجوههم الكالحة وكانوا يحاورون الثلاثة في آن واحد. وكان همهم إقالة وزارة طاهر يحيى بأي ثمن. وكانت أخبار تحركاتهم تصل إلينا تباعاً. وحذرت طاهر يحيى عدة مرات من خطر هذه الزمرة على الوطن وعلى القومية العربية وكان هدفهم إضافة لتعطشهم لاحتلال المناصب الوزارية إلغاء القرارات الاشتراكية والابتعاد عن التعاون مع مصر ونبذ فكرة الوحدة العربية، والارتماء في أحضان الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنهم هددوا بعض الوزراء الذين كانوا يعارضون إعطاء امتياز الكبريت إلى شركة أمريكية. وكان السيد طاهر يحيى يخبر عبد الرحمن عارف بنشاطهم

وخطرهم حيث كانت تصل إليه أخبارهم من جهات أخرى. إلا أن رئيس الجمهورية كان يثق بهم فلم يلتفت إلى تحذير رئيس وزرائه.

كانت سفارة الجمهورية العربية المتحدة ترسل التقارير إلى القاهرة عن نشاط هذه الزمرة، فأرسلت القاهرة إلى بغداد السيدين طلعت صدقي ومحمد كبول وهما من الضباط السوريين اللامعين في مجال الاستخبارات وبقيا يعملان في القاهرة بعد فشل الوحدة مع مصر. وصلا في بداية شهر مارس لتحري الموقف، واستطاعا في فترة وجيزة إقامة علاقات صداقة متينة مع النايف والداود وسعدون غيدان، وعرفا نواياهما واتصالاتهما. وزارني الاثنان عدة مرات وكانا يقصان عليَّ نوايا الزمرة وأخبارها وقالا لي: (هناك حماران يسرحان في بغداد هما النايف والداود من استطاع ركوبها أوصلاه إلى القصر الجمهوري، فاركبهما قبل أن يركبهما غيرك).

وكنت أرفض حتى اللقاء بهما رغم أني قد درستهما في كلية الأركان. لأني كنت أعرف أهدافهما وشروطهما وطموحهما، ويستحيل أن أتفق معهما حتى ولو بصورة تكتيكية. لأني كنت لا أميل الوصول إلى أهدافي عن طريق الكذب والخداع والاتفاق مع شخصين كانا محل شك واحتقار جميع القوميين. زاد نشاط هذه الزمرة في أشهر أيار وحزيران وتموز ١٩٦٨ وزاد اتصالهم بالسادة أحمد حسن البكر ورجب عبد المجيد وعبد العزيز العقيلي ثم اقتصر لقاؤهما على السيدين أحمد حسن ورجب عبد المجيد على أن يكون الأول رئيساً للجمهورية والآخر رئيساً للوزراء. وعقد السادة أحمد حسن ورجب مع عبد الرزاق النايف اجتماعاً في دار عزة مصطفى، لم يتوصلوا فيه إلى نتائج إيجابية حيث رفض رجب إعطاءهم حقائب وزارية، وطلب إليهم البقاء في الجيش برتبهم ومناصبهم الحالية. فاستغل السيد أحمد حسن الموقف وهو يعتمد على حزب كبير له نفوذ في الجيش وعرض عليهم الانفراد بالحركة واستبعاد رجب عنها على أن يكون عبد الرزاق النايف رئيساً للوزارة، وإبراهيم الداود وزيراً للدفاع. وفي هذه الأثناء طلب عبد الرحمن عارف إلى طاهر يحيى أن يقدم استقالته، واستدعى اللواء محسن الحبيب سفير العراق في موسكو إلى بغداد وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة. وبعد اتصالات ومشاورات أخفق السيد محسن الحبيب في تشكيل الوزارة. فعاد الرئيس عبد الرحمن إلى تكليف طاهر يحيى بتشكيلها. فاشترط عليه طاهر يحيى إبعاد هذه الزمرة من الجيش فوافق عبد الرحمن على ذلك بحضور إسماعيل خير الله وزير الخارجية الذي كان يكره طاهر فأسرع وأخبر النايف باتفاق الرئيس وطاهر يحيى على إبعادهما من الجيش. فأسرع النايف واتصل بالسيد أحمد حسن وأبلغه بموافقة زمرته على القيام بالانقلاب بالشروط التي اتفقوا عليها.

وهكذا تحدد موعد الانقلاب في صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي كنا جميعاً نتوقعه ولا نستطيع أن نحول دون قيامه. وقد خطط حزب البعث على التخلص من النايف والداود بأسرع ما يمكن. وتم له ذلك في يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨.

لقد اضطلع كل من إبراهيم الداوود آمر لواء الحرس الجمهوري وسعدون غيدان آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري وعبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية بالدور الرئيسي والمهم في حركة الانقلاب ولولاهم لما تم الانقلاب مطلقاً.

الخـــاتمـــــة

استبشر العراقيون خيراً بثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) التي خلصتهم من حكم عبد الكريم قاسم الذي كان يذكرهم دوماً بالمد الشيوعي وجرائم واعتداءات المقاومة الشعبية خلال السنتين الأوليتين من عهده، وجرائم القتل والسحل والتعذيب والاعتداء وتوقيف الآلاف خلافاً للقوانين. هذا بالإضافة إلى نزوع عبد الكريم قاسم إلى الحكم الفردي الاستبدادي المطلق وسعيه بكل الوسائل لعزل العراق عن الركب العربي المتحرر، وقتله طموح الشعب في السعي لتحقيق الوحدة العربية.

اكتشف العراقيون بعد أشهر قليلة من قيام ثورة رمضان إن حزب البعث الذي قاد الثورة وانفرد بالحكم، رغم وجود بعض المستقلين ضمن الوزارة، لم يحقق لهم الأمل في الحرية والأمن والاستقرار وإعادة هيبة القانون وسيادته كما كانوا ينتظرون. بل سلط حرسه القومي الذي أصبح سلطة فوق السلطة وفوق القضاء وأجهزة الدولة. وسادت شريعة الغاب. وكرر الحرس أفعال وأخطاء المقاومة الشعبية نفسها، بل تجاوزها ولم تسلم من تجاوزاته المؤسسات الحكومية بما فيها أجهزة الأمن الرسمية.

إن الحزب الذي بنى مجده على المناداة بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة وعلى معاداته لنظام قاسم، ومقاومته للشيوعيين وأفعالهم، حذا حذوهم في اضطهاد الشعب، وتخلى عن فكرة الوحدة إلا إذا تولى قيادتها. وقضى على حرية الرأي، وعمل بكل أسف على إجهاض الوحدة الثلاثية التي اتفق عليها مع الرئيس عبد الناصر بعد سيطرة الحزب على الحكم في سورية في ثورة ٨ آذار ١٩٦٣. وعادت المهاترات مع القاهرة أشد وأمر مما كانت عليه في الأيام الأخيرة للعهد الملكي وعهد عبد الكريم قاسم.

لقد ضج الشعب وبات يتمنى زوال هذا الكابوس الجديد الذي خيم عليه خاصة وأن قادة الحزب انغمسوا في خلافاتهم وانقساماتهم بسبب تعطشهم إلى المناصب العليا في الحزب والدولة. فانقسموا إلى جناحين وأصبح كل جناح يدبر الخطط للإطاحة بالجناح الآخر، حتى تمكن جناح حازم جواد ـ طالب شبيب في ١١ تشرين ثاني ١٩٦٣ من محاصرة مبنى المجلس الوطني أثناء انعقاد المؤتمر القطري للحزب، ودخل بعض أفراده قاعة الاجتماع مسلحين وفرضوا قيادة قطرية جديدة وألقوا القبض على خمسة من أعضاء القيادة القطرية السابقة بضمنهم أمين السر العام للحزب علي صالح السعدي وسفروهم إلى خارج العراق. ثم قام الجناح الآخر بعد تسفير قادته بحركة مضادة صباح يوم ١٣ تشرين ثاني لاستعادة السيطرة على الحزب والدولة وفرضوا تسفير حازم وطالب ومحمد حسين المهداوي إلى خارج العراق أيضاً. فتأزم الموقف، وفقدت الدولة هيبتها، وعمت الفوضى بعد أن سيطر الحرس القومي على مرافقها في بغداد مما مهد الطريق لقيام حركة ١٨ تشرين الثاني التي كان هدفها التخلص من الجناحين المتنافسين ووضع حد للفوضى وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلد.

استقر الحكم بعد حركة ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣ للقومين الذين قرروا تجنب أخطاء الشيوعيين والبعثيين، فأعادوا سيادة القانون واعتمدوا على مؤسسات الدولة الشرعية في تحقيق أمن وأمان الشعب، واحترموا حريات أبنائه الشخصية واتجاهاتهم الفكرية، وبهذا أعاد لهم هذا الحكم ما فقدوه في ظل شريعة الغاب التي سادت في عهد المقاومة الشعبية والحرس القومي. ولم يعد مبدأ سيادة القانون مجرد شعار بل أصبح حقيقة واقعة لمسها المواطنون جميعاً. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الاشتراكي عندما تأسس في ١٤ تموز ١٩٦٤ كتنظيم رسمي للدولة لم يُمنح أي سلطة أو صلاحية يمكن أن يمارسها ضد أبناء الشعب وبقي تنظيماً سياسياً لا يحق له التدخل في واجبات أجهزة الدولة الأمنية والقضائية. وكانت سيادة القانون تطال حتى أعضائه.

وسار الحكم القومي في طريقه لتأمين مجتمع الكفاية والعدل، وشرع القوانين الاشتراكية، وأمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين في التوظيف دون تميز وقضى على الاستثناءات في الترفيع والدرجات الوظيفية، وأصبح المواطن يأخذ حقه ودرجته وفق القانون بغض النظر عن انتمائه الحزبي والديني والطائفي، أو العنصري. وألغى الأحكام العرفية وسن قانون السلامة الوطنية بدلاً عنها. وأطلق سراح المئات من المعتقلين والمسجونين السياسيين.

وأصدر قانون شركة النفط الوطنية التي خولها حق استثمار الأراضي النفطية التي أصبحت خارج مجال الاستثمار لشركات النفط الأجنبية في العراق والتي حددها القانون رقم ٨٠.

وتبنى الأفكار الوحدوية وسار على تحقيق الوحدة العربية، وحسّن علاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة.

كما أمن حرية الرأي والاعتقاد للجميع، ولم يحاسب أحداً على معتقده أو نقده للسلطة. حتى بلغ الأمر أن يقف رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السيد هاشم علي محسن وهو عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي في اجتماع للعمال في قاعة الخلد بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يهاجم الحكومة وينقد بعض إجراءاتها فيما يخص العمال ويطالبها بتحقيق مطالبهم، ولم تتعرض له الحكومة أو تحاسبه، واكتفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي بتوجيه اللوم له لأنه لم يطلعها على خطابه قبل إلقائه خاصة وأنه كان عضواً فيها.

كما قدم شكري صالح زكي سفير العراق في القاهرة مذكرة ينتقد فيها القرارات الاشتراكية التي صدرت في يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ دون أن يحاسبه أحد على ذلك حتى أنه استوزر في الوزارة التي تشكلت في يوم ١٤ تشرين ثاني ١٩٦٤ وأصبح وزيراً للتربية.

ونشرت جريدة صوت العرب مقالاً افتتاحياً بقلم عدنان الراوي بعنوان (المدللون في وزارة الخارجية) تهاجم الوزارة وشخص الوزير وكنت يومها وزيراً للخارجية ولم أتخذ أو تتخذ الحكومة أي إجراء لمحاسبة الجريدة أو الكاتب لأننا كنا نحترم حرية الرأي وقلبنا مفتوح لسماع النقد وإن كان نقداً كاذباً وغير بناء.

ولا يفوتني أن أشير إلى السيد كامل الجادرجي كان يقدم المذكرات إلى الحكومة الواحدة تلو الأخرى ويوزعها علناً ناقداً بعض القوانين والإجراءات الحكومية دون أن يتعرض للمساءلة من جانب الجهات الرسمية التي لم تطلب منه الكف عن تقديم هذه المذكرات مادام هو أو غيره

يتحركون في إطار الحريات الشخصية والسياسية التي كفلها الدستور والقانون، حتى أنه هاجم في إحدى مذكراته قانون السلامة الوطنية الذي شارك في إعداده السيد حسين جميل الذي كان عضواً قيادياً في حزب الجادرجي. ولطالما كان الجادرجي يطالب في العهود السابقة إلغاء الأحكام والمجالس العرفية وقانونها، وكان المفروض فيه أن يرحب بإلغائها ولا يهاجم أو ينتقد القانون الذي صدر بدلاً عنها والذي اقتضه سلامة الوطن والمواطن.

وكانت السلطة تحاسب المتآمرين فقط ولا تحاسب من ينتقدها أو يهاجمها في المجالس العامة والخاصة مادام كلامه لا يؤثر على أمن الوطن وسلامته، واستقراره.

حدثت بعد الأشهر الثلاثة الأولى من حركة ١٨ تشرين ثاني خلافات بين أجنحة الحكم القومي حول تشكيل مجلس لقيادة الثورة يعطي الصفة الجماعية للحكم ويحد من فردية الرئيس عبد السلام عارف الذي أخذ يجنح إليها، واضطر الرئيس في النهاية على الموافقة على تشكيل المجلس، ولكن الخلافات استمرت بعد قيام المجلس للسبب نفسه ولأسباب أخرى ذكرتها في الصفحات السابقة وتضمنت بعضها استقالتي التي قدمتها في ٣٠ حزيران ١٩٦٥.

وكان تردد الرئيس عبد السلام في تحقيق الوحدة مع القاهرة من أهم أسباب الخلاف معه. لقد كان يدعو لها علناً وينتقدها في مجالسه الخاصة وكانت انتقاداته وهمساته تصل إلى مسامع قيادة الجمهورية العربية المتحدة.

حتى أنه فقد حذره يوماً وهو مجتمع مع عددٍ من الطلاب العراقيين في مبنى السفارة العراقية في القاهرة وانتقدها علناً بحضور الشخص الثاني في السفارة السيد عبد الحسين الجمالي وهذه الانتقادات والهمس جعل قيادة مصر تحجم عن إقامة الوحدة بحجج الوضع الداخلي في العراق، وتعدد قومياته وطوائفه، والفاصل الجغرافي الكبير بين البلدين، وموقف القوى الاستعمارية والإقليمية والرجعية من الوحدة، وضرورة التأني والدراسة حتى لا تتكرر أخطاء الوحدة مع سورية. وكان الرئيس عبد الناصر على استعداد لتجاوز كل هذه المعوقات وتحقيق الوحدة بين القطرين العربيين لو تأكد أن الرئيس عارف كان جاداً ومخلصاً في تحقيقها ويرمي بكل ثقله لإنجاحها وحمايتها والمحافظ عليها.

وبالرغم من ذلك كان الرئيس عبد الناصر حريصاً على تقوية العلاقات بين البلدين في شتى الميادين، والمحافظة على وحدة الهدف بينهما وتطابق مواقفهما السياسية العربية والإقليمية والدولية، وإعطاء شعاع من الأمل للشعبين العربيين بقرب تحقيق الوحدة عندما تسنح الظروف.

لذلك اقترح إنشاء مجلس للرئاسة المشترك ثم القيادة السياسية الموحدة كخطوات تمهيدية لتحقيق الوحدة الكاملة.

تعرض الحكم القومي في العراق بعد حركة ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣ إلى مؤامرات شرسة من قبل دول كبرى وإقليمية وعربية وقوى حزبية ورجعية داخلية لإسقاطه. ولم نكن ندرك نحن وعبد السلام خطورة الخلافات التي كانت تشتد بيننا يوماً بعد آخر على مستقبل العراق ومصيره. وكان الرئيس عبد الناصر يسعى دوماً إلى تقريب وجهات النظر بيننا وبين الرئيس عبد السلام لحرصه على وحدة الصف القومي في العراق. وكان يدرك أن تغير نظام الحكم فيه يشكل خطورة على مصر وعلى

مستقبل الأمة العربية ومصيرها. ولقد حذرنا في اجتماع القيادة السياسية الموحدة الذي انعقد في القاهرة في شهر أيار ١٩٦٥ من خطورة هذه الخلافات، وأكد أن الدول الاستعمارية والرجعية العربية تستهدف تقويض نظام الحكم القومي في العراق. وحاول الرجل مخلصاً في حل الخلافات بيننا. واتفقنا أمامه على برنامج عمل، ذكرته في فصل سابق، تنكر له عبد السلام بعد عودتنا إلى بغداد ورفض تنفيذ بنوده مما عقد الموقف ووتر أعصاب البعض منا فكان ما كان.

كنا نعلم بعض صفحات التآمر الداخلي والخارجي، وكنا نعلم أن بعض الرجعيين الذين أحاطوا بعبد السلام كانوا يحرضوه ضدنا. وكنا ندرك بأن بعض الخلافات بيننا كانت تغذيها الدوائر الاستعمارية والرجعية في المنطقة. كما عملت القوى الداخلية البعثية والرجعية وبعض الفئات القومية الأخرى مع الأسف على تأجيج هذه الخلافات ونقل أخبار ملفقة إلى الطرفين عن نوايا الطرف الآخر لتصعيد الخلافات وتخريب العلاقات.

كنا ندرك أننا كنا أول المستهدفين لإخراجنا من السلطة لكي ينفردوا بالرئيس عبد السلام الذي سيضعف موقفه بدوننا ويعملوا على ترويضه ليبتعد عن مصر ويلغي القرارات الاشتراكية، وإذا لم يتمكنوا من ذلك يعملوا على الإطاحة به بعد أن تخلت عنه القوى القومية في الجيش والشارع.

ولم ندرك خطورة وترابط وأبعاد هذا المخطط الداخلي والخارجي إلا بعد وفاة الرئيس عبد السلام وتولي شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف منصب رئاسة الجمهورية حيث استغلوا بساطته وطيبته وتردده في اتخاذ القرارات وضعفه بالمقامرة على المكشوف وبوضح النهار لتنفيذ مخططاتهم.

وتجمعت لدينا كل المعلومات عن المؤامرة وترابطت خيوطها لدينا وبانت أهدافها بوضوح ولكن بعد فوات الأوان.

كانت الدول التي تسعى لتقويض نظام الحكم القومي في العراق هي:

سورية ـ الكويت ـ إيران ـ السعودية ـ بريطانيا ـ الولايات المتحدة.

كانت هذه الدول تعمل مجتمعة أو منفردة لتحقيق ذلك ولكل منهم أهدافه ومراميه. وكانوا جميعهم متفقين على هدف رئيسي واحد هو القضاء على التقارب أو التضامن أو الاتفاق وحدة الهدف أو إقامة الوحدة بين بغداد والقاهرة. وكان هدفهم عودة القطيعة بينهما كما كانت في العهد الملكي وعبد الكريم قاسم. لأن اتفاق البلدين أو وحدتهما يشكل خطراً على مصالح هذه الدول في المنطقة.

فحزب البعث الحاكم في سورية كان يهمه القضاء على النظام القومي في العراق ويتآمر لعودة الحكم إلى حزب البعث فرع العراق.

أما الكويت فخاب أملها لأن النظام القومي لم يعترف بالحدود التي اتفقت عليها مع نظام حزب البعث السابق. وكان القوميون يسعون إلى ترسيم الحدود من جديد بحيث تعود جزيرتي وربة وبوبيان إلى العراق. لذلك كانت الكويت تتعاون مع أي جهة تسعى لإسقاط النظام ومجيء نظام جديد قد يعترف بخط الحدود كما تريده، وكما فرضه الانكليز سنة ١٩٣٢ على السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك ووافق عليه السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء في العهد البعثي في أواخر سنة ١٩٦٣.

أما إيران فكانت تعمل بشراسة ضد أي تقارب وحدوي بين العراق والدول العربية الأخرى، وخاصة مع القاهرة لأنها لا تريد أن تقوم دولة عربية قوية موحدة على حدودها الغربية. وكانت تخشى بالذات أن يصل نفوذ عبد الناصر إلى العراق ويمد أنفه في إيران كما قال لي الشاه عندما قابلته في طهران في شهر شباط ١٩٦٤ حيث هاجم عبد الناصر لتدخله في اليمن وقال:

(إن هذا الرجل يريد أن يمد أنفه في كل مكان في منطقة الشرق الأوسط).

كما انزعجت إيران كثيراً من القرارات الاشتراكية التي نفذها العراق وخشيت أن تمتد عدواها إلى مثقفي إيران اللذين أعجبوا بها.

وكانت الأسرة السعودية الحاكمة تخشى أي تقارب بين مصر والعراق، وكانت سياستها منذ العهد الملكي في العراق تعمل على أن لا يتم أي تقارب بين البلدين خاصة في ظل الحكم القومي القائم في العراق الذي كان يدعم وجود القوات المصرية في اليمن. فاتفاق أكبر دولتين عربيتين تحاربان الرجعية وتنهجان نهجاً اشتراكياً واحداً فيه خطر حسب اعتقاد الأسرة على كيانها لأنها تخشى امتداد هذا النهج إلى شعب الجزيرة العربية.

كما أن اتفاق البلدين يقوض نفوذها في منطقة الخليج العربي ويهدد مصالحها، لذلك عملت أجهزتها الأمنية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف علانية على تقويض الحكم والمجيء بحكم يلغي الاشتراكية ويبتعد عن الخط الوحدوي ويعيد القطيعة بين مصر والعراق.

أما بريطانيا فكانت تسعى لاسترجاع نفوذها السياسي في العراق وإعادة سيطرتها على نفطه والقضاء على القانون رقم ٨٠ الذي انتزع من الشركات العاملة في العراق حق استثمار جميع الأراضي النفطية غير المستثمرة. وزادت شراستها ضد الحكم القومي بعد أن أخفقت في إقناعه بإبرام الاتفاقية الجديدة التي توصلت إليها شركات النفط العاملة مع وفد عراقي في مفاوضات صعبة استمرت ١٣ شهراً في بغداد. وألقت اللوم على رفض الاتفاقية على القوى القومية الممثلة في المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء والتي كانت تسميها (بالقوى الناصرية) لذلك عملت أجهزة مخابراتها وعملائها المحليين على تخريب العلاقة بين هذه القوى والرئيس عبد السلام ومن بعده الرئيس عبد الرحمن. وكانت تسعى لمجيء نظام يوافق على الاتفاقية وينهي القانون رقم ٨٠ ويعود لشركات النفط نفوذها في العراق.

وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واضحة المعالم. تتلخص في بالمحافظة على أمن إسرائيل وأمن الخليج ومنع انتشار الشيوعية في المنطقة، ومنع تقارب دول المنطقة مع الاتحاد السوفيتي، والعمل على إجهاض أية وحدة بين العراق ومصر. ولقد أزعجتها القرارات الاشتراكية التي أعلنها العراق لأنها تريد أن تقوم في المنطقة أنظمة رأسمالية تعتمد سياستها على الاقتصاد الحر خاصة وأنها تعتبر منطقة الشرق الأوسط ضمن دائرة مصالحها الحيوية في العالم. لذلك كانت أشد الدول عداءً للحكم القومي في العراق، وسخرت كل أجهزتها لترويضه أو تقويضه. ونجحت في تجنيد بعض العناصر السياسية والعسكرية في الداخل لتقويض النظام. وأخذت تعمل على المكشوف في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف وأمنت اتصالاً مباشراً مع زمرة النايف التي كان يعتمد عليها كلياً عبد الرحمن عارف. كما شبكت أجهزة الكويت والسعودية مع هذه الزمرة التافهة والعميلة.

كنا نعلم بهذه الاتصالات والمؤامرات وحذرنا الرئيس عبد الرحمن من خطورة فسح المجال لهذه الزمرة أن تتدخل في سياسة الدولة الخارجية والداخلية ولما عجزنا عن إقناعه، قررنا الإطاحة بالنظام قبل أن تحقق هذه الزمرة أهدافها وتستولي على الحكم وتسلمه لأيدي غير أمينة وتعيد البلد إلى الوراء فقامت حركة ٣٠ حزيران ١٩٦٦ على عجل ودون استعداد كافٍ أو تهيئة جيدة وكان مصيرها الإخفاق مما قوى نفوذ هذه الزمرة، وازداد الرئيس عبد الرحمن التصاقاً بها.

وفي سنة ١٩٦٨ اتفق حزب البعث مع هذه الزمرة وقاموا بانقلابهم المشترك في ١٧ تموز ١٩٦٨. وكان هدف الزمرة تولي المناصب الوزارية فوعدهم الحزب بها وعين عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء وإبراهيم الداود وزيراً للدفاع. ثم تخلص الحزب منهم في يوم ٣٠ تموز من الشهر نفسه حيث أقصاهم وأبعدهم خارج العراق.

وأخيراً أعتقد أن أهمية العراق السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط تتزايد مع تصاعد الاحتياطي النفطي فيه الأمر الذي يعرضه دوماً لمجموعة من الضغوط والتهديدات الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تعتبر منطقة الخليج العربي بما فيها العراق من ضمن مصالحها الحيوية في العالم، والتي تحرص أن تكون في دائرة نفوذها. وهي لا تتورع أن تتدخل عسكرياً من أجل المحافظة على هذه المصالح. لذلك يجب أن يكون الحكم في العراق حذراً وواعياً يتبع سياسة حكيمة ومتوازنة تجنبه الانزلاق والوقوع بأحضان الغرب، ويأخذ بنظر الاعتبار مصالحه الوطنية والقومية وينتهج سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن الانحياز والخنوع للقوى الإمبريالية.

وأخيراً وأنا أراجع هذه المذكرات في أواخر عمري وفي آخر القرن العشرين لابد لي أن أتكلم عن مستقبل العراق والأمة العربية.

فمشاكل العراق العرقية والطائفية وغيرها من المشاكل لا يحلها الحكم الفردي أو العسكري أو الدكتاتوري في ظل نظام الحزب الواحد. بل يحلها انتهاج الحكم الديمقراطي الحقيقي الذي يعتمد الحياة البرلمانية الصحيحة والتعددية الحزبية.

فلابد من سن دستور جديد مطابق لروح العصر وتشريع قانون جديد لتنظيم الحياة النيابية على أسس ديمقراطية حقيقية، وتشريع قانون لتنظيم قيام أحزاب وطنية ديمقراطية لا قيود عليها تهمها مصلحة الوطن على أن يُحرم قيام أحزاب دينية أو عنصرية أو طائفية ثم يعقب ذلك إجراء انتخابات حرة لرئاسة الجمهورية وفق الدستور وانتخابات حرة للمجلس النيابي وتشكيل حكومة تحوز على ثقة المجلس، وإبعاد الجيش عن السياسة كلياً وانصرافه لواجباته للدفاع عن أرض الوطن.

وأما فيما يتعلق بالأمة العربية فأقول أنها لن تقوم لها قائمة ولن يقوم لها وزن إلا في ظل الوحدة العربية.

لقد ناضل جيلنا طويلاً لقيام وحدة اندماجية أو فدرالية وأخفقت جميع محاولاتنا. وعلى الجيل الجديد أن يفكر بطريقة جديدة لتحقيق الوحدة، ولربما إتباع أسلوب الوحدة الأوربية نموذجاً جديداً لتحقيق الوحدة العربية.

وهنا لابد أن أدون ما كتبته عن الأمة العربية ووحدتها في صـ٦٩ من كتابي أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الطبعة الثانية فقد قلت:

((العرب أمة واحدة تمتد حدودها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي تربطهم وحدة الجنس، ووحدة اللغة، ووحدة الأرض، ووحدة الدين، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير، ثقافتهم واحدة، وتقاليدهم واحدة، وحالتهم الاجتماعية متشبهة ومتجانسة.

ووحدة العرب ضرورة حياتية لبقائهم، تحتمها عليهم الظروف العسكرية والسياسة والاقتصادية، والاجتماعية، ولن يحتل العرب مكانتهم بين الأمم بدونها.

والقومية العربية هي التعبير الواقعي والوحيد لتذكير العرب بأنهم أمة واحدة، ولابد لهم أن يتحدوا ويؤسسوا دولة واحدة.

فالعقيدة القومية عند العرب هي عقيدة إنسانية، وطنية، غير عنصرية، لا تؤمن بتفوق الجنس أو العنصر، ولا بصهر القوميات الأخرى التي تعيش في الوطن العربي، أو تعريبها أو تذويبها أو اضطهادها أو التعالي عليها. كما أنها تحترم القوميات الأخرى المحيطة بالوطن العربي وتؤمن بالتعاون معها في حدود الأعراف الدولية وحسن الجوار، والمصالح المشتركة))

وإني أقول للأجيال القادمة أن نستفيد من تجاربنا وإخفاقاتنا وتسعى لتحقيق الوحدة بعد دراسة متأنية للواقع العربي والإقليمي والقطري والعالمي.

وعلى الرغم من إيماني بالوحدة الاندماجية أو الفدرالية أقول بعد هذه السنين الطويلة والتجارب الوحدوية التي مرت، إن الظروف تتطلب أن نسعى لتحقيق الوحدة بأسلوب تدريجي لا يثير الحساسيات والتعصب القطري، فالواقع العربي يحتم على العرب اليوم أن يفكروا أولاً: في وحدة المصالح الاقتصادية والأمنية والدفاعية والصناعية والزراعية والثقافية. ويخطو نحو الوحدة خطوات الوحدة الأوربية نفسها. فنبدأ بتقوية الجامعة العربية ونسعى إلى التضامن العربي، ونحي اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة وتطورهما وفق المستجدات التي حدثت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين مع التأكيد على إقناع الدول العربية بحيث تصبح الاتفاقية والقيادة فعالة وقوية وذات صلاحيات واسعة تستطيع مواجهة التحديات التي تتعرض لها البلاد العربية.

ثم نحقق البرلمان العربي المشترك ونوحد العملة العربية. وهكذا يستمر العرب بإتباع باقي خطوات الوحدة الأوربية حتى تكتمل الوحدة السياسية بصورة تدريجية وطبيعية في المستقبل بروح ديمقراطية دون إكراه أو ضم، فرضها من قبل القيادات السياسية. وبذلك تتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية بحيث يصعب فصلها أو التراجع عنها لأن ذلك يلحق ضرراً كبيراً في المصالح الوطنية لكل قطر. ولربما يؤدي هذا التدرج الطبيعي في المستقبل إلى وحدة فدرالية تقوى على مر السنين.

ويجب أن يقاوم العرب كل الضغوط الأمريكية والأوربية لتطبيع علاقاتهم الاقتصادية والثقافية مع إسرائيل. ولتبقى إسرائيل جزيرة معزولة في وسط العالم العربي حتى تنتهي وتعود فلسطين عربية بكامل ترابها التاريخي.

إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الكبرى ولا مكان للدول الصغيرة والمجهرية فيه لذلك يجب أن نسعى لتصفية كل خلافاتنا ونحقق التضامن العربي الحقيقي ونتبع خطى الوحدة الأوربية لنكون كتلة كبيرة تحسب حسابها الدول الكبرى والكتل العالمية في الغرب والشرق.

الملحق رقم (١)

وثائق الحدود العراقية الكويتية[1]

المواد ٥ و٦ و٧ من الاتفاقية الإنكليزية التركية (غير المبرمة) المؤرخة في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣

٥: يمارس شيخ الكويت الحكم الذاتي داخل الأراضي التي تشكل حدودها نصف دائرة في وسطها مدينة الكويت وفي طرفها الشمالي خور الزبير وفي طرفها الجنوبي كرين. وهذا الخط مبين باللون الأحمر على الخارطة الملحقة بهذه الاتفاقية وتدخل ضمن هذه المنطقة جزر وربة وبوبيان وماشيان وفيلقه وأنهه وكبار وكارو ومقطه وأم المراديم مع الجزر الصغيرة والمياه المجاورة.

٦: من المعترف به أن العشائر الموجودة ضمن الحدود المبينة في المادة التي تلي تابعة إلى شيخ الكويت الذي يجبي أعشارها كالسابق ويمارس بحقها الصلاحيات الإدارية بصفته قائم مقام عثماني. ولا تمارس الحكومة الإمبراطورية العثمانية شيئاً من الأعمال الإدارية في هذه المنطقة مستقلاً عن شيخ الكويت وتمتنع عن تأسيس ثكنات أو ممارسة أعمال عسكرية مهما كان نوعها بدون سبق التفاهم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

٧: إن الحدود المبحوث فيها في المادة المتقدمة تعين كالآتي:

يسير خط التخطيط (الحدود) من الساحل إلى مصب الزبير نحو الجهة الشمالية الغربية ويمر إلى جنوب أم القصر وصفوان وجبل سنام تماماً بحيث يترك هذه الأماكن وآبارها لولاية البصرة. وعند وصوله للبطن يتبعها نحو الجهة الجنوبية الغربية حتى حفر البطن تاركاً إياه في جنوب الكويت. ومن هذه النقطة يسير الخط المذكور باتجاه الجهة الجنوبية الشرقية تاركاً كافي الكويت آبار الصفا والقوعا والحبا وكذلك أوبرا وعنتاب لكي يتصل البحر بالقرب من جبل منيفا. إن هذا الخط مؤشر باللون الأخضر على الخارطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

---

(١) منقولة من تقرير وزارة الخارجية العراقية عن الحدود العراقية الكويتية الصادر في شباط ١٩٦٦.

(٣٥)
تابع للملحق رقم (١)

I.KUWAYT.

Art.1.The territory of Kuwayt, as delimited in articles 5 and 7 of this convention, constitutes an autonomous kaza of the ottoman Empire..

Art.2.The shaykh of Kuwayt will hoist, as in the past, the ottoman flag, together with the word ‘Kuwayt’ inscribed in the corner if he so wishes it, and he will enjoy complete administrative autonomy in the territorial zone defined in article 5 of this convention. The ottman Imperial Government will from interference in the affairs of Kuwayt , including the question of succession, and from any administrative act as well as any occupation or military act , in the territories belonging to it. In the event of vacancy, the Ottoman Imperial Government will appoint by Imperial ferman kaymakam to succeed the deceased shaykh.He will also have the power to delegate before the shaykh a commissioner to protect the interested and the natives of other parts of the Empire.

Art.3.The Ottoman Imperial Government recognizes the validity of the convention which the shaykh of Kuwayt previously concluded with the Government of His Britannic Majesty, dated 23 Janyary 1899, 24 May 1900, and 28 February 1904, the texts of which are annexed(annexes I.II.II) to the present convention. It also recognizes the validity of land concessions made by the said shaykh to the Government of His Britannic Majesty and to British subjects, and the validity of the pledges included in the note of 24 October 1911,sent by H.M.'s Parincipal Secretary of State for Foreign Affairs to His Imperial Majesty the Sultan' s Ambassador in London the text of which is annexed (annex Iv).

Art.4.Withe a view to confirming the understanding already established between the two Governments following the exchange of assurances dated 6 September 1901, between the embassy of His Britannic Majesty at Constantinople and the Government of His Britannic Majesty declares that since no change will be effected by the Ottoman Imperial Government in the status quo of Kuwayt, as defined in the present convention, it will not alter the nature of its relations with the Government of Kuwayt and will not establish a protectorate over the area ascribed to it. The Ottoman Imperial Government takes note of this declaration.

Art.5.The autonomy of the Shaykh of Kuwayt is exercised by him in the territories the limit of which froms a semicircle with the town of Kuwayt in the center, the Khur-al-Zubayr at the northern extremity and al-Qurayyin at the southern extremity. This line is indicated in red on the map annexed to the present convention (annex V). The islands of alwarbah, Bubyan, Mashjan, Faylakain,'Awhah, al-Kubr, Qaru, islets and waters, are included in this zone.

Art.6.The tribes which are situated within the limits stipulated in the following article are recognized as within the dependence of the Shaykh of Kuwayt who will collect their as in the past and will exercise the administrative rights belonging to him in his quality of Ottoman kaymakam.

The Ottoman Imperial Government will not exercise in this region any administrative action independently of the shaykh of Kuwayt and will refrain from establishing garrisons or undertaking any military action whatsoever without prior understanding with the Government of His Britannic Majesty.

(٣٦)
تابع للملحق رقم (١)

Art.7. The limits of the territory referred to in preceding article are fixed as follows :

The demarcate ubayr in the northwest and crosses immediately south of Umm-Qasr.Safwan and Jabal Sanam, in such a way as to leave to the vilayet of Batin,it follows it toward the southwest until Hafr-al-Batin which it leaves on the same side as Kuwayt ;from that point on the line in question goes southeast leaving to the wells of al-Safah ,al-Garaa, al-Garaa,al-Haba, al-Warbh and Antaa, reaching the sea near Jabal Munifa. This line is marked in green on the map annexed to the present convention (anne V).

Art.8. In the event that the Ottoman Imperial Government agrees with the Government of His Britannic Majesty to prolong the Baghdad-Basrh railroad to the sea at the Kuwayt terminal or to any other terminal in the autonomous territory the two Governments will agree on the measures to taken concerning protect the line and the stations as well as the establishment of customs offices, merchandise depots and any other installation connected with the railroad.

Art.9 The shaykh of Kuwayt will enjoy in full safety the rights of private property which he possesses in the territory of the vilayet of Basrah. These rights to private property will have to be exercised in accondancewith Ottoman law, and the immovable properties will be subjected to duties and charges, to the rules of maintenance and transmission and to the jurisdiction established by Ottoman laws.

Art.10 The criminals of neighboring provinces will not be received in the territory of Kuwayt and will be expelled if found; similarly, the criminals of Kuwayt will not be received in neighboring provinces and will be expelled if found.

It is understood that this provision will not be used by the Ottoman authorities as a pretext for interference in the affairs of the neighboring provinces.

(٣٧)
الملحق رقم (٢)

Extract from a LETTER From the POLITCAL, RESIDENT in the PERIANGULF to HIS EXCELLENCY SIR MUBARAK AS-SUBAH, K.C.S.I.E SHAIKH of KUWAIT, containing certain ASSURANCES given to him by the BRITISH GOVERNMENT,-1914

In continuation of previous letter intimating the outbreak of war between the British Government and Turkey ,I am ordered by the British Government to convey to your Excellency gratitude for your loyalty and your offer of assistance, and to request you to attack Umm Qasr, Safwan and babiyan and to occupy them . you should Endeavour, afterwards, in co-operation with Shaikh Sir Khazal Khan.Amir Abdul aAziz bin Saud and other reliable Shaikhs to liberate Basra from Turkish possession. Should make arrangement, if possible, to prevent, Turkish reinforcement from reaching Bsrah or even Qurnh, until the arrival of the British troops whom we shall send, please God, as soon as possible. I also hope the two of our men-of-war will reach Basrah before the arrival of your troops there .And though it should be your highest aim, in this connection , to liberate Basrah and its people from Turkish rule , still

We request that you should use your utmost Endeavour in preventing troops and others from plundering the merchandise belonging to British merchants in Basrah and its debenden-cies,to protect the European in residents of Basrah and to safeguard them from loss and oppression. In return for your valuable assistance in this

important matter, I am ordered by the British Government to promise to the Turkish Government and we will not surrender it back to them at all Furthermore I make to you, on behalf of the British Government, certain promises concerning your Excellency personally viz:-

1. That your gardens which are now in your possession, viz. date gardens situate between Fao and Qurnh shall remain in your possession and in possession of revenue or taxes
2. that if you attack Safwan, Umm Qasr and Bubiyan and occupy them the British Government will protect you from any consequences arising from that action
3. that the British Government does recognize an admit that the Shaikhdom of Kuwait is an independent Government under British protection.

14th Dhilhijjah 1332 (3rd November 1914).

(٣٨)

الملحق رقم (٣)

REMORANDUM from His EXCEIIENCY THE high commissioner FOR Iraq TO THE POLITICAL AGENT, KUWAYT, NO 5405, DATED THE

19th APRIL 1923

Please see your memorandum NO.52-S., dated the April 1923, giving cover to a letter from the SHaikh of KUWAIt, dated 17th Shaaban 1341 (4th April 1923) in which Iraq to as follows :-

From the intersection of the Wadi El Audja with the Batin and thence Northwards along the Batin to a point just south of the Latitude of Safwan ; thence Eastwards passing south of Safwan well, Jablel Sanm Um Qaser, leaving them to 'Iraq and so on to the junction of the Khor Zobeir with the Khor ' Abdullah.

Shaikh Ahmed at the same time claims as appertaining to Kuwait the Islands of Warbah, Bubiyan ,Maskan (or Mashjan) , Failakah, Auha, Kubha Qaru and UM-el-Maradim.

The Shaikh can be informed that his clime to the frontier and islands above indicated is recognized in so far as His Majesty' Government are concerned .

As you are aware it is , in so far as it goes, identical with the frontier indicated by the Green line of the Anglo-Turkish Agreement of July 29th , 1913, but there seems no necessity to make special allusion to that document in your communication to the Shaikh.

(٣٩)

الملحق رقم (٤)

Confidential | The Residency

No.P.O.100 | Bagdad, dated 16th July, 1932

Your Excellency will remember that, in view of 'iraq' s impending application for admission to the League of Nation, we have recently been in correspondence on the subject of the more precise definition of the existing frontier between 'Iraq and Trans-Jordan.

I have also consulted the Secretary of State regarding the need for similarly reaffirming the existing frontier between 'Iraq and Kuqwit and I am new advised that it is desirable that this should be done.

Having regard however to the special relation of the Shaikh of Kuwait with His Majesty's Government in the United Kingdom, it is not appropriate that the procedure adopted to define more precisely the existing frontier between \Iraq and Trans-Jordan should be followed in the case of Kuwait.

It is therefore suggested that Your Excellency should , on behalf of the Iraqi Government write me a letter proposing , in the terms of the draft which I enclose, a reaffirmation of the existing frontier between Iraq and Kuwait. I will then Endeavour to obtain through the British Resident in the Persian Gulf , the Shaikh of Kuwait ' acceptance of Your Excellency' s proposals.

As it may be necessary to produce this correspondence before some League Committee in September I would ask Your Excellency to give urgent consideration to this matter and to let me have your reply as soon as possible.

I should perhaps mention that the frontier line , described in the enclosed draft of the letter which I suggest Your Excellency should write to in correspondence with the Shaikh in April , 1932, and which has subsequently been accepted as the de facte frontier between the two countries.

(Sgd.) F.H. Humphrys

His Excellency

Ja'far Pasha Al 'Askari, C.M.G. , D.S.O.,
Acting President of the Council of Ministers.
Baghdad.

تابع للملحق رقم (٤)

Suggested draft letter from His Excellency the Acting <u>Prime Minister to the High Commissioner.</u>

I think Your Excellency will agree that the time has now come when it is desirable to reaffirm the existing frontier between 'Iraq and Kwait .

I therefore request that the necessary action may be taken be taken to obtain the agreement of the competent authority or authorities in Kuwait to the following description of the existing frontier between the two countries:-

From the intersection of the Wadi el Audja with the Batin and thence northwards along the Bathin to a point just south of the latitude of Safwan; thence eastwards passing south of Safwan Wells, Jebrl Sanam and Um Qasr leaving them to ' Iraq and so on to the junction of the Khor Zobeir with the Khor Abdullah

The islands of Warbah, Bubiyan, Maskan (or Mashjan), Faillakah, Auha, Kubbar<Qaru and Umm el Maradin appertain to Kuwait".

تابع للملحق رقم (٤)

دار الاعتماد		سري
بغداد في ١٦ تموز		بي أو/ ١٠٠

عزيزي جعفر باشا

تتذكرون فخامتكم أننا بالنظر إلى قرب موعد تقديم العراق طلباً بالدخول في عصبة الأمم تخابرنا مؤخراً عن تعريف مضبوط أكثر للحدود القائمة بين العراق وشرق الأردن استشرت وزير المستعمرات حول ضرورة إعادة التثبيت أيضاً للحدود القائمة بين العراق والكويت وقد أشير على أن من المرغوب فيه أجزاء ذلك.

ولكن بالنظر إلى علائق شيخ الكويت الخاصة بحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لا يستنسب إتباع الطريقة المتخذة للتعريف بصورة مضبوطة أكثر للحدود الكائنة في العراق بين العراق وشرق الأردن بشأن الكويت.

وعليه يقترح أن توجهوا إلي فخامتكم بالنيابة عن الحكومة العراقية كتاباً تقترحون فيه على نحو ما هو مبين في المسودة المربوطة إعادة تثبيت الحدود القائمة بين العراق والكويت وعند ذلك أسعى للحصول بواسطة المقيم البريطاني في خليج فارس على موافقة شيخ الكويت على اقتراحات فخامتكم.

وحيث قد تدعو الضرورة إلى إبراز هذه المخابرة أمام إحدى لجان العصبة في أيلول فأطلب إلى فخامتكم أن تعيروا هذه المسألة أهمية مستعجلة وتوافوني بالإجابة عنها بأسرع ما يمكن.

وربما وجب علي أن أذكر أن خط الحدود الموصوف في مسودة الكتاب المربوط الذي أقترح على فخامتكم إرساله إلي هو الخط الذي ورد ذكره من قبل السر برسي كوكس في المخابرة التي جرت مع الشيخ في نيسان ١٩٢٣ والذي قبل فيما بعد باعتباره الحد الحقيقي بين المملكتين.

ف. همفريز

فخامة جعفر باشا العسكري

سي.ام جي. رئيس مجلس الوزراء بالوكالة.

بغداد.

تابع للملحق (٤)

مسودة الكتاب المقترح إرساله من فخامة وكيل الوزراء إلى المعتمد السامي

أفتكر أن فخامتكم توافقون على أن الوقت قد حان الآن لأن يكون من المرغوب فيه إعادة تثبيت الحدود الحالية بين العراق والكويت.

وعليه أرجو اتخاذ التدابير اللازمة لاستحصال موافقة السلطة أو السلطات ذات الصلاحية في الكويت على الوصف الآتي للحدود الحالية بين البلدين.

من تقاطع وادي العوجة بالبطن ومن هناك نحو الشمال على طول البطن إلى نقطة واقعة تماماً في جنوب خط العرض لصفوان. ومن هناك نحو الشرق مارة بجنوب آبار صفوان وجبل صنم وأم القصر تاركة هذه كلها إلى العراق وهكذا إلى ملتقى خور الزبير بخور عبد الله. إن جزائر وأربا وبوبيان ومسكن (أو مشجن) وفيلقة وعوهه وكبار وقارو وأم المراديم تعود إلى الكويت.

الملحق رقم (٥)

سري ومستعجل

وزارة الدفاع
بغداد
التاريخ: ٣٠ تموز ١٩٣٢
رقم: ٤٣٢ إلى: سكرتارية مجلس الوزراء / بغداد

إشارة إلى المخابرة المنتهية بكتابكم السري المرقم ٢٩٦٤ والمؤرخ في ٢٣ تموز ١٩٣٢ إلى وزارة الداخلية وصورة منه إلى كل من هذه الوزارة ورياسة الديوان الملكي:

لما وردتنا نسخة من كتابكم السري المرقم ٢٨٨٨ والمؤرخ ١٨ تموز ١٩٣٢ المعنون إلى وزارة الداخلية شرعنا في إعداد ملحوظاتنا حول الحدود العراقية ـ الكويتية.

ولكننا لم نلبث أن تلقينا كتابكم السري المشار إليه أعلاه المعنون إلى وزارة الداخلية وصورة منه إلى هذه الوزارة وإلى رياسة الديوان الملكي والذي تذكرون فيه أن فخامة رئيس الوزراء قد أرسل إلى فخامة المعتمد السامي كتاباً على الصورة المقترحة.

لا يسعنا إلا أن نعرب عن استغرابنا للتسرع الذي جرى في هذه القضية. وقد كنا نؤمل أن لا يبت فيها إلا بعد الاطلاع على رأي هذه الوزارة فيها نظراً لما لوجهة النظر العسكرية من الأهمية الكبرى في قضايا الحدود.

وإنني مرسل إليكم في طيه أعدت بالاتفاق مع رياسة أركان الجيش حول الحدود المبعوث فيها مع خريطة توضح تلك الحدود.

يرجى اتخاذ ما يقتضي في هذا الصدد وإعادة الخريطة إلينا بعد الانتهاء منها.

وكيل وزارة الدفاع

صورة (مع صورة من المذكرة)إلى:
ـ وزارة الداخلية
ـ رئاسة الديوان الملكي
بغداد.

تابع للملحق رقم (٥)

مذكرة وزارة الدفاع حول الحدود العراقية ـ الكويتية

إن الحدود الحالية المؤشرة فوق الخارطة تبدأ من ملتقى وادي العوجه بوادي البطن وتمتد على طول الوادي نحو الشمال والشمال الشرقي إلى جنوب موقع الحليبه ثم تترك واد البطن وتتوجه نحو الشرق والشمال الشرقي إلى جنوب موقع صفوان تاركة جبل سنام وآبار صفوان بجانب العراق ثم تتوجه إلى الجنوب الشرقي إلى غرب موقع القصر تاركة هذا الموقع بجانب العراق ومن ثم تمتد على ضفة خور الزبير الغربية إلى ملتقاه بخور عبد الله.

أما الحدود التي يقترحها فخامة المندوب السامي بكتابه الآني الذكر فهي تختلف في القسم الواقع بين موقع الحليبه وموقع صفوان. إذ يتضح من المذكرة المرفقة بالكتاب المذكور أنها تمتد على طول وادي البطن بعد ملتقاه بوادي العوجه إلى نقطة واقعة تماماً في جنوب خط العرض لصفوان وهكذا بعد ما كان خط الحدود الحالي بين موقع الحليبه وموقع صفوان مقوساً أصبح يمتد إلى شمال الحليبه على وادي البطن إلى نقطة تقاطع خط عرض صفوان بالوادي المذكور ومن ثم يمتد نحو الشرق مستقيماً إلى جنوب موقع صفوان تاركاً جبل سنام وآبار صفوان بجانب العراق.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أن اعتبار جزيرتي وربة وبوبيان من أرض الكويت مما يجعل أرض الكويت متداخلة بأرض العراق ومسيطرة على خور عبد الله وخور الزبير.

والحقيقة أن الجزيرتين المذكورتين بوضعهما الجغرافي والجيولوجي عراقيتان أكثر من أن تكونا كويتيتين. إذ لا يخفى على المتوغلين بجغرافية العراق وجيولوجيته أن أرض العراق الجنوبية الواقعة بين الناصرية وبين ضفاف البحر الحالية تكونت على مرور السنين من الطمي التي يجرفها نهرا دجلة والفرات بالفيضان في كل سنة. وبينما كانت ضفاف البحر في زمن السومريين تمر بالقرب من مدينة أربده (أعني أطلال بو شهر) السومرية وهي على ما نعلم قريبة من تل المقير في غرب الناصرية تقدمت في خلال أربعة آلاف سنة إلى الفاو وأم القصر.

وكانت في زمن العباسيين تمر بالقرب من عبادان إذ كانت هذه المدينة فرضة العراق تكونت من الأرض وانضمت إلى العراق بعد أن انقلب البحر إلى جزائر وأهوار ومستنقعات بترسب الطمى فيه ثم اتصلت الجزائر ببعضها البعض وجفت الأهوار وانطمرت الخلجان فأصبحت أرضاً متصلة بأرض العراق وليس من شك أن جزيرتا (وربة وبوبيان) تكونتا من ذلك الطمي وأنهما سوف تتصلان ببعضهما البعض بعد أن تطمر الطمي خور الزبير وخور عبد الله في المستقبل.

وعلى هذا الأساس لا أرى أي داعي لضم هاتين الجزيرتين إلى إمارة الكويت التي تحكمهما في العهد التركي.

ومن رأينا أن يمر خط الحدود بعد ملتقى وادي العوجة بوادي البطن على طول الوادي إلى جنوب موقع الحليبه ومن ثم يتوجه نحو الشرق والشمال الشرقي إلى جنوب جبل سنام وآبار صفوان تاركاً الجبل والآبار بجانب العراق. ثم ينعطف نحو الجنوب الشرقي إلى موقع أم القصر تاركاً هذا الموقع بجانب العراق ثم يمر بضفة خور الزبير الغربية إلى ملتقاه بخور عبد الله ثم يمر بمنتصف البوغاز الواقع بين جزيرة بوبيان والضفة الغربية لأرض الكويت تاركاً كل من جزيرتي (وربة وبوبيان) بجانب العراق.

(٤٥)

الملحق رقم (٦)

Confidential — The Residency

No O P 120 — Baghdad, 22nd Agust , 1932

My dear Ja ' far Pasha

With reference to His Excellency Nuri Pasha,s letter No, 2944 of the 21st July, 1932,

No R 560

10 . 8 . 1932.

I enclose Herewith a copy of the marginally noted letter from His Excellency the sheikh of Kuwait to the British Political Agent intimating his agreement to the reaffirmation of the existing frontier between 'Iraq and Kuwait which was proposed in His Excellency Nuri Pasha's letter to which I have referred above

Yours sincerely

(Signature)

His Excellency

Ja'far Pasha al Askari ,

C.M.G., D.S.O.,

AG. President of the Council

Of Ministers, Baghdad.

(٤٦)

تابع للملحق رقم (٦)

Translation of a confidential letter.

From –His Excellency Shaikh sir Hmad al Jabir as-Subah, K.C.I.E. , C.S.I. , Ruler of Kuwait.

To -The Political Agent, Kuwait.

No - R.560.

Dated, the 8th Rabi' Thani 1351 (10th August, 1932)

After compliments,

With the hand of pleasure we have received your confidential letter No . 128 dated the 7th instant

(Rabi' Thani 1351 - 9th August, 1932) and have noted the contents of same, as well as the translation (of the marginally noted letter) of His Excellency the

{ ***Confidential letter*** **}** High Commissioner for 'Iraq, to the ***{No . S . O . 1004 dated }*** Hon'ble the Political Resident in

{ The 25th July , 1932 } the Persian Gulf, and the translation (of the marginally noted letter) of His Excellency Nuri Pasha as-Said, the Iraq Prime Minister, ***{ secret No 29[44] dated }*** regarding the 'Iraq-Kuwait

{ the 2lst July . 1932 }frontier We also have noted from the Hon' ble the Political Resident's letter (confidential No 528.S. dated the 30th July, 1932) that the frontier proposed by the 'Iraq Prime Minister is approved of by His Majesty's Government And, therefore. We beg to inform you the we agree to reaffirm the existing frontier between 'Iraq and Kuwait as described in the 'Iraq Prime Minister's letter

Usual ending

Sd.—Ahmad al Jabirr

تابع الملحق رقم (٢١)

((سري جداً))

محضر جلسة اللجنة الوزارية لبحث الحدود العراقية الكويتية

حضر ديوان هذه الوزارة الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٦٤/٩/٣٠ كل من السادة التالية أسمائهم:

١: الدكتور حسن الراوي المدير العام للدائرة الحقوقية ممثلاً عن وزارة الخارجية.

٢: الرائد الركن فاروق عمر الحريري ممثلاً عن وزارة الدفاع.

٣: السيد عبد السلام حموش ممثلاً عن وزارة النفط.

٤: مقدم الشرطة السيد عبد اللطيف يوسف ممثلاً عن وزارة الداخلية.

٥: السيد علاء الدين الصقال ممثلاً عن وزارة الإصلاح الزراعي.

٦: سكرتير اللجنة السيد إحسان القصاب.

ولم يحضر السيد طارق الكاتب ممثل مصلحة الموانئ بالنظر لسفره خارج العراق وقد اختتمت الجلسة من قبل ممثل وزارة الخارجية الدكتور حسن الراوي بعرض تاريخي شامل لقضية الحدود بين العراق والكويت، ثم تطرق إلى الكتب المتبادلة بتاريخ ١٩٣٢ بين نوري السعيد وشيخ الكويت التي تنص على تحديد الحدود كالآتي:

ملتقى وادي العوجه بوادي الباطن وتمتد على طول الوادي نحو الشمال والشمال الشرقي إلى جنوب موقع الحنابية ثم تترك وادي الباطن وتتجه نحو الشرق والشمال الشرقي إلى جنوب موقع صفوان تاركة جبل سنام وآبار صفوان بجانب العراق ثم تتوجه إلى الجنوب الشرقي إلى غرب موقع أم قصر تاركةً هذا الموقع بجانب العراق ومن ثم تمتد على ضفة خور الزبير الغربية إلى ملتقاه بخور عبد الله تاركة جزيرتي وربة وبوبيان إلى الكويت.

ثم تطرق إلى أن إنشاء ميناء أم قصر يقتضي أن يكون له مجالاً حيوياً وحماية كافية كل ذلك يجعل من الضروري تعديل الحدود العراقية ـ الكويتية في هذه الناحية وفي هذه الحال يقتضي ضم جزيرتي وربة وبوبيان إلى العراق بالنظر لتأثيرهما المباشر على ميناء أم قصر وهو المنفذ الوحيد للعراق إلى خليج البصرة لا سيما أن جزيرة وربة تسد مصب خور الزبير مما يجعل الملاحة في هذه الناحية صعبة هذا من جهة ومن جهة أخرى أن السلطات الكويتية وتساندها في ذلك الحكومة البريطانية تفسر خط الحدود كما يلي:

١): إن الخط يسير مع الثالوك أي أعمق نقطة في منخفض وادي الباطن.

٢): إن جملة نقطة تقع إلى الجنوب مباشرة من خط عرض صفوان تعني (النقطة الواقعة على الثالوك في الباطن إلى القرب من نقطة تقع إلى الجنوب من مركز كمرك صفوان بمسافة ألف متر.

٣): يكون خط الحدود من الباطن حتى جوار صفوان هو الخط الموازي لخط العرض الواقع بين النقطتين المعينتين في الفقرة (٢) أعلاه.

٤): تعني ملتقى خور الزبير مع خور عبد الله هو نقطة تلاقي الثالوك في خور الزبير مع ثالوك الفرع الشمالي الغربي من خور عبد الله المعروف باسم خور شيطانه.

٥): ستتبع الحدود من نقطة تبعد ألف متر عن جنوب مركز كمرك صفوان أقصر خط بين تلك النقطة والنقطة المعينة في الفقرة (٤) أعلاه (ملتقى خور عبد الله بخور الزبير) لغاية أوطأ علاقة لمنسوب الماء أثناء المد الكامل على الضفة اليمنى من خور الزبير.

٦): ستتبع الحدود علامة أوطأ منسوب أثناء المد المنخفض من نقطة منسوب الماء المنخفض في المد الكامل على الضفة اليمنى من خور الزبير المذكور في الفقرة السابقة إلى النقطة التي على نفس مستوى الماء المنخفض الأدنى إلى النقطة الموصوفة في الفقرة (٤) أعلاه (ملتقى خور الزبير بخور عبد الله)

٧): تكون الحدود أقصر خط يمكن رسمه من النقطة الواقعة على منسوب الماء المنخفض إلى الضفة اليمنى من خور الزبير الأدنى إلى النقطة الموصوفة في الفقرة (٤) أعلاه (ملتقى خور الزبير بخور عبد الله).

٨): ستتبع الحدود من النقطة الموصوفة في الفقرة (٤) أعلاه إلى عرض البحر.

أولاً: الوسط العميق من الذراع الشمالي الغربي من خور عبد الله المسمى خور شيطانه ومن ثم الوسط العميق من خور عبد الله نفسه.

هذا علماً أن هذا التفسير لخط الحدود لا يمكن أن تكون له قيمة قانونية ما لم توافق عليه الجهات العراقية كما أنه ليس في صالح العراق.ولذا من الضروري معرفة رأي الوزارات ذات العلاقة وعليه فيرجى من ممثلي الوزارات بيان ما لديهم من ملاحظات.

بين ممثل وزارة الدفاع الرائد الركن فاروق عمر الحريري بأن خط الحدود الحالي يوجد فيه تجاوز في أكثر النقاط وأنه لم يجر من قبل الجانب العراقي بل من قبل سلطات الاحتلال وأن الكويت تنشد الآن إلى إقرار هذا التجاوز كأمر واقع وهم يسعون إلى ذلك وأن هذا التجاوز نعرفه من الوصف وليس هناك من دعامات ثابتة وأن الكويت في زمن عبد الكريم قاسم دفعت إلى الأمام بخط الحدود بواسطة الجيوش العربية التي جاءت لحمايتنا.

ثم عرضت خارطة (البصرة والكويت) وحدد ممثل وزارة الخارجية الدكتور حسن الراوي وممثل وزارة الدفاع الرائد الركن فاروق عمر الحريري الحدود العراقية الكويتية وأشار ممثل وزارة الإصلاح الزراعي بأنه يجب أن يكون هناك خبراء لتحديد الحدود والمساحة ثم قال ممثل وزارة الدفاع بأن وزارته ترغب في تعديل خط الحدود لغرض الدفاع عن (ميناء أم قصر) وأشار في الخارطة إلى (وربة وبوبيان) وقال بأن دائرته وضعت ثلاث اقتراحات لتحديد الحدود.

الأول: يتضمن بأن تكون جزيرتي بوبيان ووربة للعراق وأن يكون خط الحدود من (قصر الصبيه إلى الحنابية).

والثاني: بأن يمر الخط في جزيرة بوبيان ابتداءً من (القلعة المخربة) ويلتقي في نقطة وهمية في الصبرية ثم إلى الحنابية.

والثالث: بأن يمر الخط من القلعة المخربة حول جزيرة بوبيان إلى نقطة وهمية قرب الصبرية وإلى الحنابية.

وأنهم عرضوا الاقتراحات على السيد رئيس الجمهورية الذي وافق على المخطط الأول وأقر المطالبة بجزيرة بوبيان ووربة وأن القضية يجب أن تكون على مستوى عالي وقدم مخطط لمنطقة الحدود العراقية الكويتية والحدود المقترحة (الملحق س) وأكد بأن كل مخطط يجب أن تضمن به جزيرة (وربة).

وذكر ممثل وزارة النفط السيد عبد السلام حموش ملاحظات وزارته مؤكداً بأن الحدود الموجودة في الوقت الحاضر على الخرائط تشير إلى أن قسماً من حقل نفط (الرميلة) يمتد في أراضي الكويت بمسافة (٥ ـ ٧ كيلومترات) وهذه المنطقة فيها نفط غزير وأن شركة نفط الكويت عند تنازلها عن الأراضي الأخرى على الكويت احتفظت بهذا القسم مما يؤكد احتواء هذه المنطقة على النفط وعندما يستغلها الكويت ويستخرج منها سيؤثر على النفط العراقي بل ويسحب منه مما يضرنا لعقد اتفاق مع شركة نفط الكويت لتنظيم الإنتاج بيننا وتقع هذه المنطقة غرب صفوان وأن الكويت بدأت بالحفر فيها في الشهر الثالث من هذه السنة وأنهم يحفرون أيضاً داخل الحدود العراقية في المنطقة التي أشرت إليها وسئل ممثل وزارة الداخلية عن ذلك فأجاب بأنهم منعوا السلطات الكويتية من الاستمرار في حفر حقل الرميلة المذكور وأوقف الحفر.

وطلب من ممثل وزارة الدفاع التأكيد بأن يجب أن لا يتم تثبيت الحدود دون النظر في الأشياء التي ذكرها وأن اقتراحات وزارة الدفاع بأن يكون خط الحدود وفق المقترح الأول المذكور الذي وافق عليه السيد رئيس الجمهورية.

وبين الدكتور حسن الراوي ممثل وزارة الخارجية بأن رأي السيد وزير الخارجية بأن تقوم اللجنة بدراسة الموضوع بصورة عامة ووضع مشروع اتفاق بصلاحية اللجنة التي ستقوم بتحديد الحدود وبالأخير معرفة الحدود على الأرض قبل المفاوضة.

ثم عرض الدكتور حسن الراوي ممثل وزارة الخارجية ووضع ميناء أم قصر والحدود العراقية الكويتية الحالية واقترح بعض الحلول التي يرتئيها لحل المشكلة لتكون تحت يد المفاوض العراقي عند فتح باب المفاوضات مع السلطات الكويتية.

١): إن المداخل البحرية إلى ميناء أم قصر والأراضي المحيطة بالميناء المذكور يجب أن تكون عراقية حيث لا يمكن تأمين صلاح استعمال الميناء من الوجهة الملاحية أو العسكرية ما لم تكن جزيرة (وربة وبوبيان) والمداخل البحرية المحيطة بهما أرضاً عراقية.

٢): الجزيرتان تؤمنان حماية كافية للميناء ومن البديهي أنه كلما كان خط الحدود بعيداً عن الميناء كلما كان موقعه آمن وأسلم من حركات إنزال معادية.

٣): من المحتمل أن تصل قوة دولة أجنبية إلى الخليج وتمد سيطرتها عليه بذلك يجعل من الجزيرتين قاعدة لمهاجمة الميناء بإنزال قوات معادية وهذا يؤيد ضرورة تأمين حمايتها بتدابير تتخذها الحكومة العراقية بمفردها أو بالاشتراك مع الكويت.

٤): الكويت غير قادرة على المحافظة على هاتين الجزيرتين ولذا فإن المسؤولية تقع على العراق وعليه حمايتها لمصالحه وميناءه. وهذا فيه مصلحة للطرفين.

٥): الجزيرتين المذكورتين خاليتين من السكان وأن جزيرة بوبيان بصورة خاصة تصبح تحت مستوى الماء في معظم أوقات السنة الأمر الذي يجعل الاستفادة من هاتين الجزيرتين اقتصادياً بعيد المآل أو أمراً بعيد التحقيق ولذا فإن ضمهما إلى العراق لا يؤثر على الكويت مادياً أو اقتصادياً ومع ذلك فمن الممكن تطمين الكويت بإمكان البحث عن النفط في هاتين الجزيرتين بالاشتراك مع العراق وبموجب اتفاق خاص لذلك.

٦): بالنظر لتطور وسائل الحرب وآثارها فليس من المعقول أن يحدق الخطر بالعراق ولا يصيب الكويت أو بالعكس وعليه فإن المصالح المشتركة بين البلدين تقضي أو تحتم بالتعاون بين الطرفين وقيام العراق بحماية المنطقة المذكورة بقوة عسكرية بقصد حماية البلدين.

وأضاف ممثل وزارة النفط قائلاً تأكد لدينا بأن ليس هناك نفط في كلا الجزيرتين ولكن من المحتمل أن يكون هناك نفط في المياه الإقليمية لهذه الجزيرتين وفي هذه الحالة يمكن منح ذلك الحق إلى الكويت أو الاشتراك فيه بين العراق والكويت.

واقترح الدكتور حسن الراوي ممثل وزارة الخارجية بعض الحلول للمشكلة وهي التالي:

والاقتراحات لحل المشكلة:

١):البيع أو الهبة.

٢): إطلاق يد العراق في الجزيرتين لقاء الإيجار لمدة تسعة وتسعين سنة.

٣): منحها للعراق وتأييد حق الكويت في البحث عن النفط واستثماره بالاشتراك مع العراق.

٤): جعلها منطقة محايدة.

٥): الاشتراك بين العراق والكويت في العمل سوية لحماية هاتين الجزيرتين بقوات عسكرية مشتركة وبموجب اتفاق يعقد لهذا الغرض بين الطرفين.

٦): اشتراك الكويت في كلفة الميناء نظير جعل الميناء حراً للكويت أو منحه امتياز ما في الميناء لقاء جعل الجزيرتين تحت السيطرة العراقية.

بعد ذلك اقترحت اللجنة الذهاب ومشاهدة الحدود وربة وبوبيان بعد أخذ موافقة السلطات الكويتية على أن تعلم بأن الغرض (دراسة فنية) من وزارة النفط والمساحة محافظة على سرية الموضوع وتسهيلاً لعمل اللجنة.

ختم المحضر ووقع من الحاضرين.

ممثل وزارة النفط السيد عبد السلام حموش

ممثل وزارة الدفاع الرائد الركن فاروق عمر الحريري

ممثل وزارة الخارجية الدكتور حسن الراوي مدير لدائرة الحقوقية العام

ممثل وزارة الإصلاح الزراعي السيد علاء الدين الصقال

ممثل وزارة الداخلية السيد مقدم الشرطة

دائرة المساحة عبد اللطيف يوسف

سكرتير اللجنة إحسان القصاب

السيد الوكيل

حضر صباح هذا اليوم الموافق ١٩٦٤/١١/٧ إلى ديوان هذه الوزارة كل من الرائد الركن علاء أحمد البياتي والسيد علاء الدين الصقال ممثلي كل من الدفاع والمساحة في لجنة الحدود العراقية ـ الكويتية.

وبعد التداول فيما يجب اتخاذه من إجراءات للتحضير إلى السفر إلى الحدود العراقية ـ الكويتية وتطبيق خط الحدود على الأرض كما جاء في كتاب هذه الوزارة المرقم حقوقيه.خاصة ٤٦٩٣/٤٦٩٣/١٧ والمؤرخ في ١٩٦٤/١٠/٢٩ المؤشر طياً. أبدى ممثل وزارة الدفاع الرائد الركن السيد علاء البياتي وأيده في ذلك ممثل المساحة بأن الحدود العراقية ـ الكويتية غير واضحة المعالم وهي في الغالب أراضي صحراوية ولا يمكن البتة من تطبيق الخط على الأرض مائة في المائة وإنما سيكون العمل غير ذي قيمة عملية للأسباب التالية:

١): إن طلبات العراق في تعديل الحدود هي في الواقع من جانب موقع أم قصر وهو الاقتراح الذي قدم بوقته من وزارة الدفاع إلى السيد رئيس الجمهورية والخاص بتعديل الحدود لمصلحة العراق وحماية ميناء أم قصر وهذا يقتضي أن يمر خط الحدود من قصر الصبيه بخط مستقيم إلى الحنابية ثم صفوان ثم يتبع خط الحدود الحالي. أي أن التعديل المطلوب سيتناول المنطقة القريبة من البحر وهذا يقتضي ضم أراضي كويتية إلى العراق، بينما الحدود من صفوان على النهاية لا يشمله أي تعديل وهو في أرض صحراوية. وعلى هذا فإن قيام اللجنة بتطبيق خط الحدود على الأرض ليس له قيمة عملية وإنما هو عمل إضافي لا يستفاد منه، لأن التعديل لا يشمله.

٢): إن خط الحدود الحالي يمر في أراضي صحراوية وليس فيها ما يمكن الاستدلال فيه على الخط المذكور وقيام اللجنة بتطبيق الحد سيكون من جانب واحد فقط وحسب رأي الجهات العراقية علماً بأن الموضوع ذي جانبين العراق والكويت وكل جانب له رأي في ذلك لذا فإن رسم خط الحدود من جانب واحد ليس له قيمة فعلية.

٣): إن قيام اللجنة بتطبيق الخط على الأرض ورسم خريطة له سيأتي بخريطة لا تختلف عن الخرائط الموجودة حالياً حيث سيرسم الخط بموجب الأوصاف المذكورة في الكتب المتبادلة بين العراق والكويت وهذه الأوصاف جاءت غير واضحة المعالم وإنما مطلقة يمكن لكل جانب التمسك بها لصالحه، ولذا فإن لم يتفق عليها بين الجانبين فإنها غير ذات فائدة وبعد الإنفاق على النقاط الرئيسية ومواقعها يرسم الخط بعد تطبيقه على الأرض من قبل الجانبين وهذا لا يكون إلا بعد المفاوضة

٤): بالنظر لطلبات الجمهورية العراقية فإن أي تجاوز من قبل جانب الكويت وهو في الواقع إن وجد مثل هذا التجاوز لا يزيد عن بضع مئات من الأمتار لا قيمة له عملياً حيث إن المهم هو ميناء أم قصر وحدوده ولا مانع من التجاوز إن وافقت الكويت على اقتراح العراق بالتعديل.

وبناء عليه يرى ممثل الدفاع والمساحة وهم المسؤولون الفنيون عن هذه اللجنة أن لا فائدة من ذهاب اللجنة إلى الحدود وتطبيق خط الحدود على الأرض وإنما هو عمل سيستغرق أياماً طويلة بدون أي فائدة عملية. ولذا فإن الأفضل المفاوضة بين السلطات العراقية والكويتية وعلى مستوى عالٍ جداً للوصول إلى النتيجة المطلوبة. وعليه تطلب اللجنة إعادة النظر في موضوع سفر اللجنة والموافقة على إلغاء السفر. وبطيه مخطط تقريبي لإيضاح الموضوع.

هذا وحسب طلبكم أقدم ما جاء أعلاه موقعة من قبل أعضاء اللجنة للتفضل بالإطلاع ورفعها إلى السيد الوزير للتنسيب رجاء.

السيد علاء الدين الصقال	الرائد الركن	الدكتور حسن الراوي
ممثل وزارة الإصلاح	علاء أحمد البياتي	ممثل وزارة الخارجية
الزراعي(المساحة العامة)	ممثل وزارة الدفاع	

اتفـــــــــــاق
بيـــن حكومة دولة الكويت
و حكومة الجمهورية العراقية
بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة

إن حكومتي دولة الكويت والجمهورية العراقية رغبة منهما في تقوية أواصر الود والإخاء وتبادل المصالح المشتركة.

وإيماناً منهما بتعاون الإخوة العرب والمتحاورون منهم بصورة خاصة للاستفادة من موارد الأنهر الطبيعية.

ورغبة منهما في اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الكويت بالمياه العذبة فقد اتفقنا على مايلي:

المادة الأولى

أ): توافق حكومة الجمهورية العراقية على أن تسحب حكومة دولة الكويت من مياه الأنهر الطبيعية في العراق في المواقع التي تختارها وفقاً للدراسات والتحقيقات الفنية التي ستجري فيما بعد كمية من المياه مقدارها مائة وعشرين مليون جالون إمبراطوري في اليوم الواحد دون أن تتقاضى عن هذه الكميات من المياه أي مقابل.

ب): كما توافق حكومة الجمهورية العراقية بأن تدخل ـ عند الطلب ـ في مفاوضات مع حكومة دولة الكويت بقصد تزويد الكويت بكمية أكبر من تلك المياه إذا ما احتاجت إليها في المستقبل.

المادة الثانية

توافق حكومة الجمهورية العراقية على السماح لحكومة دولة الكويت بأن تنشئ في الأراضي العراقية وفي المواقع التي تختارها فيما بعد طبقاً للدراسات الفنية وتوصيات الخبراء الفنين لحكومة الكويت ـ تلك الأجهزة والأعمال اللازمة لسحب كميات المياه المنصوص عليها في المادة الأولى بواسطة خطوط أنابيب، وكذلك المساكن والجسور والأرصفة (الاسكلات) ومستودعات الأنابيب ومخيمات الإنشاءات وجهاز تنقية الماء ومحطات المضخات وغيرها من الأعمال والمنشآت اللازمة للمشروع.

المادة الثالثة

توافق حكومة الجمهورية العراقية على أن تؤجر لحكومة دولة الكويت طيلة مدة سريان هذا الاتفاق الأراضي اللازمة لمد وصيانة وتشغيل خطوط للأنابيب وجميع الأعمال والمنشآت الأخرى اللازمة للمشروع، ويتم تحديد تلك الأراضي فيما بعد بالاتفاق بين الطرفين على خرائط تفصيلية وفقاً للدراسة الفنية وتوصيات الخبراء الفنيين، وذلك بالشروط الآتية:

أ): بالنسبة للأراضي المملوكة ملكاً خاصة تستملكها حكومة الجمهورية العراقية وتؤجرها لحكومة دولة الكويت بإيجار اسمي قدره دينار عراقي واحد في العام طيلة مدة سريان هذا الاتفاق على أن تدفع حكومة دولة الكويت قيمة الاستملاك التي يتفق عليها بين الحكومتين وجميع المصارف المقتضية لذلك عند تحديد تلك الأراضي.

ب): بالنسبة للأراضي المملوكة للحكومة تؤجرها حكومة الجمهورية العراقية لحكومة دولة الكويت طيلة مدة سريان هذا الاتفاق بإيجار اسمي قدره دينار عراقي واحد في العام.

جـ): إذا اتضح أن الأراضي اللازمة لبعض المنشآت أو الأعمال الخاصة بالمشروع واقعة تحت حيازة أو تصرف أية سلطة عامة أو مؤسسة خاصة، أو كان لأحد تلك السلطات أو المؤسسات حق عيني أو شخصي مقرر على تلك الأراضي، فإن حكومة الجمهورية العراقية تتخذ الترتيبات اللازمة بالتشاور مع حكومة دولة الكويت لضمان استخدام تلك الأراضي في الأغراض المخصصة لها في المشروع مقابل أن تدفع حكومة دولة الكويت التكاليف اللازمة.

د): تبقى تلك الأراضي مؤجرة لحكومة دولة الكويت طيلة مدة سريان هذا الاتفاق وتكون تلك الأراضي معفاة من كافة أنواع الرسوم والضرائب الخاصة باستئجار الأراضي.

المادة الرابعة

أ): تكون إدارة تلك المنشآت والأعمال في الأراضي العراقية لحكومة دولة الكويت ولها أن تعين المهندس المقيم المسؤول عن الإدارة والجهاز الفني والإداري التابع له اللازم لتشغيل وصيانة المشروع.

ب): يخضع تعيين الموظفين والعمال المحليين من العراقيين وغير العراقيين للشروط وظروف العمل التي يحددها قانون العمل العراقي وتعطي الأولوية في استخدام الموظفين والعمال الفنيين في المشروع للعراقيين والعرب ما أمكن ذلك، أما العمال غير الفنيين فيستخدمون جميعاً من العراقيين.

ج): تعفى من الضرائب رواتب المهندس المقيم للمشروع وكذلك رواتب أعضاء الجهاز الفني والإداري ـ غير العراقيين ـ الذين تعينهم حكومة دولة الكويت.

المادة الخامسة

في حال قيام حكومة الجمهورية العراقية بمشاريع مقبلة من شأنها التأثير على منشآت المشروع الحالي أو خطوط الأنابيب يجري التشاور مع حكومة دولة الكويت لتنسيق الأعمال التي من شأنها التأثير على المشروع وذلك بفرض ضمان استمرار تدفق المياه دون عائق.

المادة السادسة

تتعهد حكومة الجمهورية العراقية بأن تمكن حكومة دولة الكويت من الحصول على ما تحتاجه من الطاقة اللازمة للمشروع من الموارد الموجودة في أراضيها إذا سمحت بذلك، كما تسمح لحكومة دولة الكويت بأن تمد من أماكن وجود هذه الطاقة إلى أماكن للاستفادة منها في المشروع خطوط الأنابيب اللازمة لنقل غاز الوقود أو نفط الوقود وكذلك الخطوط الكهربائية والأعمال الأخرى اللازمة للاستفادة من تلك الطاقة على نفقتها، كما تمكن لحكومة دولة الكويت الاستفادة من محطات توليد الكهرباء أو أجهزة الطاقة القائمة فعلاً في الأراضي العراقية إذا سمحت بذلك مقابل دفع قيمة الطاقة حسبما يتفق عليها فيما بعد.

المادة السابعة

تتعهد حكومة دولة الكويت أن تمد ـ بناء على طلب حكومة الجمهورية العراقية وبدون مقابل ـ أنابيب لعدد من نقاط المياه غير المنقّى المخصصة للشرب لا تزيد عن خمسة عشرة نقطة في المواقع التي يجري تعيينها فيما بعد على طول مجرى خط الأنابيب وذلك للاستهلاك اليومي للمناطق المجاورة لتلك النقاط على ألا تزيد كمية المياه المخصصة في تلك النقاط جميعاً على نصف مليون جالون إمبراطوري في اليوم الواحد.

المادة الثامنة

تسمح حكومة الجمهورية العراقية بناء على طلب حكومة دولة الكويت للمهندس المقيم للمشروع وللجهاز الفني والإداري التابع له بالدخول والتنقل بحرية في الأراضي العراقية للأغراض الخاصة بالمشروع سواء في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التشغيل، كما تسمح بإقامة أجهزة الاتصال اللاسلكي اللازمة في أماكن المشروع ومرور وسائل النقل المختلفة إلى المشروع سواء أكانت تابعة لحكومة دولة الكويت أو للمستشارين الفنيين الذين تعينهم.

المادة التاسعة

أ): تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية ـ أياً كان نوعها ـ كافة الآلات والمكائن والأنابيب والأجهزة المستوردة لأغراض المشروع وملحقاتها والتي تحدد فيما بعد، سواء جرى استيرادها بطريق البر من الكويت أو بطريق البحر إلى موانئ العراق أو بطريق الجو.

ب): تقبل السلطات في الجمهورية العراقية شهادات الهيئة التي تعينها حكومة دولة الكويت لإشراف على المشروع بعد تأييد مهندس الارتباط العراقي كدليل على أن الموارد المستوردة هي لأغراض المشروع.

المادة العاشرة

تكون حكومة الجمهورية العراقية مسؤولة عن حماية الأعمال والمنشآت وخطوط الأنابيب الخاصة بالمشروع والمقامة داخل أراضيها وعلى طول امتدادها حتى نقطة الحدود كما تكون مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في مناطق الأجهزة والمنشآت الخاصة بالمشروع أينما وجدت في أراضيها، على أن تدفع حكومة دولة الكويت تكاليف ذلك حسبما يتفق عليه.

المادة الحادية عشرة

أ): تتعاون الهيئة التي تعينها حكومة دولة الكويت للإشراف على المشروع وإدارته مع الجهات العراقية المختصة في تبادل المعلومات والدراسات والآراء الفنية وتسهيل أعمال الإدارة والصيانة وتنظيم أعمال الضخ والسحب وكذلك في اختيار موقع السحب وتحديد المناطق المناسبة لمد خطوط الأنابيب وتركيب الأجهزة والآلات وإقامة محطات الضخ وتشغيلها وتسهيل كافة الأعمال والاتصالات اللازمة للمشروع.

ب): تعين حكومة الجمهورية العراقية مهندس ارتباط يتعاون مع المهندس المقيم للمشروع المعين من قبل حكومة دولة الكويت في تحقيق الأغراض المتقدمة، ويكون للهيئة التي تعينها حكومة دولة الكويت حق الاتصال به لتحقيق الأغراض المتقدمة، كما يكون لها أيضاً حق الاتصال مباشرة بالجهات العراقية المختصة، وتتكفل حكومة دولة الكويت بتخصيص السكن والمكتب اللازمين له أسوة بالمهندسين الذين تعينهم حكومة الكويت.

المادة الثانية عشرة

تكون مدة سريان هذا الاتفاق تسعة وتسعين عام تبدأ من تاريخ وضعه موضع التنفيذ، وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء العمل بالاتفاق قبل تسع سنوات على الأقل من انقضاء مدة التسع والتسعين عام المذكورة يبقى الاتفاق ساري المفعول لمدة تسع سنوات من تاريخ إخطار أحد الطرفين للآخر برغبته في إنهاء العمل به.

المادة الثالثة عشرة

إذا حدث شك أو خلاف بين الطرفين في تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه أو فيما يتعلق بحقوق والتزامات أحد الطرفين الناشئة عنه، فإن الطرفين المتعاقدين يحاولان جهدهما تسويته بالمفاوضات المباشرة بينهما بأسرع فرصة ممكنة.

وإذا لم تتم تسويته بهذا الطريق يلجأ الطرفان المتعاقدان ـ كأخوين متحابين ـ إلى التحكيم بالإجراءات الآتية:

أ): يختار كل من الطرفين محكماً واحداً خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إبلاغ أحد الطرفين للآخر كتابياً بذلك ثم يختار المحكمان اللذان وقع عليهما الاختيار محكماً ثالثاً تكون له رئاسة هيئة التحكيم.

ب): إذا لم يتمكن أي من الطرفين من اختيار محكمة خلال المدة المذكورة وإذا لم يتمكن المحكمان اللذان وقع عليهما اختيار رئيس هيئة التحكيم كان للأمين العام لجامعة الدول العربية أن يعين أيهما ـ حسب الحال ـ بناء على طلب كتابي من أحد الطرفين.

ج): يكون قرار هيئة التحكيم باتاً ونهائياً ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة.

المادة الرابعة عشر

يجري الاتفاق فيما بعد على المسائل التفصيلية ذات الطبيعة الفنية والمسائل المكملة وغيرها من المسائل التي لم يتم تحديدها في هذا الاتفاق عند اختيار موقع سحب المياه وإتمام الدراسات الخاصة بالمشروع على أن تراعي في ذلك الاتفاق الأنظمة والقوانين العراقية المعمول بها فيما يختص بتلك المسائل بقدر الإمكان ويضمن هذا الاتفاق في بروتوكول مكمل يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة الخامسة عشر

يجري التصديق على هذا الاتفاق بالطرق الدستورية المقررة في بلد كل من الطرفين ويصبح نافذ المفعول من يوم تبادل وثائق التصديق.

عمل هذا الاتفاق في بغداد من نسختين أصليتين باللغة العربية في اليوم الحادي عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٤ ميلادية الموافق ٢٨ رمضان عام ١٣٨٤ هجرية.

تعتبر كل من النسختين معمول عليها.

صباح الأحمد الصباح	صبحي عبد الحميد
عن حكومة دولة الكويت	عن حكومة الجمهورية العراقية
دولة الكويت	

الكويت في :

عزيزي معالي الوزير:

لي الشرف أن أعلمكم بتسلمي رسالتكم المؤرخة اليوم ونصها:

١): أود أن أشير إلى الاتفاق الذي تم التوقيع عليه اليوم بين حكومتينا بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة والذي وافقت بموجبه حكومة الجمهورية العراقية على أن تسحب حكومة دولة الكويت من مياه الأنهر الطبيعية من العراق كمية من المياه مقدارها مائة وعشرين (١٢٠) مليون جالون إمبراطوري في اليوم الواحد بواسطة خطوط أنابيب.

٢): ويهمني أن أوضح أن حكومة دولة الكويت تجري الآن بعض الدراسات والاستشارات الفنية التي قد تسفر عن تفضيل نقل تلك المياه من المياه العذبة بواسطة قناة طبيعية بدلاً من خطوط للأنابيب.

٣): ولقد فهمت من سعادتكم أن حكومة الجهورية العراقية لا تمانع في هذا التغيير على أن تجري الحكومتان محادثات لتعديل المسائل التفصيلية المتعلقة بالمشروع والمترتبة على هذا التغيير.

٤): فإذا كان هذا التفاهم يمثل تماماً وجهتي النظر التي يتبادلانها جيداً اليوم، فإني أقترح أن تعتبر مذكرتي هذه وردكم عليها بمثابة تأكيد لذلك التفاهم يلحق بالاتفاق المذكور ويعتبر مكملاً له.

واقبلوا يا سيدي الوزير فائق تقديري واحترامي

صباح الأحمد الصباح
وزيـــر الخارجيـــة

معالي صبحي عبد الحميد
وزيـــر الخارجيـــة
بغداد.
الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية

بغداد في:١١ شباط (فبراير) ١٩٦٤.

عزيزي معالي الوزير:

لي الشرف أن أعلمكم بتسلمي رسالتكم المؤرخة اليوم ونصها:

١): أود أن أشير إلى الاتفاق الذي تم التوقيع عليه اليوم بين حكومتينا بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة والذي وافقت بموجبه حكومة الجمهورية العراقية على أن تسحب حكومة دولة الكويت من مياه الأنهر الطبيعية من العراق كمية من المياه مقدارها مائة وعشرين ١٢٠ مليون جالون إمبراطوري في اليوم الواحد بواسطة خطوط أنابيب.

٢): ويهمني أن أوضح أن حكومة دولة الكويت تجري الآن بعض الدراسات والاستشارات الفنية التي قد تسفر عن تفضيل نقل تلك الكمية من المياه العذبة بواسطة قناة طبيعية بدلاً من خطوط الأنابيب.

٣): ولقد فهمت من سعادتكم أن حكومة الجمهورية العراقية لا تمانع في هذا التغيير على أن تجري الحكومتان محادثات لتعديل المسائل التفصيلية المتعلقة بالمشروع والمترتبة على هذا التغيير.

٤): فإذا كان هذا التفاهم يمثل تماماً وجهتي النظر التي تبادلناها جيداً اليوم فإني أقترح أن تعتبر مذكرتي هذه وردكم عليها بمثابة تأكيد لذلك التفاهم يلحق بالاتفاق المذكور ويعتبر مكملاً له.

ويسعدني أن أؤكد لكم أن التفاهم المتضمن في رسالتكم يمثل تماماً وجهتي النظر التي تبادلناها هذا اليوم، كما أوافق على اقتراحكم بأن تعتبر مذكرتكم المتقدمة وردي عليها بمثابة تأكيد لذلك التفاهم يلحق بالاتفاق المذكور، ويعتبر مكملاً له.

واقبلوا يا سيدي الوزير فائق تقديري واحترامي

صبحي عبد الحميد

وزيـــــر الخارجيـــــة

معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح

وزيـــــر الخارجيـــــة

الكويت.

محضر توقيع اتفاق
بين حكومة دولة الكويت
وحكومة الجمهورية العراقية
بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة

إنه في اليوم الحادي عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٤ وفي ديوان وزارة خارجية الجمهورية العراقية، اجتمع المندوبون المفوضون عن حكومتيهما وهما:

السيد صبحي عبد الحميد وزير خارجية الجمهورية العراقية

ومعالي الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية دولة الكويت.

وبعد تبادل وثائق التصديق وجدت صحيحة مستوفاة، قاما بالتوقيع على الاتفاق المذكور أعلاه، ووضعا عليه أختامهما.

وأشهدا على ذلك، حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية في هذا اليوم الحادي عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٤.

صباح الأحمد الصباح	صبحي عبد الحميد
وزير خارجية	وزير خارجية
دولـــة الكويـــــت	الجمهورية العراقيـــة

دولة الكويت
وزارة الخارجيـة

التاريخ: ١٩٦٤/٢/١٩
الرقم:

بيـــان
إلى مجلس الأمــة
بشأن اتفاقيـة
تزويــد الكويت بالمياه العذبــة

كان مشروع تزويد الكويت بكميات وافية من المياه العذبة تجر من شط العرب أو من الأنهر الطبيعية الأخرى في العراق، أملاً يراود أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير، حيث أن تلك المصادر هي المستودع الطبيعي لجلب تلك المياه، كما أن مثل هذا المشروع يعود على البلاد بفوائد جمة ويوثق الترابط والتعاون بين البلدين المتجاورين.

ولقد جرت مباحثات مع الحكومة العراقية حول هذا الموضوع في الأعوام القليلة الماضية لم يكتب لها النجاح، إلا أن بزوغ فجر العلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين الشقيقين إثر توقيع اتفاق الرابع من شهر أكتوبر عام ١٩٦٣، والرغبة الصادقة التي أبدتها الحكومة الحالية في العراق، جعل ذلك الأمل حقيقة ماثلة يواجهها المسؤولون في البلد بروح التعاون الجدي المثمر والترابط الأخوي الصادق.

ولقد كانت الحكومة في الماضي تفكر أساساً في جلب المياه العذبة من شط العرب، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن نسبة الملوحة في ذلك النهر آخذة في ازدياد.

واتجهت بذلك أنظار المختصين في مجلس التخطيط أو في وزارة الكهرباء والماء إلى جلب تلك المياه من نهر دجلة أو الفرات، ولقد كان توافقاً صادقاً أن يقدم المسؤولون في العراق أثناء هذه المباحثات هذه الحقيقة الأساسية كنصيحة أخوية خالصة.

ولكل ذلك، سارعت الحكومة إلى تلبية الدعوة التي وجهها معالي وزير الخارجية العراقي، وسافر وفد كويتي برئاسة وزير الخارجية إلى بغداد في الثامن من هذا الشهر لإجراء المفاوضات مع المسؤولين في العراق.

وقد ساد المفاوضات بين الجانب العراقي والجانب الكويتي جو مشبع بروح الأخوة الحقة والتفاهم الواعي والرغبة الأكيدة والعزم الصادق لإنجاح هذا المشروع، وكان موقف الحكومة العراقية والرسميين العراقيين وعلى رأسهم سيادة المشير الركن الرئيس عبد السلام عارف مثالاً للتعاون الخير بين الأشقاء العرب، وقد عبروا عن ذلك بموافقتهم السريعة على تزويد الكويت بالماء من أي مكان تريد وأي نقطة تختارها من الشط أو النهر بلا مقابل وبدون أي قيد أو شرط.

ولقد كللت تلك المفاوضات بالنجاح، وأثمرت هذا الاتفاق المعروض على المجلس مثالاً حياً للتعاون بين البلدين الشقيقين، وأسساً صالحة يحتذيها العالم أجمع في مجال الأنهر الطبيعية.

ويتضمن الاتفاق موافقة العراق على تزويد الكويت بمائة وعشرين مليون جالون يومياً تجر من أي مكان على الأنهر العراقية تفضله حكومة الكويت بناءً على الدراسات الفنية، وذلك طوال مدة ٩٩ عاماً، بل وبعدها حيث تنتهي الاتفاقية بعد تسع ٩ أعوام من إخطار أحد الطرفين للآخر برغبته في الإنهاء، كما ترك لحكومة الكويت الحق في أن تجر تلك المياه بقناة بدلاً من أنابيب إذا ثبت صلاحية ذلك في المستقبل.

كما تم الاتفاق على أن تؤجر لحكومة الكويت جميع الأراضي اللازمة للمشروع سواء أكانت ملك للحكومة أو ملكاً خاصاً لمواطنين عراقيين بعد استملاكها، وذلك بإيجار اسمي قدره دينار واحد في العام، وعلى أن تدفع حكومة الكويت قيمة استملاك الأراضي المملوكة لأفراد خاصين.

كما اتفق على أن تكون إدارة المشروع حتى في الأراضي العراقية للكويت، وأن تكون الحكومة العراقية مسؤولة عن حراستها مقابل دفع التكاليف المقتضية لذلك، وأن يسمح بإدخال جميع المعدات والآلات اللازمة للمشروع دون أي رسوم جمركية.

ولقد وافقت حكومة الكويت على أن يخصص نصف مليون جالون لاستعمال السكان العراقيين والبدو في المناطق التي يمر بها خط الأنابيب من نقاط لا تزيد عن عشر تتكفل بإنشائها حكومة الكويت.

هذا، إلى جانب التعاون في المسائل الفنية والإدارية وفي التزويد بالطاقة اللازمة لتشغيل المشروع، كما اتفق أيضاً على أن تحدد جميع المسائل الفنية والتفصيلية والتكاليف المالية المترتبة على حكومة الكويت بعد إتمام الدراسات الفنية وتحديد موقع سحب المياه بالضبط، ثم تضمن في بروتوكول يلحق بالاتفاق الأصلي.

وأمام هذه الصورة الواضحة لأسس الاتفاق، وللروح الأخوية الطيبة التي سادت المفاوضات، ترى الحكومة أن الاتفاق الذي تم يشكل أساساً صالحاً للتعاون بين البلدين، بل يصلح أساساً يحتذى بين الجيران العرب في مجال الأنهر الدولية.

ومن ثم نتقدم للمجلس الموقر بمشروع القانون المرفق، للموافقة عليه، توطئة لاستصداره ووضع الاتفاق موضع التنفيذ.

والله ولي التوفيق

وزيــــر الخارجيــة

دولة الكويت

وزارة الخارجيـة

التاريخ: ١٩/٢/١٩٦٤

الرقم:

مشروع قانون
بالتصديق على اتفـــاق بيـــــن
حكومة دولة الكويت
وحكومة الجمهورية العراقية
بشــــأن تزويــد الكويت بالمياه العذبـة

نحن صباح السالم الصباح
نائب أمير الكويت

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى:

ووفق على الاتفاق بين حكومة دولة الكويت، وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة الموقع في بغداد في ٢٨ رمضان ١٣٨٤هـ الموافق ١١ فبراير ١٩٦٤.

المادة ثانية:

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نائب أمير الكويت

صدر في:
/ام.

رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم (١) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناءً على ما عرضه وزير النفط وأقره مجلس الوزراء.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى ـ تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم (شركة النفط الوطنية العراقية) لها شخصية معنوية وتتمتع بأهلية كاملة لتحقيق أغراضها وتدعى فيما يلي (الشركة).

المادة الثانية ـ ١: أغراض الشركة العمل داخل العراق وخارجه في الصناعات النفطية في أية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكربونية الطبيعية وإنتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها (الكيماويات النفطية) أو صنع أجهزتها ولها الاتجار بهذه المواد كافة.

٢: للشركة تحقيقاً لأغراضها أن تقوم بتأسيس شركات بمفردها أو مع غيرها أو أن تساهم في أن تساهم في شركات قائمة.

٣: للشركة التعاقد مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف أوجه التعاون. ولها أيضاً أن تشتريها أو تلحقها بها.

٤: للشركة في حدود أغراضها أن تنشئ بمفردها شركات برأس مال مملوك كله لها وفقاً لنظام أساسي تصدره.

٥: لا تمارس الشركة عملية تصفية وتوزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق ما دام هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانوناً هذه العملية.

المادة الثالثة ـ ١: يحق للشركة أن تمارس الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون في جميع الأراضي العراقية عدا المناطق المشمولة بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ وكذلك الأراضي التي قد تخصصها لها الحكومة بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور.

٢: تختار الشركة المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيها ويخصص لها مجلس الوزراء تلك المناطق بناءً على توصية وزير النفط.

٣: على الشركة أن تتقدم بأول طلب لتحديد المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيها خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ هذا القانون.

المادة الرابعة ـ ١: رأسمال الشركة خمسة وعشرون مليون دينار تدفعه الحكومة بطلب من مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس الوزراء وتجوز زيادته حسب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء باقتراح من مجلس الإدارة.

٢: للحكومة أن تسلم للشركة رأس مال أو جزءاً منه على شكل أعيان مقومة بالنقد.

٣: مسؤولية الشركة محددة برأسمالها.

المادة الخامسة ـ ١: للشركة أن تقترض أو تستلف من أي جهة داخل العراق أو خارجه لتمويل مشاريعها.

٢: ولها أن تقترض أو تستلف بضمان الحكومة حسب الشروط التي يقررها مجلس الوزراء.

وإذا كان الاقتراض عن طريق إصدار سندات داخلية لحاملها فتعفى القروض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلة وتعفى سنداتها وقسائمها والوصولات المتعلقة بها من رسم الطابع.

وتعتبر سنداتها بمثابة نقد لأغراض المناقصات والكفالات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.

٣: يجب ألا يتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة ثلاثة أمثال رأسمالها المقرر.

المادة السادسة ـ تحتفظ الشركة بودائعها لدى البنك المركزي العراقي أو الجهة التي يعينها. ولها أن تتعامل مع البنوك كافة داخل العراق وخارجه.

المادة السابعة ـ ١: تبقى موارد النفط والمواد الهيدروكربونية الموجودة في المناطق التي تخصص للشركة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون ملكاً للدولة غير قابل للانتقال أو السقوط بتقادم الزمن.

٢: تدفع الشركة إلى الحكومة ٥٠% (خمسين في المائة) من أرباحها السنوية الصافية عن حصة الحكومة على أن تعتبر هذه الحصة جزءاً من نفقات التشغيل لغرض احتساب ضريبة الدخل.

المادة الثامنة ـ تتمتع الشركة والشركات المملوكة كلياً لها بما يلي:

١: تعفى أرباحها من أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٩٥) لسنة ١٩٥٩ وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من السنة التي يحقق فيها أول ربح للشركة. كما تعفى بعد بذلك جميع المبالغ الاحتياطية التي تخصصها الشركة من أرباحها لإعادة استثمارها في أغراضها المنصوص عليها من هذا القانون على أن يتم توظيف هذه المبالغ في الأغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات. فإذا لم تستثمر خلال هذه المدة فتخضع لأحكام قانون ضريبة الدخل باعتبارها من أرباح السنة التالية لانتهاء مدة السنوات الخمس المذكورة.

٢: تعفى من جميع الضرائب والرسوم المترتبة على قيامها بأغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.

٣: تعتبر الشركة من المؤسسات ذات النفع العام لغرض الاستملاك.

المادة التاسعة ـ ١: يدير الشركة مجلس إدارة مستقل بشؤونه المالية والإدارية ويتألف من تسعة أعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه وذلك على الشكل التالي:

أ: ثلاثة أعضاء من كبار موظفي الدولة يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية وزير النفط على أن لا تقل درجة كل منهم عن درجة مدير عام.

ب: ستة أعضاء متفرغين يتم تعيينهم وتحديد رواتبهم بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري بناء على توصية وزير النفط على أن يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون النفطية أو الاقتصادية أو القانونية أو الفنية ومن ضمنهم المدير العام للشركة.

ج: يختار مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة هذه الشركة من بين الأعضاء المتفرغين الوارد ذكرهم في الفقرة (ب) ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

د: ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس ليتولى رئاسة المجلس عند غياب الرئيس.

٢: يعين ثلاثة أعضاء احتياط حسب الأسس الواردة في الفقرة (أ ـ ١) من هذه المادة.

٣: تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة العاشرة ـ ١: يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري بناء على توصية وزير النفط.

٢: المدير العام هو الذي يمثل الشركة أمام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قرارات مجلس الإدارة.

وللمجلس أن يعهد إليه ما يراه مناسباً من الصلاحيات.

المادة الحادية عشرة ـ تنفذ قرارات مجلس إدارة الشركة عند صدورها عدا ما يلي:

١: كل مشاركة أو مساهمة تعقدها الشركة مع جهة أخرى لا تنفذ قبل موافقة مجلس الوزراء.

٢: لا تعتبر الشركات المنشأة حسب أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية قائمة ما لم يصادق مجلس الوزراء على قرار إنشائها ونظامها الأساسي وما لم ينشر ذلك في الجريدة الرسمية.

٣: لا ينعقد أي قرض خارجي أو داخل ما لم يوافق على ذلك مجلس الوزراء.

المادة الثانية عشرة ـ ١: تلتزم الشركة بالسياسة النفطية العامة للدولة وترتبط بوزير النفط فيما يتعلق بتنفيذها وفي حالة اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للبت فيه.

٢: يجوز حضور رئيس مجلس الإدارة بناء على موافقة رئيس الوزراء مناقشات مجلس الوزراء في الأمور المتعلقة بالشركة للاستئناس برأيه.

المادة الثالثة عشرة ـ ١: تقوم الشركة بإعداد ميزانيتها السنوية وتقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة، وفي حال تأخر المصادقة وحلول السنة المالية فيعمل على أساس الميزانية السابقة بنسبة ١٢/١ لكل شهر حتى إتمام المصادقة.

٢: على الشركة أن تقوم بتنظيم حساباتها الختامية خلال سنة من انتهاء سنتها المالية على أن يصادق عليها محاسب مجاز يوافق عليه مجلس الإدارة وتنشر الحسابات الختامية في الجريدة الرسمية.

٣: يقدم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً إلى مجلس الوزراء مع حساباتها الختامية

المادة الرابعة عشرة ـ تدار الشركة بنظام داخلي يضعه مجلس الإدارة.

المادة الخامسة عشرة ـ لا تحل ولا تصفى الشركة إلا بقانون.

المادة السادسة عشرة ـ لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة السابعة عشرة ـ ينفذ هذا القانون بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثامنة عشرة ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثامن من شهر شباط لسنة ١٩٦٤.

المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية

عبد الكريم فرحان	طاهر يحيى
وزير الإرشاد	رئيس الوزراء ووكيل
	وزير الدفاع
صبحي عبد الحميد	رشيد مصلح
وزير الخارجية	وزير الداخلية
عبد الكريم العلي	محمود شيت خطاب
وزير التخطيط	وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد الكريم كنونة	عبد العزيز الوتاري
وزير الصناعة	وزير النفط
محمد ناصر	عبد الكريم هاني
وزير التربية والتعليم	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
كامل الخطيب	محمد جواد العبوسي
وزير العدل	وزير المالية
عبد العزيز الحافظ	شامل السامرائي
وزير الاقتصاد	وزير الصحة
عبد الفتاح الآلوسي	عبد الصاحب العلوان
وزير الأشغال والإسكان	وزير الإصلاح الزراعي
	ووكيل وزير الزراعة
حسن مجيد الدجيلي	مصلح النقشبندي
وزير المواصلات	وزير الدولة لشؤون الأوقاف
عبد الرزاق محي الدين	
وزير الدولة لشؤون الوحدة	

نشر في الوقائع العراقية عدد ٩١٢ في ٨/٢/١٩٦٤.

الأسباب الموجبة

إن أهم ما تستهدفه سياسة النفط لحكومة الجمهورية العراقية التي تضمنها المنهاج الوزاري المعلن بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٦٣ إنشاء صناعة نفط وطنية تكون أساساً للفعاليات النفطية المقبلة في استثمار المناطق التي أعيدت حقوق استثمارها إلى الدولة بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ووضع الأسس اللازمة لتنميتها وتطويرها بغية خلق اقتصاد نفطي متقدم لا يقتصر مداه على تصدير النفط الخام فحسب بل يتعداه إلى ممارسة الصناعة النفطية في مراحلها المتعددة، لتحقيق تفاعل أوسع للاقتصاد النفطي مع الاقتصاد القومي العام.

وبالنظر لأهمية الاحتياطات النفطية التي من المتوقع أن تمنح حقوق استثمارها للشركة الوطنية وعلاقتها بمستقبل البلاد الاقتصادي فقد نص القانون على أن يكون رأس مال الشركة حكومياً محضاً وذلك تمشياً مع مبدأ سيادة الدولة على مواردها المعدنية ذات الطبيعة الاحتكارية.

على أن ذلك لا يمنع الشركة تبعاً لضخامة رؤوس الأموال التي تحتاجها، أو بناء على ضرورات التسويق أو متطلبات البناء التكنيكية والفنية، من أن تستعين برؤوس أموال أخرى وطنية أو أجنبية عن طريق الاقتراض أو المشاركة أو التعاون التجاري بمختلف أساليبه مع المؤسسات أو الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار النفطي وذلك ضمن الإطار القانوني الذي تقوم عليه الشركة.

وبناء على ضرورة إعطاء الشركة الاستقلال المالي والإداري الذي يمكنها من أن تمارس بكفاءة تامة مسؤولياتها المتشعبة والمتوسعة باضطراد بحيث تحقق الهدف من تأسيسها فقد أكد القانون على هذا الاستقلال ونص على أن تكون قرارات مجلس إدارة الشركة نافذة بمجرد صدورها عدا فيما يتعلق منها ببعض الأمور التي تعتبر من قبيل السياسة النفطية العليا فقد نص على ممارستها من قبل مجلس الوزراء.

الوقائع العراقية

الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد في العراق مسجلة في دائرة البريد المركزي ببغداد تحت رقم (١).

الأحد ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٨٣ و١٠ أيار سنة ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الدستور المؤقت

إجابة إلى رغبة الشعب والقوات المسلحة التي زحفت طلائعها في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ لإنقاذ البلاد من شرور الانحراف والتسلط الحزبي، وتحقيقاً لروحية ثورة ذلك اليوم المجيد التي تهدف إلى إيجاد الاستقرار والطمأنينة وتهيئة الفرص الكافية لمختلف أبناء الشعب دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين، للانصراف إلى العمل المثمر، وتصحيح الأوضاع الاجتماعية، وبناء المجتمع الفاضل، الذي ينعم بالرفاه والثقافة والعلم والصحة ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح العربية والإسلامية وحب الوطن والوحدة الشاملة.

نعلن هذا الدستور المؤقت الذي ثبتت فيه قواعد الحكم ونظمت به علاقة الدولة بالفرد والمجتمع ليعمل به مدة فترة الانتقال، التي نرجو ألا يطول أمدها حيث يوضع دستور البلاد الدائم الذي تكون الكلمة الأخيرة فيه للشعب في إقرار نظام الحكم الجمهوري ونوعه، مستعينين جميعاً بالله تعالى العلي القدير، متمثلين بقوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ والله ولي التوفيق.

الباب الأول

الدولـــة

مادة ١ ـ الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام.

والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

مادة ٢ ـ الجمهورية العراقية دولة سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

مادة ٣ ـ الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية.

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٤ ـ التضامن الاجتماعي أساس المجتمع العراقي.

مادة ٥ ـ الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

مادة ٦ ـ تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين.

مادة ٧ ـ يهدف النظام الاقتصادي في العراق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال.

مادة ٨ ـ توجه الدولة الاقتصاد القومي وفقاً لخطة شاملة تضعها بقانون. يتعاون في إطارها القطاع العام والقطاع الخاص لمواصلة التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

مادة ٩ ـ الثروات الطبيعية مواردها وقواها جميعاً ملك للدولة وهي التي تكفل حسن استغلالها.

مادة ١٠ ـ يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي. ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب.

مادة ١١ ـ للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن باعتبارها مصدراً لرفاهية الشعب وقوة الوطن.

مادة ١٢ ـ الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

وحق الإرث مكفول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة ١٣ ـ يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع.

مادة ١٤ ـ تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها.

مادة ١٥ ـ تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة.

مادة ١٦ ـ تكفل الدولة خدمات الضمان الاجتماعي وللعراقيين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة والمرض أو العجز أو البطالة.

مادة ١٧ ـ العمل في الجمهورية العراقية حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر.

والوظائف العامة تكليف للقائمين بها ويهدف موظفو الدولة في أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب.

الباب الثالث

الحقـوق والواجبـات العامـة

مادة ١٨ ـ الجنسية العراقية يحددها القانون.

مادة ١٩ ـ العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

مادة ٢٠ ـ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها.

مادة ٢١ ـ العقوبة شخصية.

مادة ٢٢ ـ لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا وفق أحكام القانون.

مادة ٢٣ ـ المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع أو بالوكالة.

ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو نفسانياً.

مادة ٢٤ ـ كل متهم في جناية يجب أن يكون له من يدافع عنه وبموافقته.

مادة ٢٥ ـ لا يجوز أن يحظر على عراقي الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مادة ٢٦ ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة ٢٧ ـ للمنازل حرمة ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال والكيفية المبينتين في القانون.

مادة ٢٨ ـ حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.

مادة ٢٩ ـ حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون.

مادة ٣٠ ـ حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣١ ـ حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى أسس وطنية مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣٢ ـ للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

مادة ٣٣ ـ التعليم حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها. وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي.

مادة ٣٤ ـ تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه، وهو في مراحله وأنواعه المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها ومعاهدها بالمجان.

٣٥ ـ تكفل الدولة للعراقيين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة وتنظيم حق الراحة والإجازات.

مادة ٣٦ ـ الرعاية الصحية حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيه.

مادة ٣٧ ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء خدمة العلم شرف للعراقيين.والتجنيد إجباري وفقاً للقانون.

مادة ٣٨ ـ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وشرف ولا تفرض ضريبة أو رسم ولا يجوز إعفاء أحد منهما إلا بقانون.

مادة ٣٩ ـ الانتخاب حق للعراقيين على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.

الباب الــرابع

نظــــام الحكـــــم

الفصــل الأول: رئيـــس الدولـــة

مادة ٤٠ ـ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور.

مادة ٤١ ـ يشترط فيمن يكون رئيساً للجمهورية أن يكون عراقياً من أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن العراق منذ سنة ١٩٠٠ شمسية على الأقل ـ وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية ـ وأن يكون مسلماً ملتزماً بالشعائر الدينية وأن لا يقل عمره عن أربعين عاماً. وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا يكون متزوجاً من أجنبية وتعتبر المرأة العربية التي من أبوين وجدين عربيين عراقية لهذا الغرض.

مادة ٤٢ ـ يؤدي رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء مجتمعين قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ووطني وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري واحترام الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

مادة ٤٣ ـ يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم.

مادة ٤٤ ـ يصادق رئيس الجمهورية على القوانين والأنظمة وقرارات مجلس الوزراء.

مادة ٤٥ ـ يقر رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويصادق عليها.

مادة ٤٦ ـ أ: يعين رئيس الجمهورية الضباط ويحيلهم إلى التقاعد وفقاً للقانون.

ب: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والقضاة والحكام والممثلين السياسيين وفقاً للقانون.

جـ: يعتمد رئيس الجمهورية ممثلي الدول الأجنبية والهيئات الدولية لدى الجمهورية العراقية.

مادة ٤٧ ـ رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة.

مادة ٤٨ ـ لرئيس الجمهورية إعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ بعد موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة.

مادة ٤٩ ـ رئيس الجمهورية هو الذي يعلن الحرب ويقبل الهدنة والصلح بعد موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

مادة ٥٠ ـ يشكل رئيس الجمهورية مجلس دفاع وطني ويتولى رئاسته وتحدد اختصاصاته بقانون.

مادة ٥١ ـ لرئيس الجمهورية في حالة خطر عام أو احتمال حدوثه بشكل يهدد سلامة البلاد وأمنها أن يصدر قرارات لها قوة القانون بقصد حماية كيان الجمهورية وسلامتها وأمنها بعد موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة.

مادة ٥٢ ـ لا ينفذ حكم الإعدام إلا بتصديق من رئيس الجمهورية وله حق تخفيف أية عقوبة أو رفعها بعفو خاص أما العفو العام فلا يكون إلا بقانون.

مادة ٥٣ ـ يشكل رئيس الجمهورية عند غيابه عن العراق أو إذا تعذر عليه القيام بواجباته بسبب ما مجلسا جمهورياً للنيابة عنه قوامه ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني لقيادة الثورة ويحدد له الصلاحيات التي يراها بمرسوم جمهوري.

مادة ٥٤ ـ إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني بجلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء للنظر في قبول الاستقالة أو رفضها بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء.

مادة ٥٥ ـ عند خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان ينعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في جلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس للجمهورية بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب على أن يتم اختيار الرئيس الجديد من بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة.

مادة ٥٦ ـ خلال فترة خلو منصب رئاسة الجمهورية يستمر رئيس الوزراء على ممارسة صلاحياته ولا يحق له ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية.

مادة ٥٧ ـ يحدد القانون راتب رئيس الجمهورية ولا يسري تعديل الراتب أثناء مدة الرياسة التي تقرر فيها التعديل.

مادة ٥٨ ـ لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أي عمل اقتصادي آخر أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه.

مادة ٥٩ ـ يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الحكومة السياسية العامة للدولة في جميع نواحيها العسكرية والسياحية والاقتصادية ويشرف على تنفيذها.

مادة ٦٠ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية بسبب أعمال وظيفته إلا في أحوال خرق الدستور أو الخيانة العظمى. أما تبعته فيما يختص في الجرائم العامة فهي خاضعة للقوانين العادية. ولا يجوز اتهامه بسبب هذه الجرائم أو بسبب خرق الدستور أو الخيانة العظمى إلا من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة بقرار من أكثرية ثلثي المجموع الكلي لأعضائه. ولا يجوز محاكمته إلا من قبل محكمة خاصة وعلى الوجه المبين بالقانون.

الفصل الثاني: السلطـــة التشريعيـة

مادة ٦١ ـ مجلس الأمة هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية.

مادة ٦٢ ـ يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريقة الانتخاب السري العام ويحدد عدد الأعضاء وطريقة الانتخاب وأحكامه ودعوة الناخبين بقانون يصدر بها لا يقل عن ستة أشهر قبل انتهاء فترة الانتقال.

مادة ٦٣ ـ يمارس كل من المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال وفقاً لقانون المجلس الوطني لقيادة الثورة، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الدستور.

الفصل الثالث: السلطـة التنفيذيـــة

أولاً: رئيس الجمهورية

مادة ٦٤ ـ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

ثانياً: الحكومة

مادة ٦٥ ـ الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة.

مادة ٦٦ ـ تتكون الحكومة من رئيس وزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ويدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة ويرأس مجلس الوزراء.

مادة ٦٧ ـ تتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفقاً للقوانين والأنظمة والمراسيم الجمهورية وتمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك.

مادة ٦٨ ـ تتولى الحكومة تنظيم وتنفيذ المهام الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ورفاهية الشعب لبناء المجتمع الفاضل وتنتهج سياسة خارجية سليمة.

مادة ٦٩ ـ تمارس الحكومة الاختصاصية الآتية:

أ: توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمصالح والهيئات العامة.

ب: إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها.

جـ: إعداد مشروعات القوانين والأنظمة.

د: تعيين الموظفين وعزلهم وفصلهم وإحالتهم على التقاعد طبقاً للقانون.

هـ: إعداد الميزانية العامة للدولة والميزانية الملحقة بها.

و: إعداد الخطة العامة للدولة، لتطوير الاقتصاد القومي واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذها وفقاً للقانون.

ز: الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان وأعمال التأمينات للدولة.

ح: عقد القروض ومنحها في حدود السياسة العامة للدولة.

ط: الإشراف على جميع المصالح شركات الرسمية والشركات الحكومية والمؤسسات ذات النفع العام.

ي: ملاحظة ومتابعة تنفيذ القوانين والأنظمة والقرارات والمراسيم الجمهورية والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

ك: مراقبة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ولها أن تلغي أو تعدل قراراتها غير الملائمة على الوجه المبين في القانون.

مادة ٧٠ ـ تؤسس في الجمهورية العراقية سلطة للإشراف والرقابة المالية العامة، وتنظيم أصول تأليفها ونهوضها بأعمال الرقابة والإشراف بقانون.

مادة ٧١ ـ تكون مداولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بالأكثرية بحضور أغلبية أعضائه وبموافقة أغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وقراراته ملزمة لجميع الأعضاء.

مادة ٧٢ ـ يشترط فيمن يعين رئيساً للوزراء أو نائباً لرئيس الوزراء أو وزيراً أن يكون عراقياً ومن أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن في العراق منذ سنة ١٩٠٠ شمسية على الأقل وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية، بالغاً من العمر ٣٠ ثلاثين سنة شمسية، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية. وأن لا يكون متزوجاً بأجنبية (وتعتبر المرأة العربية من أبوين وجدين عربيين عراقية لهذا الغرض).

مادة ٧٣ ـ يؤدي أعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرتهم مهام وظائفهم اليمين الآتية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ووطني وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري وأحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

مادة ٧٤ ـ لا يجوز لرئيس الوزراء أو نوابه أو الوزير أثناء توليته منصبه أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أي عمل اقتصادي آخر أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه.

مادة ٧٥ ـ لرئيس الجمهورية ولمجلس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال منصبه على الوجه المبين في القانون.

مادة ٧٦ ـ استقالة رئيس الوزراء أو إعفاؤه من منصبه تتضمن استقالة الوزراء كافة.

ثالثاً: القوات المسلحة

مادة ٧٧ ـ القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب وهي عدته لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها والحفاظ على وحدته الوطنية.

مادة ٧٨ ـ الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة التي تشمل الجيش والشرطة والأمن والدرك.

مادة ٧٩ ـ لا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

مادة ٨٠ ـ تنظم التعبئة العامة (النفير) وفقاً للقانون.

مادة ٨١ ـ يعين القانون شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة.

مادة ٨٢ ـ لا يجوز لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الانتماء إلى حزب أو فئة سياسية ويحظر حظراً باتاً ترويج الآراء السياسية والحزبية بين القوات المسلحة بأية طريقة كانت.

رابعاً: الإدارة المحلية

مادة ٨٣ ـ تقسم الجمهورية العراقية إلى وحدات إدارية تنظم وتدار وفقاً للقانون.

مادة ٨٤ ـ تختص الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة للدولة، ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وذلك على الوجه المبين في القانون.

الفصل الرابع: السلطـــة القضائيـــة

مادة ٨٥ ـ الحكام والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة وتنظيم السلطة القضائية بقانون.

مادة ٨٦ ـ يرتب القانون أقسام ودرجات المحاكم ويعين اختصاصاتها.

مادة ٨٧ ـ جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب.

مادة ٨٨ ـ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

مادة ٨٩ ـ الحكام والقضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين في القانون.

مادة ٩٠ ـ يعين القانون شروط تعيين الحكام والقضاة ونقلهم وانضباطهم.

مادة ٩١ ـ ينظم القانون وظيفة الإدعاء العام ونوابه واختصاصاته.

مادة ٩٢ ـ يكون تعيين رئيس الادعاء العام ونوابه وانضباطه وعزلهم وفقاً للقانون.

مادة ٩٣ ـ يشكل مجلس الدولة بقانون ويختص بالقضاء الإداري وصياغة القوانين والأنظمة وتدقيقها وتفسيرها.

الباب الخامس

أحكـــام عامـــة

مادة ٩٤ ـ مدينة بغداد، عاصمة الجمهورية العراقية.

مادة ٩٥ ـ يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة ٩٦ ـ تسري أحكام القوانين من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز ـ في غير المواد الجنائية ـ النص في القانون على خلاف ذلك.

مادة ٩٧ ـ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة إلا إذا نص على خلاف ذلك.

الباب السادس

أحكـــام انتقاليـــة

مادة ٩٨ ـ يكون للقرارات والبيانات والأوامر والمراسيم الصادرة من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة أو القائد العام للقوات المسلحة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني لسنة ١٩٦٣ شمسية قوة القانون من تاريخ صدورها وتلغي كل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بالطريقة المبينة في هذا الدستور المؤقت.

مادة ٩٩ ـ تبقى التشريعات النافذة قبل صدور هذا الدستور المؤقت سارية المفعول ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بالطريقة المبينة في هذا الدستور المؤقت.

مادة ١٠٠ ـ يؤدي رئيس الجمهورية الحالي بمجرد نفاذ هذا الدستور المؤقت أمام المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء مجتمعين اليمين المذكورة في المادة (٤٢).

مادة ١٠١ ـ يستمر رئيس الجمهورية الحالي على ممارسة مهام منصبه إلى أن ينتخب رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور الدائم.

مادة ١٠٢ ـ لا تتجاوز فترة الانتقال ثلاث سنوات اعتباراً من نفاذ هذا الدستور المؤقت.

مادة ١٠٣ ـ يلغي الدستور المؤقت المؤرخ في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٨.

مادة ١٠٤ ـ يبقى هذا الدستور المؤقت نافذ المفعول حتى نفاذ الدستور الدائم الذي يضعه مجلس الأمة أو قيام دولة الوحدة.

مادة ١٠٥ ـ ينفذ هذا الدستور المؤقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ١٠٦ ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور.

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان لسنة ١٩٦٤.

المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية

عبد الكريم العلي
وزير التخطيط

طاهر يحيى
رئيس الوزراء ووكيل وزيري
الدفاع والشؤون البلدية والقروية

صبحي عبد الحميد
وزير الخارجية

رشيد مصلح
وزير الداخلية
ووكيل وزير الثقافة والإرشاد

عبد الكريم كنونة
وزير الصناعة

عبد العزيز الوتاري
وزير النفط

محمد ناصر
وزير التربية
كامل الخطيب
وزير العدل
عبد العزيز الحافظ
وزير الاقتصاد
عبد الفتاح الآلوسي
وزير الأشغال والإسكان
حسن مجيد الدجيلي
وزير المواصلات
عبد الرزاق محي الدين
وزير الوحدة

عبد الكريم هاني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية
محمد جواد العبوسي
وزير المالية
شامل السامرائي
وزير الصحة
عبد الصاحب العلوان
وزير الإصلاح الزراعي
مصلح النقشبندي
وزير الأوقاف
عبد الغني سعيد الراوي
وزير الزراعة

رقم (٦١) لسنة ١٩٦٤
قانون
المجلس الوطني لقيادة الثورة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم (١) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى ـ ١: يتألف المجلس الوطني لقيادة الثورة على النحو الآتي:

أولاً: رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة رئيساً للمجلس.

ثانياً: أعضاء بحكم مناصبهم.

أ: رئيس الوزراء.

ب: رئيس أركان الجيش

جـ: معاونو رئيس أركان الجيش.

د: قادة الفرق.

هـ: قائد القوة الجوية.

و: الحاكم العسكري العام.

ز: ضباط الجيش المستوزرون الذين ساهموا مساهمة فعلية في ثورة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

ثالثاً: الضباط الذين يرتأيهم المجلس الوطني لقيادة الثورة على أن لا يتجاوز مجموع أعضائه العشرين عضواً.

٢: يشترط في عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة ما يأتي:

أ: أن يكون عراقياً ومن أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن العراق منذ سنة ١٩٠٠ شمسية على الأقل، وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية وأن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا يكون متزوجاً من أجنبية وتعتبر المرأة العربية التي من أبوين وجدين عربيين عراقية لهذا الغرض.

ب: لا تقل رتبته عن مقدم.

جـ: المساهمة الفعلية في ثورة ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣.

د: عدم الانتماء إلى حزب أو فئة سياسية.

٣: ينتخب الأعضاء المذكورون في الفقرة(ثالثاً) ويقالون بأكثرية ثلثي الأعضاء المذكورين في الفقرتين (أولاً) و(ثانياً) من هذه المادة.

المادة الثانية ـ يؤدي أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرتهم مهامهم اليمين الآتية (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ووطني وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري واحترم القانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

المادة الثالثة ـ يمارس المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطات الآتية:

أ: السلطة التشريعية بما في ذلك تشريع ميزانية الدولة.

ب: إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

جـ: إعلان التعبئة العامة (النفير) إعلان الحرب وقبول الهدنة والصلح.

د: اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد واستقلالها.

هـ: اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن الداخلي.

و: الإشراف العام على شؤون الجمهورية بما يكفل حماية الثورة وتحقيق أهدافها خلال فترة الانتقال.

المادة الرابعة ـ ١: لكل عضو من المجلس الوطني لقيادة الثورة حرية الكلام التامة ولا تتخذ أية إجراءات ضده من أجل رأي يبديه أو من أجل تصويت في المجلس.

ب: يتمتع عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة بحصانة تمنع اتخاذ تعقيبات قانونية ضده إلا بإذنٍ من الرئيس وقرار من المجلس يصدر بالأكثرية يتضمن الأسباب الموجبة لذلك. وتسقط عنه الحصانة أيضاً إذا قبض عليه متلبساً بالجريمة.

المادة الخامسة ـ ١: لا ينعقد اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة إلا بحضور الرئيس أو من ينيبه.

ب: يجتمع المجلس مرة في الأسبوع على الأقل إلا إذا ارتأى الرئيس أو المجلس خلاف ذلك.

المادة السادسة ـ تتخذ القرارات في المجلس بأكثرية عدد أعضائه عدا ما نص عليه خلاف ذلك وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة السابعة ـ ١: يعين الرئيس سكرتيراً عاماً للمجلس من بين أعضائه أو من غيرهم وله أن يخوله التوقيع على قرارات المجلس بعد إطلاعه عليها.

ب: يتولى السكرتير العام رئاسة ديوان المجلس.

المادة الثامنة ـ تعرض مشروعات القوانين التي يقرها مجلس الوزراء على المجلس الوطني لقيادة الثورة للمصادقة عليها وعند الامتناع عن تصديقها يعيدها إلى مجلس الوزراء مع ملاحظاته عليها فإذا أصر مجلس الوزراء على رأيه السابق فلرئيس الجمهورية حق التصديق أو الرفض أو التعديل.

المادة التاسعة ـ لا يتقاضى عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة راتباً أو مخصصاً لقاء عضويته أو عمله ويعتبر

حكم هذه المادة نافذاً من ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ شمسية.

المادة العاشرة ـ لا يستحق عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة عن عضويته في المجلس راتباً تقاعدياً لأي سبب من الأسباب ويعتبر حكم هذه المادة نافذاً من ١٤رمضان ١٣٨٢ هجرية الموافق ليوم ٨ شباط ١٩٦٣ شمسية.

المادة الحادية عشرة ـ يفقد عضو المجلس الوطني عضويته في الحالات الآتية:

أ: إذا أدين بجريمة ما من محكمة مختصة.

ب: إذا فقد أي شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون.

جـ: إذا استقال وقبلت استقالته أو أقيل بموافقة ثلثي أعضاء المجلس.

المادة الثانية عشر ـ أ: القرارات والأوامر الصادرة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ صدرت ولها حكم القوانين والأنظمة أو التعليمات أو القرارات أو الأوامر تبعاً لما تقرره التشريعات النافذة بالنسبة لموضوع تلك القرارات أو الأوامر وتنظيمه بقانون أو نظام أو تعليمات أو قرارات أو أوامر.

ب: القرارات والأوامر والمراسيم الصادرة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة أو رئيس الجمهورية أو القائد العام للقوات المسلحة منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ تعتبر موافقة للقانون تبعاً لما تقرره التشريعات النافذة بالنسبة لتلك القرارات والأوامر والمراسيم.

المادة الثالثة عشرة ـ يمارس رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تتضمن جميع صلاحيات المجلس الوطني لقيادة الثورة لمدة عام واحد تتجدد تلقائياً كلما تطلب الأمر ذلك وبتقديرٍ منه.

المادة الرابعة عشرة ـ لا يعمل بالنصوص التي تتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الخامسة عشرة ـ يلغى قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣.

المادة السادسة عشر ـ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره.

المادة السابعة عشرة ـ على الوزراء والمسؤولين تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان لسنة ١٩٦٤.

المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية

صبحي عبد الحميد	طاهر يحيى
وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الثقافة والإرشاد	ووكيل وزيري الدفاع والشؤون البلدية والقروية
عبد الكريم العلي	رشيد مصلح
وزير التخطيط	وزير الداخلية
عبد الكريم كنونه	عبد العزيز الوتاري
وزير الصناعة	وزير النفط
محمد جواد العبوسي	عبد الكريم هاني

وزير المالية — وزير العمل والشؤون الاجتماعية
كامل الخطيب — عبد العزيز الحافظ
وزير العدل — وزير الاقتصاد
عبد الصاحب العلوان — عبد الفتاح الآلوسي
وزير الإصلاح الزراعي — وزير الأشغال والإسكان
مصلح النقشبندي — شامل السامرائي
وزير الأوقاف — وزير الصحة
محمد ناصر — حسن مجيد الدجيلي
وزير التربية — وزير المواصلات
عبد الغني سعيد الراوي — عبد الرزاق محيي الدين
وزير الزراعة — وزير الوحدة

نشر في الوقائع العراقية عدد ٩٤٨ في ٩/٥/١٩٦٤

الأسباب الموجبة

منذ أن انحرف الحزبيون بثورة الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢هـ واستعلوا على الشعب، وأرادوا أن يستعبدوه ويسخروه في خدمتهم الشخصية وأغراضهم الحزبية. وتأكدت خيانتهم للأمة العربية والإسلام بالوقوف في طريق مسيرتها الكبرى نحو الوحدة الشاملة، وافتعال الأحداث للتفريق في صفوفها. ثم بلغ السيل الزبى في الثالث عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ شمسية عندما قصفوا مبنى رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع ودمروا الطائرات الحربية الجاثمة في مدارجها وأوعزوا إلى حرسهم اللاقومي بالتصدي لأفراد القوات المسلحة واحتلال المرافق العامة منذ أن انكشف القناع وسفر وجه الإلحاد والتآمر البغيضين، لم يعد هناك بد من قيام ثورة جديدة، تحفظ للعراق عروبته وإسلاميته وللقانون سيادته وللشعب حريته وللمواطن كرامته. وتؤمن للبلاد الاستقرار، وللنفوس الطمأنينة.

فكان يوم الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ شمسي بدء التحول العظيم ومنطلق الثورة المجيدة، التي قامت بها القوات المسلحة. بعد أن وضعت ثقتها بالمجلس الوطني لقيادة الثورة بتكوينه الجديد السليم الذي استجاب إلى الدعوة وحمل الأمانة وباشر تنفيذ الرسالة في اللحظات الأولى من ذلك اليوم المجيد فأصدر البيان رقم (١) الذي رسم فيه ملامح تكوينه والخطوط العريضة لأهدافه.

ولهذا كله فقد اقتضى هذا التغيير الجذري تشريع هذا القانون وإلغاء القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ الذي لم يعد يتلاءم ووضع البلاد التي تتطلع إلى الاستقرار وتعمل من أجل الازدهار في ظل دستور تثبت فيه قواعد الحكم وتنظم به علاقة الدولة بالفرد والمجتمع خلال فترة الانتقال التي ستكون قصيرة إن شاء الله.

رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤
قانون
تأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى أحكام الدستور الموقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى ـ تؤمم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة.

المادة الثانية ـ أ: تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات اسمية على الدولة تستحق بعد خمس عشرة سنة من تاريخ نشر هذا القانون بفائدة ٣٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول ويجوز للحكومة أن تطفي هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الإطفاء الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل.

ب: يخصص ٢٥٪ من الأرباح السنوية الصافية للشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى لتعويض حملة السندات وتعطي الأولوية لحملة السندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية عن (خمسمائة) دينار وتصدر المؤسسة الاقتصادية المعرفة بقانون المؤسسة التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك.

المادة الثالثة ـ يحدد سعر التأميم لكل سهم حسب آخر جدول للأسهم لدى مصرف الرافدين أو على أساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات في يوم صدور هذا القانون أيهما أقل.

المادة الرابعة ـ أ: تحتفظ الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها ولا تنتقل التزاماتها السابقة إلى الدولة إلا في حدود ما آل إليها من أموال تلك الشركات والمنشآت وحقوقها في تاريخ التأميم.

ب: تعتبر جزءاً من التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها الأرباح المتحققة والمعلن عن توزيعها قبل تنفيذ هذا القانون ولا تشمل الأرباح غير المعلن عن توزيعها.

المادة الخامسة ـ تلحق جميع الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى بالمؤسسة الاقتصادية التي تختص بالإشراف عليها وللمؤسسة الاقتصادية إدماج أي شركة أو منشأة منها في شركة منشأة أخرى.

المادة السادسة ـ يجوز للمؤسسة الاقتصادية بالنسبة للشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تعفي المدير العام أو المدير المفوض أو العضو المنتدب لأي شركة أو منشأة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم من أعمالهم وإن تعين مجلساً مؤقتة أو مديراً عاماً أو عضواً منتدباً له ولها حق تخويلهم سلطات مجلس الإدارة وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد.

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو المدير العام أو العضو المنتدب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص العضو المنتدب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق المؤسسة العامة التابعة لها أو للمؤسسة الاقتصادية مؤقتاً إلى حين تشكيل المؤسسة العامة المختصة.

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

المادة السابعة ـ إذا كانت الأسهم التي آلت إلى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً لهذا القانون.

المادة الثامنة ـ لا يجوز للبنوك أو الشركات أو الهيئات تسليم الأسهم الخاصة بالشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى المودعة لديها ويجوز لصاحب العلاقة أن يحصل من المودع لديها ويجوز لصاحب العلاقة أن يحصل من المودع لديه على شهادة بما له من أسهم مودعة ويجب أن تتضمن هذه الشهادة أسباب الإيداع وما قد يكون على الأسهم من حقوق للمودع لديه.

المادة التاسعة ـ تصدر المؤسسة الاقتصادية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة العاشرة ـ يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من قام بأعمال تخريبية ضد أي شركة أو مؤسسة من المؤسسات التي شملها هذا القانون.

المادة الحادية عشرة ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

المادة الثانية عشرة ـ ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٤.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤.

المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية

رشيد مصلح وزير الداخلية	طاهر يحيى رئيس الوزراء ووكيل وزيري الدفاع والصناعة
عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد	عبد المجيد سعيد وزير التربية
كامل الخطيب وزير العدل	صبحي عبد الحميد وزير الخارجية
عبد العزيز الحافظ وزير الاقتصاد	محمد جواد العبوسي وزير المالية ووكيل وزيري التخطيط والنفط

عبد الكريم هاني	شامل السامرائي
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
عبد الصاحب العلوان	عبد الفتاح الآلوسي
وزير الإصلاح الزراعي	وزير الأشغال والإسكان
	ووكيل وزير المواصلات
عبد الغني الراوي	مصلح النقشبندي
وزير الزراعة	وزير الأوقاف
عبد الرزاق محي الدين	إسماعيل مصطفى
وزير الوحدة	وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر في الوقائع العراقية عدد ٩٧٥ في ١٤/٧/١٩٦٤.

جدول الشركات والمؤسسات المؤمنة

شركة السمنت العراقية	شركة دخان عبود
شركة سمنت الرافدين	شركة الدخان الأهلية
شركة سمنت الفرات	شركة صناعة الجلود الوطنية
شركة السمنت المتحدة	شركة باتا العراقية
شركة الصناعات العقارية	شركة طحن حبوب الشمال
شركة المواد البنائية العراقية	شركة طحن وتجارة الحبوب العراقية
شركة صناعات الاسبست	شركة المطاحن الفنية
شركة الغزل والنسيج العراقية	شركة معامل طحين الدامرجي
شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	شركة الرافدين للطحن والتجارة
شركة السجاد العراقية	شركة الكبريت المتحدة
شركة صناعة الجوت العراقية	شركة اتحاد مصانع الورق
شركة استخراج الزيوت النباتية	شركة المخازن العراقية
شركة منتوجات بذور القطن	الشركة الإفريقية العراقية
شركة الرافدين لصناعة المنظفات	الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع (كتانة سابقاً)
معمل صابون ومنظفات كافل حسين	
شركة دخان الرافدين	

رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤
قانون
تأميـم البنـوك والمصارف التجاريـة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى أحكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى ـ تؤمم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الأجنبية وتؤول ملكيتها إلى الدولة بما فيها الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة المسجلة باسمها أو باسم مركزها الرئيسي في الخارج إذا كانت أجنبية.

المادة الثانية ـ أ: تحتفظ المصارف المؤممة بشكلها القانوني الحالي وتستمر في مزاولة نشاطها على هذا الأساس إلى حين إصدار تشريع خاص بها.

ب: تكون الدولة مسؤولة عن الالتزامات السابقة للمصارف بحدود ما آل إليها من أموال وحقوقها في تاريخ التأميم.

المادة الثالثة ـ أ: يعوض حاملو أسهم المصارف العراقية المؤممة والمراكز الرئيسية لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق والمؤممة بسندات اسمية على الدولة تستحق بعد (١٥) سنة من تاريخ نشر هذا القانون بفائدة ٣% سنوياً وتكون هذه السندات قابلة للتداول.

ب: يجوز للحكم أن تطفئ هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية وبطريق الاقتراع في جلسة علنية بأي وقت تشاء على أن يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل.

جـ: يخصص ٢٥% من صافي أرباح المصارف المؤممة لتعويض حملة السندات وتعطى الأولوية لحملة السندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية عن خمسمائة دينار وذلك بالطريقة التي تقررها المؤسسة العامة للمصارف.

المادة الرابعة ـ يحدد سعر التأميم لكل سهم للمصارف والبنوك المؤممة حسب آخر جدول للأسهم لدى مصرف الرافدين، أو على أساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات في يوم التأميم أيهما أقل.

المادة الخامسة ـ تنشأ مؤسسة عامة تدعى (المؤسسة العامة للمصارف) وتكون ذات شخصية حكمية واستقلال إداري ومالي يكون مركزها في بغداد وتلحق بها المصارف التجارية المؤممة والمصارف التجارية الحكومية التي كانت موجودة قبل صدور هذا القانون.

المادة الساسة ـ أغراض المؤسسة العامة للمصارف هي:

١: الإشراف على المصارف المؤممة جميعها بما فيها المصارف الحكومية التجارية الموجودة قبل صدور هذا القانون أو التي ستؤسس فيما بعد.

٢: تقديم تقارير دورية إلى البنك المركزي العراقي وإلى وزارة المالية عن سير المؤسسة والمؤسسات التابعة لها والمقترحات التي ترى ضرورة تنفيذها لضمان قيام المصارف بواجباتها وتنفيذها لتعليمات البنك المركزي العراقي وتطبيق قانون مراقبة المصارف.

٣: إقرار الموازنات السنوية وحسابات الأرباح والخسائر للمصارف التابعة لها مع تقارير المدققين القانونين وتقديمها للبنك المركزي للمصادقة عليها.

المادة السابعة ـ لتحقيق الأغراض المذكورة في المادة السادسة أعلاه للمؤسسة أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ومن بينها:

١: تأسيس المصارف التجارية لأغراض التنمية الاقتصادية.

٢: حق الاستقراض، بموافقة البنك المركزي، من الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمصارف الأجنبية وكذلك الحكومات والهيئات الأجنبية والمؤسسات الدولية وكذلك لها حق الإقراض عموماً وفي حدود قانون مراقبة المصارف وكذلك حق الاستقراض من البنك المركزي العراقي.

المادة الثامنة ـ تصدق القروض التي تعقدها المؤسسة مع الحكومات والمؤسسات الدولية بقانون.

المادة التاسعة ـ للمؤسسة بموافقة البنك المركزي العراقي إدماج أي مصرف مؤمم بآخر حسب مقتضيات المصلحة العامة.

المادة العاشرة ـ يدير المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من محافظ البنك المركزي العراقي بحكم مركزه رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس والمدراء العاملين للمصارف المؤممة والمصارف الحكومية الأخرى التابعة لها أعضاء.

المادة الحادية عشرة ـ يعين البنك المركزي و/أو يقيل المدراء والمدراء العامين والمنتدبين والمفوضين للمصارف التابعة للمؤسسة ويحدد صلاحياتهم وواجباتهم. كما للبنك المركزي أن يعفي رئيس وأعضاء مجالس إدارتها كلهم أو بعضهم من أعمالهم وأن يعين مجلساً مؤقتاً وله حق تخويل المدراء العامين المفوضين أو الأعضاء المنتدبين لهذه المصارف سلطات مجالس الإدارة فيها وذلك إلى حين تحديد تشكيلات المؤسسة العامة للمصارف وتحديد مسؤولياتها.

المادة الثانية عشرة ـ لمحافظ البنك المركزي العراقي بموافقة مجلس إدارة البنك المركزي تخويل بعض أو كل صلاحياته إلى نائب الرئيس وحسبما تقتضيه المصلحة العامة ومقتضيات العمل.

المادة الثالثة عشرة ـ يضع البنك المركزي العراقي نظاماً داخلياً للمؤسسة يحدد كيفية تشكيلاتها وكيفية إدارتها وكذلك تشكيلات المصارف التابعة لها وقواعد الخدمة فيها.

المادة الرابعة عشرة ـ أ: يحول صافي أرباح المصارف التابعة للمؤسسة إلى المؤسسة ويوزع مجموعها على النحو والأسبقية الآتية:

١: تدفع الفائدة لحملة الأسهم الذين حولت أسهمهم أو ملكيتهم إلى سندات بموجب هذا القانون.

٢: يخصص ٢٥% من مجموع صافي الأرباح قبل استقطاع الاحتياطات القانونية للمصارف المؤممة لإطفاء السندات الوارد ذكرها في الفقرة (١) من هذه المادة.

٣: يخصص ٢٥% من مجموع صافي الأرباح قبل استقطاع الاحتياطات القانونية إلى الميزانية الاعتيادية.

٤: يخصص الباقي إلى الخطة الاقتصادية.

ب: إذا كان مجموع صافي الأرباح المذكورة في الفقرة (آ) من هذه المادة لا تكفي لدفع الفوائد المذكورة في الفقرة (١) منها فتدفع الحكومة المبالغ اللازمة لذلك.

جـ: إذا لم تكف المبالغ المخصصة في الفقرة (آ ـ ٢) من هذه المادة لتسديد قيمة السندات في نهاية المدة المحددة لإطفائها فتلتزم الحكومة بتسديدها.

المادة الخامسة عشرة ـ للبنك المركزي العراقي حق إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة السادسة عشرة ـ يستمر الموظفون والمستخدمون الحاليون في المصارف المختلفة التابعة للمؤسسة بمقاييس رواتبهم ومكافآتهم الحالية وتطبق عليهم القوانين والأنظمة والقواعد التي كانت مطبقة بحقهم قبل التحاقهم بالمؤسسة إلى حين وضع قواعد خدمة موحدة لهم تصان فيها حقوقهم المكتسبة ودون التقيد بالقوانين والأنظمة التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها.

المادة السابعة عشرة ـ يخول محافظ البنك المركزي العراقي أو نائبه بتخويل منه جميع صلاحيات البنك المركزي العراقي الخاصة بأعمال المؤسسة العامة للمصارف لمدة لا تزيد على شهر من تاريخ تنفيذ هذا القانون.

المادة الثامنة عشرة ـ يستمر المدراء العامون الحاليون للمصارف المؤممة بممارسة الصلاحيات الحالية المخولين بها ريثما تصدر قرارات من المجلس بتحديدها.

المادة التاسعة عشرة ـ تستثنى المصارف التابعة للمؤسسة من أحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية.

المادة العشرون ـ تخضع المصارف التابعة للمؤسسة إلى أحكام قانون مراقبة المصارف.

المادة الحادية والعشرون ـ يجوز إصدار أنظمة لتنفيذ أغراض هذا القانون.

المادة الثانية والعشرون ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

المادة الثالثة والعشرون ـ ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٤.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤.

المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية

رشيد مصلح	طاهر يحيى
وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووكيل
وزيري الدفاع والصناعة	
عبد الكريم فرحان	عبد المجيد سعيد
وزير الثقافة والإرشاد	وزير التربية

كامل الخطيب
وزير العدل
عبد العزيز الحافظ
وزير الاقتصاد

عبد الكريم هاني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عبد الصاحب العلوان
وزير الإصلاح الزراعي

عبد الغني الراوي
وزير الزراعة
عبد الرزاق محي الدين
وزير الوحدة

صبحي عبد الحميد
وزير الخارجية
محمد جواد العبوسي
وزير المالية
ووكيل وزيري التخطيط والنفط
شامل السامرائي
وزير الصحة
عبد الفتاح الآلوسي
وزير الأشغال والإسكان
ووكيل وزير المواصلات
مصلح النقشبندي
وزير الأوقاف
إسماعيل مصطفى
وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر في الوقائع العراقية عدد ٩٧٥ في ١٤/٧/١٩٦٤.

رقم (٤) لسنة ١٩٦٥

السلامـــة الوطنيـــة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى المادة (٤٨) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل وأقره مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الآتي:

المادة الأولى ـ يجوز إعلان حالة الطوارئ في العراق أو في أية منطقة منه في الأحوال الآتية:

أولاًـ إذا حدث خطر من غارة عدائية أو أعلنت الحرب أو قامت حالة حرب أو أية حالة تهدد بوقوعها.

ثانياًـ إذا حدث اضطراب خطير في الأمن العام أو تهديد خطير له.

ثالثاًـ إذا حدث وباء عام أو كارثة عامة.

المادة الثانية ـ يكون إعلان حالة الطوارئ وإنهاؤها بمرسوم جمهوري بموافقة مجلس الوزراء.

ويجب أن يتضمن مرسوم إعلان حالة الطوارئ ما يأتي:

أ: بيان السبب الذي دعا إلى إعلانها.

ب: تحديد المنطقة التي تشملها.

جـ: تاريخ بدء سريانها.

المادة الثالثة ـ تسري في المنطقة أو المناطق التي شملها إعلان حالة الطوارئ الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية.

المادة الرابعة ـ لرئيس الوزراء أن يمارس في المنطقة أو المناطق التي شملها إعلان حالة الطوارئ السلطات التالية وذلك دون التقيد بأحكام قانون أصول المحاكمة الجزائية:

١: فرض قيود على حرية الأشخاص في الانتقال والمرور والتجول في أماكن معينة أو أوقات معينة

٢: اعتقال الأشخاص المشتبه في سلوكهم الإجرامي وحجزهم في المحلات المخصصة لذلك أو فرض الإقامة الجبرية عليهم في بيوتهم أو في أي أية مدينة يختارونها ويوافق عليها رئيس الوزراء. ويعتبر الشخص المعتقل بموجب هذه الفقرة موقوفاً قانوناً.

٣: الأمر بتفتيش الأشخاص والأماكن أياً كانت على أن يحدد في الأمر الشخص أو المكان المقتضى تفتيشه.

٤: حظر الدخول في بعض الأماكن حظراً مطلقاً أو مقيداً بشرط أو بإذن.

٥: فرض قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع وتفريق الاجتماعات والتجمعات بالقوة إذا كان يخشى منها الإخلال بالأمن العام على أنه لا يجوز استعمال السلاح الناري في ذلك إلا بأمر من رئيس الوزراء. على أن يكون لهذا الأمر أصل ثابت بالكتابة.

٦: حل الجمعيات والنوادي والنقابات إذا ثبت أنها تمارس نشاطاً من شأنه الإخلال بالأمن العام أو أنها تعمل لصالح دولة أجنبية أو تعتمد مالياً عليها أو تقوم ببث روح التفرقة بين صفوف الشعب وإثارة الفتن والعصيان في البلاد.

٧: إخلاء بعض الجهات أو عزلها ومنع السفر منها وإليها وذلك عند حدوث وباء عام أو كارثة عامة أو عند قيام تمرد أو عصيان مسلح أو احتمال قيامهما.

٨: فرض قيود السفر إلى خارج البلاد أو القدوم إليها.

٩: إبعاد الأجانب عن البلاد ومنع دخولهم فيها متى كان دخولهم فيها يشكل خطراً على الأمن العام.

١٠: فرض الرقابة على الصحف والمجلات والكتب والنشرات وكافة المحررات والرسوم والرقوق الضوئية والأشرطة الصوتية قبل نشرها أو إذاعتها وضبطها ومصادرتها ومنع نشرها أو إذاعتها وإغلاق أماكن طبعها إذا كان ما تحويه من شأنه الإخلال بالأمن العام أو الآداب العامة أو بث الرعب وروح التفرقة بين المواطنين أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية في البلاد.

ويجوز كذلك تعطيل الصحف والمجلات لمدة معينة أو إلغاء امتيازها.

١١: فرض الرقابة على الصحف الأجنبية وغيرها مما ذكر في الفقرة السابقة وضبطها ومنع تداولها في البلاد إذا حوت شيئاً مما أشير إليه في الفقرة المذكورة.

١٢: مراقبة الرسائل البريدية والبرقية وكافة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وتفتيشها وضبطها.

١٣: تنظيم وسائل النقل البرية والجوية والمائية ووضع اليد عليها وعلى المنشآت الصناعية والتجارية وعلى المباني والأراضي الزراعية إذا حل وباء عام أو وقعت كارثة عامة أو اقتضت مصلحة الأمن العام ذلك بشرط تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضاً عادلاً.

١٤: فرض الرقابة على تداول السلع الضرورية وتحديد أسعارها والاستيلاء عليها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بشرط تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً.

١٥: الأمر بتشغيل الأشخاص للعمل على دفع وباء عام أو كارثة عامة مع دفع أجور مناسبة لهم.

١٦: تحديد مواعيد فتح وإغلاق المحال العامة والأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها كلما اقتضت مصلحة الأمن العام.ذلك.

١٧: سحب إجازات الأسلحة والذخائر والمواد المفرقعة والحارقة وفرض التدابير الضرورية على حيازتها وإحرازها وصناعتها والاتجار بها والأمر بضبطها وتسليمها إلى السلطات العامة وإغلاق المخازن المودعة فيها.

١٨: فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وتأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولي عليه أو على ما تفرضه عليه الحراسة.

المادة الخامسة ـ لرئيس الوزراء بموافقة مجلس الوزراء أن يخول غيره القيام مقامه في استعمال كل أو بعض السلطات المذكورة في المادة السابعة في جميع أنحاء العراق أو منطقة أو مناطق معينة منها.

ويباشر المخول السلطات التي خولت له اعتباراً من تاريخ نشر قرار رئيس مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية.

المادة السادسة ـ يمارس رئيس الوزراء أو من يخوله السلطات المنصوص عليها في المادة الرابعة بأوامر تحريرية أو بلاغات أو بيانات أو قرارات تنشر في الجريدة الرسمية أو في الصحف المحلية أو إعلانها من محطة الإذاعة.

المادة السابعة ـ تتولى قوات الأمن والقوات المسلحة والدوائر المختصة تنفيذ الأوامر والبلاغات والبيانات والقرارات التي يصدرها رئيس الوزراء أو من يخوله. وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك.

وتعتبر المحاضر التي ينظمها أفراد هذه القوات حجة بما فيها إلى أن يثبت عكسها.

المادة الثامنة ـ مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب من يخالف الأوامر والبلاغات والبيانات والقرارات التي يصدرها رئيس الوزراء أو من يخوله بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ما لم ينص في هذه الأوامر والبلاغات والبيانات والقرارات على عقوبة دون ذلك.

المادة التاسعة ـ تنشأ محكمة أو أكثر تسمى (محكمة أمن الدولة) تختص بالفصل فيما يلي:

أولاً: الجرائم المنصوص عليها في الأوامر والبلاغات والبيانات والقرارات الصادرة من رئيس الوزراء أو من يخوله وفق أحكام هذا القانون.

ثانياً: الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي المنصوص عليها في البابين الثاني عشر والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي والجرائم الأخرى المخلة بالأمن العام التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الوزراء أو من يخوله وما يكون مرتبطاً بهذه الجرائم جميعها ارتباطاً غير قابل للتجزئة من جرائم أخرى.

المادة العاشرة ـ ١: تشكل محكمة أمن الدولة من خمسة أعضاء يكون ثلاثة منهم من ضباط الجيش من رتبة مقدم على الأقل والاثنان الآخران من حكام الصنف الثالث على الأقل من صنوف قانون السلطة القضائية.

٢: تشكيل محكمة تمييز أمن الدولة من خمسة أعضاء يكون ثلاثة منهم من حكام محكمة التمييز والاثنان الآخران من ضباط الجيش من رتبة عقيد على الأقل.

٣: تنعقد محكمة أمن الدولة برئاسة أقدم الأعضاء من العسكريين عدا محكمة تمييز أمن الدولة فتنعقد برئاسة أقدم الأعضاء من الحكام المدنيين.

المادية الحادية عشرة ـ ١: يكون إنشاء محاكم أمن الدولة وتشكيلها أو تعيين أعضائها وتحديد دائرة اختصاصها ومكان انعقادها بمرسوم جمهوري بموافقة مجلس الوزراء.

٢: يعين في المرسوم كذلك بعض الأعضاء الاحتياطيين من الحكام المدنيين والعسكريين ليحل كل منهم بقرار من وزير العدل محل العضو الأصلي من صنفه في حالة غيابه أو وجود مانع لديه ويكون تعيين الأعضاء الأصليين والاحتياطيين بعد أخذ رأي وزير الدفاع بالنسبة إلى الأعضاء العسكريين.

٣: يجوز لوزير العدل أن يندب عضواً أصلياً أو احتياطياً بإحدى محاكم أمن الدولة للعمل بمحكمة أمن أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

٤: لا يحول تعيين الأعضاء في محاكم أمن الدولة دون قيامهم بأعمال وظائفهم الأصلية ولا يمس بأي وجه بصفاتهم وحقوقهم المقررة قانوناً.

المادة الثانية عشرة ـ يجوز أن ينص المرسوم الجمهوري الصادر بتشكيل محكمة أمن الدولة على أن يكون اختصاصها شاملاً جميع أنحاء البلاد أو مقصوراً على منطقة أو أكثر من المناطق التي شملها إعلان حالة الطوارئ.

المادة الثالثة عشرة ـ يجوز بقرار من رئيس الوزراء قصر اختصاص محكمة أمن الدولة على بعض الجرائم المنصوص عليها في المادة التاسعة.

كما يجوز بقرار منه أو ممن يخوله أن تنعقد محكمة أمن الدولة في غير المكان المعين لانعقادها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة الرابعة عشر ـ يحلف الأعضاء الأصليون والاحتياطيون من ضباط الجيش قبل مباشرة عملهم أمام رئيس الوزراء أو من يخوله اليمين الآتية:

((أقسم بالله العظيم أن أقضي بين الناس بالعدل وأطبق القوانين بأمانة)).

المادة الخامسة عشرة ـ فيما عدا ما هو منصوص عليه من قواعد وإجراءات في المواد التالية.

تطبق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية في تحقيق القضايا التي تخص محكمة أمن الدولة بها وفي إجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقتضى بها.

المادة السادسة عشرة ـ يقوم أعضاء الإدعاء العام بمباشرة الدعوى أمام محكمة أمن الدولة ولوزير العدل أن يصدر قراراً بتخصيص بعض أعضاء الإدعاء العام لهذا الغرض.

المادة السابعة عشرة ـ لكل منهم حق اختيار محاميه. وإذا كان منهما بجناية ولم يختر محامياً له عينت المحكمة من يقوم بالدفاع عنه من المحامين.

المادة الثامنة عشرة ـ يتولى حكام التحقيق، كل حسب اختصاصه، التحقيق في الجرائم التي تختص بها محكمة أمن الدولة. ويجوز لوزير العدل أن يندب بعض الحكام للتحقيق في جريمة معينة أو في أنواع معينة من الجرائم.

المادة التاسعة عشرة ـ لا يجوز الطعن في قرارات حاكم التحقيق عدا ما تعلق منها بتوقيف المتهم أو الإفراج عنه أو إطلاق سراحه بكفالة ويكون الطعن من الإدعاء العام أو المتهم. وتفصل في الطعن محكمة أمن الدولة المختصة بنظر الدعوى.

المادة العشرون ـ لرئيس الوزراء أو من يخوله أن يأمر قبل إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة أو أثناء نظرها بحفظ الدعوى والإفراج عن المتهمين المقبوض عليهم أو الموقوفين.

المادة الحادية والعشرون ـ لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة أمن الدولة.

المادة الثانية والعشرون ـ يكون تبليغ المتهم بورقة التكليف بالحضور أمام محكمة أمن الدولة قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

المادة الثالثة والعشرون ـ إذا لم يتيسر القبض على المتهم أو إذا فر بعد القبض عليه يجري التحقيق في غيبته ويبلغ بورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بطريق تعليقها بمحل إقامته إذا كان معلوماً ونشر صورتها في إحدى الصحف المحلية وإذاعتها من محطة الإذاعة إن أمكن وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثين يوماً.

فإذا لم يحضر المتهم أمام المحكمة حققت الدعوى وحكم عليه فيها غيابياً. ولا يجوز قبول محام عن المتهم الذي يحاكم غيابياً.

المادة الرابعة والعشرون ـ يبلغ المحكوم عليه غيابياً بالحكم بالطرق المذكورة في المادة السابقة فإذا انقضت مدة ستة أشهر من تاريخ التبليغ دون أن يحضر المحكوم عليه بغير عقوبة الإعدام أصبح الحكم بمثابة حكم وجاهي. أما إذا كان الحكم صادراً بالإعدام وحضر المحكوم عليه أو قبض عليه في أي وقت كان أو كان الحكم صادراً بعقوبة أخرى وحضر المحكوم عليه أو قبض عليه خلال الستة أشهر التالية لتبليغه بالحكم فتعيد المحكمة نظر الدعوى ولا تتقيد في ذلك بما قضى به الحكم الغيابي، ولها أن تقرر توقيف المتهم أو الإفراج عنه أو إطلاق سراحه بكفالة حتى تتم محاكمته وجاهاً إذا كانت الجريمة من الجرائم التي يجيز قانون أصول المحاكمات الجزائية فيها ذلك.

المادة الخامسة والعشرون ـ ١: تحيل محكمة أمن الدولة الأحكام الصادرة بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة إلى محكمة تمييز أمن الدولة فور صدور الأحكام المذكورة.

٢: لكل من المحكوم عليه والمدعي العام الطعن في الأحكام الأخرى وطلب تمييزها خلال العشرون يوماً التالية لصدورها.

المادة السادسة والعشرون: تحتسب المدة التي قضاها المحكوم عليه موقوفاً من مدة العقوبة السالبة للحرية المقضي بها.

المادة السابعة والعشرون ـ لا تكون الأحكام الصادرة بالإعدام واجبة التنفيذ إلا بعد التصديق عليها من قبل رئيس الجمهورية.

المادة الثامنة والعشرون ـ لرئيس الجمهورية في أي وقت، بعد صيرورة الحكم نهائياً أن يخفف العقوبة المقتضى بها سواء بإسقاط جزء منها أو إبدالها بعقوبة أخرى أخف منها مقررة قانوناً أو أن يلغي كل أو بعض العقوبات سواءً كانت أصلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها.

المادة التاسعة والعشرون ـ لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بما يكون لقائد القوات المسلحة في حالة الحرب من الحقوق في منطقة العمليات العسكرية.

المادة الثلاثون ـ يلغى مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته وذيوله ولا يعمل بأي نص في أي مرسوم أو قانون آخر يتعارض صراحة أو دلالة مع أحكام هذا القانون وتحل حالة الطوارئ محل حالة الأحكام العرفية السارية وتجري أحكامها من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة الحادية والثلاثون ـ يحيل المجلس العرفي العسكري القضايا المحالة إليه إلى محاكم أمن الدولة إذا كانت من اختصاصها بمقتضى هذا القانون وإلا أحالها إلى المحاكم المختصة.

المادة الثانية والثلاثون ـ لا يكون لانتهاء حالة الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ أي أثر على ما اتخذ من إجراءات خلال فترة إعلانها ولا يجوز سماع أي دعوى بشأن هذه الإجراءات أمام المحاكم.

المادة الثالثة والثلاثون ـ ١: تشكل بمرسوم بموافقة مجلس الوزراء هيئة تدقيق أو أكثر من اثنين من حكام الصنف الأول أو الثاني من صنوف قانون السلطة القضائية يرشحها وزير العدل ومن أحد ضباط الجيش من رتبة عقيد على الأقل يرشحه وزير الدفاع.

٢: تنعقد هذه الهيئة برئاسة أقدم الحاكمين وتختص بتدقيق ما يحيله إليها وزير العدل من القضايا المحكوم فيها من المجالس العرفية العسكرية بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ والتثبت من صحة الإجراءات التي اتبعت في نظرها وإبداء الرأي.مسبباً في الأحكام الصادرة فيها سواء من ناحية صحتها القانونية أو من ناحية مقدار العقوبة المقضي بها.

٣: لوزير العدل إذا رأى لذلك وجهاً أن يقرر إحالة القضية إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يراه من قرار في شأنها سواء بالتصديق على الحكم أو إلغائه أو تخفيف العقوبة أو بإبدالها بعقوبة أخرى أخف منها أو إلغاء كل أو بعض العقوبات الأصلية أو التبعية.

المادة الرابعة والثلاثون ـ يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الخامسة والثلاثون ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٥.

المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية

	الفريق
ناجي طالب	طاهر يحيى
وزير الخارجية	رئيس الوزراء
محمد حسين الحبيب	صبحي عبد الحميد
وزير الدفاع	وزير الداخلية
محمد جواد العبوسي	عبد الكريم فرحان
وزير المالية	زير الثقافة والإرشاد
شكري صالح زكي	عبد الستار علي حسين
وزير التربية	وزير العدل
عزيز الحافظ	عبد العزيز الوتاري

وزير الاقتصاد	وزير النفط
عبد الصاحب العلوان	شامل السامرائي
وزير الإصلاح الزراعي	وزير الصحة
عبد الحسين زلزلة	عبد الفتاح الآلوسي
وزير التخطيط	وزير الأشغال والإسكان
أديب الجادر	عبد المجيد سعيد
وزير الصناعة	وزير المواصلات
عبد الكريم هانئ	فؤاد الركابي
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد الرزاق محي الدين	مصلح النقشبندي
وزير الوحدة	وزير الأوقاف
مسعود محمد	
وزير الدولة لشؤون إعمار الشمال	

نشر في الوقائع العراقية عدد١٠٧١ في ٦/٢/١٩٦٥

الأسباب الموجبة:

منذ سنة ١٩٣٥ وهذا الشعب الأبي يرزح تحت نير الأحكام العرفية حتى بلغت السنون التي حكم فيها بموجب مرسوم الإدارة العرفية وذيوله وتعديلاته ربع قرن تقريباً. وانطلاقاً من أهداف ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ومن المبادئ التي قامت عليها ثورتا رمضان وتشرين، وإيماناً بالعدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن.

وتدعيماً لسيادة القانون واستقلال القضاء اللذين هما الضمانة الأساسية للحرية والاستقرار، ورغبة في صيانة حرية المواطن من أن تهدر وحماية له من التعسف من أية جهة كانت ولإعادة الطمأنينة التي فقدت إلى النفوس. وتصحيحاً لأخطاء الماضي وإزالة ما يكون قد شاب الأحكام التي أصدرتها المجالس العرفية العسكرية بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ من أخطاء.

فقد شرع هذا القانون.

سري وشخصي

الرقم: ١٤٥٠
التاريخ: ١٩٦٣/١٠/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الوزراء
الموضوع: تقرير الوفد العسكري

١: الغاية من التقرير:

أ: إيضاح دوافع إرسال الوفد العسكري من العراق إلى القاهرة في الفترة بين ١٩٦٣/١٠/٢ ـ ١٩٦٣/١٠/٤.

ب: بيان ما دار من محادثات بين الجانبين ، العراقي المصري وعرض نتائجها.

جـ: عرض المقترحات التي لها صلة بهذه المباحثات.

د: تأييد ما ذكرته شفهياً للسيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٥ وما عرضته على مجلس الوزراء في جلسته ١٩٦٣/١٠/٨، وهي أول جلسة اجتمع فيها المجلس بعد عودة الوفد من القاهرة.

٢: واجب الوفد:

كلف الوفد بما يلي:

أ: إطلاع السيد الرئيس جمال عبد الناصر على حقيقة الموقف العسكري في الشمال وضرورة القضاء على التمرد البارزاني قبل حلول موسم الشتاء القادم.

ب: إيضاح أسباب دخول القوات العسكرية السورية إلى العراق وملاحقة ذلك لإنجاز مهمة القضاء على التمرد البارزاني قبل حلول موسم الشتاء القادم وضرورة إعلان اتفاق عسكري بين العراق وسورية لتبرير دخول القوة السورية.

جـ: مطالبة الجمهورية العربية المتحدة بتأمين طلبات الأسلحة والعتاد ومواد القوة الجوية العراقية الموقوفة نظراً لضرورتها الماسة لإنجاز مهمة الجيش
في الشمال.

٣: دوافع إرسال الوفد:

أ: دعا مجلس الوزراء إلى جلسة طارئة للانعقاد في ديوان مجلس الوزراء يوم الاثنين ١٩٦٣/١/٢٠ فانعقد المجلس برئاسة السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف وبحضور السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء.

ب: عرض السيد رئيس الوزراء أن مؤتمراً لقادة الفرق وكبار ضباط الجيش قد انعقد قبل أيام وطالب بتدعيم قوات الجيش العراقي في الشمال بقوات نظامية أخرى ليستطيع إنجاز واجباته هناك قبل حلول موسم الشتاء. وذكر السيد رئيس الوزراء الموقف العسكري في الشمال وضرورة القضاء على التمرد البارزاني قبل حلول موسم الشتاء القادم.

وذكر السيد رئيس الوزراء أيضاً أن وفداً عسكرياً برئاسة الفريق الركن صالح مهدي عماش وعضوية زعيم الجو الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية العراقية والمقدم الركن صبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية سافروا قبل أيام إلى سورية واتفقوا على الاستعانة بقوات من جيشها لدعم الجيش العراقي في الشمال.

جـ: وتكلم الفريق الركن صالح مهدي عماش وعرض الموقف العسكري الراهن في الشمال وعرض اتفاقه مع المجلس الوطني للجمهورية السورية على إقامة وحدة عسكرية بين القطرين العراقي والسوري لتبرير إدخال قوات عسكرية سورية إلى العراق من أجل استخدامها في الشمال.

د: عارض إقامة هذه الوحدة العسكرية بين القطرين بعض الوزراء قبل أن تطلع الجمهورية المتحدة على الموقف العسكري في الشمال وضرورة هذه الوحدة للقضاء على التمرد بحجة أن ذلك يستثير الجمهورية العربية المتحدة، وأن في زيارة السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف الأخيرة للجمهورية العربية المتحدة أقر مبدأ ضرورة التفاهم بين الطرفين في مثل هذه القضايا المهمة، وحتى لا يؤدي إبرام هذه الوحدة العسكرية بين العراق وسورية إلى توتر العلاقات الحسنة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق دون مبرر.

هـ: أقر مجلس الوزراء في تلك الجلسة الطارئة يوم الاثنين ١٩٦٣/١/٢٠ إرسال وفد عسكري برئاسة اللواء الركن محمود شيت خطاب وعضوية كل من زعيم الجو الركن حردان التكريتي والمقدم الركن صبحي عبد الحميد على اعتبار أنهما كانا عضوين في الوفد العسكري الذي سبق له السفر إلى سورية برئاسة الفريق الركن صالح مهدي عماش حيث عرض الجانب السوري إقامة وحدة عسكرية بين العراق وسورية لتبرير دخول القوة السورية إلى العراق، وعلى اعتبار أن عندهما طلبات عسكرية من أسلحة وعتاد ومواد للقوة الجوية العراقية ـ موقوفة لدى الجمهورية العربية المتحدة، وباعتبار أنهما يعرفان تفاصيل الموقف العسكري في الشمال.

٤: السفر:

أ: سافر الوفد العراقي على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية الساعة ١٤.٠٠ من يوم الأربعاء ١٩٦٣/١٠/٢ وفي دمشق اتصل مقدم الجو الركن حردان التكريتي تلفونياً من المطار ببعض المسؤولين السوريين، فقدم إلى المطار السيد الوزير عبد الخالق النقشبندي والعقيد محمد عمران، فأخبرهما زعيم الجو الركن حردان التكريتي بمهمة الوفد في القاهرة، فأيدوا استحساناً لفكرة إيفاد الوفد العسكري إلى القاهرة.

ب: أقلعت الطائرة التي تقل الوفد العسكري من مطار دمشق مساءً بعد مكوثها في المطار حوالي نصف ساعة فوصلت القاهرة ليلاً، وهناك جرى استقبال حافل للوفود من كبار رجال القاهرة مدنيين وعسكريين حيث نزل الوفد ضيفاً على الجمهورية العربية المتحدة في فندق شبره.

جـ: أخبر الوفد حال وصوله القاهرة السيد السفير أمين هويدي بأنهم جاؤوا القاهرة لمقابلة السيد الرئيس جمال عبد الناصر لإبلاغه بعض القضايا التي تهم القطرين.

٥: المباحثات:

أ: في يوم الخميس ١٩٦٣/١٠/٢ قبل الظهر أخبرنا تلفونياً السيد عبد المجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية العربية المتحدة والسيد السفير أمين هويدي سفير الجمهورية العربية المتحدة في العراق، بأن السيد الرئيس جمال عبد الناصر يرحب بمقابلتنا له في داره الساعة ٢١.٠٠ من اليوم المذكور.

ب: في الوقت المحدد للمقابلة، كان الوفد العسكري العراقي في دار السيد الرئيس جمال عبد الناصر. فرحب السيد الرئيس بقدومنا ترحيباً حاراً، وذكر أنه كان مريضاً ولكنه عندما علم بخبر قدومنا لم يسعه إلا أن يبادر فوراً لمقابلتنا.

جـ: أبلغ الوفد العسكري العراقي السيد الرئيس جمال عبد الناصر تحيات الرئيس عبد السلام محمد عارف وتحيات السيد رئيس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة وكافة المسؤولين في العراق.

وأخبره الوفد بأن السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف يستنجزه وعده لزيارة العراق خلال شهر تشرين الأول الحالي كما جرى الاتفاق على ذلك عند زيارة السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف القاهرة مؤخراً وكما نص البيان الرسمي الذي صدر بعد تلك الزيارة وأخبره الوفد أن العدة قد أعدت لاستقباله في العراق حكومةً وشعباً.

د: أبدى السيد الرئيس جمال عبد الناصر شكره العميق على هذا الشعور ولكنه ذكر أنه قرر عدم زيارة العراق بعد سماعه إذاعة بيان القيادة القومية لحزب البعث، وأنه سيخبر الرئيس عبد السلام محمد عارف بأسباب إحجامه عن هذه الزيارة برسالة شخصية خاصة.

هـ: ثم قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر، ما قصة صوت الجماهير. فسأله الوفد، ماذا تعني بصوت الجماهير؟ فقال: صوت الجماهير إذاعة في العراق تهاجمنا وتهاجم نظام الحكم في الأردن وفي السعودية وفي المغرب. وأنها بدأت إذاعتها اليوم ولدي تفاصيل ما أذاعته. ثم ذكر طول موجاتها بالتفصيل.

وكان الوفد لا يعرف مطلقاً عن هذه الإذاعة شيئاً، فأكد أنه لا علم له بهذه الإذاعة.

وقال السيد الرئيس أن عدداً كبيراً من الإذاعات كرست جهودها بعد الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦ لمهاجمتنا، لذلك فقد تعودنا على سماع الشتم والسباب وتحريض الشعب على التخلص من نظامنا القائم، والحقيقة أنني كنت أجد فراغاً حين لا أسمع مهاجمتنا بمختلف الأساليب، وكنت حين أفتقد مهاجمتنا في تلك الإذاعات أقول لنفسي، لابد أن هناك خطأ في بعض الأمور.

إن المتوقع من قبل تلك الإذاعات الاستعمارية ألا تسلك غير طريق تهديمنا، أما أن تهاجمنا محطة إذاعية مرئية وأن تجعلنا مع الأردن والسعودية والمغرب في صف واحد. فهذا موضع أسفي واستغرابي.

وكرر الوفد العسكري تأكيده الحاسم بأنه لا يعرف شيئاً عن حقيقة إذاعة صوت الجماهير، وأن الوفد سمع بهذه الإذاعة لأول مرة الآن فقط، وأن الوفد لم يكن ليحضر إلى القاهرة في محاولة إقرار التفاهم بين الطرفين الشقيقين لو علم قبل قدومه بقصة هذه الإذاعة.

وحاول الوفد أن يجد تبريراً مناسباً لمصدر هذه الإذاعة ولكن السيد الرئيس جمال عبد الناصر ذكر جازماً بأن الجمهورية العربية المتحدة بوسائلها الفنية لا تشك مطلقاً بأن مصدر هذه الإذاعة هو العراق بالذات وأن لديه معلومات وصلت قبل عشرة أيام عن هذه الإذاعة من يديرها وحتى محلها وشرح موقف الوفد العسكري العراقي وأصبح في موقف لا يحسد عليه بل أصبح بموقف يستحق كل الرثاء، إذ كيف يبرر عدم معرفته لهذه الإذاعة وهو موظف من ممثل مجلس الوزراء وممثل عن المجلس الوطني وممثل الجيش العراقي؟.

و: وتعرض السيد الرئيس جمال عبد الناصر لبيان القيادة القومية الأخير لحزب البعث حول ميثاق ١٢ نيسان ١٩٦٣ وذكر أنه حرض الشعب المصري على الثورة ضد نظام الحكم الحالي في الجمهورية العربية المتحدة ، وأبدى ألمه العميق مما جاء فيه ثم قال كيف أزور العراق بعد هذا البيان، والقيادة القومية تمثل بعث سورية وبعث العراق؟

ز: وعرض وفدنا ضرورة إرسال سفير الجمهورية العربية في العراق للالتحاق بمنصبه في بغداد ولأن بقاؤه بعيداً عن منصبه آثار الأقاويل، فقال السيد الرئيس: سيلتحق بمنصبه قريباً وكان سبب تأخيره هو أنني سأرسل رسالة شخصية معه إلى السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف أوضح بها أسباب اعتذاري عن القدوم لزيارة العراق.

ح: وعلى الرغم من حراجة موقف وفدنا بالنسبة لما عرفه السيد جمال عبد الناصر خاصةً عن إذاعة صوت الجماهير، إلا أنه لم يكن هناك مفر للوفد من عرض ما جاء من أجله إلى القاهرة.

وبدأ الوفد بعرض الموقف العسكري في الشمال بصدق وصراحة وذكر أن الجيش العراقي يقاتل في جبهة واسعة وفي منطقة جبلية وعرة، وأن طبيعة الحروب الجبلية تقتضي زرع الربايا على طول خطوط المواصلات الممتدة إلى مسافات طويلة عمقا وقد استنفذ واجب تأمين خطوط الواصلات في تلك الأراضي الجبلية كافة قوات الجيش العراقي الضارية.

وأن موسم الشتاء سيحل بعد ستة أسابيع حيث يضطر الجيش إلى إيقاف أعماله العسكرية لكثرة هطول الأمطار والثلوج وشدة البرد القارص، فإذا لم يقضي الجيش العراقي على التمرد نهائياً خلال فترة الستة أسابيع الباقية، فسيضطر إلى تجميع قواته في مناطق أمينة في الخلف ويتخلى عن المواقع المرئية التي استولى عليها بعد جهد وخسائر مادية ومعنوية، وحينئذٍ سيضطر إلى استئناف القتال من جديد في الربيع القادم لسنة ١٩٦٤ ضد العصاة الذين سيعملون في فترة الشتاء على تقوية مراكزهم وتحشيد قواهم وإكمال تسليحهم وتجهيزهم فإذا ما نفذ اليهود خطة تحويل مجرى الأردن بالقوة عام ١٩٦٤ كما هو معلوم، فلن يستطيع الجيش ـ وهذا هو موقفه أن يعاون الجيوش العربية الأخرى في حربنا ضد إسرائيل.

وذكر الوفد أن العصاة أصبحوا ضعفاء جداً، وإن تيسر قوة إضافية مناسبة سيجعل الفرقة الثانية الجبلية من الجيش العراقي متفرقة للقضاء بسرعة على العصاة وسيكون القضاء على العصاة خلال الأسابيع الستة القادمة أمراً مؤكداً، فلا بد من معاونتنا وأنتم والجمهورية السورية أحرى من يعاوننا.

ط: أوضح السيد الرئيس جمال عبد الناصر أن تجربتهم في اليمن وفيها مناطق جبلية وعرة أيضا تؤيد وجود قطعات كبيرة لتستطيع إنجاز واجباتها في الحروب الجبلية، وذكر أنهم بدؤوا بإرسال ثلاثمائة جندي إلى اليمن ثم انتهوا بإرسال أحد عشر لواء.

وأن السيد الرئيس ابن بلا هو الآخر طلب عون الجمهورية العربية المتحدة عسكرياً للقضاء على التمرد الأخير في منطقة القبائل من الجزائر، ولكن الجمهورية العربية المتحدة لا تستطيع أن تمده بغير بعض القطع البحرية والأسلحة.

ي: عند ذلك طالب زعيم الجو الركن حردان التكريتي بتأمين طلبات القوة الجوية العراقية، فقال السيد الرئيس جمال عبد الناصر، عبد المجيد أمنها لهم ..... خلاص.

وطالب المقدم الركن صبحي عبد المجيد بتأمين طلبات الغدارات للجيش فقال السيد الرئيس جمال عبد الناصر، أنكم أرسلتم أسلحة إلى سورية لتسليح الحرس القومي، وهذا معناه أن يدرب هؤلاء بهذه الأسلحة إخواننا هناك هذا هو سبب عدم تأمين طلبات الغدارات لكم، وإننا غير مستعدين لتأمينها حتى نتأكد أنها لا ترسل إلى سورية.

ك: عرض زعيم الجو الركن حردان التكريتي أن السوريين وافقوا على إرسال بعض القطعات العسكرية إلى العراق، وإن الجماعات المتقدمة من القوات السورية دخلت العراق فعلاً. فذكر السيد الرئيس جمال عبد الناصر أنه على علم بذلك، وإن كافة البرقيات المفتوحة تستلم في القاهرة، فهم على علم تام بتفاصيل الموقف العسكري في الشمال وفي غيره.

ثم قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر أننا لنا تجربة طويلة مريرة مع السوريين أما أنتم فلا تعرفونهم مثلنا فعسى الله أن يوفقكم في تجربتكم معهم.

فقال زعيم الجو الركن حردان التكريتي هل لديكم مانع من إبرام اتفاق عسكري أو ما يشابه ذلك بين العراق وسورية لتبرير دخول الجيش السوري إلى العراق حتى لا يحاول البارزانيون تدويل قضيتهم. فأجاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر لا دخل لنا بالموضوع وبإمكانكم والسوريين عمل ما تريدون.

ل: وانتهت المقابلة بتوديع السيد الرئيس جمال عبد الناصر فقال: أشكر السيد الرئيس عبد السلام لإرسالكم للتفاهم معكم وحملنا تحياته الأخوية للسيد الرئيس عبد السلام ولرئيس الوزراء السيد أحمد حسن البكر، ثم ودعنا إلى السيارات التي أقلتنا إلى الفندق.

٦: الحاضرون السوريون في المباحثات:

حضر من الجانب المصري بالإضافة إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر كل من السيد السفير أمين هويدي، والسيد عبد المجيد فريد.

٧: العودة:

عاد الوفد العراقي إلى بغداد يوم الجمعة ١٩٦٣/١٠/٤ على إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية، وقد ودع الوفد في مطار القاهرة بحفاوة بالغة.

وحين هبطت الطائرة في مطار دمشق كان في استقبال الوفد السيد الوزير عبد الخالق النقشبندي والعقيد محمد عمران وبعض الضباط فأفهمناهم نتيجة المحادثات فسروا بها.

وفي الساعة ٢٢.٠٠ وصل الوفد بغداد فأردنا التوجه إلى القصر الجمهوري بكامل أعضاء الوفد لاطلاع المسؤولين في القصر الجمهوري نتائج المباحثات إلا أننا علمنا بأن كافة المسؤولين مع الوفد الكويتي في الحبانية فقال زعيم الجو الركن حردان أنه سيبلغ المسؤولين في القصر الجمهوري نتائج المباحثات، وفعلاً ذهب إلى هناك في ساعة متأخرة وعرض النتائج على المسؤولين.

٨: النتائج:

أ: اطلع السيد الرئيس جمال عبد الناصر على حقيقة الموقف في الشمال وعلى دوافع دخول بعض قطعات الجيش السوري إلى العراق.

ب: وافق السيد الرئيس جمال عبد الناصر على تأمين كافة طلبات القوة الجوية العراقية من الجمهورية العربية المتحدة.

جـ: لم يعرض الوفد على السيد الرئيس جمال عبد الناصر فكرة إبرام وحدة عسكرية ثلاثية بين العراق ومصر وسورية، لأن الوفد لم يكلف بذلك ولأن الشكوى التي أظهرها السيد الرئيس جمال عبد الناصر للوفد العراقي عن إذاعة صوت الجماهير ومن بيان القيادة القومية لحزب البعث جعل من المستحيل مفاتحته بمثل هذه الفكرة.

د: عند ذكر قيام اتفاق عسكري بين العراق وسورية قال الرئيس لا دخل لنا بالموضوع بإمكانكم والسوريون عمل ما تريدون.

٩: المقترحات:

أ: لاحظ الوفد العسكري بوضوح شدة رغبة السيد الرئيس جمال عبد الناصر وكافة المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة في التقرب من العراق وبذل كافة الجهود لتطمين رغباته.

فاقترح منهم استشارة المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة بالتصريحات أو بوسائل الإعلام، خاصة وأننا نحتاج إلى معاونتهم الفنية والثقافية والعسكرية وهم لا يحتاجون إلينا، فمن مصلحة العراق أن يتقرب من الجمهورية العربية المتحدة.

إن موقف العراق على الحياد في الصراع الدائر رحاه بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية يجعله في موقف تاريخي يفيد الأمة العربية كلها، وذلك بأن يحاول في الوقت المناسب التوسط لإقرار التفاهم بين الطرفين.

أقترح عدم الدخول في مهاترات دعائية ضد الجمهورية العربية المتحدة حتى في حالة إقدامها على مهاجمتنا، إذ سيضطرون على السكوت بعد أن يطلعوا على حسن نوايانا تجاههم.

ج: إن إرسال الوفود إلى الجمهورية العربية المتحدة للتفاهم مباشرة مع السيد جمال عبد الناصر. يحل كثيراً من المشاكل بسهولة ويسر فأقترح الإكثار من إرسال هذه الوفود كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

د: من الضروري الإسراع بتعيين سفير عراقي في الجمهورية العربية المتحدة من الأشخاص الذين يوحون بالثقة لكل من المسؤولين هناك والمسؤولين هنا، ذلك لأن مثل هذا السفير سيعمل جهده لتذليل كثير من المشاكل التي قامت وستقوم بين القطرين الشقيقين.

اللواء الركن
محمود شيت خطاب
وزير الشؤون البلدية والقروية

صورة إلى:
- السيد رئيس الجمهورية
- السيد وزير الدفاع
- السيد وزير الخارجية
- السيد قائد القوة الجوية
- السيد مدير الحركات العسكرية



المرحوم الملك فيصل الثاني في صيف ١٩٥٣ وأمامه مجموعة من ضباط الحرس الملكي
ويرى المؤلف الثالث من اليمين



المرحوم عبد الكريم قاسم وخلفه المؤلف في آب ١٩٥٨



من اليمين المرحوم عبد الرحمن البزاز ـ المؤلف ـ المرحوم طالب شبيب ـ المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر
المرحوم عبد الحكيم عامر ـ عبد الغني الراوي ـ المرحوم جعفر قاسم حمودي



من اليسار رئيس الوزراء العميد أحمد حسن البكر ـ المقدم الركن صبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية
العقيد الركن محمد مجيد آمر كلية الأركان ـ العميد الركن حسن صبري مدير الحسابات العسكرية ـ سنة ١٩٦٣



أثناء زيارة القطعات العسكرية في دربندخان تموز ١٩٦٣ من اليمين العميد عبد الرحمن عارف ـ المؤلف مدير الحركات العسكرية
الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العقيد حسين عبد الجبار ـ الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع



المؤلف مع المشير عبد الحكيم عامر عند زيارته إلى بغداد في مايس ١٩٦٤



المؤلف مع الرئيس جمال عبد الناصر في ٩ كانون الأول ١٩٦٣



من اليمين المؤلف ثم الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء مع المشير عبد الحكيم عامر في مايس ١٩٦٤ ببغداد



خلال زيارة رسمية إلى طهران في شباط ١٩٦٤ ويظهر من اليمين وزير خارجية إيران عباس آرام
ثم د. عبد الرزاق محي الدين وزير الدولة مع أسد الله علم رئيس وزراء إيران وإلى جانبه الدكتور عبد الحسن زلزلة
السفير العراقي في طهران ثم المؤلف عندما كان وزيراً لخارجية العراق وإلى أقصى يسار الصورة السيدة زوجة رئيس وزراء إيران



في مؤتمر القمة العربي الأول سنة ١٩٦٤ يظهر من اليمين الملك سعود بن عبد العزيز الرئيس جمال عبد الناصر ـ الرئيس عبد السلام محمد عارف ـ وخلفهما محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ـ والمؤلف



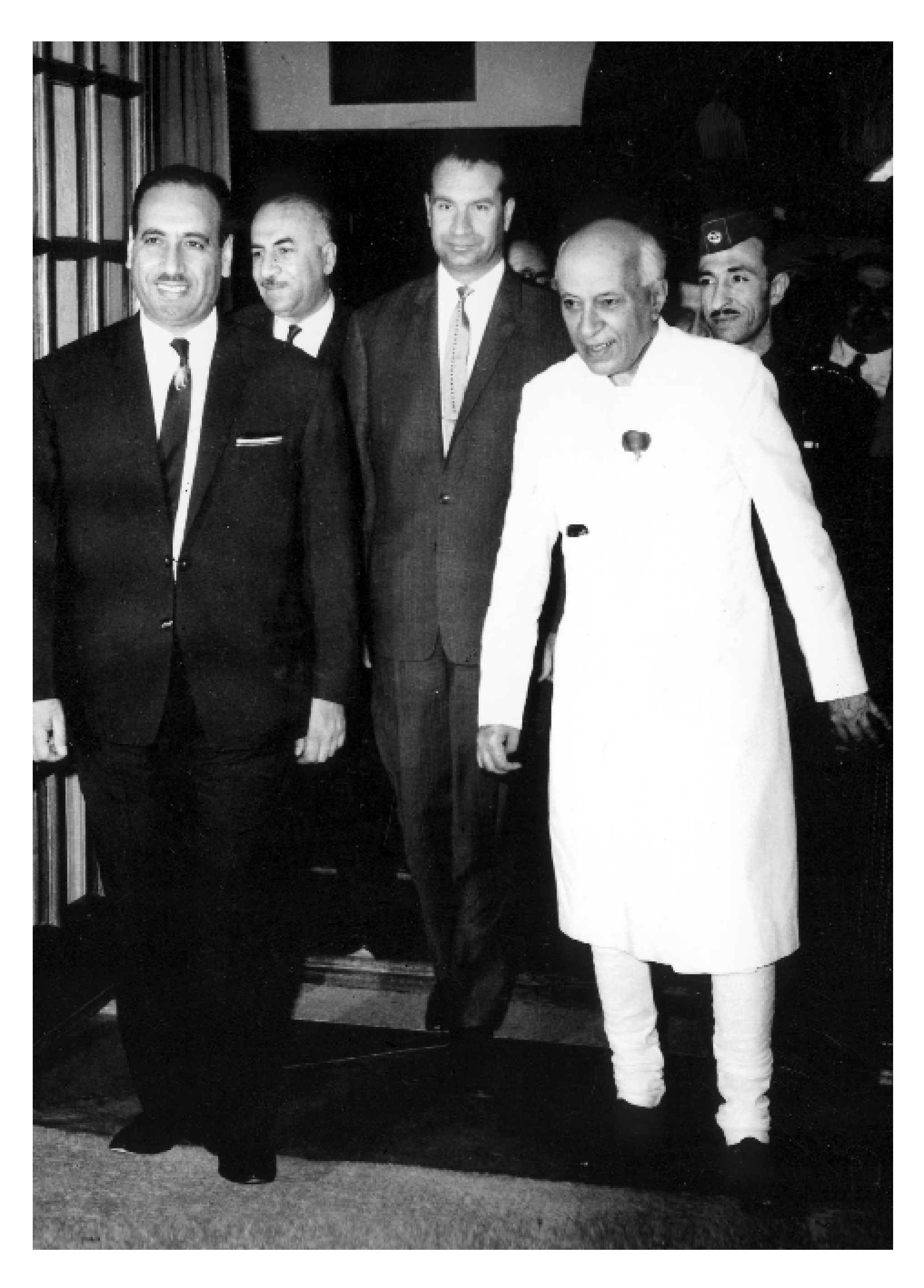
من اليمين عبد السلام محمد عارف ـ الرئيس جمال عبد الناصر ـ المؤلف ـ المشير عبد الحكيم عامر ـ أنور السادات



الرئيس عبد السلام عارف والمؤلف في قصر القبة بالقاهرة ١٩٦٤



أثناء زيارة للقاهرة شباط ١٩٦٤ من اليمين السفير عبد الحميد نعمان ـ وزير الإرشاد عبد الكريم فرحان
الرئيس جمال عبد الناصر ـ المؤلف ـ وزير التربية شكري صالح زكي ـ د. شامل السامرائي وزير الصحة



خلال زيارة للهند في آذا ١٩٦٤ من اليمن السيد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ـ المؤلف ـ
محمود شيت خطاب وزير البلديات ـ الرئيس عبد السلام محمد عارف ـ